



فلسطين الآن والآن...غداً

نقتطف منه حواراً لمحمود درويش عن الشعر وفلسطين. وهنا أيضاً يكشف روي ديب حياة الفلسطينيين البشر بعدما تشبّع من فلسطين-الصورة. ويكتب رياض بيدس عن جدّته. وننشر أخيراً ليس آخر دراسة آيرين غندزير القيّمة عن النفط العربي وولادة دولة إسرائيل في السياسة الخارجية الأميركية العام ١٩٤٨.

يسرّنا ان نؤدي واجبا من الوفاء والتقدير في هذا العدد لاحد المع البحاثة العرب، الفلسطيني الاميركي حنا بطاطو. يقرأ له وضاح شرارة، ومن وحيه، عن الدولة العربية في قبضة جهاز الاستيلاء العصبي والريعي والبيروقراطي. ونواصل التعريف بالتراث اليساري الجديد باطروحات لفريدريك جاكسون، احد ابرز الماركسيين الجدد في الولايات المتحدة الاميركية. ويبسط سلامة كيلة رأيه في دور النظرية في الثورة.

وتشتمل «من باب اولي» على مقالات عن الاحوال الشخصية والتحرك النقابي في لبنان لسليمان تقي الدين ومحمد زيب، وتتساءل ليلى داخلي عما اذا كانت الثورة التونسية باتت ثورة مغدورة، وينتقد عبدالاله بلقزيز القيادات الحزبية الجديدة في المغرب، وتكتب بشرى المقطري عن طرد العمال اليمنيين من العربية السعودية. وننشر مقابلة مطولة اجراها محمد العطار مع فواز طرابلسي عن الثورة السورية.

من كتابات الشباب اخترنا ياسين سويحة الذي يذكر بالعوامل الاجتماعية في الثورة السورية. وفي «كتاب» مراجعة لكتاب للناقد الفني الالماني هانس بلتنغ عن مساهمة العالم العربي ابن الهيثم في النهضة الاوروبية. وفي «نون والقلم» تحية للمسرحي اللبناني الكبير يعقوب الشدرأوي من خلال نشر فصل من مسرحيته عن طانيوس شاهين، قائد الانتفاضة العامة

خصصنا ملف هذا العدد الخامس من «بدايات» لافتتاح مسارات التفكير النقدي في فلسطين الحاضر والمستقبل ومساءلة موقعها من الثورات العربية وموقع هذه منها. والمناسبة يصعب التغاضي عنها: مضي عشرين عاماً على توقيع اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الصهيونية.

ما تجتمع لدينا من مواد يلقي الضوء على أوجه مختلفة من التجربة الفلسطينية في ظل «السلطة الوطنية». يفتح بشارة دوماني الملف بنص خلاق عن تنصيب فلسطين في وجه الفلسطينيين. ويتتبع نوام تشومسكي مسار التخريب الاسرائيلي للاتفاق منذ توقيعه، ويضيء على الدور الخبيث للمفاوضين النرويجيين مؤكداً أن الولايات المتحدة لم تكن مرة «وسيطاً نزيهاً» بين الفلسطينيين والاسرائيليين بل «شريكاً» لاسرائيل. وقد أولينا أهمية خاصة للاقتصاد السياسي لأنه اول ما يجدر استحضاره عند البحث في القاعدة المادية للاستتباع الاسرائيلي للصفة الغربية. ننشر ثلاثة نصوص عن الاقتصاد السياسي لتحليل نخلة وتوفيق حداد ونصا عن «خصخصة» الجيش الاسرائيلي. الى ذلك بحث نقدي لاصلاح جاد في ظاهرة المنظمات غير الحكومية ودراسة ميدانية لميسون سكّرية عن السياحة الاكاديمية في المخيمات الفلسطينية.

تلوّّن فلسطين العدد كله. الى شهادة عن مخيم فلسطيني في سورية تحت القصف لرائد وحش، ورواية علاء حليحل لتجربة قرية «باب الشمس»، نلقى مراجعة نور أبو عرفة لكتاب عن طوابع البريد الفلسطينية وتصميمات نوال طرابلسي لطوابع بريد من اجل فلسطين حرة مستقلة، اضافة الى نقد غالبية سعداوي لفيلم للمخرج الفرنسي جان لوك غودار عن فلسطين

وجنوب لبنان، الصمود في وجه محاولات تصفية، وردع العدوان، والمحافظة على مقدار من التعبئة الشعبية والمعنوية والرمزية. لكن المقاومة تبقى عاجزة، بمفردها، عن إحداث تغيير نوعي في توازن القوى مع الدولة العبرية. الا يستدعي ذلك إعادة ادخال الجيوش العربية في المعادلة ومعها كل وسائل القوة والضغط الاقتصادية والاستراتيجية التي تمتلكها المنطقة؟ ومن جهة أخرى، هل من مكان ودور لأفاق نضال سياسي وشعبي خلاق جديد، بديلاً عن المفاوضات المصدومة الافق، وعن مبادرة السلام العربية المرهونة للسيّد الاميركي ولأولوية «حماية امن اسرائيل»؟

٤. حل الدولة الفلسطينية المستقلة/الدولة الواحدة. يبدو كأنه لسان حال انصار «الدولة الواحدة»: لما كنا عاجزين عن تحقيق الحد الأدنى فلنقفز للمطالبة بالحد الأقصى.

ولو افترضنا جدلاً أن شعار الدولة الواحدة قابل للتطبيق، فهل يمكن تطبيقه بغير قرار اسرائيلي باستكمال احتلال فلسطين التاريخية، ما يعني الاطاحة الطوعية بأساس المشروع الصهيوني القائم على الحفاظ على أكثرية يهودية كاسحة في فلسطين؟ اي ما يعادل دعوة الدولة الصهيونية الى الانتحار؟ ثم انه من أبرز الحجج المقدمة دفاعاً عن حل الدولة الواحدة هو أنّ حل الدولتين سوف يعني التنازل نهائياً عن حق العودة، فهل حل الدولة الواحدة إطار صالح لتحقيق حق العودة؟

«بدايات» مستمرة. وقد بدأت تتوافد مواد العدد السادس وفيها ملف عن الثورة المصرية وعدة مساهمات في المسألة النسوية. فالى اللقاء.

«بدايات»

والفلاحية في جبل لبنان في القرن التاسع عشر. في «ذاكرة» يدعو احمد الصياد الى إعادة الاعتبار النقدية لليسار اليميني. وفي «حضور الغياب»، نحوي الذكرى المائة لولادة الكاتب اللبناني الكبير رثيف خوري، بنص لاحمد علي، وننشر قصيدة لشهيد اليسار التونسي شكري بلعيد يرثي فيها شهيدا يساريا آخر هو الناقد والباحث اللبناني حسين مروة، ونودع مع موسى البديري أكيفا أور، مؤسس «ماتسبن»، الثوري الشمولي، والمناضل الرائد ضد الصهيونية.

أخيراً، يقرأ محمد العطار عن ثورة اللغة في شعارات الثورة السورية. وتواصل سمر سلمان ابحاثها في الموسيقى العربية الحديثة بنص عن فريد الاطرش.

قلنا اننا اردنا من ملف هذا العدد افتتاح البحث في فلسطين الحاضر والمستقبل. فيما يلي نقد بعض العناوين لمواصلة البحث وتشجيعاً على النقاش.

١. الثورات العربية/فلسطين. ماذا يتوقع الشعب الفلسطيني من الثورات العربية من نتائج على قضيته وعلى مجرى النزاع العربي الاسرائيلي؟ واية دروس تقدمها الثورات العربية للشعب الفلسطيني وحركة تحرره بعدما استوحت هي الكثير من الانتفاضات الفلسطينية؟

٢. النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي /النزاع العربي-الاسرائيلي. احدثت اتفاقية اوسلو شرخاً بين هذين النزاعين وبين قضية فلسطين والجماهير العربية. والسؤال: هل يمكن ان تستعيد قضية فلسطين استدعاءاتها للجماهير العربية دون تجديد دورها بما هي حركة تحرر وطني وانخراطها في النضال العام من اجل العمل والحرية والعدالة الاجتماعية؟

٣. النزعة العسكرية الخلاصية/المفاوضات. تستطيع البورتان المسلحتان لحركة حماس وحزب الله، في غزة

الأحوال الشخصية بين الديني والمدني

ليمان تقي الدين

مؤرخ وكاتب، لبنان

والحق العيني المادي، فلأول قيمة استثنائية ملتصقة بحالة هذا الشخص وأهليته ولا يمكن بالمبدأ أن تخضع لأحكام وطوارئ الحقوق المادية، إذ إن الحقوق الطبيعية الملتصقة بشخص الإنسان لا تقبل التنازل عنها، بينما الحقوق الطارئة والمكتسبة يمكن التصرف بها والتنازل عنها.

بتأثير الثقافة الإسلامية التي ربطت تاريخياً بين الحقوق الشخصية وبعض الإلزامات الدينية صار لأنظمة وقوانين الأحوال الشخصية مفهوم أوسع وأشمل

كيفما كانت أحكام الأنظمة والقوانين، فهي لا تستطيع تبديل الوقائع الطبيعية كأن تقول بحياة شخص أو وفاته، ببلوغه أو عدم بلوغه، بكونه ذكراً أو أنثى، أو بكونه عاقلاً أو معتوهاً أو مجنوناً أو أي شيء من هذا القبيل حتى لو أجازت من نظام إلى آخر التعامل مع هذه «الوقائع الطبيعية» بأشكال مختلفة. لذا تنصرف الأحوال الشخصية، مهما تبدلت قوانينها، إلى تنظيم حقوقه وواجباته وعلاقاته الإنسانية وليس ظروفه المادية الخارجة عن كيان الشخص الطبيعي.

إن كل فلسفة حقوق الإنسان انطلقت من هذا الاعتبار القائم بذاته قبل كل ما يطرأ على هذا الكيان الإنساني، والذي هو موجود كقيمة مطلقة في جميع الثقافات الإنسانية ولو تعاملت معه بأشكال مختلفة.

لذا انطلقت فكرة حقوق الإنسان من كون الناس يولدون أحراراً ولهم بهذه الصفة الحق في الحياة والحرية والكرامة والمساواة الخ... ويمكن لأي نظام أو قانون أن يوجد إلزامات للعلاقات الاجتماعية لكنه يكون مناقضاً لهذا المعنى أو لهذه القيمة الإنسانية، إذ تجاوز الحقوق الطبيعية أو الفطرية، أو تلك المستقلة عن الشروط الاجتماعية المتغيرة.

الأحوال الشخصية هي مجموعة ما يميز به الإنسان عن غيره، من الصفات الطبيعية، أو العائلية، التي يرتب عليها القانون أثراً في حياته الاجتماعية مثل كون الإنسان ذكراً أو أنثى، أو زوجاً أو أرمل أو مطلقاً أو ابناً شرعياً، أو كونه تام الأهلية أو ناقصها لصغر السن أو العتة أو الجنون، أو لكونه مطلق الأهلية أو مقيداً بسبب من الأسباب القانونية.

التعريف السابق مستقى من حكم لمحكمة النقض المصرية في ١٩٣٤/٦/٢١، وقد استوحته المحكمة من القانون الفرنسي الذي يعتبر الأحوال الشخصية «الحالة والأهلية» فقط. إلا أنه وتأثير الثقافة الإسلامية التي ربطت تاريخياً بين الحقوق الشخصية وبعض الإلزامات الدينية ذات الأثر المادي العيني كالإرث والوصية والوقف والهبة، فقد صار لأنظمة وقوانين الأحوال الشخصية مفهوم أوسع وأشمل. هكذا دخل في منظومة الواجبات والحقوق الطبيعية والعائلية، ما هو من الأمور المادية، وأسند أو تمت إناطة أمر النظر فيها للمحاكم الشرعية (الدينية) أو المدنية التي تطبق قوانين وأنظمة شرعية.

وقد صار ضمن منظومة الأحوال الشخصية عند المسلمين بصورة خاصة: الخطبة ومفاعيلها، الزواج ومفاعيله وأحكامه، الطلاق أو التفريق أو البطلان، والمهر والجهاز (والدوطة) والنفقة والحضانة أو (الحراسة) وضم الفتيان والفتيات أو أوليائهم (الرعاية) والنسب والولاية والوصاية والقيومة والبلوغ والرشد والحجر وأحكام المفقود والوصية وإثبات الوفاة وانحصار الإرث وتحرير التركة والوقف الخيري والذري وإدارته والقيم والوصي. إن الأحوال الشخصية هي أصلاً متعلقة بحقوق الشخص الطبيعي بحالته وأهليته، وما يتصل بها من حقوق أو واجبات مادية هو الأثر الثانوي غير الأساسي. وعلى فرض وجود صلة عضوية بين الحق الشخصي الطبيعي

شؤون الأحوال الشخصية لأحكام قانونهم الوطني.
وجاء في المادة ١٤:

إن الطوائف التابعة للقانون العادي تنظم شؤونها وتديرها بحرية ضمن حدود القوانين المدنية.

وفي المادة ١٥: يمكن لهذه الطوائف الحصول على الاعتراف بها...

وفي المادة ١٧: إن غير المنتمين إلى إحدى الطوائف المذكورة أو غير المنتمين إلى إحدى الطوائف الدينية يخضعون للقانون المدني.

كما أن عقود زواج السوريين أو اللبنانيين التي تجري وفق طقس إحدى الطوائف التابعة للقانون العادي المعترف بها أو غير المعترف بها تعتبر صحيحة.

وفي المادة ٢٥: إن عقود الزواج في بلد أجنبي تكون خاضعة للقانون المدني..

بعد هذا القانون تقدمت بعض الطوائف بأنظمتها الخاصة إلى المجلس النيابي الذي صدق عليها، وبعضها الآخر لم تقدم أنظمتها (الطوائف المسيحية) إلى المجلس النيابي ولكنها اعتبرت، بحسب قرار لمحكمة التمييز الهيئة العامة (في ١١/١١/١٩٥٥ و ١٣/٢/١٩٦٢)، مشاريع الأنظمة تلك سارية المفعول بكل أحكامها ما دامت لا تخالف النظام العام اللبناني.

بين القانون والواقع

لم تنظم الدولة طائفة الحق العادي أو تقرّ نظام أحوال شخصية مدنياً. إلا أن ذلك لم يلغ تطبيق هذا النص عبر المحاكم المدنية العادية.

لقد جرى تفسير هذا النص وتطبيقه لجهة الاعتراف بالعقود التي تجري خارج لبنان فتم إخضاعها لقانون الدولة التي جرت في ظل أحكامه (مكان العقد) وتم تنفيذها في لبنان بوصفها عقوداً مدنية وخاضعة للمحاكم المدنية.

أما أبناء الجماعات غير المعترف بها، وهي عدة جماعات خارج الطوائف التاريخية، فخضعت كذلك في لبنان إلى الحق العادي المدني (هناك طوائف ليس لها أنظمة ومحاكم). لكن بما أن اللبنانيين يخضعون لتنظيم أحوالهم الشخصية إلى أنظمة الطوائف وعليه يجري قيد وثائقهم في خانة إحدى الطوائف، فهم بذلك يخضعون لأنظمتها حكماً باعتبار أن القانون نظم شؤونها. وعليه لا يجوز التقليد السائد عقد زواج بين لبناني ولبنانية غير منتمين إلى إحدى الطوائف إلا وفق أنظمة الطوائف وتحت سلطة محاكمها. غير أن ذلك لا يمنع قانوناً الاعتراف

في ثقافة الأديان هناك اختلاف من دين إلى آخر في النظرة إلى الأحوال الشخصية، وكذلك بين فرق ومذاهب الدين الواحد، فضلاً عن التطور التاريخي الذي غير الكثير من أشكال التعامل مع هذه المسألة. ولعل أنظمة الأحوال الشخصية الطائفية في لبنان تعطي صورة واضحة عن هذه الاختلافات التي تخرج معظم الأحكام المعمول بها من دائرة الثبات أو الجوهرانية التي يدّعيها القيمون على هذه الشرائع. فإذا نحن أسقطنا التفصيلية المتباينة باعتبارها أحكاماً صادرة عن إرادات إنسانية متعددة أنتجتها، فإن الشيء الذي يبقى هو الحقوق الأصلية المرتبطة بشخص الإنسان الطبيعي.

ولعل هذا الواقع يتجسد بوجود دول ذات ثقافات دينية مختلفة وقد أخذت بأنظمة أحوال شخصية وضعية (مدنية) ولو أنها ليست معزولة عن الفضاء الثقافي العام لهذه الدول. بل إن الأشخاص أنفسهم يمكن أن يخضعوا طوعاً أو كرهاً لأنظمة متعددة في وقت واحد بسبب إرادتهم أو بسبب اكتسابهم «جنسيات» أو «تبعه» دول مختلفة في آن واحد.

أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان

أصدرت سلطات الانتداب الفرنسي القرار ٦٠ ل.ر. في ١٢ آذار ١٩٣٦ تحت عنوان نظام الطوائف الدينية. جاء في هذا القرار أن الطوائف المعترف بها قانوناً كطوائف ذات نظام شخصي هي الطوائف التاريخية التي حُدّد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها في صك تشريعي (وفق جدول مرفق) (م ١).

ويكون لأنظمتها مفعول القانون (م ٢). أما التي لم تحدد بعد أنظمتها فتستفيد من هذا الاعتراف (م ٣) بعد أن تعرض للفحص على السلطة نظامها (م ٤). وجاء في المادة (١٠) (المعدلة بالقرار ١٤٦ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨) ما يلي: يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى الطوائف المعترف بها ذات الأحوال الشخصية، لنظام طوائفهم الشرعي في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية، ولأحكام القانون المدني في الأمور غير الخاضعة لهذا النظام.

يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى طائفة تابعة للحق العادي، وكذلك السوريون واللبنانيون الذين لا ينتمون لطائفة ما، للقانون المدني في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية، أما الأجانب، وإن كانوا ينتمون إلى طائفة معترف بها ذات نظام للأحوال الشخصية، فإنهم يخضعون في

لا يجوز للسلطات اللبنانية ما يلي من أنظمة الطوائف المعترف بها في لبنان وتحت سلطة محاكمها

وتنفيذها في دولة الإقامة حتى لو خالفت أحكام الشريعة. وعلى هذا سار الاجتهاد المستقر في جميع البلدان، في لبنان (حيث لا تمثل الشريعة مصدراً للتشريع) وفي مصر حيث تمثل الشريعة مصدراً أساسياً للتشريع.

وقد قضت محكمة النقض المصرية بما يلي: لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب العامة في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة. ولا يدخل في هذا النطاق اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في تحديد المقدار الذي تجوز الوصية فيه بالنسبة إلى غير المسلمين (د. هشام صادق - دراسات في القانون الدولي الخاص - ص ٢٤٦ - الدار الجامعية - ط ١٩٨١ بيروت).

من الواضح أنه يستحيل في وقتنا الحاضر جعل الشرائع الدينية مطلقة الصلاحية والتنفيذ، مهما كان رأينا فيها. أصبحت معارضة الجماعات الطائفية لإقرار قوانين مدنية للأحوال الشخصية مجرد تعقيدات تواجه الحريات العامة والفردية، وتدفع بالناس إلى «التحايل» على هذه الأنظمة أو المداورة في تجاوزها، أو اللجوء إلى القوانين غير الوطنية لتجنب الخضوع لها. وفي الواقع العملي نحن أمام حالة فوضى في الحرية وتعسف في تطبيق مبدأ المساواة. فحيث يمكن للشخص من الناحية المادية أن يرفض تطبيق هذه الأنظمة يستطيع ذلك، بينما لا يستطيع الآخرون.

حقوق الإنسان

تشكل أنظمة الأحوال الشخصية الطائفية انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، فهي لا تؤمن المساواة بين المواطنين أمام القانون. ولا تحترم المعايير الدولية للقضاء العادل لأن مرجعها القضاء الخاص والاستثنائي. ولا تحترم حرية الاعتقاد المطلقة لأنها تفرض قيوداً على بيئات الزواج، ولا الحق في الحياة وكرامة وسلطة الإنسان على جسده، وتنشئ أوضاعاً تمييزية بين الذكر والأنثى في الحقوق الطبيعية كما في الحقوق المادية العينية، وتقيد حرية الاختيار في الزواج ومفاعيله وآثاره.

لذا نصت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان في المادة

٢٣ منها على:

- ١ - الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.
- ٢ - يكون للرجل والمرأة ابتداءً من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في الزواج وتأسيس أسرة.

بعقد زواج (مدني) إذا تم بين شخصين لا ينتميان قانوناً إلى أي من الطوائف المعترف بها قانوناً.

انطلاقاً من هذا الحق حصل عقد زواج نضال درويش وخلود سكرية مدنياً بعدما تخليا عن انتمائهما قانوناً (أي في دوائر الأحوال الشخصية) لنظام طائفتهما الشخصي دون أن يعني ذلك خروجهما من التزامهما الديني أو تخليهما عن إيمانهما. لأن العبرة في التعامل القانوني هي في قيود وثائق الأحوال الشخصية الرسمية لا في الضمائر.

ولا جدال قانونياً في صحة هذا الإجراء، للأسباب التالية: أولاً: لأن الدستور اللبناني يعتبر حرية المعتقد مطلقة ويستطيع أي لبناني الإعلان أو عدم الإعلان عن هذا الاعتقاد، سواء أكان ارتباطاً بطائفة أم خروجاً منها. وقد تأكد ذلك في القانون الذي يبيح تغيير طائفة أو مذهب أي لبناني بإرادته المنفردة وموافقة المرجع الطائفي أو الديني الذي يريد الانتساب إلى طائفته أو دينه أو مذهبه.

ثانياً: لأن هناك خانات في قيود وثائق الأحوال الشخصية لفئات من غير المنتسبين إلى الطوائف المعترف بها، وهؤلاء يخضعون للحق العادي أو المدني.

ثالثاً: لأن هناك إقراراً قانونياً بإخضاع العقود الجارية في الخارج ويجري تنفيذها في لبنان إلى القانون المدني. لكن السؤال الذي يطرح هو التالي: إذا كانت العقود التي تجري في الخارج تخضع لنظام الأحوال الشخصية الذي تتم في ظله، فهي إذا انعقدت في لبنان ليس هناك نظام يحددها. فإلى أي نظام تخضع؟ والجواب دون تردد هو أن أحكام ومفاعيل هذا الزواج تخضع للنظام الذي يختاره طرفا العقد (باعتبار أن العقد شرعة المتعاقدين).

فإذا لم يكن ما يمنع من تنظيم عقد زواج مدني في لبنان كما أشرنا أعلاه، فليس من مسؤولية المتعاقدين إذا قصر المشرع اللبناني عن وضع قانون مدني لأحكام ومفاعيل هذا العقد. فالأصل في العقد هو الحرية (التراضي) والأهلية التي يحددها القانون المدني (ثمانية عشرة سنة) فيمكن لطرفي العقد تنظيمه في ما بينهما شرط عدم إخلاله بالنظام العام والآداب العامة، أسوة بشروط أي تعاقد مدني آخر.

النظام العام والآداب العامة

إن النظام العام في دولة تعتبر الشريعة الإسلامية مرجعاً أساسياً للتشريع لا يفترض عدم جواز مخالفة أحكام الشريعة في العقود التي تجري خارج السيادة الوطنية. ففي القانون الدولي الخاص تخضع العقود لمكان نشوئها

هذا الإجراء يشكل
مدخلاً للقائمة
المعادلة القائمة
الآن على اعتبار
الأفراد رعايا
في طوائفهم
ويستمدون حقوقهم
من حقوقهم
نظام شامل

٣ - تتخذ الدول التدابير الكفيلة بتساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزويج وخلال قيام الزوجية ولدى انحلال الزواج وكذلك حماية الأولاد.

وقد ضمنت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إدماج مبدأ المساواة في الدساتير بين الرجل والمرأة (م ١). وتعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون (م ١٥) وينسحب ذلك طبعاً على أحكام منح الجنسية فضلاً عن الحقوق الأخرى. لكن هذه الحقوق لا تلغي طبعاً حرية الاعتقاد، لذا تقوم الدول بإقرار قوانين أحوال شخصية مدنية توفر الضمانات المذكورة وتترك للأشخاص ان يختاروا، إذا رغبوا قوانين طوائفهم. لكن القبول بالأنظمة الطائفية لا يحول دون تطبيق القوانين التي تشكل نظاماً عاماً للمجتمع. فالأرجحية والأفضلية والأولية هي للقوانين المدنية العامة وليست للقانون الخاص. وعلى الدولة أن تحمي هذه الحقوق إذا تعرضت للانتهاك من قبل الأنظمة الخاصة والسلطات القائمة على تطبيقها.

إن الدستور اللبناني أكد منذ العام ١٩٢٦ في المادة ٩ منه أن الدولة تحترم حقوق الطوائف، وهي بالتالي التي تنظم هذه الحقوق وليست الطوائف من يدير وينظم الدولة. ثم جاءت مقدمة الدستور المعدل عام ١٩٩٠ تؤكد التزام لبنان بميثاق حقوق الإنسان والمواثيق الملحقه، وألزمت الدولة تطبيقها في جميع الميادين. ومن الواضح أن مقدمة الدستور جاءت بمثابة شرعة وطنية ذات قيمة أكبر من مواد الدستور العادية أو أية قوانين أخرى، فضلاً عن أن لبنان ملتزم بميثاق حقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي يوجب عليه إعطاء مفعول جدي لهذه الحقوق.

القانون المدني

في الحال اللبنانية كثيراً ما يقال إن القانون المدني الاختياري للأحوال الشخصية يشكل أحد عناوين معالجة المسألة الطائفية. هذا الخطأ الشائع يجب إزالته من الأذهان. إن القانون المدني الاختياري يقصد منه في هذا الرأي تسهيل عملية الزواج المختلط بين أبناء الطوائف المتعددة. لم يمنع هذا ولن يمنع التداخيات الطائفية، لأن مئات الآلاف من اللبنانيين هم في حالة زواج مختلط بين الأديان والطوائف والمذاهب بصرف النظر عن القانون المدني.

لا شك في أن ثقافة الاعتراف الطائفي بالآخر هي بند من بنود المعالجة أو إجراء بسيط من إجراءاتها. كما

أن التعارف والاختلاط والأسر المختلطة.. أمور تساعد ولا شك على إزالة بعض الآثار النفسية لحالات الجهل المتبادل وإنكار المساواة مع الآخر في حقوق الزواج.

كذلك وجود قانون مدني ومرجعيات قضائية مدنية يخفف من سلطة رجال الدين وتأثيرهم على الناس من الناحية الاجتماعية. فهناك جمهور من الناس يلتزم تقاليد اجتماعية معينة ويصبح أسيراً لها باعتبارها سلطة عليا لسلوكه حتى لو كان غير قابل بالكثير من أحكامها واعتباراتها.

إلا أن القانون المدني يكتسب أهميته بوصفه تأكيداً لسلطان الدولة وسيادة الشعب ومرجعية الدولة على أي سلطة أو مرجعية أخرى وهو ما يمثل ثقافة حماية لسلوك المواطن. ففي هذا الإجراء اعتراف بالعلاقة المباشرة بين المواطن والدولة وتعزيز لحقوق المواطنة على حساب مفهوم رعايا الطوائف.

ويمثل هذا الإجراء مدخلاً لقلب المعادلة القائمة الآن على اعتبار الأفراد رعايا في طوائفهم ويستمدون حقوقهم من حقوقها في نظام شامل يتأكد في التمثيل السياسي والمشاركة في الحياة العامة، وفي الوظيفة، وقد يمتد أحياناً إلى المهنة ومجال العمل. وفي تقدير دعاة القانون المدني الاختياري أو الشامل، أن وجود كتلة بشرية وازنة من غير المصرحين عن هويتهم الدينية والطائفية يفرض اتجاهًا معاكسًا لمنطق التمثيل السياسي الطائفي ويفرض شكلاً من علمنة السياسة ضد نظام التمييز والتراتب الطائفي، وهذا أمر مؤكد وصحيح.

لا يبحث هؤلاء عن صيغة لتكوين طائفة إضافية مستقلة هي طائفة الحق المدني، بل يريدون إظهار تناقض النظام الطائفي وأزمته وضروره إبراز الوجه المواطني للبنانيين. فحتى القانون الاختياري (غير الإلزامي وغير الشامل) يخلق كتلة ضاغطة في سبيل تفكيك المنظومات الطائفية التي طغت على الحياة الوطنية، وجعلت من كل حقوق وحريات الأفراد جزءاً من تماسكها وصارت بالتالي الحرية الفردية لحساب الولاء الطائفي.

ولقد ثبت معنا أن المسألة الأساسية هي موازين القوى في المجتمع وليست النصوص، لأن النصوص اللبنانية العامة (الدستور) أو الخاصة (قانون قيد وقوعات الأحوال الشخصية وأحكامها) تسمح بوضوح بإقرار الزواج المدني بين كل الراغبين ويمكن اعتبار هذا العقد بمثابة تنازل واضح وصريح عن الالتزام بقوانين الأحوال الشخصية الطائفية. لذا يقتضي أن تنظم الدولة هذا الحق ولا شيء آخر.

معركة تصحيح الاجور في لبنان مكاسب رمزية وخسائر فعلية

محمد زبيب

صحافي وناشط
اجتماعي،
لبنان

... إلا ارباح المصرفيين والعقاريين!

«هيئة التنسيق النقابية»، مهما كانت مطالبها ونتائج تحركاتها، مثلت علامة فارقة بوضوح عن المشهد العام القائم واحتمالاته، وربما كانت بمثابة مفاجأة حقيقية، لا سيما في اعتصامها الاخير على طريق بعثا عندما نجحت في الصمود والمحافظة على وحدتها على الرغم من الضغوط الهائلة، لقد كانت المرة الاولى منذ فترة طويلة جداً التي تنجح فيها حركة نقابية عمالية بتجاوز الضغوط الهائلة التي مارسها رئيس مجلس النواب نبيه بري لإعلان تعليق هذا الاعتصام من عين التينة عشية جلسة مجلس الوزراء الشهيرة في ٢١ آذار الماضي، اي الجلسة التي تم فيها، وبالتزامن، فرط الحكومة باستقالة رئيسها واتخاذ القرار مجدداً بإحالة مشروع تصحيح سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب «المعطل» أصلاً.

كسبت هيئة التنسيق النقابية معنوياً بصمودها والاحتضان الواسع لها وأكسبت بعض الفئات الاجتماعية الكثير من المعنويات، لكن هذه الجولة ربحها أصحاب الرساميل مجدداً تكتل اصحاب الرساميل

في الواقع، لا يزال مشروع السلسلة معلقاً، والهيئة لم تحقق مطلبها فعلياً، بل إن اضطراب مجلس الوزراء إلى اتخاذ خطوة تتيح للهيئة تعليق إضرابها المفتوح بعد صموده لمدة تتجاوز الشهر، كان ينطوي على خداع كبير، إذ إن تأخير إحالة المشروع على مجلس النواب منذ ايلول الماضي وإعلان الإفراج عنه مع استقالة

الحكومة وعشية انتهاء ولاية مجلس النواب نفسه، هي افعال بدت مقصودة بهدف وضع المشروع في مرتبة أدنى من مرتبة تشكيل الحكومة الجديدة والتوافق على قانون الانتخاب أو التمديد وإعادة بعض الانتظام الى عمل المؤسسات الدستورية... اي تركه مؤجلاً.

كسبت هيئة التنسيق النقابية معنوياً بصمودها والاحتضان الواسع لها وأكسبت بعض الفئات الاجتماعية الكثير من المعنويات، لكن للأسف، هذه الجولة ربحها مجدداً تكتل اصحاب الرساميل، الذي استطاع حتى الآن فرض كل شروطه، فتصحيح السلسلة لن يمول من الضرائب على ارباح المصارف والفوائد والاسهم والارباح العقارية، بحسب ما قرره مجلس الوزراء، بل بحجة التمويل جرى تكريس منافع هائلة لبعض مكونات هذا التجمع من خلال خفض الغرامات على احتلال الاملاك العامة البحرية من ٥ اضعاف الرسم الذي يسدده صاحب الترخيص الى ضعف واحد، وكذلك السماح استثنائياً للشركات والافراد بإعادة تقييم قيمة أصولهم من الاسهم والعقارات بضريبة مخفوضة تتراوح ما بين ١,٥٪ و ٣٪ (تبعاً للحالات) وذلك قبل البدء بتطبيق ضريبة جديدة على إيرادات البيوعات العقارية التي حددت بـ ١٥٪ فقط وأعفيت منها الشركات المكلفة بضريبة الدخل (عملياً معظم المتاجرين بالعقارات).

الجدير بالاشارة أن قيمة البيوعات العقارية المصرح عنها في عام ٢٠١٢، وبحسب احصاءات وزارة المال، بلغت نحو ٩,٥ مليارات دولار، وعلى فرضية أن ثلث البيوعات فقط لا يتم التصريح عنها، يمكن تقدير قيمة البيوعات العقارية بأكثر من ١٣ مليار دولار، نصفها على الأقل أرباح غير خاضعة لأي ضريبة. ويضاف إلى

هذه الربوع مئات ملايين الدولارات سنوياً الناتجة من احتلال نحو ١٠ ملايين متر مربع من الأملاك العامة على الشاطئ والبحر.

لم تكن هذه الجولة محصورة بمطالب المعلمين والموظفين في إدارات الدولة والجيش وإنما كانت أيضاً فصلاً مهماً من فصول الصراع على سبل تمويل العجز المتنامي في الموازنة «الافتراضية» للدولة في ظل عدم إقرار أي قانون لها منذ عام ٢٠٠٦. فتصحيح السلسلة وزيادة غلاء المعيشة لن يرتباً إنفاقاً إضافياً إلا بقيمة ٨٦٨ مليار ليرة في هذا العام، في حين أن الإنفاق العام الإجمالي ارتفع من ١٧,٦ ألف مليار ليرة في عام ٢٠١١ إلى ٢٠ ألف مليار ليرة في عام ٢٠١٢ ويقدر أن يبلغ ٢٢ ألف مليار ليرة في هذا العام، بينما مجمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المحققة في نهاية العام الماضي يبلغ ١٤ ألف مليار ليرة، ما يعني أن هناك حاجة لتأمين تمويل ٨ آلاف مليار ليرة في هذا العام وليس فقط ٨٦٨ مليار ليرة، وهذا غير متاح في الأوضاع القائمة إلا من خلال طبع النقد، وهذا لا ينسجم مع أهداف السياسة النقدية المعتمدة في لبنان ولذلك هو مستبعد حالياً، أو من خلال زيادة الاستدانة أو زيادة الضرائب، وهنا بيت القصيد.

ما يحصل في ظل هذه «الحاجة» أن الظروف تصبح مؤاتية لإحداث تعديلات في السياسات العامة، إلا أن طبيعة هذه التعديلات وحجمها يخضعان بالضرورة لميزان القوى القائم، والواضح جداً أنه لا يزال يميل كثيراً لناحية تكتلات المصالح الربعية، لا سيما في المصارف والعقارات والاحتكارات والأملاك العامة وشبكات التهريب. صحيح أن هيئة التنسيق النقابية طرحت نفسها كقوة مقابلة من خلال خطابها الداعي إلى فرض الضرائب على الربوع وجباية الغرامات على احتلال الأملاك العامة ومكافحة التهريب والتهرب الضريبي، إلا أنها لم تخض هذه المعركة فعلياً، نظراً لنوعية تمثيلها الفئوي المحصور في القطاع العام والتعليم، وعدم قدرتها على توسيع قاعدة تمثيلها في ظل الانهيار شبه التام للعمل النقابي في القطاع الخاص.

كان مبرراً لهيئة التنسيق النقابية أن ترفع مطلباً وحيداً هو إحالة مشروع السلسلة على مجلس النواب، ولكن لا بد من الإقرار أيضاً بأن تمحور التحركات الضاغطة حول هذا المطلب وعدم وجود قوى أخرى جاهزة للانخراط في هذه التحركات ورفع سقف المطالب، سمح لأمر كثيرة أن تحصل بهدف تمكين تجمع أصحاب الرساميل من تحقيق أهدافه ومنع أي تعديلات يمكن أن تصيب مصالح مكوثاته.

المصرف المركزي: «الأمر لي»

بتاريخ ٢٠١٣/١/١٤، قرر مصرف لبنان، بموجب التعميم الوسيط رقم ٣٦٣، أن يضخ نحو ٢٢٠٠ مليار ليرة من أمواله في المصارف بفائدة لا تتجاوز ١٪. حجته للقيام بهذا العمل «الكبير» هي إعادة تحفيز النمو الاقتصادي، ولكن بهذه الحجة ستستفيد المصارف بما لا يقل عن ٧٠ مليون دولار أرباحاً إضافية تجنيها هذا العام من خلال إعادة توظيف هذه المبالغ عبر قروض لزبائنهم بفائدة تصل إلى ٥,٥٪.

ليس هذا فحسب، جرى تخصيص ٦٠٪ من هذه المبالغ لتمويل القروض السكنية المصممة لخدمة العرض كما هو قائم، أي من دون التأثير على نوعيته وأسعاره واتجاهاته! وبالتالي جرى بهذه الطريقة دعم المضاربات العقارية بدلاً من تغريمها، وتم تفادي تعريض بعض زبائن المصارف من المضاربين للخسائر.

قد يبدو للوهلة الأولى أن مصرف لبنان تدخل في هذا التوقيت لاستباق بمفاعيل تصحيح سلسلة الرتب والرواتب، لا سيما أنه جاء على وقع تهويل منظم بوجود مخاطر جدية على ثبات سعر الصرف واتجاهات وشيكة نحو تسجيل نمو سلبي للنتائج المحلي الإجمالي وانهيار واسع لمؤسسات صناعية وتجارية وسياحية، وبالتالي جرى التلويح بارتفاع الفوائد وزيادة العجز في الموازنة وزيادة المديونية العامة... تم إيقاظ كل تلك المخاوف دفعة واحدة وفجأة، بذريعة أن مجلس الوزراء «تسرع» في ايلول الماضي بإقرار مشروع قانون مؤجل طيلة ١٥ عاماً.

ببساطة، ضخ مصرف لبنان ٢٢٠٠ مليار ليرة من المال العام لدعم أرباح المصارف والمضاربين العقاريين وبعض المؤسسات التجارية، في الوقت الذي كان فيه تجمع أصحاب الرساميل يحذر من أن نقل ١٥٠٠ مليار ليرة سنوياً عبر الموازنة العامة إلى مداخيل نحو ٢٥٠ ألف معلم وموظف وأجير ومتقاعد، يشكلون ثلث العاملين بأجر، ستكون كارثة حقيقية!

أين مصالح التجار؟

يفترض ألا يثير تصحيح الأجور بعد تجميدها منذ عام ١٩٩٦ كل هذه المخاطر. ولا علاقة لذلك بالمعارضة التقليدية التي يبديها الرأسماليون، فمعارضتهم ليست العنصر الحاسم في اتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بحسابات أوسع ترمي إلى تأمين ربح إجمالي في اقتصاد السوق، أو المفاضلة بين المصالح تبعاً لميزان القوى.

الحاسمة التي كانت تفرض الانضباط على اللاعبين الرئيسيين، وهو ما اضطر التجمع الذي ينتحل صفة «الهيئات الاقتصادية» الى تسلم الدفعة من مجلس الوزراء (الذي يُفترض أنه يمثل مصالحه) وإعلان «الأمر لي» لمنع إحالة مشروع السلسلة الى مجلس النواب منذ إقراره في ايلول الماضي، وكان الرهان يقوم بوضوح على استخدام صناعة «القلق» المعتادة لإيهام فئات واسعة بأن مصالحهم تتعارض مع مصالح فئة المعلمين والموظفين في الدولة التي تصوّر دائماً على أنها طفيلية وتجسد الصور النمطية عن الفساد والبطالة المقنّعة والعبء الفائض. وبالتالي كان الهدف عزل هيئة التنسيق النقابية التي تمثل هذه الفئة وإضعافها تمهيداً لإخضاعها وزعزعة وحدتها وضعفها قاعدتها، إلا أنّ ما حصل لاحقاً لم يكن متوقعاً، فهيئة التنسيق كانت قد نفّذت في عام ٢٠١٢، بالاستناد الى التقرير السنوي للمرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، ١٤ إضراباً و ٦٠ اعتصاماً و ٤ تظاهرات حاشدة ومؤتمرين نقابيين ومقاطعة لامتحانات الرسمية... ولم يظهر عليها الوهن بل ظهرت موجة تفاعل لافتة مع خطابها «الصدامي» الذي تبنته ضد تجمع أصحاب الرساميل مباشرة، وهو ما سمح لها بتنفيذ إضراب

فالأجر ليس عنصر «كلفة» في حسابات كل مؤسسة فحسب، وإنما هو القناة الرئيسة لتمويل استهلاك السلع والخدمات القابلة وغير القابلة للتبادل المنتجة محلياً أو المستوردة. بمعنى أنّ تصحيح الأجور في القطاع الخاص أو في القطاع العام يؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي لن يؤثر سلباً على أكثرية المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمات المختلفة، حتى ولو ترافق التصحيح مع التضخم أو زيادة الضرائب، ففي هذه الحالة تكون المؤسسات قد غطت «الكلفة» من زيادة الأسعار أو زيادة الإنتاجية، وهذا يمكن أن يزيد من أرباح الكثير من هذه المؤسسات وليس العكس، ولا سيما في ظل سوق خاضع للاحتكارات والكارتيلات.

في الحالة اللبنانية الواقعية، حيث تسيطر الاحتكارات على نصف المبيعات تقريباً وتدرّ أرباحاً ريعية قدرها البنك الدولي عام ٢٠٠٦ بنحو ١٦٪ من الناتج المحلي، أي ما يساوي اليوم أكثر من ٧ مليارات دولار سنوياً، تبدو حسابات «السوق» أكثر ميلاً للحاجة إلى تصحيح الأجور، لأنها معززة أيضاً بوقائع إضافية «طرفية» أو «طارئة»، فالأوضاع السائدة في لبنان والمنطقة عموماً أسفرت عن تراجع الطلب الخارجي

هيئة التنسيق النقابية طرحت نفسه
كقوة مقابلة من خلال خطابها
الداعي الى فرض الضرائب على الريع وجباية
لغرامات على احتلال الاملاك العامة
ومكافحة التهريب والتهرب الضريبي

مفتوح استمر أكثر من شهر وشمل معظم إدارات الدولة. لم يكن تجمع أصحاب الرساميل مستعداً كفاية لهذا السياق، اعتقد في البداية أنه سيواجه جولة أصعب قليلاً من جولة تصحيح الأجور في القطاع الخاص التي تم فيها إخضاع الاتحاد العمالي العام لمشيتته. استبعد أن يواجه تحركاً نقابياً حقيقياً قادراً على التفكك من قبضة الزعامات السياسية... عندما بدأت الصورة تتوضّع في أواخر العام الماضي، سارع مصرف لبنان الى التدخل لصالح تجمع أصحاب الرساميل، إذ إن ضخ السيولة في السوق سيمنح هذا التجمع مزيداً من الوقت قبل أن تبدأ مصالح مكوّناته المختلفة بتوسيع مروحة الخيارات على المستوى السياسي، في مجلس الوزراء أو في مجلس النواب. الوقت كان يشكل هدفاً ثميناً، فإذا

الناتج بشكل خاص من انفاق السياح واللبنانيين المقيمين في الخارج وشراء العقارات المبنية والتصدير عبر البر... وبالتالي يحتاج الاقتصاد ومؤسساته بإلحاح الي تعويض هذا التراجع عبر تحفيز الطلب المحلي، وإلا فستكون هناك مشكلات جدية، وهذا تماماً ما برر به مصرف لبنان خطوته بالتدخل عبر ضخ التسليفات المدعومة الى المصارف ومنها الى الزبائن. لقد قام بـ«العمل» نفسه الذي يبذل تجمع اصحاب الرساميل كل مقاومة يمتلكها لمنع القيام به عبر تصحيح الاجور وسلسلة الرتب والرواتب!

يصعب التعامل مع تدخل مصرف لبنان في هذا التوقيت بمعزل عما كان يحصل على «الجهة»، فالنظام مرتبك بفعل صراعات المتحكمين به وغياب «الوصاية»

كان لا بد من الرضوخ في النهاية لمطلب هيئة التنسيق النفاية بإحالة مشروع السلسلة الى مجلس النواب فلا بد في المقابل من أن يضمن تجمع أصحاب الرساميل أن مصالحه مصنونة. وهو نجح في تحقيق ذلك.

أرباح تمويل عجز الخزينة

يبدو الاعتقاد أن مصرف لبنان تدخل في هذا الوقت لدعم أرباح المصارف فقط مفرطاً في التبسيط، خصوصاً أن مصرف لبنان لم يتوقف يوماً عن توفير هذا النوع من الدعم وفق آليات أخرى كثيرة، فضلاً عن أن أرباح المصارف الصافية المصرّح عنها ارتفعت من ١٥٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ١٦٢٠

يقول تقرير جديد صادر
اخيراً عن البنك الدولي
أن الاقتصاد اللبناني
يحتاج الى تأمين وظائف
أكثر بستة أضعاف
من الوظائف
التي يوفرها حالياً

تمويل العجز في الموازنة ومراكمة الخسائر في ميزانية مصرف لبنان! ما يعني أن الفوائد التي تُعتبر اليوم أداة إعادة التوزيع الرئيسية المستعملة لزيادة تركّز الثروة بمعدلات أسرع وأكبر بكثير من نموّها وتراكُمها، ينتج جزء مهم منها عبر افتعال الضغوط المالية والنقدية التي تؤدي الى تبرير رفع أسعار الفائدة، سواء التي تتحمّلها الموازنة لتغطية العجز أو التي يتحمّلها مصرف لبنان لضمان استمرار تثبيت سعر الصرف في ظل دولة مرتفعة جداً وتكاد تكون شبه شاملة.

كذلك، لا تعاني المصارف اللبنانية من نقص في السيولة يستدعي تدخل مصرف لبنان، إذ تفيد الإحصاءات المعلنة حتى نهاية العام الماضي بأن قيمة السيولة التي بحوزتها تبلغ نحو ٤٤,٤ مليار دولار، وبما أنها غير ملزمة بالاحتفاظ بأكثر من ٣٠٪ من ودائعها، أي نحو ٣٨,١ مليار دولار، فهذا يعني أن السيولة الفائضة لديها والقابلة للتوظيف فوراً تبلغ ٦,٣ مليارات دولار. وبالتالي كان يجب أن تُترك لتقوم بوظيفتها في تمويل القروض للزبائن بأكلاف مقبولة منهم لا أن يقوم مصرف لبنان بهذه الوظيفة عنها.

عجز عن خلق وظائف جديدة

يدرك اللاعبون الرئيسيون أن تصحيح الأجور سيحصل وسيكرر، ليس فقط لأن هيئة التنسيق قادرة على استئناف ضغوطها تحت هذا العنوان، بل أيضاً لأن النموذج الاقتصادي المرتكز كثيراً على التدفقات الخارجية لزيادة الودائع وتمويل العجز والاستهلاك بات تحت ضغوط هائلة، أولاً بسبب نتائج السلبية الواضحة على سوق العمل، ولا سيما على صعيد ارتفاع البطالة بين الشباب الى أكثر من ٣٤٪، ثم بسبب الأوضاع القائمة في المنطقة العربية والمتغيرات التي تفرضها، ولا سيما على الدور الذي انغمس فيه لبنان لخدمة اقتصاد إقليمي ريعي لم يعد يحتاج إليه إلا في مجالات هامشية ومضرة، تتضمن الخدمات السياسية والنفعية وخدمات تبييض الاموال ... يقول تقرير جديد صدر أخيراً عن البنك الدولي بعنوان «الحاجة الى توفير وظائف مناسبة» إن الاقتصاد اللبناني يحتاج الى تأمين وظائف أكثر بستة أضعاف من الوظائف التي يوفرها حالياً، وذلك على الرغم من ضعف المشاركة الاقتصادية، إذ إن ٤٧٪ فقط من الذين في سن العمل ينشطون فعلياً، وعلى الرغم من الهجرة التي وصل رصيدها في العقدين الماضيين

مليون دولار في عام ٢٠١٢، وهي، أي المصارف، لا تواجه أصلاً خطر تراجع أرباحها حتى وفقاً لأسوأ سيناريوهات «الانهيار» المشاعة. فزيادة المديونية التي تؤدي الى رفع الفوائد تسعد المصارف حقاً، وهي ليست صادقة أبداً عندما تبدي قلقها في هذا المجال لأنها فعلياً لا تقوم بأي وظيفة تدّر على اصحابها والمساهمين وكبار المودعين كل هذه الربوع الطائلة إلا وظيفة شطف المال العام. المصارف، بجردة سريعة، تحمل سندات خزينة بقيمة ٤٦٩٣٠ مليار ليرة، منها ٢٧٢١١ مليار ليرة موظفة في سندات بالليرة بفائدة تبلغ ٦,٥٨٪، و ١٩٧٢٠ مليار ليرة في سندات بالعملة الاجنبية بفائدة تبلغ ٧,١٨٪، وهي توظف ٢٣٠٧٣ مليار ليرة في شهادات الإيداع التي يُصدرها مصرف لبنان لامتناس سيولتها الفائضة بكلفة تبلغ ٩,٢٨٪، وتضع ودائع لديه بقيمة تصل الى ٧٩١٧٩ مليار ليرة بفائدة تبلغ ٢,٧٥٪. وبالاستناد الى هذه المعطيات العلنية الصادرة عن «جمعية مصارف لبنان» يمكن ببساطة الانتباه الى أن المصارف تحصل على ربوع بقيمة لا تقل عن ٧٥٢٥ مليار ليرة سنوياً من المال العام عبر





إقرار سلسلة .. بـ

مدخل حقيقي للإصلاح الإداري والتربوي والاستقرار الاقتصادي
هيئة التنسيق النقابية

مودة عن الإضراب المقترح حتى يجرى حوار نقسيط
واتب الى المحاب الكثر مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة
هيئة التنسيق النقابية

ساف المتقاعدين والمتقاعدين
والإ
والتانويات والمرهيات ودور المعلمين والمؤسسات
هيئة التنسيق النقابية
رولة الرسمية .

وشروطه شبه التعجيزية لفئات واسعة من العمالة غير الماهرة وفئات من فائض العمالة الماهرة التي تواجه صعوبات جدية في الحصول على الوظائف المناسبة مع التخصص أو الحصول على الأجور التي تعتبرها مناسبة أو مقبولة، سواء في القطاع العام أو في شركات القطاع الخاص أو في العمل للحساب الخاص (متخرجو الجامعة اللبنانية مثلاً).

«الدولة تاجر فاشل»

في حالتها القائمة، لم تعد الدولة قادرة على استيعاب المزيد من «عمالة» لا تحتاج إليها، ففي ذروة الجنوح إلى توزيع الدولة كغنائم بعد الحرب كان يصار إلى الاستعاضة عن مهام كثيرة تؤديها الدولة بأخرى تؤديها الشركات الخاصة، وكان ذلك يفرض تدمير الإدارة العامة تدميراً منهجياً لتبرير عجزها عن القيام بمهامها. فجرى ترويح وصف للدولة على أنها «تاجر فاشل»، وقد لاقى هذا الوصف إقبالاً واسعاً، وجرى التشكيك بقدرة الدولة على إدارة وتشغيل وصيانة مرافق الاتصالات والكهرباء والمياه والنقل ومباني الوزارات ومؤسسات الاستشفاء والتعليم وجمع النفايات ومعالجتها، وتنفيذ الأبحاث العلمية وإقامة المختبرات وتخطيط المدن والطرق وإنشاءات البنى التحتية. لقد مُنعت الإدارات والمؤسسات العامة من تلبية حاجاتها الفعلية لمعالجة الشغور في ملاكاتها وتم ملء جزء من هذا الشغور عبر صيغ التوظيف المؤقتة (أجراء ومتعاقدون وميامون أو مستشارون ومقدمو خدمات)، وفي الوقت نفسه تم نقل اأثرية المهام التي يمكن أن تحتاج إلى عمالة من هذا النوع إلى شركات من خارج القطاع العام، وبعضها يعتمد على عمالة اجنبية كثيفة («سوكلين» وأخواتها مثلاً) والنقل المشترك وأعمال تشغيل وصيانة معامل الكهرباء وخدمة المباني الحكومية والجامعة اللبنانية والمواقع الطبيعية والأثرية. وأخرها خدمات توزيع الكهرباء والجباية. في المحصلة، ساهم هذا التلازم، في ظل المنحى الريعي للاقتصاد، في المزيد من التشويه لسوق العمل وبنية الأجور فيه وشجع على التفكك من تطبيق قوانين العمل والضمان الاجتماعي. إذ يجدر الانتباه إلى أن نسبة الأجراء النظاميين تدنت إلى ٢٩٪ فقط من القوى العاملة، نصفهم تقريباً يعملون في إدارات الدولة ومؤسساتها. وهذا مؤشر سلبي بكل المقاييس

إلى أكثر من ٤٠٠ ألف مهاجر، أكثريتهم من العمالة الماهرة. لقد بدأ هذا الواقع يضغط بشدة ويخلق توترات يمتصها الانقسام السياسي والاصطفاف المذهبي حتى الآن، فالالاقتصاد فعلياً لا يوفر فرص العمل المطلوبة وبأجور مقبولة، ويرمي بأكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة في نشاطات غير نظامية يفتقرون فيها إلى أي نوع من أنواع الحماية. لقد نما الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة الأجراء النظاميين تدنت إلى ٢٩٪ فقط من القوى العاملة، نصفهم تقريباً يعملون في إدارات الدولة ومؤسساتها

بمتوسط سنوي يبلغ ٣,٧٪، إلا أن معدل التشغيل لم يرتفع إلا بمقدار ١,١٪ فقط، وهناك ٥٠٪ من اللبنانيين من دون ضمان صحي و٧٥٪ من دون ضمان شيخوخة. لا شك في أن هذه المؤشرات ضاغطة بذاتها، وهي ليست مجرد أرقام، فالصيغ السابقة لامتناس صغوط سوق العمل لم تعد قابلة للاستدامة، ولا سيما صيغ التوظيف الملتوية التي اعتمدت في المؤسسات العامة والبلديات وإدارات الدولة ومدارسها وجامعتها وأسلأها الدبلوماسية والقضائية والأمنية والعسكرية، إذ ليس هناك جدل حول حقيقة أن القوى السياسية المسيطرة تسابقت على شراء الولاءات من جماعاتها عبر تحويل وظيفة الدولة إلى أداة «توزيع» ضخمة. للأسف هذا يشمل «أجوراً» و«إنفاقاً اجتماعياً»، لكنه يشمل أيضاً «دعماً» و«فوائد»، بمعنى أن ما جرى في العشرين سنة الماضية من تركيز إضافي هائل للثروة، ومصدره الأساسي ربوع الدولة المعبر عنها بالديونية العامة القياسية (نحو ٧٠ مليار دولار بما فيها ديون مصرف لبنان)، ما كان لينجح لو لم تواكب أمور كثيرة، منها امتصاص جزء من نمو البطالة بين الشباب وضبط التوترات الاجتماعية وإطفاء الحالات النافرة منها.

كان موظفو الدولة مكوناً أساسياً من مكونات ما يسمى بالطبقة الوسطى سابقاً، فالوظيفة في الدولة كانت تجمع بين مغريات عدة: الحصانة ومعاش التقاعد والضمان الصحي بعد التقاعد والأجر، فضلاً عن «الانتفاع» لمن استطاع إليه سبيلاً. غير أن هذه «الوظيفة» تحولت اليوم إلى ملاذ من جحيم سوق العمل

الاحتكارية للتجارة وازدهار المضاربات العقارية والمالية وتراجع نوعية التعليم وازدياد وتيرة هجرة العمالة الماهرة والرساميل الصناعية.

التدفقات النقدية والنقابات

اليوم باتت بنية الاقتصاد لا تولّد فرص عمل كافية وأجوراً مقبولة، وتعاني من هشاشة بالغة وتسيطر عليها تكتلات المصالح المصرفية والعقارية، غير أنها في الوقت نفسه لا تبدو مهياً لنشوء نقابات عمالية مستقلة وقوية وذات قاعدة تمثيلية واسعة. لم تعد بنية سوق العمل تبشّر بعودة سريعة للعمل النقابي المنظم في سوق العمل بسبب ضعف الاقتصاد الحقيقي الى جانب عوامل الاستتباع الاخرى الممارسة على المستويين السياسي والاجتماعي، فالأرقام مقلقة في مجال التعبير الكمي عن مأزق هذا الاقتصاد، وبحسب تقرير للبنك الدولي في إطار ورشة عمل عقدت في بيروت في عام ٢٠١١، استقبل لبنان ١٤٧ مليار دولار من التدفقات النقدية بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٠ ذهب اكثر من ١٢١ مليار دولار منها لتمويل عجز الميزان التجاري، وهذا يشكل دليلاً اضافياً على أن الاقتصاد اللبناني صار أكثر ارتباطاً بمداخل غير منتجة في لبنان لتمويل استهلاك محلي. تخيلوا فقط مكانة المصارف وحصة السياحة في أي حديث عن الاقتصاد ومدى القلق الذي يثيره مجرد التفكير بأن دول الخليج النفطية تنوي معاقبة اللبنانيين، فضلاً عن الجهد المبذول لتصوير ارتفاع أسعار العقارات كما لو أنه مكسب للاقتصاد!

هذا الواقع ساعد أيضاً على تقويض قوة نقابات عمالية لا تزال قائمة، ولا سيما نقابات العمال والمستخدمين في المؤسسات العامة التي تخضع لنفوذ القوى السياسية المسيطرة على الدولة، ونقابة موظفي المصارف التي تمكّنت جمعية المصارف من تجاهلها حتى الآن في مفاوضات تجديد عقد العمل الجماعي المتواصلة منذ ٣ سنوات، فالنقابة تضم عدداً كبيراً نسبياً من المنتسبين يعملون في المصارف الصغيرة في حين ان المصارف الثلاثة الأكبر التي تستحوذ على أكثر من نصف أرباح القطاع المصرفي (٨٨٨ مليون دولار) تحظر على العاملين لديها الانضمام الى أي نقابة، وهم حتى الآن يلتزمون بذلك خوفاً من فقدان الوظائف في ظل المنافسة الشديدة عليها. وهناك أيضاً نقابات المهن الحرة، ولا سيما نقابة المهندسين، التي بدأت تواجه

وبات يستدعي تحركاً سريعاً حرصاً على قواعد ديمومة النظام. وأيضاً لا علاقة لذلك بمواقف الرأسماليين الذين لا يرون مشكلة في التعامل مع اقتصاد لا يحتاج لعمل الى «شعب». في الواقع لا يمكن استبدال كل الشعب ولا يمكن شراء ولاءات كل من لا يمكن استبداله، ليس هكذا تسير الامور عادة، فلم تبلغ الرأسمالية بعد هذه المرتبة من «الكفاءة»، الذي يتمناه رأسماليو لبنان، إلا إذا كانوا يحلمون بالوصول إليها عبر التطور مجدداً من نظام الرق الى حكم تجربة الولايات المتحدة في استبدال السكان الاصليين.

العمالة الرخيصة

ليس واضحاً عدد المقيمين في لبنان غير اللبنانيين، ليس المقصود هنا الفلسطينيين، وهم أبرز ضحايا التمييز في سوق العمل وأكثرهم تعرضاً للاستغلال، ولا مئات آلاف النازحين من سورية مؤقتاً لأسباب أمنية وإنسانية، بل آلاف الوافدين من بلدان أكثر فقراً تم استقدامهم الى لبنان لاستغلالهم بشروط عمل تتنافى كلياً حتى مع شروط القوانين اللبنانية التي تعتبر منحازة كلياً لصاحب العمل مع حد أدنى من الضوابط الشكلية... لقد شكّلت هذه الفرصة حافزاً قوياً لتضخّم خدمات مربحة لم يعد إنتاجها مكلفاً في ظل تنامي ظاهرة الاستغلال في سوق العمل، ولجأت الصناعة إلى تعويض كلفة إنتاجها المرتفعة بإحلال عمالة متدنية الأجر، وهو ما حدّ كثيراً من تطورها ومواكبتها لتطور حاجات الاستهلاك وتنوّعه، وصارت الوظائف الجديدة تتركز شيئاً فشيئاً في نشاطات لا تحتاج الى عمالة كثيفة أو ماهرة، وفي الحالتين يمكن التهديد دائماً بأنه يمكن الحصول عليها من الخارج. وهذا ما جعل النسبة الأكبر من الوظائف التي تذهب الى غير المقيمين في لبنان تتيحها النشاطات الاستهلاكية الأكثر ازدهاراً أو تلك المكفولة ريوها من الدولة، كالبناء وتجهيز البنى التحتية والسياحة والجنس والعتالة والتنظيف ومحطات الوقود ومواقف السيارات... فضلاً عن وظائف جديدة بنسبة أقل تتيحها النشاطات الصناعية والتجارية.

حصل ذلك في لحظة القبض على الاتحاد العمالي العام في مطلع التسعينيات، لم يكن هناك حركة نقابية عمالية قوية بعد حرب مدمرة على كل المستويات، لذلك كان سهلاً إخضاعها بالتزامن مع تحولات جوهرية في بنية سوق العمل وشروطه تماشياً مع تعمق البنية

لم يكن هناك حركة نقابية قوية بعد حرب مدمرة على كل المستويات، لذلك كان سهلاً إخضاعها بالتزامن مع تحولات جوهرية في بنية سوق العمل وشروطه

نقل، أدوية، استشفاء، تعليم... إلخ). النتيجة الأساسية لكل ذلك تجسدت بتهادي حصة الأجور من الناتج المحلي من ٣٥٪ في عام ١٩٩٧ إلى أقل من ٢٥٪ حالياً، علماً أنها كانت تبلغ في عقد السبعينيات (عشية الحرب) نحو ٥٥٪. إلا أن الناتج المحلي نفسه ارتفع في الفترة نفسها (١٩٩٧-٢٠١٢) من ١٦,١ مليار دولار إلى ٤٢,٦ مليار دولار، أي إنه تضاعف مرتين ونصف تقريباً. وبمعنى ما، تم شفط ٣٠ مليار دولار في هذه الفترة من الأجور إلى الأرباح والربوع.

منذ معركة تصحيح الأجور في القطاع الخاص التي خاضها وزير العمل السابق شربل نحاس وصولاً إلى معركة هيئة التنسيق النقابية، تُستكمل المعركة الفعلية الواقعة حول إعادة توزيع الحصص في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن المآزق الفعلي يكمن في أن ميزان القوى فيها يستمر مائلاً نحو مصالح التكتلات المصرفية والعقارية، ليس بسبب غياب النقابات العمالية في القطاع الخاص القادرة على فرض بعض التوازن فحسب، بل لأن المكوّن الريعي في تكوين الأرباح بات طاغياً على المكوّنات الأخرى إلى درجة يُصعب معها توقع تضارب مصالح بين أصحاب الرساميل أنفسهم، وهذا ما يفسّر عدم ظهور أي تباين بين من يفترض أنهم من المنتجين وبين من يفترض أنهم ريعيون، يواظب الجميع على الظهور بموقف موحد من قضايا أساسية، كقضية فرض الضريبة على الربح العقاري التي تفيد الصناعي والتاجر ولا تضرهما. إن هذه الغلبة الواضحة تجعل من الصعب أيضاً توقع مسارعة القوى السياسية المسيطرة على الدولة إلى القيام بهذه المهمة طوعاً، ليس هناك أي دليل على وجود مثل هذا الميل، أو على الأقل هذا ما أثبتته حتى الآن تجربة سلسلة الرتب والرواتب وتحييد الاتحاد العمالي العام كلياً من المعركة بعد إفقاده أي صفة تمثيلية للعمال ووضعه في منزلة «الخائن لطبقته».

لم تنته معركة هيئة التنسيق النقابية، وربما لا تزال في مراحلها الأولى، وبالتالي لا تزال الفرصة سانحة لمن يرغب في استئصالها من أجل تظهير حقيقة الصراع في لبنان... ليس أمراً طبيعياً أن تستولد ملامح بداية حراك ذات طابع محاولات جذية لإقامة اطر سياسية تحمل مشاريع تغيير فعلية. إذا كان هناك نجاح حقيقي حققته هيئة التنسيق النقابية فهو أن المجتمع اللبناني ربما بات جاهزاً لإطلاق الحياة السياسية مجدداً، وربما هذا هو الرد الحقيقي على صناعة القلق المستمرة من الحرب الأهلية.

ضغوطاً متنامية من المنتسبين إليها العاطلين من العمل أو العاملين بأجر، وهي ستواجه ضغوطاً أكبر في ظل احتمالات تراجع فرص العمل المتاحة في الخارج.

ظهر الخضوع في القطاع الخاص جلياً في تحركات هيئة التنسيق النقابية، إذ لم تجد روابط المعلمين في المدارس الرسمية وموظفي الإدارات العامة حليفاً عضوياً واحداً لها في القطاع الخاص، ما عدا نقابة المعلمين في المدارس الخاصة التي علقت مشاركتها بالإضراب المفتوح بعد أسبوعين من بدء تنفيذه على الرغم من أن المنتسبين إليها هم من المستفيدين مباشرة من سلسلة الرتب والرواتب وهم الفئة الوحيدة التي لم تتقاض بعد زيادة غلاء المعيشة التي أقرت اعتباراً من شباط عام ٢٠١٢. حتى النقابة الوحيدة من القطاع الخاص ذات المصلحة المباشرة بالتحرك الأخير لم تكن مشاركة فعلية فيه، ورضخت في النهاية لضغوط أصحاب المدارس الخاصة، ولا سيما الطائفية منها.

لقد عبّر تجمّع أصحاب الرساميل عن قلقه من أن يؤدي انتصار هيئة التنسيق النقابية في معركتها إلى تشجيع المطالبة بتصحيح الأجور في القطاع الخاص بنسبة ارتفاع مؤشر الأسعار في عام ٢٠١٢ والتي بلغت أكثر من ١٠٪. جهّز نفسه لواد أي محاولة لتأسيس نقابات عمالية مستقلة، وهو ما ظهر بشكل فاقع في إرهاب عمّال وعاملات شركة «سبينيس» ومنعهم من الانضمام إلى نقابته بعد فرض ترخيصها بمعركة مكلفة أدت إلى خسارة ٤ مؤسسين لعمّالهم. إلا أن أي شيء يبرر هذا القلق لم يحصل طيلة فترة الإضراب المفتوح، ولا شك في أن تحييد القطاع الخاص يعدّ نجاحاً في اختبار قدرة منظومة الضبط على مواصلة عملها.

المعركة مستمرة

يقاوم تجمّع أصحاب الرساميل اليوم من أجل إبقاء السيطرة التي اكتسبها في العقد الماضي، فهو يريد أن تبقى مسألة الأجور خاضعة لميزان المصالح التي ترسّخت منذ عام ١٩٩٧، أي أن يتعامل معها عندما يضطر فقط وليس بانتظام. لا يريد أن يكرّس أي سابقة في هذا المجال تطيح تدريجياً المكاسب التي حققها عندما جُمّدت الأجور من دون تحييد الأسعار التي ارتفعت بنسبة تجاوزت ١١٥٪ حتى نهاية عام ٢٠١٢، وعندما جُمّد الإنفاق الاستثماري في الموازنة، ما ساهم بتراجع الخدمات العامة والاستعاضة عنها ببدايل تزيد من كلفة المعيشة، ولكنها تدرّ ريوماً كبيراً لمقدميها (كهرباء، مياه،

معركة هيئة
التنسيق النقابية
لا تزال في
مراحلها الأولى

ثورة مغدورة؟

الانتفاضة التونسية، الانتقال الديمقراطي والعنف الاجتماعي

ليلي داخلي

باحثة في «المركز
الوطني للأبحاث
العلمية» في فرنسا،
آخر مؤلفاتها «جيل
من المثقفين العرب
في سورية ولبنان،
١٩٠٨-١٩٤٠»
(٢٠٠٩)

عشية ١٤ يناير ٢٠١١، كان رجل وحيد في شارع بورقيبة يصيح «بن علي هرب!» معلنا الانتصار المذهل لثورة. في هذه الصيحة كان يجب الإعجاب بالشعب وحب الحرية والترحّم على الموتى. كان وحيدا في العتمة، في ذلك الشارع الذي سوف يكتسحه جمهور غاضب بعد ساعات قليلة. كان الرجل محاميا، واحدا بين العديد من المحامين الذين دعموا الثورة بكل قواهم.

يوم ٨ فبراير ٢٠١٣، بعد أكثر من سنتين، في مكان آخر من العاصمة، مقبرتها الرئيسة، وقد اجتاحتها الجموع، جموع حزينة وغاضبة، جاءت تؤدع محاميا ثوريا آخر، هو شكري بلعيد، المعارض العنيد الذي اغتيل امام منزله.

بين هاتين اللحظتين لم يخرج الشعب ليحتفل بالحرية ولا الصراخ غضبا بصوت واحد. فيما التعبئة تتواصل، حطت عليّ البلد موجة من الاحباط. تعايش شعور بأن الثورة قد غدرت مع الاكتشاف المشهود عليه بأن المسار الثوري لا يزال مستمرا. كيف تفسير هذه المفارقة؟

القسم الأكبر من المعلقين رأوا في فوز حزب النهضة الاسلامي بانتخابات اكتوبر ٢٠١١ وجه الخيانة: ان ثورة شباب، مهووسين بالحرية والعدالة قد أنجبت مسخا اسلامويا، محافظا وكارها للحرية حد القتل. وان الانتخابات البرلمانية الحرة حملت الى السلطة خصوم الديمقراطية والحرية.

ولكن يتبين من التحليل انه اذا كان ثمة من «غدر» بالثورة فإنه لا يقع بالضرورة في التعارض بين «دينين محافظين» و«تقدميين علمانيين». ان رد الطرفين على اعقابهما، الذي تعزف على انغامه جوقة اللعبة السياسية الحزبية، يغطي على الصعوبة التي تواجهها مجموع الطبقة السياسية في الاستجابة للمطالب الشعبية في العدالة الاجتماعية.

تناسي الطابع الاجتماعي للثورة: مجتمع منقسم اذا كانت تظاهرات ديسمبر ٢٠١٠ ويناير ٢٠١١ بمثابة «المفاجأة» للعديد من المراقبين، فإنها كانت صدى للحظات قوية من الاحتجاج الاجتماعي وخصوصا انتفاضات الحوض المنجمي في قفصة العام ٢٠٠٨. هذه الحركة الاجتماعية الواسعة النطاق التي عبأت العمال وعائلاتهم خلال اشهر طويلة، قمعت بعنف وسط ذو اللامبالاة شبه الكاملة في سائر انحاء البلد. وثمة لحظات اخرى من الاحتجاج القوي كما في بنقردان في اوجسطس ٢٠١٠، وفي منطقة سيدي بوزيد الزراعية، وفي قاسرين وثاله في غرب الوسط في ديسمبر ٢٠١٠، حتى هذه لم تؤد هي ايضا الى اطلاق «عدوى ثورية». ولكن اضطرابات ديسمبر ٢٠١٠ التي انطلقت من المدن المحرومة في وسط البلاد، التي اعطت الدفع الاول للثورة الشعبية، لم تكن لتختلف كثيرا عن سابقتها. وهذه تلقى مصدرها عند التقاطع بين نظام من المحسوبية والفساد واسع النطاق والاستعصاءات الاجتماعية التي تمنع الاكثريّة العظمى من التمتع بحياة كريمة لائقة.

واذا كانت مدن الساحل الكبرى (صفاقس، المدينة الصناعية، وايضا تونس العاصمة) قد انضمت الى حركة التمرد، في شتاء ٢٠١١، فقد تم ذلك بعد ثلاثة اسابيع من الشغب في داخل البلد ولأنه في تلك اللحظة بالذات تقاطعت المصالح لتنتج اللحظة الثورية التي شاهدنا. وقد تم الالتقاء بضغط من المناضلين النقابيين (بما في ذلك بالضد من قياداتهم) وبفضل «فاعلين» اقلويين هم: ناشطون شباب على الانترنت، فنانون واعلاميون و مترجمون ومناضلون مجهولون، ملتزمون بالحرية والتضامن والمساواة - عندما لم يكونوا ملتزمين بالنزعة الفوضوية - الى جانب المشاغبين. وسرعان ما

انضمت اليهم المعارضة المسماة ديمقراطية من مناضلي حقوق الانسان ونسويين ومثقفين نقديين.

إذذاك تكشففت اللحظة الثورية الخاطفة عن شعب موحد وملتحم. فساد مناخ جديد خلال بضعة اسابيع، رغم الذعر والخوف اللذين أشاعهما العهد القديم المتهوي. على ان التفاوت الاجتماعي سرعان ما انبعث من جديد. ففيما كانت القوى الثورية تطالب بالبداية من البداية وبإسقاط اولى الحكومات المؤقتة لدفع العملية الثورية الى المزيد من التقدم (من اعتصامات القصبة وتظاهرات جادة بورقية في فبراير، التي افضت الى اعادة فرض حالة الطوارئ، الى مقتل متظاهرين واغلاق جادة بورقية على التظاهرات العامة) اخذت أصوات متزايدة تنادي بالتهدة والمساومة. كان يجب التزام الاعتدال، والسير البطيء، والامتناع عن رفض كل شيء بالجملة. ما دام الطاغية قد غادر هو وأقرباؤه، يجب المحافظة على لون من الاستقرار لعدم الاساءة الى سمعة البلد والى حسن سير الاعمال، الخ.

وغما خطاب «انتمائي» حتى في مزاج التونسيين الناعم والسلمي الذين قادوا «ثورة الياسمين»، ثورة العطور والزهور. فتكاثرت في تلك الفترة، الخطابات الغاضبة ضد تلك التسمية المفوتة، واخذ اهل الداخل يتحدثون احيانا عن ثورة «الهندي» (اي الصبار) الاكثر تواجدا في مناطقهم من ياسمين الساحل، وبالطبع الاكثر امتلاء بالاشواك.

هذا الخطاب الصادر عن البرجوازية والطبقات الوسطى المدنية سرعان ما اتخذ لهجة الاحتقار الاجتماعي تجاه جميع الذين ينصبون خيامهم في وسط المدينة، عند المدخل الضخم لمدينة تونس القديمة، على جادتها الجميلة المرصوفة بالاشجار، يتكلمون بلهجة فلاحية واضحة. فبعد الاعجاب الاولي بحدث ١٤ يناير الاستثنائي، دبّ الحذر من الثوريين: لعلهم ضحايا لمن يتلاعب بهم؛ ويبدو انهم بعيدون جدا عن المثل العلمانية للنخب المدنية؛^٢ (شوهده البعض منهم يصلي داخل الخيم)، وهم يسيئون التصرف، الخ. وعبر هذا الاتجاه «الثوري المعتدل» عن نفسه في النقد القاسي الموجه الى «الاتحاد التونسي العام للشغل» ولقاداتها وفي الادعاء بأنهم كانوا جميعا يقبضون الرشى من النظام السابق.^٣ في ٦ مارس انعقد تجمع في «القبّة»، وهي المدينة الرياضية في «المنزه»، الحي البرجوازي في تونس العاصمة، بعد سقوط الحكومة الموروثة من عهد بن علي. كان التجمع يحتفل بالثورة، والتضامن الوطني - ولكن مع الحرص

على حفظ الفوارق مع سكان «القصبة» الذين يخيمون في ساحة مبنى رئاسة الوزراء - ومن اجل دعم الغنوشي، رئيس الوزراء المستقيل، الذي اعتبر حسن النية وقد «رحله» الذين يحتلون حي «القصبة».

مهما حاولت مقالة في الصحيفة الالكترونية «كايبتاليس» الايحاء في عنوانها «القصبة والقبّة: معركة واحدة»، لم يكن الامر يتعلق باناس متاشبهين. في «القصبة» يتحدثون باسم الشعب ويتحدثون تحت شعار «رحلنا الدكتاتور، والان لنرحل الدكتاتورية»، اما في القبّة فالحديث يجري باسم «الاكثرية الصامتة» وتتعالى الدعوات للعودة الى العمل. هنا العمل والنظافة رمزان، ما يجعل الشباب الثائر المسيس يعرف في المقابل على انه من العاطلين من العمل ومن قليلي الاكتراث بالنظافة، إن لم يعتبروا كسالى وقذرين. وهكذا كنا نسمع باستمرار في «القبّة» نداءً توجهه مكبرات الصوت يقول: «لقد علّقنا أكياس قمامة عند جذوع النخلات. لا ترموا اي شيء على الارض. يجب ان نظهر للعالم اننا شعب سليم نظيف

الخطاب الصادر عن البرجوازية والطبقات الوسطى المدنية سرعان ما اتخذ لهجة الاحتقار الاجتماعي تجاه جميع الذين ينصبون خيامهم في وسط المدينة ويتكلمون بلهجة فلاحية واضحة

وحضاري. هذه هي ثورتنا. وهذه هي روحنا. وذلك هو مثاليا للجيران والاشقاء الذي يحبون بناء الديمقراطية في بلادهم. سوف نثبت للعالم اجمع اننا شعب كريم...^٤ واذا كنت اعود الى تلك اللحظات المنسية بعض الشيء من الاسابيع الثورية التي اعقبت هروب الدكتاتور، وقد تبدو ثانوية، مع انها ظلت حاضرة في ذاكرة التونسيين، فذلك من اجل اعطاء معنى لما يجري التعبير عنه الآن في شوارع تونس. ذلك ان اصوات الاحتجاج الاجتماعي لم تصمت ابدا. فقد احتلت ساحات العاصمة الى شهر مارس، واعتصمت في المصانع، وحاصرت الوزارات، وعادت لاحتلال شوارع سيدي بوزيد في صيف ٢٠١٢، محتجة ومتحدية هذه المرة لا نظام بن علي وانما الحكومة المؤقتة بقيادة حركة النهضة. وقد تجمع هؤلاء تحت شعار بسيط هو شعار الثورة، قبل ان ينطلق شعار «إرحل» النهائي: «عمل، حرية، كرامة وطنية» وقد كانت بعض منوعاته احيانا خلال فصل الشتاء «خبز، ماء، بن علي لأ!».

٢ وهي مثل تربطها تلك النخب ذاتها بالهوية «التاريخية» لتونس، هوية اسلام اصلاحي، قادر على عقد التسويات والمصالحات مع «الحداثة» خصوصا فيما يتعلق بوضع المرأة.

٣ اذا كان يصح القول ان حكومة بن علي نجحت في التسلل الى المنظمة النقابية، الا انها استتبعت بالدرجة الاولى القادة وبعض فروع الاتحاد على ان معظم الفروع ظلت محافظة على استقلالها، وبعضها تشكلت في جبهة معارضة من مثل نقابة معلمي الثانويين.

٤ <http://www.kapitalis.com/fokus/62-national/2039-tunisie-la-kasbah-et-la-kobba-meme-combat.html>

ويوجد الآن اذاً غضب اجتماعي لا يهدأ. وإلى هذا الغضب، الذي تصاعد بقوة زمن بن علي، يضاف مشهد يزداد شفافية من الفروقات الاجتماعية والمصالح المتعارضة بين نخبة ساحلية مدينية وداخل البلاد. في السابق، توجه هذا الغضب ضد الدكتاتورية وهو يتوجه الآن ضد الحكومة القائمة. ان العمال والمياومين والعاطلين من العمل لم يجدوا جوابا على قلقهم ومخاوفهم في ظل الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة. انهم لا يطرحون اسئلتهم البتة وفق مصطلحات تتعلق بالدين وبالحرريات وحتى بالدستور. بل يتحدثون عن عدالة وحقوق ومساواة. ولا تزال المسألة الاجتماعية في صلب المشكلات المطلوب معالجتها وهي الدافع للتعنت الشعبية، تتجسد بوضوح متزايد في الاصطدام الراهن بين الاتحاد العامل للعمال التونسيين والحزب الحاكم، وقد كانت احدى ابرز علاماته الدعوة الى الاضراب العام (الذي جرى تنفيذه على نطاق واسع) في ٨ فبراير ٢٠١٣. ان دور هذا الاتحاد النقابي في الحركات

الاجتماعية في العدالة) ان هي الا خدعة من الخدع. فبعد انتخابات اكتوبر ٢٠١١ التي شدد فيها الاسلاميون كثيرا على الاضطهاد الذي تعرضوا له في ظل العهد السابق وعلى تقواهم - المفترض انها تعصمهم من الفساد - إذا بهم قد فقدوا فجأة طاقتهم التخريبية: فبعدما تعرضوا للاضطهاد وبعدما قدموا انفسهم بما هم «طاهرون»، ها هم الآن في السلطة. وبدلا من ان يعتبروا ان الثورة هي التي حملتهم الى السلطة يصح القول ان الحدث الثوري وضعهم وجها في وجه امام الواقع.

يوم ١٤ يناير ٢٠١١ بدا ان المفاجأة التونسية تُخرج تحديدا المنطقة العربية من بديل ثنائي ساد خلال عقود (وخصوصا منذ الحرب الاهلية الجزائرية): إما السلطات القائمة وإما الثورة الاسلامية. في تونس، «البلد الذي لا ضجيج فيه»، حسب عبارة جوسلين دخليا الجميلة، انهار نظام بين علي محدثا دويا عاليا. غادر الرئيس وعشيرته الاراضي التونسية والتجأ الى العربية السعودية - وهي نموذج رائع للديمقراطية العلمانية، لنقل

لا تزال المسألة الاجتماعية
في صلب المشكلات المطلوب معالجتها
تتجسد ... في الاصطدام الراهن بين الاتحاد
التونسي العام للش
والحزب الح

ذلك ونواصل - فيما الجمهور يهتف بشعار غريب dégage (إرحل) امام وزارة الداخلية احد رموز السلطة التي كانت اقيبتها مسرحا، مخفيا بالطبع، لأعمال تعذيب عديدة.

بعد اشهر اعطت الانتخابات الحرة الاولى في تونس الاسلاميين اكثرية (نسبية) سمحت لهم الآن بادارة حكومة (انتقالية ائتلافية) بفضل اتفاق عقوده مع حزين آخرين (لتشكيل ما نسميه «الترويك»). ان المقابلة بين هاتين العلامتين قد تعطي الانطباع بأن ثورة ١٤ يناير حملت الاسلاميين الى السلطة. لكن الاسلاميين لم تحملهم الثورة الى السلطة، انهم فازوا بالسلطة في اطار الانتخابات التي اعقبت الثورة. وقد نجحوا في الفوز بتلك الانتخابات، إذ نقلوا النقاشات الى ارضية الهويات، فيما الأحزاب الاخرى، وخصوصا احزاب اليسار، فشلت في صياغة خطاب مسموع ومتفرد في الفوضى التي سادت. لم تتوقف الخطوط عن التحرك، حسب الموقع الذي يحتله المرء في هذا الجانب او ذلك من «حدود العلمانية»، والقضايا الدولية

الثورية التونسية يعاد تقييمه الآن بواسطة دراسات عديدة تبين في اي مدى كان دعمه اللوجستي وحضور مناضليه في الشوارع حاسمين منذ البداية.

«الانتقال الديمقراطي»

ان الاخذ بعين الاعتبار الانقسامات الاجتماعية يبين ان المجابهة التي اعطيت كل هذه الاهمية في الصحافة الفرنسية بين «علمانيين» و«دينيين» ليست في قلب مشاغل الناس. ليس في الامر رغبة في انكارها: لا شك ان تظاهرات انطلقت لحماية موقع المرأة التونسية. وان ثمة حضورا ظاهرا لشباب اسلاميين متشددين في شوارع تونس ينوون فرض نظام طهراني واصولي. على ان قراءة التوتر الاجتماعي في تونس بمصطلحات انتمائية، وهو ما يفرضه على حد سواء المدافعون عن العلمانية (بما هي خصوصية تونسية وميراث بورقبيي) والاسلاميون (الذين يخفون بذلك عجزهم عن الاستجابة للرغبة

لأنها تسمح لنا بأن نخرج معايير التحليل المعاصرة من تبسيطيتها ومن تمييزاتها الآلية، وأشدّها تأثيراً تلك التي تجابه العلمانيين والاسلاميين. ولنسيان تلك الحقبة القريبة من التاريخ التونسي اسباب عديدة: اولا عنف القمع واتساعه الذي ضرب الحركات اليسارية من ١٩٦٨ الى ١٩٧٨ في عهد بورقيبة، والذي ما لبث ان ضرب الاسلاميين؛ والتأسيس لتعليم «انتقائي» للتاريخ المعاصر في المدارس والجامعات، حيث البروباغاندا تبع بن علي حلت محل بروباغاندا بورقيبة؛ اخيراً، في خارج تونس، القوة التي اكتسبتها قراءة تقوم على مفهوم «صدام الحضارات» جاءت تدعّم فهما استشراقياً راسخاً للمجتمعات العربية يهّم على نحو متزايد مكان المجتمع والطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية.

إذ لوحظ «اختفاء» جيل تقديمي مناضل (في اوساط اليسار الاشتراكي والقوميين العرب) وهو اختفاء كان جسدياً احياناً، تبنى البعض موقفاً قديماً يعبر عن نفسه كالانتي: لما كان كل تغيير اجتماعي اليوم في المغرب او الشرق الاوسط لا يمكن ان يؤدي الا الى تسلم المحافظين للسلطة، سوف نقلب حجة الالتزام الحدائوي الموالي للمغرب لنجعل من العودة الى تراث مفترض السبيل الوحيد الى التمرد والجذرية الثورية والكرامة الوطنية. هذا ينطوي على استخفاف بدور الحركات النقابية والنضالات التقدمية (بما فيها تلك التي كانت تستوحي الفوضوية) في الانتفاضات التي شهدتها تونس ومصر واليمن والتي تتواصل في سورية (ويمكننا ان نضيف في البحرين ولبنان والاردن وغيرها). صار هذا الخطاب مألوفاً على الاقل في اوساط النخب المثقفة قبل العام ٢٠١١ في تونس وسواها من البلدان.

منذ العام ٢٠١١، ولفترة وجيزة، بدا كأن التباعد واللامبالاة الاجتماعيين قد تبخرا ليعودا يزخم منذ اليوم التالي لهرب بن علي. ثم ان الحملة الانتخابية لحركة النهضة وانتصارها في الانتخابات انتجت تحولات اخرى تتجلى خصوصاً في تشكيل «نداء تونس»، الحزب الذي يقوده الباجي قايد السبسي، رئيس وزراء الفترة الانتقالية. لم يكن ليتصور المرء مثل هذا التجمع للقوى السياسية قبل بضع سنوات، والحال ان الحزب ضم العديد من انصار عهدي بن علي وبورقيبة، مثل السبسي ذاته، وشريحة من اليسار بعد الشيوعي، تحت راية النضال ضد الاسلاميين ومن اجل الدفاع عن الهوية الحديثة لتونس. نلقى في هذا الحزب اناساً كانوا

(ليبياء، سورية، دول الخليج...) او موقعه من الامة ومما يحددها (عروبة، علمانية، اسلام...). وربما كان اجتياح تلك القضايا للنقاش الديمقراطي هو ممكن احد اشكال «الحيانة».

يجب ان نحفر بمزيد من العمق في اثلام «الانتقال الديمقراطي» وفي تاريخ الحركات السياسية التونسية لفهم البون القائم بين ما كان يمكن مشاهدته في الشوارع من ديسمبر الى مارس ٢٠١٠ ومن ثم الى مارس ٢٠١١. وبين التعبير عن الارادة الشعبية عن طريق صناديق الاقتراع في اكتوبر ٢٠١١. فذلك قد يساعدنا على ان نفهم ايضاً لماذا لم تتوقف التعبئة ولماذا مدينة سيدي بوزيد، خصوصاً، ومدن اخرى عديدة معها (سليانا، والكاف...) قد التهمت من جديد في مناسبات عدة، ولماذا الحوض المنجمي في قفصة لا يزال في حالة غليان، الخ.

دور مميز للحركة النقابية

ذلك ان هذا البلد، وهو مهد الحركات الاصلاحية منذ القرن التاسع عشر، لم يشهد تجربة بناء وطني مستقل وديمقراطي قبل العام ٢٠١١. ومع ذلك فالثورة لم تقع في حقل اجتماعي بكر او على ورقة بيضاء. ان الحركة الوطنية والنضال الاستقلالي قد اسهما في تكوين نخب سياسية وادارية. ثم ان عهد بورقيبة الطويل لم يقتصر على الارهاب ولم يمنع نمو حركة نقابية قوية وحركة نسوية لا تزال ناشطة على الرغم من رفع النظام البورقيبي راية القضية النسوية اولا، ليبنى لنفسه صورة محرر البلد ومحرر النساء خلفته دكتاتورية بن علي التي وجدت في تلك القضية عذراً مناسباً للارتقاء الى مصاف المستبد الحدائوي وسدّ ضد الخطر الاسلاموي. ان ثراء التعبئة وزخم الحركات الاجتماعية شهدا مصيراً متفارقاً؛ فقد وسما تونس الحديثة بمميزات كبيرة مشهودة (خصوصاً العلمنة ووضع المرأة) وهما في الوقت ذاته ضحايا قمع غالباً ما بقي مجهولاً خارج البلد وداخله في آن معا.

مطلع سنوات ١٩٨٠، من جراء قمع الحركات النقابية الكبرى والاحتجاجات الناجمة عن اليسار الجذري، اخذت الحركات الاسلامية تحتل مكانها، بما هي العدو الرئيسي للنظام (خلافاً لـ ١٩٨٧-٨٩) ولكنها كانت في الوقت ذاته حاملة نوع من «الامل الاجتماعي». فبعض السير، مثل سيرة الزعيم الحالي للحزب، راشد غنوشي، الذي كان نقابياً في الستينات من القرن الماضي، وناصرياً في شبابه، ماثلة لتذكرنا بأن المسارات كانت اكثر تعقيداً مما نظن. لم تكن تلك المسارات ثانوية الاهمية

٥ عن طريق مدونة الاحوال الشخصية خصوصاً واعمال رمزية أشهرها حملة «نزع الحجاب» التي مارستها النساء التونسيات علناً في ١٣ اوجسطس ١٩٦٦ خلال عيد المرأة.

بحد ذاتها (ربما باستثناء الجمعيات التي التزمت بخوض الحملة الانتخابية).

في الوقت الحاضر، وحده العمل النقابي يبدو أنه يقدم علامات استدلال أخرى حيث نلقاه يحتل مكانا متزايد الأهمية في المشهد السياسي البعد ثوري. في ٢٥ فبراير ٢٠١٢، أطلق السيد حسين عباسي، الأمين العام للاتحاد التونسي العام للشغل، هذا التحذير إلى حركة النهضة: «انهم يريدون كمّ اصواتنا لكي يقرروا مصيرنا بمفردهم. يريدون زرع الخوف في قلوبنا لمنعنا من الدفاع عن قضيتنا وحقوقنا، ولكننا لن نرضخ ولن نستسلم». إلى ذلك فإن النقابة أكدت استقلالها الذاتي وتصميمها على النضال «إلى جانب المجتمع المدني والشعب التونسي على تنوعه للدفاع ليس فقط عن الجماهير العمالية وإنما أيضا وخصوصا عن الجمهورية ومؤسساتها». ولم يكن غريبا أن يكون الاتحاد التونسي العام للشغل القوة الوحيدة في الساحة. انه يركز على ٥١٧ ألف عضو، وعلى شبكة من الفروع تغطي التراب الوطني كله وعلى تاريخه. ويبدو انه الوحيد الذي يستطيع أن يحشد مثل هذه القوة في وجه الأحزاب الحاكمة.

مساحات للإبداع والمقاومة

ومع ذلك، لا يجوز إهمال المساحات الأقل ظهورا حيث الإبداع وإعادة البناء وبلورة المقاومات. انها تقع

خصوصا لفترة طويلة، يشتركون في خطاب يحرص حرصاً شديداً على أن يضع نفسه إلى جانب الهوية الوطنية (خصوصاً تجاه الخارج) و«التقدمية» والحداثة لكي يتحاشى اتخاذ المواقف من القضايا الاجتماعية

لا تزال الصحافة ضعيفة جداً تكتفي بإعطاء الكلام للفاعلين السياسيين دون تعميق خياراتهم والجمعيات حاضرة جداً إلا أن القليل منها السمتحوذ على المسألة الديمقراطية

والادبولوجية. يضع الحزب نفسه في مواجهة حركة النهضة بما هو مرآتها العاكسة. أن انبثاق قوة كهذه، التي يصعب التمكن بما سوف يكون نصيبها من الاصوات في الانتخابات النيابية، يستظهر أثر «الخيانة الاستراتيجية» الناتجة من الانتقال من حالة ثورية إلى إطار جديد من الديمقراطية الانتخابية دون أن تسنح الفرصة لتكوين روابط اجتماعية تُرسى عليها الديمقراطية، إذ لا تزال الصحافة ضعيفة جداً تكتفي بإعطاء الكلام للفاعلين السياسيين دون تعميق خياراتهم. والجمعيات حاضرة جداً إلا أن القليل منها استحوذ على المسألة الديمقراطية



في مستويات عديدة من المجتمع التونسي. وبالإمكان أن نعدد ببساطة لائحة بالمبادرات والجمعيات والمواقع الالكترونية والصحف وانثاق اشكال تعبئة جديدة، الخ. ان الزخم الثوري قد حرر قوى لم يكن احد يتوقع وجودها، ولكنها اصطدمت اولا بمنطق ديمقراطي اجبر الجميع على الاختيار، ولعب دورا كبيرا في الاحباط السياسي الكبير، وذلك في مناخ من السجال والتوتر الدائمين. ان الطبقة السياسية، التي تغرق في منطق التحالفات والمشاحنات، تزيد تلك الخيبة يوما بعد يوم. وعلى الرغم من دوي الشائعات والتخويفات، ثمة شيء قد تغير وممارسة الضغوط القوية على الحكومة القائمة هو احد الادلة عليه. ولكن ما يجب اخذه ايضا بعين الاعتبار هو الشجاعة الفائقة التي يبديها الشباب الذي نزل الى الشارع في ديسمبر ٢٠١٠ والاسباب الجوهرية لتلك الشجاعة. ان الكبت والغيظ وإرادة التغيير لدى هذا الجيل لم تطفئها نتائج دورة انتخابية واحدة، وإنها لن تخمد بمجرد صفقة «ترضية» مقابل اجراءات سياسية لن تأتي على كل حال.

ان البعد الجذري للتمرد، في مرحلة ما بعد الثورة، يتخذ أشكالا عدة. يستمر الشباب التونسيون في المجازفة بحياتهم بانتظام: ارادة الخلاص من «لجان الدفاع عن الثورة» وتعبيراتها الاخرى القريبة من السلطة او من السلفية الوهابية؛ والتطوع في سورية في المعركة ضد نظام بشار الاسد؛ والمجازفات الكبيرة في عبور المتوسط بحثا عن حياة بديلة في اوروبا - اي بحثا عن عمل وعن أفق آخر او عن مجرد الشعور بأنهم غامروا ونجحوا. إن التفاضلي عن كل هذا يعني الآن، كما في ايام بن علي، عدم ادراك حجم الهزة الاجتماعية الكبرى التي نعيش.

ولكن حتى خارج هذه الالتزامات الاكثر جذرية تستمر وتنبن اشكال من المقاومة تقول ان ما بعد الثورة يجب ان يكون مختلفا عما قبلها: مقومات فنية في المسرح والرقص - كما في مهرجان «دريم سيتي» [مدينة الاحلام] الذي بدأ قبل الثورة واستمر بعدها في استكشاف اشكال فنية جديدة في التراث والموسيقى الشعبية (وخصوصا «الراب» والاغاني الاحتجاجية التي ظهرت حديثا والتعبئة التي حصلت حول محاكمة مغني «الراب» «ولد الـ ١٥» على اغنيته «بوليسيا كلب»؛ وانماط من التحرك يشارك فيها يافعون لا يريدون اكثر من التصرف كما يحلو لهم (رقصات «هارليم شيكس»، و«فلاش موبز»؛ واشكال

التعبئة الاكثر اختصاصا تتعلق بالشفافية في العملية الدستورية (اميرة يحياوي وجمعيتها «البوصلة») وفي الاعلام (جريدة «نواة» الالكترونية التي رافقت الثورة، وغيرها من من الصحف) وفي البيئة (حملات تنظيف الامكنة العامة والنصب العامة والشواطئ) وتعبئة النساء (وان يكن بطرق مشتتة كما تبين من ردة فعل الصماء لدى النسويات «التاريخيات» على مبادرة امينة^٦ خصوصا في ما يتعلق بالتحرش الجنسي او حالات الاغتصاب؛ اصف الى هذا كله نشاطات «الهاكرز» والتعبئة حول قضايا الحريات؛ وحركات راسمي الغرافيتي وفناني الشوارع. ويمكن الاستمرار طويلا في هذه اللائحة لانطباع قوي يتكون عن أنه تتبرعم على كامل التراب الوطني اعمال واحتلالات لا تجري ملاحظاتها احيانا مع أن لها قوة العدوى الكبيرة (مثل رقصة «هارلم شيك») قد تؤدي الى مصادمات عنيفة جدا (كما في قضية امينة) ولكنها تتوزع خارج المركز تدريجيا وتبتكر وتعيد بناء نفسها باستمرار. ان هذه المساحات الجديدة، المبنية على اشكال متنوعة من التعبئة، هي على صورة مجتمع يستيقظ، وشباب يصقل أدواته المختلفة. يمكنها ان تكون ملتزمة جدا، بل اديولوجية، تفعل فيها تأثيرات متعددة بل متناقضة، ولكنها عادة ما تكون محط استلهمات يمكن تسميتها «تجارية متطرفة» (كما في صورة مغني «الراب» يرفلون في سيارات ضخمة ويحملون الاسلحة، التي غالبا ما ينسخها افراد الميليشيات الاسلامية او في رقصة «الهارلم شيك») او في استلهمات اخرى اكثر نضالية (دعما للانتفاضة الفلسطينية وللأخوة السوريين) او حتى روحانية (حركات العودة الى الدين، والمجموعات المنعقدة لقراءة القرآن). هذه كلها تبلور اخيرا أشكالا هزلية واستهزائية (على طريقة الحركة الناهضة للراهنية situationnistes في الستينات من القرن الماضي) بعيدا عن جدية الطبقة السياسية التقليدية والمخاوف اللامتناهية التي تعمها وتضخمها وسائل الاعلام المسماة «حرة». وتتخذ هذه شكل رسوم ساخرة (ويليس، زد، والعديد غيرهما) وإعادة ابتكار السياسة في المدن الجامعية والمدارس، مشاركات من جماعة «أنونيموس» الخ. وكما يقول اعضاء المجموعة السورية «ابو نضارة»: «يجب التصويب عالياً جداً: بل يقضي الواجب حماية الثورة من القناصة والإعلام فكلاهما يشترك في التصويب المنخفض جدا»^٧. ان تونس الغد مطالبة بالواجب ذاته.

^٦ امينة صبية في سن الـ ١٩ نشرت على فيسبوك صورة لها عارية الصدر مرفقا بكلمات «جسدي ملكي، ليس شرف احد». اجرت معها محطة «التونسية» مقابلة في برنامج شعبي جدا. فخطفتها اسرتها في الشارع وتم إحتجازها في مصح عقلي بعد تكييفها بقميص المجانين وحققها بالعقاقير وانتشار خطاب عام (بما في اوساط النسويات) عن هشاشتها النفسانية وان احتجازها في مصح عقلي هو «لصالحها». وقد نظمت حملة من اجل اطلاق سراح امينة وحمايتها من الهجمات المختلفة التي تتعرض لها الآن. #Free Amina

^٧ من مقابلة اجرتها سيسيل بويكس مع مجموعة «ابو نضارة» بعنوان «سينما الطواري» <http://www.laviedesidees.fr/Un-cinema-d-urgence.html>

اليسار والانحطاط الحزبي في المغرب

عبد الإله بلقزيز

أستاذ الفلسفة:
جامعة الحسن الثاني-
الرباط، المغرب.
من آخر كتبه
«ثورات وخيبات»
(٢٠١٢)

يمرّ العمران الحزبي المغربي، في السنين الأخيرة، بحال من التفسخ والاهتراء لا مثيل لها منذ قيام الظاهرة الحزبية في البلاد قبل ثمانين عاماً. تتمتع المغرب بمؤسسات حزبية ذات سمعة وأثر حتى في فترات القمع الاستعماري في الأربعينيات والخمسينيات، وفي عهود القمع السياسي، بعد الاستقلال، بين سنوات الستينيات والثمانينيات. ولم يكن للقمع أثرٌ في إضعاف الحياة الحزبية أو تفسيحها، حتى لا نقول إنه حوّلها إلى رياضة فكرية وسلوكية على المبدئية والالتزام. ولقد مرّ على بلادنا حين من الدهر كان الانتماء فيه إلى حزب من الأحزاب الوطنية والتقدمية أشبه ما يكون بالانتماء إلى مجموعة فدائية؛ لأنه لا يعدّ صاحبه إلا بالشهادة، أو السجن، أو المنفى، أو الطرد من العمل. ولم تكن هذه العقوبات المنتظرة، على هؤلها، لتفتّ من عزائم من أرادوا أنفسهم مناضلين، فلقد كانوا حَمَلَةً رسالية (الاستقلال الوطني، بناء الديمقراطية...)، وكان لهم الأثوة في قاداتهم وما جابهوه، بشجاعة، من ابتلاءات. وما كان أحدٌ ممن خاض في الشأن العام صاحب شأن خاص أو مصلحة؛ فما كانت هناك وزارة يسيل لها لعبٌ سياسي، ولا نيابة برلمانية يُقْتَل عليها بين المناضلين.

التفسير الاخلاقي لا يكفي

مشهد الحزبية، اليوم، يختلف تماماً عن ذي قبل، وإلى درجة يتساءل فيها المرء - يائساً - عما إذا كان المستقبل السياسي ورائنا لا أمامنا إقبالي أن أحزابنا - والتقدمية منها بشكل خاص - ضاق نطاقها التنظيمي حتى ضمّر، وشخّحت قاعدتها الجماهيرية، وهبط معدّل تأثيرها في الرأي العام، ودخل الطبقة الوسطى، وفقدت بريقها الذي كانت السلطة تحسب له حساباً في ما مضى. فقد

افتقرت إلى المشروع والرؤية والبرنامج، حتى بات المرء يجهل ما يفصل زيدا عن عمرو بينها، وما يبرّر لها البقاء من دون بُوَصْلَة! والأذهى والأمرّ أنها أُمِسَتْ ساحاً فسيحة للحروب الداخلية بين ذوي المصالح فيها، تأخذها إلى الشلل فإلى الحُتْف! لا عجب إن كان تمثيلها الشعبي قد أسفر عن فضيحة تاريخية في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠١١، ولا عجب إن استطاع حزبٌ حديث النشأة، وحديث العهد بالعمل في المؤسسات، أن يحصد ثمرات سقوطها المروّع انتصاراً ساحقاً في الانتخابات. يميل رأيّ شائع، في بعض النخبة المثقفة والسياسية، إلى ردّ ظاهرة الانحطاط الحزبي إلى عوامل أخلاقية: فساد النخب الحزبية الناجم من تذوقها الطعوم اللذيذة للسلطة. ويذهب، بالتّبع، إلى القول إن الخروج بالحياة السياسية والحزبية من هذا النفق المظلم لا يكون إلا بـ «تخليق» هذه الحياة الحزبية (عبارة «التخليق» ليست مناسبة لأنها تعني، في اللسان العربي، توليد، تفقيس. والأدق منها، اشتقاقاً، الأَخْلَقَة نسبة إلى الأخلاق). ومع تسليمنا بأن بعضاً من هذا التفسير دقيق وصحيح، إلا أن الأخلاق لا تفسّر كل شيء، واستلام مناصب في السلطة لا يفسر كل شيء؛ فلقد تسلّم قادة الحركة التقدمية والوطنية مناصب سامية (علال الفاسي، عبد الله ابراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الرحمن اليوسفي، أحمد بوستة...)، ولم تفسد أخلاقهم السياسية أو تُقْبِح، وظلّوا متمسكين بثوابت العمل الوطني. إن الأخلاق عامل مقبول للتفسير فقط إن هو كان ضمن جملة عوامل أخرى مثل: المشروع السياسي والرؤية، والكفاءة القيادية التي تنتزع لنفسها المقبولة والشرعية والهيبة، والتي لا تتحصّل من القدرة على الفَهْلُوة وممارسة الحلّية والتأمر على الخصوم!

الفراغ «الكارزمي»

لنأخذ عاملاً واحداً من كل هذه العوامل هو الفراغ القيادي في الحزبية المغربية. نعني بهذا الفراغ غياب الرمزية القيادية عن الذين يتصدرون أحزابنا اليوم. حين يتذكر المرء أن قادة الحزبية المغربية كانوا من طراز علال الفاسي، ومحمد بلحسن الوزاني، وعبد الله إبراهيم، وعبد الرحيم بوعبيد، وعلي يعته، وعبد الرحمن اليوسفي، وأحمد بوستة، ومحمد بنسعيد، وأن من كان سيرث بعض هؤلاء في القيادة رحل إلى رحمة الله (المهدي بنبركة، عمر بنجلون، عزيز بلال)، يُصاب بالحسرة على المآلات والمصائر التي انتهت إليها القيادات الحزبية بعد غياب الرأسمال الكارزمي، الذي لم يكن شيئاً آخر غير رأسمال الكفاءة والاقتدار والصدقية. وأذكر أنه

الكارزمي» لتفسير ظاهرة انحطاط الحزبية السياسية في المغرب: منتقداً المفهوم، ومفتداً فرضية الانحطاط الحزبي من الأساس. فالتمسك بمفهوم الكاريزما-في حساباته- نفّض لمبدأ المؤسسة العقلاني والعصري، الذي عليه ينبغي أن يقوم العمل الحزبي، وحينئذٍ إلى فكرة الزعيم الملهم؛ ورجم الحياة الحزبية المغربية بتهمة الانحطاط إنما هو رفض لرؤية الدينامية السياسية الجديدة التي تتخلق وتنشأ في أحشاء الأحزاب السياسية، وتنتج أطراً وقيادات جديدة منتخبة من قواعدها بنزاهة، الخ. هكذا يُردُّ النقد إلى نُحر الناقد للقول إن حال الحزبية المغربية - «التقدمية» منها خاصة - حال حسنة، متوازنة، أو هي طبيعية في أسوأ تقدير لها، وليُنظر إلى النقد وكأنه تحييف مقصود ومُغرض، غايته التحييط والتخذيل.

غياب ثقافة سياسية ديمقراطية

لن نخوض في سجال مع هذا الاعتراض في مفهومه للكاريزما، وفي دحضه لفرضية الانحطاط الحزبي، بل نكتفي بسوق ملاحظتين من واقع ما يجري في بيئة العمل الحزبي في المغرب.

أولهما: أن القائد الكارزمي لا يختفي من المشهد السياسي (الدولي أو الحزبي) لمجرد الرغبة في اختفائه والتحرر من سلطانه المعنوي، ولا من طريق عملية «قتل الأب» (في التحليل النفسي)، وإنما هو يختفي وتنتهي الحاجة إليه حين تنشأ المؤسسة فعلاً ويُعمرُ عمرانها بالروح المؤسسية. وهذه لا تأتي من فراغ مطلق، ولا تخرج إلى الوجود خروجاً سحرياً كخروج الأرنب من كمّ الحاوي في غرض بهلواني، وإنما تؤسسها - وتُهيئ لها - ثقافة سياسية ديمقراطية، وتقاليد ديمقراطية متراكمة في العمل الحزبي (كما في الدولة). وعندي أن هذه الثقافة، وهذه التقاليد، هي اليوم - وحتى إشعار آخر - في حكم العدم. بل إن واقع الحال في المجتمع الحزبي المغربي يقول - منذ عقدين على الأقل - إن البيئة الحزبية ملوثة بأمراض الحلقية الضيقة وصراعات المصالح الصغرى على المقاعد والمناصب، وإن الثقافة السياسية لأحزابنا تنحدر إلى قعر لا قرار له، ولا تكاد تحتفظ من ميراثها في الماضي القريب إلا بالقشور، وإن الفهولة والتكاذب وتبَيُّبِ المَبَيَّت، في جُحِ الظلام، هي أخلاق أكثر أحزابنا! ومن أسف أن معنى المؤسسة عند بعض يُضغَر ويَتَقَرَّم إلى حدود وسائلية أو أدواتية: الاقتراع الحزبي! ونحن نسأل هنا: على من يقترع

♦♦♦ إن الحياة الحزبية المغربية لـ
تنجب، من أسف، قيادات
بديل قادرة على إدارة الشـ
الحزبي، وأن دعوة من بقي من قيادات
إلى الاعتزال (وكان منهم)
في ذلك الحين، اليوسفي، يعتـ
بوستة، بنسعيد) دعوة إلى إدخـ
المؤسسات الحزبية في المجهـ

حين ازدهر، قبل عشرين عاماً، حديث متبرّم بالقيادات التاريخية، ومدافع عن ضرورة «تشبيب» الوضع القيادي في الأحزاب («التشبيب» عبارة غير مناسبة لأن معناها، في اللسان العربي، الغزل)، كتبتُ رأياً في الموضوع مفاده أن الحياة الحزبية المغربية لم تنجب، من أسف، قيادات بديلة قادرة على إدارة الشأن الحزبي، وأن دعوة من بقي من قيادات إلى الاعتزال (وكان منها، في ذلك الحين، اليوسفي، يعته، بوستة، بنسعيد) دعوة إلى إدخال المؤسسات الحزبية في المجهول الذي ها نحن، اليوم، دخلناه من الباب الواسع، باب حيازة مراكز القرار الأول في أحزابنا من قبل قيادات جديدة يطعن كثيرون - من داخل أحزابها - في كفاءتها، وفي نزاهة بعضها، ويشك آخرون في وجود بصمات تدخل السلطة لتمكينها من الفوز بتلك المواقع في مؤتمرات أحزابها، وخاصة «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي»، وقبلها «حزب التقدم والاشتراكية» («الحزب الشيوعي» سابقاً)!

ثمة من يعترض على توّشُل مفهوم «الفراغ

حُضِن السلطة ووزارة الداخلية. تضاءلت الفروق بين الجبهتين حتى كادت أن تُمحي لولا بعض رائحة من الماضي تنبعث، بين فينة وأخرى، فتبعث في النفس حنيناً أو حسرة أو هما معاً مجتمعين!

كان لدينا يسار، قبل ثلاثين عاماً، أطلقنا عليه اسم الحركة التقدمية، تمييزاً إيديولوجياً عن الحركة الوطنية، وإصراراً على رؤية مسائل وأفاق جديدة لم تكن الحركة الوطنية تلحظها في سنوات الستينيات. وكان «الاتحاد الاشتراكي» قطب الرحى في ذلك اليسار، وعلى أطرافه التنظيمات الماركسية-اللينينية و«حزب التقدم والاشتراكية»، وإن لم تستقيم العلاقة بين هذه الأطراف دائماً، أو في المعظم من أطوارها التاريخية؛ لأسباب بعضها موضوعي وبعضها الذاتي. لكن هذا اليسار ظل يستطيع، مع ذلك، ولفترة عقدين كاملين، أن يسيطر سلطانه الفكري والسياسي على المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمهنية. هكذا سيطرت قواه على المنظمات الطلابية والعمالية والثقافية، على نحو سيطرتها على ساحة الصحافة المكتوبة، وكان له في هذه السيطرة الكفاية والغثية؛ لأنها وضعت تحت تصرفه

من أسف أن معنى المؤسساتية عند بعض يصغر ويتقزم إلى حدود وسائل أو أدوات: الاقتراع الحزبي! ونحن نسأل هنا: على من يقترح المقترعون؟ على برامج أم على أشخاص جدد يعرفون من أين تؤكل الكتف؟

شبكة هائلة من المؤسسات الاجتماعية والشعبية ذات القوة التمثيلية المعتبرة، كان يسعه استخدامها في الصراع السياسي رافداً عظيماً لقواه الحزبية.

ومن النافل القول إن ذلك النفوذ الذي كان للييسار في هذا المحيط الاجتماعي والوطني إنما مأثاه من دور نشط نهض به، في ذلك الإبان، وبناءً على رؤية تلحظ أهمية العمل في الأطر الاجتماعية الأوسع بالنسبة إلى أية حركة سياسية؛ فاليسار، حينها، كان صاحب مشروع اجتماعي-سياسي، والمشروع هذا كان مشروع التغيير الاشتراكي الديمقراطي لبنى الدولة والمجتمع. وهو مشروع كلّفه جهداً فكرياً ونظرياً حقيقياً أداه، بحماسة،

المقترعون؟ على برامج أم على أشخاص جدد يعرفون من أين تؤكل الكتف؟ فأما البرامج فلا وجود لها في مشهد اليوم، وأما الأشخاص فليسوا من ذوي الكفاءة المعترف لهم بها من أحزابهم، وليسوا ممن يتقنون التجميع والتوحيد كإتقانهم للتفرقة والتشتيت!

وثانيهما أن ظواهر الانحطاط مطروحة على قارعة الطريق السياسي، يراها الذاهب والجائي، ولا يخلو متجاهلها أن يكون على أحد وجهين: إما جاهل لها لعلم لم يحصل له بأمر السياسة في المغرب حين كانت في حال من العافية والاستقامة، ربما لصغر سنه وحدائه عهده وظنه أن السياسة ومؤسساتها إنما هي ما يراه، وإما مكابر يتأبى الاعتراف بما إليه آل العمل الحزبي وصار، لأن في اعترافه بذلك قرينة الاتهام بالضلوع والسهم بالحصّة في ما صار إليه أمر ذلك العمل (الحزبي). وسيكون من باب الإفاضات والنوافل-حتى لا نقول من باب التزئد في الاستزادة - أن نستدل على الانحطاط، الذي دبّ إلى عمران العمل الحزبي «التقدمي»، بالفاجعة الانتخابية الأخيرة التي جعلت حزباً واحداً هو «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي يحصل على مجموع ما حصل عليه ثلاثة أحزاب وطنية عريقة من المقاعد هي: «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي» و«حزب التقدم والاشتراكية»؛ وليست الفضيحة السياسية هذه، وهي تاريخية وغير مسبوق، إلا التئمة المنطقية لسلسلة من حلقات متصلة من عوامل التفكك والترهل في البنى السياسية والتنظيمية، وفي الرؤى والخيارات البرنامجية التي استقرّ عليها عمل تلك الأحزاب والقوى في العقدين الأخيرين، وخاصة منذ مطالع هذا القرن.

يسار يفقد رؤياه

على أن عامل الفراغ القيادي، وهو يُطلعننا على غياب البدائل القيادية والمؤسسية، قد لا يكفي لتفسير ظاهرة الفراغ الرؤيوي الذي تعانیه الحركة الوطنية والتقدمية المغربية منذ سنوات عدّة كُفّت فيها عن تقديم رؤى وبرامج تشدّ إليها قطاعات من الشعب، وتحصل على مساندتها. وتلك مسألة لم تلتفت إليها فتغيرها انتباهاً، وإنما استصغرت شأنها على نحو يدعو إلى الغرابة!

لم يعد للييسار وقوى الحركة الوطنية في المغرب مشروع اجتماعي-سياسي تميّز به، وتمتاز، عن محيطها من الأحزاب السياسية الأخرى: ما خرج منها إلى الوجود من رحم المجتمع، وما أبصر النور منها في

وأخلت مكانها لنقائضها... حتى من دون تسويغ نظري لهذا الانتقال الفجائي نحو ضفاف أخرى! وانتهى عهد العلاقة بالشعب والعمل في قطاعاته لتحل محلها تقاليد المخاطبة الفوقية (في عصر وسائط الاتصال)؛ واختصر النضال الديمقراطي في مجرد مقاعد في البرلمان ما عاد «اليسار» يتحرّج في استحصالها بالمال السياسي وأعيانه أسوةً بغيره من القوى! اليسار اليوم، إن جاز نَقْتُهُ بهذا الاسم، ذو عقيدة أخرى مختلفة: الليبرالية الاقتصادية، والليبرالية السياسية، وهو بات حزب «الأطر» ورجال الأعمال لا حزب الجماهير، وحزب البراغمية السياسية المنفلتة من أيّ عقل! لا مجال، بعد هذا، للسؤال عن أسباب اضمحاله وأفوله وميل مؤسساته إلى الصيرورة كائنات ميكروسكوبية!

هجرة المثقفين

ما عاد يخامرنا شك، منذ زمن غير يسير، في أن واحداً من أظهر أسباب الفقر الرؤيوي والبرنامجي لدى اليسار والحركة التقدمية في المغرب التهميش المنظم للمثقفين فيه، وما استجرّهُ ذلك من انفصال نكد بين الفكر والسياسة، بين النظرية والممارسة. ليس هنا مقام الحديث في التحوّلات التي كان الجسم الحزبي المغربي ميداناً لها، في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي أفضت إلى تغيّر هائل في طبيعة القوى والنخب السياسية فيه،

مثقّفوه وأطره وأكاديميوه: الذين وضعوا تحت تصرفه رؤى وبرامج عمل في المسألة الاجتماعية، وفي التنمية الاقتصادية، وفي إدارة المؤسسات المحلية، وفي الهندسة الديمقراطية للدولة، وسوى ذلك من مسائل كان ينبغي أن يُجاب عنها ببرامج قابلة للتحقيق. ولم يكن قليل الشأن أن مدار هذا المشروع كان على مسألة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب وطبقاته الكادحة والفقيرة، وعلى العدالة في توزيع الثروة، وتقليص الفجوة الطبقة في المجتمع، وإصلاح القطاع العام وتفعيل أدواره الاقتصادية، وتوفير فرص العمل للخريجين والعاطلين، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وإنجاز الإنماء المتوازن للمناطق والجهات، ورفع التهميش والعزلة عن العالم القروي، وإعادة الاعتبار إلى القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) على حساب تضخم القطاعات الطفيلية، الخ؛ مثلما كان مداره على مسألة الحقوق السياسية والمواطنة للشعب، وعلى وجوب ترسيخ الحياة الديمقراطية والتمثيلية وتطويرها، ومقاومة تزييف إرادة الشعب، وإلغاء القوانين والظواهر التي تحدّ من الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإنهاء حالة الاعتقال السياسي، الخ. وهو المشروع الذي وجدّ حامله السياسي (الحزبي) وحوامله الاجتماعية الفاعلة، بمقدار ما أكتسب قواه شرعيةً في بيئات اجتماعية عدة (الطبقة الوسطى، العمال، فقراء أحزمة البؤس) ونفذاً ملحوظاً.

اليسار ظل يس...
لفترة عقدين كاملين أن يَبْشُرَ...
سلطانه الفكري والسياسي...
على المجتمع المدني والمنظم...
الشعبية والمهنية...
هكذا...
قواه على المنظم...
الطلابية والعمالية والثقافية...

لكنها مناسبة للقول إن المثقفين ما عادوا يحتلون المكانة عينها التي كانت لهم في مراكز القرار والتنفيذ في المؤسسات الحزبية لأسباب لا تعود -قطعاً- إلى عزوفهم عن السياسة وإبائهم تقلد المسؤوليات الحزبية، على نحو ما يروج من يعالونهم الخصومة داخل الأحزاب، وإنما لأسباب أخرى ليس أقلها أن رأسمال المال والوجاهة بات أدعى إلى الطلب في الحياة الحزبية «التقدمية»

لم يَبْقَ من ذلك كلّ إلا الأطلال، بل مجرد ذكرى تبعث في النفس الشعور بالتخسر! كأن الذي يفصل اليسار عن ماضيه القريب ليس ثلاثة عقود فحسب، بل ثلاثة قرون نهشت في ترائه ومكتسباته وأذهبت ربحه! لا نتزيد في ما نقول، يكفي المرة أن يطالع، اليوم، أدبياته و«برامجه» ليقف، بالعيان، على هؤول ما انتهت إليه أحواله: تبخّرت الاشتراكية وخياراتها الاجتماعية-الاقتصادية،

«الوطنية»، من رأسمال الفكر والمعرفة! وإلى ذلك فإن سطوة البيروقراطية الحزبية المحترفة على تقاليد المؤسسات «اليسارية» استتبعَتْ نوعاً آخر مختلفاً من السياسة والعمل الحزبي لا يحتفل، كبير احتفال أو صغيره، بالبرنامج والرؤية قدر احتفاله بوسائل تحصيل

ومعالجات لظواهر بالغة البلاء كالضمور والتفتت. ولقد كان ذلك الحرص في أساس إقدام مجموعة من مثقفي اليسار، مستقلين ومنتمين، على صوغ وثيقة فكرية-سياسية موشَّعة حملت عنوان «بيان من أجل وحدة اليسار»، وذُيِّلَتْ بتوقيع ستة وأربعين شخصية من أظهر

اليسار اليوم، إن جاز
نَعْتُهُ بهذا الاسم، ذو عقيدة أخرى مختلفة
الليبرالية الاقتصادية
والليبرالية السياسية
وهو
حزب «الأطر» ورجال الأعم
لا حزب الجماهير، وحزب البراغميات
السياسية المنفلتة من أي عَقْد

حصته من السلطة، حتى أن نشاط «اليسار» اقتصر، أو كاد أن يقتصر، على الانتخابات التشريعية والمحلية! من الطبيعي أن لا يجد المثقفون مكاناً لهم في مثل هذه البيئة النابذة، فيهجروها أو - على الأقل - يقيمون معها بعض المسافة الضرورية التي تحفظ لهم استقلاليتهم كأهل رأي حرّ ونقدي. ولقد كان يَسَّع أحزابنا، حتى مع برمها بالمثقفين وعدم تحمّل أدوارهم فيها، أن يُثَقُّوا على أشكال من الصلة غير المباشرة بهم، ولو من طريق الإفادة من المنتج الفكري الذي ينتجونه في الشأن العام: في مسائل الدولة والسلطة، والاقتصاد والتنمية، والاجتماع الأهلي والسياسي، والمسألة الدينية والثقافية، والمسألة الاجتماعية وسواها مما يتناولونه بالدرس في عملهم الأكاديمي أو بالرأي في الدوريات اليومية والأسبوعيين. غير أن شيئاً من ذلك لم يحصل، من أسف، على شدة حاجة المؤسسة الحزبية إليه؛ فكانت التلفيقية الفكرية والسياسية، والانتقائية البراغمية، والعموميات اللفظية السمات الأطفى على الخطاب الحزبي «اليساري» بعد أن أفرَّقَ المثقفون عن المؤسسة الحزبية مكرِّهين لا مختارين. مع ذلك، لم تكن الهجرة الاضطرارية للمثقفين المغاربة من أحزاب اليسار وتنظيماته - المغلن منها والمسكوت - هجرة من السياسة والشأن العام أو طلاقاً؛ فالصلة بينها والسياسة ما انقطعت، ولا انقطع لديهم الرجاء والأمل في أن يروا يَسَارَهُمْ في أحسن حال. على ما كان يحاصر ذلك الأمل من شكوك في قدرة أولي الأمر من «قادة اليسار» على اجترار حلول

الرموز الثقافية التقدمية في المغرب، ورام موقعوها توفير مادة فكرية-سياسية مرجعية لعمل اليسار في المرحلة القادمة، وفتح نقاش عمومي في المسائل التي أثارَتْها، وفي العناوين التي اقترحتْها مادة لمراجعة نظرية حاسمة اعتقدت أن على اليسار أن يُقَدِّم عليها بجرأة في أفق إعادة بناء أوضاعه، وتوحيد تنظيماته المتذرَّة. ومع أن الوثيقة نشرت منذ خريف العام ٢٠١٢، في جريدة «أخبار اليوم»، وأعادت مواقع الكترونية عدة نشرها، مثلما أعادت مجلة «النهضة» نشرها في عددها الثاني الصادر حديثاً، إلا أن جهة من ساحة اليسار لم تأبه لها، ولا حتى تهتم بأمرها صحفياً، وكأنها صادرة من جهة مجهولة، وكأن لدى اليسار من الوثائق والرؤى ما يغنيه عنها! لقد أحسن المثقفون الموقعون على الوثيقة الظن بيسارهم، فتوقعوا منه أن يبادل مبادرتهم وجهدهم بحوار يفتح في مؤسساته الداخلية، أو في صحافته، لمناقشة ما ورد فيها من أفكار وأطروحات وأسئلة. لكن ظنهم خاب؛ إذ كل في فلك يسبحون، والمؤسسة ما عادت تطبق رأياً يحاسبها على تقصير لا ترى فيه تقصيراً، وهي لا تقبل من المثقفين سوى كيِّل المدائح لها (على ماذا!).

إن المؤسسة التي لا عقل لها لا يمكنها أن تنجب غير الفجائع؛ الفهلوة، و«الشعبوية»، والحلقية لا تبني سياسة فكيف تبني يساراً، وتهميش المثقفين وإقصاؤهم من المؤسسة قد يحزّر أفكارهم وألسنتهم من قيودها المضروبة عليهم ولكنه يُفَقِّر المؤسسة من أهم مواردها ويأخذها إلى المتاهة السياسية، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

اليمن: جارٌ يجور

بشرى المقطري

كاتبة وناشطة،
تعرّج اليمن،
آخر أعمالها رواية
«خلف الشمس»
(٢٠١٢)

المستلقي دائماً على ظهره. لذلك تنوعت أوراق القوة التي يستخدمها النظام السعودي واختلّت باختلاف الظروف المحيطة. ففي كل مرحلة هناك ورقة جاهزة لكسر الرقبة. وهنا تبرز أهم ورقة يجيد لعبها النظام السعودي وهي قضية العمالة التي يلجأ إليها ليس فقط لحبس أنفاس اليمن وإنما كل بلد يحاول ممارسة استقلاليتها السياسية بعيداً عن املاءاته. فالأعمال العدائية التي انتهجها ضد العمالة العربية تحتاج لمقاربات كثيرة لاستقراء هذه الذهنية في التعاطي مع الآخر المختلف المقيم في أراضيه والتي تكفل له كل الشرائع الانسانية والديانات السماوية العيش الكريم لكن ذهنية النظام السعودي ظلت تستخدم العمالة العربية ورقة للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان وتجييرها لصالح هذه العقلية المغلقة التي تركز مبدأ انتهاك الآخر العربي والأسويوي والأفريقي وكل جنسية طارئة قادمة من وراء حدود النفط ولم يستثن أحداً من هذا العدوان اليومي.

استخدم النظام السعودي ورقة العمالة ضد البلدان العربية قبل ثورات الربيع العربي، وكانت هناك أزمات متواصلة بلغت إلى حد رفض هذا الامتهان وإغلاق السفارات السعودية في مصر قبل أعوام وكذلك في ليبيا وغيرها من البلدان. وحين قامت الثورات في البلدان العربية وجد النظام السعودي نفسه شبه معزول وعليه أن يخلق خططاً ذكية لامتناس الغضب العربي من تدخلاته التي لا تنتهي، وهنا وجد نفسه الحارس الوحيد لصد رياح التغيير عن شبابه بل وتغيير دفة هذه الرياح في بلدان الثورات وتعديل قوتها، وأحياناً حبسها في قنينة كما فعل مع ثورة البحرين. وبالدرجة ذاتها كان عليه أن يصد رياح

أفكر بهذا الجار الضخم وأذاه العابر للحدود. أذى قديم يلاحقك على شكل عقاب مهترئ يخنق رثتك ويمنعك من التنفس وأنت تحاول الاستكانة لجار ضخم يتفنن في امساكك من الرقبة كلما تملصت من الارتهان لمزاجيته العابثة في التعامل مع أخلاقية الجوار واستغلالها والذي لا بد أن يحشرك في نفق ضيق كلما وجد حيلة لتأكيد ابتزازه التاريخي.

الابتزاز التاريخي لهذا الجار قديم أيضاً فأنت لا تستطيع التنبؤ بسلوكه حيالك أبداً، وأنت ترى تدخله المفرط في شؤونك الداخلية والتلصص على حياتك من نافذة مثقوبة ليملي عليك أفعالك وطريقة حياتك، وليس عليك أن تعترض وتبدي قلة الحيلة والعجز في صد هذا الأذى المتقصد بل عليك وفي كل لحظة وجودية تعيشها إبداء استعدادك القانع لتقبل هذا الجوار الأبدي وتُكيّف نفسك مع شروط مُجحفة للقوة.

القوة للنفط

شروط القوة كانت دائماً لصالح الجار -النظام السعودي- ليس لأسباب التفوق البيولوجي كما يعتقد البعض بقدر ما هو تفوق النفط في رسم معادلة القوة في واقع يعتمد على ميزان السوق وخضوع النظام في اليمن لاهتزازات كثيرة منذ قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٦٢ وحتى اللحظة وتدخل هذا النظام لفرض املاءات لا تحترم علاقة الجوار وإنما تنطلق من أرضية الأمن القومي للنظام السعودي وكيف يروض مثلاً جاره الضعيف سيئ التربية. لذا عليه أن يستخدم كل الأوراق في جعل هذه الجار مريضاً وبحاجة لعملية انعاش متواصلة أو في حالة موت سريري حتى لا يشعر النظام السعودي بأي تهديد يأتي من هذا الجار



الثورة اليمنية العاتية خاصة وأن روح هذه الثورة كان يتعدى شعار اسقاط النظام إلى استرداد الكرامة اليمنية التي عمل نظام صالح على تجريفها كما جرف الأراضي اليمنية في اتفاقية الطائف. كانت الكرامة اليمنية ضُلب الهتاف الحي الذي يطالب بسيادة القرار السياسي في اليمن وسيادة حق هذا الشعب في تقرير مصيره وفقاً لحرية كاملة وغير مشروطة. لكن النظام السعودي ونتيجة لخبرة متمرسة في امتصاص كل اهتزازات المنطقة العربية، كان عليه هذه المرة أن يبدو طبيياً وأن يستخدم ورقة أخرى وهي ورقه تحالفه التاريخي مع نظام صالح والقبائل المرتبطة به وبعض القوى السياسية المشتركة بالمال. لذا استطاع النظام السعودي فرض «المبادرة الخليجية» كتنسوية سياسية مقبولة في نظره ليبقى اليمن رهينة لصراع مراكز النفوذ القبلية اليمنية وليظل في حالة سقم متواصلة في انتظار يد الجار العطوفة.

ترحيل ٢٠٠ الف واعتقال ٢٥٠٠

ظلت صورة الجار العطوف والراعي الطيب للمبادرة الخليجية هي المسيطرة على مشهد العلاقات السعودية اليمنية اثناء المرحلة الانتقالية، واختفت ورقة العمالة اليمنية قليلاً من الوقت لتظهر من جديد أثناء الحوار الوطني اليمني ليعود النظام السعودي الى حيلته القديمة واللعبة التي يتفنن فيها لاذلال الحكومة اليمنية ليدشن هذه المرة حملة الجوازات ومطاردة العمالة السائبة على حد وصفه، أو حملة تطهير البلاد كما اطلق عليها بعض المثقفين السعوديين المتعصبين، لتتزامن هذه الحملة مع عملية (فجر ٣) الأمنية التي تعدّت فرض قانون العمل السعودي الجديد على العمالة اليمنية إلى ملاحقتهم في أرزاقهم وقوتهم اليومي ومصادرة الإقامات وتمزيق كثير منها. لتصل هذه الحملة الهوجاء المعادية لكل يمني مقيم في السعودية إلى ترحيل أكثر من مائتي ألف يمني دون جحّة أو إخلال بالقوانين السعودية، بالإضافة إلى حملة اعتقالات واسعة حيث وصل عدد السجناء اليمنيين في السجون السعودية لأكثر من ٢٥٠٠ يمني حسب إحصائيات بعض المنظمات الحقوقية اليمنية، لتتوج هذه الممارسات ببناء سياج عازل على طول الحدود اليمنية السعودية والتي تصل إلى أكثر من ١٤٥٠ كيلومتر كأطول سياج عازل في العالم.

أدرك النظام السعودي أن هذه الورقة المملة -

المشكلة تقبع
في رأس السيل
اليميني التي ما زالت
ولا أنتم
للحدود تترسوع
على... الخاضعات
الجار القوي

عذر المذهبية

فعقيلة الطائفة المباركة أو الطائفة المختارة أو الطائفة الناجية من النار جعلت من النظام السعودي درع السنة الأخيرة في مواجهة النظام الإيراني، الدرع الحصينة للشيعة، اللذين يشتركان في القبح ذاته وفي العقيلة الدينية الأصولية ونشر الكراهية للسيطرة على ثورات فقدت هي الأخرى اختبار صلابتها في الحفاظ على المشترك الإنساني.

لست ضد أن يبنى الجار السعودي جداراً عازلاً يفصل بين أجوج اليمنى وأجوج السعودية، ليلبغ هذا الجدار العازل سقف السماء السابعة إذا كان هذا الجدار العازل سيحقق الأمن الواهي لهذا النظام المدعور من الآخر ويجعله نظاماً مستقراً يحقق الرفاه لشعبه ويحترم حقوق رعاياه. لكن هناك معضلة أخلاقية تستقيم في رأسي كحديد صدئ وتجعلني أتساءل هنا: ما مقدار الهشاشة التي يشعر بها هذا النظام والأنظمة الخليجية من الآخر المختلف؟ وإلى متى ستظل ورقة إيران ويوم الفصل صالحة المفعول في الذهنية السعودية والخليجية المنكئة على ذاتها وتجعله سبباً ملحاً في إشعال حروب طائفية في البلدان الأخرى التي كانت تنعم بسلم اجتماعي بعيداً عن مسمى الطائفة والديانة؟ إلى متى ستظل ورقة العمالة اليمنية والعربية والآسيوية عصى غليظة تستخدم ضد شعوب الله الفقيرة المستضعفة؟

للأسف ما زال الشعب اليمني مستضعفاً حتى بعد ثورة ١١ فبراير التي أطاحت صالح. وسبب الضعف اليمني لا يرجع إلى استكانة هذا الشعب لتجاوزات جار متبحر، بل المشكلة تقبع في رأس السلطة اليمنية التي ما زالت ولأوائها عابرة للحدود تركز على البراغمية والخضوع لإملاءات الجار القوي. فلم تحتج الحكومة اليمنية على ما يطال المغتربين اليمنيين في السعودية من تنكيل وإهدار لكرامتهم بل صمتت في محاولة لامتناس الغضب الشعبي في الداخل. والأنكى من ذلك أن بناء الجدار الحدودي العازل كان بموافقتها وفقاً لتصريح أمير عسير. وهنا ما الذي على اليمني أن يفعله أمام استمرار الأذى والابتزاز التاريخي؟ ما الذي عليه أن يفعله تجاه حكومة خانعة لا تملك أي قرار سيادي ينتصر لشكاوى اليمني الحزين؟ ربما لا شيء حتى الآن سوى أن نظل نبكي روح الشهيد إبراهيم الحمدي ذلك الرجل الطيب الذي كان صلباً في مواجهة جار سيئ.

مطاردة العمالة - ستجلب له كثيراً من الحرج ليس أمام شعبه بل أمام المنظمات الحقوقية الدولية التي بدأت الآن تقتفي أثر الانتهاكات السعودية. وجد النظام السعودي نفسه يبحث عن حيلة أخرى أكثر رواجاً وعاطفية تقوم على استثارة المشاعر الطائفية عند السعوديين والخليجيين، ليصبح النظام السعودي هذه المرة هو النظام البطل حامي حمى السنة في مواجهة التمدد الإيراني الشيعي في المنطقة الذي يريد شراً بالسنة ويريد إحراقهم وأخراجهم عن طائفهم. فالنظام الإيراني وفق هذا المنطق يقوم حالياً بأعمال عدائية ضد النظام السعودي عبر استخدام المغتربين اليمنيين داخل الأراضي السعودية وكذلك الأفارقة المسلمين. وهو ما روجت له كتابات عديد من مثقفي السلطة في

إلى متى ستظل
ورقة العمال
اليمنية والعربية
والآسيوية
عصى غليظة تستخدم
ضد شعوب
الله الفقيرة
المستضعفة.

الخليج، ونذكر منها ما كتبه الكويتي الدكتور عبد الله النفيسي الذي استأسد مع النظام السعودي في حملته ضد اليمنيين، وبرر ذلك بأن إيران استأجرت جزيرة (دهلك) اليمنية فيها آلاف اليمنيين والأفارقة لتدريبهم عسكرياً استعداداً ليوم الفصل بدعم من الفئة الضالة (الحوثيين) على حد وصفه. وهنا يبرز دهاء النظام السعودي في اعتماده على هذه الحجة الواهية، وهي التخندق الطائفي، كونها الطريقة الوحيدة في الدفاع الساذج عن أنظمة تنتهك حقوق شعوبها وحقوق الشعوب الأخرى بالبحث عن عدو خارجي. عدو لا يختلف في العقيدة وإنما يختلف في الطائفة ويستمد الكراهية من تاريخ موغل في الصراع الطائفي المنهك، خصوصاً أن هذه الورقة نجحت في تحجيم ثورات الربيع العربي وتحويلها من ثورات شعوب حية تطيح الأنظمة الفاسدة إلى ثورات حروب الطوائف. وما يحدث في سورية والبحرين ومصر واليمن اليوم دليل على انتصار عقيلة الطائفة على عقيلة الوطن.

مقابلة شاملة مع فواز طرابلسي عن الثورة والحرب في سورية

محمد العطار

مسرحي وناشط
سوري

اتخذ فواز طرابلسي المفكر والكاتب اللبناني والمناضل اليساري العتيد، مواقف واضحة في دعم الثورات العربية، فواكبها متابعاً وكاتباً ومُحللاً، توج هذا في كتابه «الديمقراطية ثورة» (٢٠١٢). وقد شغل طرابلسي، الأستاذ الجامعي والمؤرخ، موقع المثقف الفاعل لا المراقب فحسب في لحظات مفصلية في تاريخ المنطقة المعاصر من لبنان إلى اليمن. من مؤلفاته: «عن أمل لا شفاء منه، دفاتر حصار بيروت» ١٩٨٢. «الماركسية وبعض قضايانا العربية» ١٩٨٥. «وعود عدن - رحلات يمنية» ٢٠٠٠. «تاريخ لبنان الحديث» ٢٠٠٨. وله عدد من الترجمات القيّمة لجون ريد وأنطونيو غرامشي وجون برجر وإدوارد سعيد. الشأن السوري يشغل الحيز الأكبر من هذه المقابلة، بما في ذلك الأدوار الدولية والإقليمية المتداخلة في الملف السوري، وعلى رأسها طبيعة الدور الأميركي، إضافة إلى أداء المعارضة السياسية. الحوار يتطرق أيضاً للعلاقة الشائكة التي تربط أطرافاً لبنانية مختلفة بالثورة السورية. إضافة إلى رصد موقع اليسار من الثورات العربية والثورة السورية على وجه الخصوص، وكذلك دور المثقفين وموقعهم. أجري الحوار في بيروت.

بقانون مكافحة الإرهاب، قبل أن تُتوج المقاربة الأمنية بمجزرة ساحة الساعة في حمص، في نية واضحة لمنع تكرار ما حصل في تونس ومصر وحتى اليمن من احتلال حركات الاحتجاج للساحات العامة. وهنا يجب التأكيد أن قانون الإرهاب كان موجهاً للولايات المتحدة أولاً، في استمرار النهج نفسه الذي اعتمدته الطغاة العرب والقائم على التودد للأميركيين عبر رسالة مُكررة فحواها أنهم مساهمون في الحرب العالمية ضد الإرهاب، على أمل ترسيخ شرعيتهم الخارجية ضد شعوبهم. وليس من قبيل المصادفة أن يلقي هذا التوجه ترحيباً عظيماً أيضاً لدى الاتحاد الروسي بهواجسه تجاه جمهوريات آسيا الوسطى وحروبه الدموية في الشيشان. تلا ذلك النظر إلى حركات الاحتجاج الجماهيرية بما هي حرب تتطلب ردوداً عسكرية، وليس مجرد عمليات أمنية. لم يتغير هذا الخيار إلى الآن. هي حرب وما زالت حرباً، وإن تحولت مؤخراً إلى حرب ضد «تنظيم القاعدة»، بعد أن كانت حرباً ضد «المجموعات التخريبية». والملاحظ أن هذه الحرب المُعلنة ترافقت

♦ محمد العطار: مع اقتراب الثورة السورية من إتمام عامها الثاني، في ظل تصعيد العنف بشكل غير مسبوق من قبل آلة النظام العسكرية المنفلتة من كل عقال، وفي المقابل هناك اشتداد لذراع المقاومة العسكرية للمعارضة، لكن دون أن يلوح في الأفق القريب أي قدرة على حسم عسكري. أما المشهد السياسي، فلم يبد يوماً أشد تعقيداً مما يبدو عليه اليوم. كيف تقرأ الوضع السوري الراهن وتطوراتهِ المحتملة؟
♦ فواز طرابلسي: من البدهة القول أن الأزمة السورية الدموية شديدة التعقيد. لكن التعقيد لا يعني استحالة التفكير فيها وتفكيكها إلى عناصرها الأولية ومحاولة رصد اتجاهات تطورها. في العام المنصرم، الذي لم يختلف كثيراً عن العام الذي سبقه، وتحديدًا منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية التي طالبت بإصلاحات محدودة، أبرزها إلغاء حالة الطوارئ، كانت إجابة النظام ومنذ البدء هي نفسها. بدايةً رفض النظام الاعتراف بوجود قضايا داخلية يجب علاجها. جاءت المقاربة الأمنية الأولى صريحة ومباشرة. استُبدلت حالة الطوارئ

الذي
النهج الطفلة
اعتمدته النظام على
العرب والقائم على
التودد للأميركيين
عبر رسالة مُكررة
فحواها أنهم مساهمون في
الحرب العالمية ضد
الإرهاب، على أمل ترسيخ
شرعيتهم الخارجية ضد
شعوبهم

مطالبه، وما ترافق مع تعليل العالم بإصلاح وعد به النظام شهوراً، قبل أن يتفتق عن دستور يعزز من السلطات الاستبدادية الدكتاتورية لرئيس الدولة.

◆ م.ع: أذكر أنك كتبت في حينه مقالاً تفصيلياً تتناول فيه الدستور الجديد.

◆ ف.ط: نعم هناك شيء مذهل لدى قراءته. ذكرت حينها أن صلاحيات الرئيس السوري المنصوص عليها في الدستور الجديد لا تقل استبدادية عن صلاحيات أمير قطر. عودة إلى موضوع العامل الخارجي في الثورة السورية. أريد أن أتوقف عند الموقف الأميركي. المعلوم أن المعارضة السورية قد انقسمت حول التدخل الخارجي. فهناك طرف قد رحب بالتدخل الخارجي أو حتى طالب به صراحةً، وطرف آخر رفضه. إلا أن الطرفين يتحملان المسؤولية اليوم لتقديم تفسير حول هذا الخلاف، على اعتبار أن الخيار الليبي لم يكن للحظة مطروحاً. حقيقة الأمر أن الأمريكيين امتلكوا موقفاً واضحاً وواحداً منذ بداية الثورات في العالم العربي، في مصر دعموا تنحي مبارك لصالح نائبه، فأفضل الشعب الثائر ذلك وقطع الطريق على عمر سليمان. في تونس ترك الموضوع للفرنسيين. في الحالتين رفض الجيش التدخل الدموي ضد الشعب، وجرى التضحية بالرئيس على أمل إنقاذ النظام. في اليمن، السفير الأميركي قاد الحل الذي صاغته المبادرة الخليجية، عبر تنصيب نائب علي عبد الله صالح بالبيعة، وبقاء قطاعات أساسية من القوات المسلحة بقيادة أبناء صالح أو أقاربه بحجة أنها تحارب تنظيم القاعدة. باعتقادي أن القراءة المتسريعة لتكرار السيناريو الليبي أغفلت الفارق بين الحالة الليبية وسائر الحالات. إن قوام سياسة الولايات المتحدة في المنطقة هي الأمن: أمن إسرائيل ثم أمن النفط ثم تغليب الأمن على كل اعتبار آخر من خلال فرض «الحرب العالمية ضد الإرهاب» أولوية مطلقة على العالم أجمع، وأخيراً وليس آخراً: استكمال فرض التعديلات الهيكلية النيوليبرالية على المنطقة حسب إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هذه الأقانيم الأربعة هي التي تحكمت بالسياسات الأميركية تجاه سوريا. وكانت ولا تزال تلك السياسات تتأرجح بين الرغبة في إضعاف وتفكيك الحلف الإيراني-السوري وبين الحفاظ على الأوضاع القائمة على الحدود الشمالية لدولة إسرائيل. فالنظام السوري ما زال يعتبر مسؤولاً عن بلدين (سورية ولبنان) وهو مسؤول أيضاً

مع وعود الحسم والانتصار. لم يحدث ذلك بالطبع، بالرغم من الارتقاء النوعي بالعمل العسكري عن طريق الاعتماد المتزايد على سلاح الطيران. وهو رغم كل شيء سلاح ذو حدين. فإن كان يعلن أن النظام لن يتورع عن أي شيء لإحداث أفدح الخسائر البشرية وأوسع الدمار وموجات النزوح، إلا أن اللجوء إلى الطيران الحربي يعلن إفلاس سياسة الحسم. فلا يمكنك كسب المعارك فقط بسلاح الجو. قد تدمر قدر ما يحلو لك ولكن لن تسيطر على البشر إلا إذا سيطرت على الأرض أولاً. وهذا بات في حكم المستحيل اليوم، وقد خسر جيش النظام السيطرة على القسم الأكبر من أطراف وضواحي المدن. وفي ظل تعذر ذلك، لن يتحقق «الحسم الموعود». ذلك أن المعارضة المسلحة تستطيع أن تخسر معارك دون أن تكون أي معركة منها هي المعركة الفاصلة بالنسبة إليها.

الأقانيم الأربعة للسياسة الأميركية

الوجه الأول لهذه الأزمة إذاً هو رفض النظام الاعتراف بوجود أزمة داخلية مركبة، مترافقة مع أزمة في موقع النظام من صراعات المنطقة، تتراكم منذ أربعة عقود من الزمن قبل أن تؤدي إلى الانفجار. والوجه الثاني هو إمعان النظام في ممارسة ما سمّيته سابقاً «خورجة الأزمة»، أي تحميلها سلفاً لأطراف خارجية. أكان ذلك بادعاء أنها مُحركة من أطراف خارجية أو باللجوء إلى توسيط أطراف خارجية في النزاع بينه وبين أجزاء أساسية من شعبه. دعنا نتذكر أن أول خورجة هي تعريف الصراع على أنه في امتداد «الحرب العالمية ضد الإرهاب». من جهة أخرى، تمثلت الخورجة بتسليم تركيا الوساطة في الحل، قبل أن يكشف الأتراك لاحقاً أنهم استُخدموا فقط لشراء الوقت على أمل تحقيق حسم عسكري لم يتحقق. حدث هذا التوسيط مع القطريين أيضاً الذين نقلوها مع السعوديين إلى جامعة الدول العربية. قبل النظام مبادرة الجامعة العربية، واستخدمها للفرص ذاته، منحه المزيد من المهل على أمل الحسم العسكري. وأخيراً نُقلت الأزمة السورية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث نجح النظام في الحصول على غطاء روسي وصيني. وتولدت في نفس الوقت شراكة تنافسية أميركية/روسية حول الأزمة السورية عبّرت عنها مهمتا كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي. في مقابل ذلك، تم إلغاء غير مسبوق لشعب كامل مع

أن صلاحيات الرئيس السوري المنصوص عليها في الدستور الجديد لا تقل استبدادية عن صلاحيات أمير قطر

لماذا لم يتصالح النظام مع شعبه بدلاً من أن يعاقبه؟ لماذا لم يمارضه؟ لماذا لم يفتح الطريق على الخلاص؟

السؤال الحيو
في وجهه المعارضة
السورية هو
يكن تلقي الدعاء
من المصلد الثورة
التي من الإيقاع
ومحاول الوطن
على القرار الوطني
السوري المستقل
في أن معاً؟

عن الأمن والاستقرار على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة. فليس صدفة أن تكرر السياسة الأميركية تطبيق الترسيمه إياها التي جرت محاولات تطبيقها في تونس ومصر واليمن: دعوة الرئيس إلى التنحي لثأبه لإنقاذ النظام بتعديلات طفيفة. في حده الأدنى، كان على البديل لذلك النظام أن يستطيع الإمساك بالجيش لغرض المهمة الجيوستراتيجية إياها: حفظ الأمن والاستقرار على الحدود الشمالية لإسرائيل وان يستطيع في الوقت ذاته ضبط حزب الله، الذي يتم التعامل معه في الدوائر الغربية بما هو قوة عسكرية غير نظامية، تحتاج إلى دولة مسؤولة عنها، وهذه الدولة كانت ولا تزال الدولة السورية. من هنا إن أردنا تفسير الاستنكاف الأميركي عن التدخل العسكري في سوريا، فهو عدم وجود بديل جاهز لتلك المهمات. أضف إلى هذا أن الإدارة الأميركية أفادت من تجربة العراق من حيث سلبيات حل الجيش فباتت حريصة على بقاء الجيش السوري متماسكا، كما عبر عن ذلك وزير الدفاع بانيتا غير مرة.

من جهة ثانية، لو افترضنا أن المخططات الأميركية والغربية ترمي إلى تدمير سوريا برمتها وتجزئتها، شعباً إن لم يكن كياناً، كما يقول أصحاب نظرية «المشروع الأميركي الإسرائيلي» و«الشرق الأوسط الجديد»، فقد تولى النظام بذاته هذه المهمة وقد فاقته مخيلته في القتل والتدمير أكثر العقول الشريرة في واشنطن. السؤال: لماذا لم يتصالح النظام مع شعبه بدلاً من أن يعتبر معارضيه عملاء للخارج؟ لماذا لم يقطع الطريق على الخارج؟ لماذا يؤثر أن يفاوض أسياذ شعبه المنتفض في الخارج؟ لسائل أن يسأل: وكيف تفسر والحالة هذه الضربة الإسرائيلية؟ إنها بداية التدخل في الصراع السوري بأهداف واضحة: إضعاف القدرة القتالية السورية، والسعي للقضاء على ما تمتلكه سوريا من سلاح كيميائي وأسلحة صاروخية متطورة، وهذه قوة ردع لا يستهان بها، وطبعاً وقف إمداد حزب الله بالسلاح. ويمكن أن يضاف إلى ذلك من قبيل الاستباق، مجابهة نمو القوى الجهادية داخل المعارضة المسلحة (بناء شريط مكهرب على الحدود).

باختصار، أعتقد أن وهم الحسم قد انتهى مع أفول العام وفشل سياسة التدمير المنتظمة بواسطة الطيران. في المقابل تسهم المعارضة المسلحة بثبات في تقويض القوة العسكرية للنظام، ولكنها لا تملك الأسلحة الكافية لقلب موازين القوى لصالحها. وواضح أن السياسات

الغربية لا تزال ترفض تزويد المعارضة المسلحة بالأسلحة النوعية لتحقيق ذلك الغرض. هنا أرغب بالتحذير من منطق تقديم التنازلات وبيع المواقف، وقد طغى على مواقف بعض قيادات المعارضة على أمل اقتناص شرعية أميركية بواسطة تنازلات ذات وجهين. هناك الحديث عن استعادة الجولان المحتل والمضموم بالطرق السياسية بمساعدة «أصدقائنا الأميركيين والفرنسيين» وكأن النظام سعى لاستعادتها بالوسائل العسكرية! يجري بذلك التخلي عن حق الشعب السوري في استرداد أرضه المحتلة والمضمومة بواسطة السلاح وهو حق تكفله كل المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن. ويجري توهيم النفس والآخرين بأن إسرائيل تنتهاها وليبرمان والمستوطنين سوف تتنازل عن الجولان إذا ما أزيح نظام البعث والحكم الفردي. وثمة نسخة معكوسة للرواية ذاتها هي النصائح التي يسديها المحافظون العرب الجدد، واللبنانيون منهم خصوصاً، إلى المعارضة السورية بأن تقدّم المزيد من التنازلات بالنسبة للجولان على اعتبار أن هذا من شأنه تشجيع الإدارة الأميركية على التدخل عسكرياً إلى جانبها.

◆ م.ع: ولكن ألا تعتقد أن عموم السوريين ممن طالبوا بالتدخل الخارجي، بحكم أنهم كانوا مدفوعين بتأثير التجربة الليبية، قد دعوا لاحقاً أن هذا الخارج لا يحمل عموماً نيات صادقة، وبالتحديد الولايات المتحدة، التي بدأت الأصوات تعلو لانتقاد دورها الضبابي؟

◆ ف.ط: أولاً دعنا نتفاهم. لا يوجد شيء اسمه «عموم السوريين». ثم إنني أساغل أعلاه ضد فكرة النيات الصادقة لدى «الخارج». لا يوجد نيات. توجد مصالح. تفهمها وتعمل بموجبها، وليس يعني ذلك أن تماشيتها أو ترسخ لها، أو تفشل في التقاطها. أما اعتبار النيات الصادقة هي التدخل العسكري في ثورة أجزاء كبيرة من الشعب السوري ضد نظامه، فأجد أنها اقرب إلى الكارثة لا إلى الصدق. مع ذلك فأنا أتفهم تماماً معاناة الشعب السوري والثوار أمام الأحوال. وأتفهم الاستنجاد بالعالم الخارجي للإنقاذ ولو بوجهه العسكري، وأفهم التبسيط الذي يفهم الأمر بناء على القياس بالتجربة الليبية، ولكنني أفكر بالقيادة السياسية، التي أظنها قادرة على طرح السؤال الأصلي عن الفارق بين الحالتين الليبية والسورية قياساً إلى قراءة صحيحة لمصالح وسياسيات الإدارة الأميركية. وفي ظني أيضاً أنها تلقت أجوبة واضحة أو على الأقل مؤشرات واضحة

على مجلس الوزراء. قضت تسوية أميركية إيرانية بالتجديد لنوري المالكي وتحالف أحزاب الشيعة السياسية التي يمثل.

ومن معالم اهتراء شرعية النظام السوري أيضاً انتهاء دور سوريا بما هي زعيمة جبهة الرفض العربية، ولم يكن صدفة أن يجدد النظام اعترافه بحل الدولتين لفلسطين قبل أن يفك الارتباط بحركة حماس، وتنظيمات جبهة الرفض الفلسطينية. إن مأزق النظام السوري هنا هو المأزق الذي انتهت إليه مرحلة كاملة من النزاع العربي الإسرائيلي، وهي مرحلة الحلول الثنائية. لا أريد الاستخفاف باستمرار التناقض حول التحالف الإيراني السوري والدعم لحزب الله. ولكن ألفت إلى أن التناقض الغربي مع هذا الحلف يعلو ويهبط حسب وتيرة التفاوض بين الجمهورية الإسلامية والقوى الغربية حول ملفها النووي.

هذه أنظمة استبدادية زاد منسوب قمعها مع سطوة العولمة وفرض النيوليبرالية تدريجياً على المنطقة. وتقلص ما تقدمه لشعوبها في المجال الاجتماعي. لذلك أسمى الثورات «الموجة الثالثة من المقاومة العربية للنيوليبرالية». هبت الموجة الأولى في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وبرز معالمها انتفاضة الخبز في مصر وانتفاضة «الحيطيين»، الشباب العاطل عن العمل، في الجزائر. والثانية في التسعينات ومنها الانتفاضات المغربية والأردنية والتونسية والمصرية وانتفاضات الخبز في المدن اليمنية، الخ. في هذه الموجة الثالثة، الآن، لا يوجد بلد عربي واحد تحرك في إطار الثورات الجارية إلا وانطلق من معارضة رفع الدعم على المحروقات والسلع الغذائية، أو ضد ارتفاع كلفة المعيشة إلى أن وصل الحراك، نظراً لردود فعل السلطات القائمة، إلى طرح التغيير السياسي الجذري بواسطة إسقاط النظام. لعلنا نستثني الحالة السورية، حيث الحضور الأمني الكاسح لم يسمح بالتعبير الواضح عن الاحتجاج الاجتماعي بل بدأ بأبسط الحقوق والحريات الديمقراطية: إلغاء حالة الطوارئ. لم يمنع ذلك من أن تكون الثورة السورية، عميقة المحتوى الطبقي والاجتماعي بوصفها ثورة سكان الأطراف والريفين والفقراء والمهمشين وأبناء الضواحي الفقيرة حول المدن الرئيسية. منها انطلقت الثورة وانتقلت إلى المدن والعاصمة. دون شك فإن فئات واسعة من الطبقة الوسطى ومن الشباب عموماً، ومن البرجوازية

بصدد عدم وجود نية للتدخل العسكري، فكان عليها بالتالي أن تبني على حسابات أوضح.

♦ م.ع: منذ فترة ومصطلح «الثورة السورية» لم يعد هو الرائج في أدبيات الصحافة العالمية، ولا حتى مصطلح «الأزمة السورية»، هناك استخدام واسع لمصطلح «الحرب الأهلية». ومؤخراً يترافق هذا الاستخدام مع التركيز على البعد الطائفي للصراع. ذكرت الأمم المتحدة ذلك في تقرير أخير. في المقابل هناك شعور بالمرارة لدى قسم كبير من السوريين وهم يشهدون كيف يختزل مخاضهم في هذه التوصيفات. كيف تنظر إلى هذا الأمر؟

♦ ف.ط: الأكيد عندي أن ما يجري في سوريا وسواها من الأقطار العربية هو ثورة. ثورة تُعبر عن أزمة عميقة في المجتمعات المعنية اقتضت نزول ملايين إلى الشارع للمطالبة بالتغيير واستدعت استعدادات ضخمة للتضحية من أجل هذا التغيير وصولاً إلى تحمل مسؤولية «إسقاط الأنظمة». وهي ثورة لأنها تعبر عن استحالتين: هناك حكام لم يعد بإمكانهم الاستمرار في الحكم. وهناك شعوب لم تعد تطيق حكمهم. ولسنا نتكلم هنا عن أفراد بل عن منظومة سلطة. ناهيك عن أنها ثورات لا تخفي أسبابها: البطالة، الاستبداد، الفوارق الاجتماعية، الامتهان لكرامة المواطن والإنسان. وهي تجمهر بأهدافها في المقابل: «عمل، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية».

الاستبداد والنيوليبرالية

والثورات رد على مأزق أنظمة الاستبداد العربية كلها - ملكية سلالية أو جمهورية - لأن شرعيتها الخارجية مهتزة وشرعيتها الداخلية مفقودة. لم تعد تؤمن لجمهورها الحد الأدنى من الخدمات وأنماط التوزيع الاجتماعي التي كانت تؤمنها سابقاً، وقد فقدت إلى ذلك شرعيتها المستمدة من أدوارها في التحرر الوطني والنزاع العربي الإسرائيلي. قلّت سابقاً وأكرر أن عظمة الشعب السوري تكمن في أنه لم يخطئ وطنياً. فهو لم يثر على نظامه حين كان النظام والبلد مهددين أثناء الغزو الأميركي على العراق. ثار بعدما انسحبت جيوش أميركا وحلفائها من العراق. ترافق الانسحاب الأميركي من العراق مع فشل النظام السوري في أن يكون له موطن قدم داخل النظام الجديد بالتعاون مع السعودية وتركيا عن طريق ترئيس إياد علاوي وكتلته

المعارضة لحل مشكلات الشعب السوري بناءً على وحدانية الكرامة؟ أليست البطالة امتهاً لكرامة الأفراد والجماعات أيضاً؟ وماذا عن الفقر والإفقار، هل يتعايشان مع الكرامة؟ ثم أليس انسداد الأفق أمام الشباب ذروة التحقير للقيمة الإنسانية للإنسان؟ ولنتفاهم. هل شعار «الحرية» يعني أيضاً الحرية الاقتصادية؟ حينها نستطيع أن نطمئن إلى أن النخب البديلة سوف تكرر أسباب الثورات لا غير.

الصراع الطبقي في الثورة

وهذا ما بدأ يطل في سياسات جبهة الإنقاذ المصرية مثلاً عندما يدعو عمرو موسى إلى الاتفاق مع الرئيس محمد مرسي على منع الإضرابات العمالية وتقييد الحقوق العمالية والنقابية. واسمح لنفسني هنا بهذا الاستطراد عن حقوق الإنسان. لماذا تترجم تلك الحقوق في بلادنا فقط بما هي حقوق فردية وشخصية؟ أقول ذلك وكلي إعجاب بهذا القطاع من الجمعيات غير الحكومية الذي حقق إنجازات فعلية خلال ربع القرن الأخير. لكن يبقى السؤال: من منطق الكرامة الإنسانية، طالما هذا هو الموضوع، أليس العمل والسكن والماء النظيفة والصحة والبيئة السليمة من حقوق الإنسان أيضاً؟ أم أن هذه القطاعات ليست ترد في ترنيمة معظم ورشات وبيانات ومؤتمرات وندوات وتدريبات حقوق الإنسان، لأن المنطق النيولبرالي يشاء أن تكون هذه القطاعات، وقد كانت من مهمات الدولة، معروضة للخصخصة والتسليع وإخضاعها لرأس المال ومبدأ الربح.

أعلم أن الصراع الطبقي ليس موضوعاً على الموضة هذه الأيام. وأعرف أن كثير من المثقفين، وخصوصاً القسم الأكبر من مثقفي اليسار يهتمون العامل الاقتصادي، هكذا ترفعاً عن المصالح كما يُقال. وأكاد أقول إن الشطارة الفكرية عندهم تكمن في إثبات أن كل ما يحدث إما أنه سياسي وإما أنه ثقافي. ناهيك بالجيوستراتيجي والجيوپوليتيكي. لهذا السبب تنتصر الامبريالية وحكامها المحليين والطبقات المرتبطة بها بالاقتصاد أولاً وأخيراً. ألا يوجد صراع طبقي في الثورة السورية؟ قل لي: أبناء أرياف حلب المسلحون في الجيش الحر والتنظيمات الجهادية الذين اجتاحتهم المدينة ألا يمارسون مقادير علنية وخفية من انتقام الفلاحين والمزارعين من المدينة، وهي موطن ملاك الأراضي والتجار والمرايين؟ أليس هذا من وجوه الصراع بين

المهاجرة، شاركت بأشكال مختلفة في الحراك. إلا أن الطابع الشعبي العميق هو لا يزال يسم الثورة السورية. ♦ م.ع: لكن هناك فئات واسعة من جمهور الثورة السورية، يرفض تصنيفها بكونها ثورة أطراف، وبشكل خاص يرفض إخضاعها لقراءة تستند إلى الصراع الطبقي، أو كونها ثورة محرّكها بالأساس اقتصادي. ودعنا نتذكر أن عموم السوريين يفضلون ذكر ثورتهم على أنها «ثورة الكرامة»، لا بل إن هناك شعارات عدة تم رفعها في الأيام الأولى، وفي ضواحي المدن والأرياف تحديداً، تذكر بأنها ليست ثورة جوع، أو ليست انتفاضة قائمة على متطلبات اقتصادية. كان هناك رفض مبكر لأي ترصيات اقتصادية. أذكر هذا ليس فقط تعقياً على توصيفك الأخير، ولكن لأنك أسهبت في شرح هذا في تحليل سابق لك عن مناهضة النيولبرالية بوصفها المحرك الأساس في الحراك الشعبي.

♦ ف.ط: لن أجادل في موضوع الأولويات. قلتُ في البدء إن هناك اهتراء في الشرعيتين الداخلية والخارجية للأنظمة، وهذا عامل سياسي بالمقام الأول. وقلتُ أيضاً إن هذه أنظمة ارتفع منسوب الاستبداد فيها تعويضاً عن اهتراء شرعيتها الوطنية والاجتماعية. حصل ذلك لاضطرابها إلى أن ترضخ أو تقبل املاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كان عهد بشار الأسد عهد إعادة الهيكلة النيولبرالية وتفكيك رأسمالية الدولة (عهد أبيه) وتقديم تنازلات أساسية في تركيب الاقتصاد السوري بناءً على توجيهات صندوق النقد الدولي. وفي ظله، انتقل الاقتصاد السوري من قاعدته الزراعية الصناعية إلى الخدماتية المالية والعقارية والاستيرادية والمافيوية ترتفع على رأسها طغمة من الأقارب والمحسوبين. أعتقد أن هذا كاف لتفسير بروز البطالة وانحيار الزراعة ونمو الفوارق الطبقي وانتشار أنماط من الاستهلاك المرثي في المدن، وبالتالي أعتقد أن ما حدث في سورية لا يختلف بهذا المعنى عما حصل في مصر وتونس واليمن.

دعني أعلق على ثورة الكرامة. أفهم كلياً أن يعلو هذا المصطلح بعد أربعة عقود من الامتهان اليومي للكرامة الإنسانية في تعاظم مع شعبه. لا تزال عبارات: «وله»، و«كز»، و«حمار» ترنّ في أذن شعب بأكمله وقد عانى منها جمهور من اللبنانيين هم أيضاً خلال عهد الانتداب السوري على لبنان. ولكن أريد أن أتصور أن ثورة الكرامة انتصرت، فما هو برنامج

انحياز أوسا
متزايدة من المعارضة
السورية إلى
الصف مع
14 آذار ليست
نوى واسعة ليست
منظمة ولا تختزل
المعسكرات
8 آذار هو الآخر

الريف والمدينة وبين الفقراء والميسورين؟ وعندما يقول رئيس الدولة السورية لمراقبيه وزواره انه لا بأس من تدمير ضواحي دمشق فسوف يبني لهم مدناً حديثة مكانها، ألا يمارس الاستعلاء الطبقي بل الاستئصالية الطبقيّة ضد الفقر والفقراء باسم الحداثة والنظافة؟ في كل الأحوال أنا وضعت العوامل الاقتصادية والاجتماعية في موقعها وفي علاقتها من السياسة والمسألة الوطنية بل والأدوار الإقليمية. أعتقد أن اهتراء شرعية هذه الأنظمة في الشأن الوطني وفي ما كانت تقدمه من خدمات اجتماعية (وهذا يبدأ من السعودية، حيث ٤٠٪ من السكان مصنّفون في عداد الفقراء، ولا ينتهي في سوريا!) دفع إلى الواجهة مأساة جيل الشباب، في منطقة تحمل رقمين قياسيين عالميين: أعلى نسبة بطالة، وأعلى نسبة من الشباب بالنسبة إلى السكان، وما يستتبعه ذلك من أعلى نسبة من البطالة بين الشباب. هذا الموضوع يفسر برأيي الحضور الوزن للشباب في الثورات. ولا أعني فقط الشباب المتعلم، وإن كانت نسب البطالة بين الخريجين عالية جداً. إذن يدور البحث على مستوى عشرات الملايين من فرص العمل المتوقعة وغير المتوفرة حالياً. والسؤال الكبير هنا هو: أي اقتصاد من شأنه تأمين ذلك؟ قطعاً ليس الاقتصاديات الحالية. والسؤال الأكبر: أي ثورة سوف تفتح الآفاق للشباب؟

لجوء المعارضة للسلاح لم يكن خياراً المعارضة السورية، تقف على أعتاب مرحلة جديدة قد تضعها أو فئات منها في السلطة. فحري بها أن تنظر حولها جيداً وتراقب ما هو معد لها وما طبق أو يُطبق في بلدان أخرى. والأهم من ذلك أن أي فريق يستلم السلطة في مرحلة جديدة، سرعان ما ستقوم الناس ضده وتعاود الاحتجاج عليه تحديداً بسبب الموضوع الاقتصادي. انظر كيف استقبل الناس الرئيس المرزوقي في سيدي بوزيد. بالأحذية!! أما في ما يخص أولوية الديمقراطية، فأنا لا أجد معنى للديمقراطية السياسية إن هي لم تنه احتكار قبضة صغيرة للقرار وتعطي القرار السياسي ومن خلاله القرار الاجتماعي والاقتصادي لأوسع شريحة من الجماهير معبراً عنها بمبدأ اختيار الناس لحكامهم ومحاسبتهم لهم واستبدالهم عند الحاجة. فالرد على شعار «خبز وحرية»، بالقول أننا نحتاج حرية وليس خبزاً، سداجة استثنائية. حتى لا أقول انه تعبير

عن موقع طبقي يريد تمويه الحاجات المادية والحقوق الاجتماعية للمواطنين. أما أن تكون الجماهير الفقيرة في الأرياف والمدن تريد الحرية، وقد أثبتت ذلك بالدماء والتضحيات الغالية، على عكس النظريات القائلة بارتباط الديمقراطية بالطبقات الوسطى المدنية، فلأنها هي المدخل الرئيس لكي تتدخل تلك الجماهير في الحياة العامة ولتقرير مصيرها بنفسها وفرض مطالبها الاقتصادية والاجتماعية. التحدي الأكبر للثورات ولقواها البشرية الآن هي الجهود المبذولة إقليمياً ودولياً لاستبدال نخب عسكرية-ليبرالية بنخب عسكرية متحالفة مع «رأسمالية مؤمنة» وليبرالية. وواضح أن قطاعات واسعة من الناس تقاوم تلك المحاولات.

♦ م.ع: أعود لسؤالي عن الثورة السورية، وصراع المصطلحات حول توصيفها. كيف تراها أنت؟
♦ ف.ط: أكرر: هي ثورة لأنها تطمح إلى تغيير جذري في السلطة وفي المجتمع، لأنها تعبّر عن مآزق شاملة في هذين المجالين وعن تفويت كل فرص الإصلاح. وهي تقول بوضوح: إن المدخل إلى أي تغيير يبدأ بتغيير النظام السياسي بالقوة والعنف إن لم ينجح الضغط السلمي. وهي ثورة تقدم أسبابها وأهدافها في ذات الوقت، فهي تنادي بالعمل والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. وهذه هي المرة الأولى التي تواجه فيه المعارضة العربية مسألة العمل والبطالة على النحو الشامل والحاد، وقد أهملتها طويلاً إلى أن انفجرت في وجوه الجميع. لكن البحث في التعريفات يتعقد بسبب النقاش حول موضوع ثنائية سلمية/عسكرية. تعمسرت الثورة الشعبية السلمية في سوريا لسبب رئيس هو لجوء النظام إلى القمع الأمني ثم الحرب العسكرية ضدها. أنفهم الخشية من الاعتراف بأنها تتحول إلى حرب أهلية. هذا ناجم عن رفض مشروع لاعتبار الطرفين المتقاتلين عسكرياً متساويين في المسؤولية عن العنف ما يعني تناسي الحرب التي يشنها النظام على شعبه ورفضه أي تنازل أو إصلاح أو حوار، وبالتالي طمس الأسباب الفعلية للاحتجاج الشعبي والثورة. لكن الحقيقة أن هناك سوريين يقتلون بعضهم البعض. وهي حقيقة مؤسفة بل فاجعة لا يمكن نكرانها. والاعتراف بأن ما يجري في سوريا هو حرب أهلية يصطدم بعقبة ثانية. فالاعتراف بوجود حرب أهلية يعني القبول بأن الطابع الغالب عليها هو الطابع الطائفي.

أن تمسك
حزب الله بتعهديه
المقاييس
مع ضمانة
المقاييس
ومع اضمنة
إلى قيمة
لا تنسائه
السياسات
إلى النظ
إلى الطموح

◆ م.ع: من متابعتك للواقع العياني، هل كان بالإمكان أصلاً تجنب اللجوء إلى المقاومة المسلحة، مع العلم المسبق ببعض نتائجها السلبية؟

◆ ف.ط: لم يكن الخيار العسكري خياراً، كان رداً على الحرب التي شنتها النظام على الشعب المنتفض سلمياً. لكن دعني أتوقف قليلاً عند مفهوم السلمية. في سوريا، كما في سواها من البلدان الثائرة، نزلت أعداد غفيرة من السوريين إلى الشوارع وفي عموم البلد، تستخدم قوتها، أي قوة العدد، لتفرض مطالبها. في حالات نادرة إلى الآن، استجاب الحاكم أو النظام لمثل تلك الضغوط. المغرب مثال على ذلك، بغض النظر عن رأينا بحدود تلك الإصلاحات. ولنتذكر أن ممارسة ضغط الجماهير بالقوة العددية قد يستدعي الاعتقالات والصدامات مع قوى الأمن، قد تتطور ليحاول النظام الزج بالجيش، كما حدث في مصر، ولكن الجيش في مصر توقف عند حدود واضحة، لها علاقة بمصالحه أولاً، فالنظام نظام عسكري في نهاية المطاف، وكانت قيادته أصلاً على خلاف شديد مع الرئيس حول موضوع التورث، فاختار الجيش التضحية بالرئيس في محاولة لإنقاذ مكانة الجيش ودوره في الاقتصاد والسياسية، وإنقاذ النظام عموماً.

في سوريا حضرت قوة جماهيرية هائلة لم يحتشد مثلها في تاريخها الحديث، تمت مواجهتها بحل أممي ثم عسكري، فانتقلت قطاعات واسعة من قوى الاحتجاج السلمي إلى الضغط بواسطة السلاح. جندي رفض إطلاق النار على متظاهرين، تم إعدامه ميدانياً، انشق رفاق له وفروا وكونوا مجموعات مسلحة مقاومة وهم المهددون بموت حتمي. وفي الحراك المدني، بعد أربعة أو خمسة أفواج من كوادر التنسيقيات قد أعتقلت وزجت في السجون وتعرضت للتعذيب، بعضهم حد الموت، يقول أحدهم ممن لم يعتقل أو يقتل بعد: خير لي أن أموت وأنا أقاتل على الموت تحت التعذيب. إذن العسكرية هي وليدة قرار النظام الرد على الضغط الشعبي بالعنف السلطوي، ما استدرج العنف الأهلي المقابل. ليس على الثوار السوريين الاعتذار من أحد ولا تضييع الوقت بالتبرير حول إهمال السبل الأخرى. علماً أن هذا الشعب العظيم لا يزال يتظاهر كلما سنحت له الفرصة ليؤكد حضوره واستعداده السلمي. الشيء الوحيد الذي يحتاج إلى تفسير هو الموقف من التمويل والدعم الخارجي. من عاش الظروف التي عاشها

المواطن والمواطنة السورية، وشهد كل هذا القهر والقتل فاضطر إلى حمل السلاح، سيبحث عن السلاح في كل الاتجاهات. والنظام الذي دفع السوريين إلى حمل السلاح هو من دفعهم إلى القبول بتمويل العمل المسلح. وليس سرّاً أنّ الثورات المسلحة تلزمها كلفة مالية لا علاقة لها بالإمكانات الداخلية للشعب المعني.

السؤال الحيوي في وجه المعارضة السورية هو كيف يمكن تلقي الدعم من المصادر التي تمدّ الثورة ومحاولة الإبقاء على القرار الوطني السوري المستقل في أن معاً هي معادلة صعبة ولكنها ليست مستحيلة. إذ يجب النظر إلى تلك الأموال بما هي ديون للتأثير لاحقاً بالسلطة السورية الجديدة حتى لا نقول لاسترھانها. لا شك أن الوضع في سوريا أصعب من حيث تدخل القوى الخارجية. لكن هذا مُبرر أكبر لأن تشدد المعارضة وطنياً، وأن لا تعتبر نفسها مديونة، فالحقيقة أنها هي الدائنة لأن الحكام الذين يساندونها يفعلون ذلك لمنع الثورات في بلادهم، ومنع انتقال العدوى الثورية إلى جماهير بلادهم، ولن يمنعونها. والحاكم الذي يؤل الاحتجاجات أو الثورات المسلحة إنما يفعل ليحول دون قيام ديمقراطيات وطنية فعلية فيها، ومن أجل تعميم نموذج أوحده للحكم في المنطقة وهو النموذج الرأسمالي الربيعي الإسلامي التبعية بجناحه السلفي والإخواني.

◆ م.ع: هل تنتهي الثورة تماماً حين تتحول في أحد أوجهها إلى صراع أهلي؟ وبرأيك توصيف الحرب الأهلية الذي بات شائعاً في أدبيات الميديا وتحديداً الغربية منها، وكذلك المؤسسات ومراكز البحث الغربية، هل هو توصيف موضوعي لواقع الحال؟ وبخاصة أن هذا الاستخدام ليس وليد اليوم، البعض دأب على استخدامه منذ شهور مضت.

◆ ف.ط: كلا، لا تنتهي الثورة حين تتحول في أحد مساراتها إلى اقتتال أهلي. معظم الثورات أفضت إلى حروب أهلية، أحببنا ذلك ولم نحجب. يجب الاستدراك بالقول: إن عدم استخدام مصطلح حرب أهلية لا يعني إنكار وجود فريقين عسكريين يتقاتلان لينتصر أحدهما على آخر، أو ليستنزفه فينتهي بهما الأمر إلى تسوية ما.

في المسألة الطائفية

ما أخشاه هو أن تسير الأمور في سوريا باتجاه حل من النمط الطائفي، إذ إن معظم القوى الخارجية المتدخلة تشارك في رواية طائفية، علنية أو مضمرة،



للتسوية والحل. هنا الخطر الكبير. أثارت فكرة تنحي الرئيس والمرحلة الانتقالية البحث في الهوية المذهبية للرئيس وتلك التي لرئيس الوزراء وهلم جرا. وذلك بدلاً من أن يكون البحث في مؤتمر تأسيسي وإعادة صياغة للدستور وطبيعة النظام والقوانين بناءً على ما ظهر من مشكلات حقيقية. فالمحور السعودي الخليجي، لا يرى الأمور ولم يرها أصلاً بأنها معركة ديمقراطية بل يرى فيها غلبة مذهبية وحرماً ضد إيران في سوريا. وأما الرواية الأميركية، فقائمة أصلاً على الإثنيات والأقليات والنيوليبرالية. لتذكر مطلب السيدة كلينتون من الرئيس مرسى: حقوق الأقباط والنساء. والسياسة الأميركية لم تتغير عاداتها في توريث الليبراليين بالأوهام والتخلي دوماً عنهم لصالح الإسلاميين. أين ذهبت الفزاعة الإسلامية اليوم؟ تتذرع السياسة الأميركية بالإسلاميين الذين يتقلدون السلطة على اعتبار أن الإسلام الوسطي حاجز ضد الإسلام المتطرف والجهادي.

♦ م. ع: هل ترى احتمالات لحرب طائفية في سوريا؟
♦ ف. ط: كلا، ما أخشاه هو حلول ذات صبغة طائفية. لكن قبل ذلك أريد أن أتوقف عند كلمة طائفي، ولي في هذا خلاف مع الأصدقاء السوريين وغير السوريين. أعتقد أن إنكار الطائفية قيد التنفيذ هو أفضل طريقة لتكريسها. التصرف مع الطائفية على أنها آفة ولوثة ودليل تخلف وفتنة لا نحب الكلام عنها ونضع المفردة ذاتها بين مزدوجين، يعني أن ننكرها ولا نفسرها. أما نسبة الطائفية دوماً إلى الآخر الخارجي واعتبارها دائماً جريرة الآخر، فهذا لن يسمح بمعالجتها. حقيقة الأمر هو أنه توجد مسألة طائفية، عندما تشتبك مواقع جماعات، بما هي جماعات، في مواقع الامتياز أو الحرمان من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا أعرف في التاريخ ولا في الواقع الراهن حالة تشكلت فيها مسألة طائفية أو مذهبية أو جهوية أو قومية أو إثنية أو قبلية، أي جرت الاستعانة بهذه التركيبات الأهلية أو الارتداد إليها أو إعادة إنتاجها إلا وتغذت تلك المسارات من تفاوت أو تمايز أو امتيازات أو حرمان تتعلق بستة مجالات أوجزها هنا بما هي رؤوس أقلام للقياس فقط:

أولاً: التفاوت بين جماعات من حيث الموقع من السلطة السياسية، أي من التحكم بعلاقات القوة والقرار في المجتمع.

هناك بين أنصار الثورة السورية الآن سياسيون وأحزاب تدّين بنفوذها، حتى لا تقبل ذاتها، بوجودها السورية، للهيمنة من حلل وبينهم العماليق، ومن السوريين، ومن قتلهم



الموضوع لما بعد «الانتصار». أو تنكره باسم الأولويات، أو باستهجان تسمية المنطقة الكردية في سوريا بـ«كردستان الغربية».

♦ م.ع: هناك من يقول إن أفضل طريقة لطمأنة بعض هذه المجموعات، يكمن في الانخراط المباشر والصريح في الثورة. لعل هذا هو الطريق الأقصر؟

♦ ف.ط: أنا لست مع صيغة التطمين، وأفهم من يقول رداً على ذلك: كيف تطلب مني أن أطمئن من يذبحني؟ السؤال هو كيف نخرج من هذا المنطق خروجاً سياسياً. لا توجد أجوبة أو حلول جاهزة. لكن بالتأكيد فإن الفكر القومي الاختزالي السائد قد انتهى زمنه. ومنطق إنكار المسائل الطائفية يجزّ الكوارث.

تعلمنا من التجربة اللبنانية الصعبة دروساً عن الحاجة إلى إحقاق حقوق المواطنة بعد أن جرى إطفاء حقوق الجماعات وحدها. علماً أن خمس عشرة سنة من الحروب فرضت على الدستور اللبناني الجديد التوفيق بين نمطي التمثيل الفردي والجمعي، من خلال الدعوة إلى قيام مجلسين، واحد للمواطنين دون قيد طائفي، وثان وهو مجلس الشيوخ تنتخبه الجماعات الطائفية بما هي طوائف. وليس من قبيل الصدفة أن الطبقة الحاكمة في لبنان تحول دون تطبيق هذه المواد الدستورية منذ إقرارها العام ١٩٩٠.

لا أعتقد أن دعوة الأقليات إلى الانضمام للثورة هو الجواب الكافي. على الثورة أن تعترف بهم أولاً وبالأساسي من حقوقهم. وهذه لن تكون بالأصولية الديمقراطية التي تريد قسر الناس ضمن حقوق المواطنة وحدها دون تصحيح المظالمات التاريخية ودون الاحتياط لعدم تولد مظالمات جديدة. لهذا أشعر بأن المسألة الطائفية لا تزال تُقدّم على أنها مُحرمات بشعة ومُخيفة في حين أنها أشكال من الامتيازات والحرمان قابلة للعلاج إذا تم الاعتراف بها. والدعوة إلى حرية ممارسة كل مكون من مكونات الشعب السوري لثقافته بحرية، الذي يرد في برامج المعارضات السورية، مقصّر عن حقيقة الامتيازات والحرمانات في غير موقع.

♦ م.ع: كيف ترى تأثيرات الوضع السوري على لبنان، في ضوء الانقسامات اللبنانية الداخلية من الثورة السورية؟

♦ ف.ط: في البدء أعتقد أننا بحاجة لتبديد فكرة العلاقة السببية الأتوماتيكية. ثم إن سورية الدولة والمجتمع سوف تكون مُدماة ومعطوبة بما فيه الكفاية

ثانياً: التفاوت في الإمساك بالسلطة الأمنية والعسكرية (قرار استخدام العنف) أو الحضور فيها بما يفيض أو يقصّر عن نسبة الجماعة إلى السكان.

ثالثاً: التفاوت والتمايز، وما يقابلهما من حرمان، في الموقع من موارد الدولة ومن خدماتها ووظائفها.

رابعاً: التمايز والفروق بين الطوائف من حيث آليات توزيع الثروة.

خامساً: التفاوت المناطقي بذاته، خصوصاً عندما تكون للمناطق ألوان طائفية محددة.

سادساً: التفاوت في توزيع رأس المال الثقافي وفرص تحصيل العلم.

إذا صح ذلك، فالأحرى مقارنة هذه المسألة من زوايا إلغاء الامتيازات ولكن وفق معادلة صعبة هي

تشريع لمساواة الجميع في الفرص والحقوق السياسية والقانونية. وهذا يجب أن يترافق مع التمييز الإيجابي للجماعات التي كانت ضحية الحرمان والمظلومية من جهة وإيجاد آليات وضوابط لحماية من ستلغى امتيازاته. في المقابل، ما نشاهده ونشعر أنه قيد التداول في سوريا هو سيناريو قريب من النموذج اللبناني حول محاصصة طائفية. وجدير بالملاحظة أن الحل اليميني، القائم على المبادرة الخليجية والمرعي أميركياً، عوّض عن تنحي الرئيس بتبرئته من ثلاثة وثلاثون سنة من القتل والإهدار والفساد.

♦ م.ع: هذا يقودني إلى سؤالك عن عقدة تواجه الثورة اليوم، هناك دعوات ومطالبات بتطمين الأقليات، وفي المقابل الثورة يجب عليها أن تسعى إلى دولة حقوق ومواطنة لا تقوم على المحاصصة ولا تعد سلفاً بأي امتيازات خارج دولة المواطنة المنشودة هذه. ألا يتعارض الأمران؟

♦ ف.ط: في الحقيقة لم أسمع ولم أر وضوحاً كبيراً يتعلق بكيفية جذب الأقليات فعلياً في سورية. صحيح على مستوى الشارع كانت الشعارات الجامعة حاضرة، ولكن لم يكن الأمر كذلك على مستوى القوى السياسية. على القوى السياسية أن تعكس هذا بوضوح. لم ينجح التعبير السياسي في إقناع قسم كبير من الأكراد، مثلاً، حتى لو كانوا حياديين من الثورة، بحل عادل لقضيتهم ضمن سوريا المستقبل. فلجأ القسم الأكبر من قواهم السياسية إلى خيار فرض الأمر الواقع. هناك بعض الحوارات في العمق في المسألة ولكنها محصورة بين المثقفين. فيما قيادات سياسية ووجوه مخضمة تؤجل

تفكير ماضي
ممارسة ديمقراطية
التميز الأوحدا
التفكير الكارثة
والتربية الكارثة
للديمقراطية الكارثة
اعتبارها «برجوازية»
كأساس الوطنة
على اليسار

النقد الذاتي
هذا من إنتهاجية
العوسنة الدهاجية
السوسنة الدهاجية
أودت بمبعين إلى
الشافي والقنيل

أن أسلحة حزب الله، خصوصاً الثقيلة، منها هي أسلحة للدفاع عن لبنان.

لكن دعني أختم هنا بالقول إن مجيء نظام جديد إلى سورية ربما يمنح دفعا وأملا لفئة من اللبنانيين الذين سثموا الانقسام العيشي الفاشل والعاجز بين ٨ و ١٤ آذار وقد تعاقبا على الحكم بالمقادير نفسها من الفساد والهدر والعجز. وهي مناسبة لإعلان الغضب الكبير على انحياز أوساط متزايدة من المعارضة السورية إلى صف معسكر ١٤ آذار بما يستفز قوى واسعة ليست منضوية في هذا المعسكر ولا تُختزل قطعاً بمعسكر ٨ آذار هو الآخر. ومع ذلك اعتقد أن هذه القوى لن تياس من المعارضة السورية ولن تبني مواقفها تجاهها فقط استناداً لهذا الانحياز. أو انتقاماً منه.

◆ م.ع: لكن كيف تفسر هذا الإصرار من قبل فريق ٨ آذار على دعم النظام السوري حتى اللحظة؟ رغم أنه بات جلياً أن سوريا لن تعود إلى ما قبل ١٥ آذار ٢٠١١، ومهما كانت نتائج المخاض الراهن. هل يعقل أنها سذاجة سياسية؟ تعتريني الدهشة من هذا الإصرار، وكأن لا شيء تغير بالفعل أو يمكن أن يتغير في سورية.

◆ ف.ط: يجب طرح السؤال على حزب الله وحلفائه. المسألة ليست مسألة وعي. إنه القبول بنظرة خارجية للصراع على أنه بين معسكرين إقليميين ودوليين واعتبار حزب الله منتعياً إلى أحدهما. أضف إلى هذا أن تمسك حزب الله بتعويدة المقاومة يتزايد مع ضعف دور المقاومة عملياً ومع اضطراب الحزب إلى قيمة مُضافة يتمسك بها تغطية لانتماه الخائب في السياسات الداخلية إلى النظام الطوائفي، ودوره في تجديده و«تثقيله»، ناهيك عن دوره في التغطية على السياسات الاقتصادية المعادية للناس وحقوقهم الاجتماعية الأولية وغضه النظر عن أنواع شتى من الفساد.

◆ م.ع: هل تعتقد أن تغيير هذا الموقف مستحيل؟ حتى لو كان في هذا الأمر مصلحة للبنان أولاً؟

◆ ف.ط: الأصح القول إن من مصلحة لبنان وسوريا معاً أن لا يتدخل الطرفان اللبنانيان في الأزمة السورية. فتدخل قوى ١٤ آذار كبير أيضاً، مالياً وعلى مستوى التسليح. وحزب الله متسلم جبهتين على الأقل عبر الحدود السورية في منطقتي الزبداني والقصير.

◆ م.ع: كنت قد أنتقدت بياناً أصدره مثقفون سوريون ولبنانيون بعد اندلاع الثورة بشهور، وسؤالي لك اليوم، كيف ترى الطريقة الأمثل لبناء علاقات بين البلدين

بحيث سوف تُحرّم لعب دور دولة الرعاية للبنان (رُب ضارة نافعة). في المقابل يصعب توقع أن ينتصر طرف ويخسر طرف بشكل واضح في لبنان، جراء ذلك. لا ننسى بأن لبنان نظام برلماني غريب، مع أن قانون الانتخاب فيه يحدد سلفاً نتائج الانتخاب. ولأقل مباشرة، أنا المواطن اللبناني لست أرى إي انجاز إذا تغيرت الأكتيرية النيابية فحل معسكر ١٤ محل معسكر ٨ آذار وغلب في تشكيل الحكومة. اخترنا الاثنين ولم نحصد إلا الكوارث من حيث أبسط الحقوق الإنسانية والمواطنة.

في ما يخص موضوع حزب الله وسلاحه. إن جوهر الموضوع باعتقادي يتعلق بطبيعة الدولة السورية القادمة وسياسات حكوماتها. هل ستنتهي حالة العداء بينها وبين إسرائيل بمعاهدة سلام تستعيد فيها الجولان أو بعضه؟ لو افترضنا ذلك - وهو افتراض شبه مستحيل بعد الذي جرى في سورية وبعد هيمنة المستوطنين على السياسة الإسرائيلية - سوف يكون مطلوباً من الحكومة السورية، إقليمياً ودولياً، أن تُشرك لبنان معها في التسوية. خلا ذلك، لا أرى أي سبب لوجود حكومة سورية ليست تتمسك بجيشها وبتنمية قدراتها في وجه إسرائيل. ألن يكون لها مصلحة والحالة هذه بأن يوجد إلى جانب سورية لبنان قوي بوجه إسرائيل؟

أما إذا كان الافتراض بأن السلطة المقبلة في سورية ستنتقم من حزب الله، فلست اعتقد أن نوازع الانتقام تحدد سياسات، حتى في بلادنا العربية، أجبب أنها لن تملك أصلاً الإمكانية الفعلية لذلك. يبقى احتمال وقف وصول السلاح لحزب الله مفتوحاً. علماً أن حزب الله في كل الأحوال قد دفع وهو لا يزال يدفع ثمناً باهظاً من شعبيته ونفوذه لوقوفه إلى جانب النظام السوري، على كافة الصعد في لبنان وسورية والخارج. وقد انعكس ذلك حتى على دوره في مقاومة إسرائيل. فيما يخص سلاح حزب الله، لا أرى موقف وطني سوري يعتبر أن إضعاف القدرة الدفاعية للبنان فيه أي دعم وطني لسورية. لأول مرة في تاريخ العلاقات اللبنانية الإسرائيلية هناك قوة رادعة لبنانية بوجه إسرائيل، هل هذا ضد مصلحة سورية المقبلة؟ الحزب الآن قوة مُسلحة لا تمارس العمل المسلح، وإلى أن نصل إلى حل يقوم على وحدة قوتي الدفاع الوطني، إي الجهاز العسكري للحزب والجيش اللبناني، سوف أظل اعتبر

ثورة تشيرون يريدون
أمنيتهم، وينسبون
ثورات الأمميّة
إلى نموذج الثورة
في التاريخ

المثقفون قلّة تتهم
اجتماعي-الذهني ضمن
العمل الاجتماعي
تقسيم واحتلالهم
الاجتماعي في توزيع
ذلك المذهب من
الذهني ضرب من
العمل الذي ينفذهم
الامميّة العمل اليدوي

تقوم على الاحترام والثقة المتبادلة وتحقق أيضاً نوع من التكامل الاقتصادي؟

♦ ف.ط: عارضته لأنه ينطوي على معادلات غير مقنعة تنتمي إلى «الإيديولوجية اللبنانية» - الاستقلال للبنان والديمقراطية لسورية - الذي يضع استقلال لبنان في مواجهة سورية وحدها ولاعتباره أن مسألة الديمقراطية في لبنان متحققة، وعارضته أيضاً لانحيازه إلى طروحات فريق إسرائيل. وعارضته أيضاً لانحيازه إلى طروحات فريق واحد هو فريق ١٤ آذار. في إعلان بيروت دمشق، الذي أعترز بأني شاركت في صياغته، ورد أن هناك طريقتين لا يصح المضي في كليهما: الهيمنة، والانفصال. هناك ميل لبناني انفصالي بمعنى أن نقفز عن سورية لنلتقي بسائر العالم. فيما كانت الهيمنة سمة ممارسة النظام السوري عبر ثلاثين سنة من السيطرة على لبنان. أعتقد أن هناك مجالات كثيرة للتشارك، هناك السياسات المشتركة في مواجهة إسرائيل. وهناك مجالات واسعة لمشاريع مشتركة. وبالمناسبة، فإن فرصة اللبنانيين من الاستفادة هي أكبر، فهناك في سورية سوق ضخمة. باختصار يجب إعادة وصل العلاقات على أسس من الضرورات الوطنية، وإمكانية التكامل والتعاون الاقتصادي ولكن لصالح الشعبين وليس المصرفيين والمستوردين والمضاربين العقاريين في البلدين.

♦ م.ع: قبل الوصول إلى ذلك، هناك الكثير من المنغصات حالياً، أشياء قد يبدو تجاوزها صعب لاحقاً، كأن يصرح وزير في الحكومة الحالية، بأن تضيق الخناق على اللاجئين وإقفال الحدود في وجههم هو فعل وطني بقياس المصلحة اللبنانية! أليس هذا أمراً يثير الدهشة قبل الحقن؟

♦ ف.ط: توجد عنصرية ضد الفلسطينيين والسوريين في لبنان، هذا أمر لا شك فيه. شارك بذلك كل الأطراف بما في ذلك الحرب على المخيمات الفلسطينية. وهذه العنصرية تتفاقم مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن هذا لا يخفف من هول التصريحات الأخيرة للتيار الوطني الحر ولا حزب الكتائب. هناك بين أنصار الثورة السورية الآن سياسيون وأحزاب تدين بنفوذها، حتى لا نقول بوجودها ذاته، للهيمنة السورية، وبينهم من حلل قتل العمال السوريين، ومن قتلهم فعلاً، بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

♦ م.ع: أنت المناضل والمثقف اليساري العتيق، أثرت أكثر من مرة موضوع اليسار ودوره ومواقفه خلال الربيع

العربي. في إحدى مقالاتك، قمتَ بانتقاد ما اسميته «يساراً دافعاً للاستبداد بحجة المسألة الوطنية». كما ذكرت كيف تحمل الثورات العربية إلى اليسار مزيجاً من التحدي الوجودي والفرصة التاريخية. في ضوء المواقف المتخبطة لليسار في الشأن السوري تحديداً هل تعتقد أن «بعض اليسار»، على الأقل، فوت هذه الفرصة؟

♦ ف.ط: القسم الأكبر من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، في مصر وتونس واليمن، انضوت بصفقتها «معارضة صاحبة الجلالة». أصبحت جزءاً من التركيبة الجديدة ولكنها هي الطرف الضعيف فيها. وهذا الطرف الضعيف مشكلته أنه يواجه خصم بقوة الإسلاميين يملك رؤية كاملة للحياة. اليسار مصاب بغيباب الرؤية - وشرطها الأول تحقيق استقلاله الفكري والبرنامجي - عن سائر الأطراف من أصدقاء وخصوم - وهذه هي المشكلة الكبرى، عدا عن أن ثقل ماضي ممارسة دكتاتورية الحزب الأوحده، أو التهليل لها، والتربية الكارهة للديمقراطية على اعتبارها «برجوازية»، كاسح الوطأة على اليسار. مع ذلك لا أزال أقول إن ثمة موقعاً ودوراً يمكن أن يحتلها اليسار. فهو القادر افتراضياً على الأقل على الجمع بين المسألة الوطنية ومسألتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولكن الشرط الأول لهذا الموقع والدور هو تقيده بمقياس بسيط هو أن ينحاز إلى الشعب. وهذا يعني التحرر من النزعة النخبوية الطليعية التربوية تجاه الشعب، وهو تراث مشترك بين الأحزاب الشيوعية والقومية يقوم على «سلطان الكلمة». والكلمة عندما تصبح مقدسة، بها يقاس الإيمان والكفر، تتولد تكفيرية علمانية أورثنا إياها الأنظمة الاستبدادية الشمولية. وهذه النزعة التكفيرية تسوّغ بدورها الاستبداد والدكتاتورية لأنها تؤسس علاقة تربوية بين الطليعة والشعب، فالشعب جاهل بمصالحه وبالتالي فمهمة «الأنبياء الصغار» أن يتولوا إرشاده وقيادته.

♦ م.ع: هل تعتقد أن النقد الذاتي هو السبيل لتصويب موقف بعض القوى والشخصيات اليسارية، أم أن السبيل الأفضل للتواجد الفعال هو الانخراط الفعلي في كافة أوجه الثورات الحالية؟

♦ ف.ط: أصارحك أنني زهقت فكرياً وجسداً من النقد الذاتي. أعتقد أن مثقفي اليسار عموماً يشتركون بمطلب واحد هو وجوب ممارسة النقد الذاتي. أشبه الأمر بمصائب ديني قائم على شعور عميق بالذنب. وهو أيضاً منطق

اليساري المرتد، الذي انتقل إلى الموقع النقيض وهو خجول من موقعه الجديد، وليس منطق اليساري الذي يريد الاعتراف بأخطائه ليتعلم منها. ثم إن المدرسة العقائدية الوحيدة التي تمارس النقد الذاتي هي اليسار. وترجمته العملية إما مهمة نقد ذاتي مؤجلة دائماً أو مطروحة دائماً على الآخر، وإما الجلد الذاتي العدمي.

هنا أيضاً يجري إعدام كل تميز وتميز باسم انتهاء الأيديولوجيات. علماً أن اليسار يفترض أنه كان يملك نظرية، لا أيديولوجيا، لإنتاج المعارف عن الواقع من أجل تغييره. ثم اسمح لي أن أقفه لقصة نهاية الأيديولوجيات هذه. في زمن تتحول فيه عبادة السوق إلى ديانة جديدة، والنزعة الثقافية تحبس البشر في هويات وانتماءات متعادية، وتتحوّل الديانات ذاتها إلى مسوِّغات للسيطرة والاستغلال والقتل، يريدوننا أن نصدق أن اليسار والماركسية يحتكران... الأيديولوجيا.

النقد الذاتي هذا من إنتاج الوسوسة الرهابية الستالينية، التي أودت بملايين الشيوعيين إلى المنافي والقتل، ليضافوا إلى عشرات الملايين من مواطني الاتحاد السوفياتي، ضحايا الارهاب الستاليني. وفق الستالينية، الشيوعي مذنب أولاً ودائماً، حتى أكثر من المواطن العادي، لأنه هو المؤمن، مقابل المواطن العادي الجاهل أو «الجاهلي»، مثله في ذلك مثل المؤمن في الأديان السماوية. لذلك فإن الشيوعي المؤمن عرضة للخطيئة والتشكك في إيمانه، تحديداً لأنه مؤمن، فمن باب أولى أن يظل دوماً قيد الاختبار والحيطه والحذر بل الريبة من ميله العضوي هذا إلى الانحراف العقائدي والكفر. الشراء الذي تملكه النظرية الماركسية كامن في أنها نظرية الممارسة وفي أنها تدعو إلى التعلم من الممارسة. فإن لم نستوعب ونتعلم من التجربة السوفياتية، مثلاً، فما الذي ينفع كل هذا الهذر عن النقد الذاتي! وللتعلم من الممارسة لا بد من امتلاك الأدوات النظرية لذلك.

نقرأ كثيراً في هذه الأيام من بعض اليسار أنه «لا توجد ثورة»، أو «بئس هذا الربيع الملطخ بالدماء». كثيرون يريدون ثورة تشبه أمنياتهم، وينسبون ثورات الأمانى هذه إلى نموذج ثورة غير موجودة في التاريخ. لا ثورة دون قوة أو عنف. ويتحدد منسوبها وفق نمط ردود فعل القوى المضادة للثورة. العشرة أيام التي هزّت العالم في ثورة أكتوبر البلشفية بروسيا افتتحت أربع أو خمس سنوات من حروب التدخل والاقتتال الأهلي والمجاعات والكوارث وتركت أعطاباً كبيرة على

التجربة السوفياتية ذاتها. ثم انه لا يوجد ثورة تنجح بالكامل أو تفشل فشلاً كاملاً. ثورة ربيع ١٩٦٨ الطلابية في فرنسا وسائر العالم غيّرت مصائر شعوب بأكملها. وتركت بصماتها على الحضارة الإنسانية في نواحي عديدة ومع ذلك فإنها لم تنتصر سياسياً بأي معنى من المعاني. وأول ثورة ديمقراطية قامت في التاريخ كانت العام ١٦٤٠ في بريطانيا. فلنقس كم اقتضى الأمر من الوقت حتى يصير مجلس العموم البريطاني السلطة الراجعة ضد سلطة مجلس اللوردات الوراثية؟ ماذا عن الثورة الفرنسية؟ مجموعة أندية وبروليتاريا ناشئة انتهت بتعادل في القوى وباقتتال بين القادة والتكتلات ما لبثت أن أتت بدكتاتور، ومن ثم العودة إلى الحكم الملكي. وقامت ثلاث ثورات بعدها، تستمد شرعيتها من ادعاء تحقيق أهداف الثورة الأولى أو الأصلية، قبل أن يستتب الأمر للنظام الجمهوري الديمقراطي مطلع القرن العشرين.

◆ م.ع: لطالما محدثت عن عدم قناعتك بأن المثقف هو الذي يتعاطى بالثقافة العليا، كما أنك تذكر التأثير العميق لغرامشي عليك، وتحدث عن عبقرية شعبية يتجاهلها عادة المثقفون العرب. برأيك، هل ينسحب هذا التجاهل ليفسر أيضاً ضعف انخراط بعض المثقفين في الثورات الحالية، أو على مواقف بعضهم المترددة بل والمشككة أحياناً بالقدرة على إنجاز أي تغيير؟ أم ربما هو محك لم نعرفه من قبل لإعادة تعريف المثقف؟ ودوره؟

◆ ف.ط: إن نقدي يدور أيضاً حول قيمة مُضافة تُعطى للمثقف في بلادنا، بما هو مثقف، لست أعلم إن كانت موجودة في أي مكان آخر في العالم. وهي أن ينسب إليه الوعي والذكاء والضمير والترفع عن المصالح والاستقامة. في هذا الرأي انتحال امتياز وقيم تنطوي على مقدار كبير من العصبية المهنية ومن الاستعلاء غير المبرر. ثم انه يسهل الانزلاق من المثقف (بافتحة على القاف) إلى المثقف (بالكسرة تحت القاف) ما يسهل إعطائه تلك السلطة التربوية الفكرية على الناس.

المثقفون فئة اجتماعية تمتلئ العمل الذهني ضمن تقسيم العمل الاجتماعي. واحتلالهم ذلك الموقع الذهني في توزيع العمل ضرب من الامتياز يعفيهم من العمل اليدوي. وهي فئة واسعة - لا تقتصر على ما يمكن تسميتهم المثقف العام أو الأديب أو الفنان - تخضع في شروط معيشتها لقوانين وآليات لغيرها من الفئات. وهنا يجب التنبيه إلى أننا في مرحلة تحوّل نوعية

ما تقوم به
الولايات المتحدة
من محاولة إقناع
موجودة بتجديد
النظام
جزئي للنظام
جزئي للتجديد
بالنسبة من النخب
منزلة، بما فيه
النخب العسكرية
ومن النخب
الأساسية المؤسسية
الأساسية

في نوع المثقف. فقد انتهى إلى حد بعيد نموذج المثقف بما هو أستاذ المدرسة في الريف أو الممارس لإحدى المهن الحرة، العامل على نقل الحداثة والتقدم إلى الناس. يحل محله الآن الإعلامي والباحث والأستاذ الجامعي والخبير والاختصاصي في مجالات العلوم المختلفة والمهندس الإلكتروني، الخ. ولهذا التحول مستتبعات كثيرة إن من حيث الدور أو المهمة النقدية أو حتى من حيث القدرة أو عدم القدرة على إنتاج المعارف. في الثورات، مقياس الحكم على المثقفين هو في أي موقع يقفون: مع الشعب أو مع الأنظمة؟

♦ م.ع: هناك من يقول إننا بحاجة لمسافة زمنية ونقدية من الحدث تسمح بالإسهام الثقافي أو المعرفي. في مقدمة كتابك «الديمقراطية ثورة»، تُفند هذه المقولة، وتقول إن الإسهام أثناء الأزمة الاستثنائية عبر إبداء الرأي ومحاولة التأثير ضرورة.

♦ ف.ط: أعتبر الثورات حدثاً معرفياً المطلوب استخراج معانيه وإعادة تقديمه. والمقصود بالمسافة النقدية أنها ذهنية وليست زمنية. لا يمكن تأجيل هذه المهمة لأن الثورات أحداث تاريخية نادرة وجذرية تقلب أحشاء السلطة والمجتمع رأساً على عقب وتسمح بإلقاء نظرات نادرة داخل آليات تشغيلهما. ولكن المسافة النقدية ليست نقيض الالتزام بالثورات. من يرى أن مساهمته الرئيسية هي في مجال الإنتاج الفكري، والمثقف النقدي تخصيصاً، مطالب بأن يتعاطى مع الثورات بما هي ذاتها عملية نقدية لربع قرن من الایدولوجيا المتعولة المفروضة علينا وما رافقها من أوهام وخرافات وأنصاف حقائق ومفاهيم فجّة ومسطحة، ومن الاستكانة والركود والامثال الفكري أو التبعية.

♦ م.ع: وأنت الشديد الريبة بالموقف الأميركي من الثورات العربية قاطبة، ومن الأزمة السورية بشكل خاص، وكذلك الأمر بما يتعلق بمواقف الروس وحلفاء النظام. كيف ترى السبيل إلى تحقيق السوريين، في وحدتهم القاسية هذه، لأهداف ثورتهم الأساسية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية؟

♦ ف.ط: لا توجد حركة تحرر بالعالم أنجزت أهدافها دون أن تُحدث أثراً لها في البلد المستعمر، أو في منظومة الهيمنة العالمية التي يرتبط بها ذلك البلد. فيتشكل فيه تيار يرى أن الرضوخ للأمر الواقع والقبول باستقلال البلد المستعمر، بات من مصلحة البلد المستعمر نفسه. لم تنل الجزائر الاستقلال، رغم فداحة التضحيات، إلا بعد أن استولدت

في فرنسا تياراً مثله الديغولية، فاوض على الاستقلال وإنهاء الاحتلال على اعتبارها باتت ضرورة فرنسية.

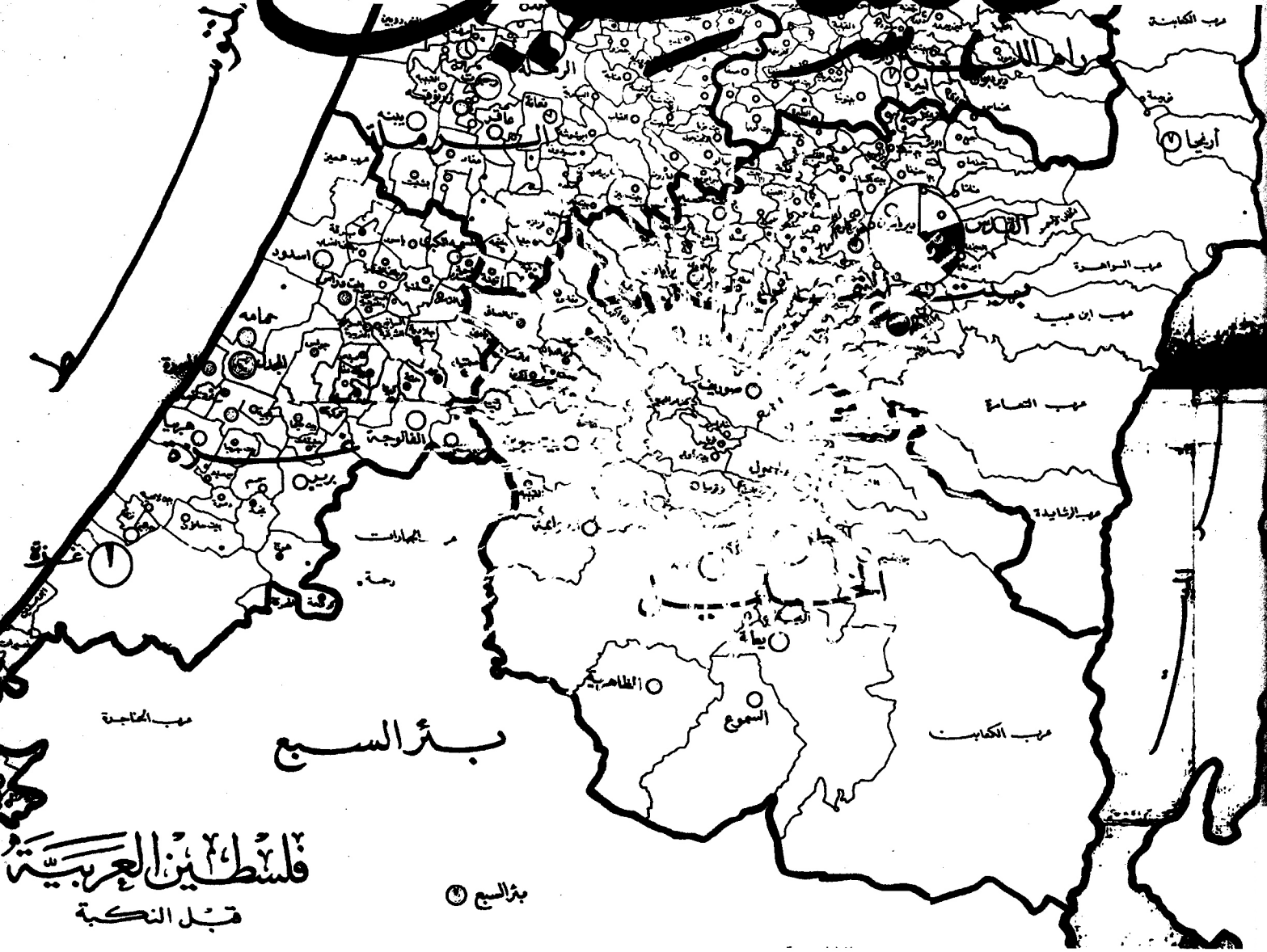
قد تلتقي مصالح حركة تحرر أو حركة ثورية مع موقف أميركي أو غربي في مرحلة تاريخية معينة. أو قد تفيد حركات التحرر والثورات من حياد أو إهمال السياسة الأميركية لتقتنص انتصاراً لها. ليس هذا هو الحال عندنا. ما تقوم به الولايات المتحدة هو محاولة إنقاذ الأنظمة بتجديد جزئي للنخب. والتجديد الجزئي بالنسبة لها مزيج من النخب القائمة، بما فيها النخب العسكرية، ومن النخب الرأسمالية المؤمنة الإسلامية. بعد أربعين سنة وتضحيات ضخمة، بالكاد نجحت بضعة بلدان في تغيير رؤسائها وبعض قوانينها دون الأساسي في أنظمتها.

من هنا يجب أن نتحلى بالحذر الشديد من صيغ الحل السياسي في سورية. فبدون إنهاء هذا النظام وفرض تنازلات كبيرة عليه، فأنت أمام خلطة بعثية عسكرية إسلامية قادمة مفروضة عليك برعاية أميركية خليجية.

هاجسي الآخر هو الشباب. أين وماذا سيكون دور الشباب؟ هذه ثورة شباب أولاً. ها هم يعودون بأشكال احتجاجية أو تنظيمية مختلفة في اليمن وتونس ومصر، الأمر الذي يجعلنا نترقب موجة ثانية من الثورات. أن الأوان للمعارضة غير الإسلامية أن تبلور رؤيتها لمستقبل سورية وأن تميزه تمييزاً واضحاً عن المعارضة الإسلامية. من غير المقنع القول: «عندما نصل إلى السلطة، نفكر في الأمر». أتمنى على المعارضة السورية أن تستفيد من كم الدروس التي نراها في الثورات الأخرى، وأن تجد طريقة تتجاوز فيها الحلين اللبناني واليميني. وأن تبكر طريقة لتأمين حقوق الأفراد بناءً على حكم الأكثرية السياسية ولأخذ حقوق الجماعات والأقليات بالاعتبار في أن معاً. لا مهرب من هذه الاستحقاقات. وغير صحيح بالمرّة أن ننكر وجود مسألة طائفية في سورية لمجرد أنها كانت مكبوتة ومدفونة بالإنكار والادعاء العلماني. أضف إلى ذلك أن الحرب والقتال والعنف ولادة هويات وعصبية قاتلة. ولا يكفي الإفادة من التجربتين اللبنانية واليمينية. هناك التجربة العراقية بأمثولتها الواضحة. طائفة عوقبت جماعياً بجزيرة نظام، فلجأ بعض أهلها، من عسكريين وغير عسكريين، إلى القتال بكل الطرق، وأحياناً أبشعها، للرد على التهميش والعقاب الجماعي. هذا درس آخر للأخذ بعين الاعتبار.

■ نشرت في موقع «مؤسسة هنريش بول» وفي موقع «جدلية» بالاتفاق مع الكاتب.

فلسطين



فلسطين

- | | | | |
|----|--|----|--|
| ٥٠ | فلسطين ضد الفلسطينيين: القانون الحديدي ومفارقات شعب منكر بشارة دوماني | ٨٤ | «الحكم الذاتي» في فلسطين المحتلة: تطبيقات في الهندسة النيولبرالية المعولمة خليل نخلة |
| ٥٨ | ٢٠ أوسلو: السياقات والتداعيات نوام تشومسكي | ٨٩ | ٢٠ أوسلو: بناء الدولة النيولبرالية توفيق حداد |
| ٦٥ | الاقتصاد السياسي للجيش الإسرائيلي ياغيل ليفي | ٩٦ | الأكاديمية في شاتيلا ختم يزوح تحت الاجتياح البحثي ميسون سكرية |
| ٧٨ | المنظمات غير الحكومية: بين الكلمات الطنانة والحركات الاجتماعية إصلاح جاد | | |

فلسطين ضد الفلسطينيين القانون الحديدي ومفارقات شعب منكر

بشارة دوماني

مؤرخ، استاذ في
جامعة براون،
الولايات المتحدة.
يعمل بشارة دوماني
بنوع خاص على التاريخ
الاجتماعي، له كتاب
«الفلاحون والتجار في
نابلس، ١٧٠٠-١٩٠٠».

ان نشوء «سلطين» فلسطينيتين في العام ٢٠٠٧ في منطقتين مختلفتين - سلطة حركة حماس في غزة وسلطة حركة فتح في الضفة الغربية - زاد في الحاح سؤال أصلي: من هم الفلسطينيون؟ من ينطق باسمهم؟ ماذا يريدون؟ بأي معنى يشكلون مجتمعا سياسيا؟ وكيف لهم ان يحققوا تطلعاتهم؟

ان المثابرة العنيدة لهذه الاسئلة خلال ما يقارب القرن من الزمن يشدد على بعض القوانين الحديدية والمفارقات في التاريخ الفلسطيني الحديث التي تستحق المعالجة في نقاشات عن اسباب المحنة الحالية وآثارها وعن الكيفية التي بها نستطيع ان نبتكر استراتيجيات خلاقة لتحقيق الحرية والسلم والعدالة. اقصد بـ«قوانين حديدية» القوى التاريخية التكوينية التي نتجت من التفاوت الكاسح في علاقات القوى الذي سجن الفلسطينيين في فقص من حديد^١. واعني بـ«مفارقات» سخریات التاريخ التي تخرب السرديات القومية عن الماضي. واني أحاجج ان القوانين الحديدية والمفارقات هذه تستدعي اعادة تقييم نقدية للعلاقة بين مفهومي «فلسطين» و«فلسطينيين» لكما لاعادة تقييم نقدية للمشروع المتمركز حول الدولة الذي رافق حقبات متتالية من الحركة الوطنية الفلسطينية.

عن مفارقات وقوانين حديدية

ان الدينامية المركزية او القانون الحديدي للنزاع على فلسطين منذ ان بدأ في اواخر القرن التاسع عشر، تمحورا حول الرفض القاطع الذي واجهته به اعترى قوتين في ذلك النزاع - الحركة الصهيونية (ولاحقا الحكومة الاسرائيلية) وداعميها الرئيسيين، بريطانيا واولا والولايات المتحدة تاليا - الاعتراف بوجود

Rashid Khalidi, ١
The Iron Cage:
The Story of the
Palestinian Struggle
for Statehood
(Boston, Mass. 2006).

Sunday Times ٢
(London) 15 June,
1969, p.12.

الفلسطينيين بما هم جماعة سياسية او السماح بذلك. وقد سمح عدم الاعتراف هذا لطاقتي الدفع لذلك النزاع - الاستيلاء على الارض والاجلاء السكاني للفلسطينيين من اراض الحدود - ان تستمرا دون توقف خلال ما يقارب القرن. وهذا بالمناسبة ما يفسر الرسالة المركزية للعلاقات العامة الاسرائيلية، التي هي، في واقع الحال، النقيض عن الحقيقة. اعني ان المطلوب الاعتراف به هو حق اسرائيل في الوجود.

ان للقانون الحديدي سلاطات طويلة تمتد من شعار الخلاصيين المسيحيين في اواخر القرن التاسع عشر - «ارض بلا شعب لشعب بلا ارض» - الى المحو السياسي الدؤوب للسكان الاصليين في كلمات «وعد بلفور» في العام ١٩١٧ وفي «وثيقة الانتداب على فلسطين» الصادرة عن «عصبة الامم» وصولا الى الانكار الصفيق

بديلا عن ان يوجد تطابق طبيعي
وجد ولا يزال يوج
توتر ناتج من «مناكفة زمنية»
بين فلسطين والفلس
كأنما الواحد منهما لا يوج
الا على حساب الآخر

لوجودهم كجماعة سياسية بعد العام ١٩٤٨ كما عبّرت عنه العبارة سيئة الذكر لرئيسة الوزراء غولدا مثير في العام ١٩٦٩ «الشعب الفلسطيني غير موجود»^٢. وقد استمر الوضع على هذا المنوال مع العبارة الحديدية «لا تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية الراهية» من حرب ١٩٦٧ الى اتفاق اوسلو العام ١٩٩٣ وصولا الى ترسيمة «لن تفاوض ياسر عرفات» في فترة ما بعد

لا نهاية للمفارقات التي نجمت عن ذلك التوتر «المحاث». تستحق أربع مفارقات منها ان نوليها اهتماما خاصا لأن كل واحدة منها تعين منعطفا من المحو والولادة للهوية او للارض، ولكن ليس لكليهما معا.

المفارقة بين الهوية والارض

المفارقة الاولى هي نشوء دولة سميت «فلسطين» مثلت هزيمة ماحقة للتطلعات السياسية للذين سوف يستمّون لاحقا الشعب الفلسطيني. فالى العام ١٩٢٠، كان انشاء كيان سياسي مستقل في جنوب سورية الخيار الاقل حظوة بالتأييد عند الذين يعبرون عن آراء سياسية محددة في العقود الاخيرة من الحكم العثماني (مع الاعتراف بأنهم كانوا اقلية).

المفارقة الثانية هي ان انشاء بريطانيا لدولة فلسطينية بذاتها من خلال «عصبة الامم» ارتكز على انكار مشغول بعناية لوجود الفلسطينيين بما هم جماعة سياسية. وهكذا فالمفاوضات الطويلة بين الحكومة البريطانية وقادة الحركة الصهيونية التي سبقت وعد بلفور (١٩١٧) حول موقع «غير اليهود» (وقد كانوا ٩٠ ٪ من السكان) نتجت منه صيغة سمحت لهؤلاء بحقوق مدنية ودينية فقط، فيما جرى الاعتراف جهارا بالحقوق السياسية لليهود. وقد أدخلت هذه الصيغة بحرفيتها في «وثيقة الانتداب» حيث لا ذكر إطلاقا لكلمة «عرب» وحيث ترد كلمة «فلسطيني» مرة واحدة (ومن سخريه الاقدار انها وردت في صدد الدعوة الى تسهيل حصول اليهود على «الجنسية الفلسطينية»). وإن التعتت البريطاني ضد السماح للفلسطينيين بأن يشكلوا المؤسسات ذاتها التي كلفهم الانتداب بتطويرها، يضاف اليه عجز القيادات المحلية عن اعادة تصوّر ثقافة سياسية، قد تحجرت بسبب قرون من السيطرة الامبراطورية العثمانية، تستطيع ان تجابه بفاعلية الحكم البريطاني والمشروع الصهيوني، عزز من التوتر بين الهوية والارض الذي لازم الفلسطينيين منذ بداية النزاع. ويرجح لهذا التوتر ان يستمر طالما ان الحركة الوطنية الفلسطينية حبيسة الاساس النظري التي رسمته الحركة الصهيونية والقوى الامبريالية التي انشأت نظام الدولة الحديثة في الشرق الاوسط.

اما المفارقة الثالثة فهي تدمير فلسطين ذاتها بما هي دولة في العام ١٩٤٨ الذي اعلن لحظة الانعطاف في عملية تشكل الفلسطينيين بما هم شعب. فمن المؤكد

اوسلو وصيغة «محمود عباس ضعيف جدا نتحدث اليه»، قبل انتخابات العام ٢٠٠٦. وقد لخص دوف فايسغلاس، المستشار السياسي لرئيس الوزراء آريل شارون، هذا النسق في التعامل كما يلي:

«لقد نجحنا، من خلال المعالجة المناسبة، ان نزيح مسألة العملية السياسية عن جدول الاعمال. وقد ثقفنا العالم كي يفهم انه لا يوجد احد نتحدث اليه. ولقد نلنا شهادة «لا وجود لاحد نتحدث اليه»... ولن تُسحب هذه الشهادة الا عندما يحدث كيت وكيت- اي عندما تصير فلسطين هي فنلندا»^٣.

بعبارة اخرى - ان هذا لن يحصل ابداً. على الاقل ليس قبل ان تكون الديناميات الاساسية لمصادرة الارض وللاجلاء السكاني قد اخذت مجراها بما يرضي النخبة الاسرائيلية الحاكمة، ما يسمح لاسرائيل بأن تعلن عن حدودها اخيراً.

والمفارقة في الامر هنا ان الانكار العنيد للفلسطينيين بما هم جماعة سياسية، او حتى محوهم، هو نتاج قوى فكرية ومادية سابقة على وجود الفلسطينيين بما هو شعب في المعنى الحديث للكلمة، اي بما هم جماعة يفترض اعضاؤها وجود تطابق واضح عندهم بين الهوية والارض، حيث التعبير الحتمي عن ذاك التطابق هو سيادة الدولة. هذا لا يعني ان الذين يستمّون انفسهم اليوم فلسطينيين ليسوا السكان الاصليين للاراضي التي صارت فلسطين الانتدابية العام ١٩٢٢. الاخرى انه يعني بديلا من ان يوجد تطابق طبيعي وجد ولا يزال يوجد توتر ناتج من «مناكفة زمنية» بين فلسطين والفلسطينيين، كأنما الواحد منهما لا يوجد الا على حساب الآخر. ان سمة مميزة من سمات هذا الوضع هي تخلف زمني يقضي على الفلسطينيين بأن يكونوا بموجبه متأخرين بخطوة او خطوتين الى الوراء، ولذا عاجزين بانتظام عن التحكم بقواعد الاشتباك. فقبل ان يتمكنوا من ذلك بوقت طويل، كانت تلك القواعد تتطلب وعيا قوميا سائدا في كل ذهن وشهادة استملاك للارض مبنية على مسح عقارية ممسوكة في كل يد كشروط مسبقة للحق في ادعاء ملكية الارض، والحق في الكلام، والحق في نيل الاعتراف بهم بما هم جماعة سياسية. وكان قبول الفلسطينيين تلك الشروط المسبقة يعني الخوض في سباق لن يستطيعوا الفوز به ابداً، اما رفضة فكان يعني طردهم خارج العملية السياسية الرسمية (اي صيغة «لا يوجد احد نتحدث اليه»).

٣ مقابلة مع آري شافيت، هاروتس، ٨ تشرين الاول، ٢٠٠٤.





فلسطينيين (او من سوء حظهم) انهم سكان مساحة صغيرة نسبياً وهامشية اقتصادياً تقدّسها ثلاثة ديانات توحيدية في العالم وتشكل جسراً ارضياً يربط بين القارتين الافريقية والآسيوية. فإن السكان الذي فلتحوا الحقول وبنوا المدرجات وكاروا في حوانيت الحواري لهم بالتالي علاقة فصامية بالمكان الذي يسمونه بيتا لهم.

فهم من جهة صاغوا عبر القرون شبكة متينة من العلاقات المخصصة والحميمة بالارض تتحكم بوجودهم ذاته، من العيش الى الكرامة. ومن جهة اخرى، فتلك المساحة المقدسة والاستراتيجية ميالة للتجريدات والرغبات الادبولوجية - اعني الى الاستحواذ عليها باسم الله والحضارة - من قوى اعنى قوة من سكانها. فاذا استثنينا الحملات الصليبية، فاللحظة الحاسمة في الاستحواذ الاوروبي على تلك الارض عانت في القرن التاسع عشر عندما جرى تحويل مجموعة من المقاطعات التابعة للسلطنة العثمانية الى «الارض المقدسة» المسيطر عليها اوروبيا، ذات الحدود المعيّنة والخريطة المرسومة بحذافيرها. فمن خلال البعثات الاكاديمية والدينية المتنوعة، التي تطلبت الكثير من السير على الاقدام واعمال المسح والحفر والبناء، جرى تأمين الارض واستعادتها (وإن المواصلات الشغوفة للنشاطات ذاتها من قبل الحركة الصهيونية والدولة الاسرائيلية إن هو الا استمرار لذلك النهج). هكذا تحولت التجريدات والرغبات الى شبكة من العلاقات المميزة بالارض على حساب ما هو موجود اصلا من شبكات. وهكذا فإن انتاج «الارض المقدسة» قد ارسى الاسس الثقافية والمادية لانكار حق الفلسطينيين في الوجود حتى قبل ان يصيروا شعبا، وضمن نجاح الحركة الصهيونية حتى قبل ان تبدأ تلك الحركة في التعبير عن نفسها.

ما معنى الانتساب الى الجماعة السياسية الفلسطينية؟ وكيف يرى الآخرون الى هذا الانتماء؟ ازداد تعقيد هاتين المسألتين بعد اختفاء فلسطين في ١٩٤٨. فما دام احتلال الارض الواسع النطاق والاجلاء السكاني للذين تسببت بهما النكبة كانا مجرد حلقات في سلسلة من عمليات المحو، فلا عجب ان تنجح الحكومة الاسرائيلية والمجتمع الدولي، مؤقتا على الاقل، في تحويل النضال الفلسطيني من اجل الاستقلال وتقرير المصير الى «قضية لاجئين» انسانية لكنها لاسياسية. وهكذا وبما ان الفلسطينيين جماعة خلقها الفقدان، فكلما اقتربوا من العثور على

ان تغليب الهوية الوطنية الفلسطينية على اشكال اخرى متوافرة من الهويات كان ينمو بوتيرة متسارعة منذ تشكيل الدولة الفلسطينية بُعيد الحرب العالمية الاولى، وما من شك في ان الثورة الكبرى خلال الاعوام ١٩٣٦-١٩٣٩ ضد الحكم البريطاني جعلت من عملية التشكل هذه عملية لا ارتداد عنها. على الرغم من ذلك، فإن الذكريات المشتركة عن صدمة اقتلاع مجتمعهم وتجارب الحرمان، والجوع، وفقدان الدولة، صارت العلامة الفارقة لـ«الحالة الفلسطينية» خلال الحقبة الثانية من الحركة الوطنية الفلسطينية. ويمكن ان نذكر هنا مفارقتين اقل اهمية: الاولى هي تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» في العام ١٩٦٤ بواسطة «جامعة الدول العربية» بمبادرة من الرئيس جمال عبد الناصر قد حصل تحديدا لتقديس فلسطين ومنع الفلسطينيين من ان «يتملكوا» انفسهم بما هم جماعة سياسية؛ والثانية، ان اعتراف العرب والامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية بما هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، العام ١٩٧٤، قد قام على اساس تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن هويتها بما هي حركة تحرر وطني وتبنيها، بدلا من ذلك، هوية دولة في المنفى تسعى الى حكم الاراضي المحتلة بعيد حرب حزيران ١٩٦٧.

المفارقة الرابعة هي تلك التي تتجلى امام ناظرنا الآن حيث يجري «تبليغ» الفلسطينيين دولة (او دولتين) بالقوة ضد ارادتهم بعد عدة عقود من مطالبتهم بدولة، واقول ضد ارادتهم لانه يصعب تخيل فلسطينيين يوقعون على صفقة تلغي حقهم في العودة، وفي القدس الشرقية ونصف الضفة الغربية في مقابل دولة غير محددة الحدود، ولا تجاور جغرافي ولا سيادة ولا جدوى اقتصادية ولا وسائل دفاع عن النفس ولا سيطرة على الموارد. باختصار صار انشاء دولة فلسطينية، مثلما ينادي بها رؤساء الولايات المتحدة الاميركية ورؤساء الوزراء الاسرائيليون، الوسيلة التي بموجبها يجري قطع الطريق على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، عوضاً عن تحقيقه.

هل للفلسطينيين صوت؟

اللافت للنظر كثيرا الآن انه لا تزال مسألة من ينطق باسم الفلسطينيين مسألة قيد البحث بعد قرن كامل من الزمن. ويعود ذلك، الى حد بعيد، الى حقيقة ان التوتر بين الارض والشعب الذي يخترق تلك المفارقات هو توتر سابق على العصر الحديث. فمن حظ الذين يسمون انفسهم

«الارض المقدسة»
قد ارسى الاسس
الثقافية
والمادية
لانكار الفلسطينيين
في الوجود

فلسطينة
صار انشاء دولة
فلسطينة
مثلما ينادي به
رؤساء الولايات المتحدة
والاميركيين
وزعماء الوزراء
والاسرائيليين
الاسيطة التي
وسيلة التي
يجري قطع
على حق الشعب
الفلسطيني
تقرير المصير
عوضاً عن تحقيقه

صوتهم الخاص، كلما ازداد النظر اليهم كقوة تخريبية. لهذا اتسمت سياسات الانظمة العربية بنهج تقديس فلسطين في اللغو وقمع الفلسطينيين في الممارسة، ما يعزز التوتر القائم اصلا بين ارض وشعب.

يعود الفضل الى قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصا الى ياسر عرفات، في اعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية ومنحها صوتا. لكن منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادتها التي تسيطر عليها حركة فتح، بما هي حركة وطنية محكومة بالمنفى، فقد كانت مهتمة بوجود عملاء لا شركاء. فلم تأبه للفلسطينيين الذين بقوا فيما صار دولة اسرائيل، ولا هي اعتنت كثيرا في الاراضي المحتلة من العام ١٩٦٧ الى ما بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢ بكثير. وفي كل الاحوال، فإن الانجاز العظيم المتمثل في انشاء عنوان سياسي اوحد للفلسطينيين قد جرى التخلي عنه عند توقيع اتفاقات اوسلو على مرجة البيت الابيض في ايلول ١٩٩٣. وهاكم لحظة اضافية حبلت بالمفارقة: فإن «اعلان المبادئ» - الذي يفترض انه اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بما هي تنظيم يمثل الشعب الفلسطيني كما اعترف بمبدأ الارض مقابل السلام - قد ادى مباشرة الى القضاء عمليا على منظمة التحرير الفلسطينية والى خلق وقائع جديدة على الارض جعلت من قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أمرا مستحيلا. وبعد مرور كل هذه السنوات من عمر «عملية السلام»، بات من الواضح ان الفلسطينيين قد فشلوا، رغم التضحيات الجسام، في خلق قيادة تمثيلية فعالة قادرة على ان تقودهم نحو بناء الدولة، حتى لا نتحدث عن العودة والمساواة والازدهار.

فرصة ام كارثة؟

ثلاثة احداث مفصلية - اجلاء المستوطنات الاسرائيلية من غزة (الذي انجز في سبتمبر ٢٠٠٥) والانتصار الانتخابي الكاسح لحركة حماس (يناير ٢٠٠٦) وفشل الاجتياح الاسرائيلي للبنان (يوليو-اوغسطس ٢٠٠٦) - اسست لمرحلة جديدة في تاريخ النضال الفلسطيني من اجل تقرير المصير الوطني.

واذا ما وضعنا تلك الاحداث على خلفية التدخل العسكري الاميركي في العراق وافغانستان، وتصعيد الحملة الاميركية لعزل ايران وربما اجتياحها، واعادة صياغة اللغة السياسية بناء على خطوط طوائفية او اثنية

(وخصوصاً الثنائية السنة الشيعية) فإنها - الاحداث - تطرح تحديا غير مسبوق لانظمة الحكم في الشرق الاوسط التي ظهرت بعيد الحرب العالمية الاولى، كما لبعض الهويات الوطنية التي تبلورت على امتداد القرن العشرين. والمفارقة هنا ان الدولة الفلسطينية قد تولد في وقت يبدو فيه ان اساسات هذا النظام قد تهاوت.

أدّن اجلاء مستوطنات غزة بأن النقاش الطويل داخل الحركة الصهيونية بين المتطرفي في مسألة الارض والمتطرفي في مسألة السكان قد جرت تسويته تقريبا. بسرعة وبتصميم، ها هي اسرائيل تفرض «ضربتها القاضية» على ترتيبات الحل النهائي، بما فيها تلك المتعلقة بترسيم الحدود. فمن شبه المؤكد الآن ان بعض الاراضي الفلسطينية لن تكون جزءا من اسرائيل وانه في المستقبل القريب، اقلأ، سوف يبقى نصف الشعب الفلسطيني تقريبا - المحروم من دولة ومن الحرية - ضمن حدود فلسطين كما كانت زمن الانتداب.

ان الانتصار الساحق الذي حققته حركة حماس في الانتخابات النيابية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، وسيطرتها العسكرية على غزة في يونيو ٢٠٠٧، ختمت الحقبة الثانية من الحركة الوطنية الفلسطينية وأذنت بولادة حقبة جديدة مجهولة الامد سيكون الاسلام السياسي جزءا عضويا منها إذا لم نقل انه الجزء المهيمن عليها. فهذه الحقبة - وهي جزء من تيار اقليمي اوسع يشهد الصعود الاسلامي في تركيا وفي تونس ومصر بعد «الربيع العربي» - تعيد طرح السؤال عن الكيفية التي سوف يحقق بها الفلسطينيون تقرير المصير واي مجتمع يطمحون الى بنائه.

هنا تواجه حركة حماس معضلة. فهي، من جهة، سمحت للعديد من الفلسطينيين ان يتجاوزوا العجز والحرمان بأن يدمجوا في لغة سياسية واحدة أجنداث اجتماعية وأخلاقية وسياسية ووفرت البناء التحتي لتحقيق تلك الاجنداث على المستوى المحلي. لكن من جهة ثانية، تثير نظرتها للعالم وتكتيكاتها السياسية مشكلة رئيسة على معظم حركات المجتمع المدني والتضامن الدولي (نقابات، حركات نسوية، جمعيات حقوق انسان، الخ) التي تلتزم مبادئ الانسانية العلمانية واللاعنف.

وما دام الفلسطينيون لن يستطيعوا تحقيق الحرية وتقرير المصير بأنفسهم، فمن الضروري ان يجدوا وسائل لتحقيق الطاقات التقدمية الكامنة في القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان دون ان يلتزموا على

نحو غير نقدي بالاسس الفلسفية لتلك المبادئ (وهي، كما يعلمنا التاريخ المعاصر، تتجذر فيها العنصرية والتوسع الامبراطوري والاستغلال الكولونيالي والتطهير العرقي والابادة الجمعية). وعليهم ايضاً ان يجدوا وسائل الاعتراف بالطاقت التقدمية الكامنة في تقاليدهم الثقافية والدينية الموروثة، وان يغرفوا منها، دون تجميدها في دروع دفاعية محافظة تعزز من التراتبات الداخلية.

اما الحد التاريخي الفاصل الثالث فهو فشل اسرائيل في حربها ضد حزب الله في حرب يوليو ٢٠٠٦. فاذا كان العام ١٩٦٧ بمثابة الذروة في قوة اسرائيل العسكرية في المنطقة، فالعام ٢٠٠٦ يعلن اخفض مستوى في تلك القوة. وقد بدأت عملية الانحدار مع حرب الاستنزاف التي شنتها مصر بعيد العام ١٩٦٧، رغم المكاسب الاسرائيلية الظاهرية، مروراً بحرب ١٩٧٣ واجتياح لبنان ١٩٨٢، والانسحاب الاجباري من جنوب لبنان ٢٠٠٠ واعادة احتلال المنطقة «الف» من الاراضي الفلسطينية المحتلة في ابريل ٢٠٠٢. كل هذه الاحداث تشير الى حقيقة بسيطة: ان استخدام العنف لفرض وقائع جديدة على الارض يؤدي الى نتائج اقل فاعلية. في العراق وافغانستان، كما في فلسطين ولبنان، تتزايد وتتضخم الكلفة التي تنكبها الولايات المتحدة واسرائيل للحفاظ على مستوى عال من القمع. ولا يتجلى ذلك في تصاعد المقاومة ضدهما وحسب وانما ايضا في الفروقات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي الى تدمير محلي جدي في تلك المناطق. ان هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سمحت بعقد زواج النولبيرالية مع المغامرات العسكرية، على ان شهر العسل قارب نهايته. فعاجلاً او آجلاً، سوف يتجذر مسار المفاوضات السياسية الحقيقية. واهم الالتزامات السياسية طويلة المدى التي يمكن للفلسطينيين ان يتعهدوا بها هو التحويل الديمقراطي لنظام التمثيل الذاتي تبعهم، وتشبيد بنية قيادية وتصور طرائق خلاقة جديدة للتحضير لتلك المفاوضات وتأطيرها بحيث لا يكررون اخطاء اوسلو.

فيما يتعدى ترسيمة «الهوية-الارض-السيادة» يروق للعديد منا ان يعتقد ان القانون الدولي سوف يجري الالتزام به، في نهاية المطاف، وان تحقيق تقرير المصير في عصر التحرر من الاستعمار حتمي قدر حتمية الالتزام بالقانون الدولي وان العدالة سوف تسود في نهاية المطاف. على ان هذه المعتقدات ليست قوانين حديدية ولا هي

حتى توقعات واقعية بالضرورة. انها مجرد نتاج اتجاه نظري وضعي وموقف اخلاقي يوجه الممارسة. لا حتمية في خلاص الفلسطينيين. صحيح انهم نجحوا في البقاء والمقاومة اطول مما توقع معظم المراقبين. على ان هذه الجهود المضنية كان ثمنها التشجيع على نمو تيار ريفي لامبال والنقد الذاتي. وهكذا فالفلسطينيون قد تحملوا قيادات متناوبة تم ترفيعها من فوق [دون انتخاب] ارتكبت اخطاء استراتيجية وتواطأت مع قواعد سلوك وتصرف مصممة عن قصد لقطع الطريق على تقرير مصير جدي. بعبارة بسيطة، لا حرية او عدالة دون تعيين واسع لمهية «السياسي» بحيث يعطي من الاهمية للفلسطينيين قدر ما يعطيه لفلسطيني بادراج المسائل الاجتماعية والثقافية في الاجندة الوطنية؛ او دون عقد تحالفات عبر الحدود الدولية والنفسية بما يتضمن حكماً اعادة النظر فيما يعنيه تقرير المصير وما تعنيه السيادة.

ادرك بأن تحليلاً «بعد وطني» للتاريخ الحديث لشعب من الشعوب، لم يحقق بعد طموحاته الوطنية، بطاً ارضاً مفهومية/نظرية وعرة، حتى لا نقول انه يسير في حقل من الغام سياسية. ان التساؤل عن المدى الاقليمي للاعتراف بالفلسطينيين كشعب وعن معاني السيادة فيما النزاع لا يزال «حاراً» يمكن ان يفهمه البعض على انه تحدٍ لحق الفلسطينيين في فلسطين الى كونه ينسف لغة تقرير المصير السياسية التي تقع في صميم النضال الوطني الفلسطيني. وهذه ليست بمشاكل نافلة. يتمتع المؤرخون الاسرائيليون المراجعون ترف تفكيك الاساطير الصهيونية القومية تحديداً لانه توجد سرديّة تاريخية اسرائيلية نامية جداً يمكن استهدافها ولأن اسرائيل هي القوة العظمى في الشرق الاوسط ذات المستوى الرفيع من الثقة بالنفس ومن الانجاز. في المقابل، فالفلسطينيون هم الطرف الاضعف جداً في النزاع المستدام. ثم ان تراثهم المادي والثقافي، من الامكنة الى اسماء الامكنة، كان ولا يزال عرضة لعملية محو منهجية واسكات التعبير بالاضافة الى غياب مؤسسات وطنية والى سلسلة متوالية من الانقطاعات القاسية في العام ١٩٤٨ تفسر لماذا السرديات الوطنية الفلسطينية مبعثرة تدور في معظمها حول ثنائية: المحو/التأكيد؛ الاستعمار/المقاومة. الثنائية الاولى مهووسة بسياسات الهوية وغالباً ما تفترض اشياء تحتاج الى تفسير، من مثل كيف اصبح الفلسطينيون شعباً وما علاقتهم بالمكان. اما الثنائية الثانية، فقد استوعبتها

فلسطين وإن النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي ليس شاغلاً فلسطينياً أو إسرائيلياً فقط. لا يمكن لـ«الأرض المقدسة» أن يحتكرها طرف واحد أبداً، والاحتلال الكولونيالي لفلسطين موضع اهتمام دولي منذ وثيقة «عصبة الأمم» في العام ١٩٢٢ وقرار التقسيم في العام ١٩٤٧ وصولاً إلى الحكم الذي أصدرته «المحكمة الدولية» عن عدم شرعية «جدار الفصل» في العام ٢٠٠٤. ولا مفر من التدويل، على الأقل بما هو مرحلة انتقالية، وهذا يتطلب المساومات على البعد الإقليمي أو السكاني وعلى السيادة بالمعنى التقليدي السائد عند الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. إلى هذا، عندما يصل الفلسطينيون إلى التمتع بمقدار كاف من القوة، يجوز أن لا يعود امتلاك دولة هو الشكل الوحيد أو حتى أفضل شكل لتقرير المصير في عالم يزداد عولمة وتشابكاً، مثلما أن القومية قد لا تعود هي الشكل الإجدى لتحقيق العدالة والمساواة والحرية لجماعات تربط بينها هوية واحدة.

♦♦♦ أن نقاشاً نقدياً لترسيمة «الهوية-الأرض-السيادة» يمكن أن يصوّب نحو آفاق جديدة

لأسباب متنوعة، أولى العالم اهتماماً متزايداً لهذا النزاع أكثر منه لأي نزاع آخر في التاريخ. وقد يحول مثل هذا الاهتمام ضعف الفلسطينيين إلى مصدر قوة ويقل التوتر الناجم عن مناكفة زمنية بين الهوية والأرض إرهاباً بآفاق سياسية جديدة. إن القانون الحديدي الذي يتحكم بهم ومفارقات تاريخهم قد جعلت من الفلسطينيين رمزا خصيباً للوجه المظلم من الحداثة، وقضية تحتل مكاناً بارزاً لدى الحركات التقدمية عبر العالم. جميع الذين خبروا الحداثة لا بما هي تقدم وازدهار أو بما هي تقرير مصير وخلاص، وإنما بما هي احتلال استعماري وتجزئة إقليمية واجلاء سكانها، يمكن أن يتعرفوا إلى أنفسهم في التجربة الفلسطينية. على أن تسخير الطاقات السياسية الجبارة للجماعات الفلسطينية ولانصارها عبر العالم يتطلب تأسيس كيان تمثيلي يستطيع أن ينطق بوضوح بما يريده الفلسطينيون، وسبب ذلك، وحدود الفعل الاستراتيجي. ثم أن استنباط استراتيجيات مختلفة ووسائل تحقيقها يتضمنان بدورهما القدرة على تخيل مستقبلات مختلفة والتحرك باتجاه ثقافة سياسية تستطيع أن ترى ما يتجاوز ترسيمة «الهوية/الأرض/السيادة».

المجابهة السياسية مع الصهيونية وترقى غالباً إلى موقع الضحية الأخلاقي الرفيع فيما هي تتعاضد عن التناقضات الداخلية. لهذه الأسباب، فاسلوباً السرد كلاهما عاجز عن إرساء الأسس للغة تعبئة جديدة تتغذى من الحساسية للممارسات الاجتماعية والثقافية التي تنتج معنى أن يكون المرء فلسطينياً وتحوله المعنى تحويلاً في الآن ذاته.

ان نقاشاً نقدياً لترسيمة «الهوية-الأرض-السيادة» يمكن أن يصوّب نحو آفاق جديدة. فاولاً، يجب على الفلسطينيين أن يتشكلوا بما هم جماعة سياسية ويجعلوا صوتهم مسموعاً من خلال مؤسسات سياسية ديمقراطية مرتكزة إلى مطالب الأقسام الثلاثة من الشعب الفلسطيني اليوم: حق العودة لخمسة ملايين في الشتات الذي يشكلون أكبر وأقدم جماعات من اللاجئين في العالم؛ الحرية لنحو ٣,٨ ملايين في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون في ظل احتلال عسكري شرس منذ أربعة عقود من الزمن؛ والحقوق المتساوية لـ ١,٢ مليون فلسطيني هم المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل.

ثانياً، من الضروري ربط وتفعيل هذه الأهداف الثلاثة (المتناقضة والمتوازية طبعاً) من خلال استراتيجيات خلاقة طويلة المدى قادرة على إعادة رسم قواعد اللعبة وكسر القانون الحديدي. فمن شبه المستحيل أن نتصور كيف يمكن للفلسطينيين أن يحققوا ذلك دون تحويل «السلطة الوطنية» و«حكومة حماس» إلى كيانات توفر الخدمات ودون الاستثمار، في الوقت ذاته، في تنمية قيادات سياسية في المؤسسات العليا المثلثة لكافة التيارات الرئيسية داخل الجسم السياسي الفلسطيني.

ثالثاً، لا يمكن للفلسطينيين أن يتخلوا عن المستوى الأخلاقي الرفيع باللجوء إلى العنف العشوائي، والتعصب الديني، أو المواقف القومية الشوفينية. إن الفلسطينيين يتمتعون بالحق في استخدام القوة من أجل إنهاء الاحتلال الأجنبي حسب القانون الدولي. لكن هذا بعيد كل البعد عن تقديس الكفاح المسلح وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين لأسباب سياسية. فأي نوع من المجتمع يمكننا أن نبني على مثل تلك الأفعال؟ وكيف يمكن تشجيع التعبئة القاعدية إذا كان الاهتمام والموارد مكرسة للميليشيات، خصوصاً عندما تكون هذه عاجزة عن التصدي للعسكرية الإسرائيلية، وترتد للتناحر في ما بينها أو ترتد ضد مجتمعتها؟

ان كل ما ورد اعلاه يدعو إلى إعادة التفكير في ترسيمة «الهوية/الأرض/السيادة»، ابتداءً بالحقيقة البديهية التي تقول إن الإسرائيليين باتوا يشكلون الآن أمة في

٢٠ أوسلو السياقات والتداعيات

نوام تشومسكي

عالم لغوي وفيلسوف
وناشط سياسي. إختير
«المثقف الأكثر نفوذاً
في القرن العشرين».
النص جزء من كتاب
أخير له عن اتفاق
أوسلو.

قريباً تطلّ علينا الذكرى العشرون للتوقيع على اتفاقيات أوسلو، التي اعتُبرت بشكل عام آنذاك بمثابة اختراق تاريخي نحو طريق حلّ النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، بينما يسود الاعتراف اليوم بأنها فاشلة، في أحسن الأحوال، وربما خطوة بعيدة عن إيجاد حلّ لهذا الصراع. بات الوقت مناسباً لتقويم معنى تلك الأحداث وأبعادها في إطار بحثنا عن طريق المستقبل انطلاقاً من ذلك.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أشرف الرئيس كلينتون على مصافحة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض - في اختتام «يوم الرهبة»، على حدّ وصف وسائل الإعلام لذلك الحدث بخشوع. كانت المناسبة إطلاق «إعلان المبادئ» للحل السياسي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وهو الإعلان الذي نتج من اجتماعات سرية عُقدت في أوسلو برعاية الحكومة النرويجية.

جرت مفاوضات مستقلة بين إسرائيل والفلسطينيين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أرستها الولايات المتحدة خلال نشوة النجاح التي شعرت بها بعد حرب العراق الأولى، والتي كرست مبدأ «ما نقوله (الأميركيون) يسري» بحسب العبارة الانتصارية للرئيس جورج بوش الأب. ولقد افتتحت المفاوضات خلال مؤتمر مقتضب في مدريد، وتواصلت في ظل السلطة الأميركية العليا (وتقنياً الاتحاد السوفياتي الذي كان يحتضر، وذلك بهدف تأمين وهم «الرعاية الدولية»). وكان الوفد الفلسطيني، المشكل من شخصيات فلسطينية من داخل الأراضي المحتلة (باتوا يسمون منذ تلك الفترة «فلسطينيين الداخل»)، يقوده حيدر عبد الشافي، الشخصية الفلسطينية المكروسة وغير الفاسدة ذات الميل اليسارية القومية، وهو قد

يكون الشخصية التي كانت تغطى في تلك الفترة بالقدر الأعلى من الاحترام في فلسطين. وقد تمّ استبعاد «فلسطينيي الخارج»، أي منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتخذ من تونس مقراً لها برئاسة ياسر عرفات، رغم أنه كان للمنظمة مراقب غير رسمي هو فيصل الحسيني. وكذلك تمّ استبعاد العدد الهائل من اللاجئين الفلسطينيين عن المفاوضات بشكل كامل، ولم تؤخذ حقوقهم بعين الاعتبار، حتى تلك المعقودة لهم بموجب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الخلفية والسياق

بهدف تقدير طبيعة ومعنى اتفاقيات أوسلو، والتداعيات التي نتجت منها، من المهم فهم الخلفية والسياق اللذين ظللا مفاوضات مدريد وأوسلو. سأبدأ باستعراض أبرز الخلفيات المباشرة التي حدّدت سياق المفاوضات، ثم أنتقل إلى «إعلان المبادئ» وتداعيات عملية أوسلو الممتدة حتى يومنا هذا، ثم أضيف بضعة كلمات حول الدروس التي يجدر استخلاصها.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة قد أعلنت مواقف رسمية حول القضايا الأساسية الموضوعة على جدول أعمال مفاوضات مدريد وأوسلو. قُدمت مواقف منظمة التحرير الفلسطينية في إعلان المجلس الوطني الفلسطيني ذات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، الذي تضمن سلسلة طويلة من المبادرات الدبلوماسية التي أسقطت، مع الدعوة إلى إنشاء دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، ومطالبة مجلس الأمن الدولي بـ«وضع وضمان إجراءات تكفل الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة، من ضمنها

كانت
الولايات المتحدة
وإسرائيل
من يرفض
الدبلوماسية
التي
منظمة التحرير
كانت هي من يعرض
التسوية
على امتداد
سنوات

الدولة الفلسطينية» جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وكان إعلان منظمة التحرير الفلسطينية، الذي حظي بالإجماع الدولي الساحق القاضي بإيجاد حل دبلوماسي، هو نفسه عملياً مشروع القرار الذي قدمته «دول جبهة التحدي» (مصر وسوريا والأردن) في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ إلى مجلس الأمن الدولي. وهو مشروع قرار واجهته الولايات المتحدة بالفيتو مجدداً في العام ١٩٨٠. وفي غضون ٣٥ عاماً، قامت الولايات المتحدة بإعاقه الإجماع الدولي، وهي لا تزال تمارس ذلك، هذا إن وضعنا المجاملات الدبلوماسية جانباً.

وبحلول العام ١٩٨٨، بات من الصعب احتمال الموقف الأميري الرافضي. وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، كانت الإدارة المنتهية ولايتها للرئيس ريغن قد أضحت بمثابة أضحوكة العالم من ناحية جهودها المتزايدة اليائسة للدعاء أنها الوحيدة في العالم غير القادرة على الاستماع إلى اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية. فقررت واشنطن، على مضض، «إعلان النصر»، مدعية بأن منظمة التحرير على الأقل اضطرت على أن تنطق بـ«العبارات السحرية» لوزير الخارجية الأميركية في حينها جورج شولتز، والإعراب عن نيتها اتباع المسلك الدبلوماسي. ومثلما يوضح شولتز في مذكراته، كان الهدف من ذلك تأمين الحد الأقصى من الإذلال لمنظمة التحرير، من خلال اعترافها بأن عروض إحلال السلام لا يمكن التعامل معها بمزيد من الرفض. لقد أبلغ شولتز الرئيس ريغن أن عرفات كان يقول نصف الكلام المطلوب قوله في مكان، والنصف الآخر في مكان ثان، موضحاً أن عرفات لم يكن جاهزاً ليقول الكلام كاملاً، معرباً عن خضوعه الكامل وفق غمط متواضع متوقع إزاء الأوامر الدنيا.

بموجب ذلك، ستكون المحادثات ذات المستوى المنخفض مع منظمة التحرير الفلسطينية مسموحة، لكن على أساس أنها ستكون بلا معنى. وقد تم التشديد على منظمة التحرير للتخلي تخصيصاً عن مطلبها بتنظيم مؤتمر دولي، وذلك لكي تحافظ الولايات المتحدة على سيطرتها على العملية.

في أيار/مايو ١٩٨٩، ردّت الحكومة الإسرائيلية، القائمة على تحالف حزبي الليكود والعمال، رسمياً على الموافقة الفلسطينية على حل الدولتين، معلنة أنه لن يكون بالإمكان إقامة «دولة فلسطينية إضافية» بين الأردن وإسرائيل (على اعتبار أن الأردن هي أصلاً دولة

فلسطينية وفق الإملاء الإسرائيلي، بغض النظر عما قد يكون رأي الأردنيين والفلسطينيين)، وأنه «لن يطرأ أي تغيير على وضعية يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة إلا بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الأساسية للحكومة الإسرائيلية». أكثر من ذلك، شدد الرد الإسرائيلي على أن إسرائيل لن تخوض مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها قد تسمح بتنظيم «انتخابات حرة» خاضعة للحكم العسكري الإسرائيلي، بينما جزء كبير من القادة الفلسطينيين مطرودون من بلادهم أو يقبعون في السجون من دون أن توجّه لهم تهمة.

لقد أيدت إدارة بوش الأب هذه الرؤية الإسرائيلية من دون أي شروط في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (خطة بايكر). فكانت تلك هي المواقف الثلاث عشية مفاوضات مدريد، في ظل تأدية واشنطن دور «الوسيط النزيه».

عندما ذهب عرفات إلى واشنطن للمشاركة في «يوم الرهبة» في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كان الموضوع الرئيسي في صحيفة «نيويورك تايمز» عبارة عن احتفال بالمصافحة على اعتبار أنها «صورة دراماتيكية ستحوّل السيد عرفات إلى رجل دولة وصانع سلام»، وهو الذي نبذ أخيراً العنف تحت الوصاية الأميركية. وفي نهاية المقال، كتب صاحب العمود، أنطوني لويس، أنه حتى تلك اللحظة، كان الفلسطينيون «يرفضون المساومة». بالطبع، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل هما من يرفض الدبلوماسية، ومنظمة التحرير كانت هي من يعرض التسوية على امتداد سنوات، لكن أن يقلب لويس للأدوار والوقائع كان أمراً طبيعياً في تلك الصحيفة ولم يتعرض لأي مراجعة نقدية.

كذلك شهدت سنوات ما قبل مفاوضات مدريد وأوسلو تطورات خطيرة أخرى. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، اندلعت الانتفاضة في غزة وانتشرت بسرعة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. تلك الانتفاضة المنضبطة ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، شكلت مفاجأة لمنظمة التحرير في تونس، بقدر ما فاجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بنظامها العسكري وشبه العسكري القائم على المراقبة وزرع المتعاونين معها. لم تكن الانتفاضة موجّهة ضد الاحتلال وحده، كانت أيضاً ثورة اجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، كسرت أنماط خضوع النساء وسلطة الاقطاع واشكالا أخرى من الهرمية والهيمنة.

رغم أن توقيت الانتفاضة كان مفاجئاً، إلا أن فعل الانتفاضة لم يكن مفاجئاً، على الأقل بالنسبة للذين

ما تسبب بإصابة خمسة أطفال، وذلك «بهدف ترويعهم فحسب». لم تصدر أية أحكام بحق مرتكبي هذا العمل، ولم يلفت الحدث الانتباه مجدداً. كانت تلك مجرد حادثة أخرى في برنامج «الأمية كعقاب»، بحسب الصحافة الإسرائيلية، وقد شمل هذا البرنامج إغلاق المدارس، واستخدام قنابل الغاز، وضرب التلامذة بأعقاب البنادق، ومنع المساعدات الطبية عن الضحايا. وأبعد من المدارس، ساد عهد من العنف الأكثر قسوة، حتى أنه أصبح أكثر وحشية خلال الانتفاضة تحت أوامر وزير الدفاع إسحاق رابين. وبعد عامين من العنف والقمع الساديين، أبلغ رابين مسؤولي حركة «السلام الآن» أنّ «سكان الأراضي المحتلة يتعرضون لضغط عسكري واقتصادي قاس. في النهاية، سيتمّ كسرهم»، وسيقبلون بالشروط الإسرائيلية. تماماً مثلما فعلوا عندما استعاد عرفات السيطرة من خلال عملية أوسلو.

تواصت مفاوضات مدريد بين إسرائيل وفلسطيني الداخل دون نتائج حاسمة ابتداءً من العام ١٩٩١، لأن عبد الشافي أصرّ على وقف تمّدد المستوطنات الإسرائيلية. جميع المستوطنات غير قانونية، وهو ما كرّره السلطات الدولية، من بينها مجلس الأمن الدولي (من بين القرارات في هذا الشأن، قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦، الذي صوّت لصالحه ١٢ دولة في مقابل امتناع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج عن التصويت). وفي وقت لاحق، تبنّت محكمة العدل الدولية عدم قانونية المستوطنات. وقد نالت اعتراف السلطات الإسرائيلية القضائية العليا والحكومية في أواخر عام ١٩٦٧، مع بدء مشاريع الاستيطان. وقد شمل المشروع الإجرامي التمدّد الكبير وضمّ القدس الكبرى، في خرق صريح للمقرارات المتكررة لمجلس الأمن الدولي.

لخص الصحفي الإسرائيلي داني روبنشتاين بدقّة الموقف الإسرائيلي السائد مع بداية مؤتمر مدريد، وهو أحد أفضل المحللين المتخصصين بقضايا الأراضي المحتلة. كتب روبنشتاين أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل قد توافقتان في مدريد على إعطاء بعض «الحكم الذاتي» للفلسطينيين بموجب ما تفرضه اتفاقيات «كمب دايفيد» الموقّعة في العام ١٩٧٩، لكن «هذا الحكم الذاتي سيكون شبيهاً بذلك الممنوح لمخيمات أسرى الحرب، حيث يتمتع الأسرى بـ«الاستقلالية» في تحضير وجباتهم وتنظيم مناسباتهم الثقافية من دون تدخل سجانهم». سيتمّ منح الفلسطينيين أكثر بقليل

تنبّهوا للعمليات العسكرية الإسرائيلية المدعومة أميركياً داخل الأراضي المحتلة. كان لا بد أن يحدث شيء ما. قلة فقط من الناس يمكنهم تحمّل الوضع. لقد عانى الفلسطينيون في السنوات العشرين الماضية تحت الاحتلال العسكري، القمع الشديد، والعنف والإذلال الوحشي، في حين كانوا يشاهدون بأعينهم أن ما تبقى لهم من بلدهم يتلاشى في ظلّ تنفيذ إسرائيل لبرامج الاستيطان، المزوّدة بشبكة هائلة من البنى التحتية الهادفة إلى دمج أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية في دولة إسرائيل، بموازاة سرقة الموارد وتدابير أخرى لمنع التنمية المستقلة. كل ذلك بدعم أميركي حاسم، عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً إضافة إلى دعم أيديولوجي للتأثير على الكيفية التي صيغت من خلالها القضايا.

«الأمية كعقاب»

فلنأخذ مثلاً عن إحدى الحالات التي لم تُثر أي قلق في الغرب. قبل اندلاع الانتفاضة بوقت قصير، قُتلت طفلة فلسطينية تُدعى انتصار العطار برصاصة وهي في باحة مدرستها في غزة على يد أحد سكان مستوطنة يهودية قريبة من المكان. كان الرجل واحداً من بين عدة آلاف من المستوطنين الإسرائيليين الذي ذهبوا إلى غزة متمتعاً بمساعدات مالية كبيرة، في ظل حماية جيش هائل، مستحوزين على الجزء الأكبر من الأرض ومن المياه النادرة أصلاً للقطاع، ليقيموا «بسخاء» في ٢٢ مستوطنة وسط ١,٤ مليون فلسطيني معوز، بحسب وصف الباحث الإسرائيلي آفي راز^١.

تمّ توقيف قاتل الطفلة، شمعون يفراه، لكن أُفرج عنه بكفالة سريعاً عندما رأت المحكمة أن «سلوكه لم يكن بالقساوة التي تبرّر» مذكرة اعتقاله. وقد أشار القاضي في تعليقه إلى أنّ يفراه لم يكن يقصد سوى ترويع الطفلة عبر إطلاق النار عليها في بهو مدرستها، ولم يكن يقصد قتلها، بالتالي «لسنا أمام حالة شخص مجرم تجدر معاقبته وردعه وتلقينه درساً من خلال سجنه». لقد حُكم على يفراه بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة ٧ أشهر، على وقع احتفال المستوطنين رقصاً وغناءً داخل قاعة المحكمة. بعدها ساد الصمت المعتاد. في نهاية المطاف، كان الأمر روتينياً.

هكذا كان. بعدما أُفرج عن يفراه، كشفت الصحافة الإسرائيلية عن قيام آلية عسكرية بإطلاق النار على باحة مدرسة داخل مخيم للاجئين في الضفة الغربية،

١ Raz, The Bride and the Dowry, Yale, 2012.

٢ هارتس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. حول المصادر هنا وأدناه حيث لا ذكر لها، إقرأ: تشومسكي،

World Orders Old and New (Columbia University), 1994.

تَمَا كَانُوا يَتَمَتَّعُونَ بِهِ: السَّيْطَرَةُ عَلَى الْخِدْمَاتِ الْمَحَلِيَّةِ...
وَسَتَتَوَاصَلُ مَشَارِيعُ الْاِسْتِيطَانِ الْاِسْرَائِيلِيَّةِ.

تسريع الاستيطان والقدس الكبرى

فِيمَا كَانَتْ مَفَاوِضَاتُ مَدْرِيدِ وَالْمَفَاوِضَاتُ السَّرِيَّةِ فِي أَوْسَلُو تَسِيرَ عَلَى قَدَمِ وَسَاقٍ، تَمَّ تَوْسِيعُ مَشَارِيعِ الْاِسْتِيطَانِ بِشَكْلِ سَرِيعٍ، فِي الْمَرْحَلَةِ الْأُولَى فِي ظِلِّ عَهْدِ إِسْحَاقِ شَامِيرٍ، وَبَعْدَهَا مَعَ إِسْحَاقِ رَابِينِ الَّذِي أَصْبَحَ رَئِيسًا لِلْحُكُومَةِ فِي الْعَامِ ١٩٩٢، وَتَبَاهَى بِأَنَّهُ تَمَّ خِلَالِ عَهْدِهِ بِنَاءُ مَنَازِلِ اسْتِيطَانِيَّةٍ فِي الْأَرْضِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ أَكْثَرَ مِمَّا بُنِيَ مَنذُ الْعَامِ ١٩٦٧. «شَرَحَ رَابِينُ مَبْدَأَهُ الْمَسِيرَ بِشَكْلِ مُوجِزٍ: «الْمَهْمُ هُوَ مَا يَتَوَاجَدُ دَاخِلَ الْحُدُودِ، وَمَكَانٌ تَوَاجَدُ الْحُدُودُ هُوَ أَمْرٌ أَقْلُ أَهْمِيَّةٍ، طَالَمَا أَنَّ الدَّوْلَةَ (الْاِسْرَائِيلِيَّةَ) تَغْطِي مَعْظَمَ «أَرْضِ إِسْرَائِيلِ» (فِلَسْطِينَ التَّارِيخِيَّةَ)، وَعَاصِمَتُهَا الْقُدْسُ».

وَبِحَسَبِ تَقَارِيرِ بَاخْثِينَ إِسْرَائِيلِيِّينَ، كَانَ هَدَفُ حُكُومَةِ رَابِينِ تَوْسِيعَ «مَنْطَقَةِ الْقُدْسِ الْكُبْرَى الْخَاضِعَةِ لِلْسَّيْطَرَةِ الْاِسْرَائِيلِيَّةِ» بِشَكْلِ جَذْرِيٍّ، لِتَضُمَّ الْمَنْطَقَةَ الْمَمْتَدَّةَ مِنْ رَامِ اللَّهِ حَتَّى الْخَلِيلِ وَصَوْلًا إِلَى حُدُودِ مَعَالِيهِ أَدُومِيمِ بِالْقَرَبِ مِنْ أَرِيحَا، وَ«الْإِنْتِهَاءُ مِنْ خَلْقِ الدَّوَائِرِ الْاِسْتِيطَانِيَّةِ الْيَهُودِيَّةِ الْمَجَاوِرَةِ فِي مَنْطَقَةِ الْقُدْسِ الْكُبْرَى، وَذَلِكَ بِهَدَفِ مُحَاصِرَةِ الْمَجْمُوعَاتِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ، وَالْحَدُّ مِنْ تَطَوُّرِهَا، وَمَنْعُ أَيِّ إِمْكَانِيَّةٍ لِأَنْ تَكُونَ الْقُدْسُ الشَّرْقِيَّةُ عَاصِمَةً فِلَسْطِينِيَّةً». أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ «وَضَعْتَ شَبَكَةَ طَرِيقَاتٍ وَاسِعَةٍ النِّطَاقِ قَبْدِ التَّشْيِيدِ، لِتَكُونَ الْعُمُودُ الْفَقْرِي لِمَسَارِ الْاِسْتِيطَانِ».

تَمَّ تَوْسِيعُ مَشَارِيعِ الْاِسْتِيطَانِ بِسُرْعَةٍ بَعْدَ اتِّفَاقِيَّاتِ أَوْسَلُو، وَمِنْ ضَمَنِ هَذِهِ الْمَشَارِيعِ تَشْيِيدُ مَسْتَوْطَنَاتٍ جَدِيدَةٍ وَ«تَدْشِيمِ» مَسْتَوْطَنَاتٍ قَدِيمَةٍ، وَتَقْدِيمُ إِغْرَآءَاتٍ خَاصَّةً لِمُجَذِبِ مَسْتَوْطَنِينَ جَدُّدٍ، وَوَضْعُ مَشَارِيعِ طَرِيقَاتٍ سَرِيعَةٍ لِتَحْوِيلِ الْأَرْضِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ إِلَى كَانْتُونَاتٍ. بِاسْتِثْنَاءِ الْقُدْسِ الشَّرْقِيَّةِ، اتَّسَعَتْ عَمَلِيَّاتُ الْبِنَاءِ بِنِسْبَةٍ ٤٠ فِي الْمِئَةِ بَيْنَ ١٩٩٣ وَ ١٩٩٥، بِحَسَبِ دَرَاةٍ أَجْرَتْهَا حُرُوكَةُ «الْاِسْلَامِ الْآنَ».

زَادَ التَّمْوِيلُ الْحُكُومِيُّ الْاِسْرَائِيلِيُّ لِلْمَسْتَوْطَنَاتِ فِي الْأَرْضِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ بِنِسْبَةٍ ٧٠ فِي الْمِئَةِ عَامَ ١٩٩٤، أَيْ فِي الْعَامِ الَّذِي تَلَا تَارِيخَ التَّوْقِيعِ عَلَى الْاِتِّفَاقِيَّاتِ. وَأَفَادَتْ «دُفَّارُ» صَحِيفَةُ حَزْبِ الْعَمَالِ الْحَاكِمِ حِينَهَا أَنَّ حُكُومَةَ رَابِينِ حَافِظَتْ عَلَى أَوَّلِيَّاتِ حُكُومَةِ شَامِيرِ الْيَمِينِيَّةِ الْمَتَطَرِفَةِ الَّتِي خَلَفَتْهَا. ففِيمَا كَانَتْ حُكُومَةُ «الْعَمَالِ» تَدَّعِي السَّعْيَ

لِتَجْمِيدِ الْاِسْتِيطَانِ، فَقَدْ «سَاعَدَتْهُ مَادِيًّا أَكْثَرَ مِنْ حُكُومَةِ شَامِيرِ حَتَّى»، مِنْ خِلَالِ تَوْسِيعِ الْمَسْتَوْطَنَاتِ «فِي كُلِّ الضَّفَةِ الْغَرِبِيَّةِ، حَتَّى فِي أَكْثَرِ الْبَقَعِ اسْتَفْزَازِيَّةٍ». وَقَدْ اسْتَمَرَ تَطْبِيقُ هَذِهِ السِّيَاسَاتِ فِي السَّنَوَاتِ الْاَلَّاحِقَةِ، وَهِيَ تَشَكُّلُ الْاَسَاسِ لِلْمَشَارِيعِ الْحَالِيَةِ لِلْحُكُومَةِ تَنْتِيَاهُو. وَهِيَ سِيَاسَاتٌ تَهْدَفُ إِلَى السَّمَاحِ لِإِسْرَائِيلِ بِإِحْكَامِ سَيِّطَرَتِهَا عَلَى حَوَالِي ٤٠ إِلَى ٥٠ فِي الْمِئَةِ مِنَ الضَّفَةِ الْغَرِبِيَّةِ، أَمَّا الْبَاقِيُ فَيَكُونُ مَقْسَمًا إِلَى كَانْتُونَاتٍ دَاخِلِ سَجْنٍ، بَيْنَمَا تَسَيِّرُ إِسْرَائِيلُ عَلَى غُورِ الْأُرْدُنِ، بِشَكْلِ مَنفَصَلٍ عَنِ قِطَاعِ غَزَّةٍ، وَذَلِكَ فِي خَرَقِ صَرِيحٍ لِاتِّفَاقِيَّاتِ أَوْسَلُو، فَتَضْمَنُ بِالتَّالِيِ أَنَّ أَيَّ كِيَانٍ فِلَسْطِينِيٍّ مُحْتَمَلٍ لَنْ يَكُونَ لَهُ أَيُّ مَنفذٍ إِلَى الْعَالَمِ الْخَارِجِيِّ.

الانتفاضة وصراع الداخل مع الخارج

الْمَبَادِرُونَ بِالْاِتِّفَاضَةِ هُمُ الْفِلَسْطِينِيُّو الدَّخَلِ. حَاوَلَتْ مَنظَمَةُ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ فَرَضَ بَعْضِ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْأَحْدَاثِ، لَكِنْ مِنْ دُونِ نَجَاحٍ كَبِيرٍ. وَقَدْ عَمَّقَتْ مَشَارِيعُ مَطْلَعِ التَّسْعِينِيَّاتِ، حِينَ كَانَتْ الْمَفَاوِضَاتُ جَارِيَّةً، غَرِبَةَ فِلَسْطِينِيَّيِ الدَّخَلِ عَنْ قِيَادَةِ مَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ الْمَقِيمَةِ فِي الْخَارِجِ.

وَفِي ظِلِّ هَذِهِ الظُّرُوفِ، لَمْ يَكُنْ مَفَاجَأً أَنَّ يَبِيحُثَ عَرَفَاتُ عَنْ وَسِيلَةٍ لِإِعَادَةِ فَرَضِ سُلْطَةِ مَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ. وَقَدْ سَنَحَتْ لَهُ الْفُرْصَةُ لِفَعْلِ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْمَفَاوِضَاتِ السَّرِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِسْرَائِيلِ بِرِعَايَةِ نَرْوِيجِيَّةٍ، مَقْوُضًا بِذَلِكَ الْقِيَادَةُ الْمَحَلِيَّةُ فِي الدَّخَلِ. وَفِيمَا انْتَهَتْ هَذِهِ الْمَفَاوِضَاتُ السَّرِيَّةُ فِي آبِ/أَغْسُطُسِ ١٩٩٣، فَإِنَّ التَّبَاعِدَ الْمُتَزَايِدَ (بَيْنَ الدَّخَلِ وَالْخَارِجِ) كَانَ مَادَّةً لِكِتَابَاتٍ لِمَيْسِ أُنْدُونِي، إِحْدَى الصَّحَافِيَّاتِ الْقَلِيلَاتِ اللَّوَاتِي تَابِعْنَ بِدَقَّةٍ تَطَوُّرَاتِ الْفِلَسْطِينِيِّينَ الْوَاقِعِينَ فِي ظِلِّ الْاِحْتِلَالِ وَفِي مَخِيْمَاتِ اللُّجُوءِ فِي الدُّوَلِ الْمَجَاوِرَةِ.

أَشَارَتْ أُنْدُونِي إِلَى أَنَّ مَنظَمَةَ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةَ «تَوَاجَهَ أَزْمَتُهَا الْأَسْوَأُ مَنذُ تَأْسِيسِهَا، إِذْ إِنْ الْمَجْمُوعَاتُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ - بِاسْتِثْنَاءِ حُرُوكَةِ «فَتْحٍ» - وَالْمَسْتَقْلِلِينَ أَخَذَةُ فِي الْاِبْتِعَادِ عَنْ مَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ، فِي ظِلِّ تَقْلُصِ الْمَجْمُوعَةِ الْمَحِيطَةِ بِبَاسِرِ عَرَفَاتٍ». أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، تَلَفَتْ أُنْدُونِي إِلَى أَنَّ «أَرْفَعَ عَضْوِينَ فِي اللَّجْنَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ لِمَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ، الشَّاعِرُ مَحْمُودُ دُرُوشِ وَشَفِيقُ الْحَوْتِ، اسْتَقَالَا مِنَ اللَّجْنَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ لِمَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ»، عَلَى وَقَعِ عَرْضِ الْمَفَاوِضِ الْفِلَسْطِينِيِّينَ تَقْدِيمَ اسْتِقْلَالَتِهِمْ. وَحَتَّى التَّنْظِيمَاتُ الَّتِي ظَلَّتْ مَنضُوبَةً فِي مَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ، فَإِنَّهَا اخَذَتْ تَنْأَى بِنَفْسِهَا عَنْ عَرَفَاتٍ. وَفِي السِّيَاقِ، دَعَا مَسْؤُولُ حُرُوكَةِ «فَتْحٍ» فِي لُبْنَانِ عَرَفَاتٍ إِلَى الْاِسْتِقَالَةِ، فِيمَا كَانَتْ

تَمَّ تَوْسِيعُ
مَشَارِيعِ الْاِسْتِيطَانِ
بِسُرْعَةٍ
بَعْدَ اتِّفَاقِيَّاتِ أَوْسَلُو...
أَوْسَلُو مَسْتَوْطَنَاتٍ
جَدِيدَةٍ وَ«تَدْشِيمِ»
مَسْتَوْطَنَاتٍ قَدِيمَةٍ
وَتَقْدِيمِ إِغْرَآءَاتٍ
خَاصَّةً لِمُجَذِبِ
مَسْتَوْطَنِينَ جَدُّدٍ

وتيرة المعارضة الموجهة ضد عرفات وضد فساد منظمة التحرير وتسلسلها تتزايد في الأراضي المحتلة. وجنباً إلى جنب مع «التفشخ السريع للتنظيم الأساسي، وخسارة عرفات للدعم داخل صفوف حركته... فإنّ التفسخ السريع لمؤسسات منظمة التحرير والتآكل الثابت للقاعدة الجماهيرية للمنظمة قد يجعلان أي انفراج في محادثات السلام من دون أي معنى».

ولاحظت أندوني أنّه «لم يسبق أن وصلت المعارضة للقيادة الفلسطينية لعرفات شخصياً إلى هذا المستوى على امتداد تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، بينما، وللمرة الأولى، يسود شعور متعظم بأن الحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية لم يعد يتوقف على الدفاع عن دور منظمة التحرير الفلسطينية. وبات كثيرون يعتقدون أن سياسات تلك القيادة هي التي تدمر المؤسسات الفلسطينية، وتعرض الحقوق الوطنية الفلسطينية للخطر».

«أوسلو» تغلب الخارج على الداخل

لهذه الأسباب، أشارت أندوني إلى أن عرفات كان يواصل السير بخيار أريحا - غزة الذي أتاحه له اتفاق أوسلو، وهو الخيار الذي أمل عرفات أن يعزز سلطة منظمة التحرير، خصوصاً وسط مؤشرات تفيد بأن الحكومة الإسرائيلية قد تخطو الخطوة الباقية من خلال الحديث مباشرة مع منظمة التحرير، وبالتالي إنقاذ الشرعية التي تخسرها المنظمة داخلياً.

كانت السلطات الإسرائيلية مدركة بلا شكّ للتطورات الجارية داخل الأراضي الفلسطينية، ويحتمل أن تكون قد خلصت إلى نتيجة إيجابية في ما يتعلق بتوقيع الاتفاق الذي عقده مع هؤلاء الذين «يدمرون المؤسسات الفلسطينية ويعرضون الحقوق الوطنية الفلسطينية للخطر»، قبل أن يسعى المواطنون إلى تحقيق أهدافهم وحقوقهم الوطنية بوسائل أخرى.

كانت ردة الفعل على اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة متفاوتة. لقد انتاب البعض أمل كبير، فيما لم يجد آخرون أسبابهم للاحتفال بالاتفاقيات. ورأت ليس أندوني أن «بنود الاتفاق أشعرت حتى أكثر الفلسطينيين اعتدالاً بالخطر والقلق إزاء احتمال أن تعزز هذه الاتفاقيات السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية». وقد علّق صائب عريقات، وهو مفاوض فلسطيني رئيسي، قائلاً: «يبدو أن هذا الاتفاق يهدف إلى إعادة تنظيم الاحتلال الإسرائيلي، وليس إنهائه

تدريجياً». حتى فيصل حسيني، الذي كان مقرّباً من عرفات، قال إن اتفاقيات أوسلو «ليست حتماً البداية التي كان شعبنا يأملها». بدوره، انتقد حيدر عبد الشافي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لموافقتها على الاتفاق الذي يسمح لإسرائيل بمواصلة الاستيطان، ومصادرة الأراضي «وتحويلها وضمّها» إلى منطقة القدس التي مدّتها وسيطرت عليها، وبإخضاع الفلسطينيين لـ «الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية». وقد رفض عبد الشافي المشاركة في احتفال التوقيع على الاتفاق في حديقة البيت الأبيض. وبحسب ما كتب يوسف إبراهيم في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإنه بالنسبة لكثيرين، كان «السلوك الدنيء لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك السير بمسار يتجاهل الفلسطينيين الذين عانوا طيلة ٢٧ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي لمصلحة فلسطينيين مقيمين في المنفى أتوا من تونس للاستيلاء على السلطة»، أمراً مفرّزاً. وأضاف إبراهيم أنّ ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية «رُشّقوا بالحجارة على يد شبان فلسطينيين عندما كانوا في الآليات العسكرية الإسرائيلية في طريقهم إلى أريحا». وقد كشفت اللائحة المؤقتة التي أعدها عرفات لأسماء أفراد سلطته أنه «مصمّم على ملئها بموالين له، وبعنصر من الشتات الفلسطيني»، بحسب ما كتب جوليان أوزان من القدس في صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية، علماً أنّ اللائحة لم تتضمن سوى اسمين فلسطينيين «من فلسطيني الداخل»، هما فيصل الحسيني وزكريا الأغا، وكلاهما من الموالين لعرفات. أما باقي الأسماء، فكانوا من الفصائل السياسية الموالية لعرفات من المقيمين خارج الأراضي المحتلة.

«الاحتياجات» مقابل «المطالب»

وتكشف النظرة إلى المضامين الحالية لاتفاقيات أوسلو أن مثل ردود الفعل تلك كانت مفرطة في التفاؤل. كان «إعلان المبادئ» صريحاً جداً في إرضاء المطالب الإسرائيلية، وفي المقابل تغاضى عن الحقوق الوطنية الفلسطينية. وكان مطابقاً للمفهوم الذي صاغه دينيس روس، المستشار الرئيسي لبيل كلينتون والمفاوض في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وهو الذي تولى في عهد أوباما لاحقاً منصب المستشار الرئيسي أيضاً. وبحسب شرح روس، فإنّ لإسرائيل «احتياجات»، في المقابل فليس للفلسطينيين سوى «مطالب» من الواضح أنها أقل شأنًا^٣. وينص البند الأول من «إعلان المبادئ» علي أن

٣ للإطلاع على تحليل مفصّل عن مواقف روس، إقرأ نورمن فنكلستين، «دينيس روس وعملية السلام: إخضاع الحقوق الفلسطينية للاحتياجات الإسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧.

أوسلو. الاتفاق الاضافي الأول والأهم من بين جميع هذه الاتفاقيات، كان «أوسلو ٢» في العام ١٩٩٥، قبل فترة قصيرة من اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين، الذي شكّل مقتله حدثاً مأساوياً بلا شك، إلا أنّ الأوهام التي تحاك حول «رابين صانع السلام» لا يمكن أن تصمد أمام التحليل.

ويمكن اعتبار اتفاق «أوسلو ٢» بمثابة نص صاغته مجموعة طلاب قانون أذكيا تم تكليفهم بمهمة وضع نصّ يتيح للسلطات الأميركية - الإسرائيلية خيار فعل ما يحلو لها مع ترك المجال مفتوحاً لتحقيق نتائج أكثر إيجابية لها أيضاً. وفي حال لم تتحقق هذه النتائج، سيكون بالإمكان إلقاء اللوم في ذلك على «المتطرفين» الذين نكثوا بوعودهم.

ولتوضيح الصورة، فإنّ اتفاق «أوسلو ٢» ينص على أن المستوطنين الإسرائيليين (بشكل غير شرعي طبعاً) في الأراضي المحتلة سيظلّون خاضعين للقانون والقضاء الإسرائيليين. وبحسب المصطلحات الرسمية للنص، «تحتفظ الحكومة الإسرائيلية العسكرية (في الأراضي المحتلة) بالسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات، بما يتوافق مع القانون الدولي» الذي لطالما قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بتفسيره مثلاً يحلو لهما، في ظل موافقة أوروبية ضمنية. ويضمن المنطق نفسه لهذه السلطات فرض فيتو فعلي على التشريع الفلسطيني. وينص الاتفاق المذكور على أن أي «تشريع من شأنه تعديل أو إلغاء قوانين موجودة (تفرضها إسرائيل) أو قرارات عسكرية... ليس له أي مفعول ويُبطل من أساسه إن كان يتجاوز التشريع الموضوع من قبل المجلس الوطني الفلسطيني» (الذي لم يكن يمتلك أية سلطة في معظم الأراضي المحتلة، وأي سلطة له في أي مكان آخر مشروطة بالموافقة الإسرائيلية)، «وإلا فسيكون ذلك التشريع متعارضاً مع هذا الاتفاق أو مع غيره»؛ في التطبيق مثلاً تحدده الولايات المتحدة وإسرائيل.

أكثر من ذلك، يشير اتفاق «أوسلو ٢» إلى أنّ «على الطرف الفلسطيني احترام الحقوق القانونية للإسرائيليين (من ضمنهم الشركات المملوكة من إسرائيليين) المرتبطين بأراض تقع في مناطق خاضعة للولاية القانونية الإقليمية للمجلس الوطني الفلسطيني»، وذلك في المناطق المحدودة حيث كان يجدر بالسلطات الفلسطينية أن تفرض عليها تشريعها

النتيجة النهائية للعملية هي إرساء «حل دائم مبني على قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨». يجدر بالأشخاص المتابعين للدبلوماسية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أن يفهموا سريعاً ماذا يعني ذلك. لا يتضمن القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ بتاتاً أي كلام حول الحقوق الفلسطينية، ما عدا الإشارة إلى «حل عادل لمشكلة اللاجئين»، وهي الإشارة التي ظلت مبهمّة. وتحيل القرارات الدولية اللاحقة إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية، لكن تمّ تجاهل هذه القرارات في «إعلان المبادئ». إن كان الهدف النهائي لعملية السلام هو مثلاً نصّ عليه «إعلان المبادئ» صراحةً، فإنّه يجدر بالفلسطينيين توديع آمالهم بتحصيل بعض حقوقهم الوطنية في فلسطين التاريخية.

وتتكفّل البنود الأخرى من «إعلان المبادئ» بالكشف عن ذلك بوضوح أكبر. فتنص هذه البنود على أن تبسط السلطة الفلسطينية سيطرتها على «أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء المسائل التي سيتم التفاوض حولها في مفاوضات الحل النهائي، أي: القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية والسكان الإسرائيليين». وهو استثناء يشمل كافة القضايا. أكثر من ذلك، تنص تلك البنود على أنه «بعد الانسحاب الإسرائيلي، ستبقى إسرائيل مسؤولة عن الأمن الخارجي والداخلي وعن النظام العام للمستوطنات والسكان الإسرائيليين. وبإمكان القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين مواصلة استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا»، أي المنطقتين اللتين تعهدت إسرائيل بالانسحاب منهما في نهاية المطاف. باختصار، لن يكون هناك تغييرات جذرية بعد تطبيق هذه البنود. كما أن «إعلان المبادئ» لم يتطرّق بكلمة إلى مشاريع الاستيطان التي تحتل مكاناً رئيسياً في الصراع، حتى قبل أن يقوِّض التوسيع الكبير بموجب عملية أوسلو احتمالات واقعية بإمكانية تحقيق تقرير مصير فلسطيني ذات معنى.

باختصار، فقط عن طريق الخضوع لما يسمّى أحياناً «التجاهل الدولي»، يمكن للمرء تصديق أنّ عملية أوسلو كانت خطوة باتجاه السلام. غير أنّ تلك المعزوفة تحوّلت إلى دوغما افتراضية بين المعلقين والمفكرين الغربيين.

أوسلو ٢ يشرعن الاستيطان
لقد تمّ إلحاق اتفاقيات إضافية عُقدت بين عرفات/ منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل باتفاقيات

لـ "الهدف النهائي" لعملية السلام هو مثلاً نصّ على المبادئ "إعلان المبادئ" صراحةً، فيجدر بالفلسطينيين توديع آمالهم بتحصيل بعض حقوقهم الوطنية في فلسطين التاريخية

علمي، هي تلك التي أجرتها هيلدي هنريكسن وايج، التي كلفتها وزارة الخارجية النرويجية بإجراء بحث حول هذه المسألة، ولهذه الغاية شُح لها بالوصول إلى ملفات داخلية، لتخرج بالاكتشاف اللافت، ألا وهو أن السجل التوثيقي لهذه المرحلة الحاسمة، مفقود.

تلاحظ وايج أن اتفاقيات أوسلو كانت بالتأكيد نقطة تحول في التاريخ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، التي كُتبت أيضاً أوسلو كـ«عاصمة السلام في العالم». كان «متوقفاً من عملية أوسلو أن تجلب السلام إلى الشرق الأوسط»، بحسب وايج، لكن «بالنسبة للفلسطينيين، نتج من هذه العملية تقطيع أراضي الضفة الغربية، ومضاعفة أعداد المستوطنين الإسرائيليين، وبناء جدار فصل يشل الحياة، وإرساء نظام إقفال محكم للأراضي الفلسطينية، وفصل غير مسبوق بين قطاع غزة والضفة الغربية». وكانت التوقعات المتفائلة، غير واقعية للأسباب المذكورة أعلاه، وهي أسباب كانت جلية آنذاك وتمت مناقشتها ملياً، لكن ليس في وسائل الإعلام المهمة.

وتخلص وايج بكفاءة إلى أنه «يمكن اعتبار عملية أوسلو حالة تُدرّس عن عيوب» نموذج وساطة طرف ثالث تقوم بها دولة صغيرة في صراعات غير متناسبة في موازين القوى»، وتشير بشكل صارخ إلى أن «عملية أوسلو جرت وفق المنطق الإسرائيلي، وقد تصرف النروج كموظف وفي لدى إسرائيل». وكتبت وايج أن «النرويجيين اعتقدوا أنه من خلال الحوار وبناء تدريجي للثقة، يمكنهم خلق دينامية سلام لا عودة عنها، ودفع العملية قُدماً للوصول إلى حل. لكن المشكلة في كل هذه المقاربة هي أن المسألة ليست قضية ثقة، لكن قضية موازين قوى. إن تيسير العملية يحجب الواقع. في النهاية، فإن النتائج التي قد يتم إنجازها على يد طرف ضعيف ثالث بسيط، ليست أكثر مما سيسمح الطرف الأقوى بإنجازها... السؤال الذي يجدر طرحه هو عما إذا كان هذا النموذج من الوساطة يمكن أن يكون مناسباً».

إنه لسؤال جيد وجدير بالتأمل، تماماً مثلما يتبنى الرأي العام الغربي المثقف اليوم الفرضية السخيفة التي تفيد بأن مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية ذات معنى يمكن أن تجري جدياً برعاية الولايات المتحدة، كـ«وسيط نزيه»، وهي فعلياً شريك لإسرائيل الخمسة وثلاثين عاماً في إقفال الباب أمام الحلول الدبلوماسية التي تحظى بموافقة العالم كله تقريباً.

المشروط بالموافقة الإسرائيلية. والحقوق القانونية المضمونة للإسرائيليين هي خصوصاً حقوقهم المتصلة بالحكومة وبما يُسمّى «قانون الغائب»، وهو نص قانوني معقد يتم بموجبه فعلياً نقل أراضي الفلسطينيين الغائبين عن أراضيهم التي استولت عليها إسرائيل، نقلها إلى التشريع الإسرائيلي. وتشكل هاتان الفئتان الأخيرتان السواد الأعظم من المنطقة، رغم أن حكومة إسرائيل، التي تضع حدودها بشكل أحادي، لم تقدّم بيانات رسمية عن ذلك. ونقلت الصحف الإسرائيلية أن «أراضي الدولة غير المأهولة» بلغت نحو نصف مساحة الضفة الغربية، ومجموع أراضي الدولة بلغت مساحتها حوالي ٧٠ في المئة.

بالتالي، ألغى اتفاق «أوسلو ٢» إقرار معظم دول العالم افتراضياً، ومعهم جميع السلطات القانونية ذات الصلة، بأنه لا يحق لإسرائيل المطالبة بالأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧، وأن المستوطنات غير قانونية. وبموجب هذا الاتفاق، اعترف الطرف الفلسطيني بشرعية المستوطنات، إلى جانب اعترافه بحقوق قانونية أخرى غير محدّدة للإسرائيليين في الأراضي المحتلة، من بينها في «المنطقة أ» و«المنطقة ب» (الخاضعتين للسيطرة الفلسطينية المشروطة). لقد غرس اتفاق «أوسلو ٢» بشكل أعمق، الإنجاز الرئيسي لـ«أوسلو ١»: تم إلغاء جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الأثر على الحقوق الفلسطينية، ومن ضمنها القرارات التي تتصل بلا شرعية المستوطنات، وبوضع القدس، وحق العودة للاجئين. وقد ألغى ذلك، بجرّة قلم افتراضية، السجل الكامل للدبلوماسية الشرق أوسطية، ما عدا النسخة المطبقة في مسار «عملية السلام» الذي قادته الولايات المتحدة. ليست الوقائع الأساسية خارج التاريخ في السردية الأميركية فحسب، بل باتت رسمياً مقتلعة أيضاً. هكذا استمرت هذه الحال حتى يومنا هذا.

بعض وثائق أوسلو مفقودة!

مثلما تم ذكره أعلاه، كان متوقفاً أن يحاول عرفات الاستفادة من الفرصة لتقويض القيادة الفلسطينية الداخلية، ولإعادة فرض سلطته الآخذة في التراجع داخل الأراضي المحتلة. لكن مسألة أخرى مهمة يجدر التوقف عندها، وهي ما الذي كان المفاوضون النرويجيون يظنون أنهم ينجزون؟ إن الدراسة العلمية الوحيدة التي أجريت حول هذا الموضوع، على حد

وايج، «هوامش أوسلو: لغز الملفات النرويجية المفقودة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ٢٠٠٨.

اقرأ مثلاً إدوارد سعيد، «اتفاق عرفات» The Nation، (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ومقال نوام تشومسكي «اتفاق عرفات وإسرائيل»، Zmagazine، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

الاقتصاد السياسي للجيش الإسرائيلي

ياغيل ليفي

دائرة الإدارة
والسياسة العامة،
جامعة بن غوريون،
فلسطين المحتلة

السياسي يشرف على الجيش من خلال المجموعات الاجتماعية التي تخدم في الجيش ومن خلال الشبكات الاجتماعية التي برزت منه، حلت محله سيطرة السوق. إذ تتسم سيطرة السوق بالمراقبة ذات التوجه التجاري لنشاط الجيش، والناشئة من التغيير في تركيبته الاجتماعية، وتأثير الجو التنافسي على غرار السوق الذي يجبر الجيش على تسويق خدماته عن طريق السماح بالاختراق الإعلامي والحوار مع الشعب مباشرة، و«تسليح» الخدمة العسكرية كجزء من عملية الاحتراف. هذا النوع من السيطرة له تأثير متناقض على حرية الجيش بالعمل: تتوافر للجيش حرية عمل أكبر في إدارة السياسات الحربية، وذلك عائد إلى التغييرات في تركيبته الاجتماعية إلى حد كبير، لكنه بالمقابل يمتلك موارد أقل أيضاً لتمويل هذه السياسات، بسبب انتقادات مضخمة صادرة عن اتجاه السوق.

يقدم القسم الأول من هذه الورقة النظرية التي تحدد أساس سيطرة السوق. ويستعرض القسم الثاني حالة إسرائيل كمثال لهذه النظرية. أما القسم الثالث فسيركز على حرب لبنان الثانية وآثارها.

المفاهيم النظرية

تاريخياً، كان النمط الجمهوري للسيطرة على القوات المسلحة متجسداً في نموذج الجندي - المواطن الذي بواسطته نُقلت السيادة من الحاكم إلى مجتمع المواطنين العاملين في الجيش والمسيطرين عليه سياسياً. فكلما اعتمدت الجيوش على أسس جماهيرية أكثر، كانت الدول أكثر استجابة للمساومة مع جماعات تتحكم بالموارد البشرية والمادية الضرورية لشن حرب. وحصل تبادل في المساهمة العسكرية مقابل السيطرة السياسية على الجيش عبر توطيد أسس المؤسسات التمثيلية وأشكال أخرى

في ١٢ تموز ٢٠٠٦، وبعد بضع ساعات من خطف حزب الله لجنديين إسرائيليين على الحدود بين إسرائيل ولبنان، شنت تل أبيب حرب لبنان الثانية بأهداف واسعة، محورها نزع سلاح حزب الله. بعد شهر من القتال، كانت إسرائيل مجبرة على قبول اتفاق وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن الدولي، الذي لحظ إبعاد حزب الله عن الحدود ونشر الجيش اللبناني، بدعم من قوة متعددة الجنسيات، وذلك على طول الحدود التي كان قد أبعاد عنها في الحرب الأهلية عام ١٩٧٦. للوهلة الأولى، أشارت الحرب إلى وجود شرخ في العلاقة بين جيش الدفاع والمجتمع الإسرائيلي. فالانحدار البارز في إيمان المواطنين بالجيش عكس خيبة الأمل لدى مختلف الجماعات من أداء الجيش الإسرائيلي في الحرب (بن دور وآخرون ٢٠٠٧). وقد قلص شعور الخيبة ذاك من قيمة أي إنجاز استراتيجي زعمت الحكومة تحقيقه (ماكوفسكي ووايت، ٢٠٠٦). مع ذلك، لطالما كان هناك اعتراف من قبل باحثين إسرائيليين بأزمة في العلاقة بين العسكر والمجتمع (انظر على سبيل المثال «ييري»، ٢٠٠١). لذا فإن للأمر صلة في البحث الجاري حول كيفية إشارة الحرب إلى حصول تغيير حقيقي في مكانة الجيش أو إلى أي مدى دفعت بدلاً من ذلك، توجهات سابقة أكثر هيكلية وتنظيماً، ساهمت في إنتاج الفشل. أما الأمر الأكثر حساسية فهو دراسة الآثار المحتملة للحرب على العلاقات بين الجيش، المجتمع، والحياة السياسية.

يمكن القول بأن حرب لبنان الثانية عكست وسرّعت حصول تغيير أوسع في طريقة الإشراف المدني على الجيش. هذا التغيير يمكن وصفه بأنه تحول من «السيطرة الجمهورية» إلى «سيطرة السوق» على الجيش. فنموذج الجندي - المواطن التاريخي الذي بواسطته كان المجتمع

للجنة عمل
حريّة في إدارة
السياسات الحربية
وذلك عائد إلى
التغييرات
في تركيبتها
الاقتصادية
إلى حد كبير

الطبقة الوسطى، تدريجياً، على «تضحيتها المالية»، ما يعني، العبء المالي لاستعدادات الحرب، وتبنت انتقاداً للجيش ذا توجه سوقي، ما قاد إلى تقليص حجمه وإلى فرض قيود موازنة عليه. في الوقت نفسه، تقبل «المضحون بأجسادهم» خسارتهم إما بسبب القيمة الاجتماعية التي عزوها للخدمة العسكرية وإما بسبب عجزهم عن إطلاق احتجاج مجد قابل للتطبيق، وهو عجز تجسّد خصائصه الطبقة الوسطى الأدنى. في ظل هذه الظروف، بقيت الأسس نفسها للتفكير العسكري لا اعتراض عليها.

التنافس على غرار السوق

منذ الثمانينيات، كان على الجيوش أن تتنافس للحصول على مواردها البشرية والمادية. لقد دفعت التنافسية الجيوش الغربية إلى نشر خلافاتها علناً مع السياسة الرسمية بغرض النقاش وتجنيد حلفاء. وقد أشار المحلل العسكري سام سر كيسيّان إلى أن الجيوش لا يمكنها البقاء شريكاً سلبياً، بل عليها التحرك والاقتراب أكثر من النظام السياسي (٢٠٠٢). فضلاً عن ذلك، إن الجيوش تقوم بالتحاور مباشرة مع الشعب بأسلوب أدى إلى تعديل العلاقات العسكرية - الإعلامية في «عصر ما بعد الحداثة» من طريقة احتكار الجيش للإعلام (ضمن إجراء تبادل للقيود الإعلامية في مقابل الوصول إلى المعلومات)، إلى طريقة جديدة يجري فيها «التودد» لوسائل الإعلام من قبل الجيش، الذي تبنى أساليب العلاقات العامة (موسكوس، ٢٠٠٠). هذا التغيير يعني، من بين جملة أمور، أن حواراً مباشراً بين الجيش والشعب قد يؤثّر في، ويعدّل، النموذج التقليدي للسيطرة المدنية التي كان قد توسّط بها سابقاً السياسيون (انظر جونسون وميتز، ١٩٩٥).

التسليح

إن النموذج التقليدي لـ «المواطن - الجندي»، المبني على أساس السيطرة السياسية، يحل محله، تدريجياً، نموذج جديد هو سيطرة السوق. فالمرقبة ذات التوجه السوقي للجيش، إخضاع الجيش لتنافس السوق، وتسليح الخدمة العسكرية - مع الآثار السياسية المترتبة على ذلك - كلها تجسّد خصائص نوع السيطرة الجديدة. وفي حين أن النموذج الجمهوري يتسم بالمشاركة السياسية المباشرة تتوسطها مؤسسات سياسية تهدف إلى تشكيل سياسات تتعلق بالسلم والحرب من خلال مراقبة الجيش، فإن سيطرة السوق تتسم بالضغط

من الحقوق السياسية والاجتماعية (تيلي، ١٩٩٧، ١٩٣-٢١٥). فضلاً عن ذلك، وحيث إن الدولة الحديثة ربطت المشاركة العسكرية بالمشاركة السياسية، فقد كان الذهاب للحرب مشروطاً بدعم المجتمع المحلي، تحديداً بدعم أولئك الذين يقع على أكتافهم مباشرة عبء الحرب وكذلك مجموعات المواطنين الذين يوفرّون الطاقة البشرية للجيش لأداء تلك المهمة. بمعنى آخر، كان الجيش مراقباً، بطريقة غير مباشرة، من قبل هذه الشبكات الاجتماعية من الشباب الذين يكوّنون صفوفه. كان هذا النموذج الجمهوري للسيطرة السياسية. تجدر الإشارة إلى أن مصطلح «السيطرة المدنية» يعود إلى الترتيبات المدنية المشتركة الهادفة إلى تقييد قدرة الجيش على العمل المستقل من خلال مجموعة وتركيبية من الآليات المؤسساتية وغير الرسمية (كالإعلام وجماعات المصالح/ الاحتجاجات). إن السيطرة الفعالة تعني أن المدنيين قادرون على وضع حدود وقيود على حرية الجيش بالعمل بأسلوب يتوافق والأهداف السياسية التي يرسمها السياسيون بنحو مستقل، وأن الجيش سيلتزم بهذه التوجيهات المدنية منذ السبعينيات، شهدت المجتمعات الغربية، وبشكل تدريجي، فصلاً أساسياً للمواطنة عن الجندية، الأمر الذي أضعف الدافع لدى الطبقة الوسطى للخدمة في الجيش. هذا الدافع للخدمة انحدر بشكل بارز عندما أصبحت الطبقة الوسطى قادرة على تحقيق إنجازات لم تعد تعتمد بعد اليوم على الخدمة العسكرية (بورك، ١٩٩٥). عندها أصبح الجيش موظفاً بكل ما للكلمة من معنى. إذ لم يعد الأشخاص العاملون في الخدمة يتبعون استدعاء ما وإنما أصبحوا منخرطين في مهنة (موسكوس ١٩٧٧). واسترعت الجيوش المهنية اهتمام الطبقة الوسطى الأدنى، الأقليات الإثنية، والنساء، الذين شغلوا الفراغ الذي تركته مجموعات الطبقة الوسطى (إنلوي، ٢٠٠٣). بناءً على ذلك، حصل تحوّل من نمط المواطن - الجندي التاريخي المسيطر سياسياً إلى ما يمكن وصفه «بسيطرة السوق على القوات المسلحة»، تحوّل يمكن رسمه وقولته كالتالي.

المرقبة ذات التوجه السوقي

على حد تعبير المؤرخ بروس بورتر، «إن أكثر ما يكون صوت الناس مسموعاً هو عندما تحتاج الحكومات إما إلى أموالهم وإما إلى أجسادهم دفاعاً عن الدولة» (بورتر، ١٩٩٤، صفحة ١٠). مع ذلك، فقد ولدت إعادة التنظيم الاجتماعي للجيوش نموذج تعبير متميزاً: فقد احتجّت

المباشرة وغير المباشرة الموضوعة على مؤسسات سياسية، مع تركيز على موارد الجيش.

انتقال السيطرة السياسية في إسرائيل

منذ بداياتها، كانت المراقبة السياسية لجيش الدفاع الإسرائيلي تتزايد وبثبات. وللمفارقة، كلما ازدادت عسكرية المجتمع الإسرائيلي والحياة السياسية فيه - بمعنى أن يصبح استخدام القوة أمراً مشروعاً - كان السياسيون أكثر نجاحاً في مؤسسة السيطرة الفعالة على جيش الدفاع الإسرائيلي. إن غرس مبدأ إخضاع القوات المسلحة للمؤسسة السياسية في الأذهان خلال الفترة الممتدة ما قبل الدولة وأوائل عمر الدولة أدى إلى تمهيد الطريق أمام بناء قيود رسمية وغير رسمية على العمل العسكري المستقل خلال الفترة الممتدة من الخمسينيات وحتى السبعينيات (ليفى، ١٩٩٧).

منذ حرب ١٩٧٣، أصبحت المراقبة المؤسساتية (من قبل الأجهزة المدنية) أقوى بكثير، وكانت مدعومة بواسطة آليات مراقبة مؤسساتية عامة. ودخلت الحركات الاجتماعية الساحة، بدءاً بحركة «السلام الآن» في السبعينيات وصولاً إلى حركة «عدالة» (منظمة الحقوق المدنية للفلسطينيين الإسرائيليين) في العقد الأخير من القرن الماضي، واستخدمت وسائل عامة وقانونية لتقييد جيش الدفاع الإسرائيلي. كانت هذه الجهود متفشية جداً بحيث تأكلت الاستقلالية الذاتية الاحترافية للجيش إلى درجة أن جيش الدفاع الإسرائيلي اتسم بصفة «الخضوع المبالغ فيه» للمؤسسات المدنية (كوهين، ٢٠٠٦). أما القضايا التي تمكنت من الإفلات من نظر العامة فهي مراقبة الآن بسبب عمل هذه الحركات والضغط التي فرضتها على مؤسسات الدولة.

على سبيل المثال، كانت مناقشة الموازنة الأمنية تحصل علناً منذ الثمانينيات. وكان الأداء العملي لجيش الدفاع الإسرائيلي مراقباً منذ «الخطأ الفادح» لحرب ١٩٧٣. إضافة إلى ذلك، وبعد حادث التدريب في قاعدة «تزيليم» في صحراء النقب في العام ١٩٩١ التي قتل فيها خمسة جنود بواسطة صاروخ - حادثة أشعلت تظاهرات غير مسبقة من قبل الأهالي - كان يجري التدقيق بالحوادث العسكرية بنحو روتيني. في الوقت نفسه، أدت التظاهرات ضد التوزيع غير العادل للعبء العسكري إلى محاولات تشريعية للحد من سلطة جيش الدفاع الإسرائيلي باستدعاء الاحتياط. أخيراً، نجحت

الجماعات المهمشة من المثليين جنسياً والنساء في إزالة القيود الموجودة على ترقياتهم داخل الجيش.

هذا النموذج الخارج عن المؤسساتية يجسد جوهر السيطرة الجمهورية. فمعظم الجماعات الاجتماعية المنخرطة في عملية المراقبة هذه كانوا من أهالي جنود الاحتياط والمجندين الذين دعموا وعززوا مشاركتهم العسكرية وهم يضخون للتعبير عن مزاعمهم بأسلوب يؤثر في أداء جيش الدفاع الإسرائيلي لوظيفته. وقد كشف العصر الذهبي للجمهورية عن نفسه، إلى حد ما، بعد حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢. فبعد عدة أسابيع من اندلاع الحرب، برزت حركات احتجاج، محورها حركة «السلام الآن» الراسخة أكثر من غيرها (أسست عام ١٩٧٨)، للتظاهر ضد تحول الحرب في لبنان من عملية سريعة إلى محاولة لتشكيل «نظام جديد» والذي وصل إلى ذروته في حصار بيروت. وعن طريق المطالبة ببديل للطريقة العسكرية المقبولة، وسّعت هذه الحركات نطاق انتقادها لا ليشمل فقط طريقة عمل الجيش وإنما هدفه نفسه (انظر هيلمان، ١٩٩٩). أما الأمر المحوري في هذا النقاش فكان تعريف الحرب كـ «حرب خيار»، المتميز عما كان يوصف به سابقاً، أي حرب «اللاخيار»، وبالتالي غرس مفهوم البديل للعُدوانية.

مع هذا التغيير، أصبحت المراقبة المؤسساتية مخولة الصلاحيات، بدمجها قيماً جديدة في الأسلوب الذي كانت تسيطر به على الجيش سياسياً. عملياً، ومنذ حرب ١٩٨٢، تأكلت استقلالية الدولة الداخلية في توجيه وتنفيذ السياسات العسكرية. ووصلت هذه الظاهرة إلى ذروتها في أواخر التسعينيات مع حركة «الأمهات الأربع»، المكوّنة بغالبيتها من أمهات الجنود الذين خدموا في لبنان اللواتي تظاهرن ضد ما اعتبرنه تضحية لا معنى لها في الحرب الجارية في لبنان. وكانت تظاهرة «الأمهات الأربع» أحد العوامل التي دفعت الحكومة إلى اتخاذ قرار بسحب الجيش الإسرائيلي أحادياً من لبنان في العام ٢٠٠٠، بعد ١٨ عاماً من الحرب.

مع ذلك، ورغم القيود المؤسساتية على جيش الدفاع الإسرائيلي، ورغم التحدي للعسكرة الثقافية، استعاد الفكر العسكري تفوقه على الفكر المدني. وبالتالي، فقد صيغ اتفاق أوصلو كاتفاق عسكري، مع تأكيد أكبر على الأمن منه على الاقتصادات والقدرة السياسية على إدارة الدولة (مايكل، ٢٠٠٧). لاحقاً، وعندما اندلعت انتفاضة الأقصى، أملى الجنرالات وأمرهم برد هجومي على الصدامات مع الفلسطينيين في الوقت الذي ظل فيه السياسيون صامتين

الدولة من خلال الخدمة العسكرية لم تعد بالضرورة المعيار الذي يحدد توزيع السلع الاجتماعية ويبرر الهيمنة الاجتماعية لمجموعة على حساب أخرى. لقد حل الإنجاز الفردي مكان اختبار المساهمة الوطنية (شافير وبيليد، ٢٠٠٢). وفاقم اتفاق أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٩) من هذا التوجه، وأدت «أزمة الدافع» الناجمة عنها إلى هبوط أكبر في عدد الجماعات العلمانية من الطبقة الوسطى في الوحدات القتالية (انظر نيفو وشور، ٢٠٠٢).

خلال التسعينيات، ملأت الفراغ الذي أحدثه تراجع الطبقة الوسطى العلمانية مجموعات كانت تُسند إليها سابقاً أدور هامشية في الجيش: مزراحييم (المهاجرون من بلدان عربية) في أقل القطاعات تنقلاً؛

الأشكيناز المتدينون - الوطنيون، تحديدًا الشباب المتدينين غير الحريديم (المتدينون المتشددون)، بعضهم ممن كانوا طلاب مدارس دينية؛ المهاجرون في الآونة الأخيرة، تحديدًا من الاتحاد السوفياتي السابق وإثيوبيا؛ الدروز والبدو، الذين هم جزء من الأقلية غير اليهودية في إسرائيل؛ النساء، رغم أن ذلك كان يحصل بشكل تدريجي (البحث في إعادة التنظيم الاجتماعي مستمد من ليفي، ٢٠٠٧، صفحة ٧٧-٩٠).

هذا التغيير ملأ الجيش بمجموعات موالية للطريقة العسكرية. إذ جاهدت هذه المجموعات الجديدة لبناء هويتها المحاربة الفريدة لمواءمتها مع قيمة الدفع قداماً بـ «الصالح العام»، الذي كان يعتبر قيمة بحد ذاته. فالرغبة بالنجاح في الجيش جعلت التوجهات السياسية وحتى الأخلاقية السابقة تبدو ضبابية. وكما أشاد عدد من أفرادها بالقيم الوطنية، فقد اعتبرت هذه المجموعات الخدمة العسكرية بمثابة وسيلة لتحقيق قيمها الإيديولوجية عن طريق حماية حدود «إسرائيل الكبرى» في مقابل العالم العربي العدائي على ما يبدو. بسبب التركيبة الجديدة لجيش الدفاع الإسرائيلي، أصبحت التضحية «بالجسد» في مقابل التضحية «بالمال» متميزتين ولم تعودا متداخلتين، تغيير كان له آثاره بالنسبة إلى السيطرة السياسية على جيش الدفاع الإسرائيلي.

إن «المضحّين بالمال» هم المعنيون غالباً بموارد الجيش كدفعي الضرائب وأولئك الذين يتحملون العبء الأكبر للتباطؤ الاقتصادي في زمن الحرب. ولا شيء أوضح في

(بيري، ٢٠٠٦). وبالتالي كانت ترتيبات الإشراف المؤسساتي على المستوى السياسي أقل أهمية عندها. وللمفارقة، ساهمت عسكرة الحياة السياسية، وإلى حد كبير، بمراقبة الجيش، وليس العكس. لقد رفعت وعي الجيش وإدراكه لضرورة إبراز نفسه كمؤسسة شاملة، سياسية تقوم بمناقصات الحكومة، وخلقت اعتماداً على الصف السياسي بصفته مصدر الموارد للجيش والمزود له (ليفى، ١٩٩٧).

تلخص حرب لبنان الثانية المرحلة الثالثة في تطور السيطرة السياسية، بعد المراحل المؤسساتية والخارجية عن المؤسسات التي ميّزت العملية الانتقالية من السيطرة الجمهورية إلى سيطرة السوق.

سيطرة السوق خلال الحرب وبعدها

أثرت العناصر المتأصلة في أعراض سيطرة السوق في الأسلوب الذي كانت تدار به الحرب كما أثرت في العلاقات العسكرية - الاجتماعية لاحقاً على غرار النماذج الثلاثة في القسم النظري: المراقبة ذات التوجه السوقي، التنافس على غرار السوق، والتسليح.

إن التعديل الاجتماعي لجيش الدفاع الإسرائيلي مثال ممتاز عن التمييز بين «التضحية بالمال» و«التضحية الجسدية». فمنذ حرب ١٩٨٢، كانت طبقة الأشكيناز العلمانية الوسطى - الجماعة الاجتماعية المهيمنة التي أسست جيش الدفاع الإسرائيلي، وشغلت أعلى المراتب فيه وعرفت بإنجازاتها في الجيش - تنأى بنفسها تدريجياً عن الخدمة العسكرية وترفض الجيش كسبيل ومسار وظيفي. وقد ساهم الضعف الذي أثبتته الجيش في حرب ١٩٧٣، والذي تضخم لاحقاً في لبنان وفي الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) بتآكل هيبة الجيش والدافع إلى الخدمة العسكرية.

اشتدت هذه العملية مع اختراق العولمة الاقتصادية والثقافية للمجتمع الإسرائيلي بدءاً من منتصف الثمانينيات، والتغيرات البنوية في الاقتصاد في روح العقيدة الليبرالية الجديدة التي تم تقديمها آنذاك. لقد عززت العولمة أخلاقيات اقتصاد السوق بخطابه الحامل للخصائص الليبرالية والذي تحدى الرموز والالتزامات الجماعية السابقة (رام، ٢٠٠٥). أما النتيجة الإجمالية فكانت تآكلاً في الدور التاريخي للجيش في تعريف وتحديد الهرمية الاجتماعية لإسرائيل التي بواسطتها تحولت المكانة العسكرية إلى مكانة اجتماعية مدنية ومحددة الجماعات الاجتماعية المهيمنة والهامشية. أما الآن، فإن قيمة مساهمة المرء في

هذا التوجه من الصعود المثير لحزب «الشينوي» لطبقة الأثريين الواسطى في انتخابات ٢٠٠٣. فقد شدد برنامج «الشينوي» على سياسات تحسين مستوى العيش لناخبيه، تحديداً الجنود السابقين من الطبقة الواسطى - العليا. وكان حزب «الشينوي» متحمساً بسبب العبء المزدوج لدى ناخبيه، المؤلف من العبء الضريبي والخدمة العسكرية - خاصة في صفوف الاحتياط، حيث الطبقة الواسطى - العليا كانت لا تزال مفرطة التمثيل.

وحتى عندما كان الجيش يخوض حرباً ضد الفلسطينيين، فقد عادت الانتقادات لموارده إلى الظهور بطريقة أشد وأكثر كثافة، وظهرت في الهجوم على شروط التوظيف التي يتمتع بها أشخاص في الخدمة المهنية والحزبات التقاعدية الملائمة لهم. بالتوازي مع ذلك، صادقت الحكومة على اقتطاع في الموازنة العسكرية، في الوقت نفسه الذي توفر فيه إعانة ضريبية لصالح الطبقة الواسطى وما فوق. هنا أيضاً كانت الموازنة العسكرية خاضعة لمبادئ الليبرالية الجديدة «لحكومة صغيرة» والقوة الشرائية العامة القوية، برغم انخراط جيش الدفاع الإسرائيلي في المناوشات والصدامات الجارية (على سبيل الأمثلة، انظر بلوكر، ٢٠٠٣).

عندها لا عجب أن يكون جنود الاحتياط المرسلون إلى المعركة خلال حرب لبنان الثانية قد وجدوا أنفسهم من دون جهوزية ويقاثلون بمعدات وتجهيزات متدنية النوعية (لجنة فينوغراد، صفحة ٥١-٥٣). فضلاً عن ذلك، وكما كشفت الحرب، فقد تحدى «المضحون بالمال» الفكر العسكري، بشكل رئيس، عن طريق التساؤل حول موارده. وقد تجنبت الحكومة حتى الإعلان عن حالة طوارئ كوسيلة لتجنب التعويض على السكان والمصالح التجارية عن الأضرار المالية الناجمة التي تسببت فيها الحرب، وإلحاق الضرر بالتصنيف الائتماني لإسرائيل في الأسواق المالية العالمية (انظر شهادة الوزير رافي إيتان في لجنة فينوغراد، صفحة ٢٥). ولم تغب قيود الموازنة عن نظر الحكومة إطلاقاً، حتى خلال الحرب.

لاحقاً، أجرى سيفر بلوكر، وهو محرر صحافي في صحيفة يديعوت أحرونوت، أكثر الصحف الإسرائيلية شعبية، تحليلاً حول مكاسب الحرب وكلفتها كوسيلة لتحدي قرار الحكومة والاعتراض على قرار زيادة موازنة الدفاع بعد الحرب. واحتسب بلوكر أن مقتل ٢٥٠ مقاتلاً لحزب الله (العدد الذي ذكرته المنظمة في تقاريرها) يساوي إنفاق ٣,٥ مليارات دولار، ما يعني أن قتل إرهابي واحد كلف إسرائيل ١٤ مليون دولار. ويؤكد

بلوكر، أنه كان بإمكان إسرائيل شراء تقاعد ٢٠٠٠ من مقاتلي حزب الله بمليار دولار - وتوفير مبلغ ٢,٥ مليار دولار على الاقتصاد. وأن هذا الأمر «كان ليحصل من دون حرب...». مع ذلك، وفي ضوء جو الطوارئ الذي أعقب الحرب، ومع التوقعات بوقوع جولة أخرى من الأعمال العدائية، ظلت الأصوات ذات التوجه السوقي صامته مؤقتاً، لكن بذور انشقاقها كانت قد زرعت.

وبعد أشهر قليلة من الحرب، عيّنت الحكومة لجنة خاصة (لجنة بروديت، ٢٠٠٧) لدرس موازنة الدفاع. ووجدت اللجنة بعض الشوائب الهامة في الإدارة الاقتصادية لجيش الدفاع الإسرائيلي وانتقدته بسبب قصفه غير الفعال للقذائف والقنابل، وانتقدت هيكلية الرواتب غير الفعالة، الافتقار لحسابات الكلفة المجدية، الاستخدام غير السليم وغير المفيد للموارد الموجودة، بناء القوة الهش، وأموراً أخرى أيضاً. عملياً، دعت اللجنة إلى إخضاع إدارة جيش الدفاع الإسرائيلي إلى قيود اقتصاد السوق. وقد أشارت هذه التوصيات، إلى حد ما، إلى انتصار «المضحين بالمال».

من جهة أخرى، التزم «المضحون بالجسد»، الذين تشكل الجماعات الدينية الوطنية عصبهم، بالنموذج التقليدي للمواطن - الجندي الجمهوري. ووفق هذا النموذج، ينبغي أن يشرف على الجيش الجنود الذين يشكلون صفوفه، إن لم يكن مباشرة (كما في جنود الاحتياط)، فعلى الأقل بطريقة غير مباشرة من خلال شبكاتهم الاجتماعية. وعشية فك الارتباط الأحادي عن قطاع غزة صيف ٢٠٠٥ (الذي شمل إخلاء المستوطنات اليهودية)، كشف نموذج السيطرة السياسية هذا عن نفسه في محاولات المعسكر الديني كبح الانسحاب عن طريق تشجيع الجنود على عصيان أوامر الإخلاء. ولأنه كان مقيداً بهذه المحاولة من قبل مجموعة بارزة في الجيش، فقد عدّل جيش الدفاع الإسرائيلي استراتيجيته للإخلاء (ليفي، ٢٠٠٧، صفحة ٢٤٥-٢٧٩). وخلال الحرب على لبنان، تصاعد هذا الالتزام الجمهوري وقاد بعض الجنود المتدينين، من بينهم مستوطنون، إلى التهديد برفض القتال إلا إذا تراجع رئيس الوزراء وأمرت عن إعلانه بأن نتائج الحرب في لبنان ستعزز «خطة الالتقاء»، تحديداً خطة الانسحاب أحادياً من جزء من الضفة الغربية (ويس وحداد، ٢٠٠٧). بالواقع، لقد امتثلت وأمرت لهذا الإنذار، الذي أثبت مدى فاعلية السيطرة والتحكم «من الداخل».

مع ذلك، فقد سمح «المضحون بالجسد» للدولة

كان الجيش مراقباً غير مباشرة، بطريقة غير مباشرة، من قبل الشبكات الاجتماعية من الذين يكونون صفوفهم هذا النموذج الجمهوري للسيطرة السياسية

العلمانية والميزراحيم المتنقلة) من ٧٠٪ إلى ٥٤٪ نسبة إلى الأسبوع الأول من حرب ١٩٨٢، وهذا انحدار أكبر ولا بأس به من الانخفاض النسبي في هذا الوزن الديمغرافي لهذه الطبقة الوسطى. وقد ملأت الجماعات الدينية والهامشية هذه الفجوة (الي، ٢٠٠٧، صفحة ٢٢٩-٢٣٢). هذا التغيير الاجتماعي انعكس في إعادة تشكيل الأخلاقيات المسلوقة التي كانت منعكسة أساساً في انتفاضة الأقصى، من تظاهرة تساءلت إن كانت الحرب عادلة (على نمط حرب لبنان الأولى)، إلى تظاهرة تتقبل التضحية وحتى استعراض الفخر والعزة بهذه التضحية، وحدّ الاحتجاجات بالجانب الفعال لأداء جيش الدفاع (ibid، صفحة ١٢٨-١٣١).

فضلاً عن ذلك، ساهمت الحرب في كسر المحرمات وفي كون التركيبة الاجتماعية للضحايا ليست على الأجندة العامة. فللمرة الأولى، بحث الخطاب العام التمثيل الطبقي - الأخلاقي للضحايا. هذا الخطاب ترافق مع تعليقات شائكة أطلقتها مجموعات معينة ضد النخبة السابقة في الخدمة العسكرية الذين هم بأساسهم من الأشكيناز العلمانيين - تعليقات من حركة الكيبوتز بشكل رئيس (الذين زادوا من حصتهم بين الضحايا) وقيادة الجماعات المتدينة والمستوطنين. كانت هذه هي خلفية الانتقاد الذي وجهه رئيس مديرية شؤون الموظفين في جيش الدفاع الإسرائيلي، الجنرال أليعازر ستيرن، ومفاده أن أطفالاً من عائلات المتطوعين في تل أبيب، قلب الطبقة الوسطى - العليا، لم يكونوا ممثلين في عداد وفيات جيش الدفاع الإسرائيلي، ما حفز بالتالي على إثارة جدل عام. رداً على ذلك، شُمتعت أصوات تعبر عن الطبقة الوسطى - العليا وهي تقول بأن «تل أبيب» ترمز إلى طريقة بديلة من المساهمة المدنية إزاء المجتمع، أو حتى تصنع مساهمة عسكرية لا تهدد الحياة في القطاعات التقنية للجيش. شكّل هذا النقاش بُعداً آخر لخطاب الفجوة الجديد الذي رفع من شأن الخسارة واستفاد منها كمصدر فخر وقوة بدلاً من أن تكون مصدر طاقة سياسية مستخدمة لنزع الشرعية عن حالة الحرب. إنّ لا مبالاة «المضحّين بالمال» في أوساط الطبقة الوسطى، والقاعدة الضيقة «للمضحّين بالجسد» من بينهم، والتوجه القومي لـ «المضحّين بالجسد» أمور عملت كلها على توسيع حرية الجيش بالعمل. أما قيود هذه الحرية فيمكن أن تبرز فقط من محاولات «المضحّين بالمال» لحفض موارد الجيش.

باستعادة استقلاليتها الداخلية في المجال العسكري، كما تثبت طريقة الاحتجاجات.

ما إن وصل الاصطفاف الاجتماعي لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى ذروته في أواخر التسعينيات، حتى استعادت الدولة كثيراً من قوتها وسلطانها المستقلة لإدارة سياساتها العسكرية. وعلى عكس حرب ١٩٨٢ والانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)، كانت حركة السلام خلال انتفاضة الأقصى (من العام ٢٠٠٠) صامتة تماماً تقريباً، ولم يكن لمنظمة عامة للجنود أو لأهاليهم أي تأثير هام في الساحة السياسية. بعد حرب لبنان الثانية، كان جنود الاحتياط أول من تظاهر ضد الأداء المتواضع لجيش الدفاع الإسرائيلي. مع ذلك، فقد تركت التركيبة المتغيرة للجيش بصمتها على جنود الاحتياط، الذين وظف الناطقون باسمهم لهجة أكثر صقورية من الماضي. لقد برروا الحرب لكنهم انتقدوا إدارتها التي قادت إلى فشل متصور. ولم يطرح التبرير للحرب خلال حرب لبنان الثانية. وفقاً لذلك، وبدعم من العائلات الثكلى، ألحت المنظمات التابعة لجنود الاحتياط على تأسيس لجنة مساءلة حكومية للتحقيق بإدارة الحرب، مطلب تمت تلبيته جزئياً.

وفي أسلوب مختلف، ارتفعت المساومة بين الجيش وحركته الاجتماعية إلى مستوى جديد. فحتى ذلك الحين، كانت المساومة تجري حول شروط الخدمة على المستويين، الفردي والجماعي، أو حول الطبيعة السياسية للمهمات المصادق عليها من قبل الصف السياسي. في كل الأحوال، وبما يتعلق بعمل الجيش وأدائه، فقد كانت المساومة مقيدة بقضايا خارجة عن صلب عمل الجيش وأدائه، كالحوادث أو التحرشات الجنسية. رغم ذلك فقد تمت المساومة على الأساس الاحترافي للجيش الآن، لا سيما أدائه في الحرب. فبالنسبة إلى الاحتياط على أقل تقدير، كانت هذه المساومة على استعدادهم لتلبية النداء عند الاستدعاء للخدمة في المستقبل مشروطة ضمناً بتحسينات في الإدارة المهنية والاحترافية لجيش الدفاع الإسرائيلي. وكانت العوائق التي يمكن المساومة عليها أدنى مما كانت عليه في الماضي.

إن التركيبة الجديدة لجيش الدفاع الإسرائيلي ليست الموضوع الوحيد الذي له صلة بالطريقة الجديدة للاحتجاجات وإنما التركيبة الاجتماعية أيضاً لضحايا الجيش في القتال. فقد هبطت خسائر الجيش خلال حرب لبنان الثانية من الطبقة الوسطى العلمانية (الأشكيناز

حتى عندما كان الجيش يخوض حرباً ضد فلسطينيين، الفلسفة الانتقادية لموارده وظهرت في الهجوم على شروط التوظيف التي يتمتع بها أشخاص في الخدمة المهنية والخدمات التقاعدية الملائمة لهم

التنافس على غرار السوق

كونه عمل في بيئة تنافسية، غير جيش الدفاع الإسرائيلي طريقة عمله. ففي ضوء التوقعات في أوساط دافعي الضرائب المدنيين بأنه ينبغي تحميل المسؤولية والمحاسبة لمن يوفر الأمن، دخل كبار العاملين في الجيش المساومة المباشرة مع مواطنيه - الزبائن كطريقة تنافس على الموارد والشرعية. وبالكاد يكون مستغرباً، إذاً، أن يكون رؤساء هيئة الأركان في العقد الأخير من القرن الماضي قد رعوا مفهوماً جديداً لدورهم وعززوه. لقد بدأوا بالنظر إلى أنفسهم على أنهم مدينون بالفضل للشعب، وليس للحكومة، حتى أنهم يشددون على هذه النقطة في تعليقات عامة علنية معينة. وفقاً لذلك، تعرض هؤلاء للانتقاد بسبب كونهم «رؤساء هيئة أركان سياسيين» (انظر على سبيل المثال مقاربة الضباط في ندوة موثقة من قبل نيفو وشور، ٢٠٠٣). في كل الأحوال، لم يكونوا مختلفين بذلك عن سبقوهم بالطريقة التي أداروا فيها الشؤون العسكرية، وإنما فقط في البيئة التي نقلوا رسائلهم بها من خلالها.

كذلك قاد حوارهم مع العامة رؤساء الجيش إلى تقاسم آرائهم غير المعالجة، بالدرجة الأولى، من دون الاعتماد على وساطة سياسيين (على سبيل المثال، تصريحات رئيس هيئة الأركان موشيه يعالون حول مخاطر الانسحاب الأحادي من قطاع غزة). لقد اصطدم حق الشعب بالمعرفة مع أسس الإشراف التقليدية على الجيش، ومع الأسس التي تتجه نحو خلق تقسيم، وموضوعة آليات الوساطة السياسية بين قادة الجيش والشعب وإلغاء حقوق الجنود بالاختلاف علناً مع من هم أرفع منهم سياسياً.

مع هذا النموذج من الولاء المباشر تجاه العامة، ابتعد الجيش أيضاً عن علاقته المترددة مع الإعلام وتبنّى علاقات أكثر قرباً منها بكثير، إلى درجة التسويق للجيش بشكل فاعل وناشط من خلال الإعلام. ويمثل تحرك كهذا انتقالاً من التلاعب إلى المغازلة بحسب تعبير موسكوس. وقد انتشرت الفكرة الاستهلاكية لـ«التسويق المباشر» إلى القطاع العسكري.

خلال حرب لبنان الثانية، لعب الإعلام دوراً أكبر في كشف الثغرات والإخفاقات التشغيلية بشكل منهجي، كأصطدام المروحيات، الافتقار للدفاعات الإلكترونية على متن سفينة صواريخ والذي أدى إلى ضربها بواسطة صاروخ، شكاوى جنود الاحتياط بما يتعلق بمستوى تدريبهم وتجهيزاتهم، الاحتكاكات بين الجنرالات، إلى ما هنالك. وقد وصل الاختراق الإعلامي للجيش إلى

مستوى لم يصله من قبل خلال حالة طوارئ، وبذلك فقد جرى انتقاده علناً بسبب افتقاره للحس الوطني (ويمان، ٢٠٠٧). فضلاً عن ذلك، لقد شجع الجيش، بحذ ذاته، على الاختراق الإعلامي عن طريق السماح بالتغطية الإعلامية من دون وضع قيود هامة.

مثل الدور الذي لعبه الإعلام المفارقة التي قدمها كوهي: لدى الإعلام وسائل أكثر لتدارس الجيش والتدقيق فيه، إلا أن تفوق الفكر العسكري لا يزال مهيماً. وإضافة إلى النقد الموجّه للأداء، وقف الإعلام، بشكل لا لبس فيه، وراء الأجندة العسكرية. وكان النقد محدوداً بأداء الجيش (تقرير كيشيف، ٢٠٠٧). وللمفارقة، هذا هو نوع النقد الذي يكرس تفوق التفكير العسكري، لأنه يعزز الإيمان بأن هناك حلاً عسكرياً لمشاكل سياسية، حل بالإمكان تنفيذه إذا ما استطاع الجيش الأداء بمستوى مناسب. فضلاً عن ذلك، وعلى امتداد الحرب، انتقد القادة السياسيون السابقون لسماحهم لحزب الله بأن يصبح أقوى، ما يعني، لعدم شنهم حرباً استباقية. نتيجة لذلك، تم دفع البحث عن بدائل سياسية للحرب جانباً. وتعايش الخضوع الزائد للجيش والعسكرة مع بعضهما مجدداً.

بالإمكان تقبّل هذه المفارقة وصولاً إلى طابع المواجهة بين الجيش والإعلام. فمع النظام السوقي للإعلام الإسرائيلي منذ التسعينيات (مع انحدار الصحافة الحزبية ونمو سيطرة الشركات على الإعلام)، أثرت مقارنة الأخبار، كما لو أنها سلعة، في هذا المجال أيضاً. إنها مواجهة بين مواصلة الإعلام لأخبار قابلة للتسويق ومواصلة الجيش الشرعية. نتيجة لذلك، فإن إلقاء لمحة خاطفة على الصحافة منذ التسعينيات وحتى العقد الأخير من القرن الماضي يكشف عن أنه برغم تكثيف الإعلام تدقيقه بالجيش وتجاوزه على الدوام عوائق تقليدية كالرقابة العسكرية، فإن قضايا هامشية نسبياً كانت تشكل بؤرة التركيز لديه. فالحوادث والإخفاقات العسكرية، الصراعات داخل الجيش والنزاعات بين شخصيات عسكرية وسياسيين، والإخفاقات في سياسات الموارد البشرية كانت من بين القضايا التي غطاها الإعلام. وقد اجتذب انتقاد الجيش كتاب الأعمدة الاقتصادية في الصحف أيضاً، حيث كان التركيز على قضايا الأداء غير الفعال اقتصادياً. في كل الأحوال، كانت القضايا الموضوعية المتصلة بدور الفكر العسكري في تشكيل السياسات الإسرائيلية مهمة (انظر دور، ٢٠٠٤ حول انتفاضة الأقصى). وبالحديث عن الناحية الهيكلية، أدى الإفراط في التعرض والانكشاف للصحافة إلى توجه

مسبق، اختار جنرالات متقاعدون الحوار العام العلني وتخلوا عن القنوات الأكثر حميمية المستخدمة سابقاً في الشبكة الاجتماعية في حالات النقاش المشابهة. وجسد مظهر هذا الاحتجاج نفسه خرقاً في الشبكة الاجتماعية المتناسكة لأشخاص عسكريين حاليين وسابقين، شبكة تدفع بمصالحهم المشتركة قدماً (انظر باراك وشيفر، ٢٠٠٦). وكان انتقاد الجنرالات للقيادة العليا سبباً لأن يكسر صورة المؤسسة نفسها أكثر حتى، تلك المؤسسة التي كانوا ينالون مكافأتهم منها، رمزياً ومادياً. وهذا يستتبع القول بأن أعمالهم تعكس استيعابهم الداخلي للإقرار بأن صورة الجيش قد وصلت إلى درجة من الانحطاط بحيث إنها بررت حصول احتجاج غير مسبوق تحديداً من قبل أولئك الذين كانت مكافأتهم مرتبطة بتلك الصورة.

إن تحويل الجنرالات إلى شخصيات عامة لا يحول توازن القوى بينهم وبين السياسيين لصالح ضباط الجيش فحسب، بل يمكنه أيضاً تعزيز الافتقار للوضوح الذي يتسم به الجيش أساساً في مجتمع السوق - الحدود المبهمة بين التنفيذ الصحيح والسليم لمتطلبات المهنة العسكرية من جهة، وتسويق الحاجات من جهة أخرى. فالجيش الذي يقاتل لأجل مكانته العامة بوساطة سياسية ضعيفة، يميل للتأكيد على الانجازات الحرة لتبرير موارده وبالتالي لتعزيز الثقة العامة به. إن جيشاً كهذا من الصعوبة بمكان تقييده سياسياً.

بالإجمال، إن الحوار المباشر، الانكشاف أمام الإعلام الذي أبعد الصحفيين عن التساؤل حول الفكر العسكري ونشر الدعاية عن القيادة العسكرية، أمور عملت كلها، مجدداً، على توسيع مجال عمل الجيش عن طريق تعزيز الفكر العسكري.

التسليح والتكنولوجيا

خلاصة القول، لعبت مسألة إعادة التنظيم (الاصطفاف) الاجتماعي لجيش الدفاع الإسرائيلي التي وصلت إلى ذروتها في أواخر التسعينيات دوراً هاماً في التقليل من القاعدة الاجتماعية للاحتجاجات. في كل الأحوال، لم تكن إعادة التنظيم (الاصطفاف) الوسيلة الاستراتيجية الوحيدة التي ساعدت جيش الدفاع الإسرائيلي على زيادة استقلاليته بالعمل. في الوقت نفسه، بدأ جيش الدفاع بزيادة استخدامه للأسلحة ذات التكنولوجيا الكثيفة المتقدمة والتي تبقى المحارب بعيداً عن ضحيته، وبالتالي تبلد وعيه السياسي والتقليل من المخاطرة

هذه الأخيرة للتعامل مع الحوادث الصغيرة في الوقت الذي تهمل فيه الصورة الشاملة، والمثير للسخرية هو أنه لو توفرت معلومات أقل، ربما كانت الصحافة أكثر ميلاً لإطلاق بحث ونقاش حول القضايا السياسية الكلية.

أحدث الحوار المباشر مع الشعب بوساطة الإعلام «نشر دعاية» للقيادة العليا. ففي كانون الثاني ٢٠٠٧، وعندما كان التحقيق الذاتي الذي أجراه الجيش عن الحرب على وشك الانتهاء، استقال رئيس هيئة الأركان دان حالوتس من منصبه. وكان حالوتس أول رئيس هيئة أركان يتنحى عن منصبه بداعي الضغوط الشعبية، إذ تقاعد الجنرال ديفيد أليعازر بعد حرب ١٩٧٣، لكن ذلك كان رداً على توصية من لجنة التحقيق الحكومية، وليس بسبب الضغط الشعبي، والتي كانت توجهها في ذلك الحين القيادة السياسية وليس الجيش. في الماضي، كانت تُسمع الأصوات الداعية إلى استقالة رئيس هيئة الأركان فقط عندما كان ينظر إليه على أنه ينفذ سياسات مثيرة للجدل سياسياً، وليس عند انتقاد أدائه المهني.

فضلاً عن ذلك، كان سلوك حالوتس منذ نهاية الحرب يوجهه مبدأ وجوب إعادة الجيش ترسيخ ثقة الشعب به، وهو سبب فيض التحقيقات التي جرت في الجيش والتي نشرت نتائجها للعلن بكميات غير مسبوقة. هذه الشفافية كانت مظهراً وتعبيراً عن الحوار المباشر بين القيادة العسكرية والشعب، حوار يتجاوز القيادة السياسية.

لم يستقل حالوتس لأن القيادة السياسية دفعته لذلك، وإنما لأنه كان قد استوعب الحقيقة بأن ثقة الشعب به أصبحت في الحضيض، ما جعل من الصعب عليه العمل، وتسبب أيضاً في تآكل الثقة به داخل المؤسسة العسكرية. كان الانتقاد الشعبي العلني للجيش بعد الحرب مسؤولاً عن إضعاف آليات الوساطة أكثر بين الشعب وكبار ضباط الجيش، وأشار إلى مرحلة أخرى في العملية التي أصبح فيها الجنرالات عبارة عن شخصيات عامة. وفي غياب نشاط هام من جانب القيادة السياسية لتعزيز سلطتها على الجيش أو تمثيل مصالحها في الساحة العامة، وفي ضوء واقع تراجع الحكومة عن البدء بتغيير في قيادة الجيش بداية الحرب، بل وعدم تقديمها مساندة كاملة للمؤسسة العسكرية، وقف الجنرالات وحيدون في الخطوط الأمامية للحوار مع الشعب، وأخفقوا.

فضلاً عن ذلك، تفاقم الدعاية بسبب الاحتجاجات العلنية لجنرالات متقاعدين، انتقدوا أداء الجيش المشوب بالعيوب ودعوا إلى استقالة حالوتس. وفي تحرك غير

آدت المكانة العالية
للجيش الإسرائيلي والدور
الذي شغله في
تجديد الجيش
فسياسة الاجتماعية
الهرمية للمردم
الدولة من
تجديد الجنود
مقابل أجور متدن

بنفسه، الأمر الذي قد يقلل من الكلفة السياسية لانتشاره. وقد بينت العمليتان الكبيرتان اللتان شنتا في جنوب لبنان في التسعينيات ضد دولة مصغرة ناشئة يديرها حزب الله النموذج الجديد - عملية تصفية الحساب وعملية عنقايد الغضب. هنا، دعا الرد العسكري إلى «مكافحة النيران»، ما يعني الاعتماد الشديد على الهجمات الجوية من دون استخدام قوات برية اقتحامية. وقد شملت المقاربة الجديدة استخدام ذخائر دقيقة وطويلة المدى هدفت إلى الضغط على السكان المحليين لتقييد نشاطات حزب الله. أما في حرب لبنان الثانية، فقد وصلت هذه المقاربة إلى ذروتها مع الاعتماد الكامل تقريباً على سلاح الجو خلال الأيام الأولى من الحرب.

إن الاعتماد على التكنولوجيا جنباً إلى جنب مع التسليح جعل سلاح الجو «جيشاً احترافياً ضمن جيش». فطيارو سلاح الجو يجمعون الخدمة الإلزامية مع الخدمة المهنية. وفي أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، تم إضفاء الطابع المهني والاحترافي أكثر على سلاح الجو وذلك بتمديد فترة الخدمة من ٥ سنوات إلى ١٢ سنة، بما في ذلك التدريب والدراسات الأكاديمية. وقد قلل تسليح هذا النموذج من اعتماد سلاح الجو على جنود الاحتياط، عموده الفقري سابقاً. وبالتالي، فقد أضعف النموذج الجديد إمكانية الرافض في أوساط الطيارين في الاحتياط، وهي قضية أساسية برزت بعد دعم عدد من كبار الطيارين في الاحتياط للتحرك الرافض في انتفاضة الأقصى بسبب ضرب المدنيين الأبرياء. وفي ضوء الحساسية إزاء الخسائر في حرب لبنان الثانية - التي ثبتت بعد اختراقات على نطاق صغير انتهت بعدد مرتفع نسبياً من الخسائر والضحايا - يمكن المرء أن يرى سبب سحب الجنود الذين تم نشرهم من سلاح الجو. فإطالة الحرب مع العجز عن تحقيق أهداف عسكرية معينة كان فقط، هو الذي زاد من الدور الذي لعبته القوات البرية. مع ذلك، لم تكن فقط العملية البرية هي التي تم تأجيلها لبعض الوقت بسبب الحساسية من إمكانية سقوط ضحايا، وليس فقط أنه تم استدعاء الاحتياط في وقت متأخر بسبب الثمن السياسي لتعبثهم، وإنما تم تنفيذ العملية نفسها بتردد أيضاً. لقد أعاد التسليح النصفى - سلاح الجو وليس القوات البرية - تشكيل نشاطات الحرب.

بالواقع، لقد أرست الحرب أسس تسريع التحول إلى جيش محترف. وبذلك قد يكون التسليح امتد إلى القوات البرية أيضاً، وهذا محتمل.

أولاً وقبل كل شيء، أبطل النموذج الحالي للتجنيد الإلزامي، المبني على فترات قصيرة الخدمة الإجبارية ونظام الاحتياط. لقد كشفت الحرب الفجوة المتقلصة بين الأداء الاحترافي لجنود جيش الدفاع الإسرائيلي وبين رجال الميليشيات اللبنانية، لأن الحرب اندلعت نتيجة نجاح حزب الله في خطف اثنين من جنود الاحتياط. بمعنى آخر، لقد تركز رجال الميليشيا، وبشكل دائم، على جبهة معينة سادوا فيها على جنود الاحتياط الذين ينفذون خدمتهم لفترة زمنية قصيرة فقط كل عام. هذا الفشل للقوات البرية أشعل حرباً كشفت المستوى المتدني لللياقة القتالية لجنود الاحتياط. وفقاً لذلك، فقد كان الدرس الرئيس المستخلص من هذا الإخفاق هو زيادة مستوى التدريب. زيادة العبء الذي ينتج التسليح.

نظرياً، يمكن تصور الجنود في منظومتهم مكافآت في آن معاً: مكافآت مادية ومكافآت رمزية نابعة من المكانة والشرف العائدين للخدمة العسكرية والمترجمين بالمكانة الاجتماعية. فالمكافآت الرمزية المخففة، عموماً، تزيد توقع مكافآت مادية أكبر، كنوع من سد أو استبدال التعويض (ليفى، ٢٠٠٧).

في إسرائيل أيضاً، أدت المكانة العالية لجيش الدفاع الإسرائيلي والدور الذي شغله في تحديد الهرمية الاجتماعية للمرء إلى تمكين الدولة من تجنيد الجنود مقابل أجر متدن. في كل الأحوال، ومنذ التسعينيات، عانى جيش الدفاع الإسرائيلي من التآكل في مكانته الاجتماعية، مع التآكل المتلازم في المكافآت الرمزية. وبشكل أكثر تحديداً، خسر جيش الدفاع الإسرائيلي منذ حرب ١٩٨٢، تدريجياً وبشكل منهجي، ثقة مختلف المجموعات: طبقة الأثريين الواسطة - العليا في حرب ١٩٨٢ المستمرة سياسياً وفي الانتفاضة الأولى، كما خسر جزءاً من المجموعات الدينية الوطنية في مسألة فك الارتباط (عن غزة). وأضافت حرب لبنان الثانية الجنود الاحتياط من الطبقة الوسطى إلى القائمة.

عندما اندلعت الحرب وتمت تعبئة فرق الاحتياط بتردد، وأرسلوا وهم غير جاهزين للقتال لأهداف غامضة، أصبح واضحاً أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد انتهك، وببساطة، «عقده السيكولوجي» مع جنود الاحتياط. ووفقاً لمصطلحات هذا العقد، فإن جنود الاحتياط مستعدون دائماً للاستدعاء، في حين يضمن جيش الدفاع الإسرائيلي أن المجند أو المجندة سيتلقى التدريب، ويتم تجهيزه بالمعدات والاستفادة منه واستخدامه جيداً، لذا،





عودتهم إلى حياتهم الطبيعية، يكون هؤلاء عرضة لترجمة تجربتهم في الخدمة العسكرية في طاقة سياسية، مستغلين قدرتهم على تنظيم وتفعيل شبكات اجتماعية (انظرين آري وآخرين، ٢٠٠٤).

تعلم الجيش هذا الدرس عندما رأى الدور الذي أداه الاحتياط في التظاهرات والاحتجاجات المنظمة. وكونه تعلم هذا الدرس، فقد قرر الجيش أن يبني الحرب المستمرة على قاعدة القوات البرية، ما يعني إدارتها بعيداً عن نظر العامة (تامير، ٢٠٠٥، ١٠-١١، ٢٧٤). كذلك الأمر تم رمي جنود الاحتياط في قلب القتال ضد الفلسطينيين في الانتفاضة، خلال «عملية الدرع الدفاعي» (٢٠٠٢) بشكل رئيس، فقط بعد تثبيت مشروعية هذه الحرب في القتال الذي قام به الجنود النظاميون. وخلال حرب لبنان الثانية، كان الثمن السياسي لاستدعاء جنود الاحتياط مفهوماً من قبل الحكومة، والقيادة العسكرية كجزء من ذخيرة يرجع إليها تعلموها من خلال التجربة المتراكمة منذ حرب ١٩٨٢ (انظر لجنة فينوغراد، ٢٠٠٧، صفحة ٩٨). وبذلك فإن التردد السياسي بسحب الاحتياط وإرسالهم في عمليات برية ضخمة خلق الانطباع بأن الجيش قد فشل بتحقيق أهدافه. في الوقت نفسه، فإن أولئك الذين تم استدعائهم قاموا بإشعال تظاهرات لاحقاً، كما فصلنا آنفاً. لذا، فإن إضفاء الاحترافية على نظام الاحتياط سيضمن نزع الطابع السياسي عنه أيضاً.

التسليح يوّلد التشدد والقتال. فيقدر ما يرسخ الجيش اعتماده على المجندين الهامشيين والمتدينين المدفوعين الأجر، فإنه سيتبنى توجهاً أكثر ولعاً بالقتال. إن وزن الطبقة الوسطى سينحدر لصالح جماعات أكثر قومية وتشدداً في المجتمع، نظراً للعلاقة المتبادلة بين التطلعات السياسية وموقع الطبقة الإثنية. فضلاً عن ذلك، وفي جيش غير متوازن سياسياً، ستتوسع حرية العمل للقيادة العليا بما أنها تتحرر من الهواجس المتعلقة بتقسيم الصفوف عن طريق توظيف تكتيكات محل جدل سياسياً.

هناك مسألتان مرتبطتان بالتسليح تساهمان أيضاً بهذه المشكلة. الأولى هي أن خدمات الشراء المالية، بدلاً من الجنود المجندين إدارياً، تحرف التوقعات عن مجال المكافآت الرمزية (كالاعتراف بايديولوجية سياسية) إلى توقعات بمكافآت مادية. عندها ستكون الخدمة العسكرية غير ميسسة، بما أن الجندي المحترف ليس مبالاً

من المنطقي الافتراض بأنه في بداية الحرب، سوف يجعل تأكل الثقة مسألة سحب وتفعيل عمل الاحتياط في المستقبل أمراً أكثر صعوبة. وعانى المجندون من تأثير مشابه، والذي عزز «أزمة الدوافع»، حيث أضعفت الحرب ثقتهم بقدرة الجيش على حماية أرواحهم عن طريق نشرهم بشكل فعال في مهمات حيوية.

أدى انحدار المكافآت الرمزية إلى رفع الضغوط للحصول على مكافآت مادية، عملية كانت قيد المساومة بين الجيش ومجنديه، جنود الاحتياط بشكل رئيس. هذه المساومة قادت الحكومة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إلى المصادقة على إصلاحات في نظام التجنيد مبنية على أساس تقصير فترة الخدمة العسكرية، التقليل من حجم الجيش، زيادة الانتقائية، وتقديم مكافآت محسنة، خاصة لأولئك الذين يخدمون فترات زمنية ممددة. في كل الأحوال، إن الانتقائية المتزايدة ترفع الضغوط لأجل المكافآت المادية، ومن المنطقي التكهن أن يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بتقديم مكافآت أفضل لتجنب النقص في فريق العمل المؤهل، جزء منها سيكون بشكل تبادل الخدمة الممددة مقابل تعويضات محسنة. إن زيادة المكافآت المادية ستزيد الانتقائية مجدداً. لذا، ولخفض رواتب الجيش سيكون هناك اعتماد متزايد على جيش صغير نسبياً إنما لديه مكافآت جيدة. أما النتيجة النهائية لهذه العملية فستكون احترافية متزايدة للجيش.

بالإجمال، إن الجمع ما بين تزايد سوء «العجز الرمزي» السابق مع تزايد الانتقائية لخلق جيش أصغر إنما مدرب بشكل أفضل، سيوّلد تسليح الجيش، ما يعني، الخدمة مقابل الدفع. من جهة أخرى، إن عجز الموازنة يضع قيوداً على قدرة الجيش على تقديم مكافآت مادية للمجندين من الطبقة الوسطى. ولهذا السبب، فإن المجندين الأرخص أجراً - أولئك الذين دافعهم محنة اقتصادية، أو أمر ايديولوجي - عسكري، أو مصلحة في حراك اجتماعي والذين تعتبر البدائل المقدمة لهم من قبل سوق العمل المدني أقل جاذبية - هم تجمع المرشحين الرئيس المتوفر، المثالي لجيوش مهنية.

قد تكون الاحترافية مفضلة أيضاً من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي والسياسيين كوسيلة لاستعادة الاستقلالية العسكرية. فجنود الاحتياط هم «مدنيون معيّون» يحضرون معهم قيمهم المدنية إلى خدمة الاحتياط، ومن وجهة النظر تلك، فإنهم يساومون مع الجيش حول طبيعة خدمتهم وظروفها وشروطها. وعند

الجمع ما بين تزايد سوء «العجز الرمزي» مع تزايد الانتقائية لخلق جيش أصغر إنما مدرب بشكل أفضل، سيوّلد تسليح الجيش، ما يعني، الخدمة مقابل الدفع.

ويتطابق مجال العمل الأوسع مع رغبة الجيش بعرض قدرته أكثر كوسيلة لتعزيز شرعيته في بيئة تنافسية. في الوقت نفسه، لدى الجيش موارد أقل لتمويل هذه السياسات، بسبب النقد ذي التوجه السوقي الذي يقيده ليعدل طريقة العمل وفق متطلبات السوق. ونظراً لحاجته إلى التنافس مع مؤسسات أخرى في السوق وعالم التجارة، فإن سياسات الجيش محكومة بالسوق على نحو متزايد. إن حرية العمل ليست متماثلة ومتناسبة مع موارد الجيش المتقلصة. وقد أعطيت للحكومة القدرة على شن حرب بين عشية وضحاها لكن لم تعط لها القدرة على تحمل حرب مكلفة.

هذا التناقض كشف عن نفسه في الحرب. ونظراً للتغيير في التركيبة الاجتماعية للوحدات الميدانية وتأثيره على خطاب الفجعية، لم تواجه الحكومة مقاومة كبيرة لقراراتها لا من جنودها ولا من شبكاتهم الاجتماعية. بمعنى آخر، لقد أثبت النموذج الجمهوري للسيطرة عدم فاعلية. في الوقت نفسه، قيّدت نماذج أخرى نمت خارج الخوض التدريجي لجيش الدفاع الإسرائيلي لقوى السوق الجيش. فقد ترددت الحكومة في إعلان حالة الطوارئ لتجنب تأثير سلبي على الموازنة. وقاد الاعتماد على سلاح الجو الذي أصبح سلعة إلى تردد في تفعيل القوات البرية. أخيراً، لقد جعل تعرض جيش الدفاع الإسرائيلي للتدقيق والفحص التطفلي من قبل الإعلام وشبح المحاسبة العامة الضباط مترددين عند إصدار الأوامر.

أصبحت آليات السوق، بالتالي، الآليات الأكثر فاعلية التي يمكنها تحدي تفوق الفكر العسكري عن طريق تقييد المؤسسة مادياً. مع ذلك، تثبت سيطرة السوق فاعليتها فقط عندما تصبح كلفة الحرب مرتفعة جداً نسبة إلى المكاسب السياسية والاقتصادية غير المباشرة، ما يعني أن النشاط العسكري المتدني الكلفة الذي لا يؤثر على معيشة الطبقة الوسطى - العليا ومصالحها الجوهرية، يمكن أن يأخذ مجراه دون عوائق. فقد فشلت السياسات الإسرائيلية في تطوير آليات سياسية وثقافية فاعلة يمكنها أن تحقق التوازن للتفوق العسكري، رغم تعزيز وسائل الإشراف على المؤسسة العسكرية. في كل الأحوال، إن السيطرة على المؤسسة العسكرية ليست صعبة، أو تشكل تحدياً، كالسيطرة على التفكير العسكري. وتلعب آليات السوق دورها في تحقيق هذا التحدي، إلا أن الحاجة إلى إعادة تأهيل الآلات الجمهورية تعتبر صحيحة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

للعصيان، وهذا طبيعي. فالتسليع سيضعف التوقعات السياسية في أوساط كل من المجندين والجماعات الاجتماعية المدنية الآتين منها، وبالتالي يخفض الحافز على المراقبة السياسية للجيش «من الداخل». ثانياً، سينعكس التسليع أيضاً في تقلص الأسس الاجتماعية للتجنيد. وكما أظهر تحليل خطاب الفجعية في ضوء التغييرات في تركيبة الضحايا، وكما يعرض التمايز بين «التضحية بالجسد» و«التضحية بالمال»، فإن انحدار مستويات المشاركة العسكرية ينطوي على قوة مساومة بالنسبة إلى المشاركة السياسية في مقابل الدولة بهدف مراقبة سلوك الجيش. هذا الانحدار سيزيد من حدة فتور النخبة إزاء الجيش، مع عواقب من الصعب حلها بالنسبة إلى السيطرة الديمقراطية عليه.

بالتالي، بالإمكان نشر جيش احترافي بشكل أسهل لأداء مهمات محل جدل سياسياً. إن احترافية الجيش قد تستفيد من التغيير، لكن التسليع قد يجعل النموذج التقليدي للسيطرة السياسية يتآكل.

استنتاجات

عكست حرب لبنان الثانية، وسرّعت حصول تغيير أوسع في طريقة الإشراف المدني على الجيش، وتحديدًا، التحول من السيطرة الجمهورية إلى سيطرة السوق. ومع انحسار النموذج الجمهوري التقليدي لسيطرة المواطن - الجندي، احتلت الآليات ذات التوجه السوقي الصدارة. اتسم النموذج الجديد الذي ازدهر في مجتمعات غربية وكذلك في إسرائيل بثلاث سمات رئيسية:

- مراقبة للجيش ذات توجه سوقي ناشئة من التمييز بين التضحية المالية/ الجسدية؛

- جو تنافسي على غرار السوق يحكم الممارسات العسكرية ويجبر الجيش على تسويق خدماته عن طريق السماح بالاختراق الإعلامي وبالحوار مباشرة مع الشعب، وبالتالي تحويل الجنرالات إلى شخصيات عامة؛
- تسليع الخدمة العسكرية، ما يفسد المبادئ الجمهورية للمشاركة العسكرية التي من خلالها يمكن للمجتمع السياسي تشكيل مصيره الخاص به، مع القرار بالمضي إلى حرب في قلب هذه المشاركة.

هذه العملية كان لها تأثير متناقض على حرية العمل للجيش: فالجيش تنوّر له حرية عمل أوسع في إدارة السياسات الحربية، وذلك عائد، وإلى حد كبير، إلى التغيير في تركيبته والاحتراف التدريجي لأفراده.

المنظمات غير الحكومية بين الكلمات الطنّانة والحركات الاجتماعية

إصلاح جاد

مديرة مؤسسة
الدراسات النسوية
واستاذة الجندر
والتنمية في جامعة
بيرزيت، فلسطين.
نشرت عدة مؤلفات
عن مشاركة النساء
الفلسطينيات
والعربيات
في السياسة،
وعن الاسلام
وال«إن جي أوز».

مقدمة

إن انتشار المنظمات غير الحكومية (إن جي أوز) ظاهرة عالمية. وعادة ما تُعتبر دليلاً على ضعف الأحزاب السياسية الأيديولوجية وانسحاب الدولة من تأمين الخدمات والمسؤوليات الاجتماعية بسبب سياسات التعديلات الهيكلية المفروضة على معظم بلدان العالم الثالث من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتحت ضغط سياسات الإصلاح النيوليبرالي (هان ١٩٩٦؛ إدوارد وهيوم ١٩٩٥؛ أومفيت ١٩٩٤). يرى البعض أن الـ«إن جي أوز» نتاج للسياسات النيوليبرالية، معتمد مالياً على مصادر نيوليبرالية ومنغمس بشكل مباشر في منافسة الحركات الاجتماعية-السياسية على ولاء القادة المحليين وجماعات الناشطين (بيتراس ١٩٩٧). فيما يعتبرها آخرون أليات مُسخرة لـ «خلق مجتمع مدنيّ عبر التدخل الخارجي» (سامسون ١٩٩٦: ١٢٢-١٢٣)، مشيرين إلى الدمج الإشكالي بين الـ«إن جي أوز» والمجتمع المدنيّ بحد ذاته. ويركز عددٌ من الدراسات على الأثر السلبيّ للـ«إن جي أوز» على الحركات الاجتماعية (بيتراس ١٩٩٧، هان ١٩٩٦)، لاكتشاف أثر ما سيُصطلح على تسميته بـ«التنجيز»^١ (ألفاريز ١٩٩٨) على الحراك والفعل الاجتماعيّ.

ويرى كثيرٌ من الباحثين أن انتشار الـ«إن جي أوز» في الشرق الأوسط إشارة إلى وجود مجتمع مدنيّ نابض بالحياة (نورتون ١٩٩٥؛ إبراهيم ١٩٩٥؛ مغدّم ١٩٩٧). فالـ«إن جي أوز» لا تتوافق مع سمات «دمقرطة» المجتمع المدنيّ فحسب، بل مع الحراك الاجتماعيّ بحد ذاته كذلك: ترابط يسعى هذا المقال لطرحه للمساءلة. إذ إن جهداً قليلاً بُذل لتتبّع أثر انتشار الـ«إن جي أوز» على ترسيخ الحركات الاجتماعية المختلفة التي تدعي الـ«إن

جي أوز» تمثيلها في هذه المنطقة. كما لم يكن ثمة تأكيدٌ على نجاحها في حشد الجماعات المختلفة على ترسيخ حقوقها. وبالقدر ذاته، ركّزت دراساتٌ معدودةٌ حول الشرق الأوسط على كيفية تأثير وربط الـ«إن جي أوز» مع أشكال أخرى من التنظيمات الاجتماعية، سواء كان ذلك على شكل اتحادات، أحزاب سياسية أو حركات اجتماعية تضم طلاباً، نساءً أو عمالاً.

في هذا المقال، سأعتمد إلى البحث لاكتشاف عواقب الانتشار الفطريّ للـ«إن جي أوز» في فلسطين وخصوصاً تنجيز الحركات الاجتماعية الفلسطينية. إذ أرى أن التنجيز كعملية يتحوّل من خلالها الهمّ الجمعيّ إلى مشاريع منعزلة عن السياق العام بحيث يتمّ تطبيقها دون أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على هذه المشاريع بعين الاعتبار، لم تظهر نتائج ترسيخه بعد. وبالتوازي مع ذلك، توصّل بحثي إلى أن الأجندة المستندة إلى الحقوق للـ«إن جي أوز» النسائية كان له أثر سلبيّ على طاقة التعبئة لمنظمات المرأة الجماهيرية، الأمر الذي خلق، بدوره، فسحةً مكّنت الجماعات الإسلامية من تثبيت نفسها كقوةٍ سلطويةٍ ومهيمنة في المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ.

الـ«إن جي أوز» الفلسطينية: تاريخ موجز
إن الدور الذي لعبته الـ«إن جي أوز» الفلسطينية قبل اتفاقية أوسلو يختلف بشدة عن دورها في مرحلة ما بعد أوسلو. فقبل تشكيل السلطة الفلسطينية، كان المجتمع الفلسطينيّ منظماً داخل الأحزاب السياسية والمنظمات القاعدية الجماهيرية وحولها. وارتبطت الـ«إن جي أوز» بتلك الأحزاب تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) التي شجّعت الأحزاب والمنظمات التابعة لها

■ ترجمة:
يزن الحاج

التنجيز
NGOisation: يشير
هذا المصطلح
الحديث إلى قدرة
المنظمات غير
الحكومية «إن
جي أوز» على
تفريغ خطاب
وممارسات الحركات
الاجتماعية
من مضمونها
السياسي. وقد
استخدم عدد قليل
من الكتاب هذا
المصطلح، لعل
أبرزهم الروائية
والناشطة الهندية
أرون داني روي
التي تحدثت في
مناسبات متعددة
عن «تنجيز
السياسة»
وبالأخص «تنجيز
مفهوم المقاومة»؛
إضافة إلى سونيا
ألفاريز (المشار
إليها في هذا المقال)
والتي تشغل
حالياً منصب
أستاذ كرسي
لينارد هورويتز
لسياسات أميركا
اللاتينية في جامعة
ماساتشوستس
أمهيرست.
(المترجم)

وقدّمت لها الدعم المالي. وفيما تمّ منع (م ت ف) وأحزابها السياسية من قبل إسرائيل، شُح، إلى حدّ ما، للمنظمات التابعة لها بالعمل، إذ تمّ اعتبارها منظمات لتأمين الخدمة العامة. وفي الفترة بين نهاية انتفاضة ١٩٨٧ وأوسلو، كان قطاع الد «إن جي أوز» يُستخدم باعتباره القناة الأساسية للمساعدات الأجنبية، الأمر الذي أسهم في تأمين الخدمات إلى عموم السكان. وتضمّن هذا الأمر العيادات والمدارس ورياض الأطفال والمشاريع المدوّرة للدخل. فكانت النتيجة أن ممثلي هذه الد «إن جي أوز» أصبحوا مهمين وحازوا على سلطة أكبر حتى من أحزابهم الأم.

ولقد تحوّل دور الد «إن جي أوز» في الضفة الغربية وقطاع غزة بتأثير من عملية بناء الدولة التي بدأت إثر مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وتعد آثار ديناميكيات بناء الدولة في الأشكال المختلفة من التنظيم في المجتمع المدنيّ هامة لفهم حقيقة عملية كبح حراك المرأة الفلسطينية. إذ إن الديناميكيتين المزدوجتين لبناء الدولة والتنجيز أدتا إلى مزيد من التشظي والكبح لكل الحركات الاجتماعية. فدورة الحياة المحدودة لـ «المشاريع» أدت إلى التشظي بدلاً من خلق ما سمّاه تارو (١٩٩٤) بـ «الربط الشبكيّ المستدام»، حيث يتمّ الحفاظ على الروابط بين الاقتصاد والمنظمات بدقّي اعتياديّ.

تعدّ الد «إن جي أوز» النسائية في العالم العربي بالنسبة للبعض عوامل فاعلة هامة للتنمية والدمقرطة وبالتالي التحديث (قنديل ١٩٩٥). ومع ذلك، وبحكم اعتمادها على «عامل التمويل»، فهي تقدّم أجندة غربية وتكون ممثلة لنخبة من النساء (شليبي ٢٠٠١؛ حمامي ١٩٩٥؛ حنفي وطبر ٢٠٠٢)، وفي ما يخص الثقافة (والتغيير الاجتماعيّ) تقوم الد «إن جي أوز»، بحسب

إذ إن التنجيز، بحد ذاته، يملك بعداً ثقافياً وقيم انتشار تشجع على الاتكالية، والافتقار إلى الاعتماد على الذات، والترويج لنماذج جديدة للاستهلاك. فمن الشائع أن تقرأ في إعلانات الصحف الفلسطينية عن نشاطات اجتماعية جماعية منظمة من قبل مجموعات من الشباب، مثل تنظيف الشوارع وزراعة الأشجار والرسم على الجدران وما إلى ذلك، مذيّلة بشعار صغير يشير إلى اسم المتبرع الذي مَوّل هذه المشاريع. كما يلاحظ أن كثيراً من أنشطة الد «إن جي أوز» تُعقد في فنادق فارغة، التي تقدّم أطعمة باذخة، وتوزع مواد بَرّاقة، وتستعين بشباب «متأقنين» للمساعدة في تنظيم الحدث أو النشاط، الأمر الذي أدى إلى الاختفاء التدريجيّ للصورة «القديمة» للنشاط الاعتياديّ بلهجته ومظهره القرويين.

وعلى أية حال، هذا المقال مهتمّ بشكل أكبر بالأبعاد السياسية للتنجيز بما هو عملية تدخل أيضاً تغييرات في تكوين الحركات النسائية النخبوية (غويتز ١٩٩٧). ففي الحالة الفلسطينية يُعتبر بروز الد «إن جي أوز» وعملية التنجيز أنهما مسببان لانتقال في علاقات القوة: من «تمكين» النساء على مستوى القاعدة إلى «الاستقواء» عليهنّ من قبل النخبة الجديدة (جاد ٢٠٠٤). ومع اعتبار الد «إن جي أوز» مرادفاً لـ «التقدمي» والد «تشاركي» بين الداعمين ذوي النوايا الحسنة لـ «إن جي أوز» الدولية المعروفة، فهذا الترابط مجرد تفكير متفائل في أفضل الأحوال ووهّم في أسوأها.

نشوء «مجتمع مدني» فلسطيني جديد
يُميّز الد «إن جي أوز»، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو، نفسها عن الأشكال الأقدم التي كانت تندرج

تمّ اختطاف الأجندة الوطنيّة
بعد الانتفاضة الثانية
من قبل الد «إن جي أوز» الدولي
والدول الأجنبية والمانحين الأجانب
الذين ركّزوا على مجموع
محددة من القضايا
تخصّ بناء عملية السلام وتسوية النزاع

تحت الجمعيات الخيرية أو الأطر الجماهيرية، التي كانت لها بنية، وخطاب وقادة ومشاريع وشبكات مختلفة كلياً (تركي ١٩٨٩؛ شليبي ٢٠٠١). كانت المنظمات الجماهيرية الأقدم بنى منفتحة ذات أجندات شعبية

البعض، بإعادة إنتاج البنى الاجتماعية البطريركية والعشائرية بدلاً من تغييرها (جوزيف ١٩٩٧). وقد لا تكفي الد «إن جي أوز» بالإسهام في كبح العناصر الأقل «تشاركية» في الثقافة الاجتماعية والسياسية القائمة،

النسائية. وكان الناشطون في المجال النسائي بحاجة إلى أشخاص بمهارات اختصاصية «لدفع عملنا الى امام». ولقد تم تزويد الاختصاصيين في مجالس الإدارة وفي الإدارات بمصالح مختلفة ورؤية بديلة. وشهدت الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٤ انتشاراً للمنظمات النسوية. وطرح العدد المتنامي للمؤسسات خطاباً جديداً بخصوص النساء ومكانتهن، ولكن في اطار من الانهيار المستمر للحراك النسائي. وكان التمايز بين «الاختصاصي» و«السياسي» أحد العوامل التي أضعفت أنواع المبادرات التي كانت موجودة في ما سبق بين المنظمات النسائية في فلسطين. وأدى التخصص إلى دفع المسؤولية نحو الأعلى لا نحو الأسفل؛ نحو الإقصاء لا الاحتواء؛ كما أن «التسلسل الهرمي» يجلب البيروقراطية معه. وكما يلاحظ فريدمان، فبالنتيجة «تسعى السلطة للانتقال نحو الأعلى، فيسود التخصص (الذي يكون نازعاً للسلطة بشكل دائم تقريباً)» (١٩٩٢: ١٤٢).

في تلك الفترة، كان ثمة طلب متزايد من قبل منظمات المرأة وحقوق الإنسان الدولية لتضمين صوت فلسطيني في نشاطاتها. وقد أدى هذا إلى ما يدعوه الفلسطينيون بـ«مناضلي الحقيبة» أو «مناضلي طائرة الجت»^٢. وفيما شهدت الانتفاضة الأولى انفصلاً كبيراً من القادة النساء عن المنظمات القاعدية الجماهيرية لصالح المجتمع الدولي (عبر المشاركة في كثير من النشاطات والمؤتمرات) شهدت الانتفاضة الثانية

تسعى لحشد أكبر شريحة ممكنة من الطلاب والعمال والنساء والشباب في تنظيمات تخدم كل هذه القطاعات (هلترمان ١٩٩٠)، فيما تنشط المنظمات الأحدث في المدن وتديرها نخبة من الطبقة الوسطى المدنية وتكون كيانات أصغر من سابقتها تعتمد على تمويل أجنبي. بدأ انهيار المنظمات القاعدية الجماهيرية منذ بداية التسعينيات، حيث كان مرتبطاً بانهيار ما تسميه فيفيان (٢٠٠٤) «السياسات المؤسسية»، أي السياسات التي تُمارَس من خلال مؤسسات كالاتحادات النقابية والأحزاب. وأطلقت عملية السلام عملية بناء الدولة التي أصبحت فيها أجنحة الجندر بيداً بيد الباحثين عن أساس جديد للشرعية بعد انقسام أحزابهم بين الراغبين في بناء جمهور جديد لهم والراغبين في تشكيل تلفيقي لفسحة جديدة بين العموم عبر الادعاء أن الدولة ستستند إلى المواطنة وحقوق المرأة. ومع أواسط التسعينيات، لم تكن حركة حماس قد شكلت رؤية جندرية متماسكة. ومع ذلك، عبر توجيه نيرانها إلى أية جماعة أو منظمة يمكن أن تزعم تغيير الشريعة، أطلقت الحركة حملة منظمة للاساءة إلى سمعة المنظمات النسائية التي تتبع منهج الاعتماد على الحقوق، وإلى نزع شرعيتها، ومعها كل المنظمات النسائية الأخرى. في تلك الأثناء، كانت الـ«إن جي أوز» الجديدة تنازع الأشكال القديمة للمنظمات القاعدية الجماهيرية على الشرعية والموارد والفضاء في الأماكن العامة.

لم يكن الانتقال من تبني الأجنحة الجندرية إلى الاهتمام المتجدد بالأجنحة الوطنية معتمداً على ارتباط مستمر بالجماهير الفلسطينية أو بأي انغماس في النشاط الوطني، بل كان ذلك بسبب الـ«إن جي أوز» الدولية وغيرها من اللاعبين الدوليين الذين كان لهم دور محوري في اختيار نظرائهم الفلسطينيين ممن انتقوهم بعناية للتحديث باسم المصلحة الوطنية الفلسطينية. ولقد تم اختطاف الأجنحة الوطنية بشكل فعلي، بعد الانتفاضة الثانية، من قبل الـ«إن جي أوز» الدولية والدول الأجنبية والمناحين الأجانب الذين ركزوا على مجموعة محددة من القضايا تخص بناء عملية السلام وتسوية النزاعات وقضايا مماثلة أخرى. ولقد خلقوا جمهوراً يتكون من جماعات بأكملها باتت هي المحاور للوكالات الدولية.

ترافقت الحاجة للاختصاصيين - أو «المختصين» بحسب الاصطلاح المحلي - مع تنامي شاطات المنظمات

٢ مناضل طائرة الجت
Jet-setting Militants:

ظهر مصطلح
«أناس طائرة
الجت» للدلالة على
المشاركين الدائمين
في النشاطات
والمؤتمرات الباذخة،
وعلى جماعة
الأغنياء الموجودين
دوماً كتجمعات
في تلك المؤتمرات
(حيث ينتقلون عبر
الطائرة الخاصة من
اجتماع لآخر).
وقد دخل هذا
المصطلح إلى
التداول كبديل عن
المصطلح الأقدم
«مجتمع القهى»
Café Society.
(الترجم)

كان خط
الإن جي أوز يُستـخدم
لخلق فضاء في المجـال
العام على حـسـب
المنظمات القاعدية
الجماهيرية القديمة

انتقالاً إلى قادة «إن جي أوز» ممثلين لصوت «المجتمع المدني» الفلسطيني. ومن خلال تحليل هذا الانتقال، يشير حنفي وطبر إلى ما يسمّيه بـ«نخبة مُعولة» فلسطينية أكثر ارتباطاً بالفاعلين الدوليين أي الـ«إن جي أوز» والممولين بالمقارنة مع الشرائح الانتخابية المحلية، حيث تميزوا بكونهم تابعين لأجنحة دولية، داعمين لعملية السلام، مدنيين واختصاصيين (حنفي وطبر ٢٠٠٢). وقد لوحظ بأن «النخبة المعولة» أسقطت النخبة القديمة

(الجمعيات الخيرية والأنشطة القاعدية النسائية)، من خلال عملية تنافس وسباقٍ على الاستمرار التنظيمي.

تنجيز الأجندة الوطنية

كان الناشطون في المجال النسائي منغمسين بشكل كبير في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ البداية. ولقد سعوا إلى تحريك الرأي العام، سواء كان ذلك في العالم العربي أو في عموم العالم، لدعم حقوقهم الوطنية في الاستقلال والحكم الذاتي. وتمت استعادة هذا الدور في ما بعد عبر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بشكل أساسي خارج الأراضي المحتلة. وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى وانتقال مركز الصراع إلى الأراضي المحتلة، حملت الحركات النسائية الفلسطينية على عاتقها هذا الدور في الأراضي المحتلة بشكل كبير، حيث كانت مجهزة بشكل أمثل للتعبير عن معاناتها وواقعها اليومي في ظل السياسات التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى أية حال، فابتداءً من التسعينيات، بدأت آثار التنجيز بالتوضّح ضمن تشكيل الأجندة الوطنية. وقد كانت هذه المكانة مقبولة لأن بعض أكبر ممولي الـ«إن جي أوز» الفلسطينية أكدوا «شروط اللياقة السياسية» في محاولة لفصل هذه المنظمات عن السياسة. ومجدداً، سيكون الحديث مجرد إفراط في التبسيط فيما لو اعتبرنا الـ«إن جي أوز» متلقين سلبيين، وبأن الممولين، بكل بساطة، يتبعون أو ينفذون سياسات حكوماتهم. ودار جدل بأن

المكتسب من خلال مشاركة القادة القاعديين للحركات النسائية في النضال الوطني - أفرط الناشطون الجدد (قادة المنظمات غير الحكومية) في استخدام لغة «الخبرة المطلعة» وفي ارتباطاتهم مع المتبرعين الدوليين. وأصبح من المعتاد أن تسمع، في هذه اللقاءات، عن عدد ممثلي الدول المهمين ووكالات الأنباء الذين التقوا بهؤلاء القادة النسائيين الجدد، وعن عدد الجوائز الدولية التي نالوها بفضل جهودهم في «عملية السلام» وتقدّم المرأة. ورغم ذلك، لم تكن هذه اللغة مقنعة للقادة القدماء، بل وتُقابل أحياناً بالسخرية، على حدّ تعبير أحد القادة «القدماء»: «حين كنا ننظم المظاهرات، كانوا يوقفون سياراتهم أمام التظاهرات، ويُخرجون شعاراتهم ويقفون في الصف الأول ليتم تصويرهم. لعل بمقدورهم تسويق هذا للخارج، ولكن لم يكن ثمة من يصدّق ذلك في الداخل».

لقد تحوّلت الدعوة للتغيير الاجتماعي إلى مشروع زني وخطئة، وجدول زمني، وميزانية محدودة ينبغي أن يكون «مملوكاً» بهدف الترويج له وتأمين تمويل أكبر. ويتفاقم هذا الأمر مع «متلازمة الرصاصة السحرية» (فيفيان ١٩٩٤): الرأي المنتشر بين أعضاء الـ«إن جي أوز» المسؤولين عن تصميم وإنتاج وترويج المشاريع بأن عليهم إثبات نجاحهم فيما لو أرادوا الحفاظ على تمويلهم. وثمة لازمة مترافقة مع متلازمة الرصاصة السحرية هي نزعة لتمويه الأخطاء وتقديم المشروع كقصّة نجاح مبالغ بها. إن التفسير المعتمد حصرياً على ضغط المتبرع ناقصٌ

تُؤخذ كثير من القرارات السياسية المتعلقة بقضايا محورية ترتبط باللاجئين، القدس، أشك المقاومة، وشكل الدولة المستقبلي في المؤتمرات في المجز الدولي دون استشارة أحد في الب

على أية حال، إذ يمكن اعتبار الـ«إن جي أوز» إسهاماً في قصص نجاح الممولين. وحين يكون الممولون مُنقادين بمنطق فعالية أموالهم، فالـ«إن جي أوز» منقاداً بضرورات التخصص والترويج. إنه «منطق المشروع» إذًا، وتنجيز القضايا المرتبطة بالتغيير الاجتماعي والمشاركة الشعبية، ما ينبغي التدقيق فيه. وليس ثمة وضعٌ تكون فيه هذه الحالة في أقصاها أكثر مما يتعلق بالنشاطات المترافقة بـ«السلام» في هذه المنطقة.

الـ«إن جي أوز» المحلية، علاوةً على الممولين الدوليين، تملك فسخةً للتفاوض على علاقاتهم المتبادلة. فعلى سبيل المثال، يقول كوهين وكوماروف بأن الـ«إن جي أوز» «لا تلبي حاجة، بل تُفاوض على علاقاتٍ من خلال إقناع الأطراف الأخرى، أي المنظمات، الأحداث والعمليات [...] بأنها تصرف كسماسرة للمعاني» (كوهين وكوماروف ١٩٧٦: ٨٨ مقتبس في هلهورست ٢٠٠٣: ١٩١). وبغية صياغة أساسٍ جديدٍ للشرعية - متمايزٍ عن ذاك

السلام المبرمج بمشاريع

ترافق المظهر البصري لـ «عملية السلام» (المصافحة بين راين وعرفات في حديقة البيت الأبيض عام ١٩٩٣) بغزارة مع المشاريع المتمحورة حول تسوية النزاع، معايير بناء السلام، بناء الثقة، «توليد عملية السلام»، و«المفاوضات الموازية» ممولة من متبرعين دوليين. وعادةً ما تتضمن هذه المشاريع، المكتوبة بإنكليزية تقنية عالية، ناشطين في شؤون المرأة في مؤتمرات بأوروبا أو في اللقاءات الأميركية مع إسرائيليين، بهدف تحطيم الحواجز النفسية، دفع النساء إلى صنع القرار، وتقوية المفاوضات الموازية المعتمدة على الجندر. وفي معظم الحالات كان اختيار النظراء المحليين يقع على عاتق الممثلين الدوليين. تؤخذ كثير من القرارات السياسية المتعلقة بقضايا محورية ترتبط باللاجئين، القدس، أشكال المقاومة، وشكل الدولة المستقبلية في المؤتمرات في المجال الدولي دون استشارة أحد في البلاد. قد يجادل البعض بعدم وجود نظير للاستشارة. قد يكون هذا صحيحاً، وبالفعل فإن كثيراً من الممثلين الذكور في المجال الدولي لا يستشيرون أحداً «في البلاد». ولكن الاختلاف في نشاط الد «إن جي أوز» الفلسطينية هو أنهم غير مدعومين من أي ممثل سياسي شرعي في السلطة الفلسطينية أو المجتمع المدني، إذ هم لا ينتمون إلى أية شريحة انتخابية أو حزب سياسي أو منظمات. وأدعاء المؤهلات والتخصصات النسوية هو المعيار الأساسي لكي يكون المرء مؤهلاً للمشاركة في هذه المؤتمرات. وتعد التقارير المكتوبة بحرفية، وقنوات التواصل السهلة والفعالة هامة في هذا السياق. وعلى أية حال، فإن بعض نخب هذه الد «إن جي أوز» يفتقرون للتدريب السياسي كقادة ناشطين، الأمر الذي يؤثر، في كثير من الأحيان، على شرعيتهم في البلاد. إن انتشار أنواع محددة من المشاريع يرتبط عادةً بسلطة جماعة المتبرع في الإملاء أو التأثير على أجناس الد إن جي أوز المحلية (كوينبرت وسنغر ١٩٩٦؛ بنتو-دوشينسكي ١٩٩١). ويدّعي البعض أن تدفق مثل هذه المشاريع لا يعكس بالضرورة سياسة منهجية من قبل الد «إن جي أوز» والمتبرعين الدوليين. فمجتمع المتبرع الدولي ليس متناغماً، بل مرتبط بمصالح، رؤى، وسياسات متباينة. وعلى سبيل المثال، تقترح تشابوت (١٩٩٩) بأن ثمة اختصاصيين دوليين في التنمية استخدموا مصالحهم الشخصية، المختلفة عن مصالح ممّولهم، لتحقيق دور أكبر للد «إن جي أوز» الدولية في

نظام الحكم العالمي. وتقول بأن هؤلاء الممثلين الدوليين قاموا بتطوير «خطاب تنمية، فيه تأكيد متزايد على دور العوامل الخارجية في التنمية الوطنية، ويقوم، في الوقت ذاته، بتحقيق الاستقلال الذاتي للدولة وخلق فضاء للممثلين غير المرتبطين بالدولة في التنمية» (١٩٩٩: ٢٣٨). واني أجادل بأنهم، علاوة على قدرتهم على إقناع المتبرعين الدوليين بأهمية عملهم، ينغمس «ناشطو السلام»، بالقدر ذاته، في هذه العملية مدفوعين بمصالحهم الذاتية. وارى أن الاشتغال في نشاطات «عملية السلام» من قبل كثير من الد «إن جي أوز»، بعيداً عن قضية حصولها على التمويل، يدعم رغبتها باكتساب المزيد من السلطة والشرعية، إذ قد يسهم نشاط «عملية السلام»، في نهاية الأمر، في تشكيل قاعدة سلطة لنخبة الد «إن جي أوز» للوصول إلى مواقع صنع القرار سواء في السلطة الفلسطينية أو في قيادة الحركات النسائية الفلسطينية وغيرها من الحركات الأخرى.

الاختصاصيون الجدد

لقد أنتج الجمع بين التعليم وخبرة العمل كادراً من الاختصاصيين الدوليين في التنمية ممن يقضون جل حياتهم العملية في سلسلة من التكاليفات في العواصم الكبرى العالمية وعواصم البلاد منخفضة الدخل. وتقترح كاراييكو أن هؤلاء الاختصاصيين أصبحوا منفصلين بدرجة ما عن بلادهم الأصلية؛ إذ قد تكون آراؤهم ومصالحهم مختلفة كلياً عن مصالح المشرعين والمواطنين الاعتياديين الذين يؤمنون بمنظمات التنمية الدولية. ومع الحفاظ على تلك المسافة عن ممّولهم، يجدون فرصاً وإغراءات فريدة لممارسة امتيازات شخصية واختصاصية. إن هؤلاء الاختصاصيين، لا السياسيين أو الدبلوماسيين الوطنيين، هم من أسس الخطاب التنموي الدولي، وكتب تقارير الأمم المتحدة، ووضعوا مسودات التصريحات في المؤتمرات، وصمموا الاستراتيجيات اللاحقة للمؤتمرات وساعدوا الدول-الأمم الجديدة على تغيير سياساتها التنموية الوطنية (كاراييكو ٢٠٠٢). ومع حيازتهم لسلطة الد «إن جي أوز» الدولية، قد يظن المرء أن بمقدور بعض هذه السلطة تقديم تمويل مقطر ومزيد من النفوذ للاختصاصيين المحليين «للقيام بالعمل الاختصاصي»، أي إنجاز خطة المشروع، والترويج والتقييم، على الأرض. وتزايد قوة العلاقات مع الممول بمقدار جودة العمل الاختصاصي. وبمقدار ما

يكون الاختصاصيون المحليون على مستوى التوقعات، تتزايد فرصهم ليصبحوا جزءاً من «المجتمع الافتراضي» (كاستيلز ١٩٩٦) الذي يخلق طريقاً للمهنة قامت بشقّه تلك المنظمات ذات التوجهات الإنسانية التي تصوغ ثقافتهم ونظام إيمانهم. ويتضمن هذا النظام إيماناً بمركزية التنمية للتقدم البشري في مسؤولية الحكومات عن ترويجها، في الحاجة للمساعدة التنموية الدولية لدعمها، في تعريف التنمية بحسب الشروط «الإنسانية» لا الاقتصادية (أو السياسية) (تشابوت ١٩٩٩). وبذا، لا تكون الصلة مع المانحين الدوليين طريقاً باتجاه واحد، بل يتفاعل المانحون والمثولون المحليون في شبكة من العلاقات الأكثر تعقيداً من مجرد فرض طرف ما إرادته على الآخر. هذا لا يعني بأن للطرفين السلطة ذاتها، بل لمجرد إيجاد إشكالية في الصلات بينهم لتتضمن المصالح الشخصية لكل من المانح والمتلقين مما يعطيهم السلطة لتحديد ما ينبغي الأخذ به وما ينبغي تركه.

ملاحظات ختامية

في التحليل السابق، أجادل بأن التخصص، كجزء من عملية التنجيز، قد لا يقود إلى مشاركة أكبر لـ «الجماعات المستهدفة» أو مستوى القاعدة الجماهيرية. فـ «منطق المشروع» يدفع قُدماً نحو الأعلى باتجاه المشاركة العمودية، لا نحو الأسفل باتجاه المشاركة الأفقية، وقد يقود إلى تركيز أكبر للسلطة في يد الإداريين. ويؤدي التنجيز إلى تحويل الدعوة للتغيير الاجتماعي إلى مشروع بخطية، جدول زمني، وميزانية محدودة يكون «مملوكاً» للترويج، ويستخدم لأغراض المسؤولية وجهاً لوجه مع الممولين. وقد يؤدي تركيز السلطة هذا إلى كبح انتشار حراك اجتماعي يكون في حاجة مستمرة لارتباط الشبكي، التآني، والحشد، ويعتمد على اتصال يومي وصالات شخصية. إن عملية الانتشار هذه مستهلكة للزمن وصعبة على الاحتواء في جدول زمني، لا سيما في الوضع دائم التغير في فلسطين. وفي هذا السياق، قام التخصص ومنطق المشروع بتقديم قاعدة سلطة جديدة لنخب الـ «إن جي أوز» لانتقاء قضايا المرأة التي ينبغي دفعها أمام الاهتمام العام. ويؤدي نقص الوعي عند اختصاصيي الـ «إن جي أوز» في القوى الفاعلة في المجتمع المدني والمجال العام إلى المجازفة بإضعاف الدعوات إلى علاقات جنديرية أكثر اتزاناً، وترسيخ المزيد من المثليين المحافظين في المجتمع المدني.

وغالباً ما يتم تقديم الـ «إن جي أوز» كمتلقين سلبيين للتأثير الخارجي، تحت رحمة ميول المتبرعين. ولكن تحليل الـ «إن جي أوز» المعتمدة على التبرعات في فلسطين يوضح الدرجة التي وصل إليها ممثلو الـ «إن جي أوز» في امتلاك السلطة للتلاعب، إعادة التفاوض، وشُرْعنة أجندات المتبرعين، مستخدمين المبالغ المخصصة للسلام لتوسيع أجنداتهم الخاصة. إنهم جزء من «نخبة معولة» وبذلك يكونون مرتبطين باللاعبين الدوليين وتابعين لأجندات دولية. وقد أثبتت هذه الصلات محورية دورها في «تنجيز» الأجندة الوطنية في فلسطين، محوِّلة إياها من نضال لتحقيق الحكم الذاتي ودولة ذات سيادة إلى «مشاريع» خاضعة لتمويل المتبرع، بحيث يلعب المتبرعون دوراً محورياً في انتقاء نظرائهم المحليين.

وما نراه كنتيجة لصعود الـ «إن جي أوز» ككلمة طنانة تنموية هي نزعة لتخطئة أي وكل منظمة تبني هذا المصطلح لاعتبار نفسها تقدمية وديمقراطية. وفي حالة فلسطين، كان خطاب الـ «إن جي أوز» يُستخدم لخلق فضاء في المجال العام على حساب المنظمات القاعدية الجماهيرية القديمة. وقد أعادت صياغة الأساس «القديم» للشرعية القائم على المقاومة والتضحية كأساس لتبعية المرأة وعزلها. وقد ساهمت قليلاً في السياق الكلي الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي بالمقارنة مع رغبات المتبرعين والنخب الذين كانوا يسعون لدفع النمو المتسارع لهذه المنظمات في هذا الوضع. وبمواجهة هذه الخلفية، أؤمن بأن الـ «إن جي أوز» النسائية والخطابات الجديدة التي جلبوها إلى الفضاء العام قد عملت - وإن بشكل غير متمم - لنزع السلطة، وتقويض الشرعية والتسبب في تشطي المثليين العلمانيين للمجتمع المدني وحركاتهم في فلسطين.

وبمواجهة كل الافتراضات المنتشرة في دوائر التنمية الدولية القائلة بأن الـ «إن جي أوز» أقرب إلى «الشعب»، قادرة على مخاطبة الجماهير على مستوى القاعدة ومحرك للمقرطة والتنمية، تبدو الحالة الفلسطينية مثل منبه شديد للحاجة إلى الذهاب أبعد من الكلمة الطنانة بحد ذاتها، والتأمل بنظرة طويلة وحادة إلى ما يحدث فعلياً. وكما طرحنا هنا، بما أن تنجيز الحركات النسائية الفلسطينية واستخدام الـ «إن جي أوز» النسائية كعملة في الحديث الذي تروّجه الـ «إن جي أوز» الدولية قد ساهم في تنامي السلطة والشرعية للإسلاميين، فمثل هذه النتيجة كافية ليكون هذا الاحتراز ضرورياً.

«الحكم الذاتي» في فلسطين المحتلة تطبيقات في الهندسة النيولبرالية المعولمة

خليل نخلة

كاتب وباحث
فلسطيني مستقل من
الجليل يقيم في رام
الله. مؤلفه الأخير،
فلسطين: وطن للبيع
(٢٠١١)

abusama@palnet.com

عملية استعمار جديد اقتصادي - اجتماعي تتغلغل في المجتمعات من خلال خصخصة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، ورهن شعوب هذه المجتمعات من خلال تسهيل الحصول على القروض وزيادة وتنوع أنماط الاستهلاك الاستعراضي، وبالتالي زيادة مستويات المديونية والبطالة. يؤدي ذلك إلى زيادة إفقار الشخص العادي، وخضوع أغلبية المجموعات السكانية للنخب السياسية والاقتصادية المعولمة التي تتحكم بجمل الموارد السياسية والاقتصادية، بعيداً عن أي تدخل للدولة في المجال الاقتصادي.

هذا هو «الاختبار» الذي نسير في كنفه في إطار «الحكم الذاتي»، كما سارت فيه شعوب أخرى في الجنوب تحت مسميات متنوعة، مسرورين ومتلهفين للوصول إلى «التنمية المتخيلة» في ظل الاحتكارات والاستغلال الاقتصادي، ساعين، وللمفارقة، إلى التأكد كل شهر من أشهر السنة «إذا الراتب نزل على البنك»!

ومن هنا ينبع قلقي العميق على مستقبل وطننا فلسطين كبؤرة متململة قد تضيق بنفسها وتنفجر كجزء من وطننا العربي العريض. وإذا كان لتراكم الخبرات على مدى السنين، وترجمة دروسها وتحويلها إلى مستوى مجد من الفعل الشعبي التحرري، أية فائدة، فجاء كتابي هذا بالأساس لينحل من هذه الخبرات العبر التي قد تساعدنا في توجيه وترشيد فعلنا النضالي للحفاظ على هذا الوطن وصيانتته.

الاستعمار الجديد في كنف

«العملية السياسية الأوسلوية»: كيف يعمل؟

أناقش هنا بأن ادعاءات التنمية الرسمية الفلسطينية أصبحت ادعاءات مجتزأة ومشوهة ومستأطرة.

في كتابي الجديد «فلسطين: وطن للبيع»^١، أتطرق إلى نهج وعملية تسويقية شاملة، متشابكة ومتدرجة، تعم مناطق ما يسمى «الحكم الذاتي» الفلسطيني، يترابط فيها السياسي والاقتصادي والوطني، من خلال النخب السياسية والرأسمالية «الأوسلوية»، والفلسطيني والعربي والصهيوني والغربي، محلياً وإقليمياً ودولياً. وبدأ يظهر هذا النهج، في جوانبه العملية وإسقاطاته الفعلية، على الأقل منذ الاجتياح الإسرائيلي العسكري للبنان في العام ١٩٨٢، حين تمخضت الهجمة الصهيونية الأميركية الإسرائيلية عن تقويض منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وتفريغها وتجويفها من مضمونها النضالي التحرري، وتحويلها إلى بيروقراطية إدارية.

وترجم هذا النهج فعلياً على الأرض، قبل نحو عشرين عاماً، عندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني اتفاقات أوسلو، وما لحقها من اتفاقات فرعية. وبهذا أسهمت منظمة التحرير، فعلياً في بسط استعمار جديد على فلسطين المحتلة ١٩٦٧. وأصبح هذا الاستعمار الجديد ممكناً تحت مظلة النيولبرالية المعولمة، التي فرضت بقوة على مجتمعات دول الجنوب من خلال مراكز الرأسمال الغربي والمؤسسات التمويلية العابرة للحدود القومية، وعلى وجه الخصوص، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان سوّقا النيولبرالية بقوة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي في دول ومجتمعات أميركا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط. وكما يقول جورج قرقم في كتابه الجديد^٢ عن منظري نيولبرالية ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو «فمنذ السبعينيات يعيث جيش من «الخبراء» الدوليين فساداً في كل مكان تقريباً، ناشرين الفقر والبطالة بواسطة الوصفات التي حملوا حكومات عديدة على تبنيها». هذه

١ نخلة، خليل،
«فلسطين: وطن
للبيع»، رام الله:
مؤسسة روزا
لوكسمبورغ،
٢٠١١.

٢ قرقم، جورج،
حكم «العالم الجديد»
الايديولوجيات
البنى والسلطات
للعكاسة»
بيروت: الشركة
العالية للكتاب،
٢٠١٣، ص ٤٠.

الواحد والعشرين. من هذا المنطلق الهام، لا يمكن ان يقتصر التحليل الحالي على فلسطين «الضفة والقطاع» كنموذج فريد من نوعه. تحليل هذه الظاهرة يجب أن يكون ذا نطاق أوسع: إنه تحليل للمظهر الذي سيظهر به «الاقتصاد السياسي للشعوب المقموعة»، أو «الاقتصاد السياسي للشعوب المحتلة» في القرن الحادي والعشرين المعولم، ليس فقط في دول «الجنوب» بل في تلك «الرقع» من «الجنوب» المتداخلة والمعششة في دول «الشمال» الرأسمالية.

ويضطرننا هذا النهج، بحكم التعريف، إلى تناول الدروس الهامة التي يمكننا تعلمها، مثلاً، من تجربة جنوب أفريقيا الممتدة منذ عام ١٩٩٤. حينها استبدل نظام الفصل العنصري المنحل بفئة اجتماعية نخوية من السيطرة والقمع الاجتماعي، وبنظام للاستغلال ممارس من قبل القيادة الشعبية للسكان الأصليين. قيادة نصّبت نفسها لاحتلال هذا الموقع بدعم صوري من السكان المحليين، وبتشجيع وتخطيط واع من مؤسسات مراكز الرأسمال العالمية المهيمنة. ومن تميّزات هذين الاختبارين في التحول «التحرري» المزعوم: إحلال هيمنة خارجية استغلالية بأخرى داخلية استغلالية، ولكنها مغلفة بسردية «محلية نضالية وطنية» أو «عرقية»، نتاجاً لعملية نضال متواصلة؛ وتجويف الميثاق الناظم والموجه من مضمونه النضالي التحرري من القمع والاستبداد الاقتصادي. ومثال على ذلك تمرير مسخ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية بدفع من الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشراف رئيسها، لتسهيل قبول الكيان الصهيوني كظاهرة طبيعية، وإعادة هيكلة بنود «ميثاق الحرية» للحزب الوطني (ANC) في جنوب أفريقيا لتسمح بتسلط الرأسماليين السود على الموارد الاقتصادية.

التحديات التنموية المجتمعية:

غياب السيادة السياسية والاقتصادية والغذائية بعيداً عن الأشرار المضللة والخادعة، أو التسميات التسويقية المتمثلة بـ «الحكم الذاتي» و«الحكومة» و«الوزارات» و«البرلمان» إلخ، ما زلنا نعيش في ظل وضع تغيب فيه بشكل تام السيادة السياسية والاقتصادية والغذائية الحقيقية لا المزعومة. وبعبارة أخرى، نحن نعيش اليوم في حالة من الإذعان إلى نظام مستمر من الاحتلال العسكري - الاقتصادي،

فالواقع هو أن «عملية أوسلو» أعادت إنتاج فئات طبقية جديدة من النخب الاقتصادية - السياسية - الاجتماعية المفرغة من المضمون السياسي الوطني، والتي أصبح دورها الأساس يتمثل في ترسيخ الوهم الجماعي بأننا نسير على طريق تحرير الأرض ونحو هدف التحرر الاقتصادي. وما أحدثته هذه العملية من مفارقات هو نشوء تحالف ثلاثي غير رسمي مشكل من (١) النخب السياسية الرأسمالية الفلسطينية المستحدثة (٢) المنظمات الفلسطينية «التنموية» غير الحكومية (٣) الدعم السياسي الخارجي (الغربي) الذي توفره وكالات المساعدات العابرة للحدود القومية (أو ما يسمى المانحين).

لا يمكنني ان أزعّم أن هذا التحالف هو بالضرورة تحالف واع لذاته، أي أنه تحالف مخطط له مسبقاً من قبل الأطراف الثلاثة المعنية. لكن، وباستمرار قبول الوضع الراهن الذي بني على فرضية داخلية تم الترويج لها، ومفادها عدم وجود أي تناقض بين الاحتلال الاستيطاني و«تنمية» المجتمع، بل أكثر من ذلك، بأن هذه «التنمية المتخيلة» لا يمكن أن تحدث إلا بقبول استمرارية هذا الاحتلال كظاهرة طبيعية، والتطبيع معها، يصبح هذا التحالف الثلاثي هادفاً ومتعمداً. فكلما ازداد التقارب بين أطراف هذا التحالف الثلاثي أصبحت ادعاءات التنمية الرسمية أكثر أسطورية وخداعاً، أي بعبارة أخرى، يصبح هدفها الأساسي هو تهميش أكبر عدد ممكن من الناس.

ما يميز هذا الاستعمار الجديد تحت سلطة «الحكم الذاتي الفلسطيني» هو أنه لا يميز فلسطين المحتلة ١٩٦٧ عن باقي المناطق في العالم التي أخضعت لهذا النوع من الاستعمار الجديد، ابتداءً من السبعينيات من القرن الماضي، وضمنت استدامته من خلال هيمنة قيادات محلية (توصف بالوطنية)، أفرزتها هذه العملية كمقوم أساسي لنجاحها. وبالتالي استبدلت هذه «القيادات» رموز الحكم الخارجي. وبما أن فلسطين ما زالت فعلياً تحت قبضة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، من المهم، لفهم هذا التطور بشكل أعمق وأشمل، إعادة قراءة أعمال فرانز فانون مثلاً، حول الدول المستعمرة تقليدياً في أفريقيا، والبلدان التي تم إنهاء الاستعمار الأصلي رسمياً فيها، لنرى أن هذه التطورات فيها، تشابه بشكل مذهل التطورات الجارية حالياً في فلسطين المحتلة ١٩٦٧ في القرن

غير الحكومية «التنمية» الناشئة حديثاً سوى وكلاء محليين ومقاولين من الباطن وسماسرة لمراكز رأس المال الغربي ووكالات التمويل المعولة.

الاعتماد المطلق على المساعدات الدولية الغربية
هناك تناقض كامن بين الاعتماد الفلسطيني المطلق على المساعدات الدولية الغربية، والتوقع الرسمي بأن تؤدي هذه المساعدات المالية، ومصدرها الأساسي الحكومات والوكالات الغربية، إلى تطوير وتحرير الشعب والمجتمع الفلسطيني وإنشاله من الفقر والإفقار الذي صنعه نظام الاحتلال الاستيطاني المفروض على هذا الشعب، وهو النظام نفسه الذي يتم دعمه وضمان استمراره من قبل هذه المصادر نفسها. إنها مساعدات سياسية بامتياز تقدم للفلسطينيين بهدف الإذعان والخضوع لأجندة وبرنامج سياسي مفروض عليهم. إنها بالتأكيد ليست مساعدات تهدف إلى تحفيز وزيادة القدرات الإبداعية المحلية والمنتجة، بل تركز على الاستهلاك وعلى جعل الناس

سواء كان مفروضاً بشكل مباشر من قبل قوة الاحتلال الاستعمارية نفسها، أو من خلال نظام السيطرة المبني على التعاقد من الباطن الممارس من قبل الفلسطينيين أنفسهم. لذا فإن القضاء على الاحتلال الاستيطاني والفصل العنصري، الطبقي والاجتماعي، المباشر منه والمتعاقد عليه، يصبح شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية. في الواقع، يبدو أكثر وأكثر أنه تم اختراع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية لتكون نموذج تحكم للتجريب وإعادة الهندسة. ويبدو أن جوهر هذه التجارب يدور حول السؤال التالي: كيف يمكن إعادة تشكيل وقلبة «دولة وطنية» ملفقة ومنزوعة السيادة لتصبح بحجم شركة حديثة صغيرة يمكن السيطرة عليها ويديرها كبار المديرين التنفيذيين «السياسيين» (CEOs) وفئة المنظمات غير الحكومية التي أعيد تسييسها وتصميمها، وينظمها ويحافظ على بقائها جهاز أمن جيد التدريب.

الطبقة الرأسمالية الفلسطينية وتجارة التنمية المعولة
إن الطبقة الرأسمالية الفلسطينية بجناحيها، المغتربين (فلسطينيو الشتات) وفلسطينيي الداخل (أبناء البلد)، التي أعيد تكوينها في إطار أوصلو، هي بطبيعتها طبقة غير ملتزمة، وغير معنية وغير قادرة على «تطوير» نوع من المجتمع المتناسك اللازم لمقاومة الاحتلال والتخلص منه. إن همتها الأناسي هو إطلاق المشاريع الرأسمالية الاستهلاكية والإبقاء عليها والتوسع فيها، أي ثقافة الاستهلاك، وذلك بالتعاون مع هياكل الاحتلال (المادية والبشرية والاقتصادية)، وبالتالي، المساعدة واقعياً على ترسيخ الاحتلال ولكن تحت مسميات مختلفة. الادعاءات العلنية والمتكررة بأن الرأسماليين الفلسطينيين هم «دعائم» التنمية، وأن استثماراتهم المالية والتكنولوجية هي «محركها»، ليست سوى ضرب من الخيال. إن ما يجري التأسيس له، منذ الشروع بمفاوضات أوصلو، ليس أكثر من تجارة تنمية، وصناعة تنمية، وشركات تنمية قابضة (محدودة الضمان)؛ إنه الاندفاع للمذهب التجاري وقمة نشاطه هو التفاعل بين رأس المال، والنخب السياسية والمنظمات غير الحكومية والتمويل الدولي. إنه برنامج «تجارة تنمية معولة» يشق طريقه ويستخدم في هذه المرحلة المناطق الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، مركزاً له وحالة للاختبار. في «تجارة التنمية المعولة» هذه، لا يمثل الرأسماليون الفلسطينيون وبيروقراطية أوصلو السياسية (والفكرية المشرعنة لها)، وهياكل المنظمات

❖ إن ما يجري التأسيس له، منذ الشروع بمفاوضات أوصلو، ليس أكثر من تجارة تنمية، وصناعة تنمية، وشركات تنمية قابضة

رهائن. إنها مساعدات معادية للإنتاجية والتحرر. نسبة «الاعتمادية على المساعدات» في مناطق سلطة «الحكم الذاتي» الفلسطينية أخذت بالتزايد تدريجياً منذ عام ١٩٩٩. إلا أنه على الصعيد المحلي، من حيث الإدراك والسلوك، يبدو أن ثمة اعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية يقوّض أية مبادرة للعمل المحلي، صغرت أو كبرت. ولقد تم السماح لوكالات الدعم العالمية، خاصة الوكالات الحكومية (مثلاً USAID) بأن تتمتع بما يشبه سلطة السيطرة الاستبدادية، وبالتالي الخضوع لمصادر هذه المساعدات، لكونها المصدر الرئيس في تغطية رواتب حوالي ١٧٠٠٠٠ من موظفي السلطة، من مدنيين وعسكريين. ونظراً إلى أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تشكل المصدر الرئيس للمساعدات الخارجية، فمن السهل علينا أن نرى حينها مدى الخنوع الكبير ومدى مديونية سياسات السلطة الفلسطينية تجاه هذه الكتلة من الدول الرأسمالية.

في ظل هذا النمط من الاستعمار الجديد، هناك مؤشرات مقلقة: تراوح مديونية السلطة الآن بين ٢,٥

الاستهلاك الاستعراضي المعتمد بنحو شبه على الدين والاقتصاد الريعي، والتركيز على الجهود التطوعية الذاتية والتكافل المجتمعي، والإفادة من دروس تاريخنا وخبراتنا ودروس المجتمعات المستعمر الأخرى، بهدف مواجهة هذه التحديات.

إعادة تعريف وتوجيه وعينا الجماعي وفهم الاتجاهات العالمية التي تؤثر فينا

من الواضح أنه توجد أمامنا مسؤوليات جسيمة في مواجهة هذه التحديات، إذا كنا فعلاً نسعى إلى تحرير العقل والوطن. ويمكنني تلخيص نهج مجابهة هذه التحديات في بعض الأمور التالية:

لا يمكن اعتبار ما يحدث لنا مجرد تطور عرَضِي جاء نتيجة بنية لا ترحم من الاحتلال العسكري — الاقتصادي الإسرائيلي والأيدولوجيات العنصرية غير المرتبطة بهذه الاتجاهات العالمية. الأمر الذي دفعني إلى التفكير في بلدنا فلسطين خلال السنوات العشرين أو الخمسين المقبلة؛ وأية «فلسطين» ستكون؟ كذلك حثني هذا التأمل على الابتعاد عن المطالبات الرسمية والتقليل من شأن الادعاءات الرسمية والانشغال الفلسطيني العام والمتواصل بإقامة «الدولة القومية» غير القابلة للاستدامة، ذات التبعية، والمنقوصة السيادة. وكل هذا فقط لتكون مدرجة في سجل الأمم المتحدة ومن دون توفير الحرية والعدالة بالضرورة لشعبها — شعبي أنا — الذي كافح وعانى طويلاً من أجل تحقيقهما. إنني مقتنع تماماً بأنه ينبغي لنا إعادة تعريف وتوجيه وعينا الجماعي حول ماهية «المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا» من خلال نضالنا، والتركيز عوضاً عن ذلك على خلق وطن قابل للحياة وغير محدود، جوهره مجتمع فلسطيني محرر ذاتياً ومرن وحيوي. فالقلق المفرط حيال إنشاء «الدولة القومية» هو، في رأيي، أمر مضلل وقد عفا الزمن عليه ومضى. إن الاتجاه العالمي هو نحو ابتكار عالم تسيطر عليه شركات تتحايل وتقوّض مفهوم القرن التاسع عشر «للدولة القومية»، لتحل مكانها هيكلية إقليمية (إن لم تكن عالمية) من الشركات أو التكتلات الاقتصادية والسياسية المعولة ذات المصالح المتماهية. لتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى فهم الاتجاهات العالمية التي تؤثر بنا أو التي تشكل بنحو مباشر أساس نضالنا، ما هي هذه الاتجاهات وما الذي علينا فعله لإحتوائها وعكسها؟

٣ مليارات دولار أميركي، منها الديون الداخلية للمصارف المحلية وغيرها، والديون الخارجية بشكل قروض للشركات التي التزمت السلطة نحوها وستكبد أجيالنا المستقبلية عبء دفعها، فضلاً عن مديونية الفرد الفلسطيني تجاه المؤسسات المالية المحلية التي تشمل الإسكان، والأعمال التجارية، والمواد الاستهلاكية، والتعليم العالي، والصحة، الخ، والآخذة بالتعاظم خصوصاً في الآونة الأخيرة. ومن المؤشرات عدم قدرة السلطة على دفع رواتب موظفيها، والتسارع في نسب البطالة (التي تفوق ٤٥ بالمئة بين مجموعات متخرجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي)، وشرذمة النسيج الاجتماعي. كذلك يمكن ملاحظة الظواهر التالية التي أفرزها النظام الاستعماري الجديد:

استيعاض عن معارضتنا الإبداعية التاريخية الثورية ضد الظلم والاحتلال بـ «معارضة محكمة»، يسارية، ممولة جيداً، ومدجّنة؛

أصبحت المنظمات غير الحكومية «التنموية» المهنية والإدارية غير المسيسة، والمعاد تسييسها، والتي تم إختراعها واستدامتها من قبل وكالات المساعدات الحكومية العالمية، بديلاً من القاعدة الشعبية الشاملة والحركات الاجتماعية والاقتصادية المسيسة؛

أصبح النمو الاقتصادي الآلي الكمي والقابل للقياس بديلاً من التنمية المرتكزة على الناس وعلى الإنتاج؛ أصبح الاعتماد على رواتب وظائف القطاع العام، التي تم اصطناعها، بديلاً من القطاع الإنتاجي الذي يولد فرص عمل مستدامة؛

أصبحت الاستثمارات الرأسمالية في احتكارات الاستهلاك والخدمات المقبولة لدى الاحتلال والمعتمدة على التعاون معه، بديلاً من المؤسسات الصغيرة الإنتاجية الأصلية المستدامة؛

استبدل ما نستطيع القيام به بمهاراتنا ومواردنا وخبراتنا الفنية الأصلية بالأموال التي نحتاج إليها، وحشدها من وكالات المساعدات الخارجية؛ وهذا يؤدي إلى نظام معياري سائد يحترم المشاريع الممولة خارجياً، عوضاً عن تلك التي تستهلكها الطاقات التطوعية والموارد المحلية.

أصبحنا نستهلك بفخر واعتزاز ما لا ننتج، ونأكل ما يصدره لنا عدوّنا أو يسمح لنا باستيراده.

كما أصبح من البذخ الفكري أي اقتراح لتوجيه تركيزنا على الإنتاج الزراعي الغذائي، والتقليل من

الجماعي والمبادرات التطوعية، وتثبيت الاهتمامات والمصالح الشخصية بدلا من العناية بالمصالح المجتمعية والجماعية. وقر هذا الوضع أرضية للخلاص الشخصي وللسيطرة والنجاح من خلال الوصول إلى أصحاب النفوذ من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة (المحلية والمعمولة) والولاء الشديد لها.

أنجبت هذه العملية طبقات جديدة مهجنة لا علاقة لها بوسائل أو عملية الإنتاج على غرار طبقة المنظمات غير الحكومية، طبقة «أجهزة الأمن» والطبقة «البيروقراطية»، وما إلى ذلك، والتي لا تشكل سوى إحدى تفرعات عملية أو سلو، والتي وظفتها ترسيخ هذه العملية.

علينا أن نتذكر دائما أن شعبنا هو أكبر وأهم أصولنا. ولا يمكن لهذه الأصول أن تكون فاعلة ما لم تتوحد بتصميم واقتناع بأن مجتمعنا الفلسطيني يحتاج إلى دعمنا. فنحن نمتلك في ما بيننا مخزونا ضخما من الموارد المحلية ونسيطر على هذا المخزون ويمكننا تجديده ووضعنا للاستخدام تماما كما فعلنا بشكل رائع خلال الانتفاضة الأولى. فقد استخدمت هذه الموارد بشكل فعال في ذلك الحين لا كمصادر ممولة من قبل وكالات خارجية و«جهات مانحة»، بل لأن الناس قاموا مع احتياجات مجتمعاتهم؛ آمنوا بقوتهم الجماعية الكامنة، وحولوا الالتزام الداخلي بنضال ضد سلطة احتلال قمعية، وعزموا على وضع حد لها. لا تزال سلطة الاحتلال والقمع نفسها تسيطر علينا ولكن بشكل تدميري كبير، من خلال الاستخدام المباشر لبعض من شعبنا، ما يسمى بقيادتنا، وشرطتنا، وأصحاب رؤوس الأموال وغيرهم، تستخدمهم كوكلاء من الباطن لإحكام قبضة سيطرتنا.

كذلك علينا أن ندرك، على مستوى آخر، أننا قد كنا في فترات معينة من تاريخنا، السلة الغذائية للمنطقة. أما الآن فليس لدينا أمن غذائي ولا سيادة غذائية في معظم الأمور الأساسية التي نحتاج إلينا لصحتنا ورفاهنا. ينبغي لنا أن نعود إلى زراعة أراضينا بأفضل السبل التي نعرفها، وتطوير هذه الزراعة عبر الطرق التي لا تعتمد على المدخلات الخارجية. وللقيام بذلك، يتعين علينا أن نستثمر كل مواردنا المالية والبشرية في إطعام شعبنا، وليس في الاعتماد على الآخرين، ولا سيما أعدائنا، لتأمين الغذاء لنا. لا يمكننا الاستمرار في السماح لإسرائيل وهيكلها الاحتلالي بمواصلة السيطرة على أكثر أراضينا الزراعية خصوبة، كما لا يمكننا الاستمرار باستهلاك ما لا ننتج كأنه ظاهرة طبيعية!

أشعر بأنه لا بد من مناقشة بعض الأبعاد المعينة لفهم كيفية تأثير نظام الحكم العالمي الناشئ علينا، وبالتحديد: نزعة المديونية للأنظمة المالية التابعة للشركات العالمية المعمولة العابرة للحدود القومية، الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، فشلنا، أو عدم رغبتنا، في التعلم من بعض الأمثلة في بعض الدول «المحررة» التي قامت بخيانة مصالح شعوبها، وكيف أصبحنا، بسبب مساعدات وكالات الدعم العالمية، مرهونين، وكيف جرت إعادة تسييسنا واستعمارنا وخصخصتنا؟

إعادة هندسة البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة تحت طغيان تمويل الشركات الغربية، تدهورت المكونات الهامة والقابلة للحياة للمجتمع المدني^٣ بل وأمست شبه بائدة. استنادا إلى التحليل في الأجزاء المختلفة من كتابي الأخير (المشار إليه سابقا)، التي ركزت على الكيفية التي عملت فيها مصادر التمويل الخارجي على انتشار المنظمات غير الحكومية «التنمية» على حساب الحركات الجماهيرية المسيّسة، أصبح واضحا أين يكمن التحدي. بغية تسهيل عملية تشكيل بيئة التنمية التحررية المرتكزة على الناس، ينبغي أن يكون هدفنا إعادة صياغة وتفعيل وهندسة حركة جماهيرية سياسية واقتصادية واجتماعية مبنية على العضوية وقابلة للحياة. وينبغي أن تتضمن عناصرها الرئيسة الأحزاب السياسية اليسارية المجددة، ونقابات العمال الإنتاجية، والصحافة المحلية المستقلة، والحركة الطلابية، والحركة الشبابية، وائتلافات من مختلف مجموعات العمل التطوعي.

بعد إنهاء انتفاضة ١٩٨٧ من خلال احتوائها بوعد خادع في وضع حد للصراع بالوسائل السياسية، وبعد أن تبين بوضوح أن الوعد بإيجاد حل عادل كان وعدا كاذبا ومضللا، بدأت البيئة الاجتماعية والثقافية بالانزلاق في تهالك تدريجي. وقد تم توجيه أسلوب العمل اليومي من خلال مجموعة قيم ثقافية متنافرة صممت خصيصا لتحل محل نظام القيم التقليدي القائم. وفي سياق سيطرة المحسوبية الرأس مالية، والزبائنية السياسية الفاسدة، وإساءة استعمال السلطة والامتياز، والتعاون وتطبيع العلاقات مع هياكل الاحتلال، وغياب الأمن الشخصي، وتزايد الفقر والبطالة، أصبح من الواضح أن جوهر العمل قد استند إلى دوافع الربح السريع والوفير، والاستعداد للقيام بكل ما هو ضروري للحصول على أموال من المنظمات غير الحكومية ووكالات الدعم العالمية، وغياب التضامن الاجتماعي

لنا إعادة
تعريف وتوجيه
وعيننا الجماعية
والتركيز على
التي هي قابلة للحياة
خلق وطن محدود، جوهره
مجتمع فلسطيني
محرر ذاتي
ومرن وحيوي

٣ الإشارة هنا إلى «المنظمات غير الحكومية» إحدى المكونات الأساسية للمجتمع المدني.

حد كبير أو هُزمت (حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تل الزعتر (١٩٧٦)، كامب ديفيد (١٠٧٩)، حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١))؛ واختفى التناقس الاقليمي بين القوى العظمى على المنطقة (البيرسترويك)؛ وأضعفت الوطنية الفلسطينية إلى حد كبير (الترحيل من لبنان عام ١٩٨٢؛ «هزيمة» منظمة التحرير الفلسطينية في حرب الخليج، وظهور قيادة بديلة محتملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى).

من هذا المنطلق، تطلبت رغبة الولايات المتحدة في إقامة «نظام عالمي جديد»، خاضع لهيمنتها على الأسواق، حل النزاعات الاقليمية ووضع ترتيبات أمنية سياسية اقليمية. استبعت تلك السياسات تطبيع الوجود الاقليمي الاسرائيلي وإدماجه في المنطقة، وتوسيع رقعة توغل السوق الأميركية في العالم العربي في الآن ذاته.

كذلك ارتبط أحد مكونات هذه الديناميكيات بتطورات محددة ضمن الطبقة الرأسمالية الاسرائيلية بشكل خاص. منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ واحتضانها من قبل أجهزة الدولة الاسرائيلية، فسعت الرأسمالية الاسرائيلية أكثر فأكثر إلى التوسع خارج حدودها في عصر «العولمة»، لكنها مُنعت من ذلك بسبب الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتكاليف المباشرة المترتبة عليها والمقاطعة العربية والعوائق الحماية المحلية أمام الاستثمار الأجنبي. دفع ذلك مجموعات على غرار رابطة الصناعيين في اسرائيل، وهي منظمة تتمتع بالنفوذ والسلطة وتضم صناعيين محليين مرتبطين بحزب العمل، إلى المطالبة بتسوية مع الفلسطينيين في مطلع تسعينات القرن الماضي، بدون استبعاد فكرة إقامة دولة فلسطينية.

يبرر ذلك الدافع وراء عملية السلام بشكلها الأساسي التي بدأت في مطلع تسعينات القرن الماضي. لم تبدل المصالح. ما تبدل هو الافتراضات والمقاربات التي تساعد في تحقيق هذه الأهداف.

المراحل الثلاث

يمكن أن تقسم «عملية السلام» إلى ثلاث مراحل منفصلة:

المرحلة الأولى

(١٩٩٣-٢٠٠٠)

تميّزت بافتراض مفاده أن الولايات المتحدة وإسرائيل حظيتا بما اعتقدتا أنه «شريك مستعد» لتطبيق الرؤية الصهيونية «البراغماتية» المعدة منذ وقت طويل للفلسطينيين والمعروفة بـ«خطة ألون». دعت هذه الخطة

الأساسي لعملية السلام والمدافع عنها، تعتمد استراتيجياً على منفذ آمن إلى الاحتياطات والشبكات النفطية في الشرق الأوسط. لا تفعل اميركا ذلك دفاعاً عن مصلحتها الاستخراجية الخاصة، بل للسيطرة على أطماع منافسيها ايضا - الاتحاد الأوروبي، اليابان والآن، القوة الصاعدة للصين. تاريخياً، كان الضمان لمثل هذا التحكم استراتيجي تقضي بدعم الأنظمة الديكتاتورية العربية الموالية للولايات المتحدة من جهة (الدول العربية المسماة «معتدلة») والدولة

في إطار السعي إلى تحقيق المصالح
الإمبريالية الأميركية،
أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة
أحد أهم المختبرات التي تُعنى
بتطوير أحدث التقنيات

الاسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية من جهة أخرى، وهي الدولة التي تعتمد بشكل أساسي على دعم امبريالي كغطاء سياسي لأجندتها الصهيونية. من خلال الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي (عند الحاجة) لكلا الطرفين - رغم منح اسرائيل التفوق المطلق على صعيد التنفيذ - أخذت الحماسة الديمقراطية في المنطقة العربية بنجاح وتم استخراج النفط وحماية الشبكات النفطية والحفاظ على الهيمنة العالمية، وتستمر عملية إعادة رسكلة البترول ولارات الخليجية إلى البورصات الغربية. هذا هو نهج الامبراطورية الاميركية. في هذا الاطار، ظهرت الحاجة إلى التحكم بالطموحات الوطنية الفلسطينية وتقويضها وربما نسفها من الاساس، بالنظر إلى ارتباط المسألة الفلسطينية بطرفي الاستراتيجية الامبريالية: ذلك ان الروابط السياسية والجغرافية التاريخية والاخلاقية بين الشعب الفلسطيني والمحيط العربي تعيد البحث في أشكال مختلفة من الاستبعاد الامبريالي الغربي للمنطقة باستمرار. بالتوازي مع ذلك، لم تتوقف يوماً المقاومة الفلسطينية عن مواجهة الوجود الاستعماري الاستيطاني الاسرائيلي، على الرغم من التطهير العرقي لمعظم الفلسطينيين من وطنهم عام ١٩٤٨.

وفي حين مالت الولايات المتحدة تاريخياً إلى الإنكار القاطع لوجود الشعب الفلسطيني وشرعية قيادته، فإن سلسلة من الأحداث عوّدت الأوساط السياسية الأميركية في نهاية المطاف على التفكير في مقاربات بديلة لمعالجة المسألة الفلسطينية. عند توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، كانت «القومية العربية المتطرفة» قد كُيّحت إلى

الأحوال كانت التجارة بين بلدان المنطقة محدودة في الشرق الأوسط، في حين أنّ التجارة لو تمت، لصبت في الغالب في مصلحة اسرائيل بالنظر إلى التفاوت في حجم الأسواق (٥ ملايين مستهلك اسرائيلي تقريباً، مقارنة بـ ٢٤٠ مليون مستهلك عربي، ابتداءً من مطلع التسعينات). فضلاً عن ذلك، ساهم التوجه الكبير للاقتصاد الاسرائيلي نحو الانفاق العسكري و«الحرب المستمرة» في إعاقة الانتقال إلى السلام.

أساساً إلى حكم الفلسطينيين من خلال سلطة سياسية وسيطة (مصر؟ الأردن؟ روابط القرى؟)، في إطار تنظيم منزوع السلاح أشبه بـ«بانتوستان»، مقسم جغرافياً، تسيطر اسرائيل على أرضه، دون أن يحظى الفلسطينيون برقابة دولية على الحدود، أو يستعيدوا القدس، ودون الاعتراف بحق عودة للاجئين، أو تحقيق انسحابات كبيرة من المستوطنات. وقد نُسب إلى وزير الدفاع الاسرائيلي السابق يغال ألون قوله عام ١٩٧٧: «بالتأكيد، إذا كفت

من خلال الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي
أخذت الحماسة الديمقراطية
في المنطقة العربية بنج
وتم استخراج الشبكات النفطية
وحمايتها والحفاظ على الهيمنة العالمي

أضف إلى ذلك كله، العائق السياسي المتأصل والمتمثل في العقيدة الصهيونية بحد ذاتها، التي تطالب بالحق التاريخي الحصري بامتلاك الأرض، مع تعريف اسرائيل عن نفسها باعتبارها دولة اليهود في العالم، وليس اليهود في اسرائيل وحسب. إنّ أي إقرار بمطالبة وطنية منافسة بحق امتلاك الأرض أو حتى بتقاسم الحد الأدنى منها في إطار تسوية سلام من شأنه تقويض شرعية كامل المشروع والتبرير الذاتي الصهيوني. لهذه الأسباب، فضلت اسرائيل أن تستعمل عملية السلام لضمان تسوية تندمج في إطارها الأموال الاسرائيلية في الأسواق الدولية (عوضاً عن الأسواق الاقليمية)، وبذلك يمكن شراء الوقت لموجة ثانية من الاستيطان الاستعماري للأراضي الفلسطينية المحتلة. كذلك أتاحت عملية السلام إنجاز اتفاق أكثر «فعالية» مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين باتوا خارج نطاق المسؤولية الاسرائيلية، تحت الإدارة الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاق التقسيم، في حين تم إقصاؤهم عن أسواق العمل الاسرائيلية بفضل استفدام اليد العاملة الأقل كلفة (الأكثر أمناً من الناحية السياسية) الوافدة من آسيا وأوروبا الشرقية. بذلك، بات الفلسطينيون الآن مفصولين عن العمل، مع تصوير أي محاولات مستمرة في ما بينهم للتمسك بالروح الوطنية، ضمن إطار جبهة التحرير الفلسطينية أو غيرها، كتهديد مباشر محتمل للمصالح الرأسمالية والجغرافية الاستراتيجية للولايات المتحدة واسرائيل.

منظمة التحرير الفلسطينية عن كونها منظمة التحرير الفلسطينية، سنكف عن اعتبارها كذلك. أو إذا تحول النمر إلى حصان، يمكننا أن نغتنبه. في تلك اللحظة، نستحق أن نكتب بعض مانشيتات الصحف لصالحنا». وقد غذى توقيع عرفات اتفاق أوسلو الاعتقاد بأن اسرائيل «روّضت» الأسد وهو على وشك أن يسمح لها بامتطائه. لم تفشل هذه الحقة وافترضاها ليس فقط لأن عرفات رفض منح مصادقته «النهائية» في مفاوضات كامب دايفيد العام ٢٠٠٠ وحسب، بل أيضاً لأن اسرائيل شعرت أنه بعد أن حققت شريحة كبيرة مما أرادت تحقيقه من خلال عملية السلام (كسر المقاطعة العربية من الدرجتين الأولى والثانية، التنازل للفلسطينيين عن أشكال من السيطرة المباشرة أو المسؤولية) زال الحافز لتقديم المزيد من التنازلات. فضلاً عن ذلك، تبين أنّ الافتراض الضمني عن «عائدات أو مكاسب السلام» قد تضرع وتوزع من خلال التجارة الاقليمية لم يكن غير تصور خاطئ.

كان التكامل على صعيد السلع القابلة للتداول بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصادات الدول العربية ضعيفاً، مع انتاج اسرائيل سلعاً استهلاكية مزودة بتقنية متطورة لن تهتم إلا دول الخليج العربي الثرية بشرائها (لكن يمكن شراؤها من أي مكان آخر في شتى الأحوال)، في حين لم تقدم الدول العربية إلا القليل مما قد ترغب اسرائيل في شرائه، باستثناء النفط، الذي كان متاحاً في السوق وقد تم ضمان الحصول على جزء منه في اتفاقات كامب دايفيد التي دعمتها الولايات المتحدة. في شتى

١ ذكر ذلك في كتاب
جيلبير أشقر
«الصهيونية
والسلام: من
خطة ألون إلى
اتفاق واشنطن»
(٢٠٠٤)
وفي كتاب
«الاضطرابات في
الشرق الاسلام،
افغانستان،
فلسطين
والعراق عبر
المرأة الماركسية»
منشورات بلوتو،
لندن.

الأحوال كانت التجارة بين بلدان المنطقة محدودة في الشرق الأوسط، في حين أنّ التجارة لو تمت، لصبت في الغالب في مصلحة اسرائيل بالنظر إلى التفاوت في حجم الأسواق (٥ ملايين مستهلك اسرائيلي تقريباً، مقارنة بـ ٢٤٠ مليون مستهلك عربي، ابتداءً من مطلع التسعينات). فضلاً عن ذلك، ساهم التوجه الكبير للاقتصاد الاسرائيلي نحو الانفاق العسكري و«الحرب المستمرة» في إعاقة الانتقال إلى السلام.

أساساً إلى حكم الفلسطينيين من خلال سلطة سياسية وسيطة (مصر؟ الأردن؟ روابط القرى؟)، في إطار تنظيم منزوع السلاح أشبه بـ«بانتوستان»، مقسم جغرافياً، تسيطر اسرائيل على أرضه، دون أن يحظى الفلسطينيون برقابة دولية على الحدود، أو يستعيدوا القدس، ودون الاعتراف بحق عودة للاجئين، أو تحقيق انسحابات كبيرة من المستوطنات. وقد نُسب إلى وزير الدفاع الاسرائيلي السابق يغال ألون قوله عام ١٩٧٧: «بالتأكيد، إذا كفت

من خلال الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي
أخذت الحماسة الديمقراطية
في المنطقة العربية بنج
وتم استخراج الشبكات النفطية
وحمايتها والحفاظ على الهيمنة العالمي

أضف إلى ذلك كله، العائق السياسي المتأصل والمتمثل في العقيدة الصهيونية بحد ذاتها، التي تطالب بالحق التاريخي الحصري بامتلاك الأرض، مع تعريف اسرائيل عن نفسها باعتبارها دولة اليهود في العالم، وليس اليهود في إسرائيل وحسب. إنّ أي إقرار بمطالبة وطنية منافسة بحق امتلاك الأرض أو حتى بتقاسم الحد الأدنى منها في إطار تسوية سلام من شأنه تقويض شرعية كامل المشروع والتبرير الذاتي الصهيوني. لهذه الأسباب، فضلت اسرائيل أن تستعمل عملية السلام لضمان تسوية تندمج في إطارها الأموال الاسرائيلية في الأسواق الدولية (عوضاً عن الأسواق الاقليمية)، وبذلك يمكن شراء الوقت لموجة ثانية من الاستيطان الاستعماري للأراضي الفلسطينية المحتلة. كذلك أتاحت عملية السلام إنجاز اتفاق أكثر «فعالية» مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين باتوا خارج نطاق المسؤولية الاسرائيلية، تحت الإدارة الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاق التقسيم، في حين تم إقصاؤهم عن أسواق العمل الاسرائيلية بفضل استقدام اليد العاملة الأقل كلفة (الأكثر أمناً من الناحية السياسية) الوافدة من آسيا وأوروبا الشرقية. بذلك، بات الفلسطينيون الآن مفصولين عن العمل، مع تصوير أي محاولات مستمرة في ما بينهم للتمسك بالروح الوطنية، ضمن إطار جبهة التحرير الفلسطينية أو غيرها، كتهديد مباشر محتمل للمصالح الرأسمالية والجغرافية الاستراتيجية للولايات المتحدة واسرائيل.

منظمة التحرير الفلسطينية عن كونها منظمة التحرير الفلسطينية، سنكف عن اعتبارها كذلك. أو إذا تحوّل النمر إلى حصان، يمكننا أن نمتطيه. في تلك اللحظة، نستحق أن نُكتب بعض مانشيتات الصحف لصالحنا». وقد غذى توقيع عرفات اتفاق أوصلو الاعتقاد بأنّ اسرائيل «روّضت» الأسد وهو على وشك أن يسمح لها بامتطائه. لم تفشل هذه الحقة وافتراساتها ليس فقط لأنّ عرفات رفض منح مصادقته «النهائية» في مفاوضات كامب دايفيد العام ٢٠٠٠ وحسب، بل أيضاً لأنّ اسرائيل شعرت أنّه بعد أن حققت شريحة كبيرة مما أرادت تحقيقه من خلال عملية السلام (كسر المقاطعة العربية من الدرجتين الأولى والثانية، التنازل للفلسطينيين عن أشكال من السيطرة المباشرة او المسؤولية) زال الحافز لتقديم المزيد من التنازلات. فضلاً عن ذلك، تبين أنّ الافتراض الضمني عن «عائدات أو مكاسب السلام» قد تظهر وتوزّع من خلال التجارة الاقليمية لم يكن غير تصور خاطئ.

كان التكامل على صعيد السلع القابلة للتداول بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصادات الدول العربية ضعيفاً، مع انتاج اسرائيل سلعاً استهلاكية مزودة بتقنية متطورة لن تهتم إلا دول الخليج العربي الثرية بشرائها (لكن يمكن شراؤها من أي مكان آخر في شتى الأحوال)، في حين لم تقدم الدول العربية إلا القليل مما قد ترغب اسرائيل في شرائه، باستثناء النفط، الذي كان متاحاً في السوق وقد تم ضمان الحصول على جزء منه في اتفاقات كامب دايفيد التي دعمتها الولايات المتحدة. في شتى

١ ذكر ذلك في كتاب
جلبير أشقر
«الصهيونية
والسلام» من
خطة ألون إلى
اتفاق واشنطن»
(٢٠٠٤)
وفي كتاب
«الاضطرابات في
الشرق الاسلام،
افغانستان،
فلسطين
والعراق عبر
المرأة الماركسية»
منشورات بلوتو،
لندن.

واعتماد السياسية الأساسية التي تقضي بترهيب المدنيين من خلال قتل وجرح عشرات الآلاف، إلى جانب تدمير الأراضي الزراعية، والحصار و«تجويع غزة» إلخ. تجدر الإشارة إلى أن كل ما ذكر أنفاً أنجز بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، دعم لم يظهر من خلال السياسات السلبية المطبقة في هذه الدول والتي تقضي بالافلات من العقاب أو ادانة اسرائيل وحسب، إنما أيضاً من خلال مكافآت ودعم عسكري ومالي ودبلوماسي فعال.

المرحلة الثالثة

«بناء الدولة» (٢٠٠٥ حتى الآن)

انبثقت هذه المرحلة من الاعتقاد أنه بمجرد أن تسحق اسرائيل نوعاً ما الحركات الوطنية، ينبغي بذل الجهود في سبيل إعادة بناء القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وإعادة تشكيلهما وفقاً لمعتقدات جديدة يمكن أن تحصد القبول السياسي والهدوء المنشود، أقله على المدى الطويل. تجدر الإشارة هنا، كما هي الحال عامة، إلى أن الولايات المتحدة، إلى جانب الدور الثانوي للاتحاد الأوروبي، هي التي تحدد في النهاية المعايير السياسية العامة لمتابعة السعي وراء اتفاق سياسي «توافقي» مع الفلسطينيين. فيما تسعى إسرائيل والصهيونية في الأساس إلى طرد/ترحيل الفلسطينيين من فلسطين التاريخية بسبب قصتهما الوطنية التاريخية المتنازع عليها، «تردع» الكتلة الغربية اسرائيل عن تحقيق هذا الهدف بشكل مباشر بسبب «التوازن» الذي ينبغي أن يُبقي عليه هذه القوى للحفاظ على علاقاتها مع كتلة «الدول العربية المعتدلة»، بخاصة السعودية، أقله طالما أن النفط يبقى مبدئاً تنظيمياً رئيساً في الحياة والاقتصادات المعاصرة. أكبر طموحات اسرائيل الصهيونية هي من أولوياتها الخاصة، لكن هذه القوى تفسح رغم ذلك المجال أمام تحقيقها ببطء من خلال عمليات التوسع الاستعمارية، ضمن الحدود «المسموح بها» في إطار اللعبة التي تشرف عليها الولايات المتحدة. في شتى الأحوال، تختلف هذه المرحلة اختلافاً نوعياً عن المرحلة الأولى من عملية السلام لناحية جوانب أساسية عدة، عوضاً عن الاعتماد على قادة رمزيين أفراد ورجال أقوياء للتوقيع في النهاية على اتفاق ما وتنفيذه (اتفاق يمكن دائماً انتهاكه)، نصّت المقاربة الجديدة على ضرورة تشكيل فئة سياسية واجتماعية فلسطينية أكثر استقراراً وجدارية بالثقة، بما يرتبط مع اتفاق أو سلو ويتماشى معه. فئة وعدت

لهذا السبب، كان «العرض السخي» الذي قدمه ايهود بارك في كامب ديفيد مُعداً ليفشل، مما سيؤدي إما إلى استسلام فلسطيني «رسمي»، أو يرسى الأسس لتوصيف الفلسطينيين بأنهم «رافضون»، وبذلك يبدأ التحضير للمرحلة التالية من «تأديبهم» وتقويض قدرتهم على تهديد المصالح الاسرائيلية الأميركية بشكل دائم.

المرحلة الثانية

انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)

جسدت الفترة التي سعت فيها الولايات المتحدة واسرائيل إلى إعادة تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية وإعادة تشكيلها من خلال الاخضاع الجسدي المحض. وقد تمثّل الهدف في سحق الناس ومعاقبتهم على صمودهم الوطني، الذي تجسد في النهاية من خلال رفض عرفات لكامب ديفيد، وإضعاف آمالهم بتوقع أي شيء أفضل. سعت إسرائيل إلى الكشف عن أن مقاوة الأهداف الصهيونية المرتبطة بفلسطين لا طائل منها، وأنّ الوطنية الفلسطينية بمعناها التاريخي والتحريري وصلت إلى حائط مسدود. خلال الانتفاضة، لم يكن الفلسطينيون يتفاوضون على شروط استسلامهم (كما في كامب ديفيد)، بل على شروط بقائهم، مثال ما إذا كان سيُسمح بانتقال علبة طماطم من منطقة إلى أخرى، ما إذا كانوا سيتمكنون من الوصول إلى المستشفى أو المدرسة إلخ. تمثّل الهدف من ذلك على حد تعبير موشيه

تبيين أن الافتراض الضمني
أن «عائدات أو مكاسب السلام»
قد تظهر وتورّع من خلال التجارة الاقليمية
ليس إلا تصوراً خاطئاً

يعلون، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي في ذلك الحين، في زرع الهزيمة في الوعي الفلسطيني. تركّز التوجه الأساسي في هذه المرحلة على تعزيز شبكة المراقبة حول الفلسطينيين (بناء الجدار الفاصل، إقامة مئات نقاط التفتيش وأبراج المراقبة...) فضلاً عن تصفية أبرز القادة الميدانيين العسكريين والسياسيين الذين استمروا في دعم الوفاق الوطني الأساسي والاصطفاف حوله. بالتالي، تم باختصار اعتماد سياسة «الأرض المحروقة» والتهذئة العسكرية وذلك من خلال اغتيال مئات الناشطين البارزين، وسجن آلاف آخرين،

النيلولبيرالية ومفهوم «بناء الدولة»
هنا تبرز أهمية فهم دور المفاهيم النيلولبيرالية و«بناء الدولة». فمن جهة، أدركت النيلولبيرالية في التصميم الأساسي لعملية السلام، بحيث إنها قوّمت بنية علاقات السيطرة والقبول، أو أعادت تنظيمها. فقبل عملية السلام (أي قبل عام ١٩٩٣)، كان «القبول» يرتبط صراحةً بضرب القوات الإسرائيلية الفلسطينيين بالمعنى الحرفي للكلمة وسيطرتها بيروقراطياً على الأراضي المحتلة وذلك خلال الانتفاضة الأولى. أما «بعد» اتفاق أوسلو، فقد أنشئت سلطة فلسطينية لتكون وسيطاً بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب المحتل، واضطلعت بمهام مماثلة: الحفاظ على «أمن إسرائيل» (بالأحرى وضع حد لأعمال المقاومة) وحكم الفلسطينيين إدارياً، ولو في مناطق محددة هذه المرة. انسجم هذا الاتفاق مع المنطق النيلولبيرالي المهيمن في ثمانينات القرن العشرين وفي مطلع التسعينات، الذي يؤمن بأن المقولة من الباطن ضرورة لسلاسل الإنتاج العالمية. كان عبارة عن تلزيم انتقائي لأكثر موجبات الاحتلال إرهاباً وأعلاها كلفةً (حفظ النظام، إدارة الخدمات الاجتماعية، تحصيل الضرائب)، وذلك عبر توظيف العمالة الفلسطينية (قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المقوّضة وجهازها الإداري) وتمويل كبير من المكلفين بالضرائب الأوروبيين واليابانيين، فضلاً عن بترودولارات الخليج. كان هذا الاتفاق يحاكي أيضاً ميل النيلولبيرالية إلى إنشاء أنظمة اقتصادية معيّنة في مناطق إقليمية لاستقاء الربح وإعادة تنظيم الإنتاج، ووضع إطار جديد للأراضي، والشعب، والحقوق والواجبات. على المستوى المصغّر، أتاحت هذه السلطة أيضاً الفرصة لاجراء الاختبارات عبر محاولة وضع التصميم الاجتماعي لأصناف الفلسطينيين كما تخيلها القيّمون على «عملية السلام». كان ينظر إلى السلطة الفلسطينية القائمة اليوم هيكلياً بين الشعب المحتل من جهة، وإسرائيل والمجتمع الدولي من جهة أخرى، كخلفية يمكن لبناء الدول الدوليين (التي كانت السلطة الفلسطينية بحد ذاتها تعتمد

أتاحت عملية السلام انجاز اتفـاق
أكثر «فعالية» مع الفلسطينيين في الأراضـي
الفلسطينية المحتلة الذين باتوا
خارج نطاق المسؤولية الاسـرائيلية

الاقتصادي محمد رشيد شخصياً على كامل الصلاحية من المجتمع الدولي وإسرائيل (عبر حسابات مصرفية سرية لأرباح اتفاقات الاحتكار، دفع أجر المسؤولين الأمنيين نقداً، إلخ.) لإبقاء الشارع الفلسطيني منضبطاً. لكن حقبة ما بعد عرفات تميزت بتغيير في المقاربة. فعوضاً عن الاعتماد على «زعيم» أو «زعماء» معيّنين (المسؤولين الأمنيين والفاعلين الاقتصاديين المختارين)، تطّلع بناة الدول العالميون إلى «طبقة حازمة» كونها ملاذاً أكثر وثوقاً للقيم التي سعوا إلى نشرها. وقد تطّلب ذلك دعم إنشاء هذه الطبقة عبر تدخلات معيّنة في جهاز السلطة الفلسطينية «الشبيه بالدولة». وعليه كان لا بد من تقوية البرجوازية الفلسطينية وجعلها تنمّاهى بكل وعي مع بنية السلطة الفلسطينية، من دون محسوبيات كما في زمن عرفات، بحجة أن ذلك شكل من أشكال تأهيل «الأسواق الحرة». هنا، كان المجتمع الدولي يستخدم مباشرة مجموعة من المفاهيم النيوليبرالية التي يمكن أن تلبّي الحاجات المطروحة. الرأسمالية، في نظر النيوليبراليين، ليست مجرد نظرية عن بناء الثروة الفردية، وإنما هي جزء أساسي من الحرية السياسية نفسها. توصف «الحرية الاقتصادية» بأنها بعد من أبعاد «الحرية» يُفهم على نطاق أوسع وهو بالتالي مبرر على نحو واضح. فضلاً عن ذلك، تعتقد النظريات النيوليبرالية بأنه إن منحت «الأسواق الحرة» عوضاً عن الحكومات، القدرة على معالجة مجموعة الحاجات البشرية، عندئذٍ

لكن الرياء المنظم تجلّى في أن الواقع على الأرض لم يعكس الشروط الضرورية لعمل «الأسواق الحرة». وفي الحقيقة، لم تكن الأسواق حرة البتة في ظل اختيار إسرائيل والغرب للجهة المتلقية للمساعدات السخية التي كانت تقدم للسلطة الفلسطينية من أجل بناء الدولة. فازدهرت الأسواق حيث شُح لها بذلك، أي في نطاق عقود السلطة الفلسطينية، والتجارة، والعقارات في المنطقة «أ»، وكل ذلك على حساب قطاعات إنتاجية مثل الزراعة والصناعة أو اقتصادات المقاومة. ساعد المجتمع الدولي «بسخاء» أو هو عرض المساعدة في سن القوانين المالية والتنظيمية الفلسطينية (المصارف، الرهون العقارية، التمويل والإيجار، التأمين، معاشات التقاعد، الاستثمارات، التجارة، إلخ) ساعياً سعياً حثيثاً إلى تلبية مصالح القطاع الخاص على حساب الحاجات الاجتماعية والبيئية، وقوانين العمل العادلة، ناهيك عن الأولويات الوطنية. كل ذلك تحت شعار بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقبلية. إلا أن ذلك كان في الواقع محاولة لإحكام القبضة النيوليبرالية على حركة تحرير وطنية، وهو مثال غير اعتيادي عن الخصخصة ما

«بعد» اتفاق أوسلو، أنشئت سلطة فلسطينية لتكون وسيطاً بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب المحتل، واضطلعت بمهام الحفاظ على «أمن إسرائيل» وحكم الفلسطينيين إدارياً

قبل مرحلة بناء الدولة أدى إلى إفراغ مفهوم التحرير من الكثير من قيمه إذ إنه في جميع الأحوال لن يكون هناك ما يجب «تحريره» لأن تلك المهمة قد كُلف بها القطاع الخاص. غني عن القول أن هذه المسارات تستمر بالانكشاف بوتيرة بطيئة في أنحاء الأراضي المحتلة كأشكال من الهندسة الاجتماعية يبنّا تساهم حتماً في ظهور أقلية حاكمة من الاستغلاليين مرتبطة باستمرار الوضع الحالي ومنسجمة معه. كذلك نشأت طبقة فقيرة واسعة من المحرومين تمثلت فعلياً في المضطهدين والمحاصرين في غزة أو العمّال «التايلانديين» المستغلين إلى حد كبير في شمال الضفة الغربية الذين يأتون إلى رام الله بحثاً عن عمل لأن الوظائف الإسرائيلية تبخّرت، والزراعة لم تعد تدر الأرباح، وعليهم إطعام الأقواء الجائعة. فضلاً عن ذلك، تشجّع الرأسمالية، المحفّزة في ظل الاحتلال، الاستثمارات في مناطق عقيمة وغير مستقرة

سيكون من الممكن صون الحرية بحد ذاتها وحمايتها لأن الخيار الفردي له الكلمة الفصل، وليس السلطة السياسية القهرية. وفي هذا الإطار، يرى سليل النيوليبرالية ميلتون فريدمان أن الأسواق تؤدي دوراً محدداً في إلغاء التسييس: «يؤدي الاستخدام الواسع الانتشار للسوق إلى تخفيف الضغط على النسيج الاجتماعي عبر جعل الامتثال لأي من النشاطات التي تشملها غير ضروري. فكلما اتسع نطاق النشاطات الذي تشمله السوق، قلت المشاكل التي يطلب اتخاذ قرارات سياسية ضريجة بشأنها والتي يجب بالتالي الاتفاق حولها. بالمقابل، كلما تقلّصت المشاكل التي يجب الاتفاق حولها، زاد احتمال التوصل إلى اتفاق مع الحفاظ في الوقت عينه على مجتمع حر»^٢.

تفكّ الأسواق، بحسب النيوليبراليين، روابط «الامتثال» التي تحافظ عادة على لحة الشعب. ففي حال فتحت الأسواق كبديل عن الحكومات لتلبية طيف كامل من الحاجات البشرية، ينتفي حينئذ الشرط الضروري لمعظم الممارسات السياسية وصناعة القرار. فتصبح المشاكل السياسية والحاجات الاجتماعية بمثابة سلع، وتنفك إلى مشاكل صغرى يمكن معالجتها بشكل فردي، فنياً، وعبر توزيع القيمين على القطاع الخاص أرباح السوق من دون الحاجة إلى قرار سياسي، أو هكذا يكون الزعم. لقد اتخذت «الحرية» معنىً جديداً وهو القدرة على جعل الفرد يمارس خياره في السوق وذلك عبر القدرة الشخصية على الشراء أو البيع، بدلاً من مجرد كونها مفهوماً مرتبطاً بأشكال من السيطرة البنيوية والحقوق الفردية أو الجماعية.

«بناء الدولة النيوليبرالية» على أرض الواقع تلك هي بالضبط الأفكار التي رأى المجتمع الدولي نفسه يطبقها على الأراضي المحتلة من خلال مليارات الدولارات التي قدمها كمساعدات لبناء الدولة، والتي انطلقت بعد الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وغزة أثناء المرحلة الثالثة من عملية السلام. وبينما امتنع المجتمع الدولي، الذي شارك في دعم عملية السلام، عن استخدام عبارة «الدولة» في «المرحلة الأولى» من عملية السلام حرصاً منه على عدم «إهانة» إسرائيل، خرجت فكرة الدولة الفلسطينية إلى العلن بعد وفاة عرفات والانتفاضة الثانية. لكن كان لهذه الدولة مفهوم محدد بالنسبة إلى المجتمع الدولي، ألا وهو دولة نيوليبرالية تتمتع ببنية تحتية إدارية قادرة على إدارة موجباتها المدنية والأمنية بمهارة، وتوجيه هواجسها التنموية نحو نمو محلي وعالمي على حد سواء، محفّز من القطاع الخاص.

٢ فريدمان، م. (١٩٦٢): «الرأسمالية والحرية»، بمساعدة روز د فريدمان، شيكاغو: منشورات جامعة شيكاغو.

وتزايد الجرائم في الوقت الذي تزايد فيه أعداد الشرطة والسجون والمشردين والمتسولين، والتقيؤ الواضح للمسارات الديمقراطية وأساليب المحاسبة، والانخفاض المخيف في التكافلات الاجتماعية.

لا شك في أنَّ على اللاعبين السياسيين دراسة هذه المشاكل بعناية، والبدء بصياغة حلول لمواجهةها، مع إدراج تحليل العوامل الطبقية والاقتصاد السياسي في دراستهم. لطالما اعتمد الاستيطان على أطر عمل، وخطابات، وتبعيات بنوية وعلاقات طبقية بين المستعمرين لتحقيق هدفه. لذا حان الوقت للرد على ذلك عبر إدراج مفاهيم مضادة في منطقنا وممارساتنا.

يعني ذلك أنه ينبغي دحض خرافة التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال وردّها. كذلك يجب حماية السلع، والخدمات، والموارد العامة و/أو تأمينها (الأرض، الحجر، الماء، الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الصحة، والتعليم) بدلاً من أن تصبح ضمن سيطرة القطاع الخاص. يجب التركيز أيضاً على حماية القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) ودعمها وتطبيق ذلك عبر الوسائل المحدودة التي يملكها الفلسطينيون. من الضروري كذلك أن تؤمّن بنى الحوافز الشاملة للقرارات والاتفاقات الاقتصادية الحماية لتوزيع عادل للثروات، وتعتمد مسارات لصناعة قرارات تهدف إلى تعزيز التضامن الاجتماعي والتصدي الجماعي للجهود الإسرائيلية والدولية الرامية إلى زرع الفرقة بينهم وإخضاعهم.

فضلاً عن ذلك، يجب التصدي لاتفاق أوسلو بكل تركيبته، ما يعني رفض الدور التلزمي للسلطة الفلسطينية كوسيط بين الاحتلال وفلسطينيي الأراضي المحتلة. والأهم رفض كامل الاتفاق الذي يضمن الانقسام الاصطناعي بين مكثّنات الشعب الفلسطيني (فلسطينيو الأراضي المحتلة، فلسطينيو الـ ٤٨، وفلسطينيو الشتات) والذي يسمح لإسرائيل وللكتلة الغربية بالتركيز على إحداث الانقسامات في اوساط شعب منقسم أصلاً.

لن يتمكن الفلسطينيون من الحفاظ على وحدتهم، أو مجابهة المحور الغربي- الصهيوني ومنطقه وكسرهما إلا عبر إيجاد وسائل لتجنيد مواردهم الجماعية بطرق مستدامة وعادلة. باختصار، إن قدرة الفلسطينيين على شن حملة مقاومة فعالة للحصول على حقوقهم رهن بقدرتهم على الحفاظ على مصلحتهم الجماعية لا الفردية وترسيخها، وهو أمر واطبت الاقتصادات النيولبرالية وسياسات بناء الدولة على محوه.

حيث العرض والطلب متفاوتان بسبب الاحتلال، وغالباً من خلال خطط شراكة بين بناء دول دوليين وبنوك محلية أو إقليمية لتأمين القروض البخسة (للرهون العقارية أو الشركات). لكن بما أن منطق الرأسمالية قائم على الربحية، وليس على الحاجة الاجتماعية (ناهيك عن المعايير الوطنية) فإن هذه الخطط مصممة للمراهنة ضد قرار سياسي عادل، أو قوى تقاوم لمكافحة الظلم.

في هذا الإطار، فإن إطلاق السياسات المتطرفة المستوحاة من النيولبرالية على امتداد المنطقة المحتلة وفي ظل الاستيطان، لا يتمحور حول الهندسة الاجتماعية فحسب، وإنما هو سلاح اجتماعي مصمم للتجريد من الحقوق من خلال قوى السوق أو التبعيات البنيوية والعلاقات الطبقية حيث العنف الإكراهي الذي تمارسه إسرائيل بقي محدوداً. سبق أن شهدنا القوة المدمرة لمقاربة النيولبرالية الساخرة التي تسعى وراء الربح وتتلاعب بالأزمة في إطار أزمات الإنسان العالمية. إنها تطبّق الآليات والأفكار نفسها عبر الأراضي المحتلة اليوم، وهي تبدو كقنبلة موقوتة جاهزة للانفجار عند تهيئة الظروف المواتية لذلك.

فقد وضع بناء الدول الدوليون مثلاً خططاً لتأمين الرهون العقارية والكفالات الخاصة بالقروض تستهدف الموظفين في القطاع العام في السلطة الفلسطينية، أولئك الذين يعتمدون بدورهم بشكل مباشر على السلطة الفلسطينية (وخطها السياسي) لقبض مستحققاتهم. تهدف الخطط الخاصة بالرهون من جهة إلى استرضاء النظام في السلطة الفلسطينية اقتصادياً وإضفاء الطابع الشرعي عليه، وذلك عبر تشجيع الإقراض المصرفي وعمليات شراء المنازل بما يعزز قاعدة الدعم لديه. هذا من جهة. توجد من جهة أخرى الظروف التي قد تجعل من سكن آلاف الموظفين ولقمة عيشهم في مؤسسات السلطة الفلسطينية ضحية ارغام تلك السلطة على اعتماد خط سياسي معين لقاء استمرار حصولها على تمويل دولي. وهذا يفرض ضغطاً كبيراً على السلطة الفلسطينية ذاتها. بواسطة آليات السيطرة والضغط هذه التي تركزها مبادئ «السوق الحرة»، يجني بناء الدول الدوليون ربحاً سياسياً على حساب القيادة والمجتمع الفلسطيني. وبغض النظر عن هذه المسألة، بدأت المخاطر المعروفة للمنطق النيولبرالي، التي تجلت مسبقاً في ساحات أخرى حول العالم، تظهر أيضاً على امتداد الأراضي المحتلة، بحيث يمكن رؤية الزيادة الكبيرة في تركيز الثروات وفي انعدام المساواة، وارتفاع نسبة البطالة والعمالة الزائدة،

الأكاديميا في شاتيلا مخيم يروح تحت الاجتياح البحثي

مينسون سكرية

استاذة جامعية، لبنان

تنزع الى اجتذاب انتباه أقل بكثير، ففي مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية على سبيل المثال، ١٧ مقالاً أكاديمياً فقط حول مخيم برج البراجنة، وهو المخيم الفلسطيني الرئيسي الآخر في بيروت. وأخيراً فإنّ تدمير مخيم نهر البارد عام ٢٠٠٧، القريب من مدينة طرابلس في شمال لبنان، أدى الى اجتياح بحثي متزايد. فحسب أحد سكان المخيم: «الباحثون يحبّون الدماء، والموت والدمار... فتعرّض أي مخيم للمآسي كفيل باجتذاب الباحثين - بدك تشدي باحثين لشي محل بعثيلو دبابات يدمروا بيهوجوا عليه».

عن البحث والمنظمات غير الحكومية

بدأت أم أحمد الحديث عن الأبحاث بـ«قصة الباب المخلوع» قائلة، «لقد قامت رئيسة «منظمة غير حكومية» - م غ ح - مركزها مخيم «شاتيلا» بزيارتي لمرات عديدة. كل مرّة كانت تأتي فيها كانت تصطحب معها باحثين من أجل أخذ صور فوتوغرافية. في أول زيارة كنت على وشك الاختناق. لم أكن حينها أملك شيئاً من المال و تخيلت أنّ الحديث مع زواري سيكون التنفيس الملائم. فشة خلق وفضفضة - استقبلتها مع الباحثين وتكلمت معهم بصدق وبكيت، كما سمحت لهم بأخذ صور للمنزل. لكان باب المطبخ مخلوعاً. وتكررت بعدها الزيارات بانتظام. كانت تأتي ثم تذهب أخذة صوراً فوتوغرافية. هكذا مضت السنة الاولى ثم الثانية فشهر رمضان ثم شهر رمضان آخر، حتى السنة الماضية. لقد مضت ٥ سنوات من المقابلات وأخذ الصور لبابي المخلوع». ويعقب ابن أم أحمد قائلاً «الأمر كما قالت أمي، فلقد مضى على الباب المكسور ٥ سنوات، ولست أبالغ بالقول أنه تم التقاط ١٠٠

«يللا بلشنا ناقصنا بعد بحث جديد وباحثة جديدة بالمخيم»، قال خليل - وهو اسم مستعار كباقي الأسماء الواردة في النص - عندما اخرجت دفترتي لمقابلة مجموعة شباب ونساء في مخيم شاتيلا. وكنت قد كلفت من «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» بإجراء بحث حول الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان. لست ادري لماذا قررت أنا أيضاً البدء بشاتيلا وليس بكواليس صنع القرار في لبنان. تابع خليل بالتوجه الى الشباب قائلاً: «يللا شباب مين بدو ينقّ (يتذمّر) أكثر من غيره؟». ضحك الجميع ودار الكلام لعدة دقائق حول الابحاث والباحثين في شاتيلا. وما بدأ بحثاً عن الحقوق المدنية انتهى بهذه الورقة عن السياحة السياسية والبحثية في المخيم.

لماذا شاتيلا؟

مخيم شاتيلا هو الأشهر بين مخيمات الشتات الفلسطيني على الأرجح وأكثر مخيم تعرّض للبحث والدراسة. ربما بسبب تعرض المخيم للتدمير وإعادة البناء عدة مرات وتعرضه للمجزرة في ١٩٨٢ وبسبب صلات المخيم التاريخية بمنظمة التحرير الفلسطينية وموقعه بين منطقة وسط بيروت ومطارها. إنّ بحثاً بسيطاً في أرشيف مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، يعطينا حوالي ٢٢٣٢ ورقة أكاديمية و ١٢٨ كتاباً ومخطوطات حول المخيم المذكور بالإضافة الى آلاف المقالات الاعلامية الموجودة والكثير من الأفلام الوثائقية والريپورتاجات والأفلام الوثائقية. كل هذا جعل المخيم وجهة الباحثين من شتى أصقاع الارض الى ان أصبحوا جزءاً يومياً من حياة أهل المخيم. فالكثير من الأهالي لم يعد يذكر عدد المقابلات التي أجراها مع الباحثين والصحافيين. وفي المقابل فإنّ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الاخرى

صورة له على الأقل. هل تريد أن تريه؟ تفضلي فهو لا يزال مكسوراً. هم يسألون ثم يذهبون و لا يتغير شيء - ينجوا ويبرحوا وكل شيء بضل عا حالو -».

لا يخفي أهل المخيم ومسؤولوه، مثل موظفي المنظمات غير الحكومية في مخيم شاتيلا، ظنونهم حول العلاقة بين الازدياد المطرد في عدد الابحاث المقامة في المخيم من جهة، وعدم حصول تحسن ملموس في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمخيم من جهة أخرى. «بينما

«كثرت الأبحاث وأصبحت مشكلة جديدة بعد هزيمة ١٩٨٢ وطرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان»، يقول خليل، ويضيف: «تخلصنا من الاجتياح الاسرائيلي اتانا الاجتياح البحثي»

تزداد أعداد الباحثين الوافدين إلينا، فإن مشاكل المخيم تزداد أيضاً» تقول لمى ذات الاربعة والعشرين ربيعاً. أما خليل، فيوافق على ما سبق ويزيد «هناك دوماً دراسات حول الظروف الصعبة للمخيم، لكن لا شيء يتغير. لست أدري لماذا قد يحتاج المرء الى كل تلك الدراسات من أجل تحسين ظروف الآخرين - ما الشغلي واضحة كل هالأد بها أبحاث». يظن الكثيرون من سكان المخيم أن هؤلاء الباحثين لا يريدون في الواقع تحسين الظروف المعيشية في المخيم، والسبب كما يعتقد أحمد «أن هدفهم الرئيسي هو إبقاء الوضع على ما هو عليه. وهذه قناعة كل الأهالي»، فإذا ما تحسن الوضع «شو بدهن يعملوا بينقطع رزقهم». يشتكي آخرون أيضاً من أنه لو تم صرف الاموال التي خصصت للمواد البحثية عبر كل العقود المتتالية على تنمية البنية التحتية للمخيم، لاختفت اليوم المشاكل التي تستقطب الباحثين.

وربط الأبحاث في المخيم بتحسين ظروف ساكنيه الاجتماعية والاقتصادية يتأتى مباشرة من الوعود المعطاة لهم من قبل الباحثين و(م. غ.ح) في شاتيلا. تروي على سبيل المثال باحثة تعمل في مركز عصام فارس، حادثة حصلت لها مع طفلة تبلغ الثامنة من عمرها، شكت لها فيها هذه الاخيرة خلال ورشة عمل لليونيسيف قائلة «بأنهم (الباحثين) يقومون بزيارتنا مراراً وتكراراً وبطرح الاسئلة، لكن لا شيء يتغير. لماذا إذاً تكلمين بحثك في المخيمات؟». فلم تجد الباحثة الا أن

تردّ على الطفلة قائلة «نحن نكتب من أجل اليونيسيف ونتائج الورش ستعطى لهذه الاخيرة التي ستعمل على حل المشاكل». ويقول سكان المخيم إن الباحثين عادة ما يكرّرون عبارات مثل «خدمة القضية الفلسطينية» كسبب رئيسي لدفع الناس إلى المشاركة في الأبحاث، لكن هذا لم يعد يقنع الأهالي يقول أحمد ويضيف: «آخر باحث زار محلي، قال إنه يعمل فيلماً لخدمة القضية الفلسطينية. قلت له حينها إن فلسطين علمتنا أننا عندما نزرع أشجاراً فإن ما يجب أن نحصد هو الثمار. ساعدني لكي أساعدك. يريدون مني أن أترك محلي وأعمل معهم طوال النهار! ومن أجل ماذا؟ لأنهم يساعدون فلسطين! يأتون ليعبثوا معي على أساس فلسطينيتي ولا يهتمون إذا ما فقدت عملي ومورد رزقي، لكنهم يهتمون لأمر فلسطين. كفى تجارة بالقضية الفلسطينية. ما نحنا فلسطين».

وتحاول (م.غ.ح) - ويعزو اليهم مفاتيح المخيم -، إقناع الأهالي بالمشاركة في الابحاث من أجل «إيصال الصوت» و «تغيير النظرة» الى اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي تحسين ظروفهم. لكن خليل يهزأ من ذلك غاضباً «لو يقولون لي إنهم يقومون بأبحاثهم لأنها مصدر رزقهم ولا يعدونني بشيء أو يذكرون القضية الفلسطينية لكنت ساعدهم». يتذكر خليل قائلاً «كنت في ما مضى سعيداً بالمساعدة في الأبحاث. لقد جعلتنا م. غ. ح نصديق أن الباحثين سيحسنون وضع اللاجئين في المخيمات، وأنهم سيكونون صوتنا في الخارج». يزيد سمير على ذلك، وهو أيضاً من سكان المخيم، قائلاً «كنت أهبل - ساذجاً - من قبل، وكنت أصدق أنه كلما زادت الأبحاث زاد الخير. لم أعد أهبل ولا رومنسياً في هذه المسألة كما كنت. يعني إذا دينا الصوت بيركضوا أهل الخير للنجدة».

يقول كثيرون من أهل المخيم إن كثرة الأبحاث والباحثين من جهة وتزايد مشاكل المخيم ومآسي أهله من جهة أخرى، قللا الحماسة للمشاركة في الأبحاث الجارية اليوم. فبعد سنوات من الكلام حول وضعها واستضافتها لباحثين، يقومون بتصوير باب مطبخها المخلوع، قرّرت أخيراً أم أحمد التوقف عن استقبالهم. «لقد أتت رئيسة م.غ.ح مع باحث الى هنا، فقلت لها شكراً لا أريد. أتت تفضحيني. أنا إنسانة ولدي أطفال ولهم كرامتهم. هل انت سعيدة بكونك تأتين الى هنا وتساعدين الباحثين لأخبرهم قصتي فتفضحيني؟ من أجل ماذا؟ ليقولوا إن هذه العائلة لا تملك شيئاً وإنها معدومة؟ ماذا فعلت

قد أنتجت بعد دراسة تمت في باريس. أسئلته لا تنبع من واقع المخيمات». يلاحظ أحد مثلاً، أنَّ الباحثين يسايرون الموضة، وأنهم جميعهم يعملون على نفس المواضيع في نفس الوقت. يعلق على ذلك قائلاً «هناك مواضيع تتناول البشر قد تجلب الشهرة للباحث، لكن ينقضي الأمر في النهاية. تصبح هناك مواضيع جديدة هي الرائجة، ويركز الجميع آنذاك على تلك الأخيرة». حسب سكان المخيم فإنَّ المواضيع الرائجة هذه الأيام، هي الشباب والنساء و«حل النزاعات» و«حقوق الإنسان». وبالرغم من أن أهل المخيم لا يرون أي أهمية لهذه المواضيع؛ فإنهم يعون أنَّ التمويل المؤسَّساتي يلعب الدور الأهم في تحديد مواضيع البحث. تقول لى «إنَّ الاموال هي التي تقرّر ماهية الأبحاث وليس اهتمام الباحثين الأخلاقي والإنساني بالمخيمات».

لكنَّ القلق حول الأبحاث في المخيم يمتدّ الى درجة أعمق بكثير من الإحساس بانفصال الأبحاث عن واقعهم وانعدام صلتها بحياتهم اليومية. ففي المرتبة الأولى، يعتبر الكثيرون من سكان المخيم عن قلقهم حول ما يروونه نقصاً في التحضير والمعرفة والفهم الضروريّ لدى الباحثين، مما قد يؤدي الى مستوى متدنٍ من الأبحاث. فيتملل سميّر، كغيره من قاطني المخيم، لأنَّ الباحثين يعودون دوماً الى المخيم ويسألون الاسئلة نفسها مراراً وتكراراً. عندما سألتها لماذا يعتقد بأنَّ ذلك يحصل؟ ردَّ قائلاً:

[كثيرون منهم] باحثون شباب ولا يقرأون ما كتب حول المخيمات قبل أن يأتوا إلينا. ألتقي أحياناً أفراداً يستسخون أبحاثاً مُنجزة سابقاً لكنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء قراءتها. لم أعد أفهم تلاميذ الدكتوراه هؤلاء. إنهم لا يقومون بواجباتهم. هذا يعني أنَّهم لا يتوقفون عن تعلّم بديهيات المخيمات الفلسطينية. إنهم لا يعرفون أبجدية القضية الفلسطينية. هذا مخيف حقاً ومتعب للسكان.

تساءل لى قائلةً «إنهم يقومون بالمقابلات مع الاشخاص ذاتهم طوال الوقت. لا أعرف ما هم بصدد اكتشافه. لماذا لا يستعملون المقابلات التي أنجزت من قبل الباحثين السابقين؟». والعديد من الباحثين الذين يأتون الى المخيم لا يتكلمون العربية، وبالتالي فهم يتكلمون على المترجمين المحليين. ولبعض هؤلاء معرفة محدودة باللغة الانكليزية. من أجل ذلك، فإنَّ سكان المخيم يشككون في ما يكتبه الباحثون من خلال المحاورات والمقابلات التي تجري في المخيم. فبحسب خليل «هم أغبياء في معظم الاحيان حيث إنهم لا يتكلمون العربية ونحن في معظم الأحيان نتمسخر عليهم».

لتساعدني وتحسّني لي وضعي؟ أنا لن أساعد باحثك بعد اليوم. لقد أتت رئيسة م.غ.ح لتأخذ صوراً فوتوغرافية وتساعد الباحثين مرّات عديدة. لم أستفد منهم بشيء. ولا يزال الباب مخلوعاً. تعالي وانظري».

بالرغم من الغضب لكثرة الباحثين والأبحاث، يعتقد بعض الأهالي أنَّ هناك مواضيع يجب دراستها، لكنَّ الباحثين لا يلتفتون إليها كالحقوق المدنية وتستتبع ليس فقط دراسة اللاجئين الفلسطينيين بالذات بل المؤسسات الحكومية والدولية التي تتحكم بمصائرهم. «لماذا يجب دراسة الفلسطينيين من أجل فهم فقدان حقوقهم؟» تسأل رندا وهي فتاة من المخيم. «لماذا لا تقام الأبحاث على المجتمع الدولي والحكومة اللبنانية، المسؤولين عن حرماننا هذه الحقوق؟». فالأبحاث قيمة بمقدار ما تتعلق بتغييرات اجتماعية ملموسة ونضال سياسي واسع. ومن المفارقة بمكان، يقول البعض، أنه عندما كانت هناك حركة اجتماعية واسعة في المخيم، كان هنالك القليل جداً من الابحاث التي كانت تجري في شاتيل أو في أي مخيم آخر. لقد «كثرت الأبحاث علينا وأصبحت مشكلة جديدة لنا بعد هزيمة ١٩٨٢ وطرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان». يقول خليل «خلصنا من اجتياح الإسرائيلية اجانا الاجتياح البحثي» ويكمل «بتّ أعتقد اليوم أن صوت الشعب الفلسطيني وصل الى العالم بسبب الانتفاضات والنضالات الشعبية الفلسطينية وليس بسبب الباحثين. أنا لم أعد أصدّقهم».

العديد من الباحثين لا يتكلمون العربية ويتكلمون على المترجمين المحليين ومعرفتهم المحدودة باللغة الانكليزية، ولذلك يشكك السكان في ما يكتبه الباحثون خلال المحاورات والمقابلات

ارتياح حول ممارسات الباحثين وأجنداتهم يتخوف أهالي شاتيل من ازدياد الأبحاث أو ما بات يعرف بالاجتياح البحثي. فرولاً مثلاً، وهي من سكان المخيم، تقول «إنَّ مواضيع الباحثين تقرّر خارج المخيمات وليس بداخلها، وإنَّ سكان المخيمات لا يدّ لهم في تقرير مواضيع البحث». يوافق سميّر على ذلك قائلاً إنَّ «معظم الأبحاث إنّما هي مواضيع مشهورة في الجامعات الغربية فقط، فيتبنى الباحثون نظريات دارجة في الجامعات محاولين إثباتها بدراسات ميدانية في المخيم حتى ولو كانت النظريات

وتعتبر أسئلتهم مشبوهة. ويقول سمير مثلاً، بأن بعض هؤلاء «يقوم بأبحاث تبدو لأوّل وهلة إنسانية الطابع، ولكنها تستعمل في الحقيقة لأغراض سياسية». وتوافق رندا على ذلك قائلة إن «الدراسات تساعد على فهم مواطن الضعف والمنافذ التي يمكن من خلالها اختراق المجتمع الفلسطيني وجعله ينسى حقوقه السياسية». ويشتكى سكان المخيم من أن الباحثين يسألونهم مراراً عن رأيهم في حق العودة على سبيل المثال، ويحاولون البحث عن أدلة تثبت أن تعلّقهم بالعودة قد يتبدّد يوماً ما أو يخفّ، ويرأي سمير فإنّ استطلاعات الباحثين قد تهدف الى توجيه وتشكيل وعي الناس من جهة، وتجهيلهم من جهة أخرى. هناك توجه الآن للتركيز على الفلسطينيين ليس كشخص سياسي بل كبشر. هذا هراء. أنا لا أقول إننا لسنا بحاجة للتركيز على المشاكل الشخصية ولكن هناك ما يشبه الجهود المرتبة لحرف الانتباه بعيداً عن المسائل السياسية باتجاه الأطر الشخصية والفردية وهنا يكمن الخطر. كل هذه المشاريع والدراسات ممّولة ولا تأتي من فراغ، وهي ليست مجرد أبحاث بريئة».

أما رندا فتقول إن الباحثين عديمو النزاهة: «في بعض الأحيان يضعون في نماذج الاستبيانات التي يوزعونها بعض الاسئلة التي قد تكون مؤذية جداً، ولا علاقة لها بالموضوع الذي يدور البحث حوله. هناك أيضاً أسئلة تطرح على هامش البحث وهي تكتب وتسجّل على أوراق أخرى. إلى أين تذهب تلك الأوراق؟ كيف يتم تحليل النتائج؟ لا أحد يعلم».

الأبحاث على أنواعها

دخلت أنواع جديدة من الابحاث الى مخيم شاتيلا مع بدء الألفية الثانية. وهي أبحاث يشار إليها بشكل أو بآخر على أنّها تشاركية. تعدّ هذه الابحاث سكان المخيم بفرص للتعلّم والتمكين عبر مشاركتهم في العملية البحثية. ويرحب بهذه الأشكال الجديدة من الأبحاث كونها بدت أنّها تتجنب ثغر مشاكل الأبحاث السابقة. تتذكر رانيا - وهي شابة من شاتيلا كانت في ما مضى تعمل في منظمة غير حكومية في المخيم:

«استحسنتم الامر في البداية. على الأقلّ كنّا سنحصل على شيء ما مقابل الاشتراك بالأبحاث. فنحن دائماً ما نساعد الباحثين ثم يذهبون ولا أحد منهم يساعدنا في أيّ شيء، وهم لا يتذكرون أننا ساعدناهم على أية حال. عندما أتى مدير إحدى (م.غ.ح) الي، كنت قد ضقت ذرعاً

ويشكك الكثير من سكان المخيم في أخلاقيات الباحثين. فبالرغم من شكاوي العديد من أهل المخيم من التعب من الإجابة على أسئلة الباحثين فإنّ أولئك يعودون الى شاتيلا. ويعتقد الكثير من أهل المخيم أنّهم لا يهتمون سوى بمصلحتهم الشخصية ويسعون دائماً خلف ترويج أنفسهم، فيتساءل خليل «لماذا يستمرّون بإجراء المقابلات؟»، ويجب لأنّ الفلسطينيين يبيعون. نحن نبيع: نضال وقضية مركّبان ومعتقدان - وشعب معقّد كمان. في أغلب الأحيان، فإنّ الكلّ يريد دراسة الامر من أجل مصالحه الذاتية. هم يعلمون أن القضية الفلسطينية تبيع ومن أجل ذلك يدرسونها. لكي ينجحوا في الجامعة.

يتذمّر السكان من أنّ الباحثين يتلاعبون بالعلاقات الاجتماعية في المخيم. بينما يقومون بالأبحاث في المخيم يعتقدون صداقات محليةّ ويعدون بأنّهم سيقبضون على اتصال مع الناس حتى بعد مغادرتهم المخيم. إلا أنّه وما أن يغادر هؤلاء «حتى لا يعودوا يردّون حتى على الرسائل الالكترونية التي نرسلها اليهم. نرسل لهم سلاماً فلا يردّون الا وداعاً - «منقلهم هاي يقولوا باي». يتأسّف أحدهم قائلاً. بالإضافة الى كلّ ذلك فإنّ السكان يشكون من أنّ الباحثين لا يشاركون الأهالي في أبحاثهم ولا يستشيرونهم لا حين كتابتها ولا بعدها. يتذمّر سمير قائلاً «دائماً أسأل الباحثين بأن يرسلوا لي دراساتهم أو المخرجين أفلامهم وأتضرّع اليهم عبر الرسائل الالكترونية لكي أحصل عليها، وعادة ما يحصل هذا عندما يريدون العودة لإجراء بحث جديداً يعني لما يعوزوني مرة ثانية». ويقول الأهالي بأنّ الباحثين يتوقعون منهم أن يجيبوا عن أسئلة لا يمكن للباحثين أنفسهم أن يقبلوا بأن توجه إليهم: «يريدون معرفة كيف أنام مع زوجي وعلى أيّ جنب برتاح. الى هذه الدرجة التدخل بحياتنا؟ أقسم إنّ في إحدى المرات سأل أحد الباحثين الذي كان يقوم ببحث حول العلاقات الزوجية عن أمور محرّجة للغاية. الحقيقة أنّه لا يمكن اقتصار وصف الأمر بالمقرف فقط. بل الأصحّ القول إنه لم يبق شيء لدراسته. كفى. حقاً كفى. نحن ناس عنا كرامة كمان». أمّا رولا فتقول إنّ «الناس في المخيم متعبون للغاية» لكنّ الباحثين يستمرّون في التعامل معهم «بصفتهم حقلاً للتجارب».

ويشك أهالي المخيم في الأجندة السياسية للباحثين وخصوصاً القادمين منهم من بلاد كالولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا. وبحسب أحمد «ما المصادفة في أنّ البلدان الصديقة لاسرائيل هي التي ترغب بدراستنا بحق الله». ويُنظر للباحثين في المخيم على أنّهم جواسيس





الشخص مرة واحدة فيلقي أسئلته عليك ثم يغادر. قد ترغبين بالمساعدة بذلك بالفعل. في أحيان أخرى هم يلتمسون منك اجراء مقابلات للمتابعة. في البحث التشاركي، نعلق حتى ينتهي الباحث من جميع الورش. تعدّ تلك الورش أحياناً أكثر من عشرين شخصاً. وهي تأخذ الكثير من الوقت ونحن مجبرون على المجيء لأنّ (الـج.غ.ح) يجبروننا على متابعتها حتى النهاية».

أثر الإفراط البحثي في العلاقات الاجتماعية والهويات
عندما يتعرّض حيّ سكني مثل شاتيلا لاجتياح من قبل الباحثين تتأثر العلاقات الاجتماعية المحلية والهويات داخل المخيم. فالباحثون يميلون الى التركيز على مجموعات وأشخاص محددين في المخيم بينما يتجاهلون آخرين بنحو تام. فعلى سبيل المثال انصبّ اهتمام الباحثين لوقت طويل وبشكل حصري على جيل ١٩٤٨ وتجربة النكبة، وتم بالمقابل تجاهل الهموم الحاضرة ونضالات الاجيال الاخرى. بعدها جرى التركيز على أحوال النساء والشباب والأطفال. ولكن في كل تلك الحالات، التركيز على الفئات الاجتماعية تحدّد الموضات وأجندات

بالأبحاث. الا أنّه قال لي إنّ الامر سوف يكون هذه المرة شبيهاً بالمدرسة وستعلمين أشياء. وإنهم يقومون بورش تشاركين فيها و هم يكتبون عن تمارينهم. كنت عاطلة من العمل وقتها. أنت تعلمين كيف نمضي كل وقتنا في الأزقة. أنا بحب العلم. فقلت لنفسي لم لا اشارك في تلك الورش؟. ولكن مع مرور الوقت، استنتج العديد من السكان أنّ الانواع المستحدثة من الأبحاث ليست بأفضل من سابقتها، بل هي في الكثير من الأحيان أسوأ. فالكسّان لا يد لهم في تقرير المواضيع البحثية، وهم يشعرون بالاغتراب في حضرة المواضيع التي يختارها الباحثون ويتململون من «الجهل» و«التصرّف الارسالي» الذي يمارسه الكثير من الباحثين:

«يأتون الينا لتعليمنا كيف نتصرّف إزاء مشاكلنا. والله انهم أغبياء لا يعلمون شيئاً عن الفلسطينيين وتاريخهم في لبنان. يريدون تعليمنا وصفات جاهزة كتلك التي يقرأونها في الكتب. هبل للغاية. بعض المواضيع لا علاقة لنا بها. يأتي الكثير من باحثي الصحة العامة مثلاً، لتعليمنا النظافة وينتابنا شعور بأنهم يعتقدون بأننا وسخون. ما ساقوله ليس بقصد

تقول رانيا «منازلنا نظيفة وأهالينا مهوسون بالنظافة. لذلك أنا لا أعرف لماذا يأتون لتعليمنا كيف نغسل البندورة وكلّ هذا الهـ نحن نظيفون ولا نحتاج لمن يعلمنا هذه الامـ إنّ في الأمر احتقاراً كبيراً لنـ»

الباحثين وليس السكان أنفسهم. ويركّز الباحثون على افراد من ضمن تلك الفئات، الذين يعتبرونهم نماذج لبحوثهم ويصفهم أهالي المخيم بـ«النجوم» وأن عملية تصنيع النجوم «دورة كاملة». قد تكون هذه الحلقة مريرة للنجوم أنفسهم وللأهالي. يروي أحمد قصّة سلمى، التي أصبحت بعمر الحادية عشرة، محور اهتمام فيلم وثائقي حول المخيم. لكن ماذا حصل بعد عرض الفيلم؟ «صارت سلمى نجمة. مقابلات معها في كل مكان. اخذوها الى المسارح والجميع دللها. وأصبحت فجأة مركز اهتمام الجميع. بقيت الحال هكذا الى أن تمّ انجاز فيلم آخر حول شاتيلا. فجأة، لم تعد سلمى هي النجمة. صارت تبكي طوال الوقت وتبالغ في تصرّفاتنا، إذ إنّها أرادت أن تجلب الانتباه اليها من جديد. شعرنا اننا لم نعد نعرفها. صرنا نفكر انها مجنونة. كان هذا من تأثير المقابلات

الإشادة فقط ولكن تعلمين كيف هو المخيم. رغم أننا لا نملك ماءً وما شابه، الا أنّ منازلنا نظيفة دائماً وأهالينا مهوسون بالنظافة. لذلك أنا لا أعرف لماذا يأتون لتعليمنا كيف نغسل البندورة وكلّ هذا الهراء. نحن نظيفون ولا نحتاج لمن يعلمنا هذه الامور. في الأمر احتقار كبير لنا». ويتململ البعض الآخر لأنّ هذه الاشكال الجديدة من الأبحاث متطلّبة منهم أكثر بكثير من المناهج البحثية السابقة. يقول سامي - وهو شاب لا يزال يعمل في منظمة غير حكومية في شاتيلا - إنّ «الأمر أصبح أكثر تعذيباً لأنك ما إن تبدئين حتى تصبحي مجبرة على المتابعة إلى أن تنتهي كل الورش. يشعر المرء بالمسؤولية نحو الباحثين الذين يأتون للتعليم هنا، ولا يمكن أن تتركهم في منتصف الطريق». تبدي رانيا نفس الملاحظة «صرت أعتقد الآن أنّ الامر ازداد سوءاً، لأنك في الابحاث العادية تلتقين

والتصوير السينمائي وتدليلها، وكذلك من انانية الباحثين ونزعتهم المصلحية، إذ لا يعيرون انتباهاً لحاجات أو آثار تحويل الأطفال الى نجوم ومن ثم التخلي عنهم. لقد انتهت مدة صلاحية سلمى النجمة وتم بعدها تصنيع نجوم جدد حتى انتهت مدة صلاحية هؤلاء كذلك. إنها دورة بالفعل. يستغلّ الباحثون الى أن تنتهي صلاحيتك تماماً ثم يرمونك لهمومك في المخيم تصارعها وحيداً».

ويسهب أحمد في الكلام حول الآثار العامة للبحوث على الأطفال قائلاً: «تم تحويل بعض الأطفال الى أبطال. يتلقون الانتباه بلا حدود. أحسن الأطفال حينها بأنهم يحلقون فوق الغيم. ويعطونهم أموالاً. يأتي يوم ينتهي فيه مدة صلاحية هؤلاء الأبطال - النجوم تماماً مثل الطعام المعلّب. وعندما يكبرون ويكفون عن كونهم أولاداً صغاراً مهضومين؛ ينتقل البحث الى أولاد صغار مهضومين جدد! وهكذا يقتلونهم ويتركونهم مجدداً لأزقة المخيم. الناس هنا ترثي لحال هؤلاء الأطفال. وهذه عملية استغلال أبشع من عمالة الأطفال التي يعملون على إيجاد حلول لها. إذا لم يكن الأمر استغلالاً، فما هو إذًا؟».

تقول لمى التي أصبحت محوراً لانتباه الباحثين عندما كانت طفلة «عندما كنت نجمة كنت أحصل على مقابلتين خلال اليوم، على الأقل». تخبرنا بعدها كيف أصبحت تشعر بالمرارة وخيبة الأمل تجاه الباحثين: «عندما كنت نجمة كنت سعيدة لأنني شعرت بأن الباحثين أصبحوا يأتون الى من أجلي انا كشخص لأنني مثيرة للاهتمام وذكية». لكن عندما غادر الباحثون المخيم ولم يبقوا على اتصال معها «صرت أتحرّق غضباً وحزناً وانزعاجاً». ادركت لمى في ما بعد أنّ الباحثين كانوا يهتمون بها «بسبب أبحاثهم فقط ولأنني بنت مخيم».

«مفاتيح» المخيم

وجهة النظر هذه ليست السائدة بين كل الأهالي. فهناك مجموعتان تروجان للأبحاث وتستفيدان منها. تشغل هاتان المجموعتان وظيفة الاتصال بين سكان المخيم وباحثي الخارج، ويشير اليهم الأهالي بـ«مفاتيح المخيم». المجموعة الأولى تتكون ممن يعملون في منظمات غير حكومية وينظرون الى الأبحاث كمجال دعائي مهمّ لهم ومصدر للاموال التي يتقاضونها مقابل مساعدة الباحثين. هناك إذًا ما يسمّيه بعض قاطني المخيم «شبكة مصالح» بين الباحثين في الخارج ومنظمات غير حكومية محلية تتكفل بتوفير التجاوب مع الباحثين. وبما أنّ العديد من سكان مخيم

شاتيلا يتكلمون على المحلية من أجل الخدمات والمساعدات المادية لزيادة دخلهم، فإنهم يشعرون بأنهم مجبرون على المشاركة في الأبحاث، وهم بالتالي لا يشعرون بأنّ لديهم خياراً حقيقياً برفض الانصياع لطلبات الباحثين. فهم يعلمون بسوابق حصلت في شاتيلا حيث توقفت منظمات غير حكومية عن تأمين خدماتها وأموالها وللأفراد غير المتعاونين. ويشعر العديد من السكان بأنّ المؤسسات المحلية والباحثين من الخارج يتواطأون في تعظيم الآثار السيئة الناتجة من العيش في المخيمات، ويرون أنّ الأمر يصبح تصويراً سيئاً لشاتيلا وتهجماً على إحساسهم بالكرامة الشخصية. يقول أيمن وهو من سكان شاتيلا:

«تزعّم المنظمات غير الحكومية أنّ المخيم في حالة سيئة للغاية لأنّها الطريق ليستحصلوا فيها على الاموال. يحبّ الباحثون أيضاً أخبار البؤس، مما يعني أنّ في الأمر مصلحة مشتركة، لذلك تُسأل دوماً عن مشاكلنا فقط... أتذكر أنني عندما كنت طفلاً كنت أشعر بالمرارة الكبيرة تجاه الحياة في المخيمات. وكانت منظمة غير حكومية والباحثون يحبّون ذلك. والآن أضحك عندما أتذكر كيف كان موظفو المؤسسات يملّون عليّ ما يجب قوله. على سبيل المثال، كان العامل الاجتماعي في المنظمة غير الحكومية يأتي بالباحثة لتقابلني فيقول لي: «قل لها كيت و كيت» و«أخبرها عن هذا وذاك». وكان الأمر يدور دائماً حول القرف من حياتنا وصعوبتها هنا... في بعض الاحيان أجلس وحدي وأضحك. لست متأكداً انني كنت أقول الحقيقة، الا أنّهم قبلوا ما أخبرتهم به وشعروا بالشفقة عليّ. وأعتقد أنني قد أحببت ذلك حينها. طلب مني حينها أن أستجلب شفقة الباحثين لكنني حتماً لن اقبل ذلك بعد اليوم».

يشتكي أحمد قائلاً «هؤلاء يجعلوننا نظهر بشكل سيئ». أحمد كغيره من شباب شاتيلا ممن هم في العشرينيات من العمر، امضى سنوات عمره في التعاطي مع الباحثين منذ أن كان صبيّاً في مقتبل العمر. يقول: «لقد سئمت وتعبت منهم للغاية.. كلّما رأوا مبنى مدمراً أخذوا صوراً عنه. الامر في غاية الازدلال. يريدون أن يلتقطوا صوراً لأطفال فلسطينيين فيذهبوا الى الحرج حيث الفجر. يلتقون هناك بأطفال عراة ويزعمون أنّ هؤلاء هم فلسطينيون. لم أر في حياتي أطفال المخيم عراة. ويذهبون أيضاً الى الحرج من أجل تصوير منازل التنك ثم يدّعون أنّها جزء من المخيم. لست أتكرّر على من يعيشون في بيوت التنك. لكن لماذا الكذب؟ أنا فقير لكنّ لمنزلي سقفاً كما لكل منازل المخيم».

وأنهم يشكّون في كون هؤلاء جواسيس الا أنها ما زالت تشعر بأن «الباحثين يخدموننا فهم يعطوننا خياراً». وتشرح رندا أنها تقبل فقط بالعمل مع باحثين حول المواضيع التي تشعر بأنها لمصلحة أهل المخيم. لكنّها تعترف بأنّها نادراً ما ترى ما يفعله الباحثون والمراسلون بالمعطيات البحثية التي يجمعونها: «أخاف من رؤية النتيجة، فحينها قد أتوقف عن العمل وعن مساعدة هؤلاء الناس. وأنا بحاجة للعمل».

خاتمة

في الخاتمة، من المهم الإشارة الى أنّ سكّان المخيم ليسوا مجرد ضحايا الاجتياح البحثي. فليست المنظمات غير الحكومية في المخيم وما يسمى بمفاتيح المخيم من يحاول فرض أجندته، بل إنّ من تجري المقابلات معهم من سكّان المخيم يعملون من جهتهم على إنجاز العملية البحثية، كائنات ما كان مصدر الأخيرة. يقول أحمد: «يكذب الباحثون معظم الاحيان. وأكذب عليهم في المقابل. لمصالح المتأثية من الابحاث. نختلق القصص من أجلهم في بعض الاحيان ونحكي مخيماً يسماعهم ما نرغب بإسماعه وكتابته، حتى لو كان ذلك غير صحيح. هم يتعجبون «أه، مثير للاهتمام». لديهم مصالح شخصية بينما مصالحنا جماعية.. أنا لا أردّ على أي شخص يسأل عن الاسلحة، الدعارة أو المخدرات أو شيء من هذا القبيل».

وبالرغم من ذلك، لا يزال الأهالي يشكون من قلقهم حول ظاهرة الافراط البحثي وأثر البحوث والباحثين في حياتهم الشخصية وحياة عائلاتهم والمخيم بنحو عام. لسنوات عديدة، طالب أفراد وممثلو المخيمات الفلسطينية في لبنان الباحثين بوقف أبحاثهم في المخيمات. ففي عام ٢٠٠٨، أطلق مركز عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت برنامجاً ينفذ على عدة سنوات، حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والاردن وسورية وفلسطين. وفي معظم ندوات المركز طالب المسؤولون الفلسطينيون بإنهاء البرنامج البحثي لأنهم شكوا من أنّ «أهالي المخيمات متعبون من تطفل الباحثين». (موظف في مركز عصام فارس، مقابلة خاصة). وأطلقت نداءات مشابهة من قبل اللاجئين الفلسطينيين في اجتماعات اليونيسيف عام ٢٠١٠ ومنظمة العمل الدولية في لبنان عام ٢٠١١، لكن يبدو أنه لا حياة لمن تنادي. فكان الطريقة الوحيدة لرد الاجتياح البحثي هي «تحويل المخيم الى الشانزليزيه - عمرك سمعت عن شي باحث بالشانزليزيه؟» على قول أحدهم.

«لماذا لا يكتب الناس عن المواهب الموجودة في المخيم؟» يسأل خليل. ويكمل قائلاً «إذا استمروا في الكلام عن المشاكل بشكل حصري فإنّ الغرب سيقول، هؤلاء لا يستطيعون معالجة مشاكل المخيمات فكيف سيتولّون أمر بلد إذا عادوا إليه؟ أعتقد أنّ ذلك يضرّ بالقضية ولا يساعدها على الاطلاق».

الفئة الأخرى من «مفاتيح المخيم» والتي تقوم بالترويج للابحاث والاستفادة منها مكونة من أشخاص على قدر لا بأس به من التعليم، يتكلمون اللغتين العربية والانكليزية ويعتبرون البحوث فرصة ممتازة لزيادة دخلهم. يجدون إجمالاً أدواراً كترجمين، وكتاب، وأدلاء للباحثين، فيقومون بترتيب المقابلات واللقاءات البحثية مع الأهالي. ويعلق أسامة، احد سكان المخيم قائلاً بأنّ «هذه ظاهرة حديثة نسبياً انتشرت خلال العقد الماضي». في البداية كان الجميع مستعداً ليبدل الوقت والجهد مجاناً، معتقدين بأنّ ذلك أمرٌ جيد للمخيم وللقضية. لكن بعد فترة ساد اعتقاد عام في المخيم بأنّ الباحثين مجرد أشخاص أنانيين يسعون وراء مصالحهم الخاصة. حينها تبدأ بالتبرير لنفسك قائلاً: «لماذا عليّ أن أساعدهم من دون مقابل؟».

رغم أنّ سكّان المخيم يتفهمون مدى حاجة البعض إلى المال، فإنّ بعضهم الآخر يعبر عن قلقه حول الطرق التي يجري بها تسليع الابحاث في المخيم. يقول سمير: «لا يخجل أحد مفاتيح المخيم من كونه يتقاضى المال مقابل مساعدة الباحثين. فسّر لي الامر قائلاً: «يجب أن تفكر بالامر على أنّه عمل». لست مرتاحاً لذلك، إذ إنني لا أريد أن أكون عبداً للباحثين، لكنني لا أحب فكرة كوني رجل أعمال وأعيش على حساب شعبي. بعض الناس لا يفكرون الا بالمال. هذه نتيجة سيئة أخرى للاجتياح البحثي، فهي تخلق طفيليات في المخيم. لقد أصبح الامر نكتة في الحقيقة، فهم يقولون أحياناً للناس ما يجب أن يقال للباحث. يتصرّفون كمرتبّات الأعراس، يأخذون الباحثين الى العائلات نفسها كل الوقت ويقول لهم ما يجب قوله». رندا فتاة من سكّان المخيم يأتي معظم دخلها من المال عبر ترتيب المقابلات والترجمة الكتابية والفورية ونقل محاضر لقاءات الباحثين الخارجيين مع سكان المخيم. تنهي حوالي ١٠ مشاريع بحثية في السنة، شأنه كشأن الكثيرين من أساتذة الدكتوراة، طلاب الماجستير وتلاميذ الدكتوراة، بالاضافة الى الصحفيين والباحثين الذين يأتون من مؤسسات وضع السياسات ومدّرّعات التفكير. ورغم أن رندا تعرف أنّ سكان مخيم شاتيل قد ملّوا من الباحثين،

إنها أيضا ثورة اجتماعية!

ياسين سويحة

صحفي وناشط سوري

والجدل الذي شغل النصف الأول من آذار هذا العام -وشغل الحيز نفسه العام الماضي- في أوساط أهل الثورة السورية دار حول اليوم الذي انطلقت فيه الثورة وانطوى على توصيف للشرائح الاجتماعية-الاقتصادية المنخرطة في الثورة والمناصرة لها. الخامس عشر من آذار كان يوم مظاهرة العشرات من الشبان والشابات الجامعيين أو الخريجين حديثاً، رفقةً بالعديد من النشطاء السياسيين والحقوقيين المخضرمين، في شوارع دمشق القديمة. في حين كان الثامن عشر من الشهر نفسه يوم تفجّر غضب مدينة درعا وريفها إثر اعتصام أهالي الصبية المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية بسبب كتابتهم شعارات الثورة المصرية على الجدران. كلاهما يحمل مناهضة لقمع السلطة والتحدّي لممنوعاتها عنواناً رئيسياً عريضاً. وكلاهما أتى منسجماً مع اللحظة التاريخية القادمة من تونس ومصر. هنا تنتهي المشتركات إذ لا تنسيق كان بين الحركتين أو علم الواحدة بوجود الأخرى. والاختلاف لا يعني، بطبيعة الحال، التناقض بين حراك نشطاء ومثقفين وطلاب الطبقة الوسطى في العاصمة-المركز وانفجار غضب شعبي عارم في مدينة طرفية وريفها.

حيثان «اقتصاد السوق الاجتماعي» الانتفاضة الشعبية هي ابنة الثامن عشر من آذار، يوم درعا، يوم الغضب الذي انتقلت شرارته سريعاً إلى بانياس، وإلى حمص وريفها، وأرياف دمشق وحلب وحماة وادلب ودير الزور. في رفض القمع الاستفزازي الممارس والعنف البنيوي لدى النظام السوري عنواناً أكيد، لكنه ليس وحيداً، كما أنه لا يكفي لشرح أسباب التوسع الأفقي السريع في المدن الصغيرة والأرياف

وأحزمة المدن الكبرى. وليس صدفةً أن مراكز شركة «سيرياتل» تلقت هجمات الجموع الغاضبة أسوةً بالمراكز الأمنية وأقسام الشرطة في درعا، و«سيرياتل» هي العلامة الأبرز لثروة رامي مخلوف ونفوذه، ابن خال الرئيس السوري وأغنى رجال الأعمال سوريا، والذي يُنقل عنه تباھيه بسيطرته على ٦٠٪ من الاقتصاد السوري. وقد أقرّت له وسائل الإعلام الدائرة في فلك النظام السوري بثروة قدرها ٥٩ مليار ليرة (أكثر من مليار دولار حسب سعر صرف الليرة حينها) رغم أن ثروته الفعلية تقدّر بأضعاف هذا المبلغ. وهي ثروة ظهرت فجأةً وتضاعفت بسرعة دون أدنى جهد لشرح مصدرها، ولو في سبيل البروباغندا، مثلها مثل ثروات العشرات من أبناء مسؤولي النظام، الذين باتوا يفضلون «ريادة الأعمال» على وراثة آبائهم في المناصب بالتوازي مع تحوّل الاقتصاد السوري إلى «اقتصاد السوق الاجتماعي».

هكذا سُميت مجموعة التحولات النيوليبرالية في بُنية الاقتصاد خلال الأعوام العشرة الأخيرة، والتي أتت لتوظيف الثروات المُكدّسة خلال عقود النهب، عن طريق المناصب العسكرية والحكومية والادارية، في إدارة اقتصادية مشوّهة ومرسومة على مقاس حيتان الظاهرة المخلوقة ورغبتها. وحقبة «اقتصاد السوق الاجتماعي» هي أيضاً زمن تردّي أوضاع الطبقة الوسطى، وانهارت سوية حياة الطبقات الأفقر، لا سيما في الأرياف ومحيط المدن الكبرى. هنا سببٌ لاشتعال شرارة درعا في هذه الأوساط يفوق مقاومة الاستبداد السياسي والتوحّش الأمني أهمية، دون أن يعني هذا التفضيل نفياً لحساسية ضد الديكتاتورية، ولا إهمالاً لدور العنف المفرط الممارس في زيادة إشعال الغضب وتجذيره بدايةً، ثم دفعه نحو المقاومة المسلحة تالياً.

حيثان «اقتصاد السوق الاجتماعي» الانتفاضة الشعبية هي ابنة الثامن عشر من آذار، يوم درعا، يوم الغضب الذي انتقلت شرارته سريعاً إلى بانياس، وإلى حمص وريفها، وأرياف دمشق وحلب وحماة وادلب ودير الزور. في رفض القمع الاستفزازي الممارس والعنف البنيوي لدى النظام السوري عنواناً أكيد، لكنه ليس وحيداً، كما أنه لا يكفي لشرح أسباب التوسع الأفقي السريع في المدن الصغيرة والأرياف

هجرة ريفية وبطالة وعشوائيات

نالت الأرياف واقتصادها الزراعي القدر الأكبر من الهجمة الإفقارية التي وسمت حقبة «اقتصاد السوق الاجتماعي». فأولى خطوات انسحاب الدولة من دورها في ضمان العدالة الاجتماعية أتت من درب سحب دعم القطاع الزراعي، لا سيما مع قراري سحب الدعم عن أسعار المحروقات والأسمدة، ما أدى لارتفاع أسعارها ما بين ٢٠٠-٤٠٠٪ دفعة واحدة، وجعل أغلب المحاصيل غير مجدية اقتصادياً. في تلك الحقبة، كان عبدالله الدردري، نائب رئيس الوزراء الاقتصادي، لا يتوقف عن الإشارة

كيف يكسب هؤلاء الهاربون من القطاع الزراعي رزقهم؟ قد تفيد إحصائية نشرها البنك العالمي في الإجابة على هذا السؤال، إذ أعلن أن نسبة اليد العاملة السورية المنخرطة في «الاقتصاد غير الرسمي» قد وصلت إلى ٨٢٪ قبل اندلاع الثورة السورية، وهنا أثر مئات الآلاف من العمال غير المدربين الذين انتقلوا للعمل كميّامين حيثما استطاعوا: البناء، رعاية الحدائق الخاصة، العتالة، البيع المتجول، الخ. دون حقوق عمل ولا ضمان اجتماعي من أي نوع. الملفت للنظر أن الجهة التي نشرت هذه الإحصائية، البنك العالمي، كانت الجهة الأكثر

نسبة البطالة لمن هم دون الثلاثين قُدرت قبل اندلاع الثورة بـ ٤٨٪، وقُدِّر أيضاً أن ٣٠-٤٠٪ من خريجي الجامعات العاملين قد عجزوا عن إيجاد فرصة عمل في مجال اختصاصهم الدراسي

إصداراً للآراء الإيجابية حول «الإصلاحات الاقتصادية» للحكومة السورية ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠. في التزايد المتعاظم لظاهرة السكن العشوائي إشارة إلى الامكنة التي انتقل للعيش فيها اللاجئون من كوارث الزراعة ومُفَقَّرُو المدن. فقد أعلنت وزارة الإسكان قبل اندلاع الثورة بعام واحد أن عدد مناطق «المخالفات» في دمشق وريفها وحلَب قد وصلت إلى ١١٥ منطقة، وكان المكتب المركزي للإحصاء، في بحثه الأخير عن الظاهرة العام ٢٠٠٧، قد أعلن أن ٥٠٪ من السكان الإجمالي في سورية عشوائي، وأن ٤٥٪ من سكان دمشق يقيمون في مناطق عشوائيات، يضاف إليهم ٣٥٪ من سكان حلب، و ٤٢٪ من سكان حمص، كما أعلنت مسودة «الاستراتيجية الوطنية للإسكان»، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أن نحو السكان العشوائي بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٠ تجاوز ٢٢٠٪.

يُضاف على الأرقام السابقة توضيح أن نسبة البطالة لمن هم دون الثلاثين قُدرت قبل اندلاع الثورة بـ ٤٨٪، وقُدِّر أيضاً أن ٣٠-٤٠٪ من خريجي الجامعات العاملين قد عجزوا عن إيجاد فرصة عمل في مجال اختصاصهم الدراسي.

المعارضة وتحدي العدالة الاجتماعية لم تكن صدفةً، إذًا، أن تكون الأرياف وأحزمة المدن الكبرى بما فيها من مناطق عشوائيات، الحاضنة الكبرى

إلى ضرورة الالتفات إلى القطاعات الخدمية والسياحية والمالية في «الإصلاحات» بدل الزراعة، رغم أنه كان يُقرّ تبعاً بتزايد حجم الكتلة العاملة التي تركت العمل الزراعي وتوجّهت للبحث عن العمل في قطاعات أخرى. وهي كتلة وصل حجمها، حسب تقديراته، إلى ٦٠٠ ألف مزارع عام ٢٠١٠، رغم أن الواقع المرئي، كما أرقام أخرى قدّمتها الحكومة السورية والهيئات الدولية المتعاملة معها، تثبت أن الرقم الفعلي أكبر من هذا بكثير.

تلقى كامل الريف السوري الضربة الاقتصادية، لكن حالة محافظات الجزيرة السورية (الحسكة، دير الزور، الرقة)، والخارجة بأغلبيتها العظمى عن سيطرة النظام اليوم، كانت الأكثر مأساوية بامتياز، وقد عللت السلطة حينها هذا الواقع بموجة الجفاف، دون أن تضيع وقتاً في تبيان نفع ١٥ مليار دولار أنفقت -نظرياً- على أنظمة الري في حوض نهر الفرات. خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن، وحسب بيانات الحكومة السورية وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، فَقَدَ ١,٣ مليون مواطن (من أصل حوالي ٤ ملايين هم تعداد سكان المحافظات الثلاث) مصدر رزقهم، ووصل أكثر من ٨٠٠ ألف مواطن إلى حالة «فقر مدقع» حسب تعبير وكالة الأمم المتحدة. تكفل برنامج الغذاء العالمي بإطعام ١٩٠ ألف مواطن، ووزع حصص غذائية مساعدة على ١١٠ آلاف آخرين، وقُدرت الحكومة السورية أن عدد العائلات التي هجرت المنطقة إلى محيط المدن الكبرى يتراوح بين ٥٠-٨٠ ألف عائلة.

للاحتجاجات الشعبية بدايةً، ومنطلقاً للعمل المسلح ضد العنف المفرط للنظام. كما لم تكن صدفةً أن تتلقى هذه المناطق أكبر قدر من كل أنواع العنف من قبل النظام وأجهزته، ليس القمع الأمني والبطش العسكري وحده، وإنما أيضاً بالعنف الرمزي والتحريض المسكوب من قبل وسائل الإعلام السلطوية والمالية، كأن تظهر سخريّة متكررة على شاشات التلفزيون السوري من مظهر المتظاهرين الريفى (جلاييّة وكلاش)، أو أن تقرّر صحيفة «الوطن» المملوكة لرامي مخلوف أن المشاركين في مظاهرة خرجت في جامعة حلب كانوا مدسوسين «لأن ثيابهم الرثّة تفضح أنهم ليسوا جامعيين»، أو الخطاب الممنهج الموغل في الفاشيّة ضد العشوائيات وأهلها، والذي بدأ من الربط بين السكن في العشوائيات والإجرام وتعاطي المخدرات والانحلال الأخلاقي و«ضعف الوطنية» و«الاستعداد للعمالة» في عدد كبير من المقالات والتحقيقات الصحفية في إعلام السلطة والإعلام الخاص المتحالف معه، ووصل عند هيام علي، مديرية موقع «سيرياستيبس»، إلى المطالبة بمسح مناطق المخالفات هذه من الوجود بالمدفعية الثقيلة بعد أن عبّرت عن اشمئزازها من كل ما سبق، وأضافت إليه الروائح الكريهة المنبعثة من هذه المناطق. يبقى القول إن عشرات المناطق العشوائية قد مُسحت من الوجود بالمدفعية فعلاً.

البعد الاجتماعي-الاقتصادي للثورة السوريّة، بجوهريته وأساسيته، شبه غائب عن خطاب التعبير السياسي للمعارضة السوريّة اليوم، والتي تكتفي بالحديث العمومي عن الحرّية والكرامة، ولا تذكر من ممارسات النظام الإفقاريّة إلا الفساد بمعناه الضيق. ليس الحديث عن هذا البعد الاجتماعي-الاقتصادي حاجةً تعبيرية عن واقع أليم فحسب، بل هو تأكيد على أن لا مخرج للأزمة الوطنيّة اليوم، أو لا انتصار للثورة السوريّة دون أن تمضي الأمور في طريق ردّ المظالم لأهلها، والمظالم لم تكن فقط ذات طابع سياسي-أمني، بل كانت اقتصادية أيضاً. سياسيو اليوم والغد مجبرون على التجهّز للإجابة على معضلات العدالة الاجتماعية، وعلى إعادة النظر بالعلاقات المتأزمة بين المدينة والريف، وبين المركز والأطراف، وبين المدن الكبرى ومدن الأطراف والبلدات. هذا مسلك إجباري في طريق المواطنة، طريق لا يكفي في المشي فيه الحديث عن الطائفية ومن تسبب بظهورها وكيّفة التخلص منها.



المنازل مبنية للغياب ونحن مبنون للمجهول

رائد وحش

شاعر فلسطيني،
يقيم في سورية،
آخر أعماله «عندما
لم تقع الحرب»
(٢٠١٢)

١
عُدنا إلى البداوة
صَبَّ أبي فنجان القهوة الأول، شربه بتلذذ ثم راح ينشد
في مديح القهوة العربية وهي تدور علينا. انفتحت القرائح
على الشعر فتحول المجلس إلى ما يشبه مبارزة بالكلمات.
عدنا بدواً على غفلة منا، وعاد البيت مضافةً تُعمر كل
ليلة بالعائلة والأقارب والأصحاب والنازحين.
عدنا بدواً تجمعنا القهوة وقنديل الكاز في عشيات
حكاية.

كل يوم نشعر أنها التعليلة الأخيرة، فالعاصفة
تقترب أكثر وأكثر، لذا أخذ المسرح شكله الأقصى:
ليلة لفرح أقرب إلى الهبل ندبك فيها في الغرفة على
«كاسيت» عرس قديم، وليلة لحزن متوحش لا يوفر
حتى لهب القنديل، فنراه يعن في محو وجوهنا، إلى
درجة تجعلك تظن أنك تساهر الظلال.

القبائل التي هـ
من فلسطين المنكوبة
خيّمت على ضفة
النهر لحوف دفيـن
في ذاكرة القوم من غيـب
الماء، من عدم الثقة بالسـماء.

آه سرعان ما كبرنا، سرعان ما نما الشعر أسود
فاحماً على وجوهنا السمراء. كأننا تكبر لنصير ليلاً، أو
أن في الأعمار ليلاً بعيداً، مضي الأيام يجعله يقترب
أكثر فأكثر لتأتي النهاية على شكل لطخة سوداء كاملة.
ربما يبدأ الأمر في لطخة سمائية سوداء، من يدري؟
في مضافتنا الديمقراطية، على خلاف المضافات

البدوية التقليدية، حيث يجلس الجميع، كباراً وصغاراً،
رجالاً ونساءً، نكتشف أننا فعلنا الأشياء ذاتها، الأجداد
والآباء والأحفاد، جميعنا فعلنا الأشياء التي تجعلنا من
عمر واحد، وها إننا نلتقي لنتحدث عن أولنا، فما من
أحد منا إلا ولا يزال هناك، وها إنه يتحدث لثبّت أقدامه
في الـ «هناك»، في الأول.

أولنا المخيم والخان والشيخ
أولنا مخيم خان الشيخ اسماً مقدوداً من وصف المكان.
إذا أردت تأسيساً أسطورياً فدونك الماء. ها هو النهر،
النهر الأعوج، واسمُهُ وصفُهُ.
لأننا من أصول بدوية اعتصمنا بالنهر. القبائل التي
هاجرت من فلسطين المنكوبة خيّمت على ضفة النهر لحوف
دفين في ذاكرة القوم من غياب الماء، من عدم الثقة بالسماء،
على عكس الفلاحين الذين يؤمنون بأنها لن تنسأهم أينما
حلوا، بينما نحن الذين نؤمن بالأرض وبماء الأرض سكنا
هنا. لحسن الحظ أننا وجدنا نهراً أعوج نحاكه. أهل البداوة
لا يعرفون خطأ مستقيماً، وبشفاعة اعوجاج النهر شوارعنا
كلها عوجاء. ما من شارع يستقيم لأكثر من ثلاث بيوت.
ماء أعوج لمكان دهليزي. لكننا واضحون. فرغنا
الاعوجاجات الداخلية ليكون لنا داخل خالٍ من كل عوج.

النار تكتب المخيم
الخان القديم فقد وظيفته كمحطة بين الآستانة ومكة، ولم
يبق منه غير هيكله الخارجي. بقي كذلك كدلالة للمكان
الفلسطيني المؤقت.
الشيخ، النبتة البرية التي جلببت المكان، قلت إلى
حفنات لا تكفي قطعاً.
المخيم رغم كل التحولات، من تهميشه بعد انتقال

حين باتت هناك محلات للمواد الغذائية، وأخرى لمواد التنظيف، وثالثة للأقمشة. لأكثر من عشرين سنة تحمّل شح الزبائن وقلة الطلب حتى مات مكموداً، ليتسيلم الدكان أحد أكثر أبنائه تشبهاً به، ليبقي تقاليد الوالد كما هي، منذ افتتاح تجارته قبل نصف قرن.

لا تزال الأدوية على رفوفها: مسكن «سباريدون»، برشام للزكام، دواء أحمر «اسمه الطبي ميكروفروم، وقد ألغى عالمياً»، دواء القمل مع المشط الأبيض المخصص لسحب تلك الطفيليات، كاسات الهواء، الأبرصينية لمرضى الأعصاب، قطران للجرب، إلى جانب بودرة قتل الصراصير. لا تزال الحلويات القديمة تتجدّد، فلدى صناعتها العناد ذاته الذي لدى البائع: برازق بعجوة القطعة الواحدة تكفي لقتل رجل. هريسة تصمد في كل ظروف المناخ. حاجيات النساء: كحل وحناء وشبّة.

اللوازم المدرسية بجوار الأكفان. ألواح الثلج الملفوفة بخيش مبلول بالماء كرفض قاطع ونهائي لاختراع شهر اسم الثلاجة. المازوت، زيت الكاز، أسطوانات الغاز والبواير والقناديل.. إلخ.

بقالية صبحي هي ثالث بقالية في المنطقة، وآخر واحدة باقية، فالأخريان اخفتها التحولات العصرية. في أيام عزّ تجارته كانت ديونه على الناس تعادل بنكاً. حتى أن الفقراء يتندرون به، فالذهاب إلى المرحاض يقول: «ذهب لأسد صبحي». المديونون يرونه بالوعة لا تشبع، ولأجل الإمعان في تحقير جسده يجعلونه بالوعة مراحض.

المخيم
أكمل تحوّل
من مك
إلى إنسان

كان مرة بصيحة صديق في إحدى قرى جبل الشيخ، وفي طريق العودة الليلي المضطرب كيوم مبكر من أيام الخلق أنزاحت السيارة عن الطريق العام لتخترق جدار أحد المنازل، ولم يكن ذعر تلك الأسرة من ذلك الاقتحام الشيطاني يعادل ذعر الأب من رؤية دائنه في غرفة المعيشة. صبحي، بين الصحو والإغماء، سأل صديقه السائق: «أين نحن؟»، فأجابه من إغماء أشدّ من الصحو: «في المريخ». في هذه اللحظة اقترب رب الأسرة من صبحي يتوسله أن يؤجل دينه، فقال، بنشوة

الثقل الفلسطيني إلى داخل الأرض المحتلة حيث غابت الشعارات الثورية عن جدرانها، وصار التغيير واضحاً في ثقافة تسمية محلاته التجارية التي انتقلت من الأسماء الوطنية إلى الأسماء الدينية، وتوسعه الكبير خارج الدائرة التي رسمتها «الأونروا»، المخيم رغم كل ذلك لا يزال مخيماً، ليس كمكان، لا، فهو بهذا المعنى مثل عشوائيات المدينة وضواحيها. لا يزال مخيماً على الصعيد البشري. المخيم أكمل تحوله من مكان إلى إنسان. لو سردت لك الأسماء: أبو فيصل، الفرنسي، الكوبي، الحنونية، مريومة، حازم، ستجدهم كلهم واحداً. هذا الواحد هو خلاصة البداية التي نتعلل عليها بالقهوة وضوء القنديل، ولا سيما في الوقت الذي يرشحنا جميعاً للموت. ثم إن فمويتنا النسيحية مويّة، فنحن نعبر بـ «تحت النهر» أو «فوق الطريق» دون أن نعني الغرق أو الدهس، فهي مجرد أسماء محلية للجهات: شرق النهر وغرب الطريق.

لكنّ هذا التحوّل يخفي نقلة نوعيّة في جوهر الحياة، فعند غابت النار وحلت محلّها الكهرباء في البيوت والشوارع أخذ نوع أحيائيّ جديد بالتكاثر كالبكتيريا، وتجلى خطر هذا النوع أكثر ما تجلّى في تبشيره الكاسح بالاستغناء عن الشمس، واستطاعته، في الآن ذاته، محوّ الليل. لم يعد أكل الطعام المكهرب، وتنفس الأوكسيجن المكهرب، والعيش في نهار طويل وملفّق أمراً خطيراً، بل إن الخطر في تلك الكائنات الكهربائية التي لا يمكن أن ترى إليها إلا كبطاريات باقية ما بقي فيها كربون قابل للشحن. منذ عادت النار إلى وظائفها في الإنارة والتدفئة، في حضور قوة الإلهي في البشري حساً وعاطفة وفكراً.. مندها، مع استعادة أهم عناصر الخلق، عدنا إلى أولنا، عدنا نارين جداً، وما لهب القنديل إلا علامة في التحوّل الكبير. فمثلما فعلت النار في التاريخ، إذ لم تكف بتقديم النور وإنضاج الطعام، بل قدمت تطويع المعادن، ها هي ذي نار القنديل تطوّع معدن الخوف، ومعدن الألفة، كي لا تسمح للمجيم بأن يكون جحيماً.

النار وحدها كتبت بداية المخيم، ووحدها ستكتب نهايته أيضاً.

٢

دكانة صبحي

استعادت البقالة ألقها. ازدهرت دكانة صبحي من جديد. كان صبحي آخر من حافظ على شرف المهنة، فبسبب عقليته المتحجرة ظل يرفض كل أشكال التخصص

لا تعرف من أية درجة من درجات الإغماء جاءت: «حتى في المريح لدي ديون».

تزاحم الناس أمام دكانة كل شيء يُشعرك أن الزمن يمشي إلى الوراء، ويُشعر الأبناء أنهم في خضم قصص آبائهم التي لطالما تملأوا منها، ولطالما اعتبروها نوعاً من المغالاة، لولا هذه الأيام التي جعلت القصص كلها قصة واحدة، حيث ذاكرة الآباء واقع لدى الأبناء، وحيث البقال ذلك برجاوي الذي يطوف ببضاعته على حمار بين ديار البدو.

٣

قنديل رأس السنة

يتناقص زيت القنديل كل لحظة بينما أراقب الانطفاء ليلة رأس السنة.

أنتظر نفاد الزيت لأنام رغم قابليتي النفسية للسهر، فما الذي سأفعله في العتمة المقبلة بعد دقائق؟

شيء غامض يبقى القنديل مشتعلًا رغم انتهاء زيتته، ويبقى اللهب أصفر مائلاً إلى البرتقالي في المنتصف، أزرق قليلاً في حوافه السفلى. شيء غامض لا يجعل الوقت يمر، ولا يترك الظلمة تأتي..!

أبقى معلقاً في لحظة العبور بين سنتين، بين اليقظة والنام، بين الإعتام والإضاءة.

في الحقيقة ما من غموض، فالوقت يمضي فعلاً، ودليلي إيقاع المدفعية التي جعلت نفسها بندولاً لساعة الكون، ساعة الموت.

في الحقيقة أنا في الظلام منذ ساعات، فالقنديل انطفأ والسنة الجديدة أعلنت دخولها في أماكن أخرى من العالم، لكن الظلام الكوني الذي يحيطني مُغداً شعوري بما حولي يفاقم، من حيث لا أدري، شعوري بي، فأقاوم العدم الأسود بتخيل لهب من قنديل لا ينتهي زيتته، كي لا أسلم بأنني عالق في شراك هذا الليل.

انقطاع الكهرباء يقذفني إلى سؤال قاتل: هل ذهب العالم وتركني، أم أنني ذهبت وتركت العالم؟

لا تعرف هذه العاطفة البدائية إلا في الحرب. فمع الظلام وتوقف الحركة البشرية تدريجياً، حتى وصول الكون إلى سكون كلي، تعاودك هواجس الإنسان القديم. بل كأنك هو رغم هذه القرون كلها. أو كأنه اصطفاك لتتقل بالكتابة حيرته حيال نهار واضح يعطيه نفسه بالكامل، وليل يكاد يسلبه حتى نفسه. نهار سيحل مشكلته بالأبجدية، وليل سيظن أنه حل إشكاله باكتشاف النار، ليكتشف في

لحظات الاحتدام أنه لا يزال كما كان قبل وجود الله. على ضوء القنديل المشتعل جواتك تبحث عن خارجك فلا تعرف شيئاً. غياب الخارج غيابك. ضوء الخارج وضوحك.

هذا الظلام ليس مجازاً، هو الحقيقة.

نحن أحطناه بمجازات الأنوار والثورة، ومجازات النيران، ومجازات الأقمار والشموس، كي نخفف بعضاً من وطأة الحقيقة. ألسنا نحن البشر أكثر من تؤذينا الحقيقة؟ لو كنّا الذئب الذي يعوي في الخارج لما كانت هذه أسئلتي. ربما لدى الذئب أسئلة نهائية بحتة..!

ليلي نهار الذئب، ونهار الذئب ليلي.

يا لها من لحظة لتفاهم الإنسان والحيوان! يا لها من لحظة للغة الكونية!

سأعوي، سأعوي حقيقة لأوقف مجاز القنديل المشتعل، وعلى الذئب نهاراً أن يجد الكلام كنوع من الحل!

في انتظار القذيفة

في زمن مضى كان انقطاع الكهرباء يشعل تبشير هذا الخوف. في ذلك الانقطاع الجزئي كانت المخاوف جزيئة، لكن المشهد يكتمل الآن.

كنّا أشعر الجنّ يعرّسون في حديقة البيت حدّ سماعي طبولاً وزغاريد. فأشعل مزيداً من الشموع الوطنية سريعة الذوبان، وتخطر على بالي، حيث لا بال لي، فكرة الحرب. أقول: حتماً، بعد قليل، ستلعل صفارات الإنذار، وستبدأ الطلعات الجوية. فلاهرّب إذاً. هل في الشوارع ضماً؟ فلاأتم بسرعة، ليس في مستطاع إنسان انتظار عادي، فكيف بانتظاره لقذيفة ستحيل البيت غباراً. فلاأتم. هذا سيبي. علني إذا متّ أموت نائماً. وحده النوم ينجي من الآلام. (في زمن الحرب عرفت أن النوم أصعب ما يكون). إذاً.. هيهات هيهات مثلك يا أبا العلاء هرب النوم عن جفوني هرب الجبناء..

أفتح كتاباً للتسلي فتزوغ العينان من رفرفة لهب الشموع. كيف كان الأسلاف يقرؤون على ضوء سراج؟ أستدعي صورة امرأة من فيديو موبايل خلاعي. أمس أحببتها، بالكرش والثديين العملاقين وطيّات اللحم في الخصر. أمس ثقيتني صراخات لذتها على شاشة هاتف، وكأني من يضاجعها. ولا تنصاع لأمر خيالي الصّور، وأبقى على حافة الحافة، ومن حولي سريعة تموت الشموع. أسمع تلقيم مسدّسات، صليل سيوف، حوافر خيل. وظلي يغادر المكان الذي يجب أن يكون فيه على الجدار.



حتى الظلال غدارة، فساعة الغفلة وقتها الذهبي للانتقام!!
كلما انقطعت الكهرباء يعود لتعديبي خوف نسيته
ورائي، في مخابئ الطفولة فأبلى السروال.

عاجزاً كنت أتوحد بالسكون القاتم، ولا قوة لدي
في استخدام تلك التميمة: «ألا أيها الليل الطويل ألا
انجل»، ولا في الغناء: «يا ليل..». عاجزاً، عاجزاً وكأن
الكهرباء هي وحدث دم مُنعت عن جسد لا يتوقف
نزيفه. وحين تأتي الكهرباء أنسى كل ذلك.

اختلف الأمر الآن، القصف نقل الأمر إلى فضاء أبعد
من الرعب العادي. صار الليل لثيماً. ثم إن المؤذن تأخر عن
إعلان الفجر. في مثل هذا الوقت يشعل مكبرات الصوت
ويترك لتجويد عبد الباسط عبد الصمد مهمة ترويض هذا
العماء، وحين يطفئ المسجل ويبدأ بالتكبير يخف كل شيء..
أين؟

عليه أن يفعل هذا كالعادة، علّه يفهم المدفعية
الحقودة أن اسم الله أكبر.

للمرة الأولى يفوت موعد الأذان، كل المساجد فوتته
معاً، وللمرة الأولى أطلبه بكل هذا الرجاء أنا الذي كنت
أبدي الاستياء منه. أنا الذي كنت أعلي صوت الأغاني
كنوع من الرفض لمثل هذا التطفل على هدأة الليل. وأنا
الذي أطلب الأذان الآن لن أسامح المؤذنين الجبناء، وفي
الغد، إن جاء الغد، سأوغر قلوب الناس عليهم.

المدفعية كفر ولا بد من دين يواجه هذا التجديف على
الحياة، على نوم الناس، على مناماتهم.
حتى الذئب توقف عن العواء.

أصعد سطح المنزل، وبكل كفري وخوفي وإيماني
المفاجئ، أطلق الأذان، أطلقه قوياً كعواء قطع من
الذئاب، أطلقه تحدياً للمدفعية بالذات، ولأن الفجر لا بد
أن يأتي: «الله أكبر.. الله أكبر..».

٤

الفلسطينيون، كم سينزحون...

أبي قال لسامرين جدد مشيراً إلى أبي خلدون النائم: «لا
أثق بأحد ثقتي بهذا الرجل». أحدهم علق على الفور:
«طبعاً. كيف سيخونك وهو نائم طوال الوقت؟». لم نعرف
لَمْ يأتني أبو خلدون إلى السهرة ما دام، منذ عشرين
سنة، يغرق في النوم فور وصوله، ليقوم، مع انفضاض
القوم، ليكمل نومته في بيته.. أحياناً يصحو ليضحك
كي يوهم الآخرين أنه يتابع ما يحكونه، فعلها مثلاً حين
كان الدكتور خالد يتحدث بقهر: «عبرنا النهر ألف مرة،



ليس مرتين فقط كما هو المستحيل لدى الفلسفة. عبرناه واكتشفنا أن الزمن ماء آسن».

الجميع رمقوا أبا خلدون نظرة توبيخ فتظاهر أنها ضحكة من المنام، وعاد يشخر بينما أكمل الدكتور حديثه: «هذه الأشياء حدثت هنا، كلها حدثت هنا. ألم ننزح نحن الذين لجأنا في ٤٨ إلى الجولان فوزعونا على مدن البلد لرغبة إسرائيل؟ ثم في ٦٧ بينما نزح أهل الجولان نزحنا أيضاً إلى دمشق. كم نزوحاً في هذا؟ كل الأشياء التي حدثت تعود لتحدث الآن. في لجوتنا أسعفتنا «وكالة الغوث» بالطحين والسكر والسردين والخيام. في نزوح أهالي الجولان أسعفت الدولة نازحيها بأشياء مشابهة، وإن لم تكن بكرم «الوكالة». الآن يحدث النزوح إلينا، وفي الغد يحدث منا، ويحدث معه أن الكل صاروا وكالة غوث لأننا كلنا صرنا فلسطينيين. يا جماعة اللعنة التي أصابتنا ستصيب العرب، ثم تصيب العالم. هذا العالم سيدوق طعم لعنة فلسطين». استيقظ أبو خلدون وعدّل جلسته. شلنا حديث الدكتور خالد عن الكلام، صار الكلام له وحده فتابع: «قولوا لي متى لم يكن في هذه الأمة نازحون أو لاجئون؟ في ٢٠٠٣ لجأ العراقيون، وفي ٢٠٠٦ تبعهم اللبنانيون. آلاف مؤلفة من أهالي الجزيرة السورية أجلاهم الجفاف قبل سنوات. الفلسطينيون لا أعرف كم نزحوا وكم سينزحون، ما أعرفه أنّ هناك نزوحاً وعلينا أن نذهب. نذهب ولا نعود. يا جماعة لا أحد يعود. إذا ذهبتم لن تنتظروكم البيوت، الحرب لن تترك البيوت مكانها، الحرب تجعل المكان مكاناً آخر، لذا كل عودة هي ارتكاسة. أقسم لكم إنني أرى في مناماتي أننا في بلد مجنون. الكل بهاليل ينطون ويصرخون ويخلعون ثيابهم ويأكلون الفضلات. الكل مجانين.. الكل مجانين..».

انطفأ القنديل. أخي مراد القريب منه نفخ عليه. كان يريد إسكات مجزرة الكلام، لكنه لم يحسب أن العتمة التي تلت ذلك الكلام الإرعابي تحولت إلى هرج راح يأخذ صرخات متداخلة، وزعيق حيواني. انطفأ القنديل.. انطفأنا.. واشتعل الجنون..

«حياة» الراوية

في المضافة الديمقراطية ترتفع حياة، بسمرتها الشديدة ونحولها المخيف. كانت ترقص في الأعراس، تملأ المجالس بنكاتها الجنسية، وتتندر بكل شيء. مجيئها نوع من النعمة في هذا الوقت.

تأتي القديسة، هكذا يسمونها، مع أنها أقرب إلى الزندقة في حديثها ومسلكتها. تكفر كثيراً، لا تتوقف عن لعن الأديان والاستغفار، تتبأذاً، تضرب، نهرب منها، تلحقنا، ثم نسترضيها خشية دعائها الذي لا يخيب. مرةً دعت على أمريكا أمام أهل الحارة وحدث في اليوم التالي ذلك المصاب الجبار الذي يعرفه العالم باسم «١١ أيلول». القديسة في تلك الفترة أعلنت براءة «تنظيم القاعدة»، وبراءة أسامة بن لادن، وأنها وحدها المسؤولة مسؤولية كاملة عن كل ما جرى، كما أنها على استعداد لمواجهة جورج بوش الابن بذلك.

في آخر نومة لأبي خلدون أطلق عواد قذيفة سنتطى من قوتها بين الناس، في اليوم التالي، على خبر الاشتباك الذي أودى بكثيرين من الحاجز العسكري القريب. بفخر مزوج بالزهو أشاد عواد بأخته الكبيرة التي ربت أولادها أفضل تربية، لكنّ الزكام جعله يلفظ الحروف مدغمةً عندما باشر بكشف السر: «أختي تمسك زباب الأمور».

استلمت حياة السوالف بعقريّة في ليلة مزدحمة بالرواة. الكل ينافس الكل على استلام دفعة الحكى والإبحار في أمواج المضافة التي تلوّنت ظلالنا فيها من شغف الكلام. كنت أرى اللون ينصع في ظل الراوي الأبرع. ظلال حمراء وخضراء زرقاء، وظلال تمتزج فيها الألوان.

فجأة قلت: «محكوم علينا»
بناء بيوت لا نسكنها».

ساعدت حياة غريزتها في المجاز، فعندما كان الجميع يتناوبون حكايات أحقر رجل في المنطقة، ذهبت إلى تمثيل سوئه، في لحظة تصعيد درامية، بامتلاك الخراف التي رباها صفات الضبايع.

بعدها بدأت في فتح ملفاتها السرية كما تفعل عادةً. روت لنا أنه حين مات أبوها غابت تسعة أيام في بلدة أهلها. غابت ناسية بيتها وأولادها وزوجها. نسيت كل شيء إلا حزنها. في اليوم الذي عادت فيه كان الهياج قد أكل خصيتي زوجها، فحاولت إفهامه بأنها مكسورة القلب ولا تستطيع تلييته. تحيّن وحاول اغتصابها فعضته وهربت إلى غرفة وأقفلت الباب، فمد قضيبه يائساً وهو يصرخ: «عضوي يريد تعزية عضوك ليس إلا، لا تقفي ضد الواجب يا ابنة الناس!!!».

قالت الجدة...

منذ استشهاد ابن عمي أثناء عبوره لمنطقة تقاطع نيران وحال جدتي إلى الأسوأ. قبله بقليل ودّعت ابنتها الوحيدة التي رحلت في ظروف حرجة، وبصعوبة لا متناهية استطعنا دفنها في «الحجر الأسود» حيث تسكن. آلام المفاصل أقعدتها على كرسي ذي عجلات، ولم تعد تغادر بيت ابنها الذي تقيم عنده إلا لتجلس إلى النهر الذي بات يبدو مُقعداً مثلها، فقبل عدة سنوات اخترعت الدولة اختراعاً جنونياً، حيث تم صب مجراه بالباطون. الجدة التي بالكاد ترى لا تعترف بما حل به، وبالنسبة لها لا يزال على حاله، بل لا يزال ماؤه صالحاً للشرب كما كانت تعرفه في صباها.

الشباب ذهبوا وجلبوها في سيارة ثم حملوها في حرام ليوصلوها إلى المضافة لتسهر وإيانا. فدنو أجلها لم يعد تهديداً بمقدار ما بات قرار في حيز التنفيذ. جدتي بسيطة ولا تقول أشياء ذات بال كالجدات اللواتي يفضن حكمة. هي بالكاد تحفظ بضعة خرايف من تراث أهلها، وبالكاد أيضاً تعرف أحوال الماضي، فطوال الوقت كان لديها ما يشغلها غير أخبار الناس، لهذا جسدها يتكلم أكثر منها. تعبها حكمتها. فجأة قالت: «محكوم علينا بناء بيوت لا نسكنها». قالت هذا فقط، ثم أردفت بأشياء غير مترابطة عن رجل شركسي نصح والدها بأن لا يكمل بناء بيته في البلاد، وأن عليه تحضير الجمال للمسير القادم. غموض كلامها أرغمني على إجراء مسح ميداني مع العجائز الباقيات لأفهم المعنى الكامن في هذه الجملة.

الكل اتفقوا على حكاية ذلك الشركسي، ونصيحته لوالد الجدة لم تلق بالاً، فسوى السخرية التي قوبلت بها، استمر قصّ الحجارة وتعمير البيت الذي ما إن صار جاهزاً للسكنى حتى هجروه.

والد الجدة أصابه ندم مرير ليس لأنه أكمل بناء البيت، بل لأنه لم يهيئ جمالاً للرحلة. ومنذ وصل إلى أول تجمع للاجئين وحتى بدأ الابناء يبنون بيوتاً جديدة ظل ممسكاً بخيمته، وصار يتحدث بلسان صديقه الشركسي بالاً يبنوا بيوتاً لأنهم سيرحلون إلى أراض أخرى.

أخذت البيوت أشكالاً مختلفة قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن. في البدء كان الخيمة، ثم جاء الانتقال إلى طور دور الطين. هذا الطور كان بحد ذاته بناء دائماً، فاليوت الطينية عقب كل مطرة تحتاج إلى ترميم. ولم يسترح الأهلون من

عضو زوجها بطل القصص أكثر من زوجها. لا شيء غير أنه فاعلية زوجها الوحيدة، فهي استولت على أفعال الحياة كلها. هي من تشارك في المناسبات. أولي الراقصات في الأعراس، وأولي الناديات في المآتم. أولي من تزور المريض، وأولي من تبارك بنجاح الطالب. عملت في خدمة البيوت طوال عمرها. عملها ذلك ولد في نفسها نوعاً من التفاني في خدمة الناس. بأمومتها زاولت عملها كخادمة ولهذا كان لديها وضع مالي ممتاز، فالأغنياء الذين عملت عندهم أوسعوها العطاء، وذلك مكّنها من القيام بواجباتها الاجتماعية على أتم صورة. الهدية التي تقدمها حياة دائماً هي الأولى، ودائماً هناك من ينتظرها.

قصة سيخ

يومٍ قررت الذهاب إلى العمرة أخبرت سيدة البيت الذي تعمل فيه أنها ستغيب مدة. السيدة قدّمت مالاً وطلبت منها أن تدعو في بيت الله بشفاء سيخ زوجها. حياة بدأت الدعاء فوراً من فرحها بالمبلغ الذي يغطي كل نفقات رحلتها، ثم سألت السيدة بقلق مصطنع «وأيّن الكسري في جسم معلّمي؟ ومتى وضعوا له السيخ؟». السيدة صححت أنها تقصد بالسيخ عضوه الذكري وما من سيخ، وما من كسور. حياة ذهلت. أعادت المال بلا تردد وانسحبت وعند الباب قالت بخشوع: «أمام الله سأنسى زب زوجي، فهل تريدني مني تذكر أزباب الناس؟».

ولأن الشيء بالشيء يذكر ربطت هذه الحكاية بحكاية مشابهة جرت معها في فترة الايمان التي حلت عليها آنذاك، لا سيما بعد عودتها من العمرة، حيث التحقت بشيخة لتلقّي دروس الدين. الشبيخة كرّست يوماً لنصح النساء بإرضاء أزواجهن لأنّ في هذا إرضاء لله. تلك النصائح أصابت قلبها الصغير لتقصيرها الكبير مع زوجها في كل النواحي، وتداركاً للأمر بدأت منذ وصولها إلى البيت بتدليله. لم تعد تتركه بلا طعام، بل إنها في كل ساعة تأتيه بكأس شاي، أو صحن فواكه، وكلما سألته عما يريد كان جوابه الوحيد «أريدك يا حياتي». فتعطيه نفسها وتشعر بالرضا أكثر كلما لمست سعادته. لكن رجلاً من طينة زوجها الذي لا يعرف شعباً أخذها في ذلك اليوم سبع مرات، حتى صرخت حين جاء يطلبها للمرة الثامنة: «حل عني.. غضب الله أهون من هذا العذاب».

في تلك الليلة كانت للتقديّل والحياة ظلاً نارياً، فوق وجوهنا وفوق الجدران، على حدّ سواء.

ورشات الشتاء إلا حين مرّ به رجل وعلمهم طريقة أكثر عملية، حيث وضع فوق جدران الطين غربالاً ورشه بالرمل المعالج بالماء والكلس. ظل هذا حتى وصلنا إلى عصر الخرسانة، فحدثت عملية إعمار شاملة. وفي الحقب الأخيرة حدثت عملية إعمار تحولت خلالها البيوت أبنية طابقية. الأهلون ظلوا يبنون بيوتاً لا يسكنونها. فالسكن فيها مؤقت. في القديم كان يقال سنعود إلى البلاد، وفي الوقت الراهن بإمكان برميل متفجّر تحويل تعب الأيام إلى كومة رمل، كما بإمكان معركة أن تجعل السكّان يدوياً رُحُلاً. في علم نحو المخيم: المنازل مبنية للغياب، ونحن مبنون للمجهول.

ظل العالم يحاول إقناع أدمغتنا العنيدة أن البيت الحقيقي هو القبر والباقي محطات ليس إلا، ولم نكن لنقتنع بأقل من حرب.

والد جدتي ظل معتصماً بعمود خيمته لا لأنه سيعود إلى بيته الأول، بل ليعطي نبوءة الشرکسي ما تحتاجه. سؤال أخير أسألكم إياه، فالأهل هنا يقولون لي «لا نفهم على ربك» ويشيحون عني: «هل الشرکسي هو ميلكيادس الغجري في «مائة عام من العزلة»؟ هل لدى أحد من أبناء المخيم صحائف سحرية كالتي تركها ذلك الغجري لأعرف هل العاصفة التي تعلن سيادتها على العالم هي العاصفة ذاتها التي محت «ماكوندو» من الوجود؟».

٧

الصمت هو الخطر الأكبر

جعلت العاصفة الصباح رمادياً. لطالما أطنبت في مديح هذا الجوّ، حين يطول الصباح يوماً كاملاً، لكن الآن لا، ما من مجال بعد للبحث عن جماليات أمام برد يتجلى بهيئة قاتل خنجري، لا يهم إن كان من الحشاشين أو حراس الهيكل أو الشبيحة، المهم أن القتل يصيرون واحداً. هذه العاصفة إرهاب. هذا الثلج تكفيري أصبحنا في سجن كامل الإغلاق، لم يذهب أحد إلى عمله ولا لجلب حاجيات البيوت. ما من حاجيات أصلاً، وإن وجدت فما من مال يكفي لشرائها، وفوق هذا نجرب الجوع عن كُثْب، ونجرب بالقذارة أيضاً. لا خبز، لا ماء، لا لكهرباء، والقصف متواصل. مع كل قذيفة يقفز الطفل إلى حجر أمه في اللحظة التي تفكر فيها بحجر تقفز إليه، فتراها تتشبث به بقوة خوفها، لا بالقوة التي يطلب منها الحماية والأمان. الأمر يومي والرعب طبيعي. هذا صحيح، لكن العاصفة توقظ في الإنسان خوفاً أكبر من ذلك الذي تخلفه الحرب التي تصبح عادية مع الوقت.

البرد قتل حتى الفضول
العاصفة تنضح منا خوفاً بكرة لم تتدرب القلوب على إيقاعه.

قصافان إذاً. قصف الطبيعة وقصف الجيش. قال رجل حمصي ألف أصوات الانفجارات إنه يطمن إلى توتر الوضع، يأمن اللحظة العاتية، فهكذا يكون كل شيء على ما يرام، الخطر الكبير هو صمت الجوّ. الليلة الصامتة هي ليلة قلق. ربما تخفي مدهامات. المدهامات تنتهي إلى مجزرة أو إعدامات ميدانية. الصخب يبقى احتمالاً ما للحياة فقد تخطئك القذيفة، قد تتوه عنك الرصاصة لكن الصمت موت. من يستطيع النوم وهو أنه سيموت؟ الرجل الحمصي الغائب منذ سنة في اعتقال غامض نقل إلينا الأحداث التي شهداها حيه، حي «بابا عمرو»، ومنذها أراقب تكرار القصص في نسخ لا تتوقف. الرجل الحمصي فاته أن يشهد اجتماعاً للحرب والعاصفة ليقول ما يمكن أن يفيدنا، هذا غير أنه مثل جميع المحاصنة بارع في تحويل التراخي كوميدياً. البرد قتل حتى الفضول. منذ مدة شاهدت في المخيم فضولاً لم أسمع عنه في مكان هل المخيم مكان فضولي؟

أتساءل لأنّ الاشتباك الذي يدور منذ الصباح على الشارع العام، أول المخيم، لم يمنع الأهالي من التجمهر على طول الطريق، وعلى سطوح المنازل، ليراقبوا النار ويعدوا صليات الرصاص ويتباروا في تسمية الآليات العسكرية. أهو فضول أم طيش؟

العساكر أطلقوا أكثر من مرة باتجاه الناس لتفريقهم، فالبعض لم يبق أمامهم إلا أن يقعدوا فوق الدبابة. علمتنا صفحات الإنترنت طرق السلامة، التلفزيونات لم تتوقف عن بث الإرشادات، القادمون من المناطق المنكوبة حملوا خبراتهم في الوقاية إلينا، لكن أهل المخيم بدؤوا غير مبالين بشيء من هذا، فالكبار والصغار، الرجال والنساء، كلهم في الخارج على مقربة من المعركة، لا يفعلون شيئاً سوى النظر بکراهية إلى الجنود والضباط، بطريقة لا تحتاج إلى ترجمة.

حاولت أن أسأل أكثر من شخص وشخصاً عما يفعلون هنا؟ الكل أجابوا إنهم هنا لأن الآخرين هنا، مع ذلك حين عاد بعض الآخرين لم يعد بعض آخر الآخرين، ليستقيم التعليل بأنها مجرد عدوى.

يقال إنهم في غرة على هذا الحال. ربما كان الفضول مرضاً فلسطينياً، أعراضه الواضحة الذهاب إلى الموت قبل أن يأتي!!
المخيم مكان فضولي؛ لأنّ العيون مادة صناعته الأولى.

«باب الشمس» كل هذه الرومانسية!

علاء حليحل

كاتب فلسطيني

الكنزة على جسده المشنّج. تنزل من «شارع ٦»^١ وتبدأ المسير نحو رام الله عبر بير زيت. المستوطنة «حلميش» تجسّد الخيمة البغيضة بلسانها الشائك الممدود إليك في الطريق إلى العاصمة غير المتّوجة. تسير بين أكوام المستوطنين وتزكم أنفك رائحة الغربة والنفور. فلسطين كريمة حين تمرّ بين الحديد البارد المنغرس في تربتها الزيتونية. على عكس رائحة «باب الشمس».

من أين جئتم يا أحباء؟ هل كنا بحاجة إلى سنين طويلة من الضياع والتسليم والركض وراء لا شيء كي تقرّروا أنّ المشكلة فينا بالأساس؟ لم تكن «ضيعة باب الشمس» لتولد بهذه الرومانسية لو لم يكن الوضع مخزياً إلى هذه الدرجة. درس في الزراعة: قطعة أرض عطشى، معول وطورية، بضع خيام رخيصة، هتافات عنيدة. هذا كل ما تحتاج إليه كي تغرس زغرودة في فم فلسطيني عطب. نعم، وشهران من الشمس الدافئة. رأيتم؟ كل هذه الرومانسية الجديدة لم تكن لولا كل هذا الخراب.

صبيّتان في مركز الصورة. واحدة تُحمّل كي تُطرّد والثانية تصرخ كي تبقى. امرأتان فلسطينيتان لا تعترفان بالتقسيم التاريخية البغيضة: النساء للبقاء على الشهداء والرجال للاستشهاد أو السجن. كم اشتقنا إلى مثل هذه الصورة. كم كانت الانتفاضة الأولى رومانسية (تنحسر الآن). حينها اعتقلت إسرائيل رجال الوطن وشبابه، تنظمت نساؤه في جمعيات وحركات شعبية وأدّرن شؤون البلد والنضال. لم يكن «الجهاد» وقتها قد استبدل «النضال»، ولم يكن «الاستشهادي» طرد «الفدائي» من أمام عدسات الكاميرا. كنا شعباً فداًئياً، نتجاسر على الطائرات النفاثة

هكذا تكون العودة إذاً، بخيام جديدة. خيام هي النقيض للخيام التي اعتادها الفلسطينيون. هذه المرّة هم الذين نصبوها وتمسّكوا بها. ليست خيام «الأونروا» وليست خياماً على طراز «بيروت خيمتنا». فلسطين خيمتنا (وشكراً لبيروت). نتمسّك بها ونتشبّث كأنّ الروح تطلع منها وكأنّ الروح تعود إليها.

منذ مبادرة «باب الشمس» و«الكرامة» ارتفع منسوب الرومانسية في الحراك الفلسطيني. النقاشات والكتابات والستاتوسات، كلها رومانسية وضاجة بالفرح. كأننا ننتقم من خيامنا السابقة، نقلها على مذبح الخيام الجديدة. نيفّ من الصبايا والشباب يضربون جذوراً من حبّ في جسد فلسطين المنهك من الجذور. مُنهك من جذور حبيبة انقلعت ومن جذور حديدية باردة تُغرس فيها بالقوة، يسمونها في العلوم غير الدقيقة بالاستعمار. أما في التحليلات السياسية فيسمونها «الخروج من دائرة ردّ الفعل إلى الفعل». إنها رحلة رومانسية بالأساس، رغم أنها تبدو نتاجاً لخطّة عملية سرّية، رُسمت في غرف مليئة بسحب الدخان والنوايا الجيدة. هذه رحلة من نقيضك كفلسطيني إلى نقيضك كفلسطيني، من أطراف اليأس إلى أطراف الأمل، وبينهما أطياف لا تنتهي من ضوضاء «الحلول الصحيحة» و«المقاربات العملية» و«الثوابت التي لا تتزعزع». بين هذا النقيض وأخيه النقيض (الفعل وردّ الفعل) توجد مجموعة من الفلسطينيين خرجوا صباحاً من بيوتهم ومزقوا بطاقات الإعانة (رمزياً). الإعانة المهينة التي تحوّل إلى مُستجدٍ بائس. ترفضها، وتقول (مجازاً): أنا من سيعطي بطاقات الإعانة منذ اليوم.

المسافر بين الحديد البارد في جسد فلسطين يمرّ على أسطح القرميد في المستوطنات ويبرد مثلها. يشدّ

١ شارع رقم ٦ أو «عابر إسرائيل» يقطع فلسطين التاريخية من مجيدو نزولاً إلى ما بعد القدس، وهو يمرّ في معظم أجزائه بمحاذاة جدار الفصل العنصري الذي شيدته إسرائيل كرمي لعين جابوتنسكي و«الجدار الحديدي». منه يمكن الخروج إلى شوارع تمتدّ كالأخطبوط في جسد الضفة الغربية المحتلة.

والدبابات ونطلق الحجارة من سجّيل. ثم احتار الفيل. كيف لا يحتار وهو لا يقوى على سحق انتفاضة غزيرة، حجرية، رجالية ونسائية، طبيعية إلى هذا الحدّ؟

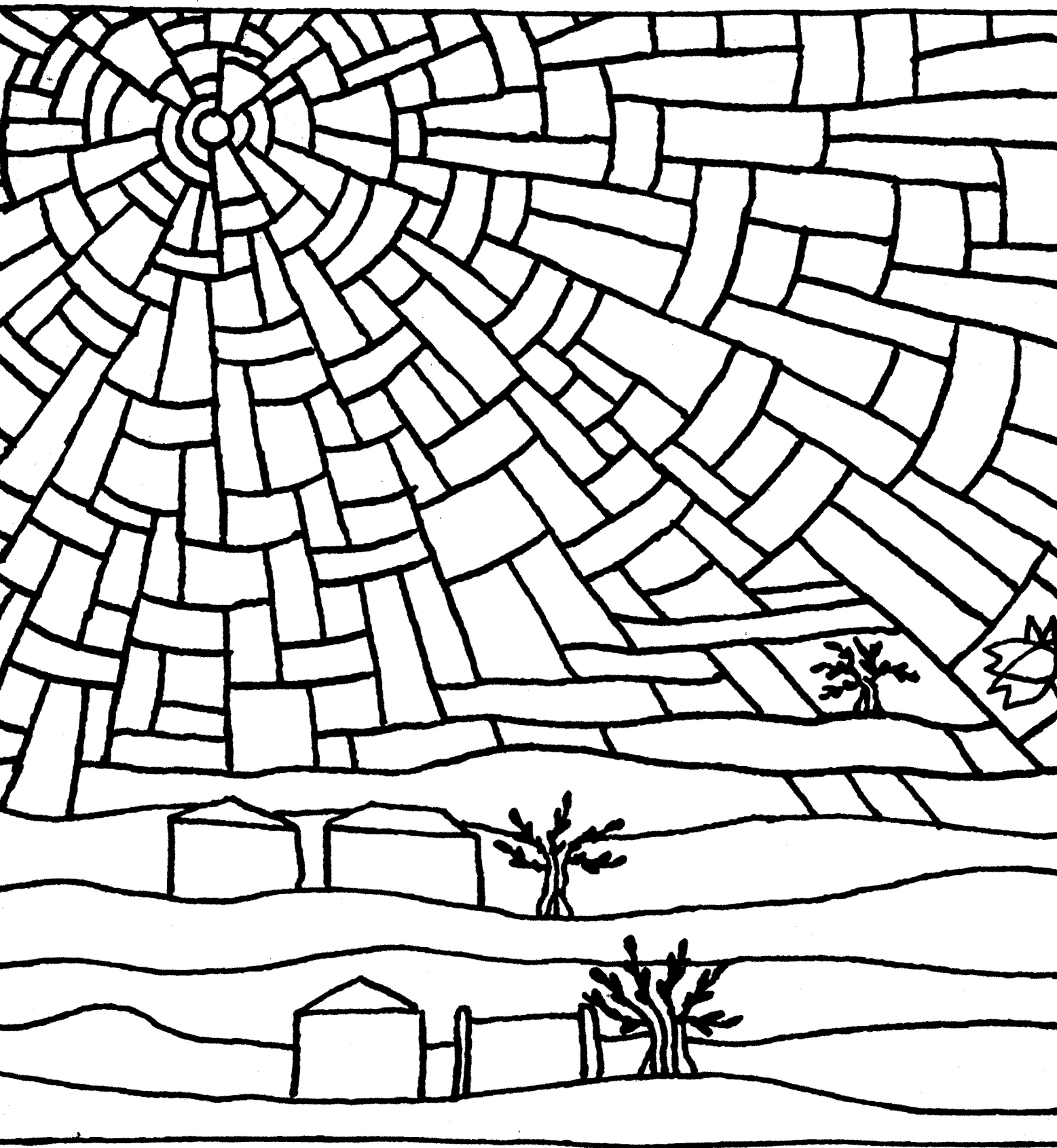
صبيّتان تفتشان الأرض التي جاءت لإطعامها تفاحة. قد تكون تفاحة جولانية، من الجولان الشريك (الشقيق) في الاحتلال. وقد تكون تفاحة جليلية نمت عند سفح الجرمق الوحيد البعيد. لكنها تفاحة حمراء مثلنا. حمراء مثل دمائنا وحمراء مثل الدب الصغير الذي يُربك الناس في عيد العشاق.

منذ مبادرة «باب الشمس» — مس —
و«الكرامة» ارتفع منسوب الرومانسية —
في الحراك الفلسفي — طيني.
كأننا ننتقم من خيامنا السابقة،
نقتلها على مذبح الخيال الجديدة

«باب الشمس» و«الكرامة» أعادت النساء إلى مركز الحدث، فأزهرت فلسطين من جديد. فلسطين تُكثّر إذا استحوذ عليها الرجال. خصوصاً أننا مشغولون بالشؤون «الكبيرة» ولا وقت لنا للشؤون «الصغيرة» مثل مكانة المرأة وحياتها ومستقبلها (وإياكم والفتنة، يا أذيال الإمبريالية، والإسلام ينصف المرأة والمرأة تنصف الإسلام، وفلسطين مسلمة، أرض وقف، فزغردن يا نساء واحبلن وفزغن مشاريع شهداء، فيأجوج ومأجوج على الباب). هكذا، تعيد قريتان صغيرتان رومانسيّتان الورد إلى خدي فلسطين الشاحبة، وتصير صرخة المرأة شرطاً ضرورياً لنمو الزغردة بين أبجديتنا. تمرد مثير على «صوتها عورة». تمرد يفصح كم عورتنا صوت في صوت.

٣

المحاولة الثانية كانت أقلّ رومانسية في التسمية: قرية الكرامة. قفزة واضحة في التسميات والتحدّي. حتى الغرف المؤقتة لم تُبنَ بالحجارة المرتجلة، بل باللبنات الإسمنتية. كأننا سنبقى حتماً رغم أننا عائدون. عائدون إلى أين؟ إلى المكان الذي لم نعد منه. الإسرائيلي لا يفهم هذه التعقيدات. يقمع الاثنين بالهمجية نفسها. هلا ترويت يا جندي فتفهم المعنى، فتقمع بشكل مختلف يليق بالتفاوتات والإسقاطات؟ بين «باب الشمس» و«الكرامة» اختلافات في الدلالة والسياقات. المحاولة الثانية تختلف عن الأولى. لا يمكن الربط بينهما إلا جزافاً. ستقول إنّ «الكرامة» لم تتعلّم



(ما الذي يفعلونه هناك؟). يجزّونهم لأنهم يتخرجون حول بعضهم البعض، يقعدون على الأرض متراضين وينظرون إلى الجنود والشرطيين بوقاحة جميلة. ماذا تريدون؟ التقاط الصور لنا؟ هل ترسلها إلى حبيبتي في تل أبيب؟ ستحبّ الرجل القوي الذي فيك وستأخذ ذكورتك الملتهبة حين تعود الليلة إلى حضنها الدافئ. كيف تريدنا أن نجلس في الصورة؟ هكذا؟ هل نتظاهر أننا نصرخ؟ هل نصرخ «اذبح اليهود!» كي يكتمل مشهد الفنتازيا الذي تحبّون التسلي به في ليالي عشية «عيد الاستقلال»؟

«باب الشمس» و«الكرامة»
انتقال الذاكرة من جيل لم يعيشها
إلى جيل لن يعيشها
(وسينقلها). هذا السرّ في «باب الشمس»
لمن كان يبحث جاهدًا

يرتحلون الارتجال: أنبوب مياه أسود يكفي لريّ الفم واليدين والشعر (والشعر) وبعض معجون الأسنان. «حنجلة» من الأحجار. تعرفونها الحنجلة؟ حين تبنون سوراً أو غرفة سريعة بأحجار كلسية بيضاء، تتماسك فيها بينها بالصمغ البدائي الجميل: تراب وماء. يقولون: حنجل الرجل ذقنه، أي شدّ أطرافها حول وجهه كي تكون ذقناً مرتبة. ويقولون: حنجل أبناء «باب الشمس» الأرض، أي نكشوا تربتها كي يخبثوا فيها ذاكرة من يافا أو حيفا أو صفورية، لم يحظوا بمتعة عيشها. «باب الشمس» و«الكرامة» انتقال الذاكرة من جيل لم يعيشها إلى جيل لن يعيشها (وسينقلها). هذا السرّ في «باب الشمس» لمن كان يبحث جاهدًا. أول الرقص «حنجلة». أول الرقص «باب» و«كرامة» والرقص أغاني والأغاني ذاكرتنا.

تحضرني قصيدة راشد حسين، «بالأغاني»:

«بالأغاني حَزْروني... بالأغاني
رسموني بدمي القاني، على كلّ الباني
كبنوني... كبنوني
وأذاعوا كلّ عمري وبلادي
في نواني
ثم... لما اعتقلوني،
بالأغاني اعتقلوني...
بالأغاني»

من خطأ «باب الشمس» وسنقول لكم: «باب الشمس» تعلمت من «الكرامة». لا تفهم أيها الجندي؟ صعبة. تعال نحاول صياغتها من جديد: رغم أن «باب الشمس» سبقت «الكرامة» إلا أن الكرامة علمت باب الشمس. فهذه لا تسبق هذه وتلك لا تأتي بعد تلك، والاثنتان سيّان. هل فهمت؟ لا لم تفهم. ألهذا السبب تضرب بلا هواة؟ ولكنك لن تصيب القرية الثالثة التي نبتت تحت الجاكت السوداء التي تلبسها الصبية التي تقتلك الآن بعينها السوداء. هل علموك ما الكحل وكيف يكون («يا خوفي عدوك يبدور عليك/ لحطك في عيني واتكحل عليك»)؟^٢ لم تعلموك؟ إنه سلاحنا السريّ. قتلته به جدتي جدي، وقتلته به أمي أبي، وقتلته به حبيبتي، وابنتي الصغيرة بدأت تتدرب على قتل حبيبها به. رأيته؟ الكحل في العينين لا يهزم ولا يستسلم. وتحذّني عن الد (١٦)؟

شاب يتدقّق قرب موقدة مُرتجلة. بعض الخطب اليابس تطوّع لإيناسه ريشما ينتهي من بناء «حنجلته» الشقية. أراها تضحك هذه الحنجلة كأنها تعرف ما لا نعرف. أحسدها. تعرف لغة الحجارة. تعرف كم طاغية هدمها وكم طاغية شيدها وتعرف كم رطلاً من الدماء سالت عليها. لذلك تضحك «حنجلتنا» الآن وهي تستسلم لمداعبة الطين البني الطازج المبلول الخارج من الفرن.

٤

الحافلات

حافلات زرقاء داكنة، خضراء زيتونية، مثل لون شرطة «حرس الحدود» الكريهة. وأخرى بيضاء. وسيارات عسكرية وشرطية كشافة أضواؤها. تنير الليل بخجل كي لا ترى النجوم عودة الدلعونا إلى رقصة البيت. خيام لونها أبيض داكن - «بيج» - تمسك بها حبال مشدودة إلى صخور كبيرة كي لا تفكر للحظة بالتحديق في سماء القدس. كيف نلومها إذا فكّت قيدها وحلّقت، هذه الخيام. ألم تحدّثها الخيام التي ولدتها عن بكاء الليل بين جنباتها؟ أتعتقدون أن الخيام معدومة الفضول، فلا ترغب برؤية ما بكى هؤلاء من أجله؟ علم فلسطيني يرتفع عالياً بين الخيام، يترجّ في الريح ويرتجف مثل خلايا القبلة الأولى. من صور المشهد؟ من سمع حفيف الكنزة الصوفية بالقميص الرجالي المشدود قبل القبلة الأولى في «باب الشمس»؟

الحافلات تخرج محمّلة بأبناء وبنات العُرس، بعد ما «سحلّوهم» وجزّوهم. هناك يسحلّون على إسفلت القاهرة (هيا كانت بتعمل إيه هناك؟) وهنا يسحلّونهم بجانب القدس

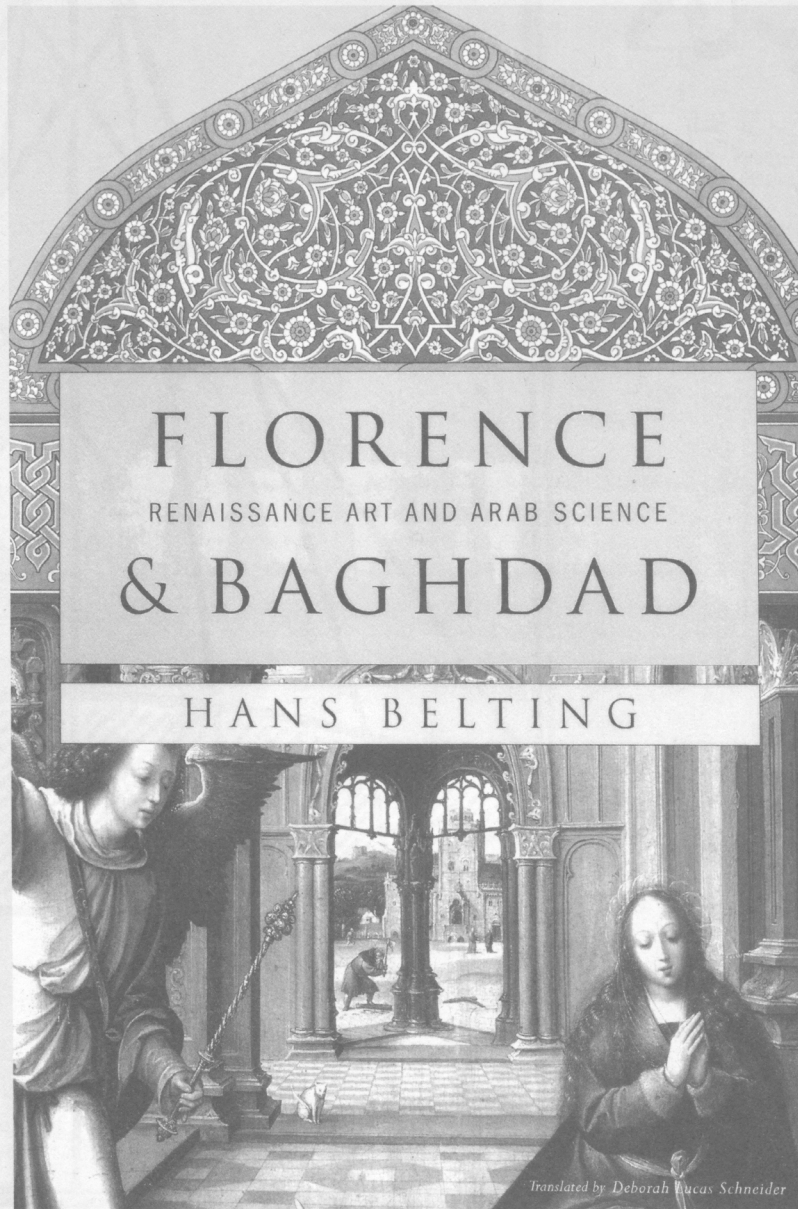
٢ «قطر الندى»
سميح القاسم.

هانس بلتنغ عن ابن الهيثم فن النهضة الأوروبية والعلوم العربية

ونيا ميسار الاتاسي

استاذة في الجامعة
الاميركية في
بيروت، لبنان

في كتاب هانس بلتنغ «فلورنسا وبغداد: فن النهضة والعلم العربي»، والذي نشر بداية باللغة الألمانية في العام ٢٠٠٨ وصدر بعدها باللغة الانكليزية في العام ٢٠١١، تمثل فلورنسا النهضة الايطالية بينما ترمز بغداد على الحضارة العباسية والعلوم العربية. ينظر بلتنغ الى ثقافتين مختلفتين تحت عنوان مشترك هو الصُّور. ويروي ان المنظور التخطيطي (perspective) يستند الى نظرية بصرية في العلوم العربية مبنية على الرياضيات والهندسة، وهي نظرية لم تنقل الفلسفة الاغريقية القديمة الى الغرب بواسطة الترجمة وحسب وانما بنت عليها ايضا وثورتها تثويرا جديدا. يتجلى ذلك الأمر في حالة الحسن ابن الهيثم، المعروف في الغرب باسم Alhazen، والذي دخل مؤلفه «كتاب المناظر» النهضة الايطالية من خلال ترجمة لاتينية في القرن الثالث عشر وترك بعدها اثرا مستداما على الثقافة الغربية. وكما يبيّن بلتنغ، فإن نظرية ابن الهيثم في البصريات، كما روجتها النهضة الايطالية، جرى تحويلها الى نظرية صُور وأرست الاسس للمنظور التخطيطي في الفن



غلاف:
بلتنغ، هانس،
«فلورنسا وبغداد:
فن النهضة
والعلم العربي»،
كامبردج: مطبعة
جامعة هارفرد،
٢٠١١

Book Cover:
Belting, Hans,
Florence and
Baghdad;
Renaissance Art
and Arab Science,
Cambridge:
Harvard University
Press, 2011

الغربي، في حين ان النظرية كما هي في العلوم العربية تعين الدور الغالب [في البصر] للضوء وتحيل الصُور الى عالم الذهن.

ان بلتنغ عالم مكرّس في فنون القرون الوسطى والنهضة كما في الفن المعاصر، له باع طويل في مسألة الاختصاص الاكاديمي الذي يعمل فيه، أي تاريخ الفن، وفي النظر في ما يتعدى التراث الفني الغربي. ففي كتابه «تاريخ الفن بعد الحداثة» (شيكاغو/ لندن ٢٠٠٣) مثلاً يكرّس فصلاً لـ«الفن الشامل والاقليات: جغرافية جديدة لتاريخ الفن» حيث يتفحص نقدياً مصطلحات «الفن الشامل» و«الفن العالمي» محدّراً من «مستقبل للثقافة العالمية تعود فيه [الثقافة الغربية] الى الادعاء أن لها الموقع القيادي فيها». ذلك ان بلتنغ مدرك للسياسات التي يتضمنها الاهتمام الغربي بالثقافات الاخرى والانبهار بها. وهو يعي أيضاً «المجازفات التي يترتب عليها اجتياز الحدود بين فروع المعرفة» ويرى في مؤلفه الجديد ان هذه الفروع ليست تقتصر على المناطق الجغرافية المختلفة بل تعداها الى حقول البحث الاكاديمي المختلفة والعلوم الطبيعية والفنون والانسانيات. فهل ان بلتنغ يتجاوز الحدود من حقل الى آخر، حين يتساءل ضمناً عن سلطة حقل معين على موضوعه؟ ام هو يفتح عيني القارئ على طرائق جديدة في الدراسة المقارنة، وبالتأكيد على طرائق مختلفة في النظر، متحدّياً المفهوم الغربي للتاريخ؟ حقيقة الامر ان كتاب بلتنغ يسير عكس مفاهيم سائدة للتاريخ على اعتباره يتخلّى عن سلسلة من التأثيرات حيث

الاقوى يُخضع «الآخر» ويحول دوره الى مجرد دور في نقل الافكار. بدلاً من ذلك، يفترض الكتاب وجود «تاريخ مشترك من اللقاءات قد جرى التعقيم عليها بواسطة حواجز اديولوجية سميكة نصبها الاستعمار الحديث». في ذلك التاريخ المشترك، تقف فلورنسا وبغداد، وبغداد وفلورنسا، جنباً الى جنب، ثلهم الواحدة منهما الاخرى وتتحداهما. ان بنية الكتاب ذاتها مبنية حول فلورنسا وبغداد تقفان عند مرمى النظر، في محاولة للتخلص من نظرات المركزية الاوروبية الى الثقافات الاخرى. وفي تفحصه لمصطلحات «المنظور التخطيطي» و«الشكل الرمزي» اضافة الى تفحصه مسألة الصُور في الاسلام والسجلات التي اطلقتها، يركّز بلتنغ على ابن الهيثم الذي ولد في البصرة حوالي العام ٩٦٥ ودرس في البصرة قبل ان ينتقل الى القاهرة الفاطمية لاستكمال أبحاثه.

يرينا بلتنغ كيف ان نظرية البصر [المنظر] عند ابن الهيثم ولدت في بيئة ثقافية طغت فيها الرياضيات على التشكيل العمارة والفنون. فلم يعتبر ابن الهيثم «الصور» على انها نسخ عن الاشياء، كما في علم البصريّات الاغريقي المبني على فكر ارسطو أو على البحوث لأقليدس وبطليموس، وانما هو حلل الصور الى نقاط ضوء تتشكل منها عربة تجريدية يمكن احتسابها بواسطة علم الرياضيات. ثم ان الحجرة المظلمة التي اكتشفها ابن الهيثم أرست الاساس للـ«كاميرا اوبسكورا» الاوروبية التي درج استخدامها في القرن السابع عشر. وعلى الرغم من ذلك، يحتاج بلتنغ أن النظرية

البصرية العربية تحولت الى نظرية صُورية. وفيما النهضة الايطالية ظلت متمسكة بالميتافيزيقيا التي ترى أن النور قوة كونية، في حين كان ابن الهيثم ينظر الى النور بمصطلحات فيزيائية كالضوء. في هذا الصدد، أمكن لأقليدس، الذي عرفته النهضة الاوروبية من خلال الترجمات العربية، ان يحجب ابن الهيثم. وفي سعيهم لبعث التراث الاغريقي، استحوذ فنانون، امثال لورنزو غيبرتي، على النظرية البصرية العربية وقدموها بما هي جزء من التراث العتيق، ومحووا دور العلوم العربية ورسموا خطأ متواصلًا يمتد من الحقبة الكلاسيكية الاغريقية العتيقة الى النهضة الاوروبية بما يتماشى مع النظرة الشاملة الى العالم والحياة البازغة مع ولادة الدول القومية الاوروبية. ولعل الاكثر جذباً للانتباه، في بنية كتاب بلتنغ هو الـ«بليكفيشسل» (Blickwechsel) الذي يجريه بين الثقافتين في آخر كل فصل من فصوله. ويمكن ترجمة مفردة «بليكفيشسل» الى الانكليزية بما هي «نقل التركيز» و«تبادل النظرات» معاً، وقد احتفظت في اللغة الالمانية بمعنايها الاثنين. هكذا تناظرت فلورنسا وبغداد بالنظرات المتعاكسة، وبالمقارنة بين الواحدة والاخرى، ولكن عانقت الواحدة منهما الاخرى، كما يحصل في اللقاء بين عاشقين.

واذا وضعنا النظرة الرومنطيقية جانباً، فإن بلتنغ يدرك تماماً صراعات القوى السياسية المتضمنة في هذا التناظر. ان المنظور التخطيطي، إذ اضحى اختراعاً تصويرياً خلال النهضة الاوروبية، يشكل «ثورة في تاريخ النظر»، على حد

وهكذا اخذ المنظور التخطيطي يلعب دورا سياسيا، إذ اكتسب طابعا معيارياً وفُرض فرضا على شعوب لها ثقافات مختلفة دافعا بطرائق النظر الاخرى الى غياهب النسيان. «ما من شك»، يقول بلتنغ، «في ان المنظور التخطيطي خدم كاداة من ادوات الاستعمار. عمده الاوروبيون الطريقة الطبيعية للنظر، واعتقدوا ان مثل هذه الواقعية انما هي دليل التقدم الذي سوف يجلب نَعَم العالم الحديث الى المستعمرات». هنا يقدم بلتنغ مثال النتاج الصيني المعاصر عن الفن الذي يؤكد، في تلاوته فعل النقد الذاتي، انه كما الفن الغربي وجد طريقة للخروج من «الواقعية الالزامية» كذلك الفن الصيني «تبنى قواعد التمثل الموضوعي بما هي واجب الوجود» على انها علامة من علامات الازمنة الحديثة. وما يصفه بلتنغ هنا بالنسبة للشرق الاقصى قد جرى الاعتراف به في ما يسمّى الشرق الاوسط حيث الكتابات عن الفن الحديث والمعاصر في العالم العربي تستعيد ما سُمّي «رواد الفن الحديث» في المنطقة كما كان الحال مؤخرا عندما فتحت الجامعة الاميركية في بيروت معرضها لزيتيات خليل صليبي، وهي مجموعة قدمها بلفتة كريمة احد احفاد الفنان، وتضمنت عددا من لوحات العري تشهد على سلوك الفنان درب تقاليد الفن الغربي حيث يصير الجسم البشري بما هو علامة من علامات حادثه.

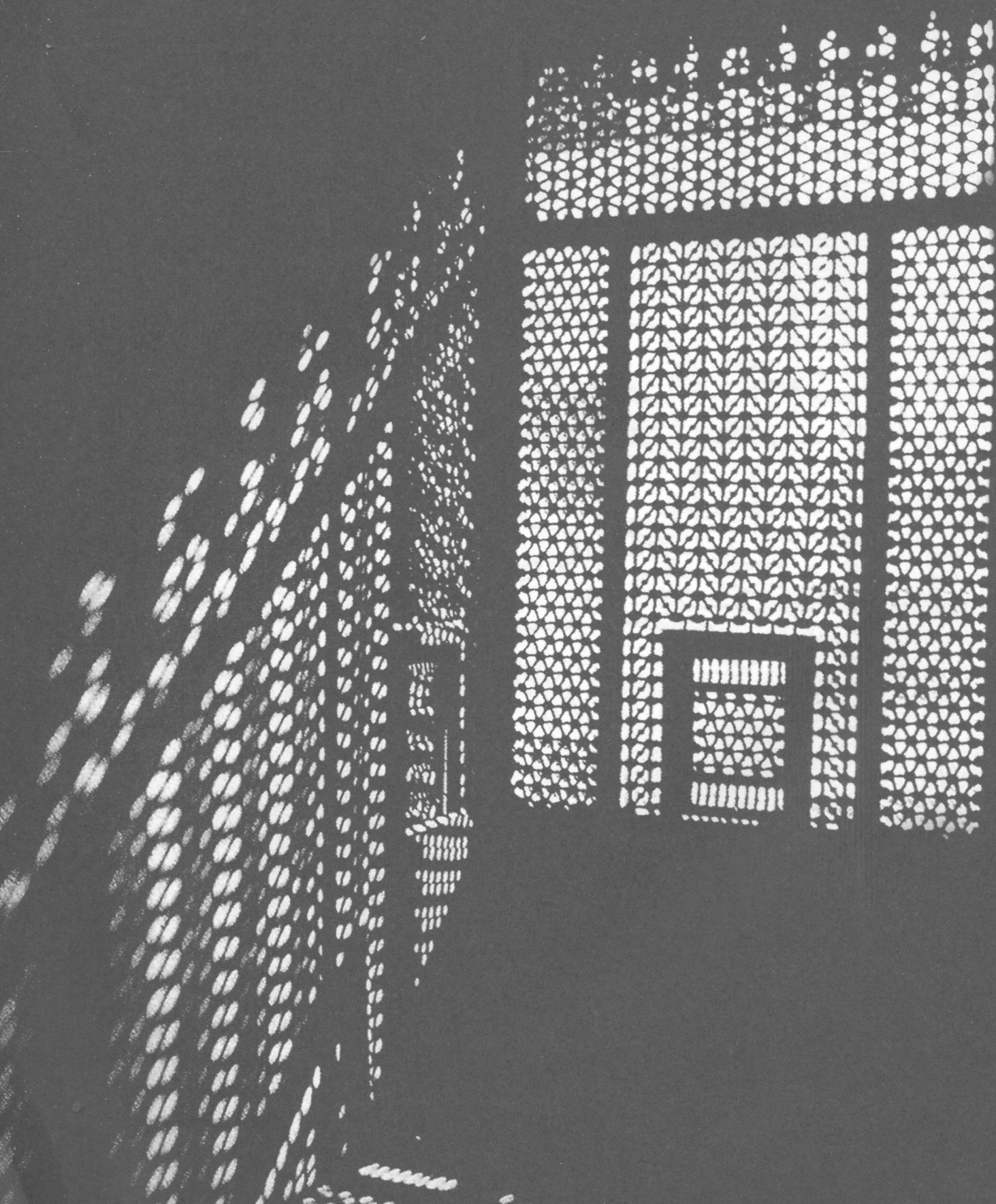
سابقا على تلك المراجعات، وقبل ان تستطيع الكتابات عن الفن في ما يسمّى «اطراف» مراكز القوة الاستعمارية القاء نظرة نقدية ذاتية استرجاعية الى بداياتها، كان

المنظور التخطيطي قد تركز في الفهم بما هو الحالة الوحيدة للشكل الرمزي في عالم الفن، وهو فهم قد إبنى الى حد كبير على كتاب إروين بانوفسكي «دراسات في علم الايقونات» (نيويورك ١٩٣٩). ينتقد بلتنغ هذا الفهم حيث يقترح النظر الى المقرنص، بهندسته الثلاثية الابعاد، والى المشربية، النافذة المغطاة بشبكة تحجب النور، بما هما شكلان رمزيان في الثقافة العربية، شبيهان بالتصوير الزيتي الشبكي الحديث في الثقافة الغربية. ويبيّن المؤلف ان هندسة المقرنص والمشربية مختلفة جذريا عن الهندسة المستخدمة في التصوير الزيتي الغربي الشبكي ذلك انها تصفّي النظرة التي يتخذها المنظور التخطيطي بما هي الصورة ذاتها. فالمشربية بحسب بلتنغ هي شبك للنور وليست شبك للنظرة، وهي تعطي للنور تكوينه في الفضاء الداخلي للمنزل الذي هو بمثابة الشاشة السوداء للكاميرا. فالمنظور التخطيطي هنا يوجه النور من خلال هندسة المشربية الى الفضاء الداخلي للمنزل. وهنا لا تكون النتيجة لهذا المنظور الصورة التي نعرفها أكثر صفاء وتجريدية للنور القادم من الخارج. هنا يذكرنا بلتنغ بأن مسألة انتاج الصور ليست مسألة تقنية فقط ولكنها تشير الى ممارسة اجتماعية ايضا.

يرسم «فلورنسا وبغداد: فن النهضة الاوروبية والعلم العربي» التحولات الثقافية التي حدثت بين القرنين الحادي عشر والسابع عشر، مع انه يفسح في المجال احيانا لإشارات الى العالم المعاصر، كما في التمثيل بالفن الصيني المذكور اعلاه، وفي إشارته كذلك

الى المعماري المصري حسن فتحي الذي أعاد إدخال المشربية في العمارة الحديثة. ويقدم «البليكفيشسل» في نهاية الفصل الاول لمحة إضافية مثيرة تتخطى القرن السابع عشر الى الادب المعاصر. يقرأ بلتنغ رواية أورهان باموك «اسمي أحمر» (اسطنبول ١٩٩٨) من اجل استظهار فكرة المنظور التخطيطي بما هي خيانة المرء لتراثه الثقافي، مثيراً الى الطابع الهجين لفن التصوير الشخصي العثماني الذي يتقلب، في تصويره السلاطين العثمانيين، بين ادخال الواقعية الغربية والاستغناء عنها. ويمكن ان نضيف هنا ان ذلك بعيد عن ان يكون مجرد تضاد بين ابيض واسود؛ فلاحرى ان ما يطغى هنا ظلال مختلفة من الرمادي، كما تبين ثريا الفاروقي في «رعايا السلطان: الثقافة والحياة اليومية في السلطنة العثمانية» (لندن/نيويورك ٢٠٠٠) عندما تصف «الشجاعة والاستعداد للاختبار والمرونة، وليس اقل منها هذه كلها الحماس الخالص، التي يبدوها الفنانون وجمهورهم في ذاك المسار».

ان كتاب بلتنغ العابر لحدود الجغرافية والاختصاصات من الموقع المميز لمن يدرك فضائل اختصاصه، تاريخ الفن، بقدر ما هو محيط بتواقصه، لكنه يملك من الفضول والشجاعة ليتمكن من تجاوز تلك النواقص، فلا يكتفي بأن يقدم للقارئ استعراضا لكيف جرى تحويل نظرية البصر العربية الى نظرية تصويرية في النهضة الاوروبية. انه يفعل اكثر من ذلك إذ يعطي فكرة «الاستعداد للاختبار» التي يقدمها الوكلاء الثقافيون ولكنهم غالبا ما يطمسونها



مذہبوں کے احکام



بدايات ♦ العدد ٥ | ربيع ٢٠١٣

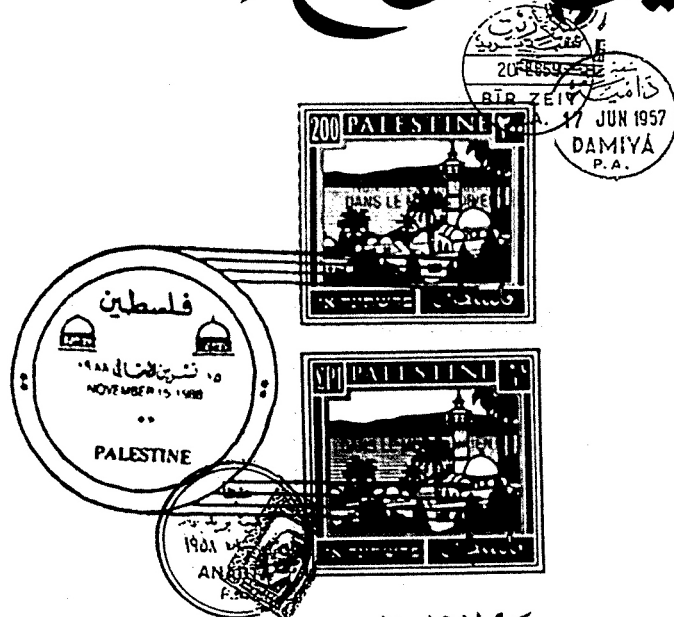
أوسلو وطوابع البريد الفلسطينية

صدر أخيراً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتاب بعنوان «تاريخ فلسطين في طوابع البريد»، لمجموعة نادر خيرى الدين أبو الجين. تشمل هذه المجموعة طوابع صادرة من فلسطين وأخرى من دول أخرى عن فلسطين.

بمقارنة طوابع يراوح عمرها بين ٤٠ و ٦٠ عاماً مع طوابع أخرى لا يتجاوز اقدم طابع فيها ١٦ عاماً، هناك فرق مثير في مضامين الأحداث التي تصورها هذه الطوابع بالرغم من أن الاحتلال نفسه لا يزال موجوداً و التهويد لا يزال مستمراً.

بعد عقد اتفاقية أوسلو والاعتراف بسلطة فلسطينية، أصبح من مهام السلطة الفلسطينية اصدار طوابعها الخاصة بالشروط الخاصة بـ«الدولة الاسرائيلية»، وهذا واحد من ادق التفاصيل التي تدخلت بها أوسلو على الرغم انه من اهم التدخلات التي تؤدي الى التلاعب في توثيق التاريخ الفلسطيني، حيث إنه من الشروط التي تخضع «اسرائيل» البريد الفلسطيني لها، هو عدم السماح بتوقيع الطابع بأسم فلسطين، ولا بالسلطة الوطنية الفلسطينية بل بالسلطة الفلسطينية. ومن المعروف ان اول طابع قامت السلطة بأصداره كان موقعاً باسم السلطة الوطنية

تَلِجُ فِلِسْطِينُ فِي طَوَائِعِ الْبَرِيدِ



دَوْلُ فِلِسْطِينِ
م.ت.ف

نور ابو عرفة

فنانة بصرية في
الوسائط المتعددة
التخصصات. شاركت
في عدة مبادرات في
القدس (٢٠١٠) وفي
معرض «الاستوديو
المفتوح» في مركز
خليل السكاكيني
الثقافي برام الله
(٢٠١١) وجمعية
«اشكال الوان»،
بيروت.



خير الدين أبو
جين، نادر،
«تاريخ فلسطين
في طوابع البريد»،
بيروت ورام الله:
مؤسسة الدراسات
الفلسطينية، ٢٠١١

Khairiddine
Abuljebain, Nader,
«Palestinian
History in Postage
Stamps», Beirut and
Ramallah: Institute
for Palestinian
Studies, 2011

الفلسطينية، لقد تم إلغاء هذا الطابع ومنع تداوله لأحتوائه على كلمة «الوطنية» وذلك لأنها تعتبر من الكلمات التحريضية (حسب التعريف الاسرائيلي). كما وأن الأحداث السياسية التي يتم وضعها على الطابع يجب ان تكون فقط الأحداث الداعية الى السلام، مثل صورة الراحل ياسر عرفات في اوسلو مع شمعون بيريز يتوسطهما بيل كلنتون عند عقد اتفاقية اوسلو للسلام.

ما اريد طرحه نظراً لأهمية دور الطوابع البريدية في توثيق تاريخ البلد، هو التغيير في مضمون الطابع الفلسطيني منذ الاحتلال العسكري البريطاني الى قيام السلطة الفلسطينية، خاصة ان اهمية الطوابع في ارسال الرسائل في زمن وجود الانترنت أقل بكثير، واصبحت اهميتها الرمزية ووظيفتها الرئيسية تكمن في توثيق الأحداث.

كان اول تمرد على التدخل الصهيوني في الطوابع الفلسطينية هو في فترة الوصاية المدنية البريطانية، حيث كان قسم من الطوابع يطبع في المطبعة الارثوذكسية بالقدس، والقسم الآخر يطبع في مصر. وكان اول طابع فلسطيني يحمل اسم فلسطين قد صدر في تلك الفترة. حدث تغيير في الطابع بعد ثلاث سنين نتيجة لتمهيد اليهود لما وعدهم

يسرائيل، اي ارض اليهود. لاحظت مصر هذا التغيير، ومنذ ذلك الوقت ومصر ترفض اصدار اي طابع في مطابعتها في حال لم تبق الطوابع على ما كانت عليه.

كرد فعل على هذا الحدث قامت المقاومة الفلسطينية بإصدار طوابع تحمل توقيع المقاومة الفلسطينية تشمل هذه الطوابع مواضيع مختلفة حامية في ذلك الوقت، مثل إضافة جمل وطنية مثل «فلسطين للعرب»، كما عملت المقاومة الفلسطينية حينها على إصدار طوابع تساند فيه الثورة السورية واللبنانية ضد الانتداب الفرنسي وذلك للحفاظ على هويتها كجزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

بعد عام ١٩٤٨ أصبحت مهمة اصدار الطوابع الفلسطينية كاملة على عاتق المقاومة الفلسطينية، وفترتها تميزت الطوابع بتوثيقها للأحداث، من مجزرة دير ياسين الى معركة الكرامة وتخليد المناضلين والمناضلات والشهداء. كما اخذت لوحات اسماعيل شموط مساحة واسعة في اعتمادها لتكون طوابعاً موثقة للأحداث. كانت هذه الفترة من أعنى فترات الطوابع الفلسطينية بالمضمون، وهذه الطوابع برزت بشدة في فترة الثمانينات وكان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية وحركة فتح دور كبير في

«هل ساءلت نفسك مرّة متى وكيف إختفت فلسطين من الخريطة؟» «في فلسطين فدائيين الحرية يقاومون الصهيونية لا اليهودية».

وأخيراً، كان للبلدان العربية وبعض البلدان الأجنبية جانب في ادخال قضية فلسطين في مضمون طوابعها كنوع من المساندة، فبعد احتلال فلسطين، قامت العراق بتوشيح جميع طوابعها بـ«إنقاذ فلسطين»، كما كان من مواضيعها «اليوم الدولي للتعاون مع الشعب الفلسطيني» و«إظهار خارطة فلسطين كاملة على العديد من طوابعها. وجرت العديد من الدول العربية على هذا النحو في اصدار طوابعها، فقد اصدرت جميع الدول العربية تقريباً طابعاً لنفس التصميم مع اختلاف الالوان في ذكرى مجزرة دير ياسين وهو خارطة فلسطين كاملة وقد غرس فيها خنجر.

بعد اعلان الدولة الفلسطينية عضواً في الأمم المتحدة، اعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن اصدار اول طابع إيرادات تحت مسمى «دولة فلسطين» بدلاً من مسمى «السلطة الفلسطينية». لكن هذا لا يعني أن جميع القوانين التي كانت مفروضة على الطوابع الفلسطينية سابقاً قد تغيرت بعد إعلان الدولة، فلا زالت «الدولة الاسرائيلية» تتحكم بمحتوى هذه الطوابع و تشرف عليها

كان اول تمرد على التدخل الصهيوني في الطوابع الفلسطينية هو في فترة الوصاية المدنية البريطانية

قبل طباعتها للموافقة عليها اورفضها. حيث ان الطوابع تُطبع بالخارج، ومؤخراً بالبحرين، واذا لم يتوافق محتواها مع شروط «الدولة الاسرائيلية» فيمنع تداولها خارج الاراضي الفلسطينية.

إنجاز هذه الطوابع. كما انهم لم يكتبوا فقط باصدار الطوابع، بل قاموا أيضاً بوضع جمل وصور تعبيرية على اغلفة الرسائل التي تتداول خارج البلاد باللغتين العربية والانكليزية مثل:

به بلفور على هذه الأرض، حيث تم تصغير اسم فلسطين باللغة العربية وتكبيره باللغة العبرية مع اضافة الأحرف «الف ويود» بعد اسم فلسطين بالعبرية، وهي اختصار لـ«ايريتس

نوال عبود طرابلسي طوابع بريد لفلسطين الغد

التاريخية والعمرانية ورجالاته ونسائه في كل فروع الحياة. وتصور مناظره الطبيعية وطيوره وحيواناته. وهواية تجميع الطوابع هواية واسعة الانتشار. ننشر في هذا العدد مراجعة نور ابو عرفة لكتاب عن طوابع البريد الفلسطينية. لن يقتصر الامر على اكتشاف تحولات طوابع فلسطين بل تكاد فلسطين الآن تكون البلد الوحيد في العالم الذي لا دولة له بل سلطة

الطوابع البريدية علامات على هوية البلد. مثلها مثل الاعلام والعملة. ومثل الاعلام والعملة هي علامة ايضاً على وجود دولة. دولة مستقلة. ومثل هذه وتلك، لطوابع البريد قيمة نقدية، لكنها وسائل لتبادل ما يتعدى القيم النقدية. طوابع البريد تخدم في تبادل الرسائل. كل انواع الرسائل. اكثر من ذلك، طوابع البريد توثق تاريخ البلد من خلال آثاره وأحداثه





لا تستطيع اصدار طوابع بريدها الا بعد موافقة سلطات الاحتلال عليها. كأنما الطوابع هنا ايضا لتذكيرنا أنَّ فلسطين لا تزال تعيش في العصر الكولونيالي.

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الاولى في العالم ١٩٨٧ واستمرت عملياً الى حين انعقاد اتفاق اوسلو العام ١٩٩٣. حملت الانتفاضة رمزيات وايقونات، ليس اقلها شأنًا دور حجارة الاطفال والفتيان في مواجهة جنود الاحتلال المؤلّين والمدججين بالسلاح الاكثر تطوراً وفتكاً. شهدت الانتفاضة معارك فعلية بين الفتى الفلسطيني حامل المقلع ودبابة المِرْكَاف. فانقلبت معادلة كان الاعلام الصهيوني، وأنصاره في العالم، غرسوها في الأذهان منذ العام ١٩٤٨ عن جالوت العربي يصصره مقلع داود. صار داود الفلسطيني يواجه بالمقلع جالوت الاسرائيلي. مثل كثيرين غيرها تصورت نوال عبود طرابلسي أنَّ الانتفاضة ترهص بقيام الدولة الفلسطينية الموعودة. أرادت نوال دولة على قياس احلامها. فقد اطلقت الانتفاضة جموحاً بلا حدود للمخيلة والارادة. كلمة السرّ هنا «أرى ما أريد»، عنوان ديوان لمحمود درويش حينها. «ان البلاد التي بين كفيّ من صنع كفيّ»، كتب محمود مؤكدا سيطرة الشعب الفلسطيني اخيراً على مصيره. مساهمة منها في تلك المعركة، مجيء الدولة، رسمت نوال طوابع بريد لدولة فلسطين الآتية.

لم تأت الدولة العتيدة. بقيت الرسوم والتخطيطات التحضيرية لتلك الطوابع التي ننشر مختارات منها.

في العام ١٩٧٥ كانت نوال عبود تعمل في «دار الفتى العربي» ببירות في تزيين كتب الاطفال. طلب منها الراحل محيي الدين اللباد، المشرف الفني على الدار، رسم ملصق لفلسطين. رسمت نوال اللوحة المنشورة على غلاف هذا العدد. طبع منها ملصقات وجدارية كبيرة تنقلت في معارض عدة. ولا يزال احد الملصقات موجوداً في مجموعة عز الدين قلق للملصقات الفلسطينية. الخبر هنا ان الرسمة نُسبت الى «نوال عبود، طفلة فلسطينية». قال بيكاسو ذات مرة إنه تعلم الرسم كالكبار في سنوات قليلة، لكنه قضى خمسين سنة يجهد ليعود فيرسم كالأطفال.

لسنا ندري اذا كان بيكاسو نجح اخيراً في استعادة ملكة الرسم مثل الاطفال. الرأي للنقاد.

نوال عبود طرابلسي، في السبعينات وفي الثمانينات من القرن الماضي، كما الآن في هذا القرن، لا تزال ترفض تعلم الرسم كالكبار.

أرى ما أريد...
أرى ما أريد عن الحقل

أرى — جداول قمح
تمشطها الريح
أعطني عيني: هذا

السراب يؤدي إلى
النهوند وهذا
السكون يؤدي إلى

اللازورد

أرى ما أريد عن
البكر... إنني أرى

هبوب النوارس
عند الغروب،

فأعطني عيني:
هذا الضاع يؤدي

إلى أندلس وهذا
الشرع صلالة الحمام

على... أرى ما أريد
في الليل... إنني أرى

نهايات هذا المهر الطرد
على باب إحدى المدن

يا ما أريد من الروح : وفيه الحجر • وقد ملكه البرق .

يا أرض • • • حضر يا أرض روهي

أما كنت طفلاً على حافة البئر يلعب ؟

ما زلت ألعب : هذا المدي

سأهبطي • • • والجوارح ربحي

أرى ما أريد من السلام • • •

إني أرى • • • غزالاً ، وعشباً ،

وهدول ماء ، فأخضع عيني

هذا الغزال ينام • • •

أرى ما أريد من الحرب

إني أرى • • • سواد

أهدأنا نهر النبع من

هجر أنظرا • • • وأبانا

يرثون المياه ولا يورثون

فأخضع عيني : إن البلاد

التي بيني كفتي من صنع

كفتي • • •

أرى ما أريد من الحب • • •

إني أرى • • • فيولا ترقي

سهلاً ، وهمسيتي مختاراً

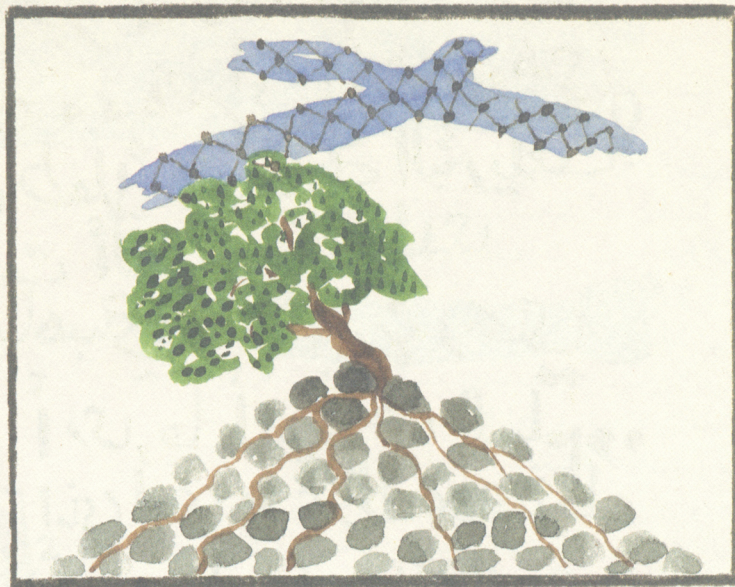
تتهدد • • • وسراً في أنبل

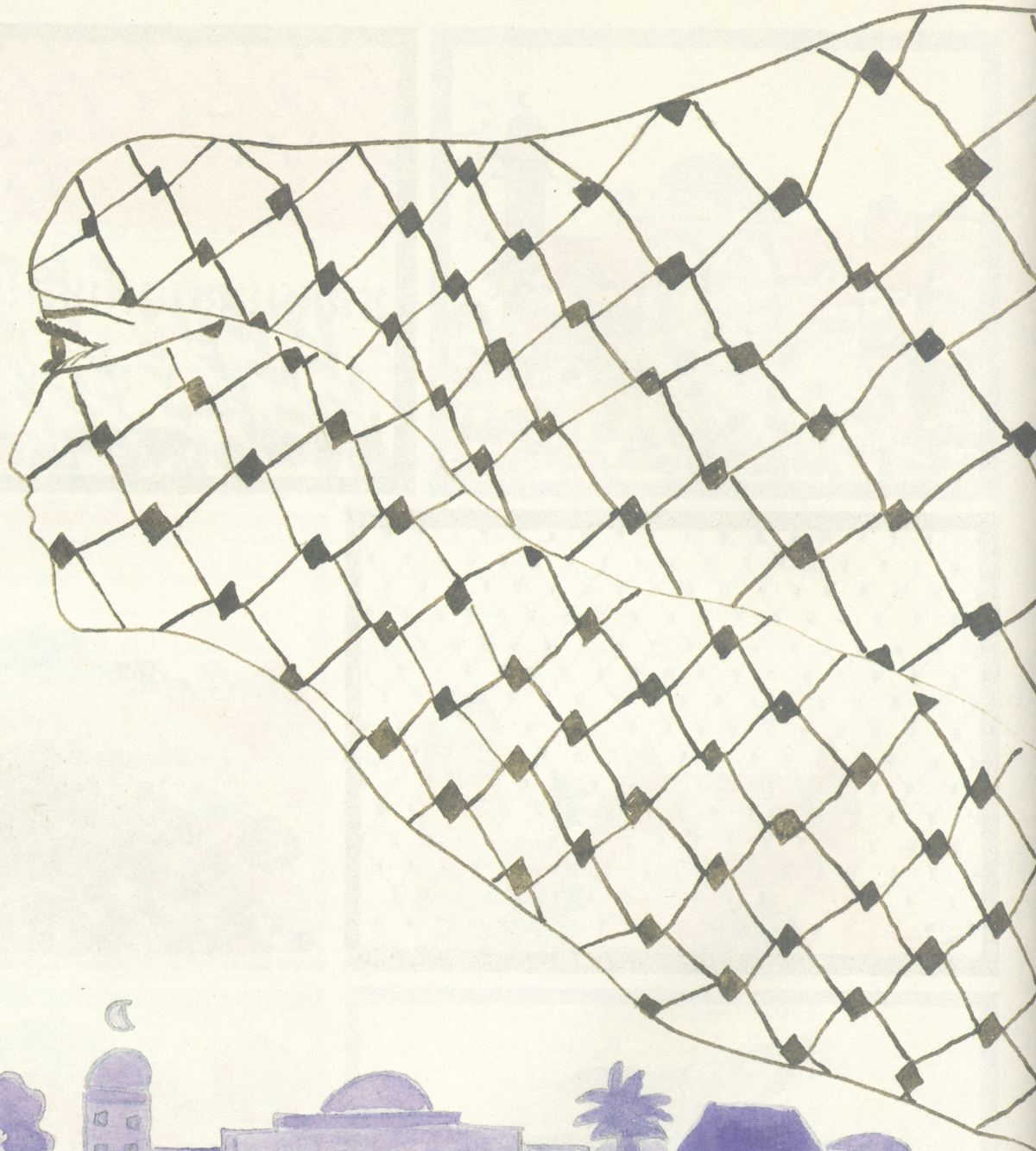
يتكلم ثوب البراري ، فأخضع عيني

حتى أرى ظلتنا خلف هذا المكان

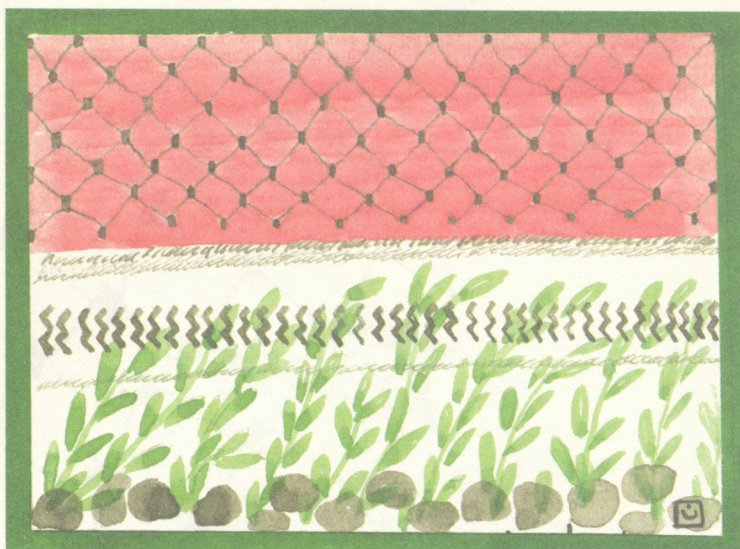
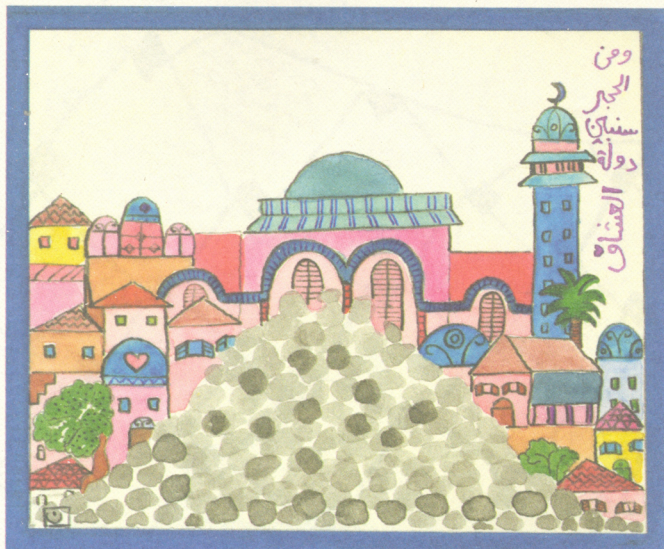
المشرد • • •







أرى ما أريد في الريح: وجهه الحبيب وقد حله البرق
خضراء يا أرض: فصر يا أرض: وهي
أما كنت طفلاً على حافة البئر يلعب؟
ما زلت ألعب: هذا المدي ساميتي
والجاراة رحي



«تصوير فلسطين» جغرافية نهب المياه والفصل العنصري

على ايصال قصص قوية وفعالة عن نضالاتهم. تستخدم «تصوير فلسطين» مقاربة متكاملة متعددة الاختصاصات لتحويل معلومة معقدة الى قصص يمكن حفظها بسهولة من قبل الجمهور العام. معظم ادوات الرسومات يقوم بها مصممون، مطورو برامج ورسامون عبر باحثين او مؤسسات، ويتم تزويدهم بملخص احصائي بسيط للعمل انطلاقاً منه. فريقنا المتعدد الاختصاصات مؤلف من مصممين، وباحثين، ورواة يعملون سوياً، في عملية سلسلة ومكررة تتضمن كل مواهبهم للخروج برسومات تدمج بسلاسة القيمة الجمالية والتحليل الدقيق والحامل للمعاني.

في تموز ٢٠١١، تم تأسيس «تصوير فلسطين» كمجموعة من ورش العمل التي يديرها متطوعون. ومنذ ذلك الوقت، تطورت الى فريق عمل يضم ٨ اشخاص، ويعمل مع شبكة من الباحثين، المصممين، المحللين الاعلاميين، المترجمين، والتقنيين المتطوعين من ١١ بلداً في اربع قارات.

خلال السنتين الماضيتين، نشرت «تصوير فلسطين» ١٦ رسماً بيانياً انتشرت بشكل كبير، وتم نشرها في العديد من وسائل الإعلام، منها «هافينغتون بوست»، «Huffington Post» و«الجزيرة الانكليزية»، «ذا ديلي بيست (The Daily Beast)»، «اوبن ديموكراسي (Open Democracy)» و«جدلية». كذلك استطاعت «تصوير فلسطين» بناء شبكة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي مع عدد كبير من المتابعين لها على فايسبوك وتويتر.

♦ تمت الترجمة من قبل بدايات، أيار ٢٠١٣ ♦
تصوير فلسطين
ليست مسؤولة عن اخطاء الترجمة من النسخة الانكليزية

تخلق «تصوير فلسطين» ادوات بصرية مساعدة للمجتمعات، وتصف سرديّة ذات حقائق معتمدة على حقوق حول المسألة الفلسطينية - الاسرائيلية. باحثوها ومصمموها وتقنيوها، يعملون بشراكة مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤثرين للترويج للعدالة للفلسطينيين.

برزت الادوات البصرية مثل الرسوم البيانية كواحدة من اكثر الأشكال شعبية وتشاركية على الانترنت. مع استخدام هذه الادوات البصرية، تهدف «تصوير فلسطين» الى تسخير طاقات الثورة الرقمية من اجل:

♦ الترويج لسرديات اعلامية تستند الى الحقائق والحقوق في موضوع المسألة الفلسطينية - الاسرائيلية. عبر الترويج للتغيير في الرأي العام العالمي حول المسألة الفلسطينية - الاسرائيلية، تهدف «تصوير فلسطين» لزيادة الضغط على الشخصيات السياسية العالمية لمساندة العدالة للفلسطينيين بالطريقة نفسها التي اثار الرأي العام العالمي فيها على السياسيين للتحرك ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا والتمييز العنصري في الولايات المتحدة.

♦ لتمكين المجتمعات التي تعمل من اجل احقاق العدل للفلسطينيين. تهدف «تصوير فلسطين» الى اعلاء صوت الناشطين المدنيين، وحملات العصيان المدني، ومبادرات المقاومة غير العنيفة. حين تستطيع هذه المبادرات ايصال قصصها بشكل فعال للعالم، يمكنها ان تكتب سرديات قد تغير العالم الذي نعيش فيه. يحتاج المرء أن يلقي نظرة على قصص روزا باركس، او الاضراب عن الطعام الذي قام به المهاتما غاندي، ليرى كيف يتحقق ذلك. اليوم، يوجد العديد من المبادرات الشعبية التي تستخدم العصيان المدني والمقاومة غير العنيفة للوقوف بوجه الظلم الذي يواجهه الشعب الفلسطيني. تهدف «تصوير فلسطين» الى ان تكون شريكاً لهذه المبادرات لمساعدتهم

ليس هناك ما يكفي من المياه

هطول الأمطار
السنوي في رام الله
يفوق هطول الأمطار
السنوي في لندن

596 مليمترا

619



طبقة المياه الجوفية

كل عام تأخذ إسرائيل أكثر من

1 الاستيلاء على الموارد المائية

السلطات الإسرائيلية تسيطر على المياه الرئيسية في الضفة الغربية، مما يمنع الفلسطينيين من استخدامها.

2 التحكم في المياه



السلطات الإسرائيلية تسيطر على المياه الرئيسية في الضفة الغربية، مما يمنع الفلسطينيين من استخدامها.

أرقام استهلاك المياه تشمل الاستخدام المنزلي فقط وليس الاستخدام الزراعي والصناعي.

المصادر

London (Heathrow) rainfall, 1961-1990, from UK Met Office (2013). Historic Station Data metoffice.gov.uk/climate/uk/stationdata

Ramallah (Beitunia) rainfall, 1961-1990, from PWA (2003). Rainfall Variability and Change in the West Bank, SUSMAQ Project

Amnesty, 2009. Troubled Waters - Palestinians denied fair access to water, p4

UK DEFRA, 2013. Domestic Water Saving (accessed on 7 February 2013) www.defra.gov.uk/environment/quality/water/conservation/domestic

WHO, 2003. Domestic Water Quantity, Service Level and Health, p3

1.2. Amnesty, 2009. Troubled Waters - Palestinians denied fair access to water, p15-16

3. C. Messerschmidt, 2007. Hydro-hegemony in shared Israeli, Palestinian groundwater resources, p14

4. EWASH, 2012. Israeli restrictions on the WASH sector in the Occupied Palestinian Territory and their impact on vulnerable communities, p16

الضفة الغربية؟



منظمة الصحة العالمية توصي
100 لتر/يوم لكل شخص

10 لتر/يوم =

10 لتر/يوم = زيادة عن تحديد منظمة الصحة العالمية

10 لتر/يوم = أقل من تحديد منظمة الصحة العالمية

طبقات المياه الجوفية داخل
إسرائيل وحوض نهر الأردن
والمياه المحلاة



300 لتر/يوم
لكل اسرائيلي،
بمن فيهم المستوطنون



70 لتر/يوم
لكل فلسطيني
في الضفة الغربية

4 تدمير البنية المائية التحتية



في عام 2011، هدم الجيش
الإسرائيلي 89 بناءً متعلقاً بالمياه،
بما فيها 21 بئراً و 34 خزاناً لمياه
الأمطار، الذي يشكل اهم اساس
للزراعة والرعي

3 عرقلة التنمية



منذ عام 1967، لم تعط السلطات
الإسرائيلية أية موافقة على حفر آبار
فلسطينية جديدة في طبقة المياه
الجوفية الغربية

الضفة الغربية

الجوفية الجبلية

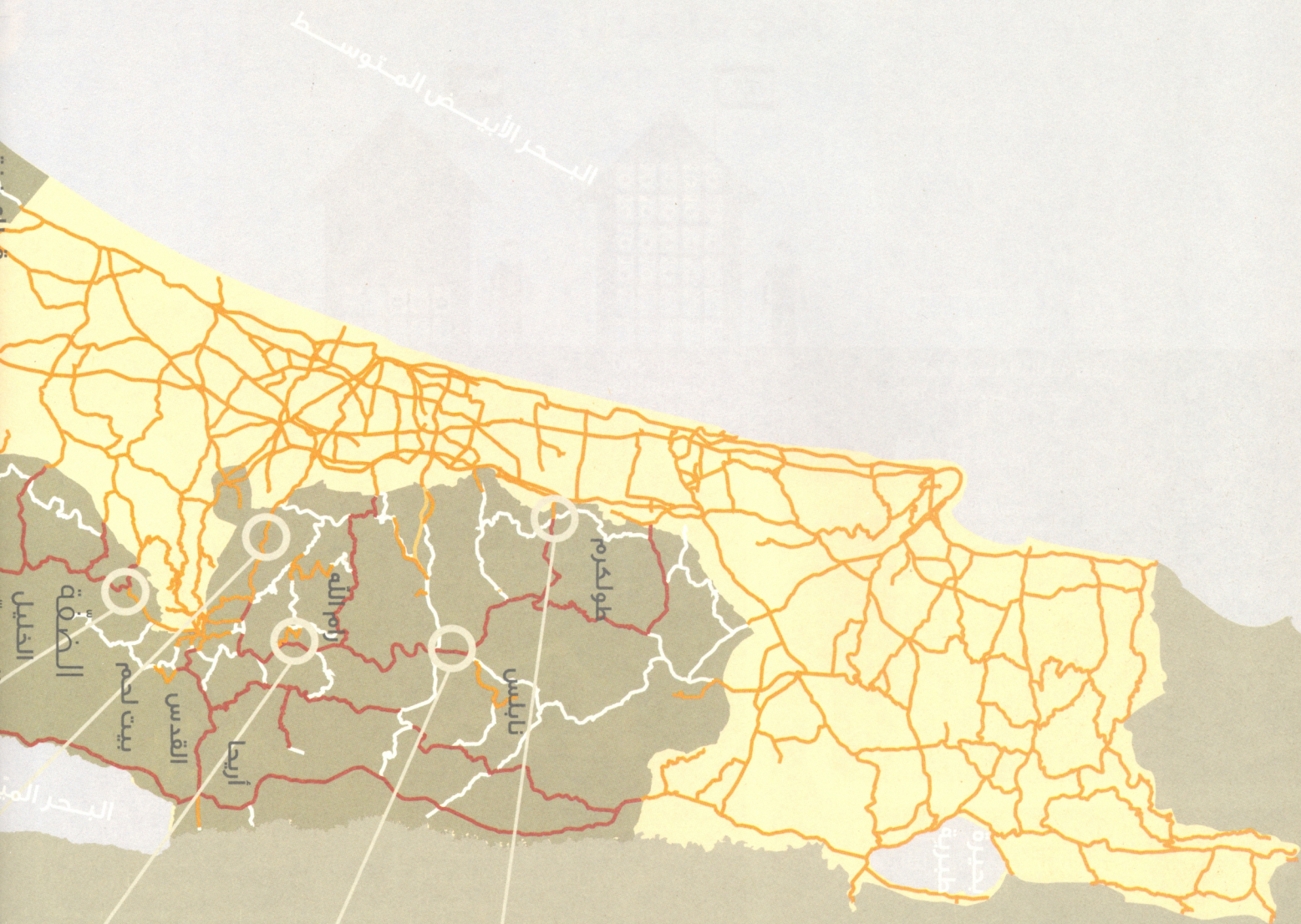
أنماط طرق الفصل العنصري

1 جميع الطرق
أراض استولت عليها دولة
الاحتلال على أحد أو كلا جانبي
الطرق الرئيسية

2 طريق 557
طرق سفلية بين الكتلونات
الفلسطينية المعزولة مع يوابات
تعيق المرور على تلك الطرق

3 جميع الطرق
حوادث تفشيش على طول أو
بمحاذاة جميع الطرق

4



إسرائيل

نظام طرق قائم على

الفصل العنصري

حيث يحدد

لون لوحدة السيارة

على أي طرق

يمكنك أن تسير

4-0039-43

لوحدة فلسطينية

مخلقة أمام

للفلسطينيين

مفتوحة أمام

الطرق

الضفة الغربية

لإسرائيليين 79 كم

مفتوحة 155 كم

طريق 443

حواجز إسرائيلية/ خنادق في الطرق تمنع الوصول إلى الطرق الرئيسية والتنقل بين الكانونات الفلسطينية المعزولة

طريق 60

جسور وأنفاق لإسرائيليين حصراً "تربط" بين المستعمرات الإسرائيلية شرق جدار الفصل

29.521.65

لوحدة إسرائيلية

مفتوحة حصرياً

لإسرائيليين

مفتوحة للإسرائيليين (معداً في غزة)

المصادر

The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and other Infrastructure in the West Bank, UN OCHA (Jerusalem, 2007)
Forbidden Roads: Israel's Discriminatory Road Regime in the West Bank, B'Tselem (Jerusalem, 2004)
Apartheid Roads: Promoting Settlements, Punishing Palestinians, Ma'an Development Center (Ramatallah/Gaza, 2008)
openstreetmap.org

www.visualizingpalestine.org, آذار 2012
NC-ND 3.0 LICENSE - للمشاركة والتوزيع تحت رخصة المشاع الإبداعي

@visualizingpal
fb.com/visualizingpalestine

CC BY NC ND

VISUALIZINGPALESTINE

«موسيقانا» غودار الوثائقي يحتاج الى عنوان آخر

غالية سعداوي

كاتبة مستقلة. تعمل
على إنجاز اطروحتها
عن الفن المعاصر
بعد الحرب الاهلية
اللبنانية في جامعة
غولدسميث بلندن.

«العالم منقسم بين الذين يصطفون لإعلان يؤسهم والذين يشكل هذا الاستعراض العمومي جرعة يومية من الراحة المعنوية تؤكد لهم سيطرتهم. «ان مبدأ السينما هو: إذهب نحو النور واخلها تشع على ليلنا» («موسيقانا»)

طوفان من الصور الماحقة: تلال من الجثث، جنود اميركيون على صهوة خيول، او يعبرون أنهاراً في بلاد اجنبية، طائرات مقاتلة، قنابل ذكية، قادة عسكريون، هنود اميركيون، رعاة بقر يطلقون النار، الفيتكونغ، حمم بركانية، مشاهد من مجزرة، خنادق، دبابات، انفجارات، قبور جماعية في معسكرات اعتقال، فدائي يحمل بندقيته. وفي توليفة للواحدة مع الاخرى، تبدو تلك الصور المتفارقة الجنائزية والرهيبه معاً المأخوذة من الاشرطة السينمائية (على طريقة سيرغاي آيزنشتاين وبيتر برونك) ومن أشرطة الاخبار والارشيف التاريخي، وقد قُسمت الى ثلاثة اقسام تقريباً، تمر دون تعليق، دون تواريخ، دون مراجع. انها اللحظات الافتتاحية لفيلم جان لوك غودار «موسيقانا» (٢٠٠٤). «انه لعجيب حقاً أن يبقى احدهم على قيد الحياة» يقول تعليق صوتي. الفيلم مهدي الى المؤرخ والكاتب الفلسطيني الياس صنبر.

الصورة، النص، التعليق الصوتي

الصور مبيدة بالنسبة الى غودار (الذي بلغ الثمانينات الآن) - وهو سيّد المجابهة بين صورة ونص وتعليق صوتي عبر توليفه الذي يحمل بصمته الاكيدة، وهو الذي يصنع «الافلام السياسية بطريقة سياسية» - لأن هذا القرن والذي سبقه هما بالتحديد قرنان من حروب الإبادة «العادلة». حروب ليست تكتفي بإبادة الآخر العدو، وانما تبني «الأخرية» ايضاً، حيث يصير

الذي يتعرض للتعذيب او يموت مجرد «شخص آخر». وإذ يجري تقديمه على هذا النحو، تظهر الصور خارج أطرها في «الأخبار» و«الأحداث» و«الارشيف» و«افلام هوليوود» تحديداً لكي تصير ظاهراً للعيان، وهنا المفارقة، فكأنها المرة الاولى التي نشاهد بها هذا الرعب البشري في الخارج، ولكن من خلال تلك الاطر. هذه الفقرة الافتتاحية للفيلم، المنظمة بطريقة مرنة حول المراتب الثلاث للمحنة اليفيري دانتى «الكوميديا الالهية»، تقع في «مملكة الجحيم».

يبدأ «المطهر» في مشهد خارجي لساراييفو المدمرة بالقنابل. الحرب العالمية الثانية، فلسطين، حروب البلقان، الهنود الاميركيون المسلوبون من املاكهم مثبتون جميعاً في سرد هوميري عن «حروب طروادة» في الفيلم. يدخل محمود درويش، باحثاً عن شاعر الطرواديين، يتأمل في سرد لا يُنسى عن المنتصرين والمهزومين: «للحقيقة وجهان» يقول لجوديث لرنر، الصحافية الاسرائيلية الصبية الذكية والجوّالة التي تؤدي دورها الممثلة ساره أدلر. «اني أبحث عن شاعر طروادة لأن طروادة لم ترو قصتها. واني اتساءل: هل لشعب له شعراء كبار الحق في السيطرة على شعب لا شعراء له؟ [...] هل الشعر علامة ام اداة سيطرة؟ [...] أودّ الحديث باسم الغائب، باسم شاعر طروادة. تعرفين لماذا نحن مشهورون؟ لأنكم اعداؤنا. الاهتمام بنا مستمد من الاهتمام بالقضية اليهودية. الاهتمام هو بك، وليس بي. انتم حملتم لنا الهزيمة والشهرة [...] لا الهزيمة ولا النصر يمكن قياسهما بالمقاييس العسكرية. ان شعباً لا شعر له هو شعب مهزوم».

في الفقرة التي تلي، لقطات لغودار وهو يتحدث الى طلاب في ساراييفو عن الصور (بما هي العلاقة الجدلية

بين الفرح والفراغ الميت) واللقطة التعليمية واللقطة المقابلة بما هي اللغة التقليدية للسينما غير المعفية من الاشكالية. يقارن غودار بين صورتين من العام ١٩٤٨: واحدة لاسرائيلي «المستقبل» يصلون الى اسرائيل والثانية لفلسطينيين يهربون عبر البحر، وهو يقول هذه الكلمات التي أصابت شهرة واسعة: «في العام ١٩٤٨ كان الاسرائيليون يمشون على الماء لبلوغ «أرض الميعاد المقدسة»؛ كان الفلسطينيون يمشون على الماء نحو غرقهم. الشعب اليهودي ينضم الى الرواية، والفلسطينيون الى الفيلم الوثائقي. اللقطة واللقطة المقابلة». ماذا تراه يعني غودار؟ فلسطين، أرض اسرائيل في الحلم الصهيوني، تتحقق بالنسبة لليهود ورواية اسرائيل هي نقض لفلسطين ولل فلسطينيين الذين على تلك الأرض، فيما ينضم الفلسطينيون اخلاقياً ومعنوياً (اي من الناحية الانثوغرافية) الى تقليد الفيلم الوثائقي الراسخ من خلال تصويرهم الدائم بما هم الضحايا المسلوبون من كل شيء، ينطقون ويفرقون بما هم ضحايا فقط.

ثمة بضع مشكلات بالنسبة للتمثيل في الفيلم الوثائقي يهمننا استخراجها قبل ان نعود الى فلسطين والى فيلم «موسيقانا». ان الفيلم الوثائقي السردى، ذا الخطاب المباشر، يزعم تمثيل الحقيقة او الواقع الموجود خارجنا، نوع سينمائي غالباً ما تعرّض للتشكيك الكبير. فمثلاً، إن ادعاء الافلام الانثوغرافية الاخلاص لمواضيعها - لهؤلاء «الآخرين» - والطريقة التي تقدم بها تلك الافلام نفسها بما هي بلا عين (اي ان الكاميرا تسجل الحياة «كما هي») مدّعية الموضوعية في عرضها للاحداث، وطريقة استخدامها للترويج والتمثيل «المباشرين»، قد باتت إشكالياً عند المخرجين والنقاد عبر العقود. يشهد على ذلك تراث متكامل من الاخراج السينمائي التجريبي كما الملتزم والنظري. فمنذ الانتفاضة الثانية وتجنيز النزاعات السياسية ونشوء وصعود خطاب حقوق الانسان والنزعات الاخلاقية (حيث الاخلاق منفصلة عن السياسة والمواقف) تركزت عيون الوثائقيات على فلسطين. ولكن قبل ذلك بكثير، أدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بما فيها من ارشفة للشهادات والاعترافات، وما سمي بفشل تجارب الكفاح المسلح في الستينات، وانهيار الاتحاد السوفياتي العام ١٩٨٩، الى تحولات في الكيفية التي يجري بها تصوير «النزاعات» في عصر السياسات النيوليبرالية، حيث القوة باتت تمارس بطرائق اخرى، اكثر شمولاً وإيذاءً.

ان فشل «السياسة» الشعورية العاطفية المجردة حيث الضحايا يكتفون بالحديث فقط من مواقع الضحايا في عهد الشاهد التقليدي الذي انقضى (مثله مثل اجهزة اعلام التيار السائد إما انها تغطي ما قد جرى تغطيته وانها تنتج اللامبالاة والشعور بالضعف والرعب) تحتاج الى ان تغذي الطريقة التي بها نواجه سؤال النيو كولونيالية والعنف وتصوير الظلم في ايامنا هذه. أخرج فيلم «موسيقانا» في زمن كانت فلسطين قد اكتسبت فيه حضوراً بارزاً في الرأي العام العالمي، بعد الانتفاضة الثانية ودفق الوثائقيات عن جنين أو غزة مثلاً، وبعد التغطية الاعلامية الواسعة لحصار مقر ياسر عرفات، والتضامن الدولي والمسيرات والحركات والعرائض واعمال التنقيب في ارشيفات الذاكرة كما في الوثائقي الذي اخرجته ديانا آلن بعنوان «ارشف النكبة» وغيرها. الا ان اعلان الادارة الاميركية «الحرب على الارهاب» العام ٢٠٠١ ما لبث أن تحكّم بالكثير من السياسات الكونية السائدة، وأثر بالتأكيد على الطريقة التي جرت بها «ادارة» احتلال فلسطين وسيطرة الجيش الاسرائيلي عليها عسكرياً.

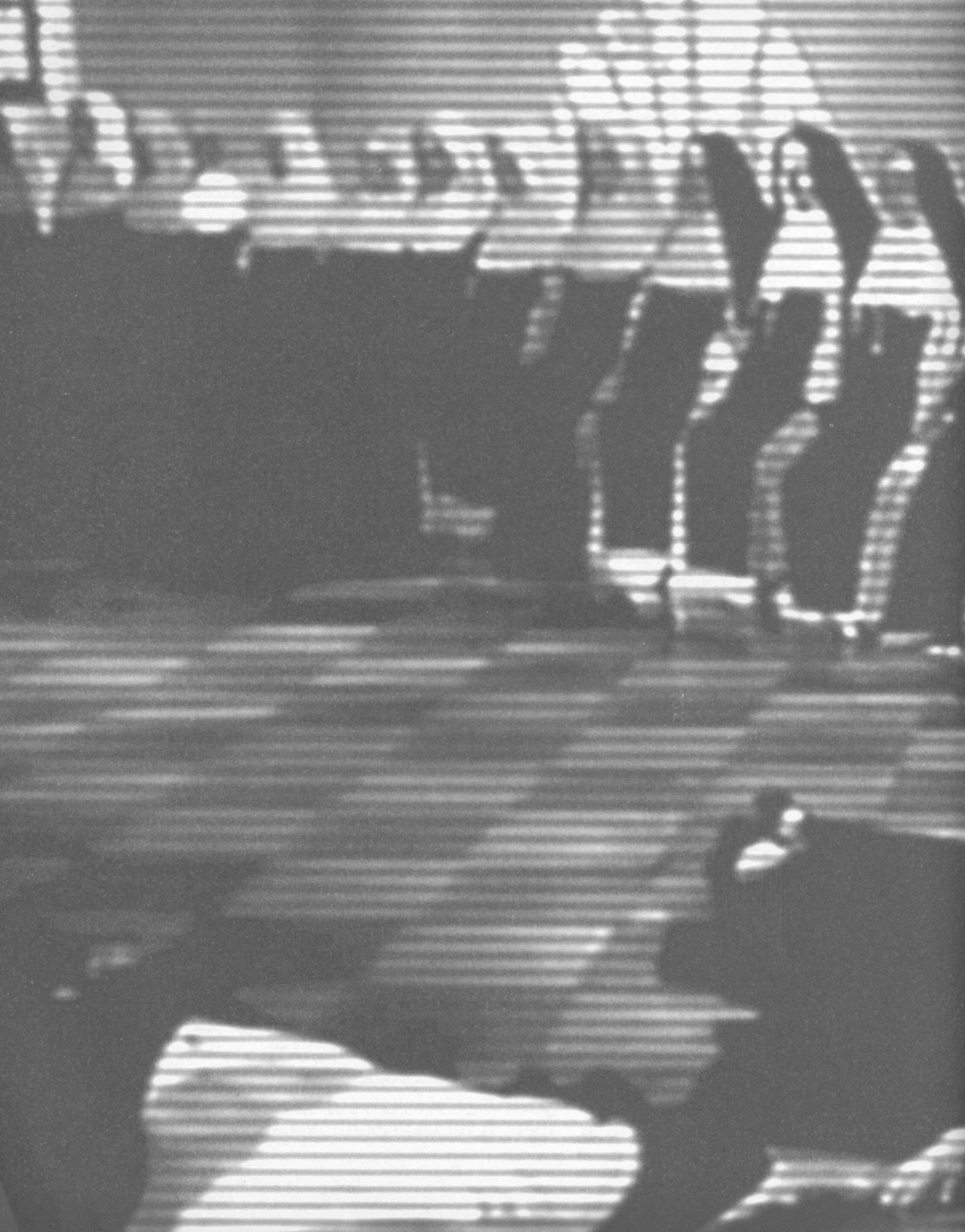
هنا يثور السؤال: هل يمكن النظر الى تصوير فلسطين في الفيلم (والفن) بطريقة اخرى؟ ما هي التقنيات والأنماط الشعرية والجمالية التي تكسر الموقف من قضية فلسطين والاحتلال الاسرائيلي البغيض وتفككه لتمنعه من الوقوع في فخ حالة الضحية المجردة، فتجدد الالتزام والفاعلية السياسية والنقد العميق؟ هذا ما يحاوله بعض الفنانين الفلسطينيين الشبان اليوم. ولعله أيضاً الشكل الشعري الذي دعا اليه الراحل محمود درويش في هذا الفيلم، او هو ايضا الرواية الذي يسعى اليها غودار ويريد الاستحواذ عليها. في «موسيقانا» وضع النضال الفلسطيني في مكانه ليس فقط من حروب الابداء وانما ايضا من اشكال النضال المستمرة، وإن تكن متغيرة، لتحرر من تراث المدرسة الامبريالية القديمة ومن التفخيخ النيوليبرالي الشامل في آن معاً.

استعادة الرواية. الرواية بما هي موقف «بعد وثائقي» او على الاقل بما هي تكتيك مغاير يمارس داخل السينما الوثائقية، وبناء عليه مخاطبة الضحية الكنيية، وقطع الطريق عليها، وهي تحاول إحياء ماضٍ بما هو الموقف الوحيد الممكن بالنسبة اليها، لتتصدر حضوراً فاعلاً في حاضر مراوغ بما هي فاعل سياسي ونقدي. ينجح غودار في ربط فلسطين بتاريخ كامل من النهب والعنف









لفدائي حركة فتح على انها نموذج للعمل الثوري. كان العنوان الاصلي للفيلم هو «حتى النصر» لكنه لم يستكمل ولم يعرض في الصالات، وقد استكمل لاحقاً بالتعاون مع رفيقة غودار، آن ماري ميثيل، وعُرض بعنوان «هنا او في اي مكان آخر» (١٩٧٥).

النظرة السائدة الى غودار أنه سينمائي صعب من حيث الشكل. انه يمارس التكسير حيث الصوت والنص والصورة والوجه والمكان تنفك الواحدة منها عن الاخرى ليعاد ترتيب علاقة المشاهد بالراهن المباشر وايضا لاستثارة البعاد وممارسة الاستفزاز بواسطته وذلك من اجل اعادة ترتيب مقاربتنا الادبية والذهنية والمادية للصراع المائل امامنا والذي علينا ان نشترك فيه. فالفيلم والحياة ليسا متساويين عند غودار، كما لاحظ العديد من دارسيه. لا يستطيع الفيلم ان يعكس الحياة، بل لا يستطيع الفيلم ان يعكس إلا ذاته. «ليست هي صورة صحيحة، انها مجرد صورة». ومن خلال هذه الحقيقة عينها نستطيع ان نتبين قوة الصورة وطاقاتها على التغيير. وهكذا فالسياسة ليست تعمل على سطح الاحداث (او الافلام) انها تنظم الاحداث وتسكنها،

والاضطهاد والتسلط. وعلى امتداد فيلمه، ليست تدعي سياسة غودار النطق بعنجهية باسم آخرين لا يستطيعون النطق، ولا هي تدعي اصلا انها تعطي هؤلاء فرصة النطق بأنفسهم امام عين او امام كاميرا محايدة، علما أن لا وجود لهذه او تلك. ان الشكل ليس ينفصل عن المضمون ابداً. والتحدي الذي يطرحه فيلم «موسيقانا» على المشاهدين، والأهمية التي يكتسبها بالنسبة للسياسة في فلسطين وعنها، هو تحديدا في الطريقة التي يخلط بها الفيلم الأبعاد المختلفة التي يخلقها الفيلم نفسه: استخدامه المميز للتعليق الصوتي (لأنه لا يكفي بشهود) والنص والصورة (أكانت ارشيفية ام مسرحية) وبالتأكيد الطريقة التي تتطفل بها كلمات الآخرين على شخصياته (مثل كلمات صنبر، بلانشو، دوستوفسكي، بيرباوم، مونتسكيو، ليقيناس، اليس في بلاد العجائب، الخ).

ثم إن حياة غودار المهنية البالغة الثراء على امتداد ستين عاما ليست جديدة بالنسبة لفلسطين. ان سياساته الجذرية الباكرة، على هدي الماركسية اللينينية والماوية، ومحاولاته السينمائية (وقد اخرج بعضها في اطار «مجموعة دزيغا فيرتوف، التي أسسها مع جان بيير

ما هي التقنيات والانماط الشعري
والجمالية التي تكسب
الموقف من قضية فلس
والاحتلال الاسرائيلي
البغيض وتفككه لثمنه
من الوقوع في فخ حالة الضحية المجردة؟

وبالتالي على الفيلم ان يلتزم بذلك شكلا وبنية. هي حالة قطيعة مع الواقع وليست حالة ارتباط بالواقع، وهي قطيعة تسمح باعادة ادراك الواقع من جديد والفعل فيه. ولعل هذا ما كان غودار وغوران يعنياه عندما تحدثا عن اخراج «افلام سياسية بطريقة سياسية».

إن غودار «عابد ايقونات»، على قوله إيرمغارد أملمهاينز. انه يؤمن بالصورة بقوة الصور في ان تخلص وتستنفذ (ولو بطريقة لا دينية). ويتوقف الامر على من يستخدم للصور وكيف يستخدمها. هل هذا شبيه بالطريقة التي تأمل فيها درويش في الشعر وفي فلسطين، بما هي إستعارة، اي علامة على السلطة ام اداة للسلطة؟ ربما ان شعباً لا يفهم الصور فهما شعرياً مركزاً سياسياً أو لا يصنع الصور هو شعب مهزوم، مهما يكن معنى للهزيمة.

غوران بين ١٩٦٧ و ١٩٧٢) مثل «الصينية» و«برافدا» و«كل شيء على ما يرام» و«المعرفة المرحية» و«رسالة الى جان» و«ريح الشرق» وغيرها، والافلام التي اخرجها بمفرده مثل «ذكوري-انوثي» و«بييرو المجنون» و«صنع في الولايات المتحدة» والعديد غيرها) كانت جميعها تغذى من حقه على الاحتكار في الصناعة السينمائية، ومن نقده للنزعة العاطفية عند اليسار (الوسطى) وأخطائه العديدة الاخرى، ومن حرب غودار ضد البرجوازية عموماً، بمثل ما كانت احتجاجاً على التلفزيون والاعلام، وحققا عليهما - فيما هو لا يتورع احيانا عن استخدام مصطلحاتهما لتأطير اعماله. في العام ١٩٧٠ صوّر غوران وغودار فيلماً عن فلسطين في فلسطين، وقدما الاستعدادات القتالية الدقيقة والمنظمة

محمود درويش في «موسيقانا» «إن شعباً بلا شعر هو شعب مهزوم»

تراودني كوابيس، ولكن صديقاً من حيفا قال لي: عندما أحلم، أحلم عن نفسي لا عن العدو، عن فلسطين لا عن إسرائيل. هل يمكننا أن نبدأ من هنا؟ مع الأرض، من الوعد، ثم من الغفران.

المقابلة:

- ◆ جودث: محمود درويش. كتبت ذات مرة أن الذي يكتب روايته يرث ارض تلك الرواية. الا تعتقد أن الإسرائيليين لهم الحق في الأرض؟ تقول انه لا مكان لهوميروس وانك مغني طرواده وانك تحب المهزومين. انك تتحدث كاليهودي.
- ◆ محمود: امل ذلك فهذا أمر حسن وهو حسن الصيت في هذه الأيام. لكن الحقيقة لها وجهان، لقد استمعنا الى الرواية الاغريقية وسمعنا احياناً صوت الضحية الطروادية على لسان يوريبيدس. أما أنا، فإنني أبحث عن شاعر طروادة لأن طروادة لم ترو حكايتها، وأتساءل هل الشعب أو البلد الذي له شعراء كبار يملك الحق في السيطرة على شعب آخر لا شعراء له؟ وهل غياب الشعر عند شعب يشكل سبباً كافياً لهزيمته؟ هل الشعر العلامة أم هو أداة من أدوات السلطة؟ هل بإمكان شعب أن يكون قوياً دون ان يكتب شعراً؟
- أنا ابن شعب غير معترف به بما فيه الكفاية حتى الآن. أريد أن اتكلم باسم الغائب. باسم شاعر طروادة فإن الوحي الشعري والمشاعر الانسانية قد تظهر أكبر في الهزيمة مما في النصر.
- ◆ جودث: هل انت متأكد من ذلك؟
- ◆ محمود: في الخسارة أيضاً شاعرية عميقة، وقد تكون هناك شاعرية أعمق في الخسارة. ولو كنت أنتم الى معسكر المنتصرين لشاركت في مظاهرات التضامن مع الضحايا. هل تعلمين لماذا نحن الفلسطينيون مشهورون؟ لأنكم أنتم اعداؤنا. إن الاهتمام بنا نابع من الاهتمام بالمسألة اليهودية. نعم، الاهتمام بك وليس بي أنا.
- إذا نحن قليلو الحظ في أن تكون إسرائيل هي عدونا، لأنها تحظى بمؤيدين لا حد لهم في العالم. ونحن أيضاً محظوظون لأن تكون إسرائيل عدونا، لأن اليهود هم مركز اهتمام العالم. لذلك ألحقتم بنا الهزيمة وأعطيتمونا الشهرة.
- لقد ألحقتم بنا الهزيمة ولكن منحتمونا الشهرة.
- ◆ جودث: نحن وزارة دعايتكم.
- ◆ محمود: نعم، أنتم وزارة دعايتنا لأن العالم يهتم بكم أكثر مما يهتم بنا، وليست لدي أي أوهام حول هذا الأمر.
- ◆ جودث: في «فلسطين، بما هي استعارة»، كتبت: «إذا هزمونا في الشعر فهذه نهايتنا».
- ◆ محمود: لا أعتقد ان هناك نهاية لشعب او لشعر، لا بد أن خطأ ما قد وقع في هذا الاقتباس، ولكن هناك معنى آخر، وانه لا الضحية ولا الهزيمة تقاس بعبارات عسكرية.
- [تعليق صوتي: رئيس وزراء تركيا ذات مرة شبه مآذن المساجد بالحراب]

- ◆ «أحمل اللغة المطيعة كالسحابة» ◆ أحمل اللغة المطيعة كالسحابة
- ◆ ان شعباً بلا شعر، هو شعب مهزوم ◆





في تحرير صورة فلسطين

روي ديب

صحافي وناقد فني
من لبنان، من اعماله
فيلم قصير «ممثل
بيروت» (٢٠٠٤)
وفيلما فيديو «تحت
قوس قزح» (٢٠١١).
يعمل عل فيديو
بعنوان «رحلتي الى
فلسطين».

أنتمي إلى جيل ولد بعد إعلان قيام دولة إسرائيل. ولم أشهد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت، بما أنني من مواليد ١٩٨٣. كما أنني لم أعرف على أي لاجئ فلسطيني في لبنان قبل عام ٢٠٠٣. وأول لقاء لي مع فلسطيني قادم من قلب الأراضي المحتلة كان في عام ٢٠٠٧. لكن طالما احتلت القضية الفلسطينية وحتى اليوم جزءا كبيرا من وعيي السياسي والاجتماعي والثقافي. هي قضية التزمت الدفاع عنها.

لكن منذ سنوات قليلة قررت أن أعيد التفكير بموقعي من تلك القضية. نشأ ذلك القرار بلا أي شك بعدما تطورت علاقتي بفلسطينيين قادمين من مدن وقرى مختلفة في الضفة وغزة وأراضي ما قبل الـ ٤٨. حينها أيقنت الشرح القائم بين الصورة التي طورتها عن فلسطين وشعبها والقضية في مخيلتي، وتلك التي التمسيتها إثر أحاديث مطولة مع شباب فلسطيني من جبلي، يسكنون في رام الله والقدس وبيت لحم وحيفا وغزة ونابلس، وغيرها من المدن الفلسطينية.

من سلبية المتلقي الى ايجابية المنتج

حينها تنبّهت إلى أنني حتى اليوم في موقعي من القضية الفلسطينية أتخذ موقع المتلقي والسلبية في معظم الأحيان. هكذا تكونت في مخيلتي صورة لفلسطين مؤلفة من كل ما تلقّيته منها أو عنها. خاصة أنني لا أستطيع أن أزور أرض فلسطين بالرغم من التصاق حدودها مع حدود بلدي. فنسجّت صورة عنها في مخيلتي، استعرت عناصرها مما علمته عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من قصائد محمود درويش، من الحكايا التي سمعتها على لسان اللاجئين في لبنان، من أغنيات فيروز وأحمد قعبور ومارسيل خليفة، من

مقاطعة البضائع الإسرائيلية، من نقاشات لا تنتهي مع مناصري القضية والغير المكثرين بها، من نصوص غسان كنفاني ورسومات ناجي العلي، من صور تصلني كل يوم عن قتل وتعذيب وإذلال... وعناصر كثيرة أخرى شكلت صورة عمرها يزيد على الستين سنة، تراكت وتفاقت لتشكل صورة القضية الفلسطينية بالنسبة لي وللكتيرين غيري كل على طريقته.

وبالرغم من حماستي ودفاعي المتزايد عن أحقية القضية الفلسطينية، كنت دائما قابلاً وراضياً بتلك الصورة التي لم أشارك يوماً في صناعتها، وإنتاجها، فقررت أن أنتقل من سلبية المتلقي إلى إيجابية المنتج. أردت أن أنتج صورة لفلسطين كما أراها أنا، ولعلاقتي بتلك القضية وأهلها وأرضها، وأشاركها مع العالم. ولكن ما هي الصورة التي أنوي إنتاجها؟ سؤال دفعني إلى أن أعيد التفكير في جميع الصور التي عرفتھا عن فلسطين. وحينها لاحظت أنه ومنذ خمس وستين سنة ونحن نحاول إنتاج صورة تعاود تأكيد أن إسرائيل مجرمة

أردت أن أنتج صـ
لفلسـ
طـ
كما أراها أنـ
ولعلاقتي بتلك القضية
وأهلها وأرضـ
وأشاركها مع العـالم

ومغتصبة لحق الفلسطيني. أما تطور تلك الصور التي لم تستطع أن تحقق هدفها، فأمر مريع بحد ذاته. فحين لم تعد صورة المهجرين من قراهم، وصورة القتل تنفع في إظهار الجرم الإسرائيلي، أصبحت الصورة تبحث عن وسائل

شتى لا يصال الرسالة. منها الاستثمار في البعد الديني، عبر اختصار مدينة القدس، لا بل كل فلسطين، بصورة يتوسطها المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة. وعندما لم تعد تؤثر في الناظر صورة فلسطيني مقتول على يد إسرائيلي، أصبح على الصورة أن تحتوي عنفاً أكثر. فأصبحنا بحاجة إلى أن نظهر للعالم كماً هائلاً من الجثث في الصورة الواحدة. وأن نركز على مقتل الشيوخ والنساء والأطفال. وليس الطفل محمد الدرة سوى أحد الأطفال الكثر الذين قتلهم إسرائيل، لكن صورة مقتله كانت تحمل عنفاً يتخطى اللامبالاة تجاه صور أطفال آخرين قتلوا بطريقة «أقل عنفاً». ثم برزت الحاجة إلى إظهار صور لمواطنين من العالم الأول يقتلون على يد الإسرائيليين، مثل صورة ريتشيل كوري، لنؤكد للرأي العام العالمي أنه ليس الإرهاب الفلسطيني الذي يدفع إسرائيل إلى قتل الفلسطينيين. هكذا دخلنا في دوامة إظهار الصور التي تزداد عنفاً لمجرد محاولة إقناع العالم بأن إسرائيل مجرمة، دون أن نستطيع أن نغير شيئاً. بل أصبحت صور الشهداء أعداداً تضاف على جدران الشوارع، لا مجال للعين أن تحفظها أو تتذكرها. حتى أننا حاولنا استعمال صور أنتجها الإسرائيليون بذاتهم. صور تظهر فظاعة جرائمهم، مثل تلك التي تظهر جنوداً في الجيش الإسرائيلي يلتقطون صوراً مع أسرى فلسطينيين عراة. وأطفالاً إسرائيليين يرسمون على الصواريخ المرسله لقصف لبنان. وأخرها الصورة التي التقطها جندي إسرائيلي لطفل فلسطيني عبر منظار بارودة القنص وتحميلها على انستغرام. جميع تلك الصور، وغيرها التي تنتج في كل يوم وتملأ الفضاء الافتراضي، ووسائل التواصل الاجتماعي والميديا، لن تتوقف عن الصدور والتزايد محاولة أن تكون شاهداً على

وتختصر الفلسطيني في صورة الضحية، أريد أن أقول أن الفلسطيني إنسان، كما أنه صاحب الأرض. فلذلك توجهت إلى أصدقائي في فلسطين، وطلبت منهم أن يصوروا لي مدينتهم. هو طلب مرفق بوصيتين: أن يصوروا الأماكن في مدينتهم التي يودون أن يأخذوني إليها إذا ما جئت لزيارتهم، والابتعاد قدر الإمكان عن الأماكن السياحية، فليرافقوني في جولة في حياتهم اليومية عبر الكاميرا. هكذا قام أكثر من عشرة أشخاص في مناطق مختلفة، بتسجيل مواد تفوق مدتها العشرين ساعة. التقيت بهم في الأردن وحصلت على جميع تلك المواد المسجلة على أشرطة فيديو، وعدت بها إلى بيروت. فأصبح لدي صورة لفلسطين، لا بل صورة لمناطق معينة اختار فلسطينيون أن يروني إياها لأنها تعني لهم شخصياً، لأنها الأماكن التي يمضون فيها نهارهم، لأنها مدينتهم.

زرت القدس ورام الله ونعلين

أصبحت تلك المواد الجديدة بين يدي، صورة جديدة لفلسطين، فلم يعد عليّ سوى الانتقال من المتلقي إلى الفاعل. سوف أنتج الصورة التي أود أن أرى فيها فلسطين، والتي أود أن أشاركها مع العالم. سوف أستعير تلك التسجيلات من أصحابها، وأعيد تركيبها في فيديو يسجل رحلتي إلى أرض فلسطين. فيديو أعيد توليفه، لأظهر كأنني حامل الكاميرا، وأسجل رحلتي إلى رام الله والقدس وحيفا. حيث ألتقي برفاقي الفلسطينيين، وأمضي نهارهم معهم، في المناطق التي اختاروا أن نزورها. فيديو سفر (على نسق «دفتر رحلات» «Carnet de Voyage») صنع في بيروت.

لن أبحث عن أعنف صـ
لأظهرها إلـ
العالم لعلها تريـ
ما لم يره بعـ

عبر إنتاج تلك الصورة، أنتقل إلى مرحلة الفعل، أما فعلي، وبرغم إطاره الخيالي، فهو توكيد للواقع الذي أرغب بعكسه ضمن الصورة. فلسطين بأهلها تشكل عناصر الصورة الأساسية. إنها مدنها، حيث ولدوا تحت الاحتلال الإسرائيلي. في رام الله، ساربي خالد وعلاء في الشوارع، وعرفوني بتفاصيل زواربيها، واختاروا أن

جرائم ترتكب كل يوم. لكنني لن أستطيع أن أضيف إليها شيئاً، لأنني لست في قلب الحدث، ولأنني لن أبحث عن أعنف صورة لأظهرها إلى العالم لعلها تريه ما لم يره بعد. هكذا بدلاً من أن أعيد القول في صورتني التي أود أن أنتجها أن إسرائيل تنتهك حق الفلسطيني، وتحتل أرضه، صورة تجعل من إسرائيل مركز الصورة،

نذهب كل ليلة إلى «أندرين» - باراً يرتادونه دائماً - لدرجة أنهم أصبحوا يعتبرون من أهل البيت. من على سطح المبنى الذي يرتفع عالياً فوق «أندرين» أخذوني لأرى رام الله مدينة السبع تلال، من فوق. في الأفق استطعت أن أرى بعض المستوطنات الإسرائيلية، وهم دُلُونِي عليها أيضاً.

أما في نعلين مع يوسف فقد أمضينا نهراً في مقهى متواضع تتوسطه طاولة بلياردو. هناك شاهدنا مباراة كرة قدم، مع أنني لست من مشجعي الكرة، ولكنني كنت سعيداً بالتعرف إلى رفاق يوسف. وحالفنا الحظ في نعلين في الليلة الثانية، إذ كان هنالك عرس في ملعب البلدية، فسهرنا حتى الصباح نتفرج على الجمع كما رقصنا قليلاً دبكة لم أعرفها يوماً من قبل.

أما زيارتي للقدس فكانت مدهشة. دخلت مع روان القدس القديمة، وأسواقها، وتعرفت إلى مدينة ليس المسجد الأقصى ولا كنائسها أجمل ما فيها، بل تركيبتها وتفصيل أزقتها. والتجربة الأكثر إثارة كانت زيارة حيفا. هنالك أمضيت معظم وقتي في بيت مهى. وعندما قررنا الخروج لزيارة حيفا، ركبت مهى سيارتها

في صورتني عن فلسطين، أهلها الفلسطينيون يعرفونني على مدنها إلى طريقتهم لأنها مدنها، لأنهم هم أهل الأرض. إسرائيل والإسرائيليون ما زالوا موجودين، لم تتحرر فلسطين منهم، ولكن الصورة تحررت منهم. لكنهم ما زالوا هنا في أفق الصورة، في الطبقة الثالثة أو الرابعة للصورة، إن كان للعين المجردة، أو في تصرفات وتحركات الفلسطينيين أصدقائي الذين أصبح الاحتلال مشكلاً لجزء من شخصيتهم ومنطقهم. في أول لقاء لي في الأردن بصديق فلسطيني قادم من رام الله، كنا متجهين معاً للمرة الأولى بالباص من جرش إلى عمان. على الطريق وبعد مرور حوالي الساعة والرابع، التفت صديقي نحوي، وقال لي داعم العينين: «أتعلم، إنها أول مرة أسير بها في الباص هذه المدة، من دون أن أتوقف عند حاجز أمني». يومها فهمت أن الاحتلال الإسرائيلي لا يأخذ فقط شكل عسكري ببذلة وسلاح، ودبابات، ومستوطنات. فهي إسرائيل بعنفها متجلية في الصورة، ولكن تلك الصورة تتكلم عن الفلسطيني هذه المرة، ليس الضحية بل الإنسان الذي يعطيني معنى جديداً للحياة. ذلك لا ينفي أن الصور

إسرائيل
والإسرائيليون
ما زالوا موجودين،
لم تتحرر
فلسطين
منهم، ولكن الصورة
تحررت منهم

الأخرى ضرورية، وأن هناك حاجة لها، ولاستعمالها، وتوظيفها في خدمة القضية. لكنني شخصياً لست بحاجة إلى رؤية دماء لكي أعرف أن إسرائيل مجرمة. بل إن إسرائيل حرمتني أن أرى فلسطين جميلة، أن أرى الفلسطينيين بشراً يعيشون. واقتصرت الصورة على جرماً وبشاعتها في صورة فلسطين والفلسطينيين. هل ان صورتني تنفع القضية؟ سؤال يشغلني بما أن القضية تشغلني. لا أدري. لكن الذي أعرفه أنها صورة تضاف إلى الصور الموجودة وقد تضيف شيئاً إلى بصيرة ناظرها. أما بالنسبة لي شخصياً، فلا أريد أن أنتج صورة للعالم، بل صورة لفلسطين التي أحببتها، وللمذين يحبونها. هكذا دخلت إلى أرض فلسطين.

وجلسْتُ أنا إلى جانبها، وراحت تدور في جميع أنحاء المدينة. سرنا في السيارة ما يقارب الأربع ساعات. راحت مهى تدخل إلى قلب المدينة، وتقترب من البحر ثم تعود لتخرج من المدينة إلى المحافظة الكبرى، إلى الجبل المطل على حيفا، لنعود ونحول داخلها في دورات حلزونية. إلى أن عدنا ووصلنا إلى البيت، دون أن نتوقف للحظة في المدينة. لم أسأل مهى عن قرارها بعدم التوقف في حيفا. لم أرد أن أخرجها في تبرير قرار، كان واضحاً أنها اتخذته سلفاً لسبب ما. لكن في اليوم الذي كان عليّ العودة فيه إلى رام الله، كذبت على مهى، وطلبت منها أن توصلني إلى المحطة في وقت يسبق موعدي بساعتين، لكي أجول وحدي في المدينة.

اليسار اليمني بين الغفران والنسيان

أحمد الصياد

استاذ جامعي
ودبلوماسي يمني.
آخر مناصبه الدولية،
مساعد الامين العام
لمنظمة الاونيسكو
للعلاقات الخارجية
والتعاون. من اعماله
«آخر القرامطة»
(٢٠٠٤) و«فصول
المحيم» (٢٠١٠).

الأحداث وتأسيس الحركات السياسية والنقابية، وإنجاز التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية، وكان على الدوام في الخطوط الأمامية المدافعة عن مبادئ الثورة والجمهورية، والتصدي للمؤامرات على الشعب اليمني في مختلف مراحل تاريخه السياسي.

فقد كان اليسار بكل تسمياته واتجاهاته صاحب المبادرة والريادة في حشد وتنظيم الجماهير حول ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢. وبذلك تحقق الالتفاف الجماهيري العظيم، مما أعطى لسبتمبر بعداً ثورياً تجاوز طموح مجموعة الضباط الوطنيين الذين أطلقوا شرارة التغيير، لتصبح ثورة حقيقية تهم في المقام الأول جماهير الشعب المحرومة وقواها التقدمية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسة التنظيمية.

وكان اليسار بجميع عناصره المدنية والعسكرية في طليعة القوى المدافعة عن الثورة والجمهورية، وقدم تجربة ثورية متميزة عندما أسس المقاومة الشعبية بهدف الدفاع عن الثورة وحماية عاصمة الجمهورية المحاصرة إبان ملحمة السبعين يوماً التي قدم اليسار خلالها نخبة من عناصره المدنية والعسكرية في معركة الصمود وصنع الانتصار العظيم. ولا يوجد اليوم أي مؤرخ منصف للتاريخ ومتابع للأحداث وعبره يشكك في دور المقاومة الشعبية في دحر القوى المحاصرة والكشف عن طوايرها المندسة ليس في العاصمة المحاصرة فحسب، بل في أكثر من مدينة يمنية. لقد أصبحت تجربة المقاومة الشعبية في ذمة التاريخ، ولن يخجل اليوم أي يساري أو تقدمي عند الحديث عن هذه التجربة الثورية الفريدة. وإلى جانب النضال العسكري، خاض اليسار خلال تلك الفترة نضالاً آخر من أجل بناء دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون، دولة المساواة والعدالة والحريات

كثيرة هي الأحداث والمتغيرات التي شهدتها الساحتان اليمنية والدولية خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الجديد. سقطت أنظمة وانهارت جدران، واختفت تجارب وتلاشت نظريات، وتغيرت الكثير من المفاهيم والقيم، وتراجع كثيرون عن آراء كانوا يطرحونها وعن أيديولوجيات كانوا يؤمنون بها. توحد الوطن اليمني وأصبحت حرية العمل السياسي العلني والتعددية الحزبية والإعلامية والحق في الاختلاف في الرأي والمهر به، على الأقل في الجانب النظري، من أهم إنجازات الوحدة وأروع ما حققه الإنسان اليمني في هذا العصر.

غير أن هذا الانجاز الحضاري والسلمي تعرض للإجهاض عندما أقدم نظام علي عبد الله صالح، الذي لم يكن صالحاً في شيء، على اغتيال عدد من قادة وكوادر الحزب الاشتراكي، تلي ذلك إشعاله للحرب العنيفة التي أدت إلى تحطيم الوحدة الطوعية وحولت الكثير من أنصارها إلى دعاة للانفصال بين جنوب الوطن وشماله. ومع إطلالة العقد الثاني من هذا القرن الجديد، جاء «الربيع اليمني» ليعيد الأمل في الوحدة ويضيف إنجازاً جديداً إلى ما حققه الإنسان اليمني في نضاله الدائم من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة، وبذلك اندثر حلم توريث الحكم، وبدأ تفكيك النظام العائلي الحاكم. وخلال هذه المسيرة النضالية الطويلة، كانت الحركة التقدمية اليمنية بشكل عام وقوى اليسار بشكل خاص في طليعة الجماهير في مقاومتها لأنظمة الحكم الظلامية والقمعية، وبرهن اليسار اليمني أنه كان رائداً في كثير من الإنجازات الوطنية الكبرى. كان اليسار، ومعه قوى أو عناصر ملتزمة أو غير ملتزمة فكرياً وتنظيماً، قد اضطلع بدور ريادي في قيادة

تجربة ثورية في الجنوب اليمني تختلف عن التجارب والأنظمة التي عرفتھا المنطقة العربية من المغرب العربي حتى المشرق العربي. وواجه اليسار أثناء سعيه لاقامة تجربته الثورية الجديدة القوى الرجعية الظلامية ومعها الإمبريالية العالمية، منذ بداية التجربة وحتى نهايتها. وعلى الرغم من كثرة المحن وشحة الموارد الاقتصادية والمالية وضبابية الرؤية السياسية وانعدام الخبرة الإدارية وقلة الكوادر الحزبية والتكنوقراطية التي يمكن أن تسهم عملياً وعلمياً في بناء التجربة المنشودة وفق واقع البلد واحتياجاته، كان اليسار صادقاً في

لسائر أبناء الشعب. ويتذكر الجميع الصراع المرير بين الجديد والقديم عندما بدأ بعض المتخرجين من الجامعات العربية وغير العربية، والكثير منهم ينتمي لليسار، العمل من أجل تأسيس النظام النقدي والمالي، وبناء الإدارة الحديثة، والسعي إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، في وقت كانت فيه أجهزة القمع تلاحق هذه العناصر اليسارية وتعتقلهم، لدرجة أن أجهزة الأمن كانت تخرج البعض منهم من السجن لاعداد وثيقة أو مشروع الموازنة وتعيده بعد أن ينتهي منها إلى غياهب السجون وأقبية القمع والظلام.

يخطئ اليسار عندما يتخلى عن انجازاته لغيره

توجهه مؤمناً باختياراته متجرداً عن مغريات السلطة وهو يمارسها، ومبتعداً عن نهب الثروة وهو يجتهد في تنميتها واستخدامها لصالح الثورة وقواها الأساسية ومنجزاتها الاقتصادية. لقد أصبحت هذه التجربة اليسارية الوحيدة في العالم العربي في حكم التاريخ، ومن حق كل فرد أو جماعة أن يقيّمها ويحكم عليها وفقاً لخلفيته الاجتماعية والسياسية وقناعاته الفكرية وانتمائه الحزبي، مع الأخذ في الاعتبار - من تضرر ومن استفاد، من دعم التجربة بقناعة وإيمان ومن عارضها لأسباب اجتماعية وسياسية وإيديولوجية، وربما في المقام الأول دينية. للجميع اليوم الحرية الكاملة أن يقيم وأن يشيد أو ينتقد. فالحوار والاختلاف من أجديات الحياة بكل أبعادها وجوانبها، وفي المقدمة الجانب السياسي. وأنا على قناعة بأن كل منصف للحقيقة وكل من يعرف طبيعة التجربة والفترة التي مرت بها طبيعة الأوضاع الوطنية والإقليمية والدولية السائدة آنذاك، وصدق الرجال والنساء الذين كانوا يحلمون بنجاح تلك التجربة، سيعطي لهذه التجربة الكثير من الجوانب الإيجابية أكثر من الهفوات والسلبيات التي لا يمكن إنكار أنها رافقت بعض الجوانب التطبيقية.

إنصاف تجربة الجنوب

وهكذا فقد كان اليسار اليمني، رائد حلم التغييرات الكبرى في الشمال والجنوب، وقدم خيرة شبابه شهداء من أجل تلك المثل والمبادئ التي آمن بها وسعى وكافح لإنجازها. أليس من الإنصاف أن نتذكر اليوم، ونحن نسمع

اليسار اليمني رائد حلم التغييرات الكبرى
قد قوبلت المواقف المشرفة والمبدئية والعصرية لقوى اليسار بالقمع والملاحقة والتفني في جميع أنظمة الحكم التي تعاقبت على السلطة في الجمهورية العربية اليمنية. ويكفي على سبيل المثال لا الحصر أن نذكر المناضل اليساري والمفكر التقدمي يحيى عبد الرحمن الإرياني الذي تعرض لقمع أجهزة الأمن حتى في فترة حكم والده القاضي عبد الرحمن الإرياني بتهمة الانتماء إلى الحزب الديمقراطي الثوري اليمني ورئاسة تحرير صحيفة «الحقيقة» التي أصدرها في تعز وكانت قريبة من الحزب. فقد تعاقبت جميع أنظمة الحكم في صنعاء على قمع قوى اليسار وأعدمت أو اغتالت العشرات منهم، ونفت بعضهم أو أخفت الكثير منهم. وكانت مرحلة حكم علي عبد الله صالح الأكثر عنفاً وبطشاً ودموية، حيث أعدم الكثير من العسكريين والمدنيين دون محاكمة، ولو بصورة، ودون أن يعلم أهلهم حتى اليوم أين تم إخفاء جثثهم. ولاحت أجهزة حكم صالح قوى اليسار من مدنيين وعسكريين وسجنت وعذبت العشرات حتى أصيب البعض منهم بالجنون أو الشلل. أما المخفيون، فلا يعرف مصيرهم حتى الآن. ومنعت أجهزة قمع صالح الكثير من العناصر المؤهلة من التدريس في الجامعات والمؤسسات العلمية ونفت البعض إلى بلدان الشتات، ولاحتهم في هذه البلدان حيث واصلت سفارات النظام وضباط ما يسمى بالأمن الوطني ملاحقة هذه العناصر المنفية وتهديدها بالوصول إليها وقتلها خارج البلاد.

أما تجربة اليسار في ما كان يسمى بالشطر الجنوبي من اليمن فهي غنية بإنجازاتها في أكثر من محطة مرت بها. فقد كان اليسار رائد النضال المسلح الذي نجح في دحر المستعمر البريطاني وإخراجه، وأقام اليسار



عبد الفتاح
اسماعيل، الامين
العام للحزب
الاشتراكي اليمني،
في اجتماع شعبي.



ظالم أم مظلوم؟

بعد هذا السرد الموجز لسيرة اليسار وإنجازاته، وللمحَن والمؤامرات والتصفيات التي تعرض لها ولا يزال، ولسياسة إبعاد كوادره وأعضائه حتى بعد ربيع التغيير، نتساءل من جديد عما إذا كان اليسار اليمني ظالماً أم مظلوماً. من حق كل فرد، أكان كاتباً أم متابعاً، سياسياً أم غير سياسي، ملتزماً فكرياً وتنظيماً أم غير ملتزم، في السلطة أم في المعارضة، أن يجيب كما يريد وفقاً لقناعاته وفكره. أما أنا فأعتقد جازماً أن اليسار قد تعرض لظلم جميع أنظمة الحكم المتعاقبة، ربما أسهم اليسار نفسه دون أن يدري في جلد ذاته وظلم نفسه عندما يتواضع ويمتنع عن التذكير بإنجازاته، وينسى أن يرفع عالياً وعلى الدوام قوائم وأسماء شهدائه الذين قدموا حياتهم من أجل الحرية والديمقراطية وقيم التغيير والحدثة التي آمنوا بها وضحوها من أجلها.

وبعد البحث عن جثامين من أعدموا وعن المخفيين من قيادات اليسار وكوادره وأعضائه واجباً وطنياً وحزبياً وإنسانياً ومسؤولية أخلاقية. وتقع على كاهل الحزب الاشتراكي اليمني باعتباره أهم قوى اليسار اليوم، ومعه جميع قوى اليسار وعناصره سواء أكانت منظمة أم غير منظمة، أن ترفع عالياً هذه المطالب المشروعة وتعمل لإعادة الاعتبار لليسار وشهدائه.

لقد كان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، المفكر التقدمي، ياسين سعيد نعمان، محقاً عندما قال مؤخراً في إحدى محاضراته: «يخطئ اليسار عندما يتخلى عن إنجازاته لغيره». نعم، كان اليسار ولا يزال صاحب رسالة وأسهم قولاً وفعلًا وتضحية في معظم الإنجازات والتحويلات الكبرى التي شهدتها تاريخ اليمن المعاصر، على الرغم من الظلم الذي تعرض له في الماضي والحاضر، وإذا لم يُرفع هذا الظلم والتهميش ويُعد الاعتبار لكل من تعرض للقتل والتعذيب والمطاردة والنفي، ما لم تحسم جميع هذه القضايا الجوهرية المعلقة، ويتم تحريرها قانوناً، وما لم تتوقف ماكينة إصدار فتاوى التكفير بحق الكوادر السياسية والكتاب والمفكرين والصحافيين، ويُمنع التعذيب بجميع أشكاله وصوره، فإن اليسار سيظل ويُهْمَش ويُقصى من جديد، ويُعاد إنتاج ظلم الأمم وابتغالاته وميَّنه لتفرض في الحاضر والمستقبل.

ينبغي ألا ننسى ما قاله المناضل نلسن منديلا وهو يتذكر ممارسات النظام العنصري في جنوب أفريقيا: «يمكننا أن نغفر لكن ليس من حقنا أن ننسى».

أصوات التجزئة وعبث نكران يمنية الجنوب ترتفع عالياً، أن اليسار وُحِدَ الإمارات والسلطنات المتناحرة أكثر؟ ليس من حقنا أن نفخر بأن اليسار الحاكم سابقاً في الجنوب جعل صوت اليمن في المحافل العربية والدولية مختلفاً عن أصوات ومواقف بعض الدول العربية المتأمرة على قضايا شعوبها وأوطانها؟ أيمن لأي منصف لنفسه ولحقائق التاريخ أن ينكر أن الحزب الاشتراكي اليمني تخلى عن دولة من أجل إنجاز الوحدة، ذلك الحلم الذي رافقه في تاريخه كله، من التأسيس وحتى الحاضر؟ وبماذا قابلته قوى الانقلاب والانفصال والظلام؟ فقد

لنتذكر ما قاله المناضل نلسن منديلا وهو يتذكر ممارسات النظام العنصري في جنوب أفريقيا: «يمكننا أن نغفر لكن ليس من حقنا أن ننسى»

كافأته على إنجاز الوحدة باغتيال المئات من كوادره المدنية والعسكرية. وأعتقد أن الجريمة النكراء التي خطط لها التحالف السلطوي الاستخباراتي الظلامي باغتيال الزعيم اليساري جلاله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، أمام حشد واسع من الناس وتحت تغطية إعلامية محلية وعربية ودولية، كانت رسالة واضحة لليسار تقول «هكذا تصل إليكم طلقات أسلحتنا وقذائفنا ليس في الشوارع أو داخل منازلكم فحسب، بل حتى في المؤتمرات وأمام أعين الملايين من الناس يميناً وعربياً وعالمياً». وهكذا كانت تصفية المناضل جلاله عمر بتلك الطريقة رسالة لكل يساري ولكل وطني يحلم بتأسيس وطن جديد يسوده العدل والإنصاف وينعم أبناءه وبناته بالحرية والديمقراطية والحدثة، وتسود المساواة الفعلية بين جميع أبنائه في الشمال والجنوب، وفي الشرق والغرب، في الداخل والمهجر. ورغم فداحة الخسارة بجلاله لم يرتدع اليسار، وحين حل الربيع اليمني كان لقوى اليسار وعناصره أدوارٌ مشهودة في المبادرة بالإعداد والتنظيم وتحديد المراحل والأهداف بالتعاون التام مع شباب التغيير والحركة الإسلامية وكل القوى المنضوية في كتلة «اللقاء المشترك» الذي كان الزعيم اليساري جلاله عمر قد أسهم في تأسيسه وتحديد أهدافه مع حرصه على تعزيز التنوع السياسي والتنظيمي والفكري لكل القوى والعناصر المكونة لهذا التحالف السياسي التاريخي.

إسرائيل، أميركا والنفط العربي عام ١٩٤٨

ايرين غندزير

استاذة في
جامعة بوسطن

بعد ايار ١٩٤٨، ستلعب اسرائيل دوراً في سياسة واشنطن المتوسطة والشرق اوسطية في آن، وهي في الحقيقة شكلت كلاً لا يتجزأ.

في وقت كان فيه تأثير اعتراف الرئيس الأميركي باسرائيل في ايار ١٩٤٨ هدفاً للتمحيص النقدي لفترة طويلة، لا يمكن القول إنّ الأمر نفسه ينطبق على موقف وزارة الدفاع في اعقاب استقلال اسرائيل. مرة أخرى، ما هو معروف اكثر هي مواقف وزير الدفاع جيمس فورستال، الذي من بين آخرين في وزارتي الدفاع والخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، قبل ايار ١٩٤٨، كان مدركاً للتطورات التي كادت ان تعرض المصالح الأميركية النفطية والتجارية في العالم العربي للخطر. إذ في النهاية، كانت اللجنة الفرعية الخاصة حول النفط في مجلس النواب الاميركي في ١٩٤٨، واعية بشكل كبير بأنها لا تستطيع ان تناقش اهمية السعودية للمصالح النفطية الأميركية من دون التطرق لمسألة فلسطين. كما أنّ حقيقة أنّ المصالح الأميركية النفطية كانت واعية ايضاً بأن ابرز الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط لم تكن جاهزة للتخلي عن ارباحها، لم يخفف من اهمية التعاطي مع مسألة فلسطين.

في شباط ١٩٤٨ (PPS/٢٣) لم يكن جورج كينان بوصفه رئيس مسؤولي سياسات التخطيط اقل وضوحاً في التعبير عن مخاوفه حيال الضغوطات التي دفعت بواشنطن للقبول بمسؤولية دولة يهودية في فلسطين. وهو حذر من أنّه في حال حصول ذلك وخصوصاً اذا ارسلت الولايات المتحدة جنوداً او وافقت على استخدام قوات دولية، ستكون مرغمة على إعادة النظر بتخطيطها العسكري والتجاري كذلك للمتوسط والشرق الأوسط. قبل ايار ١٩٤٨، كان يُعتقد أنّ التفوق العددي للدول

الدعوة هذه تهدف لإعادة التفكير في دور اسرائيل في الجبهة الشرقية خلال الحرب الباردة في البحر المتوسط، على ضوء الأدلة التي يقدمها التقييم الذي أجرته وزارة الدفاع الأميركية لاسرائيل فلسطين في ١٩٤٨. ففي الوقت الذي قامت فيه وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بتقدير القوة المقارنة الاسرائيلية في وجه القوات العربية في صيف ١٩٤٨، قدمت وزارة الدفاع تقويمها الايجابي الخاص للقدرة الاسرائيلية في سياق السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. لم تتجاهل هذه التقويمات الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني المستمر، بل روضت تجلياته الأكثر خطورة، مثل طرد اللاجئين الفلسطينيين والتوسع الجغرافي الاسرائيلي ما وراء خطوط قرار الامم المتحدة للتقسيم المقرر في ١٩٤٧، وصولاً الى قضايا التخطيط العسكري. هذا مع العلم أنّه لا يمكن تلخيص سجلات السياسة الأميركية والخلافات الداخلية بين المسؤولين في وزارة الخارجية، وما بين هذه الأخيرة ووزارة الدفاع ووكالات الاستخبارات، بهذه السهولة. يكفي الاشارة الى أنّ جذور ما سيصبح لاحقاً، بعد فترة طويلة، «العلاقة المميزة» بين واشنطن وتل ابيب، بدأت اثر التطورات التي قيمتها وزارة الدفاع بإيجابية في ١٩٤٨. لم يتم تصنيف اسرائيل كـ«اصول استراتيجية» وفق التعابير المستخدمة اليوم، لكنها اعتبرت ذات أهمية في بنية التخطيط العسكري المصمم لحماية المصالح النفطية الأميركية في المنطقة. في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، تعاملت واشنطن مع شرق المتوسط باعتباره مرآة ذات وجهين، تعكس سياساتها الشرق اوسطية مع خلطة المصالح العسكرية والتجارية من جهة، وتحمي مصالحها النفطية العربية الغربية، من جهة أخرى.

■ المراجع الموجودة في هذا البحث مأخوذة من دراستي المقبلة "Dying to Forget: The Foundations of US Foreign Policy in the Middle East, Oil, Palestine/Israel, 1945-1949"، التي ستشتر من قبل جامعة كولومبيا.

١ تقرير التحقيق عن النفط وعلاقته بالأمن القومي، أجرته اللجنة الفرعية عن النفط والقوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي، USG Printing Office، واشنطن، ١٩٤٨، ص ٦٠-٦٤.

العربية في المنطقة، سيقبل من فرص اي انتصار يهودي في فلسطين. تغير الوضع مع حصول القوات اليهودية على اسلحة غير شرعية، بشكل اساسي من تشيكوسلوفاكيا، ولكن ايضاً من دول اوربية شرقية اخرى، حتى انه منذ منتصف ايار ١٩٤٨، اصبحت قوات الدفاع الاسرائيلية في موقع اقوى فيما يتعلق بعدد الرجال والاسلحة وذلك رغم التعزيزات العربية.^٢

غيرت النتائج بشكل جذري المشهد الاجتماعي والسياسي في فلسطين والشرق الاوسط، وكذلك تطلعات وحسابات وزارتي الخارجية والدفاع الاميركية. بعد اقل من سنة على اعلان استقلال اسرائيل في ١٥ ايار ١٩٤٨، بدأ المسؤولون الاميركيون يجرّون تقويماً للقدرات العسكرية الاسرائيلية وبدأوا معها علاقات ستصل الى مستويات قصوى بعد ١٩٦٧. لكن قبل ذلك بعشرين عاماً، في ما بعد الصراع حول فلسطين في ١٩٤٨، قامت وزارة الدفاع الأميركية بالاعتراف بأهمية هذه التطورات فيما يتعلق بالمصالح الأميركية في شرق المتوسط والشرق الاوسط.

لكن كان لذلك الاعتراف آثار اخرى، تم تجاهلها في السجلات التقليدية للسياسات الاميركية لما بعد الحرب. تمت اعادة تقويم القدرات الاسرائيلية من قبل وزارة الدفاع الأميركية في الفترة نفسها التي كان القناصل الأميركيون في فلسطين اسرائيل والدبلوماسيون الأميركيون في لبنان يرسلون إلى وزارة الخارجية تفاصيل عن طبيعة الصراع المستمر مع الفلسطينيين ونتائجه - مثل حالات دير ياسين وحيفا ويافا. في هذه المرحلة، حاول مسؤولو وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي في واشنطن، من دون ان ينجحوا، بالتقرب من اعتبارهم صهيانية وعرب معتدلين في محاولة للتوصل الى تسوية ما حول قضايا الأرض واللاجئين.

القنصل العام الاميركي في القدس، توماس سي. واسون، الذي اغتيل في ٢٣ ايار، ارسل في ١٣ نيسان ١٩٤٨ الى وزير الخارجية مارشال تقريراً سرياً حول ما حدث في دير ياسين، وهي قرية فلسطينية تقع غرب مدينة القدس، حيث قام «معتدون بقتل ٢٥٠ شخصاً نصفهم، وفق اعتراف المعتدون للمسؤولين الأميركيين، كانوا نساء واطفالاً. الاعتداء حصل بالتزامن مع معركة لا تزال مستمرة بين العرب واليهود على الطرقات المؤدية من القدس الى تل ابيب»^٣. بعد ذلك، قال واسون إنَّ حظوظ وقف اطلاق النار وحصول هدنة اصبحت بعيدة.

في ٢٤ نيسان، تلقى وزير الخارجية مارشال برقية حول التطورات المقلقة في حيفا، التي كانت مصفاة النفط فيها مسرحاً لصراعات سابقة، واصبحت وقتها في يد القوات اليهودية^٤. في ٢٣ حزيران، ابرق القنصل الأميركي في حيفا اوبري ليبينكوت لوزارته ليخبرها بأنه علم بخصوص اجراءات التفتيش التي يتعرض لها السكان العرب في حيفا من قبل السلطات اليهودية. «العرب الذين يعودون الى حيفا يعتبرون غير شرعيين. يطلب منهم حلف يمين الولاء للدولة اليهودية. النتيجة ان من تبقى من العرب يريدون الرحيل»^٥. في نيسان ١٩٤٩، ارسل الوزير الأميركي المنتدب الى لبنان لويل سي. بينكرتون الملفات التي حصل عليها من المجلس التنفيذي ليافا ومجلس السكان الذين يمثلون يافا، والرملة، واللد، والقرى العربية التي تشكل القطاع هذا. كان تقرير بنكرتون يتضمن الملفات المتعلقة بطرد الفلسطينيين من هذه المناطق^٦.

التقارير المتعلقة بطرد الفلسطينيين من دير ياسين، وحيفا ويافا والعدد الكبير من القرى والبلدات الفلسطينية هي جزء من السجلات الأميركية التي تم اهمالها لفترة طويلة في التقارير الاميركية المتعلقة باسرائيل وتكوينها كدولة. يمكن قول الأمر نفسه عن الدراسات الهامة من قبل الاكاديميين الاسرائيليين المعاصرين مثل بيني موريس وايلان بابي، ومع اجيال سابقة، مثل سمحا فلابان، وكذلك في تحليلات وشهادات الاكاديميين والباحثين الفلسطينيين والعرب.

التركيز في البحث هذا هو على ما اعتقد انها اشارات هامة حول التغيير في السياسة الأميركية في الفترة ما بين الخروج البريطاني من فلسطين وعلان استقلال اسرائيل في ايار ١٩٤٨، حين تولت وزارة الدفاع مسألة اعادة التقويم للدولة الجديدة، وقدراتها فيما يتعلق بحماية المصالح الأميركية الإقليمية.

قبل عشرة ايام من خروج بريطانيا من فلسطين، واجه المسؤولون الأميركيون فيها رفضاً من قبل الوكالة اليهودية لهدنة ما او اتفاق وصاية لاستبدال ما اعتبرته وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض فشلاً في خطة التقسيم. في تقويم الوضع، تناول روبرت ماكلينتوك وهو المساعد الخاص لدين راسك، نتائج هذه التطورات. اعتبر أنه يمكن القول إنَّ واشنطن ستواجه في الفترة القريبة حالة ستخلقها القوات العسكرية الاسرائيلية ومنها الهاغاناه، وعصابات شتيرن، وايرغون، وستضطر واشنطن الى اتخاذ قرار حول اذا كان «الاعتداء اليهودي على التجمعات

٢ Avi Shlaim, "Israel and the Arab Coalition in 1948," in Avi Shlaim and Eugene L. Rogan, eds., *The War for Palestine*, 2001, ص ٨٠.

٣ ١٣ نيسان ١٩٤٨، القنصل في القدس (واسون) لوزير الخارجية، *FRUS*, 1948، المجلد الخامس، القسم الثاني، ص ٨١٧.

٤ انظر، Simha Flapan, *The Birth of Israel*, Pantheon Books, N.Y. 1987, p. 89; Major R.D. Wilson, "The Battle for Haifa, April 21-22, 1948," in Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest*, Beirut, 1971, pp. 771-774; Walid Khalidi, "Special Feature, The Fall of Haifa Revisited," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXXVII, no.3, Spring 2008, pp.30-58.

٥ ٢٣ حزيران، ١٩٤٨، القنصلية في حيفا (ليبينكوت) لوزير الخارجية، *FRUS* 1948، المجلد الخامس، القسم الثاني، ص ١١٣٨.

٦ أبرين غندزير،
«المذكرة المسلمة
الى حكومة
الولايات المتحدة
الأميركية»، من
قبل مجلس سكان
يافا وضواحيها،
كانت موجودة في
البرقية المرسلة من
قبل لويل سي.
بنكرتون، الوزير
المفوض في بيروت،
لوزير الخارجية
مارشال، في ١١
نيسان ١٩٤٩،
واعيد نشرها في
مجلة الدراسات
الفلسطينية،
المجلد ١٨،
العدد ٣،
الاصدار ٧١،
ربيع ١٩٨٩،
العدد الثاني،
ص ١٠٢.

٧ ٤ ايار، ١٩٤٨،
مسودة مذكرة من
مدير مكتب الأمم
المتحدة (راسك)
لنائب وزير
الخارجية (لوفيت)،
FRUS 1948، المجلد
الخامس، القسم
الثاني، ص ٨٩٤.
كتب هذه المذكرة
ماكلينتوك لكن
يبدو أنها لم ترسل.

٨ ٢ حزيران، ١٩٤٨،
Minutes of the
Policy Planning
Staff, FRUS 1948،
المجلد الخامس،
القسم الثاني،
ص ١٠٨٨.

٩ ٢٣ حزيران،
١٩٤٨، مذكرة
من السيد
روبرت ماكلينتوك،
FRUS 1948،
المجلد الخامس،
القسم الثاني،
ص ١١٣٥.

العربية في فلسطين شرعياً أو يشكل خطراً على السلام
والأمن العالميين وبالتالي طلب اجراءات تأديبية من مجلس
الامن»^٧. ستواجه واشنطن اذاً ما اسماء ماكلينتوك «حالة
غير طبيعية» سيكون فيها «اليهود المعتدون الحقيقيون ضد
العرب. لكن اليهود سيدعون أنهم يدافعون ببساطة عن
حدود دولة رسمتها الأمم المتحدة ووافق عليها، في المبدأ
على الأقل، ثلثا اعضاء الأمم المتحدة».

في غضون اسبوعين من اعلان استقلال اسرائيل،
واقفت مجموعة تخطيط السياسات على «أنه يجب
علينا أن نبدأ فوراً بتطوير ورقة حول فلسطين ومجمل
نتائج السياسات، خصوصاً فيما يتعلق بالشرق
الأوسط، لتقديمها الى الوزير (الخارجية) والسيد لوفيت،
واحتمال تقديمها عبر مجلس الأمن القومي»، الذي
تأسس قبل فترة قليلة^٨. كان ماكلينتوك في مجموعة
موظفي تخطيط السياسات، وكذلك فيليب جيسوب
الذي كان آنذاك يمثل واشنطن في الأمم المتحدة.

كما قال ماكلينتوك بشكل واضح، فإن واشنطن
لم تعترف فقط بالحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل، بل لم
تتصرف لتتحدى سيادة او تقوض سيطرتها على الأراضي
التي لم تكن مشمولة بقرار الأمم المتحدة ١٨١. شدد لوي
هندرسون من وزارة الخارجية على المسألة نفسها، وأوضح
ان اي تغييرات جغرافية تقترحها الولايات المتحدة على
اسرائيل يجب ان تنال موافقة اسرائيل.

في نهاية حزيران ١٩٤٨، راجع ماكلينتوك ما
حصل منذ اقرار التقسيم في ١٩٤٧، واستنتج أنه «لن
يكون هناك دولة عربية منفصلة، ولا اتحاد اقتصادي،
كما تخيلت الجمعية العامة للأمم المتحدة»^٩. كان الرجل
مستعداً للتفكير في «تبادل» او «ترحيل» الناس، الذي
كان موضوعاً مشتركاً بين قادة الصهاينة، رغم أنه لم
يكن معترفاً به بين المسؤولين الأميركيين^{١٠}. هدف سياسة
مماثلة كان وفق ماكلينتوك، خلق بيئة تتمكن فيها «دولة
اسرائيل من احتواء يهود فلسطين، فيما يسكن العرب في
مناطق صافية عربياً»^{١١}. لكن رسالة مختلفة كلياً وصلت
الى مكلينتوك ووزير الخارجية من قبل مسؤول اميركي
اعتبر الاكثر اعتدالاً بين الصهاينة وهو جودا ماغنس، اذ
الذي كان وقتها رئيس الجامعة العبرية في القدس، اذ
حث الولايات المتحدة على فرض عقوبات مالية على
العرب واليهود من اجل ايقاف القتال.

لم يتم اعتماد هذا الخيار. لكن كان هناك فكرة متزايدة
بأن ميزان القوى في المنطقة كان يتغير.

في منتصف تموز ١٩٤٨، اعتبرت وكالة
الاستخبارات الاميركية أنه في الوقت الذي «قام العرب
بتقدم خلال الهدنة (بين ٩ و ١٨ تموز) كان ذلك بسيطاً
مقارنة بالتقدم اليهودي»^{١٢}. أكثر من ذلك، وكما يقول
المصدر نفسه، فإن وكالة الاستخبارات التي أنشئت
حديثاً (١٩٤٧) استنتجت ان الهدنة عززت موقع
اسرائيل «لدرجة ان اليهود قد يكونون اليوم اقوياء
ويستطيعون شن هجوم شامل ودفع القوات العربية خارج
فلسطين». النتيجة النهائية «غيرت بشكل كبير التقدير
السابق حيال المسار المحتمل للحرب في فلسطين».

التقرير المذكور اعلاه يتضمن تقديراً للقوات العربية
والاسرائيلية، جاءت على الشكل التالي: القوات العربية
«في فلسطين» قدرت برقم يقارب الـ ٢٧٠٠٠؛ تلك
«القريبة من فلسطين» قدرت بحوالي ١٩٨٠٠، اي
المجموع هو ٤٦٨٠٠، مقابل انقسام القوات الاسرائيلية
ما بين الهاغاناه ٥٠٠٠٠؛ والارغون مع ما بين ٧ و ١٢
الف، على فترة تمتد من ٤ الى ستة اشهر؛ وعصابات
شتيرن مع ٤٠٠ الى ٨٠٠ شخص في الفترة نفسها.
اي ان القوات الاسرائيلية كانت حوالي ٩٧٨٠٠^{١٣}.

بعد حوالي شهر، راجعت وكالة الاستخبارات
المركية تقديراتها السابقة وقدمت تغييرات واسباب
قليلة للتفكير بأن مقرر الأمم المتحدة الكونت برنادوت
سيتمكن من تقريب الجهات المتنازعة للتوصل الى
اتفاق. على العكس، حذرت الوكالة من أن «المجموعات
المتطرفة في الطرفين وخصوصاً اليهودية ايرغون زفاي
لومي وعصابة شتيرن» تشكل خطراً مستمراً^{١٤}.

بعد حوالي شهرين على بروز اسرائيل كدولة مستقلة،
كان فيليب جيسوب وهو عضو آخر في مجموعة موظفي
تخطيط السياسات والذي كان نائباً للممثل الأميركي
في مجلس الأمن في صيف ١٩٤٨، كان وكما في حالة
ماكلينتوك يعيد التفكير في قرارات الامم المتحدة السابقة
والاشارات فيها لدولة عربية ويعتبرها بائدة. كان الوقت
قد حان للتفكير بعبد الله واحتمالات الضفة الغربية.

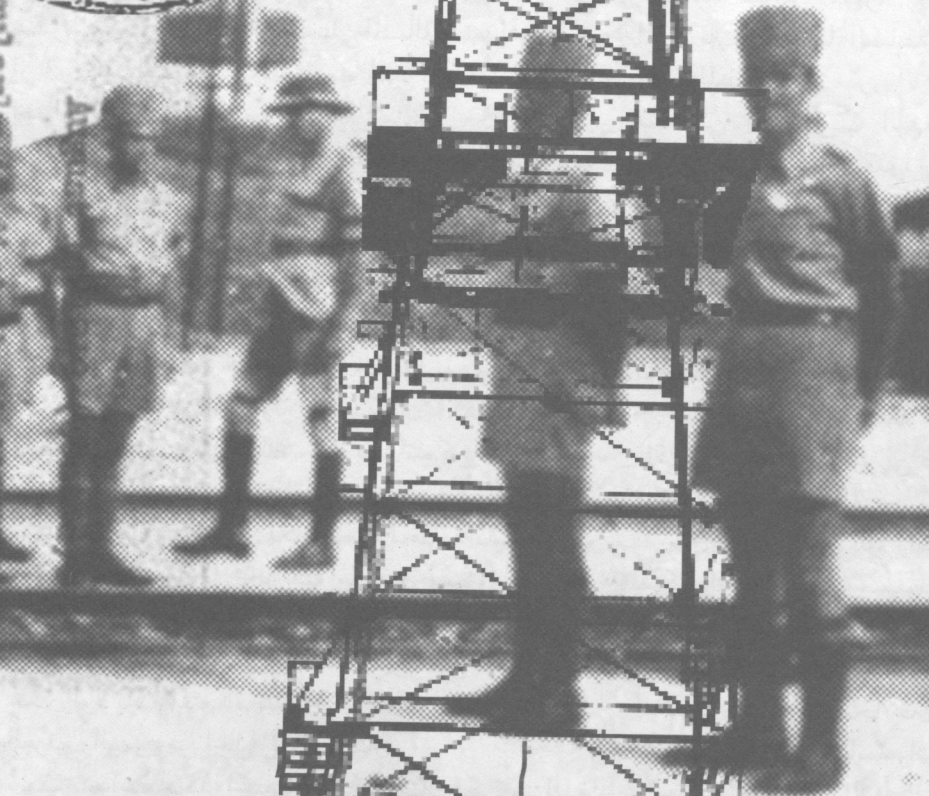
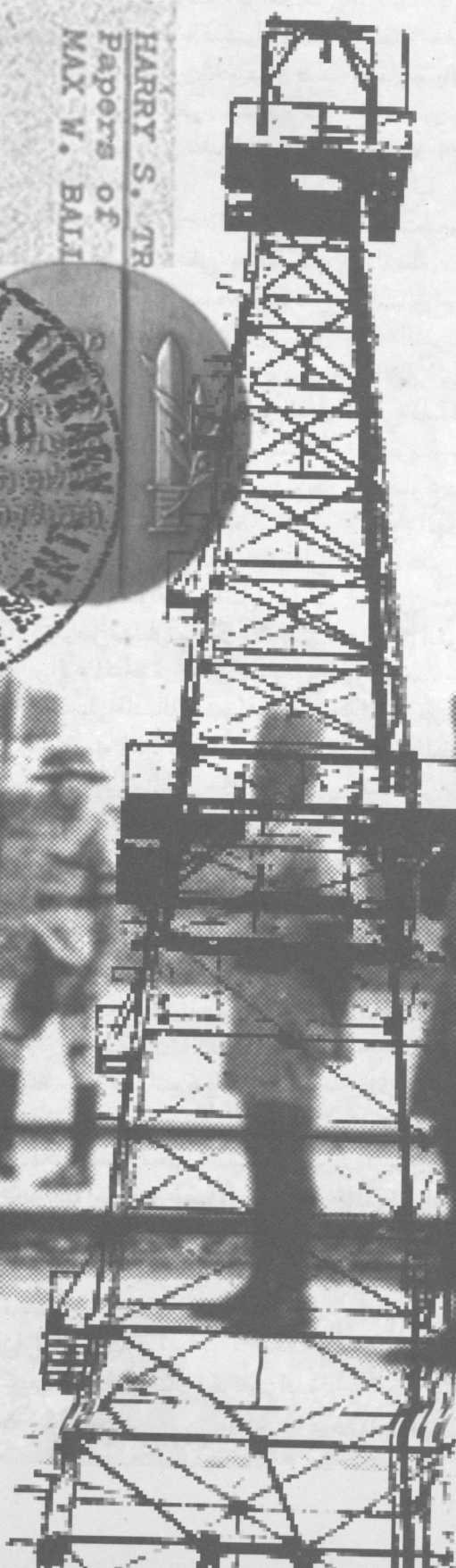
بشكل اعم، استنتج جيسوب أنه اذا «تم التعاطي معها
بعدل فإنها (اسرائيل) ستصبح قوة تعمل لصالحنا
ولصالح الدول العربية»^{١٥}. اهمية التطور هذا في رؤية
جيسوب يصبح واضحاً حين يفكر المرء في نظرتة لموقع
فلسطين في سياق سياسة واشنطن الشرق اوسطية.

«من وجهة النظر الاستراتيجية، نفترض بأن فلسطين،
مع البلدان المجاورة، تكون عاملاً رئيسياً في أي نزاع كبير

HARRY S. TRUMAN
Papers of
MAX W. BALL

TRUMAN LIBRARY
NATIONAL
ARCHIVES AND
RECORDS
SERVICE
GOVERNMENT

and distribute...
anti-trust...
with no distri...
or a favored position...
Government not go into the distribution...
I agreed to sound out Charlie Harding...



for me to get away for a month between now and December, but that I would have more time to think. Klath seemed to think this would be easy enough and decision was likely to be reached until about that time told him that my regular fee was \$4.00 a day. In Ray's memorandum, except for three days, were on a "most favored nation" basis at \$2.50 a day. I had told these clients I was contracting at a rate I would not feel free to accept employment for less than \$2.50 per day, but that if Israel wanted to employ me I would not be too meticulous in keeping the time spent. I told him \$50 per day for the figure for Israel. He seemed to think all of this satisfactory and said he would convey it on to them. I also said that if they should decide to employ me, I would give me at least two months notice. I had before that in the long run studies and my own geological survey would do more good for the country calling in highpowered outside geologists. He had already been taken in this direction and he said he will probably be done as soon as the money is fixed.

Back to the office at 3:45. Found that the Chevrolet and Plymouth dealers and I could be had forthwith but that was loaded with accessories. After a few phone calls, the dealer had only one pending order for accessories and that they get it and get a shipment twice a month or once a month. Doug placed an order for one for Ray and one for me. Lev Railing left at 7:30 for Kentucky for information and before he returns will be in Pennsylvania and possibly Alabama.

Doug and I quit and went home at 6:30. Three of us took Maggie home. She leaves to spend the rest of August in her old home.

١٠ انظر ١٩ حزيران،
سفير المملكة
المتحدة (دوغلاس)
الى وزير الخارجية،
١٩٤٨، FRUS، المجلد
٥، القسم الثاني،
ص ١١٢٤.

١١ ٢٣ حزيران،
١٩٤٨، مذكرة
من السيد روبرت
ماكلينتوك، FRUS،
١٩٤٨، المجلد
الخامس، القسم
الثاني،
ص ١١٣٥.

١٢ ٢٧ تموز ١٩٤٨،
«تطورات محتملة
من هدنة فلسطين»،
وكالة الاستخبارات
المركزية، ٩،
www.foia.cia.gov/
browse_docs_full.
asp، يمكن ايجاد
التقرير نفسه في
١٩٤٨، FRUS، المجلد
الخامس، القسم
الثاني، ص ١٢٤٤.

١٣ ٢٧ تموز،
١٩٤٨، «تطورات
محتملة من هدنة
فلسطين»، وكالة
الاستخبارات
المركزية، ص ١٠.

١٤ ٣١ آب، ١٩٤٨،
«تطورات محتملة
من هدنة فلسطين»،
وكالة
الاستخبارات
المركزية،
Addendum to ORE
٣٨-٤٨، ص ٣.
http://www.foia.cia.
gov/browse_docs_
full.asp

١٥ ١ تموز ١٩٤٨،
ممثل الولايات
المتحدة القائم
بالاعمال في الامم
المتحدة (جيسوب)
لوزير الخارجية،
١٩٤٨، FRUS،
المجلد الخامس،
القسم الثاني،
ص ١١٨٣.

مستقبلي محتمل. من شأن هذه المنطقة أن تكون ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة كمنطقة يمكن أن تكون بمثابة قاعدة محتملة تتناسب مع خطوط الاتصال الخاصة بنا. كما أنه من المحتمل أن الثروات النفطية للمنطقة تُعتبر حيوية. ونشعر بأن هذه النقطة قد لا تكون نالت النصيب الذي تستحقه من المعالجة المناسبة والصريحة في النقاشين الرسمي والعام حول المسألة الفلسطينية.

من وجهة النظر الاقتصادية، من المرجح أن تجارتنا وعلاقتنا الاقتصادية الأخرى مع فلسطين وبقية بلدان الشرق الأدنى، باستثناء النفط، ليست ذات أهمية كبيرة. بجميع الأحوال، وبشكل غير مباشر، فإنه في ظل شروط سلمية، من شأن الاستقرار الاقتصادي والازدهار الناتج عن تنمية فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط أن يشكل مساهمة كبيرة في التعافي الاقتصادي للعالم بشكل عام، وبالتالي أن يساهم في الرفاه الاقتصادي للولايات المتحدة. فيما يتعلق بالنفط، نعترف بأن الإمدادات النفطية الآتية من هذه المنطقة تكتسب أهمية كبيرة في برامج التعافي الاقتصادي الأوروبية. «على أنه لو لم يكن بسبب هذا العامل، والأهمية الاستراتيجية للنفط، لا يجدر بنا على الأرجح السماح للأهمية الاقتصادية لهذه السلع بأن تؤثر على قراراتنا بشكل جوهري فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية». (الفقرة الموضوعية بين مزدوجين خاصة بالكاتب)١٦.

هل هذا الاعتراف بأهمية «هذه السلعة» هو ما سمح لجيسوب بنقل نفي إسرائيل مسؤوليتها عن اللاجئين الفلسطينيين إلى وزير الخارجية في أواخر تموز من دون مناقشة هذه الادعاءات؟ كان كل من مدير مكتب شؤون الأمم المتحدة آنذاك، دين راسك، ووسيط الأمم المتحدة، كونت برنادوت، من بين الأشخاص الذين لم يشككوا بهذا الموقف، حتى وإن كان ذلك سيكون بلا تأثير.

لقد خلص مسؤولو وزارة الدفاع في مطلع ربيع العام ١٩٤٩، إلى أن إسرائيل كانت الدولة الثانية من بعد تركيا، من ناحية قدراتها وإمكانياتها العسكرية بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي الأميركي المتعلق بالمنطقة. في آذار/مارس ١٩٤٩، أفادت مذكرة وجهها رئيس موظفي القوات الجوية الأميركية إلى قادة الأركان المشتركة حول «مصالح الاستراتيجية الأميركية في إسرائيل» بالتالي:

«لقد تغير ميزان القوة في الشرقين الأدنى والأوسط بشكل جذري. حين كانت دولة إسرائيل تتأسس، كانت مؤشرات عديدة توحي بأن حياتها ستكون قصيرة للغاية

في وجه معارضة جامعة الدول العربية لوجودها. لكن إسرائيل التي باتت تحظى اليوم باعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا، تبدو أنها ستصبح قريباً عضواً في الأمم المتحدة، وقد أثبتت بقوة السلاح حقها بأن تُعتبر القوة العسكرية التي تلي مباشرة تركيا في الشرقين الأدنى والأوسط»١٧. ووفق المصدر أعلاه، «من شأن الولايات المتحدة أن تحصد الآن مكاسب استراتيجية من الوضع السياسي المستجد، وذلك نتيجة الدعم الأميركي لإسرائيل». وعلى ضوء ذلك، دعا رئيس موظفي القوات الجوية الأميركية إلى إجراء دراسة لـ«الأهداف الاستراتيجية الأميركية التي تمس إسرائيل»، فضلاً عن مطالبته بأن يؤخذ بعين الاعتبار إرساء نظام تدريب وإشراف عسكريين، والأهم من كل ذلك، أن يتم إغلاق الباب أمام التأثير السوفياتي في إسرائيل.

في الواقع، وبعد أسابيع عدة، في ٢٤ آذار/مارس، حصل بعض النقاش تحديداً حول إمكانية انخراط ضباط إسرائيليين وعرب في تدريبات بالولايات المتحدة. ونبع الدعم لمثل هكذا خيار من توقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل من جهة، ومصر ولبنان، وتوقع توقيع مثل هكذا اتفاق مع شرق الأردن، وهو ما كان من شأنه أن يضع حداً للأعمال العدوانية. إسرائيل كانت مهتمة بخطوة مماثلة على اعتبار أنها ستكون علامة عن توجهها المؤيد للغرب، وهي مسألة تتعلق ببعض القلق الأميركي الذي تكنه واشنطن نظراً للخشية المستمرة من النفوذ الذي زرعه الاتحاد السوفياتي داخل إسرائيل من خلال سرعة اعترافه بهذه الدولة، فضلاً عن تدفق المهاجرين من أوروبا الشرقية إلى إسرائيل.

بجميع الأحوال، كانت التوصية المتعلقة بالتدريب العسكري الأميركي تقضي بإرسال «ضباط تلامذة من إسرائيل والبلدان العربي، بأعداد معقولة، ليخضعوا لدورات تدريبية بما يتفق مع قدرة مختلف الأجهزة الأمنية الأميركية على التعامل مع مثل هذه البعثات»١٨. وظهر أن نقاشات حصلت أيضاً حول تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد.

وافق مدير عمليات القوات البحرية الأميركية على إمكانية تأمين مثل هذا الدعم، لكنه أجل الموضوع ريثما يزول خطر استئناف النزاع بشكل كامل، وذلك لكي لا تتورط الولايات المتحدة في المعارك. لكن قبل كل شيء، في نهاية نيسان/أبريل ١٩٤٩، ضغط القائد العام للقوات البحرية الأميركية في شرق المحيط الأطلسي

١٦ المرجع نفسه،
ص ١١٨١

١٧ آذار ١٩٤٩،

مذكرة من رئيس

موظفي سلاح

الجو الأمريكي

الى رؤساء

الأركان المشتركة،

حول المصالح

الاستراتيجية

الأميركية في

إسرائيل، موجودة

في سجلات قيادة

الأركان المشتركة،

الجزء الثاني،

١٩٤٨-١٩٥٣

(القسم ب)،

الشرق الأوسط،

ص ١٨١. الفيلم

٣٦٨ أ [B]،

البكرة ٢.

١٨ ٢٤ آذار ١٩٤٩،

مذكرة من وزارة

الخارجية، محادثة

مع الرئيس،

FRUS 1949،

المجلد السادس،

ص ٨٦٤.

١٩ مذكور في Michael

J. Cohen, Fighting

World War Three

From the Middle

East, Frank Cass,

London, 1997

ص ٢٠٤.

٢٠ المرجع نفسه،

ص ٢٠٥.

٢١ Enclosure Draft,

Memorandum

for the Secretary

of Defense,

JCS/1892/15.

٢٢ المرجع نفسه،

ص ١٠١٠.

٢٣ المرجع نفسه

٢٤ المرجع نفسه

٢٥ المرجع نفسه

٢٦ المرجع نفسه،

ص ١٠١٢.

والبحر المتوسط، على رئاسة الأركان المشتركة من أجل خصّ ضمان صداقة إسرائيل بالأولوية القصوى^{١٩}. وكان الاهتمام المركزي ينصبّ على أنّ إسرائيل قد تقفل بإحكام الباب أمام الدخول البريطاني إلى فلسطين. وعلى حدّ ملاحظة مايكل كوهن، فإنّ «إسرائيل عدائية قد تعرقل جدياً بناء المطارات الجوية المتقدمة فوق أراضيها، وقد تعيق الحركة الحرة للقوات والتجهيزات على امتداد خطوط الاتصالات المقررة»^{٢٠}.

في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٤٩، كان هناك طلب موجه إلى وزير الدفاع، مرفقاً برسالة من نائب وزير الخارجية، حول تدريب الجيش الإسرائيلي، وتوفير المساعدة التقنية له. ويبدو أن وزير الدفاع خلص إلى أن الشكل الأكثر ترجيحاً لمثل هذا الدعم هو اعتماد بعثة عسكرية أميركية لدى إسرائيل. إنّ الوثيقة التي رفعت السرية عنها حول هذا النقاش، شملت نسخة باطلّة عن النص، لا تترك أدنى شكّ حول طبيعة المصلحة العسكرية الأميركية بإسرائيل على هذا المستوى. وتنص هذه الوثيقة على التالي:

«بسبب المصالح الاستراتيجية الأميركية في إسرائيل، فسيكون مناسباً تعزيز توجّرها إزاء الولايات المتحدة، وأن تكون قدراتها العسكرية في وضع يجعل إسرائيل حليفاً مفيداً في حالة الحرب مع عدونا الأكثر ترجيحاً... جميع هذه النقاط ترجّح كفة خيار اعتماد بعثة عسكرية أميركية لدى إسرائيل»^{٢١}.

وقد ورد ببساطة في النسخة المصححة للوثيقة الواردة أعلاه، والتي تم التعريف عنها على أنها «صفحة مراجعة بموجب قرار ٢٠ أيار ١٩٤٩»، ما يلي: «بسبب المصالح الأميركية الاستراتيجية، سيكون من المرغوب فيه تعزيز توجه إسرائيل تجاه الولايات المتحدة. ومن شأن ذلك أن يبرّر قراراً إيجابياً حول اعتماد الولايات المتحدة بعثة عسكرية لدى إسرائيل».

وبحلول ١٦ أيار ١٩٤٩، شرحت وزارة الدفاع الأميركية صراحةً المصلحة الأميركية العسكرية في إسرائيل، بسبب الموقع الجغرافي لهذه الأخيرة، وقواعدها العسكرية، وطبيعة قواتها العسكرية.

بالتالي، كان هناك في المقام الأول مسألة الموقع: «الطرق البرية المباشرة (الطرق والغارات) بين تركيا ومنطقة قناة السويس - القاهرة تمر عبر الأراضي الإسرائيلية. فضلاً عن ذلك، فإنّ الطرق البرية الأساسية من منطقة قزوين في الاتحاد السوفياتي ومن العراق وإيران والسعودية باتجاه مصر والشرق،

تمر عبر الأراضي الإسرائيلية أو بالقرب منها، وهو ما يسري على خطوط أنابيب النفط من مناطق نفط الشرق الأوسط إلى البحر المتوسط. تسيطر إسرائيل على الأراضي المحاذية لمنطقة السويس - القاهرة لجهة الشرق، وتبعد الحدود الفاصلة بين إسرائيل ومصر حوالي ١٥٠ ميلاً شرق قناة السويس»^{٢٢}.

ثانياً، كانت هناك مسألة القواعد العسكرية. على الرغم من أن القوات العسكرية الأميركية لم تكن تخطط لأن تحتضن إسرائيل قاعدة عسكرية أميركية رئيسية، فقد تحدثت تقارير عن أن إسرائيل تمتلك «نظاماً متطوراً من المطارات الجوية والقواعد الجوية العسكرية. وستكون هذه التجهيزات الجوية في حال وضعت في خدمتنا، ذات فائدة كبيرة في قطع خطوط التواصل من الاتحاد السوفياتي إلى المصادر النفطية في الشرق الأوسط، مع طائرات متوسطة وقصيرة المدى»^{٢٣}.

وفي الدرجة الثالثة، كان هناك أهمية «القوات العسكرية الإسرائيلية المحلية التي كانت تمتلك بعض الخبرة في مجال المعارك». وعلى حد ملاحظة قيادة الأركان المشتركة، فإنّ هذه القوات من شأنها أن تكون ذات أهمية بالنسبة «لكل من الديمقراطيات الغربية أو للاتحاد السوفياتي في أي منافسة للسيطرة على منطقة شرق البحر المتوسط»^{٢٤}. من هنا، ففي مواجهة محاولة سوفياتية ما لـ «تأمين أو توحيد التجهيزات النفطية للشرق الأوسط، ومن أجل العمل ضد قاعدة منطقة القاهرة - السويس»، من شأن موقع إسرائيل وقواتها العسكرية أن يكونوا ذات أهمية كبيرة. «على إسرائيل أن تتحالف مع الديمقراطيات الغربية في حالة اندلاع حرب مع الاتحاد السوفياتي، وسيكون ممكناً الاستفادة بالكامل من المواقع الدفاعية في هذا البلد، ومن القوات العسكرية الإسرائيلية من أجل الدفاع عن منطقة القاهرة - السويس وللعمليات البرية من أجل الدفاع عن التجهيزات النفطية الشرق أوسطية، أو لاستعادتها»^{٢٥}. هذه الاعتبارات تأسست على البديهة التي تفيد بأن «أمن المنطقة الشرقية للبحر المتوسط، والشرق الأوسط هو ذات أهمية استثنائية لمستقبل أمن الولايات المتحدة»، وهو ما افترض بدوره «استقرار الشرق الأوسط، ومن ضمن ذلك توفير ضمانة بأن شعوب هذه المنطقة لن ينحازوا إلى الاتحاد السوفياتي ضد الولايات المتحدة، وهو عنصر حيوي بالنسبة لأمن الولايات المتحدة»^{٢٦}.

لكن من الأهمية بمكان التذكير أنّه بالتوازي مع زيادة

١٩٢٧ تموز ١٩٤٩،

مذكرة من مساعد
وزير الخارجية
لشؤون الشرق
الأدنى وأفريقيا
(ماكغي) لوزير
الخارجية،
FRUS 1949،
المجلد السادس،
ص ١٢٣٦.

١٧٢٨ تشرين الأول
١٩٤٩، مجلس
الأمن القومي،
مرجع سابق،
ص ١٤٣٤.

Melvyn P. Leffler, ٢٩
A Preponderance
of Power, National
Security, the Truman
Administration
and the Cold War,
Stanford University
Press, Stanford,
California, 1992
ص ٢٨٧.

١٠٣٠ أيار ١٩٥٠،
من جايكوب
بلاوسناين إلى
ترومان، شخصي،
مكتبة هاري إس.
ترومان، أوراق
هاري إس.
ترومان، ملف
سكرتير الرئيس.

٣١ مقال رأي،
"The Harlot
from the Cities
Overseas and
We-Thoughts on
the Eve of [Jewish]
New Year 5712"
هأرتس، ٣٠
أيلول ١٩٥١،
مذكور في
Moshe Machover, "Israelis
and Palestinians:
Conflict and
Resolution," Barry
Amiel and Norman
Melburn Trust
Annual Lecture
٣٠ تشرين
الثاني ٢٠٠٦،
ص ١٣-١٤.

التقدير للجيش الاسرائيلي، كانت المخاوف تكبر
حيال سياسة اسرائيل حيال الفلسطينيين، التي تهدد
المصالح الأميركية كلها في المنطقة. ترومان وكذلك
وزارة الخارجية ومسؤولي مجلس الأمن القومي كانوا
يعون الإلحاح في حل المسائل المتعلقة بالأرض، وكذلك
مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهما قضيتان عززهما
التوسع الاسرائيلي خارج خطوط خطة الأمم المتحدة
للتقسيم التي تعود لعام ١٩٤٧. في حزيران، انتقد
مندوب الولايات المتحدة في لجنة المصالحة الفلسطينية،
مارك ايثريدج، بشدة رفض اسرائيل حق العودة، وما
اعتبره فشل في تحديد قواعد التعايش بين الفلسطينيين
العرب واليهود في اسرائيل. ايثريدج استقال في النهاية.
في تموز ١٩٤٩، كان مساعد وزير الخارجية لشؤون
الشرق الأدنى وأفريقيا جورج ماكغي هو من حاول ترك
انطباع جيد لدى اسرائيل مع الإلحاح في الاعتراف
بـ«مبدأ التعويض الجغرافي للمناطق التي تحتلها اسرائيل
خارج خطوط تقسيم فلسطين العائدة لعام ١٩٤٧
واعادة توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين من
دون الإشارة الى الاستحواذ على الأرض»، من أجل
تجنب تغيير في السياسة الأميركية، او بشكل أكثر دقة
في الموقف الأميركي من اسرائيل^{٢٧}.

في خريف ١٩٤٩، اصدر مجلس الأمن القومي
تقريراً (NSC ٧/٤٧) عبر فيه عن مخاوف من مخاطر
الازمة المستمرة في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
لكن مجلس الأمن القومي لم يركز بشكل خاص على
مسؤولية اسرائيل، وتضمن التقرير موافقة الدول
العربية على اعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين داخل
حدودهم. الخطر برأي مجلس الأمن القومي كان نفسه،
اي التطرف المحتمل للعالم العربي.

لكن في التقرير نفسه الذي عبر فيه مجلس الأمن
القومي عن مخاوفه، اعترف بتفوق اسرائيل مقارنة مع
الفلسطينيين وجيرانها العرب.

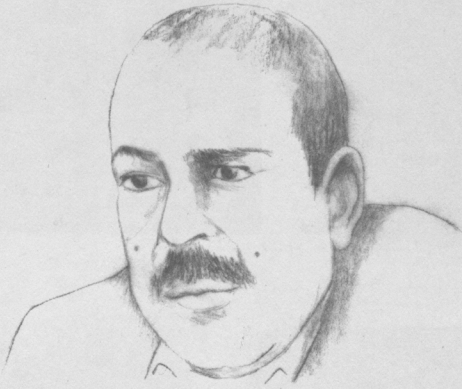
«المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، رغم صغر حجمها،
هي آلة حديثة وفعالة اثبتت أنها مناسبة لمقاومة الجيوش
الضعيفة التسليح، والقليلة التدريب، وذات القيادات
السيئة، في دول الجامعة العربية، خلال المواجهات السابقة،
واستطاعت احتلال مساحات كبيرة من الأرض خارج ما
منحت اياه اسرائيل في خطة التقسيم. يمكن ان نتوقع انّ
الفعالية المستقبلية للجيش الاسرائيلي ستزيد مع تطبيق
الخطط الحالية للتدريب واعادة التنظيم»^{٢٨}.

في هذه الظروف، فإنّ الأدميرال ريتشارد كونولي، قائد
القوات البحرية في شرق المحيط الأطلسي والبحر
المتوسط، توقع احتمال تنسيق تخطيط استراتيجي
في المتوسط مع تركيا، مصر واسرائيل، التي كان هناك
سعي وراء التعاون معها من أجل تطوير «مدرجات هبوط
مناسبة، وتوسيع منشآت الرادار، وتخزين الوقود للطيران،
والمعدات الضرورية»^{٢٩}. خطط كونولي توقعت احتواء
الاتحاد السوفياتي في المتوسط والشرق الأوسط.

في ايار ١٩٥٠، التقى ترومان برئيس لجنة اليهود
الأميركيين جايكوب بلاوستين، الذي كان مسؤولاً في
شركة النفط «اموكو». كان بلاوستين مهتماً بالترويج
لحصول اسرائيل على اسلحة من الولايات المتحدة،
مذكراً ترومان بأنّ وزير الدفاع لويس جونسون، قال إنّ
الرئيس بموافقة اتشسسون كان موافقاً على منح اسرائيل
اسلحة «لدواع دفاعية»^{٣٠}.

لكن ليس فقط في واشنطن كان يجري اعادة تقويم
للشرق الأوسط في ضوء نصر اسرائيل العسكري
على جيرانها. المحللون الاسرائيليون، مثل مايكل
عساف، وهو مستشار لبن غوريون، فهم بشكل كبير ما
ستكون نتائج النصر الطويلة الامد بالنسبة للعلاقات
الاسرائيلية - الأميركية، واكثر من ذلك لعلاقات
اسرائيل والغرب. ما كتبه في ١٩٥١ في افتتاحية في
جريدة اسرائيلية يومية هي هأرتس كان تنبؤياً. عساف
راجع الوضع السيئ للانظمة العربية في وجه الحركات
القومية، العلمانية والدينية، واستنتج ان الدول المعنية
ضعيفة عسكرياً. في هذا السياق، تناول تأثير تعزيز
قوة اسرائيل الذي وصفه بأنه «طريقة مناسبة لقوى
الغرب للحفاظ على توازن القوى السياسية في الشرق
الأوسط. وفق هذا الافتراض اعطيت اسرائيل دور
كلب الحراسة». هكذا، فإنّه اذا «فضلت القوى الغربية
في وقت من الاوقات لسبب او لآخر اغلاق اعينها،
يمكن الاعتماد على اسرائيل كي تعاقب بشكل مناسب،
دولة واحدة او اكثر من جيرانها ممن قلة اخلاقهم تجاه
الغرب تخطت الحدود المسموح بها»^{٣١}.

لم يكن بإمكان واشنطن عدم الموافقة. اعترفت
وزارة الدفاع بقدرة اسرائيل في الدفاع عن وحماية
المصالح النفطية الأميركية، وفهم مسؤولو وزارتي
الدفاع والخارجية أنّ حماية مماثلة تقع في النهاية على
محاصرة من «تعدت قلة اخلاقهم مع الغرب الحدود
المسموح بها». وهذه هي نتيجة ١٩٤٨.



شكري بلعيد جامع اليسار التونسي وشهيد

محمد صلاح عمري

استاذ الادب
العربي في جامعة
اكسفورد، انكلترا

وابنتين، وتحول الى رمز لتضحيات اليسار التونسي وعنوانا بارزا للمهام الجسيمة التي على رفاقه، تونسيين وعربا، التفكير فيها والالتفاف حولها في لحظة تاريخية فتحت فيها آفاق رحبة أمام الفعل التقدمي في مواجهة الليبرالية المتوحشة والزحف الاسلامي الشرس في الوقت نفسه.

اغتيال المحامي شكري بلعيد أحد أبرز رموز اليسار التونسي صباح ٦ شباط ٢٠١٣ أمام بيته أعزل ودون حماية في حادثة أرجعت الى التونسيين ذكرى اغتيال الزعيم العمالي والوطني فرحات حشاد لستين سنة خلت. أصبح قتل بلعيد علامة فارقة في تاريخ تونس السياسي الراهن كما أكرمه شعبه بجنائز ضاهت جنازة حشاد.

كان شكري بلعيد دائم الحضور بشجاعته ومواقفه ونضالاته، تلميذا وطالبا ثم محاميا وحقوقيا خلال الثلاثين سنة الماضية، وهو الآن دائم الحضور في حديث التونسيين ووعي التقدميين منهم بعد أن بلغ صوته كل بيت تونسي وجري ذكره على كل لسان بفضل تحرر الاعلام وتقدم حرية التعبير، رغم اختلاف الآراء حول شخصه ومواقفه. كان بلعيد وجها أليفا جمع بين البشاشة والصرامة وصوتا بليغا، صريحا، يصف الأشياء كما يراها، ومحللا صافي الذهن، قوي الحجج. مارس بلعيد السياسة منذ سن التلمذة ضمن الوطنيين الديمقراطيين وتدرّج حتى أصبح زعيمهم وموحدتهم بعد الثورة. كان متعدد اللغات والمصادر، متمكنا من دقائق الشأن التونسي تمكنه من الحضارة العربية الاسلامية، لا يرى في ذلك الا تحذيرا لفكره الكوني ورؤاه الاشتراكية والعمالية. وهو يمثل بذلك نوعا خاصا من المثقف العربي اليساري، من فصيلة حسين مروة الذي رثاه بلعيد واستلهمه في قصيد لم ينشر الا بعد مقتله.

ولكن بلعيد كان أيضا حركيا وميدانيا من صنف قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي استلهمها حين جمع القوى اليسارية والقومية التونسية تحت راية الجبهة الشعبية، والتي أصبحت بديلا لا يمكن تجاوزه أو تجاهله في الساحة السياسية ومحركا أساسيا للاحتجاجات الشعبية. قتل بلعيد ولا يزال قتلته ينعمون بالحرية التي وهبها عمره، تاركا وراءه الأرملة المناضلة، بسمة خلفاوي



شكري بلعيد يرثي حسين مرّوة

قابر سيرة أعدائنا المظلمه ♦ قم يا حسين العلم ♦ إن اللحي التي استوطنت تاريخ كل البلاطات ♦
♦ قد أرسلت تطلبك ♦ جسدا أو كفن ♦ قم واحتمي بدمي ♦ استظل بكفي ♦ ودمع الملايين ♦
♦ والزفرة العاشقه ♦♦♦♦ يا روندي عصر البنوك ♦ والبرلمان ♦ بيروت تبكي شهيد العبيد ♦
ورائحة القرمطي بدمعتك ♦ ملح الزنوج ♦ ببسمنتك ♦ كوفة الرفض ♦ صوت علي للفقراء ♦
♦ أن اتحدوا ♦ أنتم حطام المعارك ♦ وتراب الممالك ♦ وتراب الممالك ♦ والحبة المهملة ♦ انهضوا ♦
♦ إن معاوية جمع الأهل والأقرباء وتجار المدينة ♦ والفئة الباغية ♦ فانهضوا ♦ قرمطي الزمان ♦
♦ اتى ♦ جمرة وشبق ♦ انهضوا يا أخيا ♦ هذا حسين ♦ يؤسس كومة من دم ♦ شكلتها ♦
دموعكم — الليالي الطوال — عبيد السباخ ♦ وعمال ميناء بيروت ♦ والمتعبون على طول هذا ♦
الوطن ♦♦♦♦ وليكن ♦ جبة النفط تذوي ♦ وتذبل ♦ ثم تموت على ♦ لحية من العفن ♦ أيها ♦
الحاضر الممتن ♦ على دجّة أجرت لحية من قرون الموات ♦ واستوت تعلن الهجرة البائده ♦
♦ ليس في الأرض ♦ وأم المدن تمتن من الردة الطائفه ♦♦♦♦ غيّرنا ♦ يا أبانا الذي حفر ♦
من دمانا ♦ أفرج أجملنا ♦ من تضاريس أيامنا المتعبه ♦ ففتحنا الشراع ♦ على القرمطي ♦
ومن مال حين الزمان استوى ♦ على الفقراء ♦ وقال المشاع ♦ هي الارض أم لنا ♦ والسلاح ♦
قاضي القضاة ♦ ومالك أيامنا ♦ والعلاقة حين احتدام الصراع ♦♦♦♦ أيهذا الجنوبي ♦ تسعا ♦
وسبعين حولا ♦ وانت تجوب البلاد ♦ تنادي العباد ♦ بأن لا يصلّوا ♦ لغير سواعدهم ♦ حين ♦
تغدون قلاع ♦ وانتشر في المدى وأعلن الفرعنه ♦ انتمي لأياي التراب ♦ ضد صوت الغراب ♦
♦ سقطت الأقنعه ♦ عن وجوه الذئاب ♦ سقطت اقنعه ♦ لم تمت حينما جاء نعيك ♦ كنا نعد ♦
النشيد ♦ أنا الفاصل بين حيكم والجنون ♦ وأنتم بداية حزن المساء ♦ حين السنون تخون ♦ قم ♦
يا حسين العلم ♦ افتح نوافذ تاريخنا المغلقة ♦ وارفع أوراقك والقلم ♦ سم البلاد باسمائها ♦
واحرق المستتر ♦ لطح لحي الظلام بأثامهم ♦ وانتصر ♦ للرعاع الذين بنوا مجدنا ♦ وانقضوا ♦
♦ سيفهم للصراع ♦ فسخ تفسخ كل البلاطات والطبقات ♦ التي اشترت بدمائنا الجوّاري ♦
ومالت على وجهها الجمجمة ♦ فأقمنا الصباح ♦ على الجسد المقبره ♦♦♦♦ ونادي النادي ♦
ها أن حمدان يأتي على فرس من غضب ♦ يلم شتات العرب ♦ وذاكرة المتعبين على الارصفة ♦
♦ يصرخ من أمة النفط والأقنعة ♦ أنا القرمطي وأنت حسين امتدادي ♦ أنا القرمطي وكل ♦
البلاد بلادي ♦ أنا القرمطي اشعت النخيل ♦ وخيل الصحاري ♦ ونوارة بالجليل ♦ وأرض ♦
السواد ♦ فدوّن بكراسك والقلم ♦ يا حسين العلم ♦♦♦♦ سقط الملك حين العبيد طووا لونهم ♦
♦ ومدوا السلاح ♦ مزقت كل الطوائف ♦ واللحية الخائنة ♦ وانتشر في المدى ♦ عر الخرافة ♦
والرؤية الآسنة ♦ صلي صلاتك يا أيها القرمطي ♦ على أمة النفط والأقنعة ♦♦♦♦ وبيروت أم ♦
القرى والمدن ♦ شيعتك شهيدا ♦ ومالت على دمعيتها قليلا ♦ تبكي حسن القتيلا ♦ وتقسم ♦
بالدم ♦♦♦♦ لم تمت ♦ انما كان لابد من دمك ♦ كي نعري على الجثة الخاويه ♦ ونصنع تاريخ ♦
هذا البلد ♦ أيهذا الولد ♦ شيخنا وابانا الذي أنصجته المحن ♦ صولجان المدن ♦ انت ميراثنا ♦
واتصال المدى والرؤى ♦ لم تكن أرضنا عاقرا ♦ فزنجيها يتجدد ♦ رونديها يتمدد ♦ وقرمطها ♦
مهرجان خطانا ♦ فقم يا حسين العلم ♦ دمك ينتقم ♦ من زناة التواريخ والمرحله ♦ فهيا إلى ♦
الفقراء ♦ هنا الملحمة ♦ والقرمطي على ثأرك أقسم ♦ نموت ولا ننثي ♦ عن محاربة الطبقة ♦
الخائنه ♦ فلأعدائنا دينهم ♦ لأعدائنا دينهم ♦ ولنا الفقر والفرعنه ♦♦♦♦ ٣ - ٧ - ١٩٨٧



أكيفا أور

مؤسس «ماتسبين»، القاطع مع الصهيونية

موسى البديري

مواليد القدس،
فلسطين.
دّرس في جامعة بيرزيت
حتى نهاية ٢٠١٢.
آخر مؤلفاته
«شيوعيون في
فلسطين. شظايا تاريخ
منسي» (٢٠١٢)

صداقة قطعها الموت

عندما شاركت في مراسم دفن أكيفا أور منذ بضعة أشهر، لم أستطع أن أمنع نفسي من التفكير في لقائنا الأول. لا بد من أن ذلك حدث عام ١٩٦٨، منذ ٤٥ سنة تقريباً. عدت بذاكرتي إلى تفاصيل لقائنا الأول في لندن، بعيد عودتي من زيارتي الأولى لإسرائيل... وفلسطين. بالعودة إلى الوراء، يبدو لي هذا اللقاء الآن كحالة من الاستمرارية التاريخية تسهم في استمرار العلاقات، عبر الزمان والمكان، بين أشخاص متمسكين بعقيدة ما استناداً إلى قيم عالمية وأواصر تضامن إنسانية تتخطى الوطنية، العرق، الجنس والتعصب الديني الأعمى، والحواز التي وضعها الأثرياء وأصحاب النفوذ لحماية ثرواتهم وامتيازاتهم من جموع الناس.

عام ٢٠٠٥، أوصلت ابني البالغ من العمر ٢٠ عاماً، وهو عضو في مجموعة أناركية في لندن، إلى مساكن اجتماعية صغيرة في جوار نتانيا، على الرغم من أن الهدف المنشود من رحلتنا، أكيفا أور فضل أن يدلنا على عنوان المساكن الاجتماعية حيث يقيم مشيراً إلى أنها على مقربة من بلدة قلنسوة العربية. كان المكان عبارة عن جزء مهمل من التطور المدني، قبيحا عملياً وكتيباً. عاش أكي بمفرده مُحاطاً بعدد كبير من القفط الودودة وخلافه. لسنوات خلت، كان أكيفا يطبق أفكاره عن الأناركية وقد ألف بضعة كتب وأنشأ موقعاً الكترونياً لنشر آرائه. عنى لي ذلك الكثير، أنا الذي بقيت سجين الطبقات الاجتماعية وفاعلية الصراع الطبقي كجسر عبور إلى عالم أكثر عدلاً. أما بالنسبة إلى ابني، فشعرت بأن ذلك أقرب إلى عالمه الثقافي والفكري.

عندما قرعت باب أكيفا أور في لندن في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨، لم يضيّع الوقت بسؤالي من أكون، ماذا

أريد، من أرسلني. دعاني فوراً إلى الدخول، عرّفني إلى زوجته، وياشر بإلقاء محاضرة عليّ تناولت شتى المواضيع وكأننا نعرف بعضنا منذ عقود، وقد افترقنا في السابق لأيام قليلة فقط. كانت هذه بداية صداقة استمرت حتى وفاته. في وقت سابق من العام نفسه، سافرت من لندن إلى تل أبيب كـ«سائح أردني». كانت زيارتي الأولى. في محادثاتي مع والدي لم أفاجأ لاكتشافني أنه بقي وفيّاً لرؤيته السابقة للعالم مع الاتحاد السوفياتي في وسطه، على الرغم من أن الوطنية بدت أكثر بروزاً في حالة فلسطين بشكل خاص. صرّف النظر عن آرائني «الهرطقة» وياشر بوضعي على اتصال مع أشخاص تفكيرهم «مشابه». وسرعان ما وجدت نفسي برفقة م. م. الذي وجدت معه أكثر من مجرد أرضية مشتركة واسعة. كان الاسرائيلي الأول الذي التقيت به. عندما أخبرته أنني سأعود قريباً إلى المملكة المتحدة، أعطاني بيانات الاتصال بصديق له يعيش هناك.

في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أدى الاحتلال العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية من الأردن إلى إعادة توحيد فلسطين وقسم من الشعب الفلسطيني على الأقل. فور انتهاء الاعتداءات، سافر جبراً نقولاً إلى القدس بحثاً عن الأصدقاء والمعارف القدامى. عند لقائه بوالدي عرّفه إلى رفيق شاب، م. م.، أستاذ يهودي شاب يدرّس الرياضيات في الجامعة العبرية في القدس وك. ت.، طالب عربي شاب يدرس القانون.

جبراً نقولاً وسليم خياطة

في فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨ كان هناك حزب شيوعي صغير ضمّ في صفوفه مناضلين عرباً ويهوداً اعتقدوا بعد وعد الثورة البلشفية أن فجرًا جديداً سيبزغ وأن مهمتهم تمثلت في التحضير لهذا التحول الواعد وتعجيل حدوثه؛

الشيوعيين منظمة «مُتَشَبِّهين» منظمة ماركسية راديكالية تستند إلى انتقاد الستالينية والاتحاد السوفياتي، انخرط جبرا نقولا في صفوفها.

كبرت على مرمى حجر من المنطقة المحرمة التي فصلت القدس الخاضعة للسيطرة الأردنية عن القدس الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية في خمسينيات القرن الماضي، ومع ذلك كنت أجهل تماماً وجود إسرائيل وكل ما هو اسرائيلي. بما أنني ارتدت مدرسة تبشيرية بريطانية في القدس كنت أكثر إماماً بما يخص الملك جون السيئ، وحرب الوردتين، وتدمير أسطول الارمادا الاسبانية على يد البحرية البريطانية في القرن السادس عشر، ومارتن لوثر، وكالفن، وحرب الفلاحين، والاصلاح البروتستانت، وزيجات هنري الثامن، ووليام اوف أورانج والعرش البريطاني، والتنافس الفرنسي البريطاني في مطلع القرن التاسع عشر وهزيمة نابليون في واترلو. ولا أتذكر شيئاً عن فلسطين، أو التاريخ العربي المعاصر ضمن المناهج المدرسية. بيد أنني أصغيت مرغماً إلى اذاعة «صوت العرب» وإلى أحمد سعيد (مطيعاً تعليمات والديّ بإبقاء الصوت منخفضاً جداً للحرص على ألا يسمعه حارس القنصلية التركية مقابل منزلنا، وهو أردني الجنسية).

ابتداءً من عام ١٩٦٢ عندما غادرت القدس قاصداً المملكة المتحدة، أصبحت أقرأ بانتظام صحيفة الـ«دايلي وركر» اليومية الصادرة عن الحزب الشيوعي البريطاني. وفي الفترة الممتدة حتى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ اكتشفت أشياء كثيرة؛ الثورة البلشفية، تروتسكي، روزا لوكسمبورغ، ماو والثورة الصينية، الحرب الأهلية الاسبانية، فيتنام ومعركة ديان بيان فو، حركة تمرد هوك (هوكبالاهاب) في الفيليبين، شاربيل وحركة مناهضة الفصل العنصري، الثورة الكوبية، حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، معسكرات التعذيب التي بناها النازيون في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، إبادة اليهود في الغرب، وأكثر من ذلك بكثير. لكنني اكتشفت القليل في ما يتعلق بالعالم العربي، ولم أكتشف شيئاً عن فلسطين... أو إسرائيل.

شخصية اكبر من الحياة

عقب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مباشرة، اتخذت ثقافتي السياسية منحى مختلفاً تماماً. التقيت وميض عمر نظمي، طالب دراسات عليا من العراق كان يحضّر رسالة الدكتوراه وموضوعها ثورة عام ١٩٢٠ (ثورة

تحول من شأنه أن يطيح الفقر والظلم والقمع بكافة أشكاله. ضمت هذه المجموعة الصغيرة شاباً عربياً من يافا، جبرا نقولا، الذي أُلّف عام ١٩٣٥ حين كان في الثلاثين من عمره، عدداً من الكتب تناولت التنظيم النقابي، حياة لينين، المجتمع اليهودي في فلسطين وغيرها. بدا أنّه شخصية تتشارك الحماسة والتوقعات نفسها مع سليم خياطة من طرابلس، لبنان، من اول شخصيات اليسار العربي وهو لم يحظ، إلى جانب مخلص عامر من دورا - الخليل في فلسطين، بالاهتمام الذي يستحقانه بصفتهم مفكرين عربيين ماركسيين رائدين.

في فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨ كان هناك حزب شيوعي صغير ضمّ في صفوفه مناضلين عرب ويهوداً اعتقوا بعد وعد الثورة البلشفية أن فجرًا جديدًا سيبزغ وأن مهمته تمثلت في التحضير له التحول الواعد وتعجيل حدوثه

في وقت سابق، أبدى جبرا نقولا اهتماماً بالآليات الداخلية للمجتمع السوفياتي الجديد وبالنزاعات التي عصفت به خلال عقده الأول. كذلك، توصل إلى الاعتراف بأن نقد ليون تروتسكي للعقيدة الاشتراكية في إحدى الدول هو الموقف البلشفي الصحيح، وقد جمعته علاقة صداقة بمحام يهودي تروتسكي في يافا/ تل أبيب، هو موردخاي ستاين، الذي أدار لفترة قصيرة، وهو في الثلاثينيات، صحيفة سميت «النور». عرف والدي، الذي كان على ارتباط وثيق بالحركة الشيوعية في فلسطين، جبرا معرفة عابرة غير أنّه لم يشاركه «انحرافه» السياسي. عام ١٩٤٨، وجد جبرا نقولا نفسه في حيفا، وكما حصل مع العرب الذين تمكنوا من البقاء في فلسطين، في هذه المناطق التي احتلها الجيش الاسرائيلي الحديث العهد، فقدّ الاتصال بمعارفه وأصدقائه القدامى. تابع نشاطه السياسي في الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي أنشئ حديثاً؛ مزيج من أعضاء عصبة التحرر الوطني الذين بقوا في فلسطين والشيوعيين اليهود الذين نصّبوا أنفسهم حزباً شيوعياً اسرائيلياً. في مطلع الستينيات عندما شكّل أكيفا أور وموشيه ماخوفر وبعض رفاقهم

قرر أن يدرس الرياضيات والتحق بالجامعة العبرية في القدس. بقي ناشطاً في صفوف الحزب الشيوعي الاسرائيلي على الرغم من أن افتتاحه بالاتحاد السوفياتي

كان خطيباً فاتناً. سَحَرَ المستمعين بسعة معرفته؛ وأذهل منتقديه بقدرته على التحدث من دون ملاحظات مكتوبة. لم تشمل انتقاداته القادة الاسرائيليين وحسب بل الملوك العرب والرؤساء أيضاً

بدأ يزول تدريجياً؛ بدءاً من المؤتمر العشرين للحزب وقمع الانتفاضة المجرية إلى أن طرد عام ١٩٦٢ من صفوف الحزب وأسس مع بعض الرفاق منظمة راديكالية حملت اسم «مُتَشَبِّهين» (أي البوصلة).

عام ١٩٦٤، سافر إلى لندن والتحق بجامعة هناك ليوصل دراسته في مجال الفيزياء. لكن لم ينته به المطاف كأكاديمي في برج عاجي بل كرس معظم وقته وبخاصة منذ عام ١٩٦٧ لالقاء المحاضرات والكتابة محاولاً أن يفسّر لليسار طبيعة الدولة الاسرائيلية المستوطنة والاستعمارية. بالنسبة إلى مجموعة الطلاب العرب في المملكة المتحدة في ذلك الوقت، بدا أكيفا رائعاً لدرجة لا تصدّق. تحدّث بلغة غير مألوفة بالنسبة إليهم. استند في نقده وشجبه الصهيونية إلى كتابات قادة صهيانية مثال هرتزل وبنكسر وجابوتنسكي وفايتسمان وغيرهم. كذلك، حير المدافعين عن إسرائيل الذين لم يكن لديهم أي رد على انتقاد يستند إلى الأقوال والأفعال الحقيقية الصادرة عن قادة الحركة الصهيونية والسياسيين الاسرائيليين البارزين. وأشار إلى التواطؤ مع المملكة المتحدة وفرنسا في حملة السويس كدليل على رضوخ اسرائيل للنهج الامبريالي.

بدا أن كل ما قاله يثبت ما سعى الصحافيون العرب جاهدين إلى التعبير عنه بوضوح، بدون أن يفلحوا في ذلك. لكن ثمة فارق أساسي واحد: امتلك أكيفا الدليل. كان يقتبس الفصل والجملة. لم تستند إدانته إلى تصنيفات أخلاقية بل إلى وقائع مقتطفة من منشورات باللغة العبرية فهمها عصي على الجماهير العربية والبريطانية. كان خطيباً فاتناً. سَحَرَ المستمعين بسعة معرفته؛ وأذهل

تلعفر، الثورة العربية الأولى ضد الوجود الامبريالي البريطاني الذي وصل حديثاً إلى المنطقة) ضد البريطانيين في العراق. أصبح وميض عمر نظمي بوابتي إلى العالم العربي. وقد أدى أكيفا أور الذي التقيته في الفترة نفسها تقريباً دوراً حاسماً أيضاً. كان مدخلي إلى اسرائيل وإلى يسار راديكالي متجذر في أشكال مختلفة من الماركسية، رغم أنه من الصعب التعرف إليه أحياناً. بدا ذلك خاطئاً أو حتى أشبه بالهرطقة، مما ساهم وحسب في زيادة المتعة التي استمدها من قراءة ما اعتبرته نصوصاً «غير شرعية».

كان أكيفا كما ينادونه عادة شخصية أكبر من الحياة. لم تشغل الشؤون الاسرائيلية إلا حيزاً صغيراً من كتاباته. فقد كانت لديه شهية كبيرة للعلوم المبسطة. أذهلني مسيرته. وُلد عام ١٩٣١ من والدين ألمانيين في برلين، وأحضره إلى فلسطين عام ١٩٣٤. عام ١٩٤٨، تجنّد في البحرية الاسرائيلية التي أنشئت حديثاً إلا أنه لم يشهد أي معركة. عند تسريحه، انضم إلى الأسطول التجاري بصفة بحار. عام ١٩٥١، شارك في اضراب البحارة الذي جعله راديكالياً وقاده في الطريق الذي سيودي به في النهاية إلى صفوف الحزب الشيوعي الاسرائيلي. وقد علل موقفه الايجابي من الحزب باعتباره الحركة السياسية الوحيدة التي أيدت الاضراب ودافعت عن العمال المضربين ضد رجال الشرطة الذين اعتدوا على البحارة بشكل وحشي، وضد الاتحاد العام لنقابات العمال الاسرائيلية، الهستدروت، الذي أنكر عليهم حقهم بإنشاء نقابة مستقلة.

كبرتُ على مرمى حجب من المنطقة المحرّمة التي فصلت القدس الخاضعة للسيطرة الأردنية عن القدس الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية في خمسينيات القرن الماضي، ومع ذلك كنت أجهل تماماً وجود إسرائيل وكل ما هو اسرائيلي

انطلق في مسيرة قادته في النهاية إلى حرب نقدية مع الصهيونية بوصفها حركة تدعي التحرر وأودت به في السنوات التي تلت إنشاء منظمة «متسين» إلى انفصال تام عن المبادئ الصهيونية. بعد وقت قصير،

منتقديه بقدرته على التحدث من دون ملاحظات مكتوبة. لم تشمل انتقاداته القادة الاسرائيليين وحسب بل الملوك العرب والرؤساء أيضاً الذين أشاروا إلى ضرورة اندلاع ثورة شاملة في المشرق العربي باعتبارها الطريقة الوحيدة لحل مشاكل المنطقة.

الحق في المقاومة المسلحة

منذ البداية، دافع عن حق الفلسطينيين في استعمال شتى الوسائل لنيل حقوقهم بما في ذلك الكفاح المسلح. رغم أنه لا يتجنب انتقاد عمليات مسلحة عدّة ويظهر لم كانت برأيه غير مشرة، لطالما شدد على أنه يترتب على الفلسطينيين تحديد وسائل الكفاح. استند انتقاده إلى روح التضامن؛ لم يُطرح يوماً بأسلوب عدائي. لا بد من اطاحة الصهيونية وتفكيك النظام الاسرائيلي واستبداله بدولة عربية يهودية واحدة.

تغير إيجابي أو صحوة طال انتظارها في اسرائيل وفي العالم أجمع. أثر في حياة الكثيرين، وكان منزله في لندن ملتقى الناس من مختلف الجنسيات. تقبل الاختلاف ولم يتوقع من الناس أن يروا العالم من منظاره هو. لم يحاول يوماً أن يفرض آراءه على الآخرين. قال ما عليه قوله والناس أحرار في موافقته أو مخالفته الرأي. انتهى به المطاف في مجتمع صغير بالقرب من بلدة قلنسوة العربية التي تقع ضمن المثلث. على الرغم من أنه عاش في مجتمع يهودي محض على مقربة من نتانيا، أصبحت قلنسوة نقطة المرجع بالنسبة إليه. التقية للمرة الأخيرة قبل أشهر قليلة من وفاته وكان متفائلاً كعادته. حكى لي أنه سأل والدته مرة لم قرر والداه الانتقال إلى فلسطين في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي على الرغم من أنهم ليسوا بصهاينة. أجابته بأنها في أحد الأيام فيما كانت تدفع عربته في إحدى الحدائق

لا بد من اطاحة
الصهيونية وتفكيك النظ
الاسرائيلي واستبدال
بدولة عربية
يهودية واح

العامّة في برلين رأت يده ترتفع لتأدية التحية النازية لضابط نازي كان ماراً، فأتخذت على الفور القرار بالرحيل. لم تشأ المجازفة بأن يكبر ابنها ليصبح نازياً. برأيي أنه ابتدع هذه القصة ليوصل رسالة معينة. لا حصانة لأحد؛ لا للألمان المثقفين خلال ثلاثينيات القرن الماضي الذين استسلموا لتملق هتلر، ولا لأي أحد آخر، بمن في ذلك اليهود أنفسهم الذين عانوا من هذه الفترة المهلكة والعصية من التاريخ الأوروبي.

عام ١٩٩٠، بعد تقاعد أكيفا من وظيفته في مجال التعليم، عاد إلى اسرائيل للاعتناء بوالدته المريضة. شاركت في مراسم دفنه في حقل في مقبرة يمنية في ضواحي قلنسوة، وقد حضر الدفن أيضاً يهود أشكينايز وعرب قلائل. لم أستطع منع نفسي من التفكير في أن صداقته أغنت حياتي وفي أنه أثر في نظرتي إلى العالم بطرق كثيرة، أكثر مما يسعني الاعتراف به.

تعدى اهتمامه السياسات المباشرة في الشرق الأوسط، وهذا مبرر بما أنه عاش ٣٠ سنة في أوروبا وتفاعل مع الأحداث والحركات هناك. كان ينتمي إلى تيار ماركسي ناقد اعتبر الماركسية صارمة جداً ومقيدة، في عالم يتغير بسرعة. ويرى أكيفا أن العالم الذي يعيش فيه ليس العالم الذي عاش فيه ماركس وإنجلز. فكتابتهما والحركات السياسية والاجتماعية التي أنشأها غيرت الرأسمالية وحولتها. ينبغي بالتالي أن ينطلق النقد المعاصر من واقع الحال لا من الظروف التي ألفها ماركس وإنجلز خلال القرن التاسع عشر. كذلك، أبدى اهتماماً متزايداً بالأفكار الأناركية وأساليب تنظيم المجتمع.

في السنوات الأخيرة من حياته، رأى أن التقنيات الجديدة ووسائل الإعلام الاجتماعية جعلت مهمة المشاركة الديمقراطية أسهل وأكثر عملية (يمكن الاطلاع على كتاباته على الانترنت على الموقع الالكتروني akiorrbooks.com). كان متفائلاً وبقي كذلك. في كل تظاهرة احتجاجية صغيرة كان يرى امكانية حصول

للاطلاع على كتابات أكيفا أور زوروا المواقع الالكترونية التالية:

www.akiorrbooks.com - www.autonarchy.org.il - www.abolish-power.org



رئيف خوري المثقف الشيوعي في الزمن الستاليني

احتفل لبنان في هذا العام بالذكرى المئة لولادة الاديب والمفكر العربي التقدمي الكبير رئيف خوري (١٩١٣-١٩٦٧). اسهاما في تكريم رئيف والتعريف به، ننشر فيما يلي صفحات من الكتاب الجامع الذي يعده عنه الدكتور أحمد علي بعنوان «رئيف خوري، داعية الديمقراطية والعروبة»

أحمد علي

عمل استاذاً لمادة
الادب العربي الحديث
في الجامعة اللبنانية.
له كتب في الادب
والنقد والتاريخ منها
عن طه حسين وعن
ثورة الزنج في العصر
العباسي. آخر مؤلفاته
«بالاحضان يا بلدنا»
في ادب الرحلات.

والحلفاء من الإنكليز، الذين نزلوا اليونان لمساندة الملك والرجعية. وحلت المأساة بالشيوعيين اليونان الذين تفرّقوا أيدي سباً، كما نقول في العربية، لاجئين بالآلاف إلى أنحاء أوروبا الشرقية والغربية، خوفاً على أنفسهم من سيف الغدر والانتقام. في هذا الوقت، والحملة المعادية لتيتو انطلقت شعواء، إذ إن أي مخالفة للمركز موسكو، ولسيده المطلق ستالين، كانت بمنزلة الهرطقة والعمالة للامبريالية والخيانة العظمى، إلى آخر النعوت التي كانت رائجة عهدذاك؛ في هذا الوقت أصدر رئيف خوري كتابه المترجم: في زيارة أنصار ماركوس، وقد عزّبه وقدم له^١. يقول كريم مروّه في مقالته، السالفة الذكر: «لقد اعتبر الحزب صدور الكتاب المذكور وثيقة اتهام لرئيف، إذ اتهم بالانحياز إلى تيتو في صراعه مع ستالين، الذي كان رئيف قد كتب الكثير عنه ونظم في تمجيده أجمل القصائد. أصبح رئيف، إذن، «تيتويّاً»^٢ على أن هاشم الأمين، الذي كان معاصراً يوماً بيوم لترجمة هذا الكتاب، ينفي تماماً ما ذهب إليه كريم مروّه من أن ترجمة هذا الكتاب كانت من الأسباب الدافعة إلى إبعاد رئيف خوري عن الحزب. «لقد أخذ رئيف بترجمة كتاب «أنصار ماركوس» بأمر من اللجنة المركزية. فلما وقع الخلاف بين ستالين وتيتو، وطرد الحزب الشيوعي اليوغسلافي من الحركة الشيوعية، توقّف رئيف عن متابعة الترجمة... وطلبني يوماً خالد بكداش إلى مقابلته، وكان مختبئاً، فكان في جملة حديثه لي أن سألتني: أين وصل رئيف بترجمة كتاب

رئيف يعزّب «أنصار ماركوس»
في عام ١٩٤٨ وحركة الأنصار الشيوعيين في اليونان في أوجها، وقد حرّرت الكثير من الأرض واكتسحت العاصمة اليونانية أثينا، وذلك بقيادة الزعيم الشيوعي ماركوس، وبمساعدة الرفاق في البلقان، وبخاصة الرفاق اليوغسلاف، المتأخمين لهم، وعلي رأسهم تيتو. في هذا الوقت العصيب جرى حل الأممية الشيوعية، أي «الكومنفورم» الذي خَلَفَ «الكومنترن»، وهو مركز إعلامي مشترك للأحزاب الشيوعية على النطاق الأممي. وقد رحّب رئيف خوري بهذا الحدث وعلق عليه قائلاً: «وقد وافقت الأحزاب الشيوعية على اقتراح الحل، ومنها الحزب الشيوعي السوري اللبناني. ونحن، وإن كنّا لم نشك يوماً في صدق وطنيّة الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، نعتقد أنّ حل الأممية الشيوعية سيقنع جميع حسني النية الذين كانت تخامرهم ريبة بأنّ الحزب الشيوعي من الوطن وللوطن؛ وسيكون عاملاً من العوامل القويّة لتوحيد الصفوف وخلق جبهة وطنيّة متّحدة تخدم البلاد»^١. بيد أن الحل، كما بينت الأيّام، كان شكليّاً؛ بدليل أنّ حلّ الكومنفورم اقترن بشأن آخر خطير، هو طرد الحزب الشيوعي اليوغسلافي من الأممية الشيوعية، وذلك بسبب الخلاف الذي شجّر بين تيتو وستالين. والسبب المعلن هو الميول القوميّة لدى تيتو. وهنا وقع الرفاق اليونانيون في مأزق مدمر. فقد انعكس الخلاف بين تيتو وستالين على حركتهم الثوريّة، التي كان يناوئها الملك والطغمة العسكريّة اليونانيّة

١ رئيف خوري: «في الأفاق»، مجلة الطريق، ص ٢، ع ١٠٠ (٢٠٠٣)، حزيران ١٩٤٣، ص ٣.

٢ أوسكار دافيتشو: «في زيارة أنصار ماركوس»، قدّم له: رئيف خوري، عزّبه ونشرته: دار القارئ العربي، بيروت ١٩٤٨. وإن كان رئيف في الواقع هو الذي قام بترجمته عن الإنكليزية.

«أنصار ماركوس»؟ فقلت: توقفت عن متابعة الترجمة. وبيّنت له السبب. فقال بكداش: لا، لا، هذا لا يمنع من ترجمة الكتاب وطبعه. أُبلغ رثيفاً أن يواصل الترجمة وأن يطبع الكتاب. وهكذا كان^٣. ثم إن رضوان الشهبال - الذي سيكون لاحقاً في كورس المهاجمين الشرسين لرثيف ورفاقه، إثر خلافهم مع الحزب - رضوان هو الذي رسم غلاف الكتاب.

أما أن رثيف خوري كان، برغم حماسه لثورة أكتوبر والبلاشفة وإشاداته الدائمة بالاتحاد السوفياتي وعلى رأسه ستالين، كان عاتباً على الرفاق السوفيات، فهو لم يخف عتبه عنهم بل قاله جهاراً: «ولم أجد تجاه العرب، في حقل السياسة الخارجية التي يتبعها الاتحاد السوفياتي، ما لا أؤيده، سوى اقتراح المندوب السوفياتي في جامعة الأمم المتحدة بالموافقة على تقسيم فلسطين... ولو أنه دلّ ألقى في ثلاثة وثلاثين دلواً... ولعن الله من فتح البترا»^٤. فشيوعية رثيف لم تطفئ حسه القومي، وهو المغرم بالعرب والعروبة وبالأدب العربي والتراث؛ فالأمية الحقيقية تدعو إلى الحس القومي السليم، وهما أشبه بالأواني المستطرقة. ورثيف قد عاين، بلا ريب، ما حلّ بقائده شجاع يُشيد الرفاق قاطبةً بأخلاقيته واستقامته وسداد رأيه، وهو فرج الله الحلّو. إن رثيفاً من «نائبه»، فوق إنطلياس في المن الشمالي؛ وفرج الله من «حصرايل»، فوق عُمُشيت في بلاد جبيل. فهذا الجبل اللبناني أعطى في هذين المنبتين، وفي غيرهما من عشرات المنابت الجبلية، رجالاً أحراراً في شرقنا العربي نادوا بأفكار العلمانية والتنوير، ودعوا إلى مناهج العدالة الاجتماعية، وارتضوا العروبة لواء خفاقاً، أو كما يقول رثيف خوري في عنوان إحدى دراساته الباكورة: «القومية العربية الجامعة طريق الخلاص»^٥.

وكما وقف رثيف وقفة العاتب واللائم من الاتحاد السوفياتي^٦، فإن فرج الله جرى على الموجة ذاتها. فقامت قيادة خالد بكداش عليه، والذي كان مولجاً بالترويج لكل ما يصدر عن المركز موسكو، برغم حل الأمية الشيوعية ومكتبها الكومنفورم. وهناك رسالة شهيرة دُعيت «رسالة سالم»، وهو الاسم الحركي لفرج الله؛ وهو يقوم فيها بدور النقد الذاتي العنيف الشامل، لما اتهمته به القيادة المركزية في الحزب الشيوعي اللبناني السوري من أخطاء وانحرافات وميول كوسموبوليتية وقومية شوفينية؛ وقد عمّت القيادة المركزية، في أواسط شباط ١٩٥٢، هذه الرسالة على جميع منظمات الحزب^٧.

٣ كريم مرّوة: «المتفقد والثورة، حقائق عن رثيف خوري» مجلة الطريق، ١٤ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ١٥ و١٦.

٤ هاشم الأمين: «ذكريات وحقائق عن رثيف خوري» جريدة السفير، الحلقة الثانية (١٩٨٩/٣/١٠).

٥ رثيف خوري: «القومية العربية الجامعة طريق الخلاص»، مجلة الطليعة، ٣، ع ٢ و٣ (شباط وأذار ١٩٣٧)، ص ٩٩-١٠٩.

٦ رثيف خوري: «الثورة الروسية، قصة مولد حضارة جديدة»، ص ٧١، بيروت ١٩٤٨.

٧ فريد فرح: «صراع من أجل الديمقراطية والحقيقة، محطات من سيرة فرج الله الحلّو الوطنية والقومية»، ص ٢٦٩ و٢٧٠، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٦.

٨ فريد فرح: «صراع من أجل الديمقراطية والحقيقة...»، ص ٢٨٩-٣٠٥.

«رسالة سالم» لفرج الله الحلّو

ونحن أميل إلى الاستغراب في نسبة «رسالة سالم» إلى قلم فرج الله نفسه، لأن فيها من اضطراب العبارة وتشوشها، كذلك من ركاكة الفكر أحياناً وغرقه في أسلوب سردي يكثر الشعارات؛ ممّا لا يأتلف مع ما عرفنا لفرج الله من كتابات حاشدة في جريدة «صوت الشعب»، أو في «كتابات مختارة»، أو خصوصاً في التقرير الذي قدّمه في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، المنعقد بدمشق في حزيران عام ١٩٣٧. ففي هذا التقرير المعنون: «قوة الحزب الشيوعي في تنظيمه الديمقراطي وقيادته الديمقراطية»، نقع على صفاء التفكير، ونصاعة التعبير، وسلامة الموقف، ونبالة الوطنية، والانضباط الحزبي، والرقى الأخلاقي؛ فهي كلّها معان سامية تناقض تماماً ما اشتملت عليه رسالة الانتقاد الذاتي من المخازي التي ينسبها فرج الله لنفسه، بحيث يبدو وكأنّه المتأمر الفذ على حزبه والمخزّب الأعظم؛ بحيث بات مهزّداً بالطرّد من الحزب، لولا اعترافه الصريح العاري بتلك المخازي. أمّا خالد بكداش فهو الرفيق الأكبر، النصوح، الهادي، القائد الملهم الذي ينمي لدى رفاقه الحقد الطبقي على الاستعمار وعملائه. «كل هذا، ولم أحفل بالانتقادات المستمرة التي توجّه إليّ، ولا التنبيهات الأخوية والتحذيرات الشديدة. لقد كانت هناك أشياء تمنع وصول الانتقاد إلى أعماق قلبي، حتّى سميت انتقادات الرفيق بكداش مرّة «وعظاً»^١.

ونحسب أن جميع المآخذ على فرج الله كانت إطاراً وديكوراً، فبیت القصيد، في هذا المّوال كلّهُ، هو موقف فرج الله الحلّو من موضوع تقسيم فلسطين، كذلك موقفه من قضية رثيف خوري ورفاقه من المثقفين.

بكداش يُرسل فرج الله إلى حتفه

على أننا، في واقع الحال الذي نعرفه، يمكن أن ندرك ونفسّر ما اشتملت عليه «رسالة سالم» من اضطراب في المبني والمعنى كليهما. إن كاتبها قائد مرموق، ترك في نفس كلّ شيوعي عرفه عن كتب انطباعاً لا يُنسى، من سعة الأفق ودماثة الخلق والتواضع الجمّ، «وكان دائماً يوصلك إلى القناعة بفكرة يريدّها هو، أي فرج، ويجعلك تعتقد أنك أنت صاحب الفكرة»^٢. ويقول صاحب هذا التقييم، عزيز صليبا، كلاماً مؤثراً يدور على ألسنة كثير من الشيوعيين الذين عايشوا فرج الله: «كنت أحبّه حبّاً غير عاديّ. وهو كان إنساناً غير عاديّ»^٣. وهذا الإنسان

٩ فريد فرج: المرجع السابق، ص ٢٧٦. وفي هذا الكتاب النص الكامل لرسالة سالم، ص ٢٧٢ - ٢٨٥. كما أن يوسف خطار الحلوق أدرج النص الكامل لرسالة يسالم في كتابه: «أوراق من تاريخه» ص ٣٩ - ٥٢، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٨.

١٠ عزيز صليبا: «العمل السري في الحزب الشيوعي اللبناني، مع صفحات من تاريخه» ص ٦٠ و ٦١، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٢.

١١ عزيز صليبا: «العمل السري في الحزب الشيوعي اللبناني...» ص ١١٢.

١٢ هناك تفاصيل وافية حول اغتيال فرج الله الحلوق ترد في كتاب فريد فرج: «صراع من أجل الديمقراطية والحقيقة...» ص ٣٢٠ - ٣٤٠.

١٣ يوسف خطار الحلوق: «أوراق من تاريخه» ص ٥٧.

١٤ عزيز صليبا: المرجع السابق، ص ٦٥.

١٥ فريد فرج: المرجع السابق، ص ٢٦٩. يوسف خطار الحلوق: المرجع السابق، ص ٣٨.

غير العاديّ اعتقله رجال المباحث في دمشق، حيث ذهب، بعد قيام الوحدة المصرية - السورية، لإدارة دفة العمل السريّ، وتعرض لتعذيب وحشيّ مريع، فصمد في وجه الجلادين، برغم أنّه كان يتداوى على الدوام من مشاكل في القلب؛ وعندما صار جثة بين أيديهم الحدوه مرّتين، ولكنّهم كانوا خائفين من اكتشاف موضع الجثة، فقطعوها وأذابوها بالأسيد^{١٢}.

والسؤال الملحّ هو: لماذا غادر خالد بكداش إلى بيروت فبراع؛ كذلك لماذا لم يبق أحد من قيادة الحزب الشيوعي السوريّ هناك بل لجأوا جميعهم إلى بيروت؟ وبعد ذلك، كما جاء في كتاب أرّتين مادويان: «حياة على المتراس»، وكتاب يوسف خطار الحلوق: «أوراق من تاريخنا»، فقد اقترح خالد بكداش أن يتولّى فرج الله العمل السريّ الصعب جدّاً في دمشق، مع العلم، كما يقول فرج الله نفسه، أنّه لم يتبق أحد من الكادر للقيام بالمهامّ. وكان بكداش يلحّ ويصرّ على عودة فرج الله إلى دمشق، من بيروت، وأن لا يتأخّر في هذه العودة. وهي العودة التي قادته إلى حتفه. ألم يكن بكداش أولى بهذه القيادة للعمل السريّ المرهق؛ وقد علمنا التاريخ كيف خاض الأمناء العامون لأحزابهم الشيوعيّة هذه المهامّ، وخاضوا المحاكمات التاريخيّة وألقوا الخطب التي حفظها التاريخ في ألواحها الباقية؟ «كانت رسائل خالد بكداش تلخّ دوماً على ضرورة أن يبقى فرج في دمشق»^{١٣}. مع أنّ فرج الله لم يكن مقتنعاً بجدوى هذه الإقامة، وحاول عبثاً إقناع رفاقه بوجهة نظره هذه. لهذا حامت الشكوك حول خالد بكداش، وهي شكوك مبرّرة طبعاً، وخصوصاً أنّ بكداش قد قاد قبل سنوات عشر حملته الشهيرة لتحطيم فرج الله، الرافض لموقف الاتحاد السوفياتيّ في تقسيم فلسطين، وتمّ له إقصاء فرج تماماً عن قيادة الحزب، وصار عامل مطبوعة^{١٤}.

لقد أنّهم فرج الله الحلوق في رسالة القيادة المركزيّة «أنّه كان لا يزال واقعاً تحت تأثير العقليّة البورجوازيّة»^{١٥}. مسكين فرج الله الحلوق، يتهمونه بالبرجزة؟! وهناك واقعة أتى عليها المستشرق المرموق، مكسيم رودنسون، وقد أمضى معظم الأربعينيّات من القرن المنصرم بين ظهرانيّنا، وذلك أنّه كان، بسبب الحرب، في التجنيد الإجباريّ، وجاء، عام ١٩٤٠، إلى سوريا ولبنان، الواقعتين تحت الانتداب الفرنسيّ. ثم تمّ تسريحه، بعد استسلام فرنسا؛ وبقي يعمل في لبنان، حيث علم في مدرسة المقاصد في صيدا؛ ثم انتقل للعمل في قسم الآثار القديمة الفرنسيّ ببيروت^{١٦}، والذي ما زال قائماً في مبناه القديم قبالة مبنى

الستاركو عند باب إدريس. وكان رودنسون على صلة وثيقة، وهو الشيوعيّ الفرنسيّ عهدذاك، وذلك بالحزب الشيوعيّ السوريّ اللبناني. وقد ذهب رودنسون إلى العراق، من خلال عمله في قسم الآثار. يقول مكسيم رودنسون، مستذكراً تلك الحقبة: «وعند عودتي إلى بيروت تناولت وجبة الغداء في السوق، بصحبة فرج الله الحلوق، أمين الحزب الشيوعيّ اللبناني. سألتني عن رحلتي، فأخبرته أنّني نزلت في فندق فخّم للغاية، على نفقة المفوضيّة الفرنسيّة. ففاجأني ردّة فعله: ألم يزعجك أن تمضّي يومين في ترف منقطع النظير؟ وكانت هذه الرؤية مثيرة جدّاً للاهتمام بحذ ذاتها، لأنّ فرج الله كان رجلاً متواضعاً. أمّا رفيقه من سوريا، خالد بكداش، فما كان لي طرح عليّ هذا السؤال أبداً. فليس في ذلك، بالنسبة له، أي شيء مثير للدهشة. ولقد سألته أحد الأيّام عن هذا الموضوع: تظهر في صحيفة «صوت الشعب» كل مرّة تذهب إلى سوريا، وأنت تنزل في أجمل فنادق حلب الخ، لم تفعل ذلك وأنت قائد حزب بروليتاريّ على كلّ حال؟ فأجابني: هذا ما علّمونا إيّاه في الاتحاد السوفياتيّ. وصدمني ذلك، كما صدمتني من جهة أخرى عادات الترف عند أصدقائنا في سوريا - لبنان»^{١٧}. وكما عرفت رودنسون فقد كان، على شاكلة فرج الله، متواضعاً، بسيطاً جدّاً في نط عيشه؛ برغم ما يكنز في إهابه الرّيعة من علم واسع وذهن وقاد. ولهذا أحبّ رودنسون فرج الله كثيراً، وبأدله فرج الله نفسه. وفرج، عند رأي رودنسون، «كان ناعماً وعقلانياً ولطيفاً للغاية، ويبدو لي أنّه يتمتع بصفاء كبير وصدق فائق. لم يكن مُندفعاً وراء طموحات شخصيّة». في حين أنّ بكداش «كان يبدو بنظري مترفعاً ومدّعياً»، و«كان ستالينيّاً مخلصاً». لهذا «لم يكن بكداش يبعث الثقة في نفسي، لكنّه كان يعجبني»^{١٨}.

بيار الجميل في منزل فرج الله الحلوق وهناك حادثة كنت شاهداً عليها، وذلك عندما أذاع الحزب، عام ١٩٦١، نبأ مقتل فرج الله في دمشق على أيدي جلاّدي عبدالحميد السراج الذي غدا حاكم الإقليم الشمالي، أي سوريا، في دولة الوحدة المصريّة - السوريّة، غير الميمونة مع الأسف الشديد؛ فكيف تدوم وأجهزة المخابرات هي الحاكمة الأمرة الناهية والبعثيون الذين سعوا إليها متعجلين، لإزاحة الشيوعيين، لم يكن في بال عبدالناصر أبداً، بخلاف ما كانوا يتوهمون، أن يفوضهم أمر سوريا. المهمّ الآن أنّ الشيوعيين في لبنان

شرعوا يتقبلون التعزية بقائدهم الكبير. وجاء بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، للقيام بواجب التعزية، في بيت فرج الله الذي كان عبارة عن غرفتين مع منفتحاتهما، وذلك في طرف الأشرفية عند المقلب المطل على محلة الدورة. ودخل بيار الجميل إلى هذا البيت وأدى التحية عند التابوت الرمزي، ثم خرج ليخف إلى لقائه، وهو خارج، المحامي نخلة مطران؛ وكان كل منهما يعرف الآخر على نحو وطيد، وذلك أن الرفيق نخلة كان كاتيباً في السابق، قبل أن ينخرط في صفوف الحزب الشيوعي. وكانت علائم الدهشة والاستغراب بادية على وجه الشيخ بيار، وهو يخاطب نخلة مطران قائلاً له بالفرنسية: أهذا هو بيت فرج الله الحلو؟!

و«رسالة سالم» التي دتجها فرج الله مرعماً، وذلك لحوفه من أن يطرد من بيته، أي من الحزب؛ ويُثقل عنه، وهو الإنسان الكبير المتفاني، الذي أرق جلاديه بصموده وعنده، أنه كان يقول مبتهلاً، خلال تلك الأزمة: دخیلکم ما تطردوني من الحزب! وكان بكداش دارياً بنقطة الضعف والسمو في أن، التي كانت تعتلج في صدر فرج. لهذا جرى ابتزاز فرج الله طويلاً. يقول يوسف خطار الحلو: «حضرت بعض الاجتماعات التي نوقش فيها مشروع «رسالة سالم»، وفي كل هذه الاجتماعات كانت تتم إملاءات على فرج، لتضمنها الرسالة، التي استمر إعدادها منذ عام ١٩٤٩ إلى ربيع عام ١٩٥٢»^{١٦}. وهكذا «فرض عليه كتابة انتقاد ذاتي كان يُرفض ويُعاد كتابته مرة بعد مرة»^{٢٠}. ويُخبر المسؤول الشيوعي، الذي كان مولجاً بطباعة هذه الرسالة، أن المتداول منها الآن، والذي عولنا عليه، هو النسخة الثالثة؛ أي أن الإذلال لفرج الله أخذ مداه. وخلال هذه المدة «التأديبية» المديدة اشتغل فرج الله، بعد أن صار عضواً عادياً، بالترجمة؛ إذ إن الأحزاب الشيوعية في العالم كانت تُصدر جريدة حاملة أخبارها وتقاريرها، وكانت تدعى «في سبيل سلم دائم، في سبيل ديمقراطية شعبية». وأذكر أن نظري وقع عليها ذات مرة، وكانت في أربع صفحات، فها لني كيف أن المواد تتكدس فيها وتنحسر، بحيث لم يكن فيها بصيص بياض، ولم تكن تحظى بأي إخراج. وكان فرج الله يُكب على ترجمة هذه الجريدة التي كانت تصدر نشرتها العربية في بيروت على نحو سرّي. وقد أخبرني أحد المسؤولين أنها كانت تُطبع على ورق عادي، هو الذي وقع عليه نظري؛ كما تُطبع أيضاً على ورق ناعم جداً، بحيث تُطوى فتصير صغيرة الحجم، وتُرسل سرّاً إلى الحزب في سوريا.

١٦ فيصل جلّول:
«الجندي المستعرب»،
سنوات مكسيم
رودنسون في لبنان
وسوريا (١٩٤٠-
١٩٤٧)،
حوارات ساقها
جلول وحزرها
وقدم لها، ص ٣٠،
٣٥، ٣٦، ٧٣،
دار الجديد، بيروت
١٩٩٨.

١٧ مكسيم رودنسون:
«بين الإسلام
والغرب، حوارات
مع: جبرار د.
خوري»، ترجمة:
نبيل عبّان،
ص ١٥٠، دار
كنعان، دمشق
٢٠٠٠.

١٨ فيصل جلّول:
الجندي المستعرب،
سنوات مكسيم
رودنسون في
لبنان وسوريا
(١٩٤٧-١٩٤٠)،
ص ٨١-٨٣.

١٩ يوسف خطار
الحلو: «أوراق من
تاريخنا»، ص ٥٢.

٢٠ عزيز صليبا:
«العمل السري في
الحزب الشيوعي
اللبناني...»،
ص ١٩٨.

٢١ فريد فرج:
«صراع من
أجل الديمقراطية
والحقيقة...»،
ص ٢٨٠، ٢٨١.

٢٢ المرجع السابق،
ص ٢٨١.

٢٣ المرجع نفسه

٢٤ المرجع نفسه

ولا بد أن يُصاب المرء بالذهول من أن مجرد إبداء فرج الله الحلو الأسف لموقف الاتحاد السوفياتي من قضية فلسطين ومواقفه على قرار التقسيم؛ هو ضلال وانتهازية وعداء للثورة، وتخل لآعن الأمية المرادفة للولاء للاتحاد السوفياتي والثقة المطلقة بأي موقف يتخذه حول أي موضوع. إبداء الأسف هذا «البرهان على موقف انتهازي، موقف ارتداد وعداء للثورة، فقد كان مجرد خطور الفكرة على بالي، فكرة إبداء الأسف، خضوعاً وتراجعاً أمام تهويش الاستعمار وعملائه الرجعيين، وتقديم تنازل مبدئي وفكري وسياسي لهم. وكان ذلك من شأنه توجيه طعنة لسمعة حزبنا الوطنية والمبدئية، لم يكن ليتسنى له الشفاء منها قبل مضي وقت طويل»^{٢١}. ولا بد أن يلاحظ القارئ جسامة الاستخفاف بالعقول، فالموقف الخاطئ للحزب من الموضوع القومي هو الذي جلب له الاتهام والانزال، لا موقف فرج الله المبدئي السليم. «لقد كان موقعي نتيجة عدم الثقة التامة بسياسة الاتحاد السوفياتي، وانطباقها التام على مصالح الشعوب. ماذا تعني فكرة «الأسف» لموقف الاتحاد السوفياتي من قضية فلسطين، إنها تعني بلا مرأ بأن الاتحاد السوفياتي قد اتخذ موقفاً ضد مصلحة سكان فلسطين، أو قسم منهم، أي الجماهير العربية. لقد كانت فكرة إبداء «الأسف» تضليلاً وكذباً بالنسبة للشعب، وافتراء على الاتحاد السوفياتي»^{٢٢}.

دفاع إنشائي لا معنى له سوى التبعية والخنوع والإخلال بالموقف القومي المبدئي، الذي طالما دافع عنه الحزب في أديباته قبل حلول قرار التقسيم. «فإن كثيرين بين الجماهير، ورغم كل أكاذيب الدعاية الاستعمارية، رأوا أن التقسيم قد يكون في صالح العرب، ما دام الاتحاد السوفياتي، صديق الشعوب العربية الأمين، قد وافق عليه»^{٢٣}. ولكن الصديق قد يخطئ وقد يخون. ويبلغ الموقف أقصاه من الدعاية الفجة والمغالطة التاريخية: «لقد أقنعت الحوادث الآن حتى أشد الغلاة، كم هو موقف الاتحاد السوفياتي متفق مع مصالح الجماهير العربية في فلسطين، وكم كان موقفاً بعيد النظر، وكم كان يرمي إلى توفير مآسي وآلام الجماهير العربية في فلسطين، وأن يخطو بالنضال الوطني التحرري خطوة كبرى ضد الاستعمار في الشرق الأدنى»^{٢٤}.

أي نضال تحرري، وأي خطوة كبرى ضد الاستعمار، وقيام إسرائيل هو الاستعمار بعينه! «إنني أرى الآن فظاعة تلك الفكرة، فكرة إبداء الأسف، إذ كانت تخلياً مني عن الأمية التي تعني، قبل كل شيء، الثقة بالاتحاد



السوفيياتي، والالتفاف حوله، والأمانة التامة للحزب البلشفي، ومعلم الشغيلة ومرشدهم وقائدهم وصديقهم الرفيق ستالين. وهكذا أيضاً نسيت قول ستالين إن السياسة الصحيحة هي السياسة المبدئية، فهي التي لها المستقبل»^{٢٥}. فأين المبدأ في التخلي عن شعب عربي، وضياح بلده لقمة سائغة في فم الصهاينة المستعمرين، المتوافدين على فلسطين للاستيلاء عليها عنوة، في زمن انحسار الاستعمار في المعمورة، وقيام الكيانات الوطنية المستقلة؟ ونختم هذه الرسالة العجيبة، حول فكرة إبداء الأسف، بقول سالم المنسوب إليه: «إن موقفي ذاك، الذي كنتُ أعدّه هفوة عابرة، هو، في الواقع، نموذج لعمق المنحدر الذي صرْتُ إليه، في الابتعاد عن الطريق الثوري، طريق اللينينية الستالينية، ودليل على مدى انغماسي في الانتهازية، وعلى مدى الخفة والاستهتار اللذين كنت أواجه بهما مسائل الحزب الحيوية الخطيرة»^{٢٦}.

فرج الله ورثيف خوري

يبقى المحور الثاني الحقيقي، في «رسالة سالم»، وكان موضع لوم وتقريع لفرج الله الحلو، وهو موقفه من رثيف خوري ورفاقه. «أما عدم اهتمامي بالنضال ضد الانتهازيين والانهمامين، وخصوصاً عدم اهتمامي بالنضال ضد المخربين التيتويين، من هاشم الأمين، إلى باشايزيان»^{٢٧}، وقدري قلعجي، ورشاد عيسى، ومير مسعد، ورثيف خوري، وإميللي فارس إبراهيم، وغيرهم، فمن أسبابه الرئيسية استصغاري لشأنهم، واحتقاري لدورهم»^{٢٨}. ويتابع سالم: «ولم أكن أقدر الأهمية التي يعلتها الاستعمار على مروق العصاة التيتوية وخيانتها، وسعيه إلى تعميم الخيانة التيتوية في جميع الأقطار وفي سورية أيضاً، وتقسيم صفوف الحركة الديمقراطية بواسطتها»^{٢٩}. وتعلو النبرة الاتهامية ضد «الزمرة التيتوية»، «المعادية للحزب الشيوعي وللطبقة العاملة وللشعب»: «وقد اعتبرتُ أنهم «ماتوا» سياسياً واندثروا، منذ أن ساروا في اتجاه القطيعة مع الحزب، أو لن يلبثوا أن يموتوا ويندثروا، وهذا صحيح. لقد ماتوا كجماعة مفروض فيها أنها ثورية، ولكن لن «يموتوا» كخونة وجواسيس ومخربين إلا بالنضال الدائب لفضحهم وعزلهم»^{٣٠}.

ومن المؤكد أنه كان هناك تناغم وتطابق بين موقفي ورثيف وفرج الله من قرار التقسيم، ومن الموقف الصائب من المتقنين، ومن العداء الضمني لعبادة الفرد المهيمنة

٢٥ المرجع السابق، ص ٢٨١ و ٢٨٢

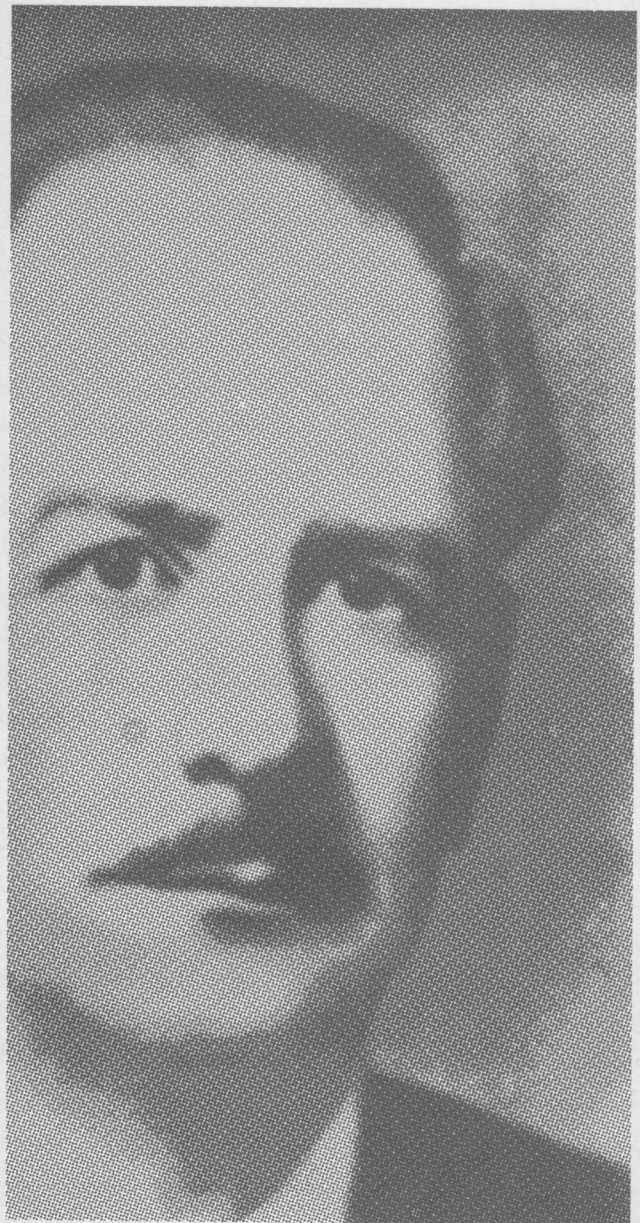
٢٦ المرجع السابق، ص ٢٨٢


٢٧ هو اسم جديد علينا، ولا ندري عنه شيئاً سوى ما وقعنا عليه في كتاب قدرتي قلعجي «تجربة عربي في الحزب الشيوعي» (ص ٢٩٣) من أن خالد بكداش كان لديه «أربعة منازل يبيت فيها، منزل في دمشق، وثنان في عاليه، وشاليه على شاطئ البحر، وغرفة في بيروت بمنزل ماري باشايزيان».

٢٨ فريد فرح: المرجع نفسه

٢٩ المرجع نفسه

٣٠ المرجع نفسه




 رثيف خوري،
 فرج الله الحلوة،
 خالد بكداش

على الحزب والمتمثلة بخالد بكداش. لهذا يقول سالم في رسالته: «لقد كانت نظرتي إليهم نظرة سطحية وغير علمية، نظرة مجردة عن وجود الاستعمار واحتدام النضال الطبقي. ولم أعمق في النظر إلى ما كان يبلغي من «مديحهم» إياي، وإلى مقاصدهم من وراء ذلك. وكنت أشعر أن ذلك المديح مهين لي، ولكنني كنت أحسب أنه محاولة مسكينة منهم لخلق انقسام مستحيل في قيادة الحزب؛ وكنت أحسبه أحياناً نوعاً من «التغطية» لتطاولهم الوقع علي الرفيق خالد بكداش. لكنهم في الواقع كانوا يمدحون في نقصاً وضعفاً، يمدحون خطتي التي كانت تعبيراً عن رغباتهم في الحزب لا عن رغبات الشعب»^{٣١}.

اعتذر الحزب من فرج، فلماذا لم يعتذر من رثيف؟

هذه الوثيقة، «رسالة سالم»، تنضح بالنفاق والرياء والأكاذيب، وكانت وصمة عار ألصقت بسيرة فرج الله. «كان إقصاء فرج الله عن الناس وإبعاده، حسداً من الشعبية التي كان يتمتع بها، والنفوذ الذي يحظى به، والعلاقات الواسعة التي أقامها في البلاد في أوساط أهل السياسة والفكر والثقافة»^{٣٢}. وقد أرسله بكداش إلى حفته في دمشق، أيام الوحدة المصرية - السورية، حيث عذب وقطعت جثته، كما أوضحنا؛ وكان فرج الله متردداً في الذهاب، لعدم جدوى المهمة آنذاك، ولكنه امتثل للأوامر الحزبية. أما بكداش فكان، كعادته، يتعاطى المسكرات في براغ فموسكو، ويجري وراء تنانير النساء، كما في التعبير الفرنسي! ومع تأكيد القادة الشيوعيين في لبنان على أن إرسال فرج الله إلى دمشق كان بإلحاح من بكداش، فإن الرفيق عزيز صليبا يصّر على القول: «وهنا أرفض كل ما قيل إن خالد بكداش تقصّد إرسال فرج الله إلى دمشق لـ «يخلص منه». الذي جرى، وأنا متأكد منه، أن فرج الله أصّر على أن يذهب هو إلى دمشق»^{٣٣}. لهذا عندما انعقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، الذي استقلّ عهدذاك عن الحزب الشيوعي السوري وقيادة بكداش، وذلك في تموز ١٩٦٨، كان من جملة قراراته: «سحب الوثيقة المعروفة باسم «رسالة سالم» من ملفات الحزب بوصفها مناقضة للحقيقة»: «إن المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني يعتبر أن الانتقاد الذاتي، المعروف باسم رسالة سالم، هو وثيقة اضطر رفيقنا الشهيد إلى تسطيرها في وقت كانت تشوب في حياة الحزب انتهاكات لقواعد العمل اللينينية، ناجمة من طغيان عبادة الفرد؛ وبأن الاتهامات التي تضمنتها تلك الرسالة هي اتهامات

باطلة، لا تستند إلى أي أساس، ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تطمس في نفوس الشيوعيين وفي نفوس أبناء شعبنا، صورة فرج الله الحلو المناضل الذي تحلى بالصلاية الثورية وصفاء الفكر والاستقامة الخلقة، والذي عاش حياة الثوري، وكان على الدوام قدوة ومثالاً»^{٣٤}.

ومن حقّي أن أتساءل: لماذا أهمل الحزب الشيوعي اللبناني الخوض، رسمياً ومن خلال وثائقه، في موضوع رثيف خوري ورفاقه، وقد ظلّوا أيما ظلم؛ وبخاصة رثيف الذي عاش هذه التراجيديا وأفعمت نفسه الأبيّة بالمرارة، ومع ذلك ظلّ نبيلاً نظيفاً متعالياً كبيراً؟ وإذا كان هناك من تصويب واعتذار فلم يبدر عن الحزب، كما فعل مع فرج الله؛ وإنما قد خصّته به مجلة «الطريق» عام ١٩٨٢، عندما أصدرت عدداً مزدوجاً لمضي أربعين سنة على صدور «الطريق»، وكتب محمد دكروب عن رثيف خوري كأحد أعلام «الطريق» المؤسسين: «ولكنّ صفحات «الطريق» التي حملت إلى القراء العرب، طوال هذه الأعوام، كشوفات رثيف خوري في ميادين الثقافة والفكر والنقد والسياسة على السواء، حملت كذلك، خلال عام أو أكثر - في آخر الأربعينات وأوائل الخمسينات - صفحات ظالمة بحق رثيف خوري. صفحات لم تكن لتعبّر، حتّى في وقتها ذلك، إلاّ عن ضيق أفق، في الثقافة وفي السياسة على السواء، أصاب الحركة التقدمية عندنا في تلك الفترة، أدّى إلى انعزالها عن الحركة الشعبية وإلى إبعاد العديد من المثقفين الديمقراطيين عنها. ومن هؤلاء رثيف خوري بما يحمله من تراث ثقافي فكري كفاحي، هو تراث الحركة التقدمية نفسها، فلا يصحّ إلغاؤه (وبرهن الزمن أنه يستحيل إلغاؤه) بقرار مزاجي يُطلقه هذا الفرد أو ذاك، مهما كانت الصفة التي يشغلها هذا الفرد»^{٣٥}.

ثم يتحدث محمد دكروب، في مقالته تلك، كيف سعى مع حسين مروّ، خلال انعقاد المؤتمر الثاني للأدباء العرب ببلودان في سوريا، وذلك في أيلول عام ١٩٥٦، إلى التواصل مع رثيف خوري، وكان من المعلقين الرئيسيين على المحاضرات التي ألقيت في المؤتمر. «في هذا المؤتمر وجدنا، حسين مروّ، وأنا، أن إعادة الصلة مع رثيف خوري هي من الأمور الطبيعية والضرورية؛ بل شعرنا، خلال العمل معه، أن قطع الصلة، أصلاً، مع رثيف خوري، لم يكن أبداً أمراً طبيعياً. ورأينا، خلال عملنا المشترك هذا مع رثيف خوري، أن وجهه كله أضاء بفرحة مدهشة، هي مزيج من الاعتزاز، والإعزاز، واللوم، والعتاب العميق، معاً»^{٣٦}. وعندما أصدرت «الطريق»، بعد ذلك بسنوات، عدداً شبة

٣١ فريد فرج: المرجع السابق، ص ٢٨٢ و ٢٨٣.

٣٢ يوسف خطار الحلو: «أوراق من تاريخنا»، ص ٣٧.

٣٣ عزيز صليبا: «العمل السري في الحزب الشيوعي اللبناني...»، ص ١١٢.

٣٤ نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، ج ١ ص ٢٧٢، بيروت كانون الثاني ١٩٧١.

٣٥ محمد دكروب: «رثيف خوري» المنوّر الموسوعي، مجلة الطريق، س ٤١، ع ١ (شباط/فبراير ١٩٨٢)، ص ٢٤٢.

٣٦ دكروب: المرجع السابق، ص ٢٤٣.

يرأسها مفتصب أكثر منه ملكاً، يحيط به جماعة فاقدة الأخلاق، جشعة مثله إلى الكسب والثراء»^{٣٨}.

والدليل الفاضح على هذا الحكم الاستبدادي الرجعي أنه جرى طرد ٥٨ نائباً شيوعياً من المجلس الوطني دفعة واحدة. وعندما احتلت يوغسلافيا من قبل النازي، فإن الحل الأمثل للمسألة الوطنية عند الشيوعيين اليوغسلاف كان بطرد المحتل، وبالجزء في الآن نفسه دون عودة الملكية ومن حولها من أجراء وخونة. وهكذا بُنيت الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية، كما يبنى اسمها على نحو اتحادي، بحيث تتكفل كل قومية في الاتحاد بتطورها وفي الوقت نفسه بتلاحمها مع أسرة الشعوب اليوغسلافية. ويرى تيتو أن هناك ثلاثة أنواع من الديكتاتورية: ديكتاتورية الحاكم المطلق، شأن فرانكو في إسبانيا. وديكتاتورية الرأسمال الفاحش الطامع بالتوسع الاستعماري، ويغطي فحشه الطبقي بقناع من الديمقراطية الكاذبة. وهناك ديكتاتورية البروليتاريا «ديكتاتورية الأكثرية الساحقة من الشعب ضد الأقلية المستثمرة. وقد تبيّنت ضرورتها على أثر ثورة أكتوبر (تشرين)، لتحقيق تعاليم ماركس وإنجلز ولينين وستالين، وللمحافظة على الانتصارات الثورية من الاعتداء الأجنبي على دولة العمال الناشئة»^{٣٩}. وهناك في مقالة تيتو أمران جديران بالتوقف عندهما. إن وجود الاتحاد السوفياتي بنظمه وبمحاحاته الكبرى قد وفر الشرط اللازم، نظرياً وعملياً، لنشوء «نظام اجتماعي أفضل في كل بلد من البلدان». أما الأمر الثاني المهم، ونحسب أنه الشرارة التي كبرت بعد ذلك، فهو تأكيد تيتو أن طريق كل بلد لبلوغ النظام الاجتماعي الجديد لا يماثل طريق ثورة أكتوبر، وخلاف ذلك هو خروج على الماركسية والديالكتيك. «ولكن الشروط الخاصة، وصفة التطور الداخلي، تعين أيضاً الطرق الخاصة للوصول إلى خلق نظام اجتماعي أحسن في كل أمة وكل حالة، وفي بلادنا، للوصول إلى الديمقراطية الشعبية»^{٤٠}.

هذا ما أسعفتنا به مجلة «الطريق» للوقوف على نصّ لتيتو. ولكن عندما تفجّر الخلاف الشنيع بين جوزف ستالين وبروز تيتو ها هي المجلة نفسها، أي «الطريق»، تزودنا بمقالة منتزعة من مجلة الدراسات السوفياتية، عنوانها: تاريخ خيانة، تيتو وعصابته. ومؤدّى هذه المقالة العجيبة أن تيتو وأعوانه هم عملاء للاستعمار، وقد تسلّلوا إلى قيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي، وهم يدعون تنظيم المقاومة الباسلة الطاخنة ضد المحتل

خاصّ برثيف خوري، توجّه بهذا العنوان: «كلمة وفاء أمام رثيف خوري: إن فضل رثيف خوري على «الطريق» كبير جداً. وأصحاب «الطريق» مدينون له بالوفاء، ومدينون له، على الأخص، بالتكفير عن ذنب قديم. والواقع أن ذلك الذنب القديم لم يرتكب فقط بحق رثيف خوري، بل بحق الثقافة إجمالاً، وبحق التفكير العلمي والديمقراطية وبحق الحزب الشيوعي نفسه أولاً وأخيراً»^{٣٧}.

كان من واجب الحزب الشيوعي اللبناني أن يسوّي قضية رثيف خوري وضخه على نحو مبدئي، كما فعل مع موضوع فرج الله الحلو. ولسوف نرى لاحقاً، أن الصفحات الظالمة بحق رثيف خوري، التي حملتها «الطريق»، إبان عام ١٩٥٠ على وجه الخصوص، كانت جارحة ومسفة، وتركت أثراً غائراً في نفس رثيف، ولسوف نعرضها بالتفصيل لاحقاً. فأن تتهم إنساناً راقياً مناضلاً متفانياً أمة، بشكل اعتباطي وعشوائي ظلم مؤرض، على أنه عميل، هكذا بكل بساطة ودناءة، فهذا عمل هو أكثر من جريمة، إنه الاستباحة المطلقة لتاريخ أديب كبير ومفكر نهضوي متميز، بغية تشويهه والخط من نصاعته وسطوعه. وخلال هذه الفبركة الإعلامية ضد رثيف ورهطه من المثقفين، ساقّت الماكينة الحزبية لهم تهمة التيتوية - إن كانت تستوي على أنها تهمة! ونحسب أن أموراً عدّة تقاطعت عهدذاك. فهناك قرار التقسيم الذي صدر بحق فلسطين، وقد أثار بالتأكيد في صفوف الحزب إرباكاً؛ فرئيسه فرج الله الحلو كان أسفاً للموقف السوفياتي الذي يتناقض مع سياسة الحزب التي كانت مناصرة للقضية الفلسطينية بطبيعة الأحوال. ومزّينا ما حلّ بفرج الله من تسفيه واضطهاد من خلال «رسالة سالم»، ورثيف أيضاً كان من رأي فرج الله بالتأكيد. وقد حصل الخلاف الطّان بين ستالين وتيتو، الذي أفضى إلى طرد تيتو والرفاق اليوغسلاف من صفوف الأمانة. وكانت التهمة الموجهة إلى تيتو هي النزعة القومية؛ فهو لم يمثل لأوامر ستالين، وسعى إلى شقّ طريق خاصّ بالتجربة الاشتراكية اليوغسلافية، قائمة على التسيير الذاتي للمصانع.

حكاية التيتوية

كانت يوغسلافيا، بعد معاهدة فرساي، قد تكوّنت من ولايات مشتملة على عدّة قوميات، لكل منها تاريخها الوطني البعيد، لكنّ توحيداً جرى على نحو فيه إكراه، لهذا يقول تيتو: «وكانت يوغسلافيا المركزية ملكية

٣٧ مجلة الطريق، عدد شبه خاص: «رثيف خوري، الكاتب والقضية» س ٤٨، ع ١ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٤.

٣٨ المارشال تيتو: «ديمقراطية من نوع جديد»، مجلة الطريق، س ٦، ع ٥ و ٦ (آيار وحزيران ١٩٤٧)، ص ٨٥.

٣٩ المارشال تيتو: «ديمقراطية من نوع جديد»، ص ٩٠.

٤٠ المرجع السابق، ص ٩٠ و ٩١.

٤١ مجلة الدراسات

النازي، في حين كانوا على صلة مشبوهة بالغستابو الألماني، وتخلصوا من خيرة المناضلين الحزبيين في حركة الأنصار؛ وقد اتصل تيتو بالقيادة الألمانية عام ١٩٤٣، كذلك كان لعصابته اتصال بالقيادتين الإنكليزية والأميركية وتعاون حافل بالجرائم والتخريب^{٤١}. «وبعد تحرير يوغسلافيا، من قبل الجيش السوفياتي، لم يعد في استطاعة العصاة التيتويّة أن تعمل جهاراً. واضطرت، تحت ضغط الجماهير الشعبية، أن توافق، في الظاهر، على الإصلاحات الديمقراطية التي تمت في البلاد. ولكن لما فضحها مكتب الأنباء للأحزاب الشيوعية والعمالية، في حزيران ١٩٤٨، قامت بانقلاب مناهض للثورة، وانتزعت يوغسلافيا من المعسكر الديمقراطي. وسرعان ما اجتازت زمرة تيتو جميع مراحل الخيانة، من القومية البورجوازية، إلى الفاشيستية الخالصة، وأقامت في البلاد ديكتاتورية عسكرية إرهابية»^{٤٢}.

وعلّنا العجب، لأنّ حملة الشتائم التي سنوردها الآن ضدّ تيتو وعصابته، تذكرنا بما ساقه كورس الحزب، وبالأخصّ المدعو وصفي البني، ضدّ رثيف خوري ورفاقه، من شتائم تكاد تكون متطابقة، مع اختلاف الموضوعين والموقعين والحالتين! «إنّ حكومة بلغراد الحالية ليست إلاّ عصابة من القتل والجوايسيس، تعمل لمصلحة الرجعية العالمية، وليست إلاّ أداة في يد السياسة العدوانية التي تنتهجها الأوساط الاستعمارية في الولايات المتحدة وإنكلترا. إنّ حكّام بلغراد، الذين يشكلون جبهة واحدة مع دعاة الحرب الإنكلو أميركيين، يقومون بعمل تخريبيّ ضدّ حركة أنصار السلم، وضدّ الأحزاب الشيوعية والعمالية، وضدّ بلدان الديمقراطية الشعبية، وضدّ الاتحاد السوفياتي»^{٤٣}.

وكانت العبادة لستالين العظيم هي السائدة، وبالتالي فمن يتجرأ على مخالفته ينهل عليه سيل التهم الجاهزة والنعوت الرائجة. وخالد بكداش هو فرخ ستاليني، ينفذ أوامر موسكو، مهما تكن مجحفة بالشأن القوميّ عندنا ومغلوبة. والسوفييات هم الذين كرسوا مفهوم الأنظمة التقدمية بين ظهرائنا؛ ونعلم أنّ هذه الأنظمة باعنت فلسطين، وطحنتنا بديكتاتوريات عسكرية استهلكت نصف قرن من أعمارنا. ولا ريب أنّ رثيفاً وصحبه عانوا، كما مرّ بنا، من عبادة الفرد؛ سواء على النطاق الأمميّ متمثلة بستالين، أو على النطاق المحليّ متمظهرة ببكداش. على أنّ ستالين كان محمّلاً بالانتصارات العسكرية الكاسحة، وبدحر الفاشية الظلامية؛ في حين

أنّ بكداش يحتقّب تاريخاً من السيرة الذاتية المخزية، ومن الافتراءات على رفاقه، وعلى المثقفين منهم بخاصّة، الذين كان يخشى صعودهم فيرميهم بالتهم القبيحة المفتعلة. لا غرابة أن يكون رثيف وصحبه قد مالوا إلى تيتو، ربّما؛ أو أنّهم لم يستسيغوا طرد تيتو ورفاقه، وخصوصاً أنّ تيتو كان بطل المقاومة ضدّ النازي في بلاده، ووحد يوغسلافيا تحت راية الاشتراكية. وصار تيتو رمزاً ساطعاً ليوغسلافيا الاشتراكية، باعتراف الجميع؛ ثم غدا بين ليلة وضحاها خائناً وعميلاً ومعادياً لكل ما هو اشتراكيّ؛ وهي تُهم ثبت بطلانها بعدئذ. فموضوع تيتو فيه جانب قوميّ؛ ورثيف وصحبه كانوا يعانون جرحاً قومياً غائراً، هو تقسيم فلسطين العربية، توطئة لصنّاعها؛ ومرّ بنا أنّ رثيف خوري ترجم كتاب «في زيارة أنصار ماركوس»، كما قدّم له. وقد فعل ذلك بناءً على طلب من اللجنة المركزية في الحزب؛ وحثّه، كما أوردنا سابقاً، خالد بكداش على إتمامه ونشره. والكتاب جميل وحافل، لأنّ مترجمه، رثيف خوري، مقتدر في اللغتين الإنكليزية والعربية، وبالتالي فالسبك اللغويّ مشرق والمعاني مصوغة بلغة عربية راقية. ومن أسف أنّ رثيفاً لم يترجم كثيراً من الكتب، فرصيده منها خمسة كُتب، بما فيها الكتاب الحالي الذي نتحدّث عنه. ومنّ كان يمثل كفاءته الأدبية لجدير بنقل الروائع. ومع أنّ بكداش هو الذي حثّه على إتمام ترجمة الكتاب دون إبطاء والعمل على طبعه، كما أورد سابقاً هاشم الأمين؛ فلا غرابة أن يكون بكداش نفسه، مندفعاً بانتهازيته، عمل على استعمال الكتاب سلاحاً ضدّ رثيف خوري، الذي تريث في إكمال ترجمة الكتاب عندما تفجّر الخلاف بين ستالين وتيتو. لأنّه، في المحصّلة، فالكتاب هو في صالح الرفاق اليوغسلاف الذين كانوا يساندون الأنصار اليونان ويمدّونهم بكلّ عون رفاقيّ. وكان هناك تداخل بين الطرفين، حتّى إنّ الكتاب يأتي على ذكر فصائل العمل اليونانية، المتطوّعة في يوغسلافيا^{٤٤}. على أيّ حال فالتيتوية وجهة نظر وليست تهمة. وكانت النتيجة المأساوية للخلاف بين ستالين وتيتو، أن أفضت إلى اندحار الأنصار اليونان وجيشهم، الجيش الديمقراطيّ اليونانيّ الذي حارب الرجعية اليونانية والجيش الملكيّ والاحتلال الإنكليزيّ المساند لهما. وسبق أن حلّ باليونان الاحتلال الإيطاليّ فالألمانيّ. وهكذا دفع الأنصار اليونان ثمن الخلاف بين ستالين وتيتو، وكانوا ضحية تاريخية له!

السوفياتية:
«تاريخ خيانة تيتو وعصابته»، مجلة الطريق، ص ١٠، ع ٢ (شباط ١٩٥١)، ص ٤٤ - ٤٩.

٤٢ «تاريخ خيانة تيتو وعصابته»، ص ٥٠. مجلة الدراسات السوفياتية.

٤٣ المرجع نفسه

٤٤ أوسكار دافنشو: «في زيارة أنصار ماركوس»، ص ١٤٧.

العراق مثلاً وحنا بطاطو دليلاً: بناء الدولة الوطنية العربية في قبضة جهاز الاستيلاء العصبي الريعي والبيروقراطي

وضاح شرارة

كاتب من لبنان

في الاعوام ١٩٨٧ - ١٩٩١، وهي الاعوام الاخيرة من حرب العراق وإيران، واحتل صدام حسين في اواخرها الكويت وأخرجه التحالف الدولي العريض منها، أن القائد العام إياه عمد في اثناء حرب العراق وإيران الى فصل اسلحة الجيش المتفرقة والمتضافرة (سلاح الدبابات، سلاح الجو، سلاح المدفعية...) الواحد من الاخرى، وسلّخها عن قيادة الاركان التي تتوجها وتنسق عملياتها، وناط بالقائد العام وحده العلم بـ«كل شيء»، وحصر العلم بنفسه. ولم يستثن، بدهاء، ميدان الحرب المستعرة العراقية - الايرانية، من تفريق الاسلحة والتستر على مجريات الحرب ووقائعها. فقاتل سلاحا المشاة والدروع من غير تنسيق مباشر وميداني مع سلاح المدفعية والطيران ومع الاستخبارات، ومن غير ابلاغ قيادة الاركان بخطط القتال والعمليات المزمعة والمتوقعة. فلم يخول رئيس الاركان، وهو قمة مراتب الامر، طلب مهمة تتولاها القوة الجوية، وحظر عليه اصدار أمر مباشر الى مدير الاستخبارات العسكرية. فكان «كبار» القادة العسكريين والسياسيين، على ما قال نزار خزرجي في ٢٠٠٤، وهو في عدادهم، تبلغهم اخبار الجبهة وحوادثها الخطيرة، مثل رد الايرانيين وهجماتهم عن الفاء، من الاذاعة. وعلى شاكلة صدام حسين في الكويت، وقبله، قاتل ابن عمه علي حسن المجيد «الكيمائي»، الكرد العراقيين بوحدات من الجيش الشعبي ومقاتلين حزيين، وبعض المتطوعين الكرد، وقطعات عسكرية اقتطعت من الجيش النظامي «العام». وإلى هذا، «استقلت» هيئة التصنيع العسكري بمواردها وأجهزتها واستخباراتها وخططها، ونصب صهر صدام حسين رئيساً عليها، قرينة على إخراجها من هياكل النظام وإحاقها بقائد «كل شيء» العام قبل ان يهرب الصهر ويندم ويعود ويقتله عدي صدام حسين بيده. (أوجزتُ الحلقات الـ ٣٤

١- تقديم
العراق وسوريا ومصر من اليوم الى الامس
في ثاني يوم غزو القوات العراقية دولة الكويت مطلع آب ١٩٩٠ أبلغ القائد العام للقوات المسلحة الغازية، وهو صدام حسين، رئيس اركان الجيش الفريق نزار خزرجي أنه، أي القائد العام، «حرر» الكويت بـ«القطعات التابعة (للقائد العام) مباشرة، وليس بقطعاتكم». وهذا رواه الخزرجي نفسه الى احدى الصحف العربية الدولية غداة سنة على غزو القوات المتحالفة، الاميركية والاوربية، العراق، ودخلها بغداد في آذار ٢٠٠٣. فالقائد هو أمين عام الحزب الغالب، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، رسمياً و«دستورياً». وهو فعلاً يعلو الدولة وهيئاتها وإداراتها وأجهزتها، وفكرتها إذا جازت العبارة، من طريق حرسه الجمهوري الخاص. ويخوض الحرب الخارجية الاقليمية - وهي سرعان ما انقلبت دولية، من وجه، وأهلية (حين انفجار الانتفاضة «الشعبانية» الشيعية، وقيام شيعة الفرات الاسفل على القوات الصدامية المنسحبة من الكويت)، من وجه آخر - بقواته الخاصة، ويقصي الجيش النظامي عن عمل عسكري وسياسي استراتيجي هو الاقرب الى مقومات كيان الدولة وسيادتها، وأشد القرارات تعريضاً لامتحانها. والحرس الجمهوري، في عراق ذلك الوقت أو في سوريا اليوم أو في ليبيا الاستيلاء القذافي الطويل، ليس قوة خاصة، على معنى اللفظة الدقيق، لا تجنيداً ولا تسليحاً ولا تمويللاً ولا رتباً. فما ينسبه الى الخصوص الرئاسي، ويحملة عليه، هو معارضته بالقوات المسلحة وعمومها، وحمل القوات المسلحة «الرسمية» والنظامية على كيان منفصل ولا يبعد ان يكون مناوئاً أو منافساً على أضعف تقدير. ويروي نزار خزرجي، رئيس اركان الجيش العراقي

التي تكلم فيها مسعود بارزاني ونزار خزرجي وصلاح عمر العلي وحامد الجبوري... وعلقت عليها في صحيفة الحياة في ٢٠٠٤/٤/٩.

وشبّه هذه الوقائع التي توالى على سردها أعيان «الدولة» العربية الصدامية بنظائر وأشباه فشّت وشاع العلم بها منذ أواخر ٢٠١٠ وما بعدها: قيامٌ تونسيين كثر على دولة زين العابدين بن علي ورهط زوجته، وقيام ثورة ملايين المصريين على حسني مبارك ووارثه المفترض وجمعية رجال الاعمال «العميقة» ورجال الدولة التي لا تقل عمقاً، وخروج ليبين افواجاً بعد أفواج على «العقيد» معمر القذافي وأولاده وعشيرته وحلفائه، وتقوُّس جماعات سورية على نظام وصفه المتظاهرون والنشطاء والمقاتلون بـ«الاسدي» ونسبوه الى الرئيس وأبيه من قبله وعصبيتهما. وتشترك هذه «الدول»، وهي انظمة تسلط واستيلاء وتصريف أمري، في حل الدولة الوطنية والاقليمية، وهياتها (السياسية والدستورية) وإدارتها (البيروقراطية والعسكرية والاقتصادية والخدمية)، وإذابتها جميعها في إرادة «سلطان» واحد ومشينته، وذلك على مقادير مختلفة ومتفاوتة.

... صاحب الدولة العراقي

ففي عراق البعث الصدامي، تصدعت الابنية التمثيلية والتنفيذية والقضائية، والاجسام الادارية والاقتصادية والعسكرية والامنية، تصدعاً كاملاً. وتولى الجهاز الحزبي الامني، وعلى رأسه قائده «الاعلى»، التصريف والتدبير والبت محل الدولة المفترضة، بعد مصادرتها على أدوارها ووظائفها ومحلها المادي والمعنوي. ودوائر العلاقات والروابط الاهلية، العشائرية والمحلية والقومية والمذهبية، والاجتماعية، التي عجز جهاز الحزب عن استدخالها، والاستيلاء عليها، جمّدها موقتاً، وحال بينها وبين التأثير في سياسة السلطة واجراءاتها. وقمع بالقوة المسلحة بوادر الحياة المتململة في عروقها ومجاريها. وانتهى الامر بالرجل على رأس حزبه و«دولته» الى ما تقدمت روايته على لسان قائد أركان جيشه في ٢٠٠٤: تقطعت عرى اكثر اجسام الدولة حاجة الى قيادة ووحدة مركزيين، وتفرق السلك العسكري صفوفاً وكتلاً وقيادات آلية وقطاعية من غير صلات أفقية أو عضوية متكاملة ومتضافرة، وتولى التنسيق بينها رأس أمر يعلوها ويتسلط عليها. وهو «شرط» دوامها، على قول ماركس في الجماعة الأسبوية وعلاقتها بسلطانها وحاشيته

الادارية والكهنوتية. وعلى مثال عثماني ومملوكي عريق، تصدّر صدام حسين، ورهطه الاقرب، مراتب القوة. ولكن صدارته لا تفترض تسلسل المراتب، وتعلق المراتب بعضها ببعض، واقتسام اصحابها اعمالاً يشترط إنفاذها اضطلاع أصحاب مرتبة أخرى بإنفاذ قسم أو شطر من عمل. فصدارته إنما ركنها القوة المنفصلة التي تتمتع بها عصبيته، ويسعه إعمالها في كسر الكتل العسكرية الاخرى، النظامية، أو الاستغناء عنها، على ما صنع الرجل في «تحرير» الكويت، وصنع ابن عمه وذراعه في حملة الانفال على حلبجة وغيرها من بلاد البارازانيين. فهو «أمير (مئة) ألف» أو «أمير (ألف) ألف» أو أكثر. وهذا سهمه أو «ديوانه الخاص»، على قول العثمانيين في املاك سلطانهم التي يستقل بها عن ملك الدولة، ويقطعها من هذا الملك، وهي جزء من غنائم جيش الدولة التي يتربع في سدّتها. فلا تستقيم «الدولة الوطنية والاقليمية» دولة واحدة ومتماسكة إلا من طريق رأسها، الغالب على كتلها وأجزائها بقوة مواردها وتسليحها وتجهيزها هي من الموارد العامة، ولكن عصبيتها ولحمتها هما عصبة أمير الولاية أو «الدولة»، على قول عباسي، ولحمته.

... صاحب (بعض) الدولة السوري

وما أنجزه صدام حسين وجهازه أنجزه بعضه حافظ الاسد ونظامه في سوريا، ولم يرد ربما إنجازه كله أو على الشاكلة نفسها. فهو أبقى على بعض المسكة الذاتية للقوات المسلحة ومراتبها المختلطة، ولكنه عزل جهاز المراقبة الامنية والاستخبارية عن جسم الجيش، وأوكل المراقبة الى اجهزة متنافسة، رتبها على مراتب ودرجات، وقدم بعضها على بعض، وربط به مباشرة أقواها دوراً. وعزل في خضم الصراع الاهلي الدامي «قوات خاصة» كادت ان تكون عائلية، فقاتلت جماعات أهلية بعضها مسلح وسحقته. وقاتلت قوات مسلحة نظامية أخرى هي قوات رأس النظام، أي الحرس الجمهوري. وخلف هذا القوات الخاصة على حماية رأس النظام من بعض جيشه، وليس من جماعات سورية منتفضة عليه وعلى سلطته. واتسعت الادارة «المدنية»، شأن الحزب الجماهيري الفضفاض، وشأن مراتب الكتل الاقتصادية وجماعات المتعلمين، لأصحاب الولاء الجزئي أو البارد، وللعازمين على الخوض في «السياسة»، وأصحاب مهارات تقنية. وعلى هذا، وغيره مثله، رعت سياسة الاسد الاب رعاية يقظة وحذرة هوامش استقلال بعض المرافق عن قيادته المباشرة

على دمج خاص النظام، وحلقته القريبة، في عام أو
عمومية وطنية وشعبية، وفي عامية أهلية صبغت الحياة

تشارك هذه «الدول» [من النمط
البعثي العراقي والسوري]،
وهي أنظمة تسلط واستيلاء وتصريف
أمري، في حل الدولة الوطنية والاقليمية،
وهيئاتها (السياسية والدستورية) وإدارتها
(البيروقراطية والعسكرية)
والاقتصادية والخدمية، وإذابتها
جميعها في إرادة «سلطان» واحد ومشيتها

المصرية بصبغتها الى اليوم. وغلبة العمومية الوطنية
والعامية الاهلية أدت دوراً راجحاً في إظهار «الانحراف»
اللاحق عن معياري العمومية الوطنية والعامية الأهلية،
وعن متربتهما المتفرقة من مساواة معنوية، وامتنال
(شكلي) لقواعد الانتداب والتكليف، وإحجام عن غلق
دائرة الجهاز غلقاً محكماً... فقياساً على المعيارين - وهما
انتهى بهما الامر الى الذواء وانقسمت الجماعة الوطنية
على وجوه أهلية ومحلية واجتماعية انقساماً عميقاً،
وعلى متربتهما - لا يصح إنزال مصر «الناصرية» لا
منزلة سوريا ونظامها الاسدي، ولا منزلة العراق ونظامه
الصدامي بالاحرى. ولا محل للمقارنة بين مصر هذه وبين
ليبيا ونظامها القذافي، «الناصرية».

ديوان الخاص

وهذه الحال ليست بعيدة من مصائر حركات الاحتجاج
الديموقراطية (في اوائلها) والمعارضات في البلدان الاربعة،
مطلع العقد الثاني الجاري من القرن الواحد والعشرين.
فحيث حلت «الدولة» في الحاكم وجهازه القريب، وتسلط
هذا على مرافق السلطة، وأخرج «ديوان خاصه» من أبنية
الدولة المفترضة مشتركة ومتماسكة، ولو شكلاً، وعارض
هذه الابنية بـ«ديوانه»، أطفأ «القائد» محاولات الانشقاق
والمعارضة، وسحقها في المهده. فلم تفلح محاولة انقلاب
عسكري واحدة على صدام حسين وجهازه المركب
والمرقع والمجلوب من مصادر متنافرة. وكذلك حال معمر
القذافي طوال ٤٢ سنة تامة. ف«اقتضى» التخلص من
الرجلين ونظاميهما غزواً عسكرياً اجنبياً مدمراً، ضخماً
وطويلاً، في الحال الاولى. ولم تسهم حركة داخلية ولو
ضئيلة في إسقاط رأس الجهاز. وقام انتزاع الرفاعة

والخاصة، وحرصت على التستر على «ديوانه الخاص»
بواسطة تقديم وتأخير معقدين ومختلطين وزعا المكاسب
والادوار، والظاهر والخفي، على نحو يعصى الاقتفاء
والتقصي. وأسدل على هذا كله خطابة قومية وصراعية
وعالمثالية، سورية ومعمية. وفاقم الالتباس وقواه انتهاج
سياسات خارجية، اقليمية ودولية، أرادها الوجه البارز
من النظام ورايته، حاذرت على الدوام الحسم. وترجحت
بين مناح ومنازع متضاربة. فشبهت لأصحاب الآراء
والاهواء المتناقضة تعليل هذه السياسات على حسب
آرائهم وأهوائهم (فذهب باتريك سيل، منذ نحو السنة،
الى ان تشدد بشار الاسد الفلسطيني الوطني، وأبيه من
قبله، لم يخرج عن طلب المفاوضة وتوسيط الوسطاء،
بينما ذهب ناهض حتر، العربي الصارم، في الاسبوع
نفسه، الى ان مرونة النظام السوري البعثي ومفاوضاته لم
تؤل يوماً به الى توقيع اتفاق وابرامه).

الفرق «الناصرية» المصري

والصيغة العربية الثالثة في الخط البياني المتدرج هذا،
أو عليه، هي «النظام الناصري» وأطواره الكثيرة منذ
مراحلته الاولى، وتقلبه بينها، الى حين سقوط الرئيس
السابق حسني مبارك. وأجمل متظاهرو الحركة المصرية
الديموقراطية والمدنية (في حلتها الاولى) هذه الاطوار،
وجمعوها في «ستين سنة» احتسبوا جملة متصلة،
وغلبوا وحدتها - وسمة هذه الوحدة هي تسلط الرئاسة
وجهازها على الحكم والتدبير و«إرادة الشعب» - على
فروعها ومنعطفاتها. والحق ان هذه السمة، وهي تجمع
في باب مشترك مراحل الانظمة المصرية المصرية
و«الناصرية» المتعاقبة، تجمعها كذلك الى النظامين
الاسدي السوري والصدامي العراقي كذلك. ولا ينفي
الباب المشترك، او السمة المشتركة، الفرق الصريح.
وما بانث به الانظمة المصرية «الناصرية» من النظام
السوري الاسدي، والنظام الصدامي العراقي، يفوق
الفرق بين النظام الاسدي وبين النظام الصدامي. فالاولى
أقرت للأبنية السياسية، ولو من طرف اللسان، وللأبنية
الادارية والعسكرية والاجتماعية والتقنية، باستقلال
معايير عملها الداخلية بعض الاستقلال. فلم تعد الى
تخطيطها وتقويضها قبل إلحاقها في خدمة جهاز الرئيس
القائد وإراداته، على رغم «تطهيرها» السياسي والاداري
والاجتماعي الواسع والمستمر للطايف المتصدر السابق.
وهي حرصت، في مرحلتها الاولى على اضعف تقدير،

أسابيع من التظاهر والاعتصام والتعبئة. وإلى النهوض الشعبي الحازم والمرصوص، وهو قرينة قوية على دوام مجتمع لا يفتقر إلى الروابط الداخلية ولم تنقسمه العصبية الحزبية، اضطلع تحفظ بعض ابنية الدولة عن بعض سياسات حسني مبارك وعزمه على توريث ابنه على وجه الخصوص، بدور راجح في تخلي الرئيس العسكري الثالث وتنحيه عن الرئاسة. فتضافر على الاقامة أو العزل جهز أجزاء متفرقة من المجتمع المصري المتنازع وبعض هيئاته «الوسطى» المأزومة رفضها تبعات دوام الجهاز الحاكم منذ «٦٠ سنة»، وتحفظ «جهاز القوة» الاول وأبرز أبنية الدولة «الناصرية» عن تأييد الرئيس الأقل وقمع حركة المعارضة بالحديد والنار والبلطجية وذو الفتن. وحركة المجتمع واستقلال قيادة القوات المسلحة بالرأي (واصفاؤها إلى مشورة اميركية لا يبطل الاستقلال هذا) دليلان على دوام حيوية حقيقية في الجسم الوطني المصري. وهذان أعوزا الجسم العراقي المتصدع، والمتناثر «مجتمعات» أو جماعات أهلية كثيرة وكتلا وأجهزة متباعدة ومن غير رابط.

وترجحت سوريا الراححة تحت وطأة الجهاز الاسدي بين الحد العراقي (الصدامي) والحد «الناصرى» المصري. فلم يعجز السوريون، بعد نحو نصف القرن من أنظمة بعثية متصلة على هذا القدر أو ذاك، عن المبادرة إلى حركة احتجاج بطيئة دابة ومتعاطمة الاتساع على تسلط «عشيرة الاسد» أو «عائلته»، على قول معارضين راسخين، وعلى سوس جهازه الامني والعسكري عموم أهالي سوريا بالإذلال والتهميش والمصادرة. ومن وجه آخر، تماسكت أجهزة القوة والادارة والاعلام التماسك الذي يقي حلقة الحكم العليا التفسخ أو يُقَدِّر هذه الاجهزة على القيام بالتحكيم في الخلاف الحاد والمستعصي. ولكن المبادرة إلى حركة الاحتجاج، من تظاهرة درعا في الايام الاولى إلى اعتصام ساحة الساعة بحمص في ختام الفصل الاول فالاحتشاد في ساحة العاصي بحماة بعدها بأيام، لم تكن جامحة، وانتقلت مترددة ومتحسبة من الجنوب الحوراني (غير الدرزي) الزراعي والبدوي «المزدهر» ومصدر بعض «رجالات» النظام الصوريين والديبلوماسيين الاداريين (مثل فاروق الشرع وفيصل المقداد)، إلى الوسط السوري والعمود الفقري المدني والتاريخي، على قول مريم عباسية وسيريل روسيل ومحمد الدييات، في محور دمشق - حمص - حماة - حلب ومقارنة بالمحافظات الساحلية ومحافظات

الاميركية تمثال صدام حسين الصامد على قاعدته، عنوة، في ساحة الفردوس قرينة على اضطلاع الغازي الاجنبي وحده بعزل جهاز الحاكم ورأسه، ووقف الجمهور، ما عدا شقه الكردي النازع إلى تقرير مصيره متحفظاً أو متفرجاً، ومتوجساً في الأحوال كلها. ولم تتمرد القوى المحلية والاسلامية الليبية المسلحة على «العقيد» المزمع إلا بعد أن أمنت تقييد القوات الاجنبية، البحرية والجوية، ذراعه العسكرية. وفي كلتا الحالتين، خرجت الجماعات الاهلية من عباءة النظام المتسلط وهي مقيمة على صفتها. و«مقيمة» غير دقيقة: فالصفة الاهلية، العشائرية والمذهبية والدينية والمحلية والقومية (الاثنية) وهي فروع على باب أو أصل أهلي، كانت الملجأ الذي أحتمت به الجماعات وأوى إليه الافراد، بوجه تسلط الجهاز المستولي. وتوسل الجهاز بأبنية الدولة، ومحلها المركزي والجامع من الجماعات والمرافق الاجتماعية والاقليمية، إلى مصادرة «أهل الضعف» - وهم من أضعفت علاقات السوق الرأسمالية عصبيتهم فنزحوا إلى المدينة وزاولوا عملاً مأجوراً في مرافقها، ودرسوا في المدارس الجديدة، وتزوجوا من غير قرابتهم وملتهم، وتحزبوا بغير عصبية الأهل - على مواردهم ونفوذهم وقوتهم. ولعل السبب الراجح في الانكفاء هو اشتباه موقع الدولة (العربية) في عهدة الاستيلاء الجهازى، العشائري (العصبي) والبيروقراطي (العسكري الامني والاداري). فهجم الجهاز المستولي من موقع الدولة الوطنية الاقليمية، وموارد قوتها وعوائدها، على الجماعات الاهلية والقوى السياسية والاجتماعية، وألحق أبنية الدولة البيروقراطية بعصبية اهلية وخصوصية: القذافة والتكرارة والقراحة وضباط الجيش المصري، وحمل توريث الابن (البكر إذا بقي حياً ورغب في الميراث) بالنص والجهر، أو بعزيمة وقول خافت، على حق ثابت وغير منازع. واحتسب قدراً ان يكون الحاكم التالي عدي صدام حسين وباسل أو بشار حافظ الاسد (وولد بشار حافظاً الثاني) وجمال حسني مبارك وسيف الاسلام معمر القذافي... وذلك في اطار دستوري، وفي رعاية مجالس شعب منتخبة.

أبنية دولة... متحفظة

وعلى خلاف العراق، وعلى الضد من مصادرة الجهاز الصدامي أبنية الدولة واحتكاره التصرف بها، وسع حركة شعبية وعامية مصرية عريضة، عُزل رئيس الجهاز المستولي على أبنية الدولة منذ ٢٩ عاماً في غضون ٣

يحل «دولة العراق» محل «الامبراطورية الرومانية». فما يتناوله العمل التاريخي والاجتماعي الكبير يتقيد فعلاً بأجزاء العنوان، ولكنه يفيض عنه ويعالج ما بين الطبقات الاجتماعية من منازعات ومهادنات وانتلافات، وما يعمل داخلها من شقوق وخلافات، ويصيبها هي وأحوالها وعلاقاتها حين تبادر، أو تنخرط بعض جماعاتها وكتلتها في «السياسة»، وتتولى إدارة الدولة أو بعض مرافقها أو تعارض هذه الادارة وتكرها..

ولعل عقدة المعالجة التاريخية والاجتماعية في عمل حنا بطاطو هي ميزان علاقات القوى الاجتماعية، وهذه فوق الطبقات أثراً وأوسع منها وأكثر تعقيداً، بجهاز الحكم وأبنيتها، وميزان علاقات الجهاز والابنية بالقوى الاجتماعية والجماعات. وميزان العلاقات ينبغي حمله على المنازعة. وغاية المنازعة في هذا السياق السياسي الاجتماعي (المجتمعي) هي الاستيلاء «والغلبة في التكوين» (ابن خلدون)، وعليه، وحيازة العصبية الغالبة الدولة حيازة جامعة ومانعة. والمصطلح الخلدوني لا يتستر ولا يراد به التستر على المدلولات الجديدة والطارئة على الفاظ المصطلح: فالعصبية ليست اليوم لحمة القبيل النسبية والدموية، لا الحقيقية ولا المتهومة والدائرية (فتتمسك العصبية في الحال الاخيرة بالاستيلاء والتربع في رأس الدولة، وهي سبق لها ان تولت لتعليل الاستيلاء وابتدائه). وبين معنى العصبية «الاول» وبين معناها اليوم وقائع تاريخية واجتماعية ضخمة ليس أقلها تبلور السوق الرأسمالية وسلعها وتداولها، وتصدر الدول - الامم العلاقات الدولية السياسية والعسكرية والتجارية، وانقلاب ميزان القوى بين الدول - الامم وبين السلطنات وأقوامها وبلادها، وشيوع المدن والمواصلات السريعة، وظهور المنزع الى وضع العبارة على موضوعات وضبط تلك على هذه..

وتفضي هذه الوقائع الى تصديق رابطة النسب والتوهم في القبيل، وإلى صوغها صيغة مختلفة. فتغلب دائرة الشعب (- الامة)، على معنى عرقي ودموي وتاريخي اقليمي وتراثي معاً، على دوائر النسب والجوار القريبة والمعروفة، وتلحق الدولة الوطنية والاقليمية (الحديثة) بهذا المعنى، وتحمل الاستيلاء بالقوة والتروّس على حلول دائرة الشعب (- الامة) في القوة المستولية ورأسها وجهازها. والدولة في «عصبية الدولة» المحدثه لم تبق القلعة وديوان العسكر وديوان الجباية ومشیخات مذاهب الفقه والطرق الصوفية وطوائف الاصناف. فهي أجهزة سيطرة واقتطاع وجمع، من غير شك، ولكنها لا تصدر عن فوق

الجزيرة («سوريا حاضراً»، أكت سود، باريس، ٢٠٠٥). فتعشرت على أبواب القطبين، الدمشقي والحلبى وقُشّت في الوسط قبل أن تتغلغل في أرياف الشمال والشرق، وتعود منها الى المدينتين الكبيرتين المتحفظتين والمحميتين، عنوة. فوسع النظام، وكتلته العشائرية الاهلية وأجهزته وحلفاءه وصنائه، التماسك قبل التمرس والتخندق في الحاميات والثكن والنواحي، وشن الهجمات الشرسة على مواقع حركة المعارضة، وحصارها وتقطيع أوصالها. ولكن العنف الهائل لم يفلح في خنق الحركة. وهي استقوت بعض الشيء بتساقط أجزاء من «الدولة» الاسدية وانشقاقها عن الجهاز المتسلط. فهجر الجيش النظامي نحو ثلثه. وفرقه الباقية (الى آذار ٢٠١٣) والفاعلية هي المسلحة تسليحاً اختصاصياً ومركزياً «سوفياتياً» (الطيران الحربي والصواريخ في المرتبة الاولى)، على شاكلة فرق القوات العراقية الصدامية، ويلحمها برأس الحكم ويلحم بين أفرادها عصب أهلي ومذهبي مشترك. وحال انقسام المجتمع والدولة وأجهزتها وتقوض شطر من الدولة عليها والتحاقه بالانشقاق الاخلي، بين اقطاب المجتمع الدولي والمجتمع الاقليمي وبين الانخراط المباشر والعلمي في الحروب السورية وفرقها الكثيرة البقاع والألوان والمصالح. «فحمى» المركب السوري، وجمعه (على غير استيفاء) استيلاء جهاز عشائري وبيروقراطي وبقاء رمق حياة في مجتمع منهك وتجدده، البلد من التدخل العسكري الدولي وابتلاه بحروب أهلية طويلة الامد تنصدها حرب جهاز الدولة المستولي على رعاياه ومعارضاته وجماعاته الاهلية.

٢ - حنا بطاطو... عصبية الدولة

وفي مرآة هذا الوصف الاساسي (على معنى تناوله الاسس والاركان)، والنمذجة الموجزة التي تبعتها، بعض ظلال العمل الذي خصّ به حنا بطاطو (١٩٢٦ - ٢٠٠٠) الفلسطيني المقدسي الميركي، العراق، ووسّمه بعنوان أضيق من موضوعاته هو «العراق/الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني الى قيام الجمهورية» (١٩٧٨، برنستون يونيون برس، الترجمة العربية ١٩٩٠، بيروت، ١٩٩٠، مؤسسة الابحاث العربية، تولاهها عفيف الرزاز) في ٣ كتب أو أجزاء و٧٤ فصلاً. وعَمَل بطاطو، على زعمي، قد يصح وسمه بتضمين وسم كتاب سابق وذائع الصيت هو «تاريخ أفلو الامبراطورية الرومانية وسقوطها» لادوار غيتون البريطاني، على ان



جوهري ومنفصل أو مرتبة، بل تتولى إجراء العقد والحل بواسطة قواعد انتاج وتوزيع وترتيب تقرها، وتتعهد إنفاذها، وتشمل «الرعايا» كلهم وتعرفهم، وتوحدهم على اشتغالهم. فهم رعايا الدولة الوطنية الاقليمية ليس من طريق جماعاتهم وبلادهم، من قبل (ربما) من بعد، وإنما من طريق دخولهم تحت قواعد الإجراء العامة والمفترضة.

وما صنعه صاحب «العراق/الطبقات الاجتماعية...» من غير ان يعلن وينته، ووراء رواية تقليدية دقيقة رصعها بسير وترجمات وبيانات إحصائية ضعيفة الدلالة - هو تعقب انقلاب علاقة الدولة بالجماعات الاهلية و«مجتمعتها»، من غير افتراض فصل جوهري يترتب على التعريفات والحدود فوق ما يترتب على

فحيث حلت «الدولة» في الحاكم وجهازه القريب، وتسلبت هذا على مرافق السلطة، وأخرج «ديوان خاصه» من أبنية الدولة المفترضة مشتركة ومتماسكة، ولو شكلاً، وعارض هذه الابنية بـ«ديوانه» أطفأ «القائد» محاولات الانشقاق المعارضة، وسحقها في المهـد

الوظائف الفعلية وأدائها. وقادته تجريبية عنيدة لا تشترط معياراً إلا الاحاطة التاريخية (الزمنية الطولية) والاجتماعية (المتزامنة العرضية)، الى تشخيص فعل الجماعات الاهلية في قلب أبنية الدولة وثقلها وملاحظة تبعية هذه الابنية وعملها للجماعات وعصبياتها ومصالحها، وضعف استقلالها عنها. فهو لا يتناول مثال دولة معيارياً، وطنياً جامعاً، و«عقلانياً» قانونياً وبيروقراطياً، وخذته في سيطرتها وهيمنتها وتحكمها «طبقة» اجتماعية واستطراداً سياسية مؤتلفة من مصالح كثيرة لا تكف عن التنازع وتمتنع من التناحر في آن.

وعلى الشاكلة نفسها، لا يفترض حنا بطاطو مجتمعاً يجمع بين جماعاته وطبقاته وأفراده انفصاليها (وانفصالهم) من الدولة، وقيامها (وقيامهم) بإزائها إلماً متصلاً إن لم يكن واحداً. فـ«دولة» بطاطو العراقية، إذا جازت العبارة، أهلية وعصبية من أدناها الى اقصاها. ولكن وظائفها الطارئة والمركبة، الناجمة عن إنشائها عن يد سلطة احتلال بريطانية عالمية أو دولية ورأسمالية، نصبت في منزلة ملزمة بتدبير أو إدارة أجهزة وأقاليم وموارد وجماعات على معايير تداول وتوزيع وترتيب يفوق تعقيدها بما لا

يقاس معايير السلطة والغلبة الاهلتيين، ويبين منها او يختلف عنها مبانة قوية. والمجتمع الذي ضوى مثال الدولة الناشئ، لئن أقامت جماعاته ظاهراً على صيغ علاقات وأعراف سائرة، اقحمتها «الدولة» الجديدة، ومبانيها وسياساتها، في حاجات ومشاكل وسبل لا عهد لها بها من قبل. وأقحمت عليها جماعات جديدة ولدت من مرافق الادارة والعمل والتوزيع والاقامة والامن... الجديدة. ووصلت «الدولة» والمجتمع بالخارج، ودوائره وروافده المتعددة، الاقتصادية السوقية السلعية والمالية والعسكرية والقانونية والثقافية، صلات غير مسبقة نوعاً وكماً. وعاد هذا على موقع «الدولة» والسلطة والادارة بوظائف وضوابط لم يعرفها مثال الامر («الامير») السابق.

وأتاح توسع صاحب الكتاب في تفصي احوال العراق، جماعات وطبقات، وأبنية سلطة وإدارة، وعوامل تأثير وموصلات تأثر، صرف المعالجة الى المسألة السياسية، والدولة في القلب منها، ومحلها من اطوار الاجتماع (السياسي) العراقي وبعض جواره العربي. وعلى حين تبدو اليوم المعالجات الاقتصادية التي تناولت البنية الرأسمالية الداخلية والاستثمارات الاجنبية في هذا البلد أو ذاك (وفي هذا القطاع أو ذاك)، ظرفية الدلالة، وعلى هذا فائدة وعفى عليها تقادم الوقت وانقلاب الاحوال، تحتفظ معالجة بطاوط الاجتماع السياسي العراقي على ثنية تشابك الدولة والمجتمع طوال فوق قرن من الزمن - من نهاية العهد المملوكي في ١٨٣١ الى طلائع اقضاء صدام حسين احمد حسن البكر في النصف الثاني من عشر ١٩٧٠ - بدلالات راهنة قوية. فهو، على رغم اتخاذه أنموذج «غو التخلف» خطأ وصل به التغيرات العميقة الطارئة على المدن النهرية والارض ومكانة المشيخة والزراعات ومنزلة الملك وأجهزة الدولة وموارد الاقتصاد النفطي بأحوال «الاسواق العالمية (ج ١ من الترجمة العربية، الفصل السابع، ص ١٣٨) و«السوق العالمية الصناعية» (ج ٣، ف ٢٤، ص ٤٢٧)، لم يتأخر مرة واحدة عن إدراج حلقات الخيط في دوائر منازعات القوى السياسية والاجتماعية على الدولة ومقاليدها ومرافقها. فافتفى من غير انقطاع أدوار ارساء سلطة مركز ضيق متحركة في مرافق الاجتماع السياسي العراقي كلها، من طريق اقضاء مصادر النفوذ والمنازعة و«استئصالها» مصادر النفوذ والمنازعة وخنقها، ومن طريق السطو على موارد الجماعات وقيامها بنفسها وروافد هذا القيام المادية والمعنوية.

فوسع المركز الضيق أو ذرى الطاقم الحاكم، وهو انتهى بعثاً صدامياً وابتدأ عراقياً وعسكرياً «شيوعياً»، بسط سيطرته أو قبضته المباشرة والاسمية على «أجهزة الدولة» وهيئاتها وإداراتها، من فوق، وأعمل خنقاً وحصاراً وقمعاً في مرافق الاجتماع السياسي، من تحت وفي الابنية الوسطية، من غير أن «ينجز» استئصال مقومات الجماعات الاهلية وعواملها. والحق ان هذه «المهمة» ليست في متناول قوة سياسية، بالغاً ما بلغته من التجريد الاجتماعي والاهلي أو من العمومية السياسية. فكيف بهذه القوة وهي لا بسط المادة الاجتماعية والاهلية العراقية ملابسة حميمة وقريبة أفضت بها الى إقحام معايير هذه المادة وأحكام عملها في ثنيا «الدولة»، وإلى الحاق «الدولة» بسيطرة كتلة أهلية متقلبة بددت التجريد السياسي وإرهاصاته الضعيفة، وجعلت المجتمع ركماً متنافراً من الجماعات المفككة والروابط المتجددة والمتكسرة. ومثل التجريد الاجتماعي والاهلي الذي ينشده ضمناً منطق السيطرة السياسية هذا، على مثال «ناصرى» أو أسدي أو صدامي، هو ثمرة انقلاب وتحول تاريخيين واجتماعيين مديدين، ويحتاج انعقاد الثمرة الى قرون. ولا يملك اصحاب هذا المنطق أدوات تصوره أو تفكره. وهم نهب لترجح عميق ولد من نازع الى سلطة شاملة أو كيانية (توتاليتارية) وعدت أو لوحت بها نشأة الدولة الحديثة عن احتكار الوالي القوة المشروعة أو عن عقد اجتماعي تنبثق منه إرادة جامعة وعمومية، و(ولد) من «قصور» المادة الاجتماعية والتاريخية المتقطعة والمجزأة، عن تلبية احتياجات النازع الى السلطة الشاملة أو الى السلطة المركزية الراسخة. وغذى الترجيح، ونهبه، تدافع النازع هذا أو ازدواجه: فالتجريد الاجتماعي والاهلي الذي لا غنى عنه للسيطرة السياسية «الكاملة» يهدم أركان الكتلة الاهلية والحزبية المستولية، ويفتت لحمتها العصبية، من وجه أول... ولا تستقيم سيطرة سياسية «كاملة» كتلك التي لا مناص للكتلة العصبية المستولية من طلبها لئن استحال مزاولتها (المتنعة) في بيئة أضداد «قبلية»، من وجه آخر، إلا بهذا التجريد.

ويزج ترجح انظمة «الدولة» العصبية بها في سيورة أزمات وانعطافات تقود الطاقم الحاكم، وحلقة ذراه الضيقة، الى تشديد قبضته على أجهزة سلطانه المباشرة، وحماية هذه الاجهزة أولاً. فلا ينفك تجدد عمل النظام العصبي ودولته الاهلية، وتوالده وتناسله، من دينامية «رايكيالية»، على ما قيل في بعض فصول تاريخ الانظمة الكليانية (الفاشية و«الستالينية» والنازية). وتقود الدينامية «الرايكيالية»

النظام، أو مثالات عمله وإيظافه، سيرورة معقولة ومفهومة ومحسوبة في ضوء عمل حنا بطاطو، نهجاً ورواية.

٣- الاستيلاء على الريع

وقد يسع قارئ كتاب بطاطو في القرن ونصف القرن تقريباً من تاريخ العراق الاجتماعي - السياسي، وتاريخ تكوين أبنية دولته وجماعاته ومجتمعه ونزاعاتها، وصل حادثة الغزو والاحتلال بمقدماتها وسيقاتها، وعللها المحتملة. وعمل الوصل هذا يتناول الحادثة على وجه الواقعة «الاجتماعية السياسية» (نسبة الى الاجتماع السياسي، كلاً وجميعاً)، وقد يضاف: «الكلية» على مثال دراسة «العطاء» بقلم الأناس مارسيل موس في الثلث الاول من القرن العشرين. والكلية هي صفة ترتيب دوائر الفعل والمعنى وأدائهما في مجتمع من المجتمعات أو جماعة من الجماعات، وليست صفة «روح» الجماعة أو القوم وحلولها في افراد هذا أو تلك، فالانقلاب العسكري المزدوج الذي أطاح أولاً عبد الرحمن عارف، شقيق الضابط الناصري «التاريخي» عبد السلام، في ١٧ تموز ١٩٦٨، وثنى فأقصى في ٣٠ منه معظم أبطال الانقلاب الاول، صنعه القادة البعثيون بحسب «تقنية» الانقلاب على الدولة التي استخلصها كروتزيو مالابارتيه (من) استيلاء البلاشفة، وتروتسكي، على قصر الشتاء ببيترسبورغ غداة ٨ أشهر على ثورة شباط ١٩١٧، و«الناس نيام» على قول تروتسكي (في «حياتي» أو «سيرتي»)، وجمع دروس أكتوبر (١٩١٧) الى دروس زحف موسوليني على روما في (١٩٢٠)، وعارض الدرسين بإخفاق أدولف هتلر في اقتفاء أثر موسوليني بميونخ في (١٩٢٣). وتقنية الانقلاب على الدولة، ثم الاستيلاء على قممها، قد تكني عن ميتافيزيقا وقد لا تكني، ولكنها استعارة قوية لسياسة ونهج سياسي. والانقلاب المزدوج، على النحو الذي أعد عليه والضباط الذين زجوا فيه واجراءات الاسبوعين اللذين أعقبا الفصل الاول واختيار توقيتيه، صدر من غير لبس عن تقويم دور المبادرة الى انتهاز الفرصة السانحة (بين أمس مبكر ويوم تال متأخر) وإيلانه المحل الاول من السياسة و«استيلائها».

«صنف» العسكر

فالوقت الذي اختاره الحزب لاستيلائهم الرأسي يفصله عن خلافة عبد الرحمن عارف في ١٦ نيسان ١٩٦٦ أخاه الرئيس، سنتان و٣ أشهر. واعتور الخالف

الطاقم العصبي الى تقوية عوامل تسلطه وتواطئه الداخلية. فيصادر الجماعات والابنية الاجتماعية على الموارد والعوائد الربية في معظمها، المتعاطمة أو المتناقصة بحسب الظروف. ويحرر «الدولة» من ضوابط التركيب والتحكم والعمومية. ويتشارك أهل القوة والسلطان وأهل الضعف المحكومون، والمنقادون على هذا القدر أو ذاك، منازع تكاد تكون واحدة أو متجانسة الى التراجع ونهبه. ولعل احد مصادر قوة معالجة بطاطو دينامية الازمات العراقية (من غير المصطلح)، وذروتها الصدامية، هو تنبيهه الى التشارك هذا. فيينما تخبط «الطفعة» الحاكمة في تنازعها بين موجبات الاستيلاء العصبي المنفرد والاستئصالي وبين توسع سيرورات الوصل الاجتماعي وأطرها، تطاول التخبط الى الجماعات المقصية والمنبوذة والمعتالة. فسعت بدورها في طلب القوة السياسية والاجتماعية من طريق اللحمة العصبية، والانكفاء عليها، ومقارعة الكتلة المستولية بها.

ولم يكن استئناف المثال العصبي الاهلي، المذهبي والعشائري والمحلي، متاحاً. فبين أحوال العصبية اليوم وبين أحوالها المنصرمة العوامل التي تقدم إحصاء بعضها: «الدولة» الوطنية والاقليمية ذات الرأس الاهلي المتسلط وقواعد الاجراء العامة، والسوق والتداول والتوزيع والاجور والريع الرأسمالية، والمدن والضواحي وأخلاطها، والجوار العربي والاقليمي ودوله، والمدى الدولي المتشابك والمنقسم. وترتب على التشارك ترسخ دينامية الازمات الراديكالية، وجموح أقطابها وكتلها الى الكبكية العصبية، والتحاجز والبيات المزمين. ولكن تعاضم موارد «الدولة»، وريعها، في الاثناء، وضعف موارد المجتمع، أتاحا بسط طاقم النظام سيطرته الشكلية والفوقية على العراقيين، من غير تمكين الطاقم من النفاذ الى سيرورات الالتحام والتكتل أو سيرورات التفرق والانقسام. و«فضيلة» هذا التناول هي تشديدها على دينامية الازمات ودوام هذه ونازعها الى الراديكالية، وتشكيكها الثابت في جواز استقرار الانظمة العصبية وشمول التراجع جهات النزاع كلها وكتله. وعليه، فمسير نظام صدام حسين الى الحملة والغزو العسكريين والاجنبيين في أعقاب إخفاق قلبه من داخل (من غير رابطة سببية ومباشرة بين جملتي الوقائع) وإفضاء تحطيم النظام بالقوة الى تصدع الدولة والمجتمع العراقيين وفشو الارهاب والاقتتال فيهما - هذه الحلقات ليست مصورة في «منطق» النظام المضطرب والمترجع والمأزوم. غير أن ولادة الحملة والغزو العسكريين والاجنبيين من نظام

الناصريون، ومقدمهم عارف عبد الرزاق، بتهديد البزاز، وعلق عارف عبد الرزاق المنتفض، اجراءات رئيس الوزراء، وهو كان لا يزال على رأس الحكومة، من غير ان ينتصر الرئيس عارف له أو ان يعمد الى التحكيم في الخلاف. وأقر البزاز ضمناً أو صراحة بانتصار الفريق العسكري، برجحان كفة «سياسته» الصنفية والطائفية، وشاغلها الاول لئن لم يكن الاوحد رعاية مصالح صنف العسكر وطائفتهم، على المعنى المهني والفتوي. فعلى خلاف ما يذهب اليه بطاطو (ص ٣٧٨، بترجمة معدلة) من «انحطاط» السياسة، على مستوى قممها النافذة، الى صراع كسور خلا من المادة ومن المضامين»، ساق البزاز، وربما بعض اصحابه المدنيين، برنامج «وسطي يميني» على ما كان وصف في نظام سياسي مستقر بعض الشيء. وحسب، على ما ذهب من يحملون السياسة على منازعة مصالح تتفاوت عموميتها وتستبعد أو تعلق الاحتكام الى القوة المسلحة، ان من في وسعهم الجمع على عرض المصالح، وأقواها استجابة لحاجات الجمهور ورابطة الدولة الوطنية، هم أوفر حظاً في الحكم وتديره.

واضطرار البزاز الى الاستقالة جراء هزيمة برنامجهم امام دعاة التحكيم العسكري المنفرد في تنازع المصالح، قرينة على إنكار الجماعة العسكرية، أو أهل القوة على المعنى الاضيق، وجود قضية سياسية أو مسألة سياسية ناجمة عن استبعاد «طبقات» اجتماعية، عريضة أو ضيقة، من موازين التقرير واعتباراته. فزيادة الفائدة على المصادرات وتقوم مياه الانهر الفرعية بأعلى من القيمة المتدنية، إجراء ان يرميان الى إشراك أصحاب هذه وتلك في كتلة مصالح عريضة وجديدة. فلا تفترض هذه الكتلة استئصال بعض روافدها أو شركائها الذين تمتعوا، في ماضي قريب، بامتيازات ساحقة، حقاً باتاً. ولا شك في تعويل رئيس الوزراء المقصي على مقايضة أصحاب المصادرات والمياه لقاء إشراكهم في كتلة «السياسة الاقتصادية الجديدة» (لينين) و«تسديد ثمن» هذا الإشراك، بإسهامهم في الاستثمار المحلي والوطني المجزي وفي تحريك الاستهلاك.

ويؤول تحرير الاستيراد من احتكار اصحاب الخطوة والوساطة، بالنيابة عن مراكز النفوذ والربع التي حازتها قمم الجهاز العسكري بالاستيلاء، الى تخفيض الاسعار، وتنويع السلع، وإلى تنشيط الاستهلاك المنزلي وربما الصناعة الوطنية الصغيرة او الخفيفة على الامد المتوسط. ويترتب على الاقرار «للطبقات القديمة» بهذا الدور

عوار أو عيب ظاهر هو ضعف إجماع المقترعين (ووزراء مجلس الوزراء + أعضاء مجلس الدفاع الوطني = ٢٨ مقترعاً حضروا الجلسة). ففي دورة اقتراع أولي حظي رئيس مجلس الوزراء عبد الرحمن البزاز بـ ١٤ صوتاً، وعبد الرحمن عارف بـ ١٣ صوتاً، وعبد العزيز العقيلي وزير الدفاع بصوت واحد. وبلغ عدد الضباط المقترعين لعارف، وهو واحد منهم، ١١ ضابطاً من ١٢، وعدد الوزراء المقترعين لرئيس مجلسهم ١٤ وزيراً من ١٦. ولما بدا أن جمع أحد المرشحين ثلثي الاصوات، على ما نص دستور ايار ١٩٦٤ الموقت، متعذر، وأن كتلة العسكريين متراسمة، تخلى الوزير الاول والمدني المعتدل عن المنافسة، وترك الميدان للعسكري ولسلوكه المنتفض. ويعلل حنا بطاطو (ج ٣، ف ٢، ص ٣٧٧ - ٣٨٢) تخلي البزاز بتماسك العسكريين في وجه المدنيين، وتمتع العسكريين بقوة ترجيح حاسمة مصدرها الاول مكانة الوحدات والقطعات التي تأتمر بأمرهم، وذلك في ضوء اضطلاعها بأدوار حاسمة في الانقلابات السابقة التي افلحت والتي اخفقت، على حد سواء. فأمر حامية بغداد، وهي أدت الدور الاول في ١٤ تموز ١٩٥٨ (في قياجة عبد السلام عارف)، هو الزعيم سعيد صليبي، من عصبية آل عارف الجميلية الرمادية. والموقع العسكري الاقرب الى موقع الرئاسة، وهو الحرس الجمهوري «محور نظام (آل) عارف»، كان يهيمن عليه الصليبي نفسه. وعليه، فالزعيم الصليبي هو صاحب الكلمة الفصل، والقادر على اعلان حال الطوارئ و«الساعة الصفر».

وعلى الجهة المدنية (الوزارية) برز عبد الرحمن البزاز ودان البزاز برئاسة الحكومة طوال ٣ أشهر ونحو نصف الشهر (من ١٩٦٦/٤/١٨ الى ٨/٦ من السنة)، الى «صداقة» عبد السلام عارف. والبزاز سياسي مستقل برع في تحريك «المشاعر الشعبية» على الجماعات العسكرية المنتفضة واضطلع بدور قوي في تجميد الحرب على الاكراد في حزيران ١٩٦٦، وزاد الفائدة المصرفية على اصول قدامى الملاكين العقاريين المصادرة من نصف نقطة (٠,٥٠) في المئة الى ٣. واقترح تقويم قيمة مياه فروع الانهر فوق القيمة الجارية. فأثار حفيظة الناقمين على «الاقطاعيين» والرأسماليين. وعزم على تحرير الاستيراد من القيود الادارية والمالية التي كبلته وصرفت الى محظلين معروفين حصصه المتاحة، وأغلت الاسعار. وحمل الجيش وضباطه التبعة عن التهام حصص كبيرة من الموارد والاموال العامة. فرد الضباط، وفي طليعتهم

وعوائدها، وفي استئناف الحرب على الشمال الكردي، واستئصال شأفه الطبقات «القديمة» و«الشيوعيين».

وأل منصب رئيس الوزراء، بعد تجميد البزاز، الى امير اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب. وفضيلة الرجل المرجحة هي خروجه من ساحة المنافسة على مناصب القيادات العسكرية الفاعلة، وماضيه الفخري الذي نصبه، في ١٩٥٦-١٩٥٨، نائباً ثانياً لرئيس لجنة الضباط الاحرار العليا، وتردده، أخيراً، بين موقع القومي (العروبي) المستقل وبين موقع الناصري «المعتدل». والموقعان، إذا صدقت التثنية، آيلان الى اضمحلال «عارفي». وهذه قرائن على انتفاء قوة الفعل والحسم من الرجل، وخلو وقاضيه منها. فهو يصلح للدلالة على تعليق ميزان الكتل المتصارعة وتجميده على حاله هذه في انتظار استئناف الصراع. ودام التعليق ظاهراً ثلاثة أشهر، طلبت الكتب المتنازعة بعدها المنصب كل واحدة لنفسها. فاضطر عبد الرحمن عارف الى توليه، علامة على دوران النزاع على نفسه، وعوده على بدئه من غير منفذ الى دائرة أوسع في الحلقة الضيقة التي تتأكل القوى المتنازعة والمتنافسة فيها. وآية الدوران هي توزيع عبد الرحمن عارف نيابة رئاسة الوزارة على خمسة نواب هم طاهر يحيى (البعثي السابق) وعبد الغني الراوي (الاسلامي النازع) واسماعيل مصطفى (العراقي والعقيلي الولاء) وفؤاد عارف (الكردي). وكانت حكومة ناجي طالب حاولت الاستقواء بزيادة مواردها من شركة النفط، ومن عائد رسوم نقل النفط الى موانئ المتوسط من طريق الاراضي السورية. فامتنعت الشركة من تلبية حاجة الحكومة الحيوية من الباب الريعي الوحيد الذي في متناول الطاقم الحاكم، «القومي» و«التقدمي»، طرّفه بعد إغلاقه الابواب الاقتصادية والسياسية الاجتماعية الاخرى، وهي أبواب حاول عبد الرحمن البزاز إبقاءها مشرعة على موارد غير الموارد الريعية وأخفق.

الريع الوطني والعصبيات الرثة

وعندما امتحنت حرب حزيران (١٩٦٧) الجزء العراقي من «العالم» العربي وعلى الاخص مشرقه، ألقت دولته متصدعة وعاجزة عن خوض حرب إقليمية معقدة. فوسع سلاح الجو الاسرائيلي ضرب اللواء الثامن المؤلّل العراقي وهو في طريقه الى الجبهة الاردنية. وظهرت علناً انقسامات العسكريين الشخصية والعصبوية والسياسية، وآثارها في ضعف الاحتراف والتنسيق

صدوغ بكلمتها السياسية وثقلها ولو النسبي. واقترح تجميد الحرب الاهلية «القومية» على كرد العراق وجه آخر من وجوه مزاولة السياسة من باب التحكيم والضم والشركة (وما تفترضه هذه من منازعة ومداولة). أما رعاية الحرب الاهلية «القومية» مع الكرد فهي، بين اعتبارات أخرى، عامل اساس في إنشاء ريع الجماعة العسكرية وتثبيته وتثميته. فالحرب هذه يقتضي الاضطلاع بها، والانتصار طبعاً في نهاية مطاف يرجى قصيراً، تعزيز موارد الجيش الوطني، وتمكين القيادة من التصرف بالموارد، ورسم الخطط المناسبة والتحكيم في توقيتها،

ولعل عقدة المعالجة التاريخية والاجتماعية في عمل حنا بطاطو هي ميزان علاقات القوى الاجتماعية، وهذه فوق الطبقات أثراً وأوسع منها وأكثر تعقيداً، بجهز الحكم وأبنيته، وميزان علاقات الجهاز والابنية بالقوى الاجتماعية والجماعات

واضعاف الخصم (العدو) سياسياً وعسكرياً، الخ. ولذا، لم تنفك القيادتان، العسكرية المحترفة والسلكية والسياسية الحزبية والعصبية، من التنازع على هذه الحرب وثمراتها السياسية والاهلية وعوائدها الريعية وسعي كلا الطرفين في الانفراد بالقيادة والتصرف.

وعلى هذا، أذن انتصار الكتلة العسكرية في المنافسة على قيادة الدولة الوطنية والاقليمية بحصر هذه المنافسة في قمم هذه الكتلة، وقصرها على النزول عن امتيازات ريعية متعاطمة. وينجم عن الامتيازات اقتصاد هزيل، وتعويل على المورد النفطي الوحيد. وتعاطم الامتيازات الريعية والتعويل على انتاج المادة الوحيدة يتضافران على اختصار دائرة القوى الاجتماعية والسياسية المتنازعة الى قشرة رقيقة من الكتل العسكرية التي تنوب عن جماعات أهلية وعصبية، وسياسية استطراداً واصطلاحاً وليس أصلاً. فإقصاء الطبقات الاجتماعية والسياسة «القديمة» من المنازعة، وسد منافذ التحكيم والمساومة عليها وعلى مصالحها سداً محكماً ولا مراجعة فيه، يعزلان القوى الاجتماعية الخاصة والمدنية، و«مجتمعتها» تالياً، عن المنازعة السياسية. ويقضيان حكماً باقتصار هذه المنازعة على «العصابات» العسكرية والحزبية، ومنافستها على الكتل والمواقع، وإعدادها العدة للانقلاب التالي. فيعيد الانقلابيون النظر في مراتب النفوذ، وحصص الكتل

والتخطيط. وظهر العسكريون في صورة جماعة على حدة، تتمتع بامتيازات باهظة في ختام مطاف استيلاء على مرفق القوة المشروعة في الدولة. و«حرر» الاستيلاء الجسم العسكري من أبنية دولة متهافة تركتها الانقلابات وصراعات الكتل الحزبية المحمومة عليها، خاوية معلقة وبعيدة من مطال قوى سياسية واجتماعية فاعلة. فهذه أصابها، بدورها، الهزال. وحولها أجهزة اقتتال على مفاتيح المواقع والوحدات العسكرية وقياداتها. فيروي صالح عمر العلي، وهو يومئذ عضو قيادة قطرية «ثانوي» (على ما يقر) أن البعثين عقدوا، في ١٩٦٧، مؤتمراً دعت توصيته البارزة الى انشاء «جبهة قومية شعبية واسعة ترد على الهزيمة». فترجم الحزبيون الدعوة «الجبهوية القومية (و) الشعبية» «عملاً» حزبياً تنظيمياً على الجانبين المدني والعسكري. وفحوى الانتقال من الجبهة العريضة الى التنظيم الحزبي الخاص، أو من الخط السياسي الى «التفعيل» التنظيمي، هو، على قول العلي نفسه، «نسيج (علاقة) حلف بضباط يحتلون مواقع حساسة»، وعلى وجه التخصيص «داخل بغداد»: في إحدى فرق الحامية أو في إحدى فرق الحرس الجمهوري... فتداول الفرقة (الخلية) في اجتماعاتها اسم من يقترح ترشيحه ومراقبته وضمه الى الجسم الحزبي، وتعبثته الانقلابية المتحفزة، وموقعه أو أصله وفصله ومن يصلح واسطة اليه من عشراته

مستقلين. واستبعد البعثي السابق البعثيين المتحفزين، و«التقدميين» (المقرين سابقاً من الشيوعيين وعبد الكريم قاسم) والعراقيين واليمينيين الخبراء المتحدرين من عائلات «قديمة». ولا يستقيم تجديد يحافظ على بعض اللحمة السياسية بين أفرقاء يترص بعضهم ببعض، وينتظر فرصة الاجهاز المؤاتية عليه، إذا لم يلب بعض الحاجة الى موارد ريعية و«وطنية» طرية تسد بعض نفقات السيطرة المتعاطمة. وعثر خير الدين حسيب، الخبير المالي والناصري «المستقل»، على الإكسير المنشود. فأشار بتحويل حقوق استثمار حقول الرميثة الشمالية النفطية الى شركة النفط الوطنية، وحرمان الشركة الانغلو - أميركية (العراقية) منها، وبدعوة شركة «إيراب» الفرنسية الى التنقيب عن النفط في مساحة تبلغ ١٠٨٠٠ كلم مربع. وتعهدت موسكو إجزاء خبراتها في الحفر والتسويق، على طرفي عملية الاستخراج من دون قلبها. وعادت بيبضة القبان في العملية الى فرنسا الديغولية وديبلوماسيتها «العربية». ومن تولى العمل المزدوج: تعظيم الموارد الوطنية واستعادتها من الايدي الاجنبية المتسلطة والانانية، وجزاء السياسات الغربية المستقلة عن الغلبة الاميركية شراكة في امتياز استخراج الثروة - هو «حكومة العفترية»، على ما سميت وزارة طاهر يحيى. وهي جمعت وزراء عسكريين ومدنيين يدينون بمكانتهم ونفوذهم، وبعوائدهما، الى تحدرهم العصبي من بلدات او مدن عانة والفلوجة وتكريت وراوة

أذن انتصار الكتلة العسكرية في المنافس
على قيادة الدولة الوطنية والاقليمية بحصره هذه المنافس
في قمم هذه الكتلة، وقصرها على النزول عن امتيازات ريعية متعاطمة. وينج
عن الامتيازات اقتصاد هزيل، وتعويل على المورد النفطى الوحيد

وهيت (على التوالي: ع ف ت...). والتلقيب هذا كنى عن عموم الفساد وانغماس كبار الضباط والنافذين فيه، وعن عموم الخروج على القانون وضلوع أهل القوة و«الدولة». فالتبست خدمة أصحاب المصالح الريعية والصنفية المستولية على الدولة والمجتمع بالقوة والقسر بانجاز بنود سياسية وسمت بـ«الوطنية» و«الشعبية» و«التحرر»، وحملت على «التقدم الاجتماعي» وتوزيع عوائد «الثروة الوطنية» على الطبقات الكادحة والطبقات الوسطى. ولم يفت هذا، بديهة، البعثيين المتربصين بالحكم، وهم شركاء في صنع الالتباس و«تعميقه»، إذا جاز القول. وكانوا صرفوا السنتين والاشهر الثلاثة الى إعداد انقلابهم

وخلطائه وأصهرته. وهذا النهج قاد الى سعدون غيدان، أحد ضباط القصر الرئاسي، والى ابراهيم الداود (خال غيدان)، الواسطة، الى عبد الرزاق النايف، معاون مدير الاستخبارات و«وجه» انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٧ ورئيس وزرائه طوال ١٣ يوماً قبل اغتياله في منفاه اللندني (عن «الحياة»، المصدر المذكور). وتقادياً لاحتماد المنازعات والخلافات، غداة حزيران (١٩٦٧) والخسارة التي نزلت بالفرقة العراقية، عهد عارف الى «أقوى» نوابه الخمسة، طاهر يحيى، برئاسة حكومة جديدة أعلن الضابط المكلف لانحلتها في ١٠ تموز. فقصر التوزير على «سياسيين» وناصريين وقوميين

المزدوج. وزجوا في الفصل الاول من الانقلاب «حلفاء المصادفة» على ما سموهم. وهم الضباط الثلاثة الذين تقدمت رواية صالح عمر العلي فيهم: عبد الرزاق النايف وابراهيم عبد الرحمن الداود وسعدون غيدان، على رأس الاستخبارات العسكرية والحرس الجمهوري وكتيبة دبابات الحرس. وهؤلاء اقتسموا تنفيذ الانقلاب ومهامه، وهي الاطباق على عبد الرحمن عارف في القصر الجمهوري، واحتلال مبنى الاذاعة، ودخول وزارة الدفاع. وإذا قنع البعثيون بـ ٨ وزراء حزيين من ٢٦ وزيراً في الوزارة الاولى، حرصوا على أن يشغل محازبون رئاسة الاركان وسلاح الطيران (حردان التكريتي) ووزارة الداخلية (صالح مهدي عماش) وقيادة الحرس الجمهوري العتيد (سعدون غيدان، وهو «تقريباً» محارب، على قول بطاطو). ولما ظهرت بوادر الشقاق بين كتلة البعث و«حلفائها» الطرفين، وعمد «الحلفاء» الى دمج صحيفتي «الثورة» و«الجمهورية»، وهذه كانت بيد البعثيين فطردوهم منها ومنعواهم من الاذاعة، أمر رئيس الاركان الجديد بإجراء تنقيلات واسعة في مناصب الضباط، في غياب الداود وزير الدفاع الجديد بالاردن ٣ أيام كاملة عن وزارته، و«جدد» استمالة سعدون غيدان وحرسه ودباباته، ورأس ضابطاً تكرتياً هو حنّاد شهاب على حامية بغداد وعلى اللواء المدرع العاشر. وفي ٣٠ تموز، دخل اللواء العاشر بغداد، واحتل مواقعها المتحكمة في مرافقها ووظائفها وأمنها. فانفرد البعث بقمم الدولة وبالرئاسات، وهو كان نصّب أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية خلفاً لعبد الرحمن عارف، وأخرج منفذ الاستيلاء وواجهته، عبد الرزاق النايف، ووزراء وأولهم الداود من مناصبهم وعزّلهم.

الطغمة والاستتباع

وفي أثناء الـ ١٣ يوماً الفاصلة بين ١٧ تموز وبين ٣٠ منه، لم يغادر طيف المورد النفطى المسرح المضطرب والمتدافع بالادوار. فلوّح ضباط القصر، على ما سمي النايف والداود وأنصارهما، بعزمهم على إلغاء عقد «إيراب» وحقل الرميّة الشمالية وحق التنقيب فيه الى الشركة العراقية «آي بي سي»، وبنيتهم منح شركة «بان اميركان» امتياز التنقيب الحصري عن الكبريت. وينقض الاجراء، إن صدقا، ركناً من ركني الاستيلاء العصبي على الدولة العراقية هو تعظيم موارد الدولة الريعية، والانفراد بها وتوزيعها في سبيل تقوية «عصبة الدولة» (على معنى أنصار حلقة أصحاب الامر الضيقة وأجهزتهم التي يوظفون فيها مواليتهم). فمن

طريق هذه الموارد مولت الطغمة الحاكمة البعثية الصدامية لاحقاً استتباع المرافق والدوائر الاجتماعية والاهلية بعد تصديعها، وشراء ولائها عنوة، وحشرها في «جيوش» الموظفين الجرارة والعقيمة. ويخالف الاجراء أن الاجماع الوطني العربي والتقدمي الذي أرست عليه السياسة الناصرية، منذ تأميمات ١٩٦١-١٩٦٢ وإنشاء الاتحاد الاشتراكي في خريف ١٩٦٢ وتوثيق الحلف بالاتحاد السوفياتي، نهجها ومواثيقها. وهما يعرقلان، على اضعف تقدير، سيرورة إنشاء «الدولة»، أي الكتلة المستولية بالقوة العسكرية النظامية والحزبية، «عصبيتها» العريضة وسندها الاجتماعي ويقطعان الموارد المادية الضرورية عن السيرورة والقائمين بها. فتخسر الحلقة المستولية ركنها المدني والاهلي والحزبي ووسيلتها الى السيطرة على ألتها العسكرية، الى خسارتها شعارها (قميصها، لغة) الايديولوجي الذي يدرجها في باب حركات التحرر الوطني والاجتماعي من الاستعمار والامبريالية «الغربيين» و«الرأسماليين». وشعارها هذا يطل بها، وبخيليتها المجتمع من طلاب وبطالين ومسرحين وسقط عشائر محلية، وهؤلاء ليسوا «كتلة» اجتماعية وبالأحرى «تاريخية»، على آفاق التاريخ العالمي العريضة والاسهام في صنعها بحسب «وعد» لم يقتصر على جهاز الدعوة والتحرير والتضليل السوفياتي أو الماوي الصيني. وهو (الشعار) ينصبها فاعلاً متصدراً وجامعاً شرائط القيادة الوطنية بل القومية الانسانية المشروعة والمستحقة من غير منازع، على ما افترض البعث (العفلق) في أثر حركات الاصلاح والتنظيم والنهوض في «العالم» العربي الحديث. ويسوغ، اخيراً، سياقة الحوادث المتعاقبة منذ «الثورة» العامة «الشعبية» على النظام الملكي القديم، وباشواته وأعيانه وكبار ملاكيه وسراكيه، ويقر عصبة البعث المستولية على ختامها هذه السياقة وإبلاغها غايتها ومحتجتها.

الحزب «التكريتي» العامي

وكان الحزب المستولي أعد العدة للمهمات والادوار التي نصب نفسه لها ولتوليها، في ضوء إخفاقه في تثبيت استيلائه في شباط ١٩٦٣ الى تشرين الاول - تشرين الثاني من العام نفسه (رواية الانقلاب مفصلاً في الكتاب ٣، ف ١٨، ص ٢٨٩-٣٠٧)، ثم وقائع «النظام البعثي الاول»، الكتاب ٣، ف ٢٠، ص ٣١٧-٣٣٩)، وفي ضوء نزاع ١٩٥٩ بين القوميين والشيوعيين (٣، ٩، ١٧٩ - ٢٠٠). ولا يتردد حنا بطاطو في ربط حلقات انفجار



تظاهرة للحزب
الشيوعي العراقي،
بغداد، ١ أيار ١٩٥٩



ويظهر العسكر
في صورة جماعية،
على حيازات
تتمتع بامتيازات
باهظة في ختل
مطاف استيلاء
على مرفق القوة
المشروع في الدولة

العنف الواحدة بالحلقة السابقة فيكتب ان عنف ١٩٦٣، حين استيلاء البعث على الحكم والانقلاب على عبد الكريم قاسم، «مصدره» عنف ١٩٥٩ الذي مر التنبيه اليه للتو. وهذا مصدره مزدوج: عنف السجون الملكية في ١٩٥٣ (في حق الشيوعيين على الخصوص) و«العنف القبلي والعراقي» (ص ٣٠٦-٣٠٧ من الكتاب نفسه)، من غير تخصيص او توقيت، تضرب جذوره في زمن قديم ومتجدد هو زمن العلاقات القبلية والعرقية.

ويقارن بطاطو (فصل «النظام البعثي الثاني، ٢٣ من الكتاب ٣، ص ٣٨٩-٤٢٥) بين صورتَي حزب البعث او صيغته في ١٩٦٣ ثم في ١٩٦٨، فيكتب ان الصيغة الثانية هي غير الصيغة الاولى. ويصف الصيغة الثانية بالنخبوية، كناية عن هرم طبقتي الناشطين ومرتبتيهم: فتعد مرتبة الصفوة (العليا) ١٠ آلاف عضو عامل، ينتخبون ويُنخبون، الى مستويات القيادة المتدرجة او يسمون، بينما تعد مرتبة الانصار والمؤيدين، أو القواعد المؤثرة بأمر مستويات القيادة، ٥٠٠ ألف نصير منظم. والرقم الاول، عدد الأعضاء العاملين، يبلغ نحو ٨-٩ أضعاف عدد نظيره قبل ٤ سنوات ونصف السنة، ويبلغ عدد الانصار المنظمين نحو ٢٥ ضعفاً عدد الانصار في شتاء ١٩٦٣. وأهل الارياض هم بيئة هذا التوسع ومادته، والهرم العريض القاعدة والمجتمع الرأس نصب طاقماً قيادياً معظمه السحاق من السنة (العرب). فهؤلاء كانوا ٨٤,٩ في المئة من «قمة القيادة» في ١٩٧٠، بعد سنتين من الانقلاب. وضوت حصة الشيعة العراقيين الى ٥,٧ في المئة، وتأخرت عن حصة الكرد (٧,٥ في المئة). وكانت الحصص، على التوالي، في عقد ١٩٥٢-١٩٦٣: ٣٨,٥، و٥٣,٨، و٧,٧ في المئة. وتعليل الامر الجزئي هو تأييد معظم الشيعة علي صالح السعدي، «صاحب» انقلاب شباط ١٩٦٣، غداة خسارته والحزب السلطة في تشرين الثاني ١٩٦٣. وهو طرد من حزب البعث في ١٩٦٤، وأنشأ حزبه. وخرج أنصاره ومؤيدوه من الشيعة (أو طردوا) معه. والبعثيون السنة الذين انقلبوا كثرة، وغلبوا عدداً على صفوف المحازبين، هم من بلدات محافظات الرمادي وشمال بغداد وقبائلها، شأنهم شأن أفراد الشرطة الذين نسبهم ضباط ملكيون من عصبيتهم، مثل عبد الجبار الراوي وبهجت الدليمي. وكان هذا سبباً في مواطأة الشرطة ببغداد «مواطنيهم» البعثيين السنة، ولين معاملتهم إياهم، على خلاف قسوتهم على البعثيين الشيعة من غير ملتهم أو أهلهم. فتعاضم نفوذ الضباط السنة التكرارة (أهل تكريت)

في حزب البعث المقصي من الحكم غداة ١٩٦٣ مشتتاً، ومنقسماً على نفسه، ومتحارباً. وقويت الرابطة العصبية، العشائرية والمحلية واستطرداً المذهبية، على الرابطة الحزبية، السياسية والايدولوجية. وتصدر القيادة الجديدة، وهي قامت على أنقاض القيادة «الشيوعية» التي اخفقت في تثبيت الاستيلاء على الحكم، حزيون، عسكريون ومدنيون، من الطينة الاهلية نفسها. وبرز اثنان هما أحمد حسن البكر وصادق حسين، من تكريت. وينتسب الرجلان، وبينهما فرق سن يبلغ ٢٣ سنة (ولد البكر في ١٩١٤)، الى عشيرة البويات من قبيلة البوناصر. وهذا النسب، المتواضع قياساً على أنساب عشائرية وقبلية عراقية أخرى، ينكره بعض الحزبيين السابقين، مثل صلاح عمر العلي أو مهدي حيدر (صاحب «عالم صدام حسين») على الرجلين اللذين ثارا لإخفاق تشرين الثاني ١٩٦٣. فينفون عن البوناصر والحديثية (أهل حديثة)، وغيرهم ممن يسمونهم «أهل الشقاوة» و«القبضايات القساة» بل «السرورية» (الرعاة والدهماء) شأن التكرارة، الانتساب الى عصب قح أو صريح، هو قرينة مرتبة رئاسة ومكانة. وينزلون البكر وصادق وحردان التكريتي ومهدي صالح عماش وعشرات غيرهم مثلهم، منزلة «الدخلاء» على الحزب، ومنزلة أهل الضواحي والظواهر على البطحاويين، أهل وسط المدينة وأصحابها، وذلك على رسم عربي، دموي وحزبي بطولي، ضعيف الصلة بوقائع القرابة وملابساتها- على ما ذهب إليه هنري لامنس اليسوعي الفرنسي في

والهرم العريض القاء
والمجتمع الرأس [حزب البعث العراقي] نصَّب
طاقماً قيادياً معظمه السحاق
من السنة (العرب). فهؤلاء كانوا ٨٤٪. في المئة من
«قمة القيادة» في ١٩٧٠، بعد سنتين من الانقلاب.
وضوت حصة الشيعة العراقيين
الى ٥,٧ في المئة، وتأخرت عن حصة
الكرد (٧,٥ في المئة)

كتابه في مكة والمنازعات التي اكتنفت دعوة محمد بن عبدالله بها. وتربط الاثنين واحدهما بالآخر رابطة قرابة: فصادق حسين «ابن بالتنشئة» لخيرالله طلفاح، خاله ووالد زوجته أو عمه معاً. وخيرالله طلفاح هو ابن عم أحمد حسن البكر. والرجلان القريبان، وبينهما فرق

السن الذي بين الوالد وابنه، علّمان على النحو الذي جرى عليه أنبعاث الحزب، وعلى مسرح الانبعاث ومادته. فالريفية، والهماشية الاجتماعية، والتحصيل المتواضع، والعصامية البدوية، والارتقاء من طريق الدولة والإدارة والجهاز الحزبي، ورسوخ علاقة رابطة الولاء (على حديها: الامر والطاعة) على مثال عائلي عصبي (التحامي) وتأري (استتباعي) - هذه السمات والاحوال تبلورت تدريجاً، وعلى مقادير وأنحاء متفاوتة، في ثنايا النزاعات السياسية والاجتماعية المتعاقبة، الاهلية المحلية والوطنية والاقليمية. وكل باب من هذه الابواب، غير الحصرية، برز سمة من سمات الجماعات العراقية الفاعلة في «اختبار» تاريخي واجتماعي، اقتصر حنا بطاطو فصوله المتشابكة قصاً وافياً. فالريفية والهماشية الاجتماعية اللتان غلبتا على البعث الناهض من انقاض ١٩٦٣، وطبعتا الحزبيين وقيادتهم والعلمين التكريتين على القيادة، هما من اعراض أطوار صيغت مع الكيان الوطني العراقي، وملكه الهاشمي والحجازي المتملك من خارج (ولكن ليس على خلاف داخل متماسك)، وجهازه الحكومي والإداري، ونفطه الطارئ والمتعاضد في تمويل خزانة الدولة، وتقوض حرفة وانهار صناعة المراكب والنقل الداخلي، ومصادرة مشايخه القبليين وأغواته عنوة المشاعات القبيلة الشاسعة وجمعهم زراعة كفاية ورعي الى زراعة متصلة بالسوق وأسعارها وتقلباتها، وتصدّع جماعاته القبيلة وطوائف حرفه وطرقه الصوفية، وهجرة فلاحيه العريضة الى المدن وانخراطهم في الجيش والشرطة والادارات وفي مرافق عمل نشأت تلبية لحاجات أهل المدن الجدد، وتوسع الهجرة وتداعي حلقاتها وبلوغها كتلاً من «فَعلة» نافسوا من سبقهم على أجورهم وخفّفوها.

وشأن معظم المهاجرين الى ضواحي المدن وعشوائياتها، اعتصم ضعفاؤها برابطة عصبهم. فنزلوا أحياء سبقهم إليها رواد هجرتهم، وساسوها سياسة ذاتية بـ«سوانهم» وأعرافهم ومراتبهم الخاصة. وعروية البعثيين العراقيين، وعلى الاخص ضباطهم الآتون من عانة وتكريت، «يدينون» بها الى أسر الشمال العربية، أي البدوية، الى وقت قريب، التي يتحدرون منها، وإلى «خسارة» هذه الاسر دائرة رعيها وتجارتها ومصاهرتها السورية. وتقوم هذه الدائرة، العراقية والسورية، بإزاء القوم الكردي المقيم بجوارها ويتقاسم معها النفط، مقام ركن الدولة الربيعية و«الوطنية».

٤- الجهاز - العشيرة - الدولة

فتصدر حزب البعث في صيغته «السنّة التكريتية» (ص ٤٠٠ من الكتاب ٣)، عصبية أهلية وعدداً، الجماعات العراقية بالأحرى: الكردية والشيعية والمسيحية، والعشائرية والريفية والمدنية، والنهرية والبدوية والجنوبية والشمالية. وتصدر في صيغته العسكرية والأمرية والربيعية والقومية، «الدولة» الوطنية والمركزية العراقية. والوجهان متصلان من غير شك ولكنهما ليسا واحداً. وتخليص الوجه الثاني، السياسي والجهازية، من الوجه الاول، الاهلي والعصبي، وحمله عليه حملاً سببياً واشتقاقياً، يخلان بفهم نزاعهما وفرقهما على رغم تضافهما. فتتصيب صدام حسين في رئاسة مجلس قيادة الثورة، والإقرار بسيطرته على إدارات الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية من طريق مكتب الامن القومي وجماعاته أو عصاباته المتحدرة من الحرس الوطني فجهاز «حنين» الصدامي، وتثبيت احمد حسن البكر، رئيس الجمهورية، السلطة الفصل في الجيش، إجراءات انظر حسمها عشرة اعوام تامة، من ١٩٦٨ الى ١٩٧٨. وبدا يومها انها خاتمة المطاف (ص ٤٠٠ من الكتاب الثالث، كذلك). ولكن الحرب على إيران الخمينية بعدها بستين، ثم مجرى الحرب وفصولها المتعاقبة (١٩٨٠ - ١٩٨٢ أو الفصل الهجومي، ثم ١٩٨٢ - ١٩٨٥ أو الفصل الدفاعي الثابت، ثم ١٩٨٥ - ١٩٨٨ أو الفصل الدفاعي المتحرك)، أظهرها «اختصاص» البكر المفترض بالجيش من مخلفات مرحلة انتقالية أفلت. فتقسيم القيادة، ولوين «والد» و«ابنه»، على حسب تشبيهه رابطة البكر بصدام وصدام بالبكر، يخالف نازع القيادة البعثية والعراقية المستولية الى حل «الدولة» في «سيادة الرئيس» فد «القائد». ولا غرابة في توليد الحرب الطويلة (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والعامّة، وخسائرها الفادحة (نحو مليون قتيل في البلدين)، ومدارها القومي والمذهبي على مفصل دائرتين جغرافيتين وسياسيتين ونفطيتين (الشرق الاوسط وآسيا الوسطى) - أبنية «الدولة» الوطنية العراقية وإخراجها الى الملأ، على معنى الإنشاء والإيجاب وليس على معنى الترجمة أو النقل.

مثال «الدولة» وحروبها

فدخلت قمم الجهاز العسكري - الحزبي مرحلة تخليص مثال «الدولة» النموذجي من أبواب ثلاثة: الجهاز العسكري الحاسم، والهيمنة المنفردة والعامّة

وأصاب الجيش
العراقي في غرضون
عقد ١٩٥٨، موجبات
تطهير وإق قسري
وتقتل ثلاثة آلاف
أطاحت ثلثه
وأخرجت تباعدين
الملكيين (بعد مقتل
فالعراقين قاسم)
عبد الكريم (١٩٦٦)
فالموصلين
فضباط الرماحيين
أو البعثيين
من أنصار العارفين
فأنصار عبد
الرزاق (بعد ١٩٦٨)
والداود

على الدولة الربعية، والتوسل بالأميرين الى شن حرب أهلية - قومية في الداخل وحروب مركبة أهلية - قومية وإقليمية في الدائرة الإقليمية القريبة. فاستولى الضباط التكرارة على الجيش وقيادته في سياقة طويلة ومتعرجة كان ابتداؤها توسط مولود مخلص النافذ، عضو جمعية «العهد» العربية العثمانية في ١٩١٤-١٩١٥، وزميل نوري السعيد في استانبول، وصاحب المكانة البارزة في ثورة ١٩٢٠، الشريفي الفيصلي ونائب رئيس مجلس الاعيان الملكي، وملاك الاراضي الواسعة في تكريت لقاء خدمته القصر والانكليز... والمتزوج بامرأة تكريتية مثل اييه الموصلية بالهجرة - لابناء جلده، ولم تكن خاتمها الاغتالات وتصفية ضباط التيارات والاحزاب الاخرى وسد باب الجيش في وجهها.

وأصاب الجيش العراقي، في غرضون عقدين غداة ١٩٥٨، موجات تطهير وإقالة وتقاعد قسري أطاحت ثلاثة آلاف ضابط، وأخرجت تباعاً الملكيين، فالعراقيين (بعد مقتل عبد الكريم قاسم)، فالموصلين (١٩٦٦)، فضباط الرماحي أو الجميليين من أنصار العارفين، فأنصار عبد الرزاق النافذ والداود (بعد ١٩٦٨). وطاول الاقصاء، وغالباً الاغتيال بعد الاقصاء، حلقة الضباط من أنصار حزب البعث وعضده على استيلائه الثاني والاخير. فطرد حردان عبد الغفار (التكريتي) في تشرين الاول ١٩٧٠ من مناصبه القيادية والوزارية قبل أن يقتل في الكويت، حيث لجأ بعد ٥ اشهر. وطرد مهدي عماش في ايلول ١٩٧١. وألحق به عبد الكريم الشيعلي، وزير الخارجية. وقتل وزير الدفاع، حماد شهاب، في حزيران ١٩٧٣، وجرح سعدون غيدان، وزير الداخلية، في اليوم نفسه، بيد العقيد مدير الامن العام ناظم الكزار. وأعدم هذا بعد ١٨ يوماً على محاولة قتله الوزيرين البارزين.

وانتهج الحزب سياسة تقضي بـ«تخريب الجيش» (ص ٤١٠) النظامي التقليدي والوطني. فعمد الى تدريب الطلاب الثانويين الحزبيين على عجل، وتنسيبهم الى الجيش، وتنصيبهم ضباطاً وضباط صف. وشرط إنفاذ أوامر الضباط بموافقة «مفوضين» حزبيين تولوا تأطير الوحدات العسكرية. واشترط على الشيوعيين العراقيين، في اعقاب حملات تنكيل واغتيال واعتقال وتعذيب دؤوبة، في رد على مقترحاتهم الجبهوية والائتلافية «الديموقراطية»، التخلي عن أي نشاط في صفوف الجيش. وخص الحزب المستولي ضباط الجيش

البعثيين بشطر ثابت من مقاعد مجلس قيادة الثورة، المترجح العدد. وخصوا بحقيبة الدفاع، وبمنصب حاكم بغداد وإدارة الامن فيها. وولوا غير منازعين قيادات سلاح الطيران وحامية بغداد وقاعدة الحبانية الجوية وكتيبة دبابات الحرس الجمهوري.

واختلط الجيش بالامن والاستخبارات أن كان الحزب يخوض حربين أهليتين، واحدة على الكرد والثانية على المعارضة المنظمة ومعظمها من الشيوعيين. فهو استأنف العمليات العسكرية على كردستان حال استكمالها انفراده بمقاييد الحكم. ولكن سير العمليات خيب الامل في انتصار وشيك. فاضطر الى توقيع اتفاق مع مصطفى برازاني، في آذار ١٩٧٠. وبعد نحو سنة ونصف السنة حصلت محاولة اغتيال «غامضة» نجح منها الملا، فانهارت الهدنة. وتجددت الحرب بعد ستة اشهر من «المفاوضة» المضمرة والمواربة. ونقلت بغداد النزاع من إطاره «الرسمي» المعتاد، وهو في هذا الاطار نزاع بين كيانين تنوب عنهما قيادتان ويقاتل جيشان، الى طار أهلي وشعبي. فأثارت مسألة كركوك وسكانها وإدارتها، وسعت في «تعريب» السكان أو تغليب الشطر العربي: فأنزلت عرباً أتت بهم من وسط العراق وغربه (من أقاليم حزب البعث وبلاده وقومه)، ورحلت كرداً من موطنهم الاصلي الى مستوطنات معظمها في الجنوب العراقي حيث يغلب الشيعة. وأذن ذلك بولادة أو استفاقة مشكلة قومية وسياسية في بؤرة مشتعلة قوية الشبه بهوية أهل الاطراف العالقة، مثل كشمير بين باكستان والهند وقبرص بين تركيا واليونان وقبل هذه وتلك الأتراض - لورين بين فرنسا وألمانيا، تنطوي على فتيل شر أهلي محلي لا يؤمن أن لا يتطاير شرره ويصيب الكتل الاهلية الخلفية. والفتيل لم يطفأ الى اليوم. وخص الدستور العراقي الجديد (دستور ٢٠٠٦) كركوك بالمادة ١٤٠.

وعلى مثال إرادته «حل» المسائل «من المركز انطلاقاً» على قول صدام حسين في كتيب «أحاديث» نُشر في ١٩٧٥ وكان باكورة إسهامه الفكري والنظري، وهو يعني استئصال عوامل تجدها أو تأريثها، نزل الحزب الحاكم عن شطر من «شط العرب» كان يلح في التمسك به الي حاكم إيران البهلوي، محمد رضا، في ختام مفاوضات طويلة توجت بإعلان اتفاق في آذار ١٩٧٥. وهو، الحزب الحاكم وعلى رأسه رجله القوي و«الشاب» صدام حسين، صاحب نعة قومية بدوية على ايران الفارسية والشيوعية الامامية، وأحيا مصطلح

الشعوبية العباسي وسلطه على القوم الفارسي وعلى العراقيين الشيعة، من منبت عربي كانوا ام منبت إيراني. ولكن إخماد الحركة الوطنية أو القومية الكردية، المتجددة والمزمنة، لقاء النزول عن السيادة على جزء من «الأرض» في المخاض المائي، تقدّم الاعتبار السيادي المجرد والبعيد. فالانقسام أو الشقاق في «المركز» تفوق خطورته على الحكم، وعلى مثاله المتسلط «الحديدي»، ضم دولة أجنبية بالقوة حاشية حدودية متنازعة. والقضية الكردية مركبة: فالقوم الكردي يستند الى رابطة دموية أهلية وإقليمية واجتماعية تاريخية ولغوية لا تفل إلا بالإبادة (حمل هذا حزب البعث في المفاوضات التي افضت الى اتفاق آذار ١٩٧١، على الاقرار بحزبين مشروعين وقانونيين هما حزب البعث، العربي، والحزب الديمقراطي الكردي، «القوميان»). وكردستان العراق غنية بالنفط، عصب سيادة الدولة العراقية على رعاياها وجماعاتها وهيمنتها من غير منازعة اجتماعية تكتل اجزاء وفئات من الجماعات. وبلاد الكرد تنقسم أراضي اقليمية ووطنية متفرقة ومتنازعة. ففي مستطاع البعث السوري، توأم العراقي وخصمه، والحاكم منذ ١٩٦٣-١٩٦٦ في صيغته «القطرية» و«الشعوبية»، التوسل بكرد «الحزام العربي» المزعوم الى مناوأة بعث بغداد ومناكفته. وفاقم الاستيلاء على لبنان «سخاءه» في ١٩٧٥-١٩٧٦، فحجب مياه الفرات عن الاراضي العراقية قبل عقدين من مبادرة أنقرة الى تقديرها على الاراضي السورية وزراعاتها).

وراثه «البقية» الشيوعية

والتصدي للقضية القومية الكردية، و«حلها» من طريق إلغائها بالقوة العسكرية والالتفاف الديبلوماسي والشقاق الاهلي والشعبي، خلفا فروعاً سياسية لم يشذّبها الحل المفترض. فحزب البعث المتسلط والمستولي «ورث» من فصول التاريخ العراقي القريب، الفصل الملكي والفصل العراقي واليساري والفصل الناصري والعراقي المختلط، حركة شيوعية ويسارية وطنية لا نظير لها، هزماً وقوة وجذور، في البلدان والمجتمعات المشرقية والشرق أوسطية القربية والجارة. والحركة الشيوعية، حزباً منظماً وناشطاً وجمهورياً اجتماعياً يسارياً ووطنياً ثقافياً، قوية الروابط بجماعتين يناصبهما حزب البعث الحاكم العداء الاهلي والسياسي هما الشيعة والكرد، على تفاوت قوة الروابط وتبلورها.

فالحركة الشيوعية ليست جهاز شيعة العراق، على رغم شركة الاثنين في الجماعة المذهبية الكبيرة، وفي بعض جمهورها. ومن وجه ثان، ليس لشيعة العراق، يومها، جهاز طائفي، على مثال صنعته الخمينية في ما بعد. والجماعة الكردية كانت بمنزلة ملاذ يلجأ اليه الشيوعيون ويستقون به. فهي ربطتها بالاتحاد السوفياتي، وبعض أطوار «سياسته القومية» وتوسله «حق القوميات في تقرير مصيرها» (ما أعمل «الحق» في تحطيم الامبراطوريات المتاخمة والمركبة) أصرة متينة. والى ذلك، كانت الجماعات القومية والدينية المتحدة من الملل العثمانية أرضاً خصبة أنبتت للشيوعيين واحزابهم وكتاباتهم وكتابهم ودعاة اضطلعوا غالباً بدور

❖ واختلط الجيش بالامن والاستخبارات
❖ أن كان الحزب يخوض حربين أهليتين،
❖ واحدة على الكرد والثانية
❖ على المعارضة المنظمة ومعظمها
❖ من الشيوعيين

النواة والخطوة الاولى في مسيرها (في الكتاب الثاني، ف١ و٢ و٣ و٤، ص١٧-٨٤، رواية بدايات الحركة الشيوعية، في العراق وشطر من المشرق العربي، لا تلم بالأقوام والجماعات وحسب بل بعشرات «الابطال» واحداً واحداً. فالكرد شعب من غير دولة، ومقسّم وقلة قومية، «مستضعفة» على سلم المراتب السياسية، ومنقسم على نفسه انقساماً اجتماعياً عميقاً. وهذه عوامل احتسبتها الاحزاب الشيوعية الوطنية في عهد الاممية الثالثة الستالينية (الى ١٩٥٣)، ثم في اطار مكتب التنسيق او الكومنفرم (الى ١٩٥٧)، وبقيت عرفاً وميراثاً تقليديين.

وعلى المثال الذي مرّ وصفه، مد الحزب المستولي الجديد يد الصلح والحلف الى الحزب المنافس والمناوئ الذي باعده منه عنف الموصل في ١٩٥٩ وعنّف التصفية والمطاردة في اثناء الاستيلاء الاول (شباط - تشرين الثاني ١٩٦٣). فاقترح على خصمه الشيوعي، المزدوج «قيادة مركزية» و«لجنة» مثلها، غداة الانقلاب مقاعد وزارية قليلة في اطار تضامن القوى الثورية والوطنية بعد حزيران ١٩٦٧. فرد الجناحان بينود «ديموقراطية» تفترض قبول اقتسام السلطة والنفوذ، والإقرار بافتراق الجماعات واختلافها، وبحقها في اقتسام الموارد العامة

وأحمد محمود الحلاق. وانهار عزيز الحاج، أمين «القيادة المركزية» الاول، وخرج على التلفزيون، في اوائل نيسان، ودعا الى التخلي عن العنف. وهو كان رعى القوة المسلحة الصغيرة التي جرّت عليه، وعلى حزبه أو جناحه، ثأر البعث. وكانت «القيادة المركزية»، نفسها دربت، قبيل الاستيلاء البعثي، خلية مسلحة في هور العموقة، جنوب العراق، ولوّحت بانتهاج طريق «حرب الشعب». وأبدى بعض «القياديين» حماسة «خيالية» للخط الصيني، ولم يبدئه فصيل شيوعي آخر له. فانقلاب عزيز الحاج على الرأي المشك أن ينقلب «عقيدة» في غضون أقل من الشهرين، قوّض بعض اركان جناحه. وقطفت السياسة البولييسية البعثية، وهي أمست صدامية في هذا الفصل، ثمرة قمعها العنيف الجناح الشيوعي البارز. فلان الجناح الآخر، «اللجنة المركزية». وقبل عزيز شريف، الامين العام السابق لحركة أنصار السلم، تعيينه وزيراً للعدل، في آخر شهر من ١٩٦٩. وأدى «الوجه» السياسي البارز والمختلط دوراً فاعلاً في مفاوضات الحزب الحاكم والحزب الديمقراطي الكردي الطويلة (في آذار ١٩٧١). وتسليم عزيز الحاج، واستقلال عزيز شريف بسياسته، لم يحصنا الشيوعيين، على اختلاف أجنتهم وعقائدهم، من عنف النظام البولييسي. فقمع «مجهولون» مسلحون تظاهرة شيوعية خرجت ببغداد في عيد النوروز، في أول أيام ربيع ١٩٧٠، وقتلوا محمد أحمد الحضري، عضو لجنة بغداد القيادية رماً بالرصاص. واعتقل مئات الشيوعيين في أنحاء العراق، وعذب منهم من عذب، وقتل من قتل، وأطلق بعضهم بعد سنوات قليلة أو كثيرة.

وتجددت في أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١ الاعتقالات والقتل في اثناء التعذيب وأعمال الخطف والتغيب من غير أثر. وقبيلها بقليل افصح الحزب الحاكم عن اشتراطاته على الشيوعيين، وعلى الحركات السياسية الاخرى ضمناً وفيها الناصريون والقوميون العرب (وهم ٩ منظمات وتيارات أو انشقاقات متناسلة). وهي تقضي بالاعتراف بالحزب المتسلط حزباً - دولة واحداً: «ثورياً وحدوياً اشتراكياً ديمقراطياً»، وقائداً، وقومياً ورائداً على طريق «تحرير كامل فلسطين»... ولا يتم هذا إلا بإنكار الشيوعيين، وغيرهم، أحكامهم، ماضياً وحاضراً، في البعث ودولته وانقلابه وسياساته وأحلافه. وحين وقع أحمد حسن البكر وعزيز محمد، غداة إعدام ناظم الكزار، وثيقة العمل الوطني، في تموز ١٩٧٣، وُلّي «الحليف» الضعيف وزارة الري «الاجتماعية» ووزارة دولة فخريّة،

والتمثيل السياسي المستقل والاحلاف الوطنية والاقليمية والدولية بحسب التمثيل السياسي على حدة. وعلى هذا، دعا الفريقان الحزب المستولي الى اطلاق المعتقلين السياسيين، وضمان حرية الاحزاب وحكم ذاتي للأكراد، وتأليف حكومة «موقّعة ائتلافية ديموقراطية تقدمية».

وبدا أن حزب البعث خطاً على الطريق المقترحة خطوة تلاقي الخصم والمنافس العتيد. فعفا، في أيلول ١٩٦٨، عن المعتقلين السياسيين. وقرر عودة الموظفين المطرودين من وظائفهم بذرائع سياسية و«عقائدية». وأجاز عودة الشيوعيين المنفيين أو الهاربين من منافعهم وملاجئهم. وسكت عن حرية العمل الحزبي. وفي أعقاب شهرين على اجراءاته هذه، وهي حملت مئات أو ربما آلافاً من جمهور

وفي السجون، عذب السجانون البعثيون المعتقلين الشيوعيين تعذيباً ثأرياً
أودى بـ ٢٠ منهم، على أضعف تقدير، فيهم
قياديين من الصف الاول هم
متي هنري هندو وأحمد محمود الحلاق.

الشيوعيين واليساريين والتقدميين على العودة الى بلادهم وأسرههم، شن الحزب المستولي على اجهزة القوة والمراقبة في الدولة حملة اغتيالات متصلة طاولت قادة بارزين، ونقابيين ميدانيين، وناشطين متظاهرين. فاغتال «مجهولون» ناصر الحاني، في ١٠/١١/١٩٦٨. وكان «مجهولون» آخرون أغاروا على معمل زيوت نباتية ببغداد، في ١١/٥ أعلن عماله إضراباً فقتلوا شيوعيين من عماله. وعندما خرجت تظاهرة، في ١١/٨، احتفالاً بالذكرى الخمسين للثورة البلشفية في بغداد هاجم ساققتها (أو صفوفها الاخيرة) ملثمون مسلحون بالسكاكين وبقناني الزجاج الناتئة والهرافات فقتلوا ٣ متظاهرين. وأتبع مكتب الامن القومي، في قيادة صدام حسين، القتل والارهاب باعتقالات زجت في السجون عشرات من القيادات الشيوعية، معظمها اختارهم المكتب من «القيادة المركزية». فهذه تجرأت على إنشاء فصيل مسلح صغير تولى عمليات «ثورية» رمزية مثل سرقة (مصادرة) ممتلكات وأموال، أو خطف متنفذين، وذروة الجرأة كانت اطلاق نار على منزل صدام حسين ومنزل صلاح عمر العلي.

وفي السجون، عذب السجانون البعثيون المعتقلين الشيوعيين تعذيباً ثأرياً أودى بـ ٢٠ منهم، على أضعف تقدير، فيهم قياديين من الصف الاول هما متي هنري هندو

الى ١٩٧٥، واستكمال سيطرته على موارد يحتاجها في وجوه سياسته وسيطرته كلها. وتشغيل حقل الرميثة الشمالية، من طريق المساعدة السوفياتية، حلقة من حلقات تعاون في صناعات زراعية مثل الاسمدة والفوسفات أو تجهيزية مثل الكهرباء وخطوط نقلها ومصفاة تخزين النفط المستخرج، وفي التجهيز العسكري. ولا ريب في ان النهج «القومي» والهجومى المتشدد الذي انتهجه الحزب العراقي في المسألة الفلسطينية، ثم في المسألة الإيرانية، والمسألة الكردية الداخلية، فالعلاقات بالخليج ودول صفته الغربية وبالشيعية العراقيين والكرد مرة أخرى - يدين بمسوغاته وجوازه العملي الى إحكام قبضته على «حياة الناس» (بطاطو، ص ٣٣، ك ٣، فصل «الخاتمة»).

الصارمة «الطليعية» والفوقية التي أوكلتها الاحزاب المستولية على الدولة الوطنية الى نفسها، وأقرت لها بمشروعيتها واستقامتها العملية «الكتلة الاشتراكية» أو السوفياتية، ولم تكذبها السياسة الرسمية الماوية أو تنكرها.

مراكمة الريوع... وأهلها

ودعت أثقال هذه الاجراءات على الدولة الحزبية الساعية في الهيمنة العامة على «عيالها» ورعاياها المواطنين، دعت الدولة الى سد حاجاتها المتعاطمة الى موارد لا تدين بها الى انتاج المواطنين المنتجين والعاملين بالغرف من عوائد النفط الربعية في المرتبة الاولى. وكان التأمين، أي استحواذ جهاز الادارة على الملكية والانتاج والتوزيع

و حين استقر الحزب غداة الحرب العراقية - الإيرانية، في سدة الحكم قوياً ومنيعاً ... حضت صحافة الحزب الرجال العراقيين، أي «فرسان» العراق «النشامى»، الى الاقتصاص من النساء («الماجدات» سابقاً) اللاتي يشكون في فضيلتهن (غداة حرب عاصفة امتحنت الاسر [ضد ايران] قصاصاً «عادلاً»، هو القتل

وانغمس الحزب - الدولة - المجتمع الظاهر من دون المجتمع العميق في حروب الداخل والخارج. وأنشأ أجهزة سيطرته وغلبته من طريق توسع عددي هائل ومتفاوت المراتب والنفوذ، مولته الموارد الضخمة التي جناها الحزب الحاكم من موجتي زيادة اسعار النفط وقفزتها في ١٩٧٣ و ١٩٧٨. فحين انقلب الحزب على عارف الثاني، في صيف ١٩٦٨، كان عديد الجيش العراقي يبلغ ٨٠ ألفاً أو أقل بقليل، ويبلغ سكان العراق ٨,٥ ملايين. وعلى هذا، من كل ألف عراقي، من الاعمار كلها ومن الجنسين، كان ثمة ١٠ عسكريين. وفي أثناء عقد واحد من السنين زاد عديد الجيش ٣ أضعاف، حين زاد عدد السكان أقل من الثلثين (١٣,٥ مليوناً). فصار ثمة من كل ألف عراقي ١٨ عسكرياً. فلما مضت ٤ أعوام على ابتداء الحرب العراقية - الإيرانية، قفز عديد الجيش الى ٦٠٠ ألف، ونسبة العسكريين من كل ألف عراقي الى ٤٢. وتفق هذه النسبة مثلها في عهد شاه إيران نحو ٥ أضعاف، ونظيرها البرازيلي ٢٤ ضعفاً (الارقام والمقارنة عن سمير الخليل، قناع كنعان مكية، «جمهورية الخوف»، ١٩٩٠ الموسوم بالفرنسية «الآلة الجهنمية»). وإلى الجيش النظامي، أنشأ الحزب «جيشاً شعبياً» هو «ميليشيا» أهلية وعامية مسلحة وقارب

والعوائد، صار، في الاثناء أي في العقد السابع، سياسة لا خيرة للسلطات الوطنية والشعبية و«الديموقراطية الاجتماعية» فيها، وفي انتهاجها. وفضيلتها الراجعة هي تلبيتها حاجتين متضافتين: حاجة الطاقم الحاكم والمستولي الى ريوع ثابتة تمول استقلاله عن السيطرة الأجنبية وعن الموارد الداخلية والاجتماعية (التي ينتجها المجتمع) معاً، وحاجة السكان الى مورد أو عائد مباشر يقينهم ويقوم بحاجاتهم الحيوية، وإلى مرافق عامة حيوية مثل التعليم والطبابة والمواصلات والاتصالات.

وأجمعت كتلتا الحكام المستولين والمحكومين الرعايا على التأمين، والتنباس أغراضه وأدواره. وحال العراق في النصف الاول من العقد الثامن قرينة قوية على الالتباس، من وجه، وعلى الاضطرار، من وجه آخر. فما إن تعمدت الشركة «العراقية» تقليص الانتاج السنوي من ٥٧ مليون برميل الى ٣٠ مليوناً، اقتصاصاً من تشغيل حقل الرميثة الشمالية في رعاية سوفياتية وملكية الدولة، في نيسان ١٩٧٢، حتى بادر الحزب الحاكم الى تأمين الشركة الأجنبية في حزيران من السنة نفسها. فاستبق، هو ومعمر القذافي، «الاضراب» النفطي في تشرين الاول ١٩٧٣ وموازاة الحرب المصرية والسورية - الاسرائيلية. ومضى حزب البعث على سياسته النفطية

عدها، في ١٩٨٢، ٤٥٠ ألفاً الى مليون مسلح. وغداة احتلال الكويت، في ٢ آب ١٩٩٠، هدد صدام حسين بزيادة العدد الى ٣-٤ ملايين. وعشية احتلال التحالف الاميركي - الغربي العراق، لوح الرجل نفسه بـ «مليونين من «فدائيي صدام»، هم بقية «الجيش الشعبي» العتيد بعد أن سمي باسمه القريب من وظيفته الفعلية. والى العسكريين وخليطهم، جند حزب البعث موظفين في وزارة الداخلية بلغ عددهم، في ١٩٧٨، ١٥٠ ألف موظف. وكانوا قبل سنتين اقل من ١٠٠ ألف بقليل. فجمعت وزارتا الحرب والامن، قبل الحرب العراقية - الايرانية وبعد أن ألقى الكرد السلاح، ٣٦٨ ألفاً، ما نسبته ٥١ عراقياً من الالف وواحد من ٥ عاملين. فإذا ضم الى هؤلاء الموظفون الاداريون بلغ العدد ١,٢ مليون، وهو نصف عديد اليد العاملة في مدن العراق. وفي الاثناء، ١٩٨٤، صار عدد الحزبيين، أنصاراً ومؤيدين، مليوناً ونصف المليون، كلهم «موظفون» يتقاضون مرتبات من خزانة الاموال العامة. والحزبيون العاملون، «النخبة»، يعدون ٢٥ ألفاً ونسبتهم من «أمة» الحزب واحد من ستين. وشرط من موظفي الادارات، ومعظم القيادات العسكرية والامن، هو من هؤلاء الحزبيين على مراتبهم المتفرقة والمتفاوتة. فتربعت الادارة الحكومية، والادارة الحزبية نواتها العريضة والطاغية، محل القوى الاجتماعية، وظائف وكماً. وإذا كانت حصة الموظف المدني من كل ألف عراقي، في ١٩٥٨، ٣ موظفين، فهي بلغت، في ١٩٦٨، ٢٦ موظفاً، أي ٨,٦ أضعاف، قرينة على ابتداء مسير السيطرة الحزبية السياسية على أجهزة الادارة. ورفع حزب البعث الحصة، غداة ٨ سنوات على استيلائه، الى ٤٥ في الالف، ف٦٣ في الالف عشية الحرب على إيران في ١٩٨٠. فالحزب المستولي لم يسعَ في استمالة «قاعدة اجتماعية» الى صفوفه، وبالأحرى تمثيل هذه القاعدة، بل صنعها بيده وسواها. وصرف على صنعها موارد الدولة في أعوام البجوحة والنفط «الغالي»، وبددها على هذا الانفاق الذي لا يمت الى «التراكم الاولي» بسبب، على خلاف رأي بطاطو في المسألة (ص ٤٨ من المصدر نفسه).

وبينما عمد الحزب المستولي الى إلغاء قسمة المجتمع والدولة وقيام المجتمع بإزاء الدولة - وهما (القسمة والقيام) ركن تقييد السلطة وخروجها من «الاهل» - نشر التعليم وقلص الاميين من ٣ أرباع

العراقيين الى اقل من نصفهم. وأقبلت النساء على التعليم، وعلى العمل من بعد، من غير معوقات. وغلبن على مهن مثل الصيدلة وطبابة الاسنان. وناط الحزب بهيئات قضائية، وباللجان الشعبية (أي الحزبية، شأن «الجيش») الوصاية على بعض الاحوال الشخصية التي كان الاهل أو العشيرة، يبتونها في ضوء الاعراف والاحكام الفقهية. وأضعفت الهيئات القضائية واللجان الحزبية الابنية الاجتماعية وأعرافها المتوارثة. وسعت في تقليص سطوتها على الاهالي، وفي بلورة مدونة «وطنية» ومشتركة.

وحين استقر الحزب غداة الحرب العراقية - الايرانية، في سدة الحكم قوياً ومنيعاً، وشبّه على بعض العراقيين، وعلى معظم «المجتمع الدولي» وإعلامه، بلورة وطنية عراقية متماسكة ومولودة من حربه الطويلة على إيران وحرب إيران عليه - حضت صحافة الحزب الرجال العراقيين، أي «فرسان» العراق «النشامي»، الى الاقتصاص من النساء («الماجدات» سابقاً) اللاتي يشكون في فضيلتهن (غداة حرب عاصفة امتحنت الاسر) قصاصاً «عادلاً»، هو القتل. ووصف النظام «الخروج عن الفضيلة»، شأنه في وصف الجريمة الوضعية او العادية، وصفاً سياسياً، فقرنه بالرقابة الدولية على التسلح. فبدد ثمرة نشر التعليم والانخراط في العمل المهني، وجزى بالقتل الخروج والانتهاك الفرديين لمعايير عمل تحتكم الى لمة الجماعات وسيطرتها على الافراد. فعلى مثال الاصلاح الزراعي الذي مر الكلام فيه، احتسب الحزب - الدولة (- «المجتمع») من التعليم وعمل النساء وتحكيم القضاء «المدني» إضعافها تسلط الابنية الاهلية المحافظة، الابوية والمذهبية الدينية، على شرط ألا يترتب على «التحديث» استقلال طبقات وسطى. مدينية بأحكامها وآرائها وسنن جديدة، وولادتها أفراداً لا يؤمن انقلابهم مواطنين «يريدون» - وقد يجتمع منهم «شعب» على غير معنى الشعبوية أو القومية، يمتنع من الالتحام والتكتيل والتوحيد، ويوجب حقه في الانقسام والمنازعة، أي في السياسة.

فإذا كان هذا شأن «بعث صدام حسين»، وعلى مثالات قريبة ومختلفة شأن بعث حافظ الاسد وخالفه وشأن شطر غالب من النظام الناصري المصري وخالفه، فقد يدعوما تقدم من اقتفاء أثر، ومن «قصص»، رفع الاقتفاء الى حلقات نسب أسبق، والنزول منه الى الانقلاب «الليبرالي» المعولم على الدولة - الحزب (- «المجتمع»).

خمس أطروحات في الماركسية المعاصرة

فريدريك جايمسون

من ابرز النقاد
الماركسيين الاميركيين
والمنظرين لتيار بعد
الحدائية. من مؤلفاته
«المنطق الثقافي
للرأسمالية المتأخرة»؛
«اللاوعي السياسي»؛
«الماركسية
والشكل»؛ «حفريات
المستقبل» (٢٠٠٥)
آخر اعماله عن تمثيل
رأس المال الجزء الاول
(٢٠١١)

الاطروحة الاولى

تظهر تيارات ما بعد الماركسية بانتظام في اللحظات ذاتها التي يطرأ فيها تحول بنيوي على الرأسمالية. ان الماركسية هي علم الرأسمالية. ولزيد من التعمق في المصطلحين، نقول انها علم التناقضات الكامنة في صلب الرأسمالية. هذا يعني انه لا معنى للاحتفال بـ«موت الماركسية» في الوقت الذي يعلن فيه الانتصار النهائي للرأسمالية وللسوق. فالاخرى القول ان هذه الاخيرة [الرأسمالية] تضمن مستقبلا مضمونا للاولى [الماركسية] بغض النظر عن مدى «نهائية» انتصارها. هذا من جهة. اما من جهة اخرى، فان «تناقضات» الرأسمالية ليست عملية انحلال داخلي هلامية، انما هي عملية شرعية ومنتظمة قابلة لأن يجري تنظيرها بعد وقوعها. فمثلا، في كل لحظة معينة من لحظات نموها، فإن المدى الذي تسيطر عليه الرأسمالية بواسطة السلع التي هي قادرة تقنيا على انتاجها، يزدحم الى درجة ما فوق الإشباع. من هنا ان هذه الازمة ازمة بنيوية.

على ان الرأسمالية ليست مجرد نظام انتاج او نمط انتاج، انها نمط الانتاج الاكثر مرونة والافضل قابلية للتكيف الذي عرفه التاريخ الانساني الى الآن. وقد سبق له ان تغلب على مثل تلك الازمات الدورية. تحقق له ذلك بواسطة استراتيجيتين اثنتين اساسيتين: توسيع النظام، وانتاج انواع من السلع مختلفة جذريا عن سابقتها.

توسيع النظام

للرأسمالية دوما مركز. كان المركز السابق هو المركز الانكليزي وهو الآن مركز الهيمنة الاميركي. وكان كل مركز جديد أوسع مدى واكثر احاطة من المراكز التي سبقته. وبهذا تفتتح مجالات أرحب للتسليع عموما، ولقيام

الاسواق وإنتاج المنتجات الجديدة. وفاقا لصيغة مختلفة نوعا ما من صيغ السرد التاريخي، نستطيع الحديث عن حقبة قومية من لحظات تطور الرأسمالية انبثقت من الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. وتلك هي الحقبة التي خبرها ماركس نفسه ونظر لها، وإن يكن بصورة نبوية. وقد أعقبتها في نهاية القرن التاسع عشر حقبة الامبريالية، حيث انخرقت حدود الاسواق القومية وتأسس نظام كولونيالي شامل للعالم بأسره. اخيرا، بعد الحرب العالمية الثانية وفي عصرنا الحالي، تفكك النظام الامبريالي القديم وحل محله «نظام عالمي» جديد تسيطر عليه الشركات المتعدية الجنسية. ان الحقبة الحالية من الرأسمالية، الرأسمالية «العابرة للقوميات»، تعيش توازنا قلقا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بين ثلاثة مراكز هي اوروبا والولايات الاميركية المتحدة واليابان، لكل مركز ملحقاته الشاسعة من الدول الدائرة في فلكه. هذه الحقبة الثالثة، التي لم تكتمل مراحل انبثاقها الحاسمة الا مع نهاية الحرب الباردة (على افتراض انها اكتملت فصولا) هي بالتأكيد اكثر «عولمة» من عصر الامبريالية السابق. فمع «تحرير الاسواق» (حسب التسمية الدارجة) في اراض شاسعة من الهند والبرازيل وأوروبا الشرقية، باتت فرص تغلغل رأس المال والسوق أعظم نوعيا مما كانت عليه في مراحل سابقة من الرأسمالية. فهل يجب الخلوص من ذلك الى ان هذا هو الاكتمال النهائي لما تنبأ به ماركس حول تكون السوق العالمي وبالتالي بلوغ الرأسمالية حقبتها الختامية - بما فيها «التسليع الشامل لقوة العمل»؟ اشك في ذلك. لأن الديناميات الطبقيّة الداخلية للحقبة الجديدة لم تستنفد كامل طاقاتها بعد، وعلى الاخص من حيث انبثاق اشكال جديدة من تنظيم العمل ومن النضال السياسي المتناسب مع الدرجة التي بها تحول عالم الاشغال بفضل «العولمة».

ان الرأسمالية
لمست مجرد نظام
تحتاجه أو نمط الإنتاج
تحتاجه أو نمط الإنتاج
الأكبر من الرأسمالية
اللا وفهم عرّفه
للتكيف الذي عرّفه
الإنساني إلى الآن

أنواع مختلفة نوعيا من السلع

ثمة شرط آخر من شروط تجاوز الرأسمالية لزاماتها البنيوية هو اللجوء إلى التجديدات بل إلى «الثورات» في عالم التكنولوجيا. يرى أرنست ماندل أن تلك التغيرات تصادف الحقبات التي وصفناها للتو. تقابل تكنولوجيا البخار حقبة الرأسمالية القومية؛ والكهرباء وآلة الاحتراق حقبة الامبريالية؛ والطاقة الذرية والسبيرنتيكا حقبتنا الحالية، حقبة الرأسمالية المتعدية الجنسية والعولمة، وهي الحقبة التي يسميها البعض «حقبة ما بعد الحداثة». ولدت تلك التكنولوجيات أنماطاً جديدة من السلع وأدت إلى فتح فضاءات عالمية جديدة، فتولت بالتالي «تقليص» مدى الكرة الأرضية وإعادة تنظيم الرأسمالية وفق مقياس جديد. بهذا المعنى تصير توصيفات الرأسمالية المتأخرة، وفقاً لمقاييس المعلوماتية أو السبيرنتيكا، مناسبة (وكاشفة جداً من الناحية الثقافية) ولكنها تحتاج إلى إعادة ربطها بالديناميات الاقتصادية التي يسهل فصلها عنها على نحو بلاغي وفكري وادبولوجي.

إذا كانت هذه التحقيقات العامة لرأس المال مقبولة، يتضح فوراً أن منوعات «ما بعد الماركسية» التي تعود إلى برنشتاين في منعطف القرن الأخير أو إلى ما «بعد البنيوية» في الثمانينات، كانت تطرح «أزمة» الماركسية أو تبشّر حتى بـ «موتها»، تزامنت مع الحقبات التي يتم فيها إعادة تنظيم الرأسمالية وتحقيق توسّعها على نحو باهر. وهذه الحقبات استتبعتها بدورها مشاريع نظرية مختلفة لماركسية أكثر حداثة - بل قل بعد حداثة، في عصرنا هذا - هي ماركسية تحاول التنظير للفضاءات الجديدة وغير المتوقعة التي تفتحت أمام موضوع دراستها التقليدي، الرأسمالية بذاتها.

الاطروحة الثانية

الاشتراكية بما هي رؤية للحرية - الحرية من القيود الاقتصادية والمادية المرفوضة والتي يمكن تفاديها، والحرية بما هي الممارسة الجماعية - مهددة في زماننا على صعيدين ادبولوجيين معاً: صعيد «النضال السردى» (حسب تعبير ستيوارت هول، أي النضال للسيطرة على مصطلحات الخطاب السردى وقواعده) المشتبك في سجال حول نظام السوق مع التأثيرية على الصعيد العالمي؛ وصعيد اعرق يشغل على إثارة المخاوف من الدعوات الطوبوية وتأجيج الفرع من التغيير. والواضح أن هذين الصعيدين يستدعي واحدهما الآخر، طالما أن المحاججة دفاعاً عن

السوق تفترض سلسلة آراء عن الطبيعة البشرية لا تليث الرؤية المعادية للطوبى أن تتمرّن عليها بطرائق أكثر خلاصية وأكثر تعبيراً عن الشهوة الجنسية.

ينجح النضال السردى (خلافًا للنزاع الادبولوجي المباشر) حين يلجأ إلى الاساءة لسمعة بدائله وإسدال ستار الصمت على سلسلة من العناوين الرئيسة. أنه يستنجد بالتففيه والسذاجة والمصلحة المادية و «التجربة» والفرع السياسي والدروس التاريخية بما هي «الأسس» التي بواسطتها ينزع الشرعية نهائياً عما كان سابقاً من الممكنات الجدّية كالتأميم والتنظيم والانفاق التعجيزي والكينزية والتخطيط الاقتصادي وحماية الصناعات الوطنية وبناء شبكات الامان الاجتماعية، وصولاً إلى نزاع الشرعية عن دولة الرعاية ذاتها. وإذا جري وصم تلك الأخيرة بالاشتراكية، يجري تمكين رطانة السوق من إحراز انتصارين معاً، انتصاراً على «الليبراليين» (وفق المصطلح السائد المستخدم في الولايات المتحدة الأميركية، كما في الحديث عن «ليبرالي النيو ديل» أي التقدميين عموماً) من جهة، وانتصاراً على اليسار من جهة أخرى. وهكذا يوضع اليسار اليوم في وضع محرج لا يضطراره الدفاع عن الحكومات التدخلية في الاقتصاد وعن دولة الرعاية، وهو امر محرج له نظراً إلى تقاليده المتطورة والمترابطة في نقد الديمقراطية الاشتراكية في غياب ما يتمتع به معظم اليساريين من فهم جدلي للتاريخ. والمطلوب خصوصاً هو استعادة بعض الاحساس بالطريقة التي بها تتغير الأوضاع التاريخية، وما يرافقها وترتب عليها من الاجابات السياسية والاستراتيجية. على أن هذا يفترض أيضاً اشتباكاً مع ما يسمى «نهاية التاريخ»، أي مع اللاتاريخية الاصلية التي تقوم عليها المذاهب «بعد الحداثة» عموماً.

في الانتظار، فالمخاوف المرتبطة بالطوبى، والمنبثقة من القلق من اختفاء العناصر المكوّنة لهويتنا الحالية، ومعها كل العادات واشكال اشباع الغريزة الجنسية السائدة حالياً، تحت وطأة التدابير الاجتماعية الجديدة والتغير الجذري في النظام المجتمعي، وهي مخاوف تسهل استثارته وتعبئته الآن أكثر من أي وقت في الماضي القريب. والواضح، على الأقل في النصف الاغنى من العالم وليس فقط في شرائحه المسيطرة، أن أمل المحرومين في التغيير في الحقبة الحديثة قد حل محله الرعب من الخسران. أن تلك الخوفات المعادية للطوبى تجب مواجهتها وجاها بواسطة لون من التشخيص الثقافي والعلاج الثقافي، بديلاً من التهرب منها بالتنازل لهذه المظهر أو ذاك من مظاهر المحاججة العامة دفاعاً عن

السوق. ان كل الحجج عن الطبيعة البشرية - اكانت توصف على أنها طيبة ومطواعة ام شريرة وعدوانية تتطلب تطويعها بواسطة السوق إن لم نقل بواسطة طغيان «الليواثان»- هي حجج «إنسانية» واديولوجية (كما علمنا التوسير) يجب استبدالها بافق التغيير الجذري والمشروع المجتمعي. وفي تلك الاثناء، سوف يحتاج اليسار الى ان يدافع بعدوانية عن الحكومات «الثقيلة»، المتدخلة في الاقتصاد، وعن دولة الرعاية وان يهاجم باستمرار رطانة السوق على اساس السجل التخريبي التاريخي للسوق الحرة (كما يتبين من تنظير بوليني ومن التجربة الاوروبية الشرقية).

الاطروحة الثالثة

على ان مثل تلك المحاججات تفترض بدورها اتخاذ موقف مما هو تأكيداً المفهوم الاس لاية ماركسية تتبنى «وحدة النظرية مع الممارسة»، اقصد مفهوم الثورة ذاتها. وذلك لأن انتهاء صلاحية هذا المفهوم يشكل الدليل الجرمي المركزي في ترسانة العداء للماركسية او ترسانة «بعد الماركسية». على ان الدفاع عن هذا المفهوم يستدعي عددا من التحضيرات الاولية وهو يتطلب خصوصاً التخلي الى عالم الخرافة عن كل ما يوحي بأن الثورة لحظة عابرة واعادة الاعتبار لها بما هي مساراً مركباً ومعقداً. فمثلاً يجب ان نطرح جانباً العديد من الصور الايقونية الاحب الى قلوبنا عن مختلف الثورات التاريخية، مثل الهجوم على قصر الشتاء [في الثورة الروسية] او القسم في ملعب التنس [في الثورة الفرنسية الكبرى].

ليست الثورة الاجتماعية لحظة زمنية، وإنما يمكن التأكيد عليها وفق المصطلحات المتعلقة بضرورة التغيير بما هي نظام متزامن يتماسك كل شيء فيه ويترايط مع كل شيء آخر. ويتطلب مثل ذلك النظام بالتالي نوعاً من التغيير المنظومي المطلق بديلاً من «الاصلاح» بالتقسيط الذي يتضح انه «طوباوي»، بالمعنى السلبي للكلمة، اي انه وهمي وغير قابل للتحقيق. وهذا يعني ان ذاك النظام-الثورة يتطلب الرؤية الايديولوجية لبديل اجتماعي جذري عن النظام الاجتماعي القائم، بديل لا يمكن اعتباره بديهياً بمثل ما لا يمكن وراثته، في ظل حالة النضال السردى الراهن، وإنما يتطلب اعادة ابتكاره. ان الاصولية الدينية (اكانت اسلامية ام مسيحية ام هندوسية) التي تزعم توفير بديل جذري للنزعة الاستهلاكية ولـ «فط الحياة الاميركي» لا تتوجد على نحو ذا مغزى الا عندما تنفق فجأة البدائل اليسارية التقليدية، وخصوصاً منها التقاليد الثورية العظيمة للماركسية والشيوعية.



الغرب (الريغانية والثاتشيرية واشكال موازية اخرى في ايطاليا وفرنسا) والدول العربية (ما يسميه [هشام] شرابي «البطريركية الجديدة»). من هنا فمن التضليل اطلاق تفسير اعتباطي لذلك الفساد البنيوي بناء على معطيات اخلاقية، ذلك انه ينبثق من مسار اجتماعي مادي الى حد بعيد هو مسار تراكم الثروة غير المنتجة في الشرائح الاعلى من تلك المجتمعات. وقد اتضح الان ان ذلك الركود وثيق الصلة بظاهرة معروفة هي ظاهرة انفصال الرأسمالية المالية عن اصلها في الانتاج وتمايزها عن ذلك الاصل. وقد ابان جيوفاني أريغي كيف ان كافة مراحل تطوّر رأس المال قد عرفت حقبة اخيرة يخلي فيها الانتاج المكان امام المضاربة، حيث تنفصل القيمة عن اصلها في الانتاج ويتم تبادلها على نحو مجرد (وهو امر ليس بدون مترتبات ثقافية هو ايضا).

كذلك ينبغي التأكيد على ان مقولات مثل الفاعلية والانتاجية والملاءة المالية مقولات قياسية، اي ان نتائجها تفعل فعلها فقط في حقل تتنافس فيه عدة ظواهر متفاوتة. وإن التقنية الاكثر فاعلية وانتاجية تنجح في طرد الانظمة والآلات والمنشآت الصناعية الاقدم عهدا فقط عندما تدخل تلك الاخيرة حقل قوتها فتعرض عليها المنافسة او تتحداها اليها.

يقودنا هذا الى النقطة الثالثة وهي ان الاتحاد السوفياتي «صار» فاقد الفاعلية وانهار عندما حاول ان يندمج في نظام عالمي هو نفسه في حالة انتقال قضت قواعد تشغيله الجديدة ان يعمل على درجة من «الانتاجية» ارقى بما لا يقاس من كل ما هو موجود داخل النطاق السوفياتي. فإذا المجتمع السوفياتي، مدفوعا بدوافع ثقافية (النزعة الاستهلاكية، والتقنيات المعلوماتية الاكثر حداثة، الخ.) ومسوقا الى المنافسة العسكرية التقنية المحسوسة، ومنجذبا الى إغراء المديونية، وبالشكال الاكثر كثافة من التعايش التجاري، قد دخل بيئة لم يكن يملك عناصر البقاء على قيد الحياة داخلها. ويمكن الزعم بأن الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه - وقد كانت الى ذلك الحين معزولة في منطقة الضغط الخاصة بها - كما لو انها محبوسة تحت قبة جيوديزية ادبولوجية واقتصادية واجتماعية - بدأت، عن غير حيلة من امرها، في فتح الفتحات الهوائية دون ان تكون مزودة بالازياء الفضائية [اللازمة] فتعرضت ومؤسساتها لضغوط العالم الخارجي الاقوى منها بما لا يقاس. يمكن تصوّر النتيجة بما هي شبيهة لضغوط الانفجار على البنى الهشة المحاذية مباشرة لمنطقة تفجير القنبلة الذرية الاولى، او بوزن الضغط

ينبغي ان نتخيّل الثورة - بما هي مسار وعملية تفكك لنظام سينكروني وعملية تفككه معاً - على انها سلّة من المطالب يمكن ان يطلقها حدث زمني او سياسي معيّن مثل انتصار يساري في معركة انتخاوية او تفكك سلطة كولونيالية، فلا يلبث هذا وذاك ان ينتشر ويتجذر شعبيا على نحو متزايد الاتساع. ان تلك الموجات من المطالب الشعبية الجديدة، التي تنبثق من الطبقات الاكثر عمقا من السكان، التي كانت الى ذلك الحين محرومة مكتومة الصوت، لا تلبث ان تجذر حتى اكثر الحكومات اليسارية افتراضية وتقلي على الدولة المزيد من التحولات الحاسمة. ان الامة (والعالم ايضا في زماننا هذا) لا تلبث ان تُستقطب إذذاك وفق الثنائية الكلاسيكية حيث يتعيّن على الجميع، مهما طال تردده، ان ينحاز الى جانب او الى آخر. إذذاك تثار مسألة العنف بالضرورة: فاذا لم تكن العملية [الجارية] ثورة اجتماعية فلا شيء يستوجب استكمالها بواسطة العنف. اما اذا كانت ثورة اجتماعية، فسوف يلجأ الطرف المهيمن من الاستقطاب حكما الى مقاومتها بالعنف، وبهذا المعنى حصرا، يصير العنف (غير مرغوب به الى بعد الحدود) العلامة الخارجية او الظاهرة المرئية التي تؤكد ان ما يجري هو مسار ثوري اجتماعي حقيقي.

ان المسألة الاساسية المثارة هنا ليست ما اذا كان مفهوم الثورة لا يزال قابلا للحياة، وانما هي مسألة الاستقلال الوطني. يجب ان نتساءل ما اذا كان من متّسع، في النظام العالمي السائد اليوم، لقطعة من الاقسام المندمجة ان تنفصل او ان تصرم صلتها (حسب تعبير سمير امين) بذاك النظام وتواصل من ثم نمطا مغايرا من التطور الاجتماعي وغطا مختلفا جذريا من المشروع المجتمعي.

الاطروحة الرابعة

لم يكن انهيار الاتحاد السوفياتي وليد إخفاق الشيوعية وانما كان وليد نجاحاتها، شرط ان نفهم النجاحات، مثلما فهمها الغرب عموما، على انها استراتيحية تحديث. ذلك انه بواسطة التحديث السريع ساد الاعتقاد ان الاتحاد السوفياتي، حتى منذ خمس عشرة سنة، قد نجح في ان يلحق بالغرب (وهو افق اثار قلقا رسميا بالكاد نذكره الآن).

يجب التأكيد على ثلاثة اقتراحات اضافية تتعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي. الاول هو ان التفكك الاجتماعي والسياسي الداخلي انما كان جزءا من ترسيمة عالمية في الثمانينات شملت في فسادها البنيوي

الواضح في
على الاغلب في
من العالم وليس
من في شمس
المسألة المحسوسة
ان اصل المحسوس
التفسير في
الحديث في
من الخمسين

يجب ان
ف مفهوم الاس
ماركسية لا
وحدة النظرية
المسألة مفهوم
الثورة ذاتها

الجبار والمشوّه للماء في قعر البحر على عضويات بلا حماية نمت وتطورت في الطبقات العليا. وتأكيذاً، فإن هذه النتيجة تؤكد تحذير [إيمانويل] فاليرستين الاستباقي من أن الاتحاد السوفياتي، على أهميته، لم يكن يشكل نظاماً بديلاً عن النظام الرأسمالي، وإنما شكّل فقط فضاءً مضاداً لذلك النظام أو منطقة في داخله، وأن هذا الفضاء وتلك المنطقة قد تطائرا الآن ولم يبق منهما إلا جيوب يمكن لتجارب اشتراكية مختلفة أن تستمر في داخلها.

الاطروحة الخامسة

إن الماركسيات - بما هي الحركات السياسية وأيضا أشكال المقاومة للفكرية والنظرية تنبثق من النظام الراهن للرأسمالية المتأخرة - أي من نظام ما بعد الحداثة، ومن المرحلة الثالثة من الرأسمالية العالمية، مرحلة المعلوماتية والشركات المتعدية الجنسيات، كما يعينها [ارنست ماندل] - سوف تكون بالضرورة مختلفة عن تلك التي تطوّرت خلال المرحلة التحديثية، وخلال المرحلة التي تلتها، مرحلة الامبريالية. فلا بد أن تقيم تلك الماركسية المعاصرة علاقة مختلفة مع العولمة كما أنها، بالمقارنة مع الماركسيات السالفة، سوف تكتسي طابعاً أكثر تشبّعاً بالثقافة، تهتمّ أساساً بالظواهر المعروفة إلى الآن بإسم «تشيؤ السلع» و«النزعة الاستهلاكية».

إن الأهمية المتزايدة التي تكتسبها الثقافة بالنسبة إلى الاصعدة السياسية كما الاقتصادية ليست نتيجة ميل تلك الاصعدة إلى الانفصال أو التمايز فيما بينها، إنما هي نتيجة تشبّع عملية التسليع ذاتها وتغلغلها الأكثر شمولاً، وقد تمكنت الآن من استعمار مناطق واسعة من المجال الثقافي وقد كانت محصنة تجاهها أو كانت، في غالبيتها، معادية لمنطقها أو متفارقة معه. إن تحوّل الثقافة الآن إلى تجارة في معظمها نتج عنه حقيقة أن معظم ما كان يعتبر اقتصادياً أو تجارياً صرفاً في السابق قد أصبح ثقافياً أيضاً، وهو توصيف يجب أن تدرج تحته كافة تشخيصات ما يسمى «مجتمع الصورة» أو «النزعة الاستهلاكية».

تتمتع الماركسية بشكل عام بتفوق نظري في مثل هذا التحليل، خصوصاً أن مفهومها للتسليع مفهوم بنيوي وليس مفهوماً تبشيريّاً أخلاقياً. إن الأهواء الأخلاقية تولد النشاط السياسي، ولكنها تستولده بانواعه الأكثر هشاشة، تلك التي يسهل إعادة استيعابها أو إعادة احتوائها وهي قليلة الاستعداد لأن تشارك مع سائر الحركات في قضاياها وعناوينها.

لم يكن انهيار
الاتحاد السوفياتي
وليد إخفاق الشيوعية
وإنما كان وليد
نجاحاتها، ثمر
أن نفهم
مثلما فهمنا
الغرب عموماً
على أنها استراتيجيات

علماً أن الادغام والتعمير وحدهما يسمحان للحركات السياسية بأن تنمو وتتطور وتتسع. وبالتأكيد، فإنا ميّال للقول العكسي، بأن سياسة التبشير التبشيرية الأخلاقية تزدهر حيث يتم الحجر على المعرفة البنيوية وعلى المسح الاجتماعي. وإن تأثير العامل الديني والاثني اليوم يجب فهمه بما هو تعبير عن الغضب إزاء اخفاق الاشتراكية، ومحاولة يائسة عمياء لملء الفراغ [الناجم عن ذلك الإخفاق] بحوافز جديدة.

أما بشأن النزعة الاستهلاكية، فالمؤمل أن يتبين أنها ذات مغزى تاريخي لأنه كان لزاماً على الاجتماع البشري أن يمرّ بالتجربة الاستهلاكية بما هي نمط حياة ولو من أجل أن نختار على نحو أكثر وعياً / نمط حياة مختلفاً جذرياً يحلّ محلّها. أما بالنسبة لمعظم أرجاء العالم فإن إدمان النزعة الاستهلاكية لن يكون متوافراً لأسباب موضوعية، لذا فالتشخيص الاستباقي التي أطلقتها للنظرية الراديكالية في الستينات - من أن الرأسمالية قوة ثورية بذاتها لكونها تنتج حاجات ورغبات جديدة لن يستطيع النظام الرأسمالي نفسه أن يشبعها - هذا النظرية سوف تجد الآن تحققها على النطاق الشامل للنظام العالمي الجديد.

على صعيد نظري، يجوز الاقتراح أن القضايا الملحة الراهنة - البطالة البنيوية الدائمة، والمضاربة المالية وحركات لرأس المال منفلة من أي سيطرة، و«مجتمع الصورة»، وغيرها - تتربط ارتباطاً عميقاً من حيث فقدانها المضمون وطابعها التجريدي (بالمقارنة مع ما كان يسمى «الاستلاب» في عصر آخر). ويمكن بلوغ المستوى الأكثر تفارقاً من الجدلية عندما نعيد الوصل بين مسائل العولمة والمعلوماتية. فثمة معضلة لا مفرّ منها تتجلى حين تدمج الامكانيات الاديولوجية والسياسية للشبكات العالمية الجديدة (اليسار واليمين كما لعالم البنزس) مع النقصان في الاستقلال الذاتي في النظام العالمي الحالي ومع استحالة تحقيق أية منطقة قومية أو اقليمية لاستقلالها الذاتي ولاكتفائها الذاتي أو الانفصال عن السوق العالمية أو القطع معها.

لن يعثر المثقفون على طريقهم بالجهد الفكري وحده. بل إن نضج التناقضات البنيوية في الواقع هو ما سوف يسمح باستشراق الامكانيات الجديدة. ومع ذلك نستطيع أن نبقي تلك المعضلة على قيد الحياة بواسطة «التشبث بالسلب» كما كان يقول هيغل، أي المحافظة على ذلك الموقع الذي منه نستطيع أن نتوقع صدور الجديد غير المتوقع.

معنى النظرية في النشاط الثوري

سلامة كيلة

كاتب فلسطيني

دور النظرية عملي

هذا الأمر يطرح السؤال حول معنى النظرية، وهل ان هذه المقابلة بين النظر والعمل تنطلق من فهم صحيح لمعنى كل منهما؟ أم أن منطقاً شكلياً يحكمهما؟ النظرية تُربط عادة بـ«الكلام»، وأيضاً بالعزلة. لهذا تبدو الإشارة إلى النظرية كابتعاد عن النشاط، عن العمل، وغرق في تجريدات مستمدة من الكتب، بغض النظر عن ماهية هذه الكتب. هي كتب تتناول كل شيء إلا الواقع. لكن هل يؤسس ذلك نظرية؟ وبالتالي ما هي النظرية في الماركسية؟

لا شك في أن وعي الماركسية ضرورة حاسمة، لأن المطلوب من الماركسي أن يتجاوز وعيه «التقليدي» المتوارث، عبر استيعاب وتمثل الماركسية بالتحديد. نحن نشير هنا إلى منطق الماركسية الذي هو أساس الانتقال نحو تمثيل الماركسية وتجاوز الوعي «التقليدي»، لأن تقليدية الوعي تكمن بالأساس في «منطق التفكير»، في المنهجية التي يتناول العقل من خلالها المسائل. وهنا لا بد من وعي «فلسفي» تحديداً، أبعد من ذلك، تكون هناك حاجة لمعرفة أفكار ومفاهيم وقوانين وتحليلات الماركسية. وليس ضرورة أن يتخصص كل مناضل ماركسي في تاريخ الماركسية وقوانينها والخلافات فيها، وفي صحة أو خطأ أفكار ماركس أو إنجلز أو لينين أو كل الآخرين. هذه مهمة بعض من الماركسيين في أي حزب ماركسي إضافة إلى نشاطهم العام فيه. لكن ليس من الضرورة أن يغرق فيها كل الحزب، وكل ماركسي. وهذا ما يبدو عادة أنه «ترف»، وإضافة للنشاط الثوري، ومشئت للفعل.

لكن المسألة لا تتعلق بهذا المستوى فقط، أي بوعي الماركسية، فهذه مقدمة ليس أكثر، ويمكن أن

تتشكل المسألة النظرية حين الإشارة إلى الثورة والتغيير، والنشاط العملي عموماً، أي حين تنتقل من الممارسة إلى ما هو مجرد، إلى «التنظير» الذي يعني البحث في «أفكار»، والإغراق في الكتب، وفي «الكلام». باختصار يبدو أننا ننغلق في تعقيدات الفلسفة والفكر بالتحديد، بعيداً عن حركة الواقع وتعقيداته. لهذا، غالباً ما تكون الدعوة حين تُطرح مسألة الثورة هي إلى الممارسة وليس إلى التنظير، وإلى النشاط العملي وليس إلى القراءة والبحث في النظرية. فالعمل هو ما يسيطر على الأذهان، وهو ما يعتبر أساس أي نشاط حزبي أو نشاط ثوري. وهو كل شيء تقريباً. يبدو هنا أن لا علاقة بين النظرية والنشاط بهذا المعنى، وأنهما ربما كانا متناقضين، وبالتالي فإن الأساس هو النشاط، العمل، الفعل. إن العفوية وحدها هي التي توجد هذه العلاقة بين النظرية والعمل، أو تفترض التناقض بين النظرية والعمل. إذ يبدو الفعل سابقاً على التفكير، وبالتالي دون تفكير. وتكون الممارسة عشوائية، انفعالية، ودون أسس تسمح بتحقيق تراكم يطورها. هنا «حركة اليد» تسبق حركة العقل. والمشكلة هي أن هذه «الفكرة» تعتبر أساس النشاط الثوري.

هل تسبق الدراسة العمل؟ أو هل من ضرورة لأن يكون تسبق الدراسة العمل؟ وهل من ضرورة لأن يكون العمل مدروساً؟ هذه المسألة التي تحتاج إلى فكر وتفكير تبدو خارج البحث، لأن العمل هو الأساس. ولهذا، كما أشرت فإن العمل هنا هو عمل عفوي، عشوائي، وانفعالي، لأنه لا يخضع لفعل العقل. وهو الأمر الذي يفضي لأن يضيق كل النشاط الثوري هباء في لحظة، لأن الانفعالية والعفوية والعشوائية لا تسمح بمراكمة التجارب، وبالتالي الوعي، لأنها تنطلق من اللاوعي، من العفوية، وتصب في اللاوعي، في العفوية.

الضرورية»، ضرورة التغيير الذي يخدم العمال والفلاحين الفقراء. إنها «عقل» هؤلاء الذي يجب أن يفكروا عبره وهم يعملون من أجل تغيير واقعهم. وهذا الربط بين الماركسية وهؤلاء هو الذي جعل الاشتراكية ممكنة التحقق، ويفتح على تحقيق انتقال مجتمعي هائل. كراس إنجلز «الاشتراكية: الطوباوية والعلم» هدف إلى توضيح هذه المسألة.

إن كل محاولة لتجاوز العفوية تفترض الوعي حتماً، وهو ما يضيفه الحزب الذي يوحد بين الوعي، بين الماركسية، والممارسة الثورية، لكي يستطيع تحويل الصراع الطبقي العفوي والمطلب إلى صراع طبقي يفضي إلى الانتصار. إن النشاط الثوري هو عمل تقني يحتاج إلى الوعي، إلا إذا أراد الحزب أن يظل في حدود النشاط العفوي للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء. وهو هنا لا يضيف سوى التشويش على نشاط الطبقة، ويكرس عفويتها بدل أن يطوّر آلياتها، وينظمها في صيرورة تراكمية، وبالتالي يطوّر من قوتها.

الفكر بما هو ممارسة عملية

نحن هنا نشير إلى الوعي بالماركسية، خصوصاً كمنهجية تساعد على وعي الواقع وتحديد السياسات المطابقة، لكن وعي الواقع يعني التنظير أيضاً وليس وعي «تقنية الممارسة» فقط، التي يمكن أن تكتسب بالتجربة. وهنا يتحدد معنى النظرية، حيث «لا حركة ثورية دون نظرية ثورية» كما أشار لينين. الأمر يتعلق بالانتقال من المجرد النظري (أي الماركسية، وخصوصاً

تكون أساس تشكيل «نخبة من المثقفين» وستكون الماركسية هنا نظرية كغيرها من النظريات. وهذا ما يجري نقده عادة، كونه يحوّل الماركسية إلى ترف نخبوي أو نشاط أكاديمي. إن أهمية القبض على منهجية الماركسية تكمن في الدور العملي الذي يجب أن تؤديه. وهنا نلمس أهم ما فيها بالتحديد، أي الجدل المادي، المنهجية التي تجعل وعينا للواقع أفضل، وأكثر علمية، وبالتالي يكون ممكناً أن نحدد خطوات عملية أدق، وبناء تراكم يفضي إلى تحقيق الأهداف.

وضع الفكر في مواجهـة
الممارسة هو أمر منـاف
للماركسية ذاتها
التي توجد ترابطاً عميقاً
بينهما. فهي «وعي الضرورة»،
ضرورة التغيير الذي يخدم
العمال والفلاحين الفقراء

فالنشاط العملي يجب أن ينحكم لـ«عقل» قادر على فهم الخطوات الضرورية انطلاقاً من فهم الواقع، وفي ضوء رؤية استراتيجية واضحة. إن الممارسات التقنية هي أيضاً بحاجة إلى «عقل». والتكتيك والتحالفات، والتحرير والدعاية، والترابط مع العمال والفلاحين الفقراء، كلها بحاجة إلى «عقل» ماركسي، إذ إن «العقل العلمي» يستطيع أن يحدد السياسات بشكل أدق في ضوء وعي أعمق للواقع.

التحريض والدعايـة
والترابط مع العمـال
والفلاحين الفقراء، كلهـا
بحاجة إلى «عقل» ماركسي
إذ إن «العقل العلمي» يسـتطيع
أن يحدد السياسات بشـكل
أدق على ضوء وعي أعمق للواقع

منهجيتها) إلى النظري «الملموس»، الذي يتعلق برؤية الواقع، بوعي الواقع. النظرية هنا هي وعي الواقع، وما تقدمه الماركسية هو الأدوات المنهجية التي تساعد على ذلك. وهنا الفكر يصبح شكلاً من أشكال الممارسة العملية، وهو شكل حاسم في تحقيق الانتقال من

هنا، يجب أن نلاحظ بأن الوعي الماركسي هو أمر جوهري في الممارسة لكي نستطيع تجاوز العفوية والعشوائية، والممارسة الانفعالية. وبالتالي فإن وضع الفكر في مواجهة الممارسة هو أمر مناف للماركسية ذاتها التي توجد ترابطاً عميقاً بينهما. فهي «وعي

كيفية انتصارها من خلال وصولها إلى السلطة. هذه موضوعات نظرية، وتحتاج إلى وعي عميق، ومعرفة علمية، لكي تتبلور في شكل صحيح.

أيضاً، يمكن القول بأن مسألة تطوير صراع الطبقة هي مسألة نظرية كذلك، حيث يصبح السؤال كيف يتطور صراعاها، ومتى يصبح عليها أن تضرب أو أن تحتج أو أن تتظاهر. أي هنا يكمن المسك بال لحظة الضرورية لذلك، حيث يمكن أن يقوم تحليل خاطئ لظرف معين إلى انتكاسة كبيرة نتيجة عدم فهم الظرف وبالتالي الاقدام على خطوة ليست في أوانها.

الصراع مع السلطة وكيف يتطور هو أيضاً جزء من الرؤية التي تحكم النشاط، إذ يجب تحديد شكل الصراع والأولويات فيه، وما هي قوة السلطة وكيف يجري تفكيكها، ومن ثم متى يجري التقدم وتطوير الصراع ومتى يجب التراجع. دراسة التجربة العملية والإفادة منها ترتبط بمسألة التنظير، إذ يجب تقييم الخطط وفهم المشكلات الناتجة من الممارسة، من أجل صوغ تصورات أدق.

العفوية إلى العمل المنظم المتراكم، وبالتالي الذي يحقق نقلة نوعية في الصراع الطبقي، ليتحول من صراع عفوي إلى صراع هادف لأنه يقوم على الوعي، أو لأنه يكون قد أعطى الطبقة المضطهدة وعيها المطابق، ومن ثم حوّل الصراع من نضال مطلبى فقط إلى صراع سياسي (وهنا يجب ملاحظة أن تعبير سياسي لا يتطابق مع ما هو رائج). أي حوّل الصراع من مطالب خاصة لهذه الفئة أو تلك من العمال إلى مشروع طبقي يهدف إلى تسلم السلطة من أجل تحقيق مصالح هؤلاء عبر تغيير النمط الاقتصادي.

النظرية هنا هي وعي الواقع، وعي تكوينه (طبقاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيدولوجية)، ووعي التناقضات المتعددة فيه، وبالتالي الدور الذي يلعبه الحزب في تحقيق التراكم في وعي ونشاط الطبقة التي هو جزء منها لكي تخوض هي الصراع الطبقي. وأيضاً المسك بالضرورة التي تحكمه، وتحديد التكتيكات والسياسات الضرورية

كل المسائل التي نقرأ عنها
اليوم ونعتبر أنها قضايا نظرية، كـ
في صلب النضال
الثوري للماركسي الروس
في ١٩٠٥ ولم تكن تجريدات نظرية

وبالتالي فإذا كان البرنامج هو الأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقها، وهي غالباً تكون محدّدة ومختصرة وبسيطة، فإنه يجب أن يحاط في إطار نظري هو الرؤية التي تحكم النشاط وتوحد بين القوى الواقعية والأهداف، أو تؤسس القوى الواقعية التي تستطيع تحقيق الأهداف. هذه الرؤية هي «النظرية الثورية» التي أشار إليها لينين، والتي كانت بالأساس في صلب مجهود ماركس وإنجلز لفهم الواقع الرأسمالي الذي كان يتشكل وتحديد الأشكال الممكنة لتغييره، والهدف الذي يسعون إلى تحقيقه، أي الاشتراكية. إن كتابات ماركس وإنجلز هي ما يمكن أن يسمى: «تنظير الواقع» في سياق السعي إلى تغييره. ولهذا فهي خاضعة لكونها تعبيراً عن ذاك الواقع بالتحديد، وما يمكن الاستفادة منه هو خلاصات عامة يمكن أن تساعد كمؤشرات ليس أكثر. طبعاً هذا بمعزل عن المنهجية التي هي جوهرية فيها، التي هي أساس البحث في الواقع. وما قدّمه لينين هو

في كل لحظة لكي تفضي إلى التقدم في الصراع على طريق حسمه. وكذلك وعي العالم، ومدى الترابط الذي يحكم الواقع المحلي به، ووعي التناقضات العالمية، وطبيعة الصراعات والتمحورات. فهذا هو «كل» الواقع الذي يجب أن «يمسك» لكي تنشأ إمكانية تغييره، هذا التغيير الذي يحتاج أيضاً إلى وعي الآليات التي توصل إلى ذلك.

إن مسألة الكيفية التي يبنى من خلالها الحزب في الواقع هي مسألة نظرية، لأن الإجابة تفترض وعي الطبقات، ووضع الطبقة التي يطرح الحزب ذاته كجزء منها، وتوضعها العياني، والمشكلات التي تعيشها، ومطالبها، وحدود «صراعاها» مع الطبقة المستغلة، أو مع السلطة التي تمثلها. وبالتالي كيف يمكن دفعها إلى النشاط المطلبى، ومن ثم النقابي، وصولاً إلى تحويلها إلى طبقة لها رؤية وبرنامج، وتطرح ذاتها كبديل، الأمر الذي يجعل صراعاها يتمحور حول

الفئات الوسطى بمختلف تلاوينها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الطبقة المسيطرة التي يجب كشف خطابها والأوهام التي يقدمها، والتضليل الذي تسعى إليه. وهنا نشير إلى الصراع «الأيدولوجي» مع تعبيرات الطبقات الأخرى في إطار الصراع الطبقي ضد الطبقة المسيطرة. وتأكد أن تعدد التناقضات يفرض تعدداً في الصراع، منه الصراع النظري.

وإذا كان المنطق الصوري (الذي يحكمنا إذا لم نستطع تمثل المنهجية الماركسية، بالضبط لأنه متوارث) يشير إلى ما هو ظاهر في سكونه، فإن الجدل المادي يفترض الغوص إلى أعماق من الظاهر، وفهم الأساس

كذلك، وأيضاً ما وكل الماركسيين الذين عملوا على تحقيق التغيير لمصلحة العمال. فقد «نظروا» واقعهم على طريق تغييره، وكل أتى في واقع يختلف عن الآخر لهذا أتى بما هو «جديد»، ومختلف، وربما مخالف.

لقد صارع لينين على «خطتي الثورة الديمقراطية» في روسيا، الأمر الذي فتح النقاش حول الواقع الطبقي ومهام الثورة ودور الماركسية. كما نشط من أجل بلورة رؤية للحزب الذي يستطيع أن يكون مناسباً لطبيعة صراع العمال والفلاحين الفقراء. وبحث في التكوين العالمي الذي يجري الصراع الطبقي في روسيا ضمنه. وبحث في تجربة ثورة سنة ١٩٠٥ والدروس

النظرية ليست لغواً، وليس
بحثاً أكاديمياً، ولا هي بحث في الت
النظري وفي الصراعات التي شهدها
ولست درساً في الفلسفة
التي هي ضرورة كمدخل
بل هي بحث في الواقع

الذي تقوم عليه الأفكار والسياسات. وكذلك فهم صيرورة التحولات التي تحدث في كل لحظة وممكناتها المستقبلية. فهو الأمر الذي يؤسس لاستراتيجية صحيحة، ويقود إلى تحديد تكتيكات دقيقة. وهذا مجهود نظري كبير ليس من الممكن بلورة القوة الفاعلة التي تحقق التغيير بدونه.

إذن، التنظير هنا هو جزء من العمل، هو جزء عضوي في العمل، وليس مقحماً عليه ولا يمكن أن يكون العمل ناجحاً من دونه. فالعمل من أجل الثورة والتغيير هو عمل واع. النظرية هنا هي نصف الانتصار، حيث لا بد من بلورة رؤية لـ «صيرورة الواقع» من أجل فهم الخطوات العملية لكي يصبح الصراع الطبقة واعياً، وينتظم في آليات تجعل الطبقة قوة منظمة. فهذا هو ما يضيفه الحزب في الصراع الطبقي لكي يقود إلى انتصار العمال والفلاحين الفقراء.

النظرية ليست لغواً، وليست بحثاً أكاديمياً، ولا هي بحث في التاريخ النظري وفي الصراعات التي شهدها، وليست درساً في الفلسفة التي هي ضرورة كمدخل، بل النظرية بحث في الواقع وفي صيرورة تطور الصراع الطبقي من أجل تسلم السلطة، ومن ثم لتأسيس مجتمع بديل.

التي يمكن استخلاصها منها. وأيضاً بدأ بالبحث في مهام الماركسيين وكيف يمكنهم أن يشكلوا حزباً حقيقياً. كل هذه المسائل التي نقرأ عنها اليوم ونعتبر أنها قضايا نظرية، كانت في صلب النضال الثوري للماركسي الروسي آنذاك ولم تكن تجريدات نظرية. ولأنها كذلك فقد أصبحت جزءاً من كلاسيكيات الماركسية ولم تلق في سلة المهملات كما ألقى الكثير مما كتب من قبل الشيوعيين في الوطن العربي.

المنطق الصوري والمنطق الجدلي

النظرية هنا هي وعي مشكلات الثورة في كل لحظة، وتحديد الأولويات في الممارسة، وبلورة الخطاب الضروري لتثقيف العمال والفلاحين الفقراء. مثلاً، إن تطوير الصراع الأيدولوجي ليس ضد الطبقات المسيطرة فقط بل وفي مواجهة الفئات الوسطى. وهو أمر حاسم من أجل تعزيز وعي العمال والفلاحين الفقراء، لأنه كشف للمصالح التي تكمن خلف الأفكار التي تطرحها، وبالتالي فهو تعزيز لتماسك هؤلاء العمال وتوضيح لرؤيتهم في هذا الصراع الذي لا يفترض فقط الصراع مع الطبقة المسيطرة بل وأيضاً كشف تشوش وخطأ البدائل الأخرى التي تطرحها



«الفلاح العظيم» ليعقوب الشدرائي طانيوس شاهين على المسرح

نقدّم هنا مقاطع من مسرحية لم تعرض ليعقوب الشدرائي عن عامية كسروان ضد الاقطاع (١٨٥٨-١٨٦١) وقائدها طانيوس شاهين. بلغنا نبأ وفاة يعقوب يوم الاحد في ٢٦ ايار ٢٠١٣ والمجلة الى الطبع. ننحي بصمت للصمت الذي لف السنوات الاخيرة من حياة هذا الفنان الكبير، وهو يكابد المرض والاهمال الذي يتعرّض له المسرح اللبناني.

يعقوب الشدرائي

مؤلف ومخرج وممثل
مسرحي لبناني.
(زغرتا ١٩٣٤).
مساهم بارز في نهضة
المسرح في الستينات
والسبعينات من
القرن الماضي. قَيَّرَ
بنقل الاعمال الادبية
الى المسرح. مسرح
اعمالاً لجبران ونعيمة
ومارون عبود («الامير
الاحمر» ١٩٧٣)
والطيب صالح.
من أعماله «إعرب
ما يلي» (١٩٧٠)
و«المهزج» لمحمد
الماغوط (١٩٧٤)
و«يا اسكندرية بمرك
عجائب» لاسامة
العارف، و«الطرطور»
(١٩٨٣)، بناء على قصة
ليوسف ادريس).

■ يعقوب الشدرائي،
الفلاح العظيم،
منشورات «شمس»
٢٠١٣، ص ٢١٩-٢٢٢

شايف الدني عم تغلي من صنوبر صربا لتلوج فاريا
(يتابع حديثه دون أن نسمع كلامه. موسيقى - في مكان
خارج المشهد العام). ♦ مشهد أخرس - إضاءة سريعة
متقطعة بحيث يظهر الشيخ الأول (في البرلوج) ويختفي
ثم يظهر بفعل الإضاءة السريعة. جمهرة متماسكة في
تشكيل ملتحم تتقدم نحوه - زي موحد - سروال
ابيض فوقه قميص ابيض مرخي فوق السروال على
الساقين طماق جلد احمر. لبادة كما لطانيوس شاهين
في الصورة الوحيدة. يحاول الشيخ أن يهرب. اثنان من
المجموعة يتمسكان به، الذي على يمينه يدخل ساعده
الأيمن من تحت ذراع الشيخ الأيمن ويقبض على حزامه
من ناحية بطنه وباليدي اليسرى يتلقت بحزامه من وراء
ظهره. الشاب الثاني يمسك ذراع الشيخ اليسرى بيديه
الأثنين - يجرانه - تنفتل رجله اليسرى وتثني ركبتة
يجرانه على الأرض - يظهر الخوري - يوقفهما بإشارة
من كفه يمسه بيده ويخرج به. تدخل امرأة معها حصير
ملفوفة - تفردها - تأخذ منها بندقية وتناولها لأحد
الشباب. ♦ (عودة إلى كور الحدادة) ♦ طانيوس: (متابعا
كلامه المسموع) خلو شي صنف من أصناف الوطنية ما
عملوه: القتل، الضرب، الحبس... الشيخ شمسين أخذ
مال شاهين القاموع من عجلتون وقتلو... بغوسطا ابن
بيوس غلب الشيخ ملحم دعبيس بالكباش، قام الشيخ
ضربو بالسيف وقتلو. ابن فارس البيطار حطوه بالمقبرة
وهو حي. جميلة بنت العن شفتنا شو صار فيها. ♦ (في

تتوسع الإضاءة لتبين طانيوس عاري الجذع، يلعب من
تصيب العرق. وبانفعال وغلجان دم القلب. ينهال بالمطرقة
على شريحة حديد تتأرجح كالنار المشتعلة. ممسكا
طرفها الأعلى بيساره بواسطة ملقط حدادة. ولطرقاته
دوي وصدى. وكما تظهر الصورة الفوتوغرافية يظهر
كور صغير ينفخه صبي فيتصاعد من أمامه لهب النار
وكذلك رجال القرية يجلسون بموازة الجدران الثلاثة.
يهيمن عليهم الوجوم وعدم الحركة. يتوقف طانيوس
عن الطرق. صمت. يرفع الحديد المتوهجة ويصق
عليها، يصدر عنها نشيش ذو انفجار بسيط يرميها في
سطل ماء. نشيش قوي. الجميع يتنفسون تنفسا شديدا
من حزن وألم.

طانيوس: انهزو بتنهزو. ♦ (يدخل الزمك ويبقى في
حركة) ♦ الزمك: شرشر بك الإنكليزي. أجا يصيف
بجونه تا بغير هوا. ♦ رسانيوس: معناتها: قيمقام
النصارى بشير أحمد مع الفرنساوية والمشايع مع
الإنكليز؟ ♦ طانيوس: الشيخ أسد ابراهيم نايم قايم
عندو. شرشر بك عم يعلّم شو لازم يعملو (صمت) ♦
رسانيوس: القصة فيها وما فيها. ♦ طانيوس: ما
ينحطو بالظهر. المشايخ معتقدين أنو الله خلقلن
الشعب عبيد. معتبرين الفلاح ومرتو وولادو وبناتو
وطرشاتو ملكن. واحدن بالوع ما يبشيع. الشبشول
فيهن بيهين أكبر شخص من الأهالي. أيتا هالشعب راح
يقور دمو. أيتا بيجي شب يقول: أنا دمي عا كفي. أنا

يا أبو كموه؟ أنت وابن مخايل طوبيا وبطرس الأصغر دينتو عدوي بشير أحمد مليون ونص مليون قرش. ♦ التاجر: كذب من قايلك؟ ♦ الشيخ: الانكليز. ما عالحساب بهاليومين بتدبرن. ♦ التاجر: هلق بعدني طالع من ذوق مكاييل من عند الخواجا الياس المنير. ♦ الشيخ: وانخلي يا ليلي (يهرع إلى كور الحدادة يلتقط رفش ويغرف فيه جمر وفيما يفعل كل هذا يقول) أنا بعمرى ما اكلت قرش ع حدا. ♦ صوت طانيوس: أنا بشهد. الشيخ رب مين دفع (يظهر على الباب) أخذ مني مبلغ وصرلو ١٢ سنة بيردو. ♦ (الشيخ يرمي بالجرم على قفا التاجر- التاجر يصرخ الفرسان يتجهون لمجابهة طانيوس). ♦ هون بيتي يا كلاب. (يندفع بعض الشباب بالأبيض ويطردونهم فيما طانيوس يجر الشيخ من رقبته. والتاجر يصرخ من الألم: يقفز على قدميه وقد طار الحذاء من رجليه وكلما قفز قفزة وعاد إلى الأرض يدوس بقدمه الثابتة على جمرة ثم على أخرى وهكذا... موسيقى رقصة الكان كان ويدخل في إيقاعها. ♦ (انتقال موسيقى مع مؤثرات بحر وصوت نورس وكذلك بالإضاءة. على زاوية المقدمة يجلس تشرشل يصطاد سمكة كبيرة بواسطة صنارة بأتجاه الجمهور وقد اعتمر قبعة قش كبيرة حافي القدمين. تقف بجانبه فتاة في فستان أبيض، ترفع مظلة بيضاء. يدخل عليهما الشيخ لاهثاً). ♦ الشيخ: شرشر بيك ولا غلطان؟ والله ما عرفتك. ما شالله شو هالسمكة! ♦ تشرشل: هلق خبرني شو جد معكم باجتماع زوق الخراب؟ ♦ الشيخ: حضرو الأمرا ومشايخ كسروان وغزير والفتوح، كمان حضر الخواجات وباقي الرعية. وأجو الوكلا وجابو معهم الختومة. ♦ تشرشل: المهم اتفقتو؟ ♦ الشيخ: خبرية المأمورية فيها ملغصة. ناس بدها ثلاثة وناس بدها اثنين. ♦ تشرشل: وع شو اتفقتو؟ ♦ الشيخ: كتبنا معاريض شكاوي من كعب الدست ضد القيمقام بشير أحمد والكل ختمو. ♦ تشرشل: ما بتنقضي بالشكاوى. خورشيد باشا بيحطها بالدرج. ونحن ما عنا اسبانات مضبوطة تا نتهمو بالبرطيل. ♦ الشيخ: بدها اسبانات ولو؟ ♦ تشرشل: الباشا أكبر دعمه للقيمقام. والفرنساوية تركو ولاد الأصل ومشيو مع النور. ♦ الشيخ: نحنا يا تشرشل بيك. نحنا عنا حقوق - القانون كان لجنبنا واحدنا مهما عمل ممنوع يقتلوه، ممنوع يحبسوه، ممنوع يضربوه. نحنا ما ألنا غير الله وغيركن. ♦ تشرشل: سنة الأربعين طلب منكم الأسطول

ختم طانيوس شاهين

معمل حرير
١٨٩١

الانكليزي تمشو معنا ضد المصريين. نزلتو بكل تقلكن. نحنا ما ممكن ننسالكن ياها أبدا. امتيازاتكن منصانة. حقوقن محفوظة. تقاليدكن كل شي. نحنا مرتبطين ممكن بالعدل والشرف. ♦ الشيخ: كل آمالنا معلقة عليكم؟ ♦ تشرشل: وبقية القناصل ما عم تشقو عليهم؟ ♦ الشيخ: باطل. ♦ تشرشل: اتكل ع خادم صاحبة الجلالة. ♦ الشيخ: يعيش الملكة فيكتوريا. اورفوار متموزيل شرشر بك. ♦ تشرشل: (فيما يتحضر للخروج) رح نجوزها ع بيت شهاب. (يكون قد علق بالصنارة خف حذاء مهترئ يتركه معلقا ويسير للخروج). ♦ الشيخ: باي، باي كنتنا. (يخرج نحو الزاوية الثانية). ♦ الفتاة: (فيما يخرجان) ما هذا يا أبي؟ ♦ الشيخ: انها قمامة تاريخية. (يختفيان في الكواليس. اما الشيخ ما ان يصل إلى الزاوية الثانية من مقدمة المسرح حتى يواجه خوري). ♦ الشيخ: (تفاجأ بعض الشيء) بارخمور. ♦ الخوري: بارخمور. ♦ الشيخ: انشالله خير. ♦ الخوري: موسى معي البطرك. تا نبهك وقلك: أنتو بها العملة عم تحفرو قبركم بضافيركن. وما على الرسول الا البلاغ. (يستدير ويخرج). ♦ الشيخ: (في اثره) ما لقيصر لقيصر (يستدير ليعود من حيث اتى فيتواجه مع كل من يوسف البكاسيني وبرفته احد عقال الدروز). ♦ الدرزي: نحنا من قبل سعيد بك جنبلاط. ♦ البكاسيني: البيك شايف انو تحزبكن ضد القيمقام هيدا اكبر ضرر عليكن. ♦ الدرزي: عليم الله. مش بس عليكن. الضرر واقع ع كل مقاطعية جبل لبنان. ♦ البكاسيني: بيسوى تكونو حزب واحد. ♦ الدرزي: وغرض واحد. ان كان مع المير او ضدو. ♦ الشيخ: (فيما يسرع للخروج من الناحية المقابلة) قولو لسعيد بك نحنا متشكرين معروفو. (يخرج البكاسيني والاخر - ينظران إلى بعضهما. يهزان كتفهما ويخرجان)...



جدتي حاجي

رياض بيدس

روائي وقاص وناقد:
شفا عمرو، فلسطين.
من أعماله «الجوع
والجبل» (١٩٨٠)
«باط بوط» (١٩٨٠)
«حكاية الديك
الفصيح» (٢٠٠١)
«المحو» (٢٠١٣)

لسوء حظي، وأنا الاصغر في العائلة، لم ار جدتي واقفة على قدميها ابدا!

غالبا ما رأيت جدتي في بيتنا القديم في وسط البلد وفي بيتنا الجديد الذي انتقلنا اليه فيما بعد تجلس معظم وقتها على شرفتي البيتين في الظل لتحتمي من الشمس على كرسي قش، وعندما كانت تريد ان تنتقل تستعين بذلك الكرسي للتكاء عليه والوصول الى المكان الذي تقصده على مهلها.

كانت امرأة مديدة القامة ذات جمال حزين تشبه الهنود الحمر الى حد بعيد، ولقد تعبت في الحياة ومن المصائب التي حلت بها: فقدان زوجها بعد سنتين على زواجها، وفقدان ابنها الوحيد حنا، الذي كانت تعبه، وبسبب ظروف الحياة القاسية التي عاشتها، اذ عاصرت الاتراك والانجليز واليهود. كان يحز في قلبها ان عائلة بيدس فقدت معظم املاكها بعد موت زوجها وبعد وفاة آخرين في العائلة. من عائلة ملاكين الى عائلة فقيرة. وعند قيام دولة اسرائيل صودر معظم ما تبقى لابي من تراث اراضي التي بقيت، اذ صادرت حكومة اسرائيل لابي ٨٠ دونما في كريات آتا وكان يكفي ان يبقى دونم واحد من الثمانين لكي نثرى جميعا نحن الابناء والاحفاد. لكن الاراضي طارت كما طارت البلاد. وما تبقى للعائلة من اراض لا يسوى وفي مناطق وعرة.

لم تكن جدتي لابي تحب الخوض في الحديث عن السياسة، لكنها كانت احيانا تقول ان الجمال - جمال دار بيدس - كانت تملأ الساحة القريبة من كنيسة البلد بعد عودتها من الحقول والاراضي التي كانت العائلة تملكها ذات يوم. وكانت تشير بطرف خفي الى ان الظلم في زمن الاتراك كان مرعبا، وفي فترة الانجليز ايضا وان

كان على نحو اقل ربما لانه كان محكما اكثر، وانه مع قيام دولة اليهود راحت البلاد وصودرت الاراضي وما بقي هو القليل من الاراضي لعائلة من الملاكين.

جدتي لابي، تلك الشخصية القوية النادرة، كانت تتحدث من عائلة الجمال، وهي عائلة شفاعمرية كبيرة. لم تكن جدتي تتباهى باشقائها القضايات بكل معنى الكلمة، بل كانت، ولانها كانت راوية بطبعها تذكر عفو الحاطر شقيقها بطرس السمرا - هذا ما كانوا يطلقونه عليه آنذاك - الذي قضى معظم حياته «فراريا» من الاتراك وانهم كانوا يلاحقونه حتى في الجبال. وما زالت القصص والاساطير تروى عن بطولة بطرس السمرا عند كبار السن باعجاب وانبهار كبيرين. وغالبا ما يختمون القصص التي يعرفونها عنه انه على الرغم من جرأته النادرة وبسالته لم يستطع الاتراك قتله، بل مات بعد سنوات حتف أنفه. والى ان توفي ظل الناس يحترمونه ويهابونه وحتى يخشون من قوته التي لا تنزعزع. بطولة فردية لم تكن تستند الا على قواها الداخلية فقط.

جدتي لم تكن تأبه لكل تلك البطولات في عائلتها وفي عائلة زوجها، كل ما كان يعينها بعد مقتل زوجها الياس ان تحمي ابنها وابنتها وان تحمي احفادها. لكن احيانا كانت تذكر كل تلك القصص التي لا تزال تروى احيانا بشكل سريع وفقط من اجل انعاش الذاكرة في زمن اسرائيل.

ومن الغريب اني بعد سنين عديدة، عندما كنت اقلب في مكتبة ابي الضخمة التي احترق معظمها بسبب القنديل الذي وقع عليها، اقع على كتاب لبطرس السمرا بالانجليزية عن اربعة من ابطال اليونان بالانجليزية. والكتاب مهدي من بطرس السمرا الى ابن اخته حنا بيدس. كتب الاهداء بقلم رصاص وما زال واضحا جدا حتى اليوم. وما زلت احار في امر بطرس السمرا:

كانت تحدث او حدثت في الجليل. الاسماء كلها عربية فلسطينية والامكنة، والزمن غالبا غير محدّد.

كبرنا على حكايات جدتي الساحرة. ومن بين كل الامكنة التي كانت تجري فيه حكاياتها كان مكانان محدّدان يثيران اهتمامنا من بين كل الامكنة الاخرى (اذ كانت السيارات نادرة، وكان من الصعب علينا ان نسافر الى بحر الزيب او عكا او حتى حيفا لنرى البحر الذي كان السندباد يعارك امواجه وحيثانه): سرايا او قلعة شفاعمرو التي كانت تدور فيها قصة سرايا بنت الغول، فكنا ننظر الى تلك القلعة بانبهار ونتخيّل احداث الحكاية. اما المكان الآخر، فكانت المغر التي كانت تمتد من تحت بيت جيراننا دار حبيبي والتي ظل منها جزء في زمننا الى ان طموها. كنا لا نجرؤ على دخول تلك المغر لانها مظلمة، لكننا كنا نقف احيانا على بابها برهبة ونعود خائفين.

وعلى ما يروى فان قصة تلك المغر حقيقية. ففي زمن الانجليز اكتشف احد الاشخاص من عائلة حبيبي تلك المغر. ودخل في قلبها وقلب في اشياؤها، ولمفاجأتها وجد فيها كمية هائلة من الذهب (ربما من زمن عثمان ابن الظاهر عمرا). عاد ادراجه الى البيت ولم يخبر احدا بامر الذهب. كانت كمية كبيرة جدا. ظل محتفظا بسرّه لفترة، الى ان تعرّف على سيدة انجليزية واخبرها بسرّه. وعندما رأت تلك السيدة تلك الكمية من الذهب، وفي معظمها تحف فنية خالصة، وعدته خيرا، واقتрحت عليه تلك السيدة ان تأخذ كل تلك الكمية من الذهب في «الببور»، (اي باخرة)، الى انجلترا وتبيعه هناك، ثم تعود وتعطيه ثمنها بالعملة الانجليزية. وثق ذلك الشخص بها، وكان ان سافرت تلك السيدة بالذهب الى انجلترا. وانتظر ابن عائلة حبيبي شهورا وسنين، لكن تلك السيدة اختفت نهائيا. اختفى الذهب نهائيا، اما ذلك الشخص من آل حبيبي، فكان مصيره الجنون.

ظلّت جدتي تقرأ الى ان ضعف بصرها نهائيا. اما الصندوق الورقي الذي كانت تضع فيه كتبها فقد امتلأ بالعث ثم تبعثر. وعلى الرغم من ان جدتي كانت تقرأ يوميا، وكانت دائما تحب ان تقرأ كتباً جديدة، الا ان مكتبة ابي الضخمة لم تثر اهتمامها: لان تسعين بالمئة من تلك الكتب كانت باللغة الانجليزية، اما الكتب الاخرى التي كانت فيها فهي كتب عربية كلاسيكية للجاحظ والمتنبي والعقد الفريد وثلاثة تفاسير للقرآن عدا النسخ المختلفة للقرآن التي كان ابي يحتفظ بها،

ان يكون قبضايا بالمعنى الايجابي. للكلمة فهذا مؤكد لكن ان يكون مثقفا في زمن موغل في القدم وفي زمن الاتراك فهذا ما يثير شيء من الغرابة في نفسي. ومع ذلك تبدو الصورة مختلفة عما هي في زمن اسرائيل التي قلبت تدريجيا كل المعايير والمفاهيم الايجابية في حياتنا وقضت عليها، وعلى نحو اكثر احكاما رفعت من بعض العائلات المتواضعة معها الى مرتبة «عالية» على كل المستويات، وبشكل منهجي اكبر عملت على تخطيط وتدمير كل الذين رأوا في وجودها استعمارا محضاً لا يختلف عن اي استعمار آخر في العالم.

كانت جدتي كما عرفتها، وهي شبه مكرسحة، تمارس ثلاثة نشاطات رئيسية كل يوم: الصلاة، صلاة المسبحة، والتطريز، اذ كانت تطرّز المناديل والاوليا والغيباني وانواعا اخرى، والقراءة. الغريب في الامر، ان معظم النساء في زمنها لم يتلقين اية دراسة كما انهنّ لا يعرفنّ القراءة، لكن جدتي كانت تجيد القراءة. كانت تلم اي كتاب قديم تجده حتى لو من دون غلاف او ينقصه بعض الصفحات وتشرع في قراءته اذا ما كان قصة او رواية. وفي الليل كنا نتخلّق حولها وكانت تحكي لنا قصصا، على الغالب هي قصص شعبية كانت متداولة آنذاك في فلسطين، منها قصة سرايا بنت الغول التي كانت جدتي تؤكد لنا انها خرافة شفاعمريّة بسبب السرايا الموجودة في شفاعمرو والتي لا تزال موجودة الى يومنا هذا (من المدير ذكره ان السرايا او القلعة بناها عثمان ابن الظاهر عمر). وكانت تحكي لنا قصة ليلي الحمراء، وقصة عنتر بن شداد على نحو ساحر، وقصة تغريبة بني هلال التي كانت تقلب كل وقائعها وتجعلها قصة فلسطينية تقع كل احداثها في الجليل، وقصة افصح يا سمس والكهف والاربعين حرامي، وقصة السندباد التي تحدثت في بلادنا، وقصة المغر التي وجدوها تحت بيت جيراننا (آل حبيبي، من عائلة الكاتب اميل حبيبي الشفاعمري) والتي تمتد على مسافة كبيرة تحت الارض والتي تأسرنا. وقصص اخرى عديدة. من اين كانت تأتي بكل تلك الحكايات؟ اكيد من الآباء والاجداد ومن بعض الكتب التي كانت تقرأها. هذا ما اعتقدته دائما. لكن بيرجيت في عام الـ ١٩٩٠ تبتاع لي هدية عبارة عن كتاب حكايات الشقيقين جريم لافاجا ان عددا قليلا من الحكايات التي كانت ترويها لنا جدتي كانت مأخوذة من كتاب حكايات جريم، مع فارق ان كل حكايات جدتي

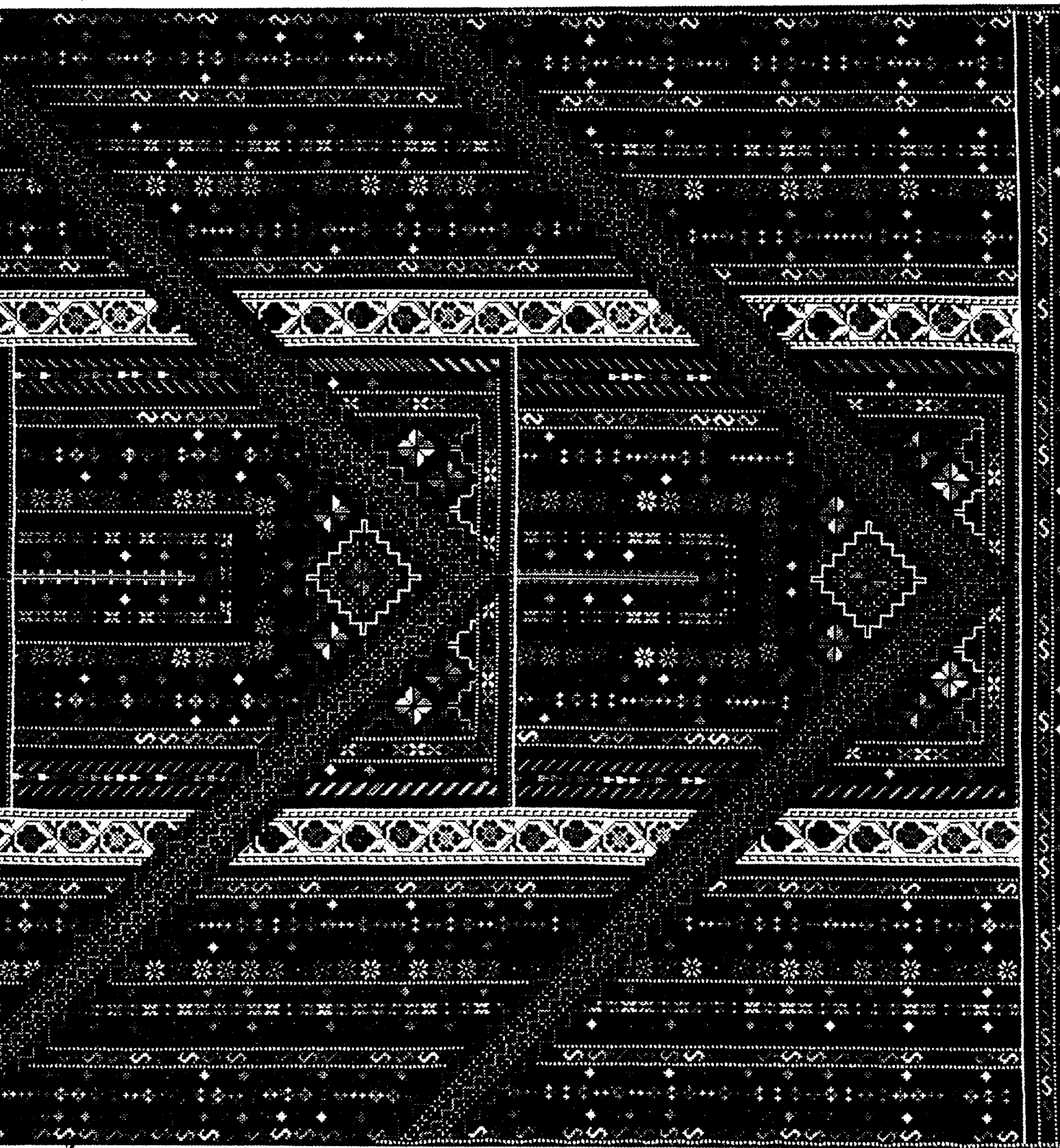
الاول». لم تكن نخل لثانية واحدة. وتدرجيا اندثر زمن الحكاية ليحل محله زمن التلفزيون. فاختفت الحكايات واختفى الرواة. وصار ابو ملحم وام ملحم واسعد وفهمان هم ابطالنا الشعبيين، الى ان تعرّفنا على مسلسل «هاوي» التحري الامريكي الشهير في زمننا وتالت الافلام والمسلسلات الاجنبية التي كنا ننتظرها بلهفة.

فرحت جدتي لابي لفرحنا عندما نجحنا في اقتناء تلفزيون. لكنها لم تكن تشاهد التلفزيون بالمرة. كانت تنظر اليه ك «بوكس، اي صندوق» غريب عليها وعلى عالمها. كانت بالفطرة تدرك ان عالمها وتجربتها في الحياة اهم بكثير من التلفزيون. وظلت تكتفي بما اقرأه لها من كتب في النهار، وفي السابعة مساء كانت تلجأ الى فراشها وتنام. وربما ظلت تحلم احلاما فلسطينية ممزوجة بخبرة من زمن الاحتلال التركي والانجليزي والاسرائيلي على مهلها. كنا نمازحها احيانا «اي الازمان افضل يا جدتي؟» كانت تبتسم وتقول «كلها غريبة علينا وعلى عالمنا. ولا يصح الا الصحيح». وعندما كبرت فهمت ما الذي كانت تقصده بـ«الصحيح»، فلقد تربينا على ان للحيطان آذانا، وكانت جدتي تحكي سياسة اما بالرمز او بالتلميح، او من خلال حكاياتها التي كانت كلها تجري في الجليل الفلسطيني.

نهار السبت، كان يأتي لزيارة جدتي اختيارية من البلد يشاركون جدتي الحديث عن تجاربهم وايام زمان وعراكمهم في الحياة. كان ذلك ايضا بديلا للتلفزيون الذي اكتسح البيوت. كان يأتي لزيارة جدتي: المهدي وهو بدوي من قرية الخيط التي دُمّرت عند احتلال اليهود للبلاد (وكثيرا ما كان يردد على مسامع جدتي والآخريين «يا ريت اليهود يسمحولنا نرجع لقريتنا الخيط وبدي انام تحت بيت خرفيش!») وكان الخيار اصلا الذي يحكي العربية بلكنة ارمنية، واولاد اخت جدتي الذين كنا نناديهم بـ«خالي انيس» و«خالي اميل»، وابن اختها لويس الذي كان يبدو لنا بقامته الفارعة كأنه هندي احمر، واقلهم حظا مع جدتي كان زوج خالتي منى سليم الذي يستفز غضب جدتي عندما تراه يأتي الى لقاء نهار السبت وقد ارتدى قميصا ابيض وفي جيبه يضع علبة دخان مالبورو التي يراها الجميع من جيب قميصه الشفاف، فتقول له بغضب: «مالبورو للنمرة (اي شوفة النفس)؟ كل النهار مرتك قاعدة تخطط للناس فساتين، وانت بدك تنعز وتبخ؟ عيب عليك!» وكان زوج خالتي البسيط الطيب يتقبل انتقادات جدتي بصدر رحب.

والعقد الفريد، وغيرها من الكلاسيكيات. كانت جدتي تبحث عن الحكايات البسيطة، لانها كانت تحتفظ بمخزون هائل من الذكريات، وربما الحكايات، وكان من السهل عليها ان تقلب بعض تفاصيل تلك الحكايات وتجعلها كلها تحدث في الجليل على نحو مشوق جدا. وفي تلك الايام لم يكن هناك تلفزيون، فكانت تلك الحكايات هي التي تجمعنا حول جدتي. وكانت تحكي لنا بعض تلك الحكايات احيانا اكثر من مرة مع تغييرات دائمة دون ان نصاب باي ملل. والى يومنا هذا ما زلت اتحسر لاننا في تلك الايام لم نكون نعي اهمية تلك الحكايات الفاتكة لندونها كما كانت ترويها لنا جدتي، لكن ذلك كان غير ممكن، لانه في تلك الفترة لم تكن هناك لم تكن هناك آلات تسجيل.

في بيتنا الجديد في الجبل كبرت جدتي وكبرنا نحن ولم تعد تروي لنا حكاياتها. وفي البيت الجديد اخذت اقرأ مما في مكتبة ابي من كتب كلاسيكية كانت تسحرني جدا: كانت الخطوط التي يضعها ابي تحت السطور التي تعجبه تثير اهتمامي الشديد. وكانت ملاحظاته الثاقبة التي يكتبها بخطه الجميل في هوامش الصفحات تصيبني بالذهول احيانا: ملاحظات حادة، احيانا ساخرة، ومرات تنقل واقع تلك الايام على نحو دقيق. وكانت جدتي بسبب ضعف نظرها تطلب مني ان اقرأ لها ما اقرأه. كنت افعل ذلك بسرور، لكن الكتب التي كانت ترغب في الاستماع اليها هي روايات جرجي زيدان التاريخية التي كنت استعيرها من ابن جيراننا زيتون. كنت اقرأ لها وكانت تصح لي اخطائي العديدة باهتمام شديد. اما الكتب الاخرى التي كنت اقرأ لها منها، فكانت اجزاء كتب «المشوق» التي كنا ندرس فيها. كانت احيانا تضحك وتفرح من بعض اقصيص «المشوق» وتقول لي «هذا كتاب ممتاز. ليت نظري كان قويا كما كان، لاني كنت سأقرأ الكتاب بسرور (وتسألني «معلش ايش اسمه؟»، فأخبرها) واتابع القراءة. ان تستطيع جدتي قراءة «المشوق» على مهلها كان يعني ان تعيد بناء تلك القصص في خيالها وان ترويها لنا فيما بعد على نحو ساحر جدا. وبعد سنين، وقبل ان يكتسح عالمنا التلفزيون، اذ كان ترفا خالصا آنذاك لا يستطيع امتلاكه الا الاغنياء وهم قلة قليلة في البلد، كان اخي الياس الذي قضى شابا هو الآخر يروي لنا الكتب التي كان يقرأها ليلا بعد نهار عمل مضن، على نحو اننا ما زلنا الى يومنا هذا نقول عنه: «كان يروي لنا قصة الكتاب على نحو مشوق كما لو انه فيلم سينمائي من الطراز



فقضت فيه بعد اقل من شهر حزينة على نفسها، وربما على الآخرين الذين يعزّون عليها. كانت لا تريد ان تموت في الملجأ، لكن كان من الصعب عليها ان ترانا ثلاثة او اربعا مجتمعين لرفعها على سريرها. وعندما ماتت عن عمر يناهز الـ ٩٢ عاما في الملجأ تأثرنا جميعا، لكن العزاء الوحيد بالنسبة لي كان تلك الحكاية التي كانت ترويها عن الفيل او عن حيوان آخر لا اذكر اسمه انه كان عندما يتقدم في السن كان يذهب الى مكان بعيد عن القطيع واسرته ليموت وحيدا. وهذا ما فعلته جدتي. وكانت حكايتها تلك استشرافا لحالتها وحالة اغتراب كثير من البشر حتى في موتهم!

ما الذي بقي من جدتي؟

تاريخ طويل من الحزن والمعاناة. كانت تجايع وجهها تحكي مأساتها الشخصية ومآسي شعبها. راوية من الطراز الاول من خلال حكاياتها حكّت تاريخ منطقتها وتاريخ جيلها. بخيال خلاق كانت تستعير حكايات شعوب اخرى وتجعل منها حكايات فلسطينية محلية. بالفطرة استطاعت ان تضحك على التاريخ القاسي الذي كان وما زال يتلاعب بنا وان تنسج عالما من الحكايات الجميلة التي تخفّف من وطأة ما يجري على ارض الواقع. وجوه لا تنسى. اصالة ازاء واقع جديد هش مائع.

وقبل ان تتوفى جدتي بسنين قليلة، استعير من مكتبة استاذ التاريخ رواية «فارس آغا» لمارون عبود. بتردد ابدا بقراءة الصفحة الاولى لجدتي التي تفرح كالاطفال. اتوقف واتأملها، اذ انها للمرة في اثناء قراءة كتاب لها تبدو سعيدة. تطلب مني بالحاج ان اتابع القراءة. وعلى مدار اسبوعين ننجز قراءة الكتاب. تشكرني جدتي وتعطيني نصف ليرة. لا اصدق عيني. تقول «هذه لك، لانك فرحت قلبي بهذا الكتاب». وبعد صمت قصير تقول لي وهي متلهلة الاسارير: «بتعرف؟ قرياقوس هذا انسان جيّار، بس بنقصو اشى واحد...» وانتظر ماذا ستقول، فتبتسم ابتسامة عريضة وتقول بأسف «جيّار، بس للأسف جبان. زوجي وابني واشقائي لم يكونوا جنباء بالمرّة». وعلى الرغم من الروايات العديدة التي قرأتها، الا ان «فارس آغا» ظلت رواية جدتي الاثيرة، ربما لان جدتي اعجبت بها جدا!

والى اليوم، ما زلت اذكر ضحكات جدتي الموزونة وانا اقرأ لها كتاب «فارس آغا». ضحكات لا تموت نابعة من القلب في عالم قاس موحش.

وفي تلك الجلسات كانت جدتي تستعيد ذكرياتها مع اولئك الاشخاص الذين عاشوا تجارب مماثلة لتجاربها. كلهم، ما عدا زوج خالتي الذي كان اصغر سنّا منهم، لم يشاهدوا ولا اي برنامج تلفزيوني واحد من دون ان يشعروا بنقص ما لا بل بطيب خاطر. «التلفزيون» الوحيد الذي استمتعوا به، رغم كل الغصّات والمرارات والآلام التي عانوها، كان ذكرياتهم وعالمهم الغني الذي عاشوه والذي كان يتدفق في جلساتهم من دون اي مجهود. اكثر من ذلك: احيانا كانت جدتي، بناء على طلب المهدي، الطاعن في السن، تروي لهم الحكايات التي كانت ترويها لنا، فيفرحون كالاطفال. وكثيرا ما كان الاختيار اصلا ان يبكي لانه يتذكر في بعض احداث تلك الحكايات، بلاده ارمينيا، فيدمدم بالارمنية ببعض الكلمات ويمسح دموعه.

في تلك الايام كانت الساعات ايضا نادرة. كانت في بيتنا القديم ساعة كبيرة ترسل دقائقها رتيبة خاوية على نحو قاتل. وعندما عبثت بعقريها غضبت امي، بينما جدتي لم تعترض. استغربت الامر. لكنني فيما بعد فهمت: كانت جدتي لا تلجأ للاستعانة بتوقيت الساعة بالمرّة. كانت تجلس على شرفة البيت وتقول لنا الوقت الدقيق. كنا ندخل الى البيت وننظر الى الساعة لنفحص الامر، ونكتشف ان جدتي تعرف الوقت بالضبط. كنا نسألها كيف، فكانت تقول لنا «من حركة اشعة الشمس على الشرفة». وكنا نضحك من «ساعتها» الخفية الماكرة بالنسبة لنا.

تقدمت جدتي في العمر وتكرسحت تماما. وصار من الصعب على امي ان تعنى بها لوحدها، فجدتي كانت حماة وصديقة واخت ومدرسة والدتي. كانت امي تستعين بنا على نقل جدتنا في البيت الى ان صار الامر غير ممكن. وشعرت جدتي بثقل حياتها. كانت تصلي احيانا ان تموت في فراشها وهي نائمة، لكن الآلهة لم تستجب. ظللنا على ذلك الحال الى فترة طويلة: لا احد منا، وبالذات امي، يريد التخلي عن تلك الجدة الرائعة. لكن انينها وبكاءها حالا دون ذلك. اجتمعنا بعمتي عيلة، فقالت ان الامر صعب عليها. عندها طلبت جدتي ان نأخذ بها الى الملجأ. «الملجأ؟!» كلنا رددنا تلك الكلمة كما لو انها كانت سحنا او غربة جديدة لجدتي، لكن جدتي قالت «بدي ارواح على الملجأ!» امي حاولت ان تقنعها انها ليست ثقيلة علينا بالمرّة، لكنها قالت بحزم «انا جهام (اي امرأة ضخمة) وما حدا بقدر يظل يعول في. بدي ارتاح». نقلنا جدتي على مضض الى الملجأ،

عن انعتاق الكلام لغة الثورة السورية والثورة في اللغة

محمد العطار

كاتب ومسرحي سوري

تتوجب الإشارة إلى أن هذه الورقة ليست بحثاً لغوياً مختصاً، لقصور معارفي في هذا الحقل، ولانصراف اهتمامي إلى مقارنة فعل الكلام بوصفه فعل انعتاق، أي مقارنة الكلمات والتهافتات والشعارات التي ولدت بفضل وأثناء الثورة بوصفها تجسيدا لممارسة الحرية. انعتاق فعل الكلام هذا، والذي يشكل جزءاً من ثورة اللغة، يشكل مفتاحاً لفهم التغيير السيميائي للكلمات، أي تغيير معاني الكلمات، نحت كلمات جديدة، وإعادة الروح للكلمات أخرى. هذه التغييرات على المستوى السيميائي ما هي إلا نتيجة لتحرر فعل الكلام، الذي يشكل أحد أوجه ثورة هائلة على صعيد الفعل الإنساني^١.

الماشي وهو يتحدث عن مكرات القيادة الرشيدة تجاه المعلمين، قبل أن يصمت للحظات تبدو دهرأ بعد أن أنهى ما في جعبته من الكلمات أمام الكاميرا. لقد قال كل ما يحفظه حول إنجازات القائد الخالد وحزب البعث ثم صمت! لم يتعمد الصمت حقاً، لكنه أنهى كل كلماته! من أين يأتي بكلمات جديدة؟

تحرر الثورة أصواتنا المخنوقة. الثورة تقوم أولاً لكي يمتلك كل فرد فينا صوته المميز، ولكي نفعل ذلك يجب أن نمتلك كلماتنا وأن نطلقها خارج حناجرنا التواقعة إلى الصراخ بدون قيود.

يمثل هذا مدخلاً لفهم هذا الحضور البارز للغة في الثورات والانتفاضات العربية، في الشعارات والتهافتات والأهازيج والأغاني والقصائد واليوميات، التي شكلت حاملاً أساسياً لمزاج الشارع المنتفض في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وغيرها. لكن يبقى حضور اللغة في الثورة السورية شديد الخصوصية الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبارها (في أحد أوجهها العديدة) ثورة كلمات أو انتفاضة لغة. لا يتوقف الأمر، على حقيقة مفادها أن الشرارة الأولى للثورة السورية انطلقت بسبب كلمات خطها صبيحة في درعا على الجدران. الأهم ربما، هو جنوح الكلام في سوريا الثورة للتحرر من قيود الصمت والخوف واللغة الجوفاء. إنه تهديم لمملكة الصمت التي لا

في العالم الأنجلو - ساكسوني، تدرس اللغة عادةً على ثلاثة مستويات مختلفة، والعلاقة بين هذه المستويات متداخلة. أولاً، Syntax، حيث ندرس قواعد اللغة. ثانياً، Semantics حيث ندرس معاني الكلمات. ثالثاً، Pragmatics، حيث ندرس الأفعال الكلامية، أي اللغة على مستوى التداول والاستخدام. هذه الورقة تقترح أن تحرير فعل الكلام، على المستوى الثالث، ينعكس ويعكس تغييرات على المستوى الثاني السيميائي، أي في معاني الكلمات. بالطبع فإن توضيح هذا الأمر يحتاج إلى دراسة تفصيلية مختصة ومعتمة في طبيعة العلاقة بين هذين المستويين. في هذه الورقة ملاحظات تنطلق من واقع استخدام اللغة في الثورة السورية.

تسمى الورقة أيضاً لاستعراض كيف جعل انعتاق الكلام من الشعارات مُعبراً عن مسار الثورة وأطوارها. وإن كنت في هذا السياق لا أسعى إلى تجميع كل شعارات الثورة السورية، وإنما أكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة التي أعتقد أنها كانت شعارات مؤسسة أو مفصلية عبرت عن نقلات واضحة في مسيرة الثورة المستمرة^٢.

طوفان الثورة

في مشهد باقي في الذاكرة من فيلم الراحل عمر أميرلاي «طوفان في بلاد البعث»، يتلثم مدير مدرسة قرية

١ ج. ل. أوستن، فيلسوف بريطاني، وهو من أعاد مفهوم الكلام إلى فعل بشري.

٢ أنجز د. جمال شحيد ورقة بعنوان «شعارات الانتفاضة والمواولة في سوريا» نشرت في موقع المبادرة العربية للإصلاح. وفيها يستعرض عدداً كبيراً من الشعارات ويشير في مقدمة ورقته إلى وجود أكثر من عشرة آلاف شعار، دون أن يوردها كلها بالطبع.

يمكن أن تبقى جذرائها المصمتة جائمة على صدورنا، على ما ذهب إليه مبكراً المعارض السوري رياض الترك في صرخته الشهيرة في مطلع الألفية الثانية^٣.

الكلام إذن في سوريا كان له ثورته أيضاً. فالكلام خارج إطار المسموح به كان باهظ الكلفة، أثمانه تتراوح بين سنين من الاعتقال وبين التنكيل والاضطهاد الرهيب. كانت النكات السياسية تقال في السر، وبخوف رهيب. الأغاني والأهازيج، كما الكتب والأفلام والمسرح في سوريا كانت مقيدة ومراقبة. الجدران في سوريا، كانت تملك أذاناً شديدة الإصغاء. ليست الضوابط الصارمة والخطوط الحمراء وما أكثرها، هي الطامة الوحيدة. هناك أيضاً ابتذال الكلمات وإفراغها من أي معنى أو وقع يلامس قلوب السوريين كما عقولهم. أسألوا السوريين عن كلمات مثل: «شفافية»، «عدالة»، «مقاومة»، «ممانعة»، «صمود»، «لحمة وطنية»، «تصدي»، «مؤامرة»، «تحديث»، «تطوير»، «إصلاح» والقائمة تطول.

عقود من التدجين اللغوي تتولاه على التوالي منظمات طلائع البعث وشيبيبة الثورة، ثم اتحاد طلبة سورية، ثم المؤسسة العسكرية «العقائدية»، ناهيك بالطبع عن نشرات الأخبار على التلفزة الرسمية وافتتاحيات الصحف الرسمية الوحيدة. لا يمكننا بالطبع إغفال الاجتماعات واللقاءات الحزبية والمهرجانات الخطابية، التي كان لها سطوة لا يجوز التقليل من شأنها وبخاصة في القرى والأرياف. كيف والحال هذه ستنجو اللغة من الضمور إذن؟

في فيلم «الطوفان» يقول مدير المدرسة الابتدائية: «منذ نعومة أظافره تعلم الطالب حب هذه المنظمات»، يقصد طبعاً منظمات حزب البعث، وهو شديد الثقة أن

انعتاق الكلام

عندما شاهدت تحفة السينمائي اليوناني ثيو أنجيوبوليس: «الأبدية ويوم»، للمرة الأولى منذ سنوات، أحسست بجزع وأنا أراقب قصة شاعر يشتري الكلمات كي يتم تأليف قصيدة. لم أستطع إلا التفكير بالتالي: هل بات محتماً علينا شراء كلمات جديدة؟ أو ربما البحث عنها؟ كلمات مُحفزة، جديدة، تشبه الناس، تخاطبهم وتحكي عنهم!

أعتقد أن الثورات العربية فتحت الباب على مصراعيه لرحلة انعتاق ثلاثي الأوجه: الكلام والجسد، وإعادة امتلاك الفضاء العام. وهي رحلة وإن أطلقتها الثورات، ولكنها ما تزال في بداية طريق محفوف بالصعاب. وهذه الأوجه الثلاث شديدة الارتباط، بل إنها تكمل بعضها البعض.

إن عقوداً من الاستبداد تشمل مصادرة الكلام، وخنق الأجساد وتقييدها، واحتلال الفضاءات العامة. تولد رغبة جارفة في معاكسة هذا القمع في مستوياته الثلاثة هذه، يُتوج الأمر - كما رأينا في جميع الثورات العربية - باحتلال الفضاءات العامة وتحويلها لساحات للرقص والغناء، حيث امتلك فيها الأفراد وربما للمرة الأولى، صوتاً خاصاً بكل منهم، في ذات الوقت الذي اتحدوا فيه في جسد جمعي عبر التكاثر والرقص والغناء، وأحياناً لمقاومة البلطجية أو البلاطجة أو الشيحية.

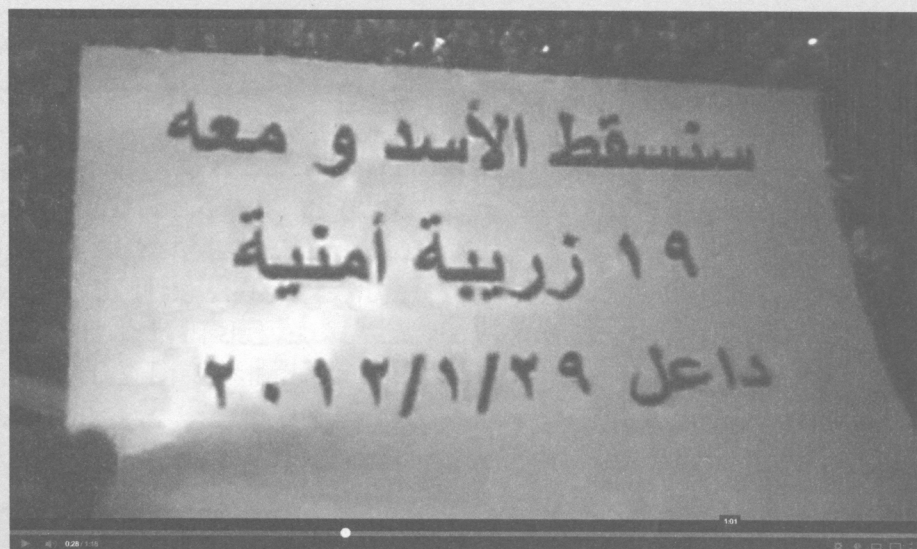
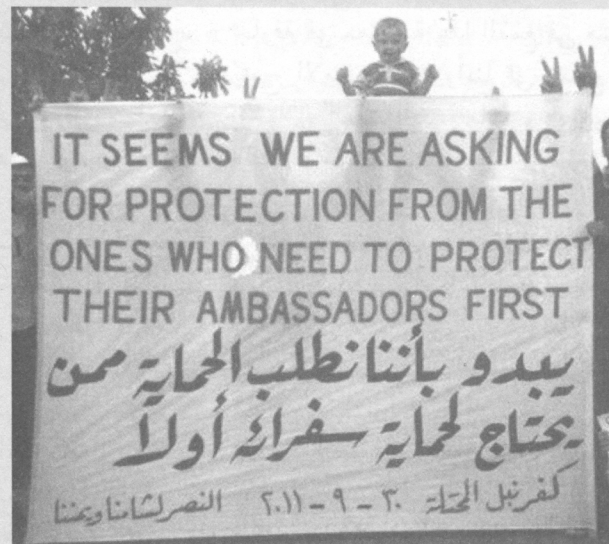
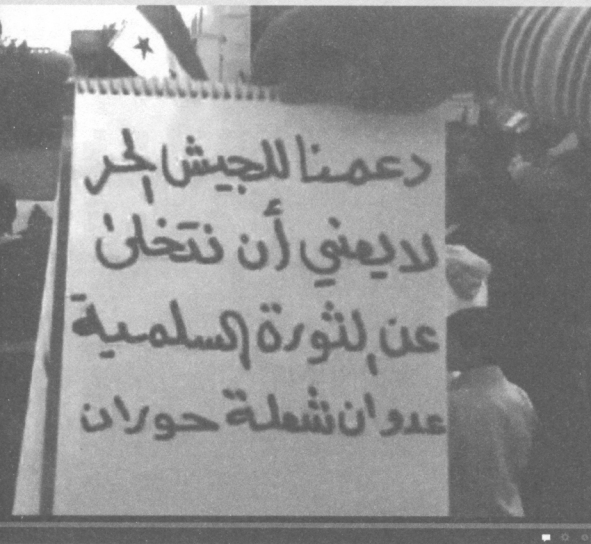
تعذر على السوريين احتلال الفضاءات العامة والمكوث فيها. أدرك النظام خطورتها هذا الأمر مبكراً، فتمكن ببطشه غير المسبوق، من منع المتظاهرين من احتلال الفضاءات العامة والاعتصام فيها. حد هذا من الانعتاق البهي للأجساد التواق للحرية، الأمر الذي منح الكلمة ثقلًا إضافياً في حمل الروح الثورية في سوريا. أي

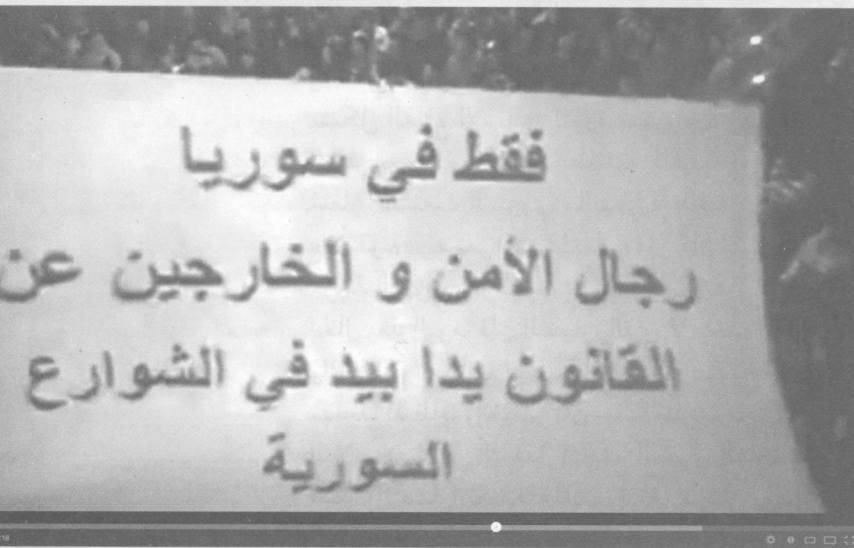
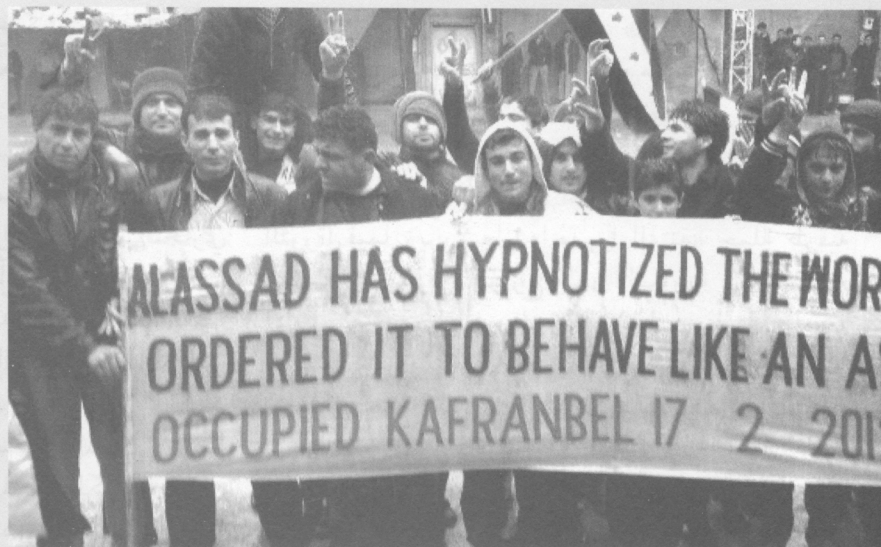
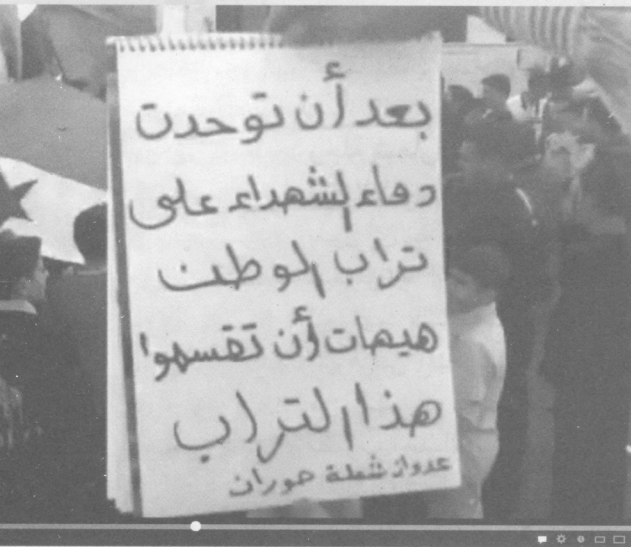
السخرية التي حملها الكلام الجديد ... كانت سلاحاً مهمم في يد السوريين لنزع الرهبة والقدااسة عن الرئيس المعصوم

إن عنف النظام المفرط قد سبب شللاً جزئياً في ضلعين من أضلاع هذا المثلث، فيما بقي الضلع الثالث الأكثر حضوراً في عملية الانعتاق المترابطة تلك. فالكلام قد بدأ بكسر القيود، والخروج من قفص الجلجلة الفارغة. والكلام وإن كان مازال في طور تحرره يخوض معركة التجديد والابتكار، إلا أنه حمل رغبة الثائرين بخلق تمايز واضح عن لغة الاستبداد الثقيلة والرتيبة والجوفاء. هي لغة مباشرة، شديدة الوضوح، ذكية، مرحة، لا تكتفي فقط بكونها تسبق دوماً بروباغندا النظام بخطوات، وتفند

كافة الأولاد سيستمرون في الانتساب إلى هذه المنظمات طواعية وبحب. لطالما اعتقدت أن أميرلاي، أسقط سهواً أو عمداً، أن ترويض هؤلاء الأطفال ليست مهمة منتهية كما اعتقد مدير المدرسة البعثي ونظامه من ورائه. وأن جذوة التمرد على هذه اللغة الجوفاء كانت متقدة في صدور هؤلاء الأطفال، وأنهم احتفظوا على الدوام بقدرة عالية على التهكم عليها والإفلات من سطوتها البغيضة. وإن غاب هذا في فيلم الراحل أميرلاي، فإنه انتظر بعض الوقت ليتفجر علناً في ثورة شعبية هائلة ستغير وجه سوريا.

٣ رياض الترك، «من غير الممكن أن تظل سورية مملكة الصمت»، جريدة النهار، ٢٢ تموز ٢٠٠٠.





وتسخر منها. لكنها أيضاً، تفضح كبتاً مُتجذراً ووعياً عميقاً بمظالم رسخت على صدور العباد عبر نصف قرن.

رحلة شعارات الثورة

في ١٧ شباط ٢٠١١، ردد شبان غاضبون تجمعوا بدون أي نية مسبقة، في ساحة الحريقة (الوسط التجاري لدمشق) ما اعتبره السوريون لاحقاً الشعار الأول والملمح لثورتهم: «الشعب السوري ما بينذل»، في واقعة تعتبر الإرهاب المبكر لثورة السوريين التي ستندلع بعد أقل من شهر في درعا جنوب البلاد. آنذاك قام شرطيان بضرب أحد الشباب في المنطقة، فتداعى المئات وأغلقت المنافذ والشوارع الفرعية في تلك المنطقة. لكننا يجب أن نتذكر أن الكلمات الأولى التي ردها المجتمعون ظهيرة ذلك اليوم كانت هتافهم: «حرامية، حرامية». يختزل هذا الهتاف العفوي البسيط، جوهر ثورة السوريين ضد نظام إقطاعي الممارسات استعبد «الرعية». ما زال هذا التناقض يشكل الدافع الأساس لثورة السوريين، رغم طبقات من الزعم بوجود محركات طائفية للصراع. وبالعودة إلى شعار «الشعب السوري ما بينذل» نلاحظ أن هذا الشعار «الأيقونة»، يضم أكثر مما يعلن، فإن كان يقول صراحةً بأن كرامة السوريين امتُهنت بما يكفي، وأن هذا لن يعود واقع الحال بعد اليوم. فإن الشعار، الذي لا يحدد مصدر الذل، والذي لا يخاطب أي سلطة بشكل صريح، كان يضم تهديداً للنظام، وإخطاراً بأن حقبة جديدة يجب أن تبدأ في البلاد. لا ننسى أن هذا التجمع العفوي الغاضب جاء في خضم انتصارات مذهلة للشعوب في تونس ومصر، نسائم الربيع العربي كانت بلا شك تداعب السوريين آنذاك.

الشعارات إذاً كما اللغة نفسها كانت تتحرر باطراد، بشكل يعبر عن تصاعد الحراك في وجه تصاعد العنف الممارس عليه. كما كانت الكلمات الوليدة تتأقلم سريعاً مع روح المناطق المختلفة وموروثها الشفهي والموسيقي أيضاً. فشعار «الشعب السوري ما بينذل» الذي أطلقه الدمشقيون، يتحول على لسان الحوارنة إلى «الموت ولا المذلة»، وهم أول من تعرض حقاً لعنف النظام المفرط ومجازره. وهو شعار تناقله المتظاهرون لاحقاً (بلهجته الدرعاوية المحببة) في طول سورية وعرضها. وتوالت الشعارات في المرحلة الأولى للثورة مستجيبةً للتطورات لتكون بحق موجّهةً للحراك. فجاء الشعار البليغ جداً «واحد واحد واحد... الشعب السوري واحد»، مبكراً ليقطع الطريق من جديد على بروباغندا النظام الذي

كان أول من ذكر مصطلحات «الطائفية» و«الفتنة» (ملفت أن إقحام هذه المصطلحات من قبل النظام جاء أولاً على لسان مستشارة الرئيس السوري السيدة بثينة شعبان، في مؤتمر صحفي عقدته في ٢٦ مارس ٢٠١١، أي بعد أقل من أسبوعين فقط على اندلاع الثورة! فيما زين شعار «احذروا الفتنة» حملة طرقية ضخمة وبليدة في شوارع المدن السورية في الأسابيع الأولى بعد تفجر الثورة). وجاء شعار «سلمية سلمية» (المستعار من الثورة المصرية) ليصمد طويلاً قبل أن يتعسكر جزء كبير من الثورة، فيفند ادعاءات النظام بوجود العناصر المخربة والمندسة والمسلحة. في كثير من الأحيان كان المتظاهرون يهتفون «سلمية» على بعد أمتار فقط من قوات الأمن والشبيحة التي تطلق عليهم الرصاص الحي. واستمرت الشعارات في تلك المرحلة الأولى تهدف بشكل أساسي إلى تحفيز الناس وحضهم على المشاركة، فجاءت شعارات مثل: «اللي ما يشارك، ما فيه ناموس» و «يا للعار يا للعار عالشب القاعد بالدار» (حور الثوار هذا الشعار لاحقاً لانتقاد بعض ممارسات الكتائب المقاتلة: «باللعار شبيحة/ حرامية بجيش الثوار»). وبالتزامن ومنذ الأيام الأولى حضر الشعار الهام جداً «الله... سورية... حرية وبس».

حمل هذا الشعار أولى الإشارات إلى النيل من هيبة رأس السلطة، ومهد هذا الشعار بدون شك للمطالبة الصريحة بإسقاط النظام وكل رموزه لاحقاً. الأهمية الرمزية لهذا الشعار هو أنه يستبدل اسم «بشار» في هتاف سوريا الأسد قبل الثورة «الله، سوريا، بشار وبس»، بالحرية. تصبح الحرية هي الضلع الجديد للثالث المقدس عند السوريين. لم يكن هذا الشعار تمهيداً لشعار الثورات الأول «الشعب يريد إسقاط النظام» فحسب، وإنما اختزل حساً عالياً بالفطنة عند المنتفضين، فهم أبقوا على ضلعي الثالث المقدس الأوليين «الله والوطن»، واستبدلوا رأس النظام، بقيمة إنسانية مقدسة كالحرية. وبهذا وضع المنتفضون التمايز جلياً ومُخرجاً في آن واحد، فهم لم يستبدلوا اسماً باسم، ولا أيديولوجياً بأخرى مقابلة، وإنما استبدلوا اسماً بقيمة مطلقة، وبات على موالى النظام أن يصروا على إقصاء الحرية، فلا حل لديهم، سوى ترديد شعار «الله، سوريا، بشار وبس»، في مقابل «الله، سوريا، حرية وبس». وجدت ماكينة النظام الإعلامية نفسها إذن مُجبرة على وضع الذات الرئاسية في مواجهة قيمة مقدسة كالحرية، في معركة تشي بالهزيمة الأخلاقية

الفادحة بمجرد النظر إلى الشعارين المتضادين.
وفي الأيام الأولى للثورة أيضاً، راجت شعارات التضامن والتكاتف بين المدن، وبخاصة تجاه المدن التي تعرضت أولاً لبطش النظام بسبب انتفاضتها المبكرة، فرحنا نسمع «يا درعا نحنا معاكي للموت» و«يا بانياس نحنا معاكي للموت» و«يا حمص نحنا معاكي للموت» وتوالت أسماء المدن.

من التلميح إلى التصريح وصولاً إلى تهشيم المقدس لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، حتى تجرأ الكلام على المقدس، وانتقل من التلميح إلى التصريح بجوهر مطالب المحتجين، فالمنتفضون وفي عملية تحررهم التدريجي من الخوف حرروا كلماتهم أيضاً ورفعوا سقف مطالبهم بالتدريج. وإن كانت الشعارات وليدة لحظات صاخبة احتاج فيها المنتفضون إلى مجابهة ظلم هائل، فإن هذه الشعارات نفسها هي من صاغت المطالب الأساسية للثورة السورية، المتمثلة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وهي بذلك ما زالت - على عفويتها وبساطتها - الإطار المرجعي الأصل لكافة الطروحات السياسية للكتل المعارضة. يشير الكاتب والباحث السوري عمر كوش إلى هذه النقطة أيضاً ويعتبر أن هذه الشعارات «باتت مكوناً أساسياً للتواصل بين المحتجين والجمهور العام، وإطاراً للمفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية»^٤.

وهكذا كان لا بد للتحرر التدريجي للكلمات أن يقود سريعاً إلى الشعار الأم في الثورات العربية: «الشعب يريد إسقاط النظام». الحق أن الوقت لم يطل بالمتظاهرين السوريين حتى أطلقوا هذا الشعار، فعلوا ذلك وهم ينزعون عنهم طبقة سميكة من الخوف البغيض. لم يكن بالإمكان الانتظار أكثر من بضعة أسابيع، قبل أن يتردد صدى هذا الشعار في أرجاء سوريا المنتفضة. والأمانة تقتضي القول بأن النظام نفسه قد دفع بهذا الاتجاه، بسبب من استجابته للرعاية والعنفية على الحراك السلمي.

أذكر تماماً أول مرة هتفتُ فيها مع الجموع «الشعب يريد إسقاط النظام» وكان هذا حدث في الأمس القريب. في زحمة الأجساد المتراسة والمتعاضدة، يأتي هذا الهتاف الهادر، ليعلن عن قطيعة نهائية مع كل ما سبق، للحظة التي تليه لا تشبه شيء اختبرته من قبل قط. لم يكن الأمر يسيراً، كنتُ أشعر بأن هناك خوفاً لم ينتزع بعد بالكامل من الأحشاء، كنتُ أشعر بأننا ندفع بالمواجهة مع الطواغيت نحو النهاية، كان مزيجاً مدهشاً من الخوف المتبقي، والنشوة

والإثارة والترقب. شكل هذا الشعار نقلة مفصلية بلا شك في دفع الحراك الثوري إلى مرحلة جديدة، وفي عملية تحرير الكلمات في طريقها لتتجرأ على قدسية النظام. عارض البعض ذلك في حينه بوصفه تهوراً أو دفعاً نحو مواجهة مجانية مع زبانية النظام. على سبيل المثال، سجل ميشيل كيلو، موقفاً معترضاً على هذا الشعار، داعياً المتظاهرين إلى تجنبه للأسباب الآتية الذكر، وكيلو المعارض المعروف - برصانته المعهودة - كان يرى، في الأشهر الأولى على الأقل، أن الحل الأمثل ليس في الدفع نحو مواجهة النظام، وإنما في العمل على تفكيكه تدريجياً عبر فرض الإصلاحات الجذرية عليه، والتي ستؤدي بشكل طبيعي إلى تفكك في بنيته. لحسن الحظ كان للشارع رأي ولغة أقل رصانة من تلك التي يملكها ميشيل كيلو، والمعارضة التقليدية عموماً في سوريا. فعملية تحرير اللغة في الشارع الثائر، لم تخلق فقط تمايزاً عن لغة النظام المستبد، وإنما خلقت أيضاً تمايزاً عن لغة نخب المعارضة التقليدية، التي وقعت هي أيضاً وعبر سنين من الإقصاء والقهر والتوقع، في شرك الكلام الرتيب والمعقد والمتعالي أيضاً.

في مطلع نيسان ٢٠١١، وفي تشييع فوج الشهداء الأول في مدينة دوما بريف دمشق، هتف المشيعون «ابن الحرام، باع الجولان»، وهتفوا أيضاً «يا ماهر وبا جبان... إبعث جنودك عالجولان». تكمن أهمية هذه الشعارات في جرأتها الصريحة، في وقت مبكر من عمر الثورة. إنه الموت من جديد إذن يحرر القلوب والكلمات من هيمنة الخوف ثقيل الظل، من درعا إلى دوما إلى بانياس وحمص، هناك سقط أول الشهداء تبعاً، وهناك بدأت الكلمات في تحطيم مراتب الخوف تبعاً أيضاً. في تشييع دوما الأول ذلك، جاء هتاف «ابن الحرام باع الجولان» تصعيداً ملفتاً في نقل الغضب المتصاعد من شعارات تنادي بالكرامة والإصلاح، إلى شعارات تطالب رأس هرم السلطة وتنادي بالإطاحة به. الثائرون كانوا تواقين إلى مزيد من التخصيص، إنه رأس النظام، إنها العائلة الحاكمة، ولا شيء آخر، وعليه فكان لابد من الإسراع بتحطيم قدس الأقداس في نظام العائلة الشمولي. ومجدداً كان الشعاران الشديدي المباشرة ولكن بحمولة رمزية كبير أيضاً. فهما يضربان بمقتل كذبة «المانعة» التي كان لزاماً على السوريين تردادها وتحمل العيش تحت وطأتها لعقود، لتأتي هذه الكلمات فترمي هذا الحمل الزائف عن ظهور السوريين، وتقطع الطريق مجدداً أمام بروباغندا النظام البائسة للتشويش على

عمر كوش «ظاهرة الشعار في الثورة السورية»، جريدة المستقبل، ملحق «نوافذ»، الأحد ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٢ - العدد ٤٥٢٨ - نوافذ

ثورة الشعب بوصفها مؤامرة إسرائيلية أميركية. إضافة إلى أن تحرر الكلام من كل قيد بلغ ذراً جديدة هنا، فتارة يوصف نصف الإله «المفدى، والرمز، وسيد الوطن» بأنه «ابن حرام» وتارة يوصف أخوه بالجبان، وهنا أيضاً إشارة واضحة إلى إدراك الثائرين لدور الشقيق في عملية البطش والقمع. تقول الكاتبة والباحثة علا شيب الدين عن هذا الشعار: «في هذا الشعار مارست اللغة دور التعرية بجدارية، بعد أن بيّنت هنا أن نضال الشعب السوري أنتج أنماط اللغة الأكثر صفاء، ومن المعلوم أن «ابن الحرام» هو ابن علاقة جنسية غير شرعية، ما يعني أن الشعب الثائر لا يعتبر رئيساً باع الأرض ابناً شرعياً للبلاد، على اعتبار أن ابن البلد لا يبيع الأرض».

توالى إذن تحرر الكلمات، وتوالى الشعارات التي تحطم الأصنام تباعاً. فكان للكلام الساخر أثر عظيم في نزع هالة القداسة عن رأس النظام، وفي دفع بقية السوريين الذين لم ينزلوا بعد إلى الشارع، إلى التحرر ولو ببطء من قيود الخوف، وتقاليد الهمس الخافت والتلفت عند ذكر العائلة الحاكمة. فها هي الشعارات تنال من أهم رموز السلطة، ابن خال الرئيس والوكيل الحصري على ثروات الدولة، «يا رامي ويا مخلوف، الشعب السوري مو منتوف/ مو خاروف». السوريون لم يعودوا قطعاً في مزرعتك الخاصة. وأيضاً هتاف «يا بثنية يا شعبان، الشعب السوري مو جوعان». لم ينس الثائرون أيضاً التهمك على إعلام النظام الذي دأب على ضخ سموم طائفية وأكاذيب هزلية، فجاء هتاف: «كاذب كاذب كاذب.. الإعلام السوري كاذب».

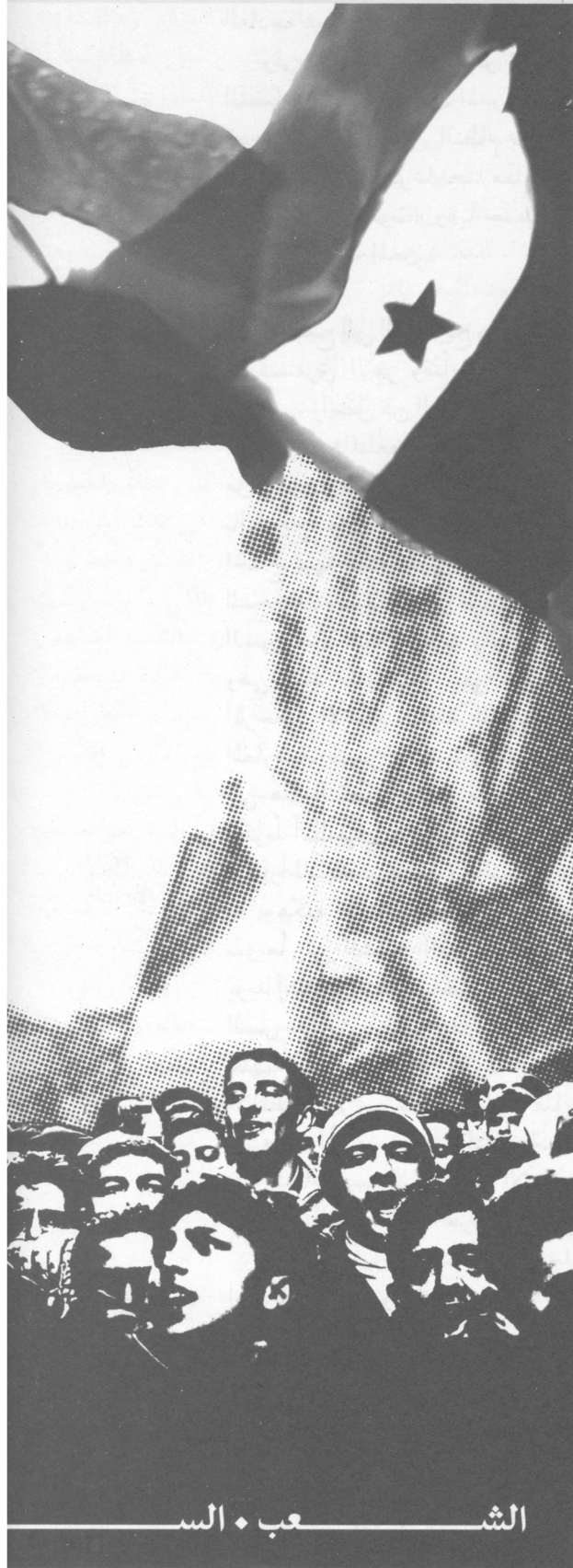
السخرية التي حملها الكلام الجديد إذاً، كانت سلاحاً مهماً في يد السوريين لنزع الرهبة والقداسة عن الرئيس المعصوم، وعوناً مهماً لمساعهم في خلق تمايز عن صورة ولغة سلطة مثرهلة وجامدة. ثم هذا أيضاً من خلال اللعب على الكلام لتحطيم شعارات النظام، وللتهمك على لغتها البائدة: فكان الشعار الشهير «ما منحبك، ما منحبك... إرحل عنا إنت وحزبك». الذي رددته المتظاهرون في نشوة غامرة، وتطور بأشكال متعددة مثل: «ما منحبك، ما منحبك... قاتل، ظالم، ناهب شعبك»، والشعار كما هو معلوم يتلاعب بشعار «منحبك» الشهير، والذي تم إطلاقه مع استفتاء عام ٢٠٠٧ لتجديد ولاية ثانية لحكم الرئيس ابن الرئيس. يذكر السوريون في حينها الحملة الإعلانية الهائلة تحت شعار «منحبك». الحملة في حينه كانت جزء من نشاط مكثف لماكينه العلاقات العامة المستوردة غربياً لخلق قطعة مع صورة نظام الأب الصارم المتهجم والمغلق، لصالح

٥ علا شيب الدين:
«الثورة واللغة»
موقع سؤال التنوير،
١ آذار ٢٠١٣.

٦ الحقيقة أن هناك روايات متعددة بخصوص منشأ هذا الهتاف. فقد أكد البعض أنه ظهر للمرة الأولى في منطقة الحجر الأسود، وهو أمر ذو دلالة أيضاً حيث تعد هذه المنطقة أشد مناطق العاصمة وضواحيها بؤساً واكتظاظاً سكانياً، وهي تضم بشكل أساسي النازحين من أبناء الجولان المحتل. فيما

يُجمع آخرون أنه خرج من حمص للمرة الأولى في ٢٠١١/٥/٢٣. إلا أن الإجماع الأكبر أن الشعار خرج من مدينة حماة. عموماً فإن الهتاف قد ارتبط بالمظاهرات الضخمة في حماة التي استمرت حتى مطلع آب ٢٠١١ حين اقتحم الجيش المدينة ليخضعها عنوة.

٧ حازم صاغية:
من صفحته الشخصية على الفيسبوك.





صورة لنظام الابن الشاب والعصري والمتنور والأقرب من الناس. تفتت محاولات التجميل والتحديث عن كلمة عبقرية إذن من وزن «منحك». فكان أن سارع المنتفضون إلى نقضها وتسفيهها في أول فرصة مع تجذر الثورة. شعار آخر مُحبب انتشر بسرعة في الشوارع الثائرة: «ما في للأبد، ما في للأبد، عاشت سوريا ويسقط الأسد»، وهو ينتهج اللعبة عينها القائمة على قلب شعارات النظام. وهنا يتعلق الأمر بشعار أثير لدى نظام البعث الشمولي: «قائدنا للأبد الرئيس حافظ الأسد». يعلن شعار الثوار الجديد إذن، عن انتهاء عصر الأبد مرة وإلى الأبد.

الكلام المتحرر يقتلع جذور الاستبداد

دخلت حماة دخولاً بهياً على خط المدن الثائرة تباعاً، وانتفضت عن بكرة أبيها، وحمل المتظاهرون معهم، شعاراً بات بدون شك الأشهر في سوريا الثورة. شعار شديد الخصوصية والرمزية، وإن بدا أنه يبني على شتيمة لفظية فجأة: «يلعن روحك يا حافظ». لم يكن غريباً أن يأتي هذا الشعار من حماة دون غيرها، وهي حمالة الأسى من نظام الأسد الأب، المدينة ذات الجروح الغائرة التي لم تندمل. وسرعان ما انتشر الهتاف كالنار في الهشيم في سوريا كلها. هنا كان لتطول الكلمات وليدة الثورة على المقدس مفعولاً رجعياً، يسعى لتحرير المخاوف القديمة أيضاً. ليس نظام الابن وحده من يلغنه السوريون اليوم، يعلم هؤلاء أن الأب ما زال يحكم بأشكال متعددة، إنه هو من خلق هذا الوحش الجاثم على صدور السوريين. في هذا الشعار يحرر السوريون غضباً وألماً كامناً في صدورهم، يحررون غصة

بعد نصف قرن من القمع السياسي والجسدي واللغوي، وطغيان مصطلحات الاستبداد، حرر السوريون كلمة «حرية» من قبضة سجانيتها العتاة وأدبياتهم المضللة، لم تعد الحرية مفردة ميتة في شعار بليد لحزب استلب البلد

ابتلعت أرواحهم قسراً وخوفاً. استعير هنا كلمات حازم صاغية «هتاف يقشعر له البدن. إنه أكثر هتافات الثورة السورية جذرية، لا بمعنى برنامجي طبعاً لكن بما هو أكثر بكثير من ذلك فيه شيء من الأصول والجذور. من الاجتثاث والتكفير، فيه خروج من الواقع والتاريخ إلى الميتافيزيك،

فيه غطس في القبر سعيًا وراء انتقام رمزي من روح شريرة، ثم عودة من ذاك القبر بعد أن تنطهر الأرواح»^٧. استمرت اللغة الثائرة في تحطيم الأصنام، وفي اجتثاث ذاكرة الخوف والقمع من جذورها، فوصلت السخرية اللاذعة حدوداً قصوى من جديد تسعى وراء الماضي، وراء التطهر من إرث الأب، ومجدداً مستخدمةً الشتيمة لت هشيم أسطرة مزيفة، ومرة أخرى عبر التلاعب بشعارات النظام الأساسية، فيأتي هتاف «حافظ أسد، كلب الأمة العربية» ليحطم شعاراً بعثياً سعى عبر سنوات لتقديس القائد الرمز، «حافظ أسد.. رمز الأمة العربية».

ومن حماة أيضاً، جاءت أهزوجة ابراهيم القاشوش، «يلا إرحل يا بشار». القاشوش هو المغني الشعبي المغمور، الذي تحول إلى أحد أبرز أيقونات الثورة السورية، بفضل كلماته الساخرة والتي اشتق منها أبرز شعارات الثورة السورية، وتناقلها آخرون أيضاً بتحريف طفيف (اليمن والأردن). تقول الأهزوجة في مطلعها: يا بشار مالك منا خود ماهر وإرحل عنا...ويلا إرحل يا بشار»

في أهزوجة القاشوش الحموية، تواصل الكلمات تأكيد صفة «الخيانة» المسبغة على رأس السلطة، فهو «ليس واحد منا». تجرد الكلمات العامة البسيطة والمباشرة، الرئيس الوريث من أي شرعية، فهو ليس رئيساً مغتصباً للسلطة فحسب، وإنما هو ليس فرداً من الشعب. ألم يهتف السوريون مبكراً أيضاً «خاين باللي بيقتل شعبه»! مع كلمات القاشوش، الذي وجد جسده الذبيح يطفو في نهر العاصي، كان السوريون قد وصلوا إلى نقطة اللاعودة في ثورتهم. وكانت كلماتهم قد أعلنت إنهاء الارتباط القسري بين النظام والبلد.

وفي نزاع الشرعة وكلام الشارع الذي سبق المبادرات السياسية، نلاحظ كيف تم تطوير وتطويع هتاف «الشعب يريد» فمن «إسقاط النظام» انتقل إلى «إسقاط الرئيس»، وهل أفضل من السوريين من يدرك كيف يختزل نظام الجمهورية الوراثة بشخص القائد الأبدي؟ مجدداً يذهب المنتفضون إلى جوهر المعنى ويختصرون كل المسافات. ما لبث المتظاهرون أن رفعوا السقف، فهم من يدرك حقاً إلى أي درك وصل عنف النظام. فهاهم يستبدلون إسقاط بإعدام، «الشعب يريد إعدام الرئيس»، ولأن نزاع الشرعية لا بد أن يكتمل، يصبح الهتاف «الشعب يريد إعدام البشار». بالنسبة للثوار لم يعد لاثقاً أن ينعت بالرئيس، لقد ولى هذا الزمن مع ازدياد الدم المسفوك.

الوضوح والمباشرة والفطنة والتجدد كانت جميعها أسلحة اللغة الوليدة هذه، في عملية مخاض انشقاقها عن لغة الاستبداد المقيتة.

الاصطدام بسلطة المقدس من جديد

مع ان معظم الشعارات الأولى بقيت حاضرة في وجدان وحناجر المتظاهرين والثوار حتى اليوم، وبقيت تشكل المرجع النظري الأكثر وضوحاً لمبادئ الثورة ومحدداتها، فإن شعارات جديدة ظهرت، نالت شعبية بلا شك، واستمرت في نهج معاكسة شعارات النظام، لكنها ربما لم تعد تعبر عن الشارع النائر بمجملة. بل جاءت لترافق غلبة أمزجة محددة داخل الحراك الثوري، الأمر يخص بكل تأكيد الشعارات ذات الطابع الإسلامي. المنتفضون على اختلاف مشاربهم تداولوا منذ البداية شعار «الله أكبر»، كشعار مفتاح لانطلاق المظاهرات أينما كانت، كما توافقوا من قبل على الانطلاق من الجوامع. فالتكبير كما الجوامع لم يحملا لعموم السوريين سوى رمزية الانطلاق نحو الشارع، نحو تحرير الفضاء العام وتحرير الأصوات المكبوتة. وفي مراحل مبكرة أيضاً راجت شعارات بصيغة دينية، إلا أنها كانت تُردد استناداً إلى رمزيتها الأعم، بوصفها تحدياً لسلطة زمنية مطلقة، مثل شعارات مثل «ما بنركع إلا لله» و «هي لله، هي لله، لا للسلطة ولا للجاه». أو شعار «يا الله مالنا غير يا الله» وتنويعاته «يا الله عجل نصرك يا الله» أو «يا الله فرج كربك يا الله»، الذي بات عنواناً متداولاً ومقبولاً لدى الثائرين على اختلاف معتقداتهم، بعد أن تيقن معظمهم أن لاسند ولا نصير لهم في معركتهم الطاحنة، وأن الأصدقاء يتربصون بهم قبل الأعداء.

إلا أن شعارات مستجدة لم تعد تلقى نفس التسليم في صفوف جميع السوريين الثائرين، وإن كانت بعض هذه الشعارات حاضرة بقوة اليوم، مثل شعار: «هزكفك هزوهز...دين محمد كلوعز» وشعارات أكثر شيوعاً مثل: «قائدنا للأيد سيدنا محمد» أو «لبيك..لبيك يا الله»، إلا أنها تبقى شعارات أقل قدرة من سابقتها في ضم الثائرين جميعاً تحت جناحها. فإن كانت الرمزية في الشعار الأول تحيل إلى نقض شعار النظام الأسدي الأثير: «قائدنا إلى الأبد...الرئيس حافظ/بشار الأسد». والشعار بذلك يقول أن لا قائد أبدي للسوريين سوا مرجعية روحية وإنسانية عابرة للزمن. إلا أن الشعار تعرض لانتقاد واسع من عدد غير قليل من المثقفين والناشطين السوريين، بحكم أنه قد يقصي أطرافاً غير مسلمة أو علمانية. فيما حاجج

متفهمون له بأنه لا يخصص المرجعية بقدر ما يجعل من ربط الأبد بمرجعية روحية تأكيداً على استحالة أن يدخل السوريون حظيرة الاستبداد السياسي من جديد. أما الشعار الثاني «لبيك يا الله» فيبدو أنه ينهل فقط من مرجعية إسلامية، تجعل التضحية عمل يقوم به الثوار برضى وتسليم لوجه الله تعالى أولاً وأخيراً. لا شك أن ظهور هذه الشعارات صاحب اشتداد ذراع المكونات الإسلامية العسكرية في صفوف الثورة، الذي ترافق من امتداد معاناة إنسانية هائلة وإحساس متعظم بالخذلان لدى السوريين من قبل مجتمع دولي لا يتحرك بفعالية تجاه مأساتهم، في مقابل انفلات عنف النظام من كل عقال. الملفت للنظر هنا، أن ديناميكة مثل هذه الشعارات تبدو أضعف من سابقتها، من حيث التطور المستمر والقدرة على موازنة لهجات وموسيقى مناطق سورية متعددة، فهي في عمومها ثابتة. وكأن جنوح الشعارات نحو التورية واللعب على الكلمات والسخرية ونزع القداسة قد توقف هنا. هذا يعيدنا إلى التفكير بالقيود التي تفرض على الكلمات حينما تصطدم بسلطات مطلقة أو أبدية من أي نوع.

فتورة الكلمات، التي ترافقت مع الثورة في الشارع، هي أيضاً ثورة هدامة، يجب أن تكون كذلك، فهي تسعى للتحرر من قيود لغة آيلة للزوال، وتتوق إلى تحطيم الخطابة الفجة المشبعة بايديولوجيا ثقيلة ومُنقّرة. إنها الكلمات وقد تمردت على الخوف وعلى كافة أشكال الرقابة التي جثمت طويلاً على القلوب والعقول.

في البدء كانت الحرية

تحرر الكلام مستمر في سوريا، وهو كما الثورة فعل جذري، جارف وهدام. خلال سنتين سقط في سوريا آلاف الشهداء لأجل كلمة «حرية»، منهم من كان يهتف بها لحظة استشهاد. أكاد أجزم أن كلمة «حرية» ربما تكون أكثر الكلمات تداولاً بين السوريين وعلى اختلاف مواقعهم من الثورة خلال العامين المنصرمين. بعد نصف قرن من القمع السياسي والجسدي واللغوي، وطغيان مصطلحات الاستبداد، حرر السوريون كلمة «حرية» من قبضة سجانيتها العتاة وأديباتهم المضللة، لم تعد الحرية مفردة ميتة في شعار بليد لحزب استلب البلد. أعاد السوريون امتلاك هذه الكلمة، التي عادت لتسكن قلوبهم وهواجسهم وخلجاتهم. لا عودة للكلام اليوم في سوريا إلى حظيرة الخوف والتدجين، هذا أصبح من الماضي الآن.

فريد الأطرش ظلمه النقد وأنصفه الناس

سمر محمد سلمان

صحفية وناقدة
موسيقى

انصهار الثقافات

ونحن اذ نمتنع عن الدخول في لعبة التصنيف هذه، نؤكد أن فريد الأطرش هو لا شك صاحب مدرسة شديدة الخصوصية والتفرد، لا تشبه احداً سواه. مدرسة تلحينية انطلقت من دوائر ثلاث: دائرة محلية شهدت أولى خطواته الفنية في بيئته الشامية، ودائرة اقليمية عربية شرقية عرفت نضجه الفني وتألقه في بيئته القاهرية واستلهمت فن الرواد الأوائل ونسجت على منوالهم، ثم دائرة عالمية استلهمت موسيقى الشعوب الأخرى وإيقاعاتها كالسامبا والرومبا والتانغو، وكذلك بعض ملامح الموسيقى الكلاسيكية الأوروبية، لا على سبيل المحاكاة الفجة بل من خلال اخضاعها لروح الشرق وهضمها في بوتقته باقتدار. وذلك نظراً لقدراته الفنية الفائقة وموهبته الحقيقية التي استطاعت أن تبتلع هذه المؤثرات والروافد وتصرها في موقد خيالها الرحب لتخرج علينا بأسلوب تلحيني مميز ذي ملامح محددة وبصمات خاصة لا يخطئها المتذوق للموسيقى.

حين نتحدث عن مفهوم المدرسة الموسيقية، انما نعني أسلوباً فنياً ذا معالم محددة وأطر واضحة ورؤية موسيقية خاصة وفكر تلحيني مميز يشكل اتجاهاً موسيقياً قابلاً للحياة والاستمرار وقادراً على دمج حقبة فنية بلامحه الخاصة الفريدة ينضوي تحت لوائه مريدون وتلاميذ يسرون على نهجه ويتبعون سبيله. مع ذلك، فإن ثمة أعلاماً في تاريخنا الموسيقي المعاصر اضطرروا الى توسيع دائرة مفهوم المدرسة الموسيقية لتصبح توصيفاً لنتاجهم الفذ وعبقريتهم المدهشة. هؤلاء الكبار أضافوا الى تاريخ الفن صفحات خالدة شكلت مرجعاً لانطلاقة جديدة وفن جديد من وحي إلهامها وروعة إبداعها.

فإلى جانب الرواد الكبار محمد عبد الوهاب والسنباطي والقصبجي وزكريا أحمد، يقف فريد الأطرش في منزلة حائرة بين الريادة والتقليد، لكن الأكيد أنه حالة خاصة في تاريخ الموسيقى العربية تحتل منها موقعاً نافعاً عن السياق، اذا جاز لنا التعبير، وليس النفور هنا بمعناه السلبي، انما نقصد به الفرادة والشروء عن السرب في كثير من الأحيان كجدول شب عن الطوق وأصبح نهراً بحد ذاته نبنت على ضفافه الأشجار. ذلك هو الموسيقار فريد الأطرش وليد الحضارة الموسيقية العربية الشرقية، وابن ثقافتها الفنية ونهضتها التي عرفها الوطن العربي بعد التحول الموسيقي الكبير الذي أحدثه سيد درويش في مسيرة الموسيقى العربية وانتقالها الى آفاق التعبير الرحبة.

مع ذلك فإن فريد الأطرش من الفنانين الذين أثاروا جدلاً في الأوساط النقدية، إذ أخرجه بعض النقاد من لائحة الرواد على اعتبار أن الريادة تقتضي إحداث تغيير في الفكر الموسيقي أو تأسيساً لتقليد موسيقي جديد أو ابداع شكل موسيقي لم يأت به الأوائل من سبقوه، لكنهم فعلوا ذلك من دون أن يضعوه في مكانته التي يستحقها من وجهة نظرنا.

يقف فريد الأطرش في منزلة حائرة بين الريادة والتقليد، لكنه حالة خاصة في تاريخ الموسيقى العربية

فريد الأطرش اذاً هو النموذج الأمثل لهذا الانصهار بين الثقافات الموسيقية المتعددة والمتنوعة وأفضل من سكبها في نهر الموسيقى العربية حتى انسابت في مجراه كأحد مكوناته من دون أن تذوب فيه بل تشعر بوجودها ونلمح طيفها كظلال تلوح من بعيد.

فريد الأطرش يمثل في ثقافتنا الموسيقية حالة فنية أضافت وأثرت واستطاعت أن تخرق حواجز المحلية

عمالقة الفن عرفت حقبة ذهبية ما لبثت أن خمد أوارها في المراحل الأخيرة من حياتهم، بمن فيهم الموسيقار المجدد والمتجدد دائماً الأستاذ محمد عبد الوهاب. فريد الأطرش إذاً اضاف وجدد وله أواليه الخاصة كما له اقتباساته التي لا تقتصر عليه وحده بل يضاهيه في ذلك موسيقار الأجيال والأخوان رحباني وسواهم.

كلاسيكيات الملحن المجدد

قدم فريد الأطرش الألحان الكلاسيكية الشرقية الطويلة التي طبعت الحقبة الموسيقية العربية الثرية جداً في الأربعينيات والخمسينيات والنصف الأول من الستينيات كـ «الربيع»، و«أول همسة»، و«حكاية غرامي»، و«نجوم الليل»، و«حبيب العمر»، و«عدت يا يوم مولدي»، و«بقي عايز تنساني» (غنتها أيضاً سعاد محمد)، و«ختم الصبر» التي رشحها الناقد سعد آغا القلعة ضمن أهم ١٠٠ أغنية عربية.

هذه الأعمال الشامخة التي وقف فيها فريد الأطرش جنباً إلى جنب موسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب والعسكري رياض السنباطي، نالت جماهيرية طاغية واستحقت تقديراً عند بعض النقاد المتحمسين لفنه، إذ قدّم الجديد من خلالها كما يؤكد رئيس اللجنة الموسيقية العليا الاستاذ أحمد شفيق أبو عوف الذي رأى أن فريد الأطرش قد أقدم على «المزج الغريب والبديع بين إيقاع الفالس والمصمودي في أغنية الربيع في سابقة فنية لم يسبقه إليها أحد».

هو أول من قدم الأوبريت المكتملة العناصر في الأعمال السينمائية، وقد اعتبر النقاد أوبريت «انتصار الشباب» الشكل الأمثل لمفهوم الأوبريت في تاريخ الموسيقى العربية المعاصرة. كذلك فإن الأطرش كان أول من صاغ المقدمات الموسيقية الشامخة في أعماله الكلاسيكية كما في أغنية «ينادي عليك» التي طوّع فيها الموسيقى الشرقية لأداء الأوركسترا السمفوني. في هذا العمل الكبير نجح الموسيقي في إبراز معنى المنادة — المناجاة إلى حد بعيد من خلال الغناء الفالت المسيطر بشكل عام على الكوريليات التي سرت نهاياتها على إيقاع الفالس قبل أن تسلم زمامها إلى تلك الآهات الندائية التي تفصل بينها، لتكتف المعنى الذي على أساسه بنى الشاعر أنشودته وتلقي بظلالها الأخاذة على العمل من أوله إلى آخره. يدل هذا العمل الفذ على فهم عميق لروح الموسيقى الشرقية وإمكاناتها الهائلة في

للانطلاق إلى العالمية من خلال مجموعة من مقطوعاته الرائعة التي لفتت انتباه الموسيقيين الغربيين. من هذه المقطوعات قصيدة «يا زهرة في خيالي» التي سحرت الألباب وجابت شهرتها الآفاق وتردد صداها في أنحاء العالم وعزفتها الأوركسترات العالمية في أكثر من مكان. ما لم يحدث لأحد من معاصريه من الكبار أو الذين سبقوه. وكان من أوائل الملحنين، بعد محمد عبد الوهاب، الذين ألفوا المقطوعات الموسيقية المحضة التي ذاعت شهرتها عربياً وعالمياً، واهتموا بالمقدمات الموسيقية التي عزفتها الأوركسترا بكامل عديدها وآلاتها، كما اهتم بتوظيف الكورال بشكل بديع في أعماله واللجوء إلى تقنية البولي فوني الغربية وتطويعها للموسيقى الشرقية بأسلوب خلاب، كما في ختام قصيدته الشهيرة «عدت يا يوم مولدي».

ونحن إذ نؤكد أن التقدير العالمي ليس هاجساً بالنسبة لنا ولا معياراً وحيداً لأننا نؤمن بأن «أهل مكة أدرى بشعابها» والذوق الغربي قد ينسجم مع ما يناسبه من موسيقى يستطيع أن يفهمها. مع ذلك لا ننكر أن هذا التكريم الغربي عزز مكانة فريد الأطرش محلياً وعالمياً، وربما يكون قد أنصفه قليلاً ورفع عنه ظملاً أصابه في وطنه على المستوى النقدي والتاريخي. وطنه الذي شغلته كثيراً سيرة حياته المليئة بالأحداث الدرامية التي بلغت ذروتها في وفاة شقيقته اسمهان، ونظراً لارتباط الكثير من أعماله باللوحات الراقصة في الأفلام السينمائية والتي وضعت خصيصاً لترقص عليها سامية جمال أو تحية كاريوكا وسواهما. هذا بالإضافة إلى أن فريد الأطرش قدم إضافاته الحقيقية وأعماله الكبرى الجديرة بالتأريخ والبحث حتى

❖ أخرجه بعض النقاد من لائحة الرواد على اعتبار أن الريادة تقتض ————— أحداث تغيير في الفكر الموسيقي ————— أو تأسيس لتقليد موسيقي جديد —————

منتصف الستينيات، طبعاً مع بعض الاستثناءات في حقبة النصف الثاني من الستينيات والسبعينيات التي لم يعيش منها سوى ٤ سنوات، اقتصررت خلالها أعماله على الأغنية الشعبية الخفيفة التي لم تضاف إلى تاريخه الكثير باستثناء قصيدة «عش أنت» وأغنية «على الله تعود» التي غناها الفنان وديع الصافي. هذا الضمور على مستوى التألق الفني لا يقتصر على فريد وحده، ذلك أن عطاءات

في حضن الحجاز، المقام الشرقي المناسب للتعبير عن الدموع واللوعة، الذي به يبدأ الغناء حيث يجول فريد بين الشهنار والصبا والراست والبياتي ليعود أخيراً وينتهي الأغنية بمقام الكورد لكن بطعم عربي شرقي المذاق.

الطقطوقة

كذلك قدم فريد الأطرش لقلب الطقطوقة خدمات جليلة ونوع أسلوب تناولها وأعطاه بعداً غير تقليدي في الكثير من ألحانه، منها على سبيل المثال الطقطوقة الرومانسية الراقية «مش كفاية». طقطوقة رقيقة كقطعة الدانتيل ارتقى بها فريد الأطرش الى مستوى الأعمال الكلاسيكية من حيث الوقار والعمق وتلك الانسيابية المتأنية الهادئة التي يسير اللحن في خطاها على إيقاع التانغو الأثير في أعماله. إيقاع ثابت لم يتغير، تعزفه الوترية والأكورديون. عمل خال تماماً من الآلات الإيقاعية التي قد يؤدي وجودها الى خدش هذه الانسيابية الرقاقة التي عبرت عنها الوترية من أول اللحن الى آخره. الكمنجات في هذا العمل تقوم بدور التكتيف والدفع بالمعنى الى منتهاه، فهي تكمل ما بدأه فريد، وتبوح بما لم يبح به كالألزمة «الملتاعة» التي تلت المذهب مباشرة على سبيل المثال. لذلك لا يمكننا اعتبار هذه اللوازم الامتدادية لما هو مغنى توزيعاً بالمعنى المتعارف عليه، أي كياناً قائماً بحد ذاته في موازاة الميلودي، بل

اختراق وتوظيف أشكال الموسيقى الكلاسيكية الغربية في بحر مقاماتها الواسع والعميق. عمل «أطرشي» بامتياز يجبرنا على وضعه خارج التصنيف التقليدي وإن أخذ عليه ذلك الفصل الحاد بين المقدمة والأغنية.

كذلك فعل في رائحته الثانية «نجوم الليل»، فقد بدا فيها فريد الأطرش موسيقياً كلاسيكياً من طراز رفيع خلق في ذرى الموسيقى التعبيرية للارتقاء بالشكل التقليدي للأغنية الشرقية ومنحها أبعاداً انسانية عابرة للجغرافيا وأطلق سراحها من أسر المكان والزمان لكي تلتقطها كل أذن تطرب للموسيقى ويستخفها النغم. فغدت «نجوم الليل» كنجوم الليل يستضيء بها التراث الانساني ويناجيها كل من أظلمت نفسه واستبد به الشوق الى ومضة من نور. مقدمة خيالية تصويرية كأنها من عزف السماء ترويها الأوركسترا بكامل عدتها وبهائها، حوارية موسيقية بديعة على مستويات عدة بين مجموعة الوترية وآلات النفخ وبين الاوركسترا والبيانو وبين الآلات الغربية والآلات الشرقية الوترية والإيقاعية وبينها وبين آلة القانون، مهرجان من الألم الجماعي والتشاكي الجميل أبحر بنا الى أعالي الموسيقى، هناك، حيث تتكشف الحجب فيغدو المغلق هو الموضوع بذاته.

مقدمة مهيبه بدأت بذلك التآلف البديع بين نهوند الوترية وكورد الآلات الهوائية أو النفخ، ثم لامست مقامات أخرى كالعجم والحجاز لتعود وترسو عند شاطئ

هو أول من قدم الأوبريت المكتملة العناصر
في الأعمال السينمائية، وقد اعتبر النق
أوبريت «انتصار الشباب» الشكل الأمث
لمفهوم الأوبريت في تاريخ الموسيقى العربية المعاص
رة

هو توزيع بسيط يعتمد على اللوازم التي تربط بين الكوبليهات وبين الجمل الموسيقية. ذلك أن التوزيع المعقد من شأنه أن يساهم في تشتيت اللغة الموسيقية الراقية التي اتخذت شكل الهمس الصريح القائمة أساساً على التعبير عن نوع من الرجاء الذي يتطلب البوح المباشر والوصول الى الهدف بأبسط الوسائل وأقصر الطرق. وعلى الرغم من الانطباع السائد من أن الحزن مسيطر بشكل عام على نتاج فريد الأطرش، غير أنه قدم مجموعة كبيرة من الاعمال التي لا تخلو من البهجة والسرور. نتوقف بشكل خاص عند أغنيته الشهيرة جدا «جميل جمال». طقطوقة تنوعت مقاماتها ضمن مساحة

الكورد، العمود الفقري لهذا العمل، تحكي أحوال النفس الشاكية من الظلم تستكين حيناً وتتمرد أحياناً تهدأ نيرانها مرة وتضطرم أخرى. تعبّر عن نوع من التساؤل الاستنكاري للظلم والقسوة موضوع الأغنية بدا فيها فريد الأطرش متأثراً بالكلاسيكيات الأوروبية، الاسبانية خاصة، من خلال أسلوب توظيفه الدرامي لمقام الكورد واستلهم روح الفلامنكو من خلال إحداث الاحساس بذلك الرجوع البعيد للصوت الإيقاعي السريع آلة الكاستانيت الشهيرة لكن بصوت الصنوج في آلة الرق الإيقاعية، في محاولة لتجنب التغريب الكلي. حتى اذا انتهى من رسم هذه اللوحة التعبيرية ترك ريشته لتستريح

فريد الاطرش،
«أول همسة»
١٩٧٢



الموسيقار الخالد

فريد الأطرش

أول خمسة

تسجيل
حي
مطول
من الحفلات
المكامة



FARID
EL
ATRACHE

AWAL
HAMSA

Live recording * Enregistré en public

تسجيل حيّ مطول من الحفلات العامة
مع تقاسيم على العود

مميزة، تتراوح بين الأغنية الوطنية الشعبية ذات الطابع العاطفي كأغنيته الناجحتين «سنة وسنتين» و«علم العروبة يا غالي»، والنشيد الحماسي الوطني كرائعته «المارد العربي». يستوقفنا هذا العمل الحماسي القومي في موضوعه، بينائه اللحني الذي يسير على أيقاع الحب أو حوافر الخيل كخلفية ثابتة تعزفها الطبول بمصاحبة الآلات النحاسية التي تبدو كأنها تعلن النفي والتعبئة العامة من أول العمل إلى آخره كأنها الخيول العربية اذ تتقدم في مسيرة لا يريد لها أن تتوقف حتى تحرير كامل التراب العربي من النهر إلى البحر. ليس في تاريخ الأغنية الوطنية العربية المعاصرة عمل اتخذ ما يشبه هذا الأسلوب الذي ربط موسيقياً بين العروبة والخيال، هذا الربط الرمزي التقليدي في ذاكرة الأدب العربي لم يكن تقليدياً في الذاكرة الموسيقية.

المطرب

قدم فريد الأطرش خلال مسيرته الفنية عدداً كبيراً جداً من الألحان الهامة التي أثارت جدلاً نقدياً واستحثت الدارسين على البحث والتحليل في هذا النتاج الكبير والغزير لموسيقار شق طريق الفن بكفاح مرير وموهبة حقيقية ومعرفة موسيقية عميقة جعلته جديراً بالمكانة التي وضعت في القلوب من المحيط إلى الخليج كأحد أكثر الفنانين العرب جماهيرية على الإطلاق.

فريد الأطرش كان مؤسسة فنية مكتملة العناصر، هو مثلث موسيقي متساوي الأضلاع غناءً وعزفاً وتلحيناً. فريد الأطرش المطرب يمتلك مساحة صوتية كبيرة متفردة

الأطرش صاحب همّ عروبي، قومي، انساني، حاول أن يعبر عنه من خلال فنّه

ومتوائمة مع خصوصيته كملحن، وبالتالي كان يصعب على غيره أداء بعض ألحانه التي غناها بنفسه، لا سيما تلك التي تركز على إظهار مساحته الصوتية الهائلة وقفلاته الخاصة المميزة. صوت عملاق بإجماع الدارسين وذوي الاختصاص بغض النظر عن القماشة الصوتية التي قد يختلف حولها بين «محبّ غال ومبغض ضال». طوّع فريد أدائه الشاميّ النشأة للغناء المصري بشكل مذهل، وقد أدى الموال المصري بأسلوبه الخاص الشامي الروح، فجمع إلى الرقة والحنان وسلاسة الأداء المصري،

زمنية صغيرة نسبياً (ست دقائق) وإيقاع مقسوم يراوح بين سريع في اللوازم الموسيقية يتباطأ في الكوبليات الثلاثة التي ربط فريد الأطرش بينها بلوازم ثلاث عزفت بنفس الطريقة والتكنيك والروح لكن بثلاث مقامات مختلفة صاغ منها الكوبليات البياتي في الأول، والحجاز في الثاني، والصبا في الثالث، يعود بعد كل منها

قدم فريد الأطرش لقال الطقطوقة خدمات جليدة ونوع أسلوب تناوله وأعطاها بعداً غير تقليدي في الكثير من ألحانه

إلى مرجع النوى أثر ليسلم المذهب إلى الكورال. لكن اللافت حقاً في هذا العمل البهيج هو كيفية استخدامه البديع لمقام الصبا في الكوبلية الأخير واعطائه بعداً جديداً غير مألف. هذا المقام الحزين حدّ النحيب، بدا في هذه الأغنية الرشيق، بطعم الفرح الشجي وهي الحالة التي يكون عليها العاشق في منزلة تتأرجح فيها نفسه بين لواعج الوجد ومباهج الوصال، فيما غالبية الألحان التي ولجت عالم هذا المقام صيغت ببعده المتعارف عليه المعبر عن شدة الحزن والألم. هنا يطوّعه فريد الأطرش باقتدار لحيوية الفرح الذي عبّر عنه المشهد السينمائي الذي شدا فيه هذه الأغنية الجميلة. صاغ فريد الأطرش إذاً هذه الطقطوقة من ٤ مقامات مختلفة لكنها مشتقة بعضها من بعض هي النوى أثر ثم البياتي ثم الحجاز ثم الصبا في صياغة لحنية بالغة الجمال والذوق والعمق التعبيري ساهمت لا شك في تطوير فن الطقطوقة ودفعه في اتجاهات جديدة.

الأغنية الوطنية

كان فريد الأطرش صاحب همّ عروبي، قومي، انساني، حاول أن يعبر عنه من خلال فنه، ومن أجل هذا الهم قدم فريد الأطرش إسهامات يمكننا القول إنها ساهمت في التقريب بين ثقافات الشعوب أملاً في النهضة بالموسيقى العربية ومنحها بعداً إنسانياً متجاوزاً للأعراق والأجناس والقوميات. بدأها أولاً بالدائرة العربية القومية كما في أوبريت «سباط الريح» التي مر من خلالها على الدول العربية كلها ليعزز فكرة الوحدة ونبذ الفرقة. وفي مجال الأغنية الوطنية قدم أعمالاً قليلة لكن

العنفوان والقوة التي يتميز بها الأسلوب الغنائي لأداء الموال في بلاد الشام.

أما ألحانه للآخرين فكان يراعي فيها أسلوبهم الخاص وقدراتهم الصوتية في الأداء مع منحها أسلوباً فريداً كان يتميز به هو. لذلك كان باستطاعة أي متذوق للموسيقى أن يميز أعمال فريد الأطرش من غيرها بسهولة نظراً لوضوح بصماته وتفرد أسلوبه في تناول المقامات الشرقية وتوظيفها بطريقة تجمع بين المدرستين الشامية والمصرية مما يجعله صاحب اتجاه موسيقي حقيقي في تاريخ الفن العربي المعاصر.

العود

قبل فريد الأطرش كانت آلة العود، كباقي آلات التخت الشرقي، تطرب الناس ولها مكانتها وموقعها المميز وسط التخت، لكنها لم تكن تفوق القانون مثلاً، من حيث مكانتها وتصدرها أو قيادتها للتخت الشرقي ولا من حيث شغف الناس بها، حتى ظهر عود فريد الأطرش.

فريد الأطرش كان مؤسساً لفنية مكتملة العناصر، مثلث موسيقي متسقاً، الأضلاع غناءً وعزفاً وتلحيناً

هذه الآلة الشرقية الجميلة الموهلة في القدم والتي عرفت أسماء كبيرة من أمثال الرائد الموسيقي العظيم محمد القصبجي، والمعلم الكبير الشريف محيي الدين حيدر، وتلميذه جميل بشير وأخيه الأصغر منير بشير الذي عدّه النقاد من أهم عازفي العود في التاريخ المعاصر (بغض النظر عن رأينا الشخصي في هذه المسألة) والفنان صليبا القطريب وفريد غصن وغيرهم من الأعلام الذين ساهموا في نهضة الموسيقى العربية بشكل عام، وفي نهضة هذه الآلة العريقة وتطوير تقنياتها واكتشاف آفاق جديدة لقدراتها الكامنة. غير أن ذلك ظل في إطار النخب المهتمة بالموسيقى والدارسين والنقاد والفئات القادرة على ارتياد المسارح الخاصة. إن الإضافة الحقيقية التي سجلها فريد الأطرش في هذا المجال هي أنه استطاع أن يحمل هذه الآلة من الصالونات الفنية والنخبوية إلى صفوف الجماهير الشعبية العريضة.

كان عود فريد الأطرش يكاد ينافس فريد نفسه جماهيرية وعشاقاً. ولم يحدث أن نالت آلة موسيقية ذاك

الكم من التصفيق الذي كان ينفجر بمجرد ظهور عود فريد الأطرش على المسرح حتى قبل ظهور صاحبه. لقد بلغت آلة العود جماهيرية لم تعرفها قبل فريد الأطرش الذي جعل الجماهير العربية تلتفت إلى هذه الآلة وتتفاعل معها حتى أصبحت بالفعل شغوفة بها. ولا نحافى الحقيقة إذا قلنا إن فريد الأطرش صاحب فضل على هذه الآلة. قدمها للناس بشكل مختلف وعزز مكانتها إذ جعلها سيدة حفلاته على المسرح، فساهم في تعريب الذوق الفني لدى قطاع واسع من الشباب الذي كان يرى في الغيتار الكهربائي آلة أثيرة في العصر الذهبي للفرق الموسيقية الغربية كالبيتلز وغيرها. فريد الأطرش صاحب أسلوب متفرد غير تقليدي في

العزف لم يسبقه إليه أحد. استطاع أن يخرج من العود امكانات لم تكن مكتشفة. وسبق السولو الخالد في مقدمة قصيدة «لا وعينيك» شاهداً على جدارة هذا العازف الكبير الذي منح هذه الآلة تقنيات جديدة حين عزف بالعود معزوفة أستورياس للمؤلف الموسيقي الأسباني إزاك ألبينيز، مما ساهم في توسيع آفاق وأبعاد هذه الآلة وفتحها على احتمالات تفوق الخيال. وإذا اعتبرنا أن السنباطي كان صاحب أروع ريشة وأعمق خيال وأرهف إحساس عزفاً وتلحيناً في تاريخ الموسيقى العربية، فإن فريد الأطرش واحد من أهم العازفين على مستوى التكنيك عرفته هذه الآلة في تاريخ الموسيقى العربية المعاصرة. ولتوضيح القصد من وراء استخدام «أفعال التفضيل» وهو أسلوب غير علمي في التوصيف، يجدر التوقف لحظات لتبيان الفروق الدقيقة بين بعض التوصيفات الملتبسة مثل «أروع»، «أجمل»، «أهم»، «أعظم»...

ابتداءً، يجوز في تقييم العمل الفني كسر الأطر العلمية التي تعتمد على العقل والخروج إلى رحاب الانطباع والحس والحدس الذي يتجاوز الوعي. إن «أفعل

استطاع أن يحمل آلة العود من الصالونات الفنية والنخبوية إلى صفوف الجماهير الشعبية العريضة

التفضيل» هنا ليس على إطلاقه أو بمعناه الحرفي بل هو تعبير تلقائي شعوري عن الأثر الذي تركه الدهشة فينا والتي بطبيعة الحال تفيض عن القلب فينطق بها اللسان، وهذا جائز في النقد الفني عموماً والموسيقي على وجه الخصوص. «أهم أو أعظم تكنيك» يعني مهارة في العزف



فريد الأطرش
وسامية جمال



تعبير، ورسمت ملامح لمعانة الانسان في صراعه المرير مع الحياة بحلوها ومرها، وكان غموضاً للتطابق بين الفنان والانسان خلافاً لبعض معاصريه الكبار الذين قدموا فناً شامخاً لكنه كان قناعاً يخفي وجهاً انسانياً آخر لا يشبهه. ولا نقول ذلك بوصفه عبياً أو سلبية، ففي تاريخ الفنون عامة نماذج فنية وعبقريات لا علاقة لها بسيرتها أو بحقيقتها الانسانية، وليس في ذلك أي بأس لأن ما يعنينا بالدرجة الأولى هو ما قدمته هذه النماذج الرائعة من خدمة جليلة للحضارة الانسانية. لكن هذا التطابق التام بين فن فريد الأطرش وشخصيته الانسانية كان لافتاً، لندرته في عالم المبدعين. ولا يمكننا فعلاً أن نفصل بين فريد الفنان وفريد الانسان، بين التسامح والحدود والسخاء الانساني الذي اشتهر به وسخائه الفني الكبير، سواء في غزارة أعماله أو في تعامله الأخلاقي مع زملائه وموسيقبيه الذين كانوا ينتظرون بشغف ولهفة لحظة دخولهم الى الاستوديو للعزف على مقام فريد الأطرش.

لا يمكننا أبداً أن نفصل بين ألمه الانساني وألمه الفني، بين طبيته في الحياة وطيبته على الشاشة أو في أغانيه ومعانيها، بين حزنه الحقيقي وحزنه الفني الذي لم يكن

عالية المستوى عظيمة القدرات والفهم لأسرار الآلة وامكاناتها والقدرة على العزف بحرفية منقطعة النظير بغض النظر عن جمال العزف وتأثيره الجمالي في النفس. أما حين نوصف عزف رياض السنباطي مثلاً بالأجمل أو الأروع، فذلك لأن ريشة السنباطي تمتلك من الجماليات ما يجعلها تتجاوز مسألة الحرفية الاستعراضية، حينئذ يكون الانبهار نابعاً من الاحساس بالجمال الخالص لا من القدرات التقنية التي تدهش الوعي ولا تتعداه الى الشعور. يقول الشاعر الفرنسي جان ليسكور في دراسته لرسم تشارلز لايبك «المعرفة يجب أن ترافقها قدرة مساوية على نسيانها. ونسيان المعرفة ليس نوعاً من الجهل بل هو يتجاوز صعب للمعرفة».

الجمال يتجاوز المهارة في اعتقادنا، بل هو الذي يؤدي الى خلق جديد اذ تنعكس صورته على مرآة النفس فتتبدل أحوالها وتغدو خلقاً آخر أرق وأجمل. ليس الهدف من وراء هذه الفقرة الاعتراضية نفي الجمال عن عزف فريد الأطرش وحصره في قالب المهارة وحسب بل هي محاولة لفك هذه الخيوط المتشابكة في الأذهان بين تقنيات المهارة وتقنيات الجمال. ولم أجد أفضل من هذه المناسبة، ونحن في حضرة

لا يمكننا أبداً أن نفصل بين ألمه الانسان
وألمه الفني، بين طبيته في الحياة وطيبته
على الشاشة أو في أغانيه ومعانيه

يملك إلا أن يظلل ألحانه بضبابه. وهل هذا التطابق التام بين الفن والفنان الذي جسده فريد الأطرش سوى انعكاس صارخ لذلك الصديق الكبير الذي رافقه كظله في علاقاته الفنية والانسانية؟

هو ذلك الأمير الأطرشي الذي حملة البحر صغيراً من جبل الوطنية الى جبل الفن لينمو ويترعرع ويغدو أميراً كبيراً لفن عربي مشرف رسمت ملامحه هذه الثنائية الخالدة التي جمعت مصر وسورية، سياسياً وروحياً وثقافياً، في قلب عروبي واحد تألق المجد على وقع خفقاته منذ فجر التاريخ السياسي والثقافي لهذه الأمة. ما أحوجننا اليوم الى أن نغني مع فريد الأطرش لهذا الوطن الكبير الذي ينزف فرقةً ونجزةً وانقساماً وفجعةً «على الله تعود بهجتنا والأفراح وتغمر دارنا البسمة والافراح».

فريد الأطرش ... ذلك الرجل الطيب الذي ظلمه النقد وأنصفه الناس.

علاقين من عمالقة العود، لتوضيح هذا اللبس الشائع في مهارات الاستماع الى الموسيقى. هو اجتهاد ومحاولة للارتقاء بذائقتنا الفنية من مقام الفهم الى مقام الإدراك.

دعوة إلى إعادة النظر

فريد الأطرش، أحد كبار ذلك العصر الموسيقي الذهبي الذي مازلنا نعيش على ذكره، يحتاج بلا ريب الى إعادة النظر في تقييم نتاجه حتى يتعرف إليه الجيل الجديد الذي ربما لا يحفظ من فريد سوى «لاكتب على اوراق الشجر»، و«فوق غصنك يا ليمونة»، و«حبينا» وبعض الأغاني الشعبية الاخرى التي تحظى بالرواج أكثر من غيرها. كما أثر بعض النقاد المرموقين الاهتمام بالمطربة الكبيرة أسمهان على حساب فريد الأطرش الملحن، وهو اهتمام مستحق لكن يعوزه الانصاف.

فريد الاطرش قامة فنية وانسانية عالية قدمت للعالم موسيقى عبّرت عن القيم والأخلاق الانسانية الرفيعة خير